الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة بالمجال الحضري

دراسة ميدانية بحي أولاد بشينة بمدينة باتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
سهام وناسي

إشراف الأستاذ الدكتور:
مصطفى عوفي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
اسماعيل بن السعدي	أستاذ	جامعة باتنة1	رئيسا
مصطفى عوفي	أستاذ	جامعة باتنة1	مقررا
عبد العزيز العايش	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوا
أحمد عبد الحكيم بن بعطوش	أستاذ محاضر .أ	جامعة باتنة1	عضوا
سها حمزاوي	أستاذ محاضر .أ	جامعة خنشلة	عضوا
عبيدة صبطي	أستاذ محاضر .أ	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2015م– 2016م

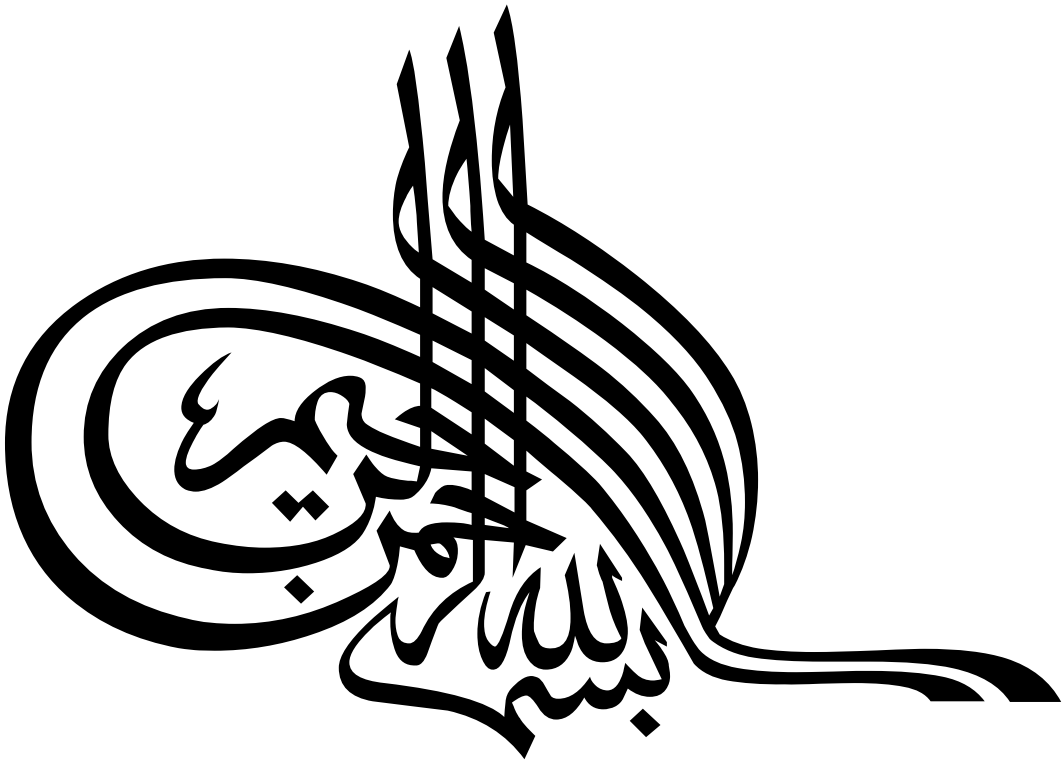
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ البقرة: 32.

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ التوبة: 105.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبة في برنامج الماجستير، ومعدة لهذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور: مصطفى عوفي، الذي له الفضل- بعد الله تعالى- على البحث والباحث منذ كان الموضوع عنوانا وفكرة إلى أن صار رسالة وبحثا فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان.

مثلما يقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور بن السعدي اسماعيل على نصائحه القيمة وتوجيهاته العلمية التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل فله كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بخالص شكري للأستاذ بلعيور الطاهر ، وخالص شكري لأساتذتي الكرام الذين قاموا بتحكيم الاستمارة ، وكذا أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الإطلاع على هذا الجهد المتواضع وإبداء ملاحظاتهم العلمية عليه وتصويباتهم له لأنال بذلك شرف التلمذة على أيديهم سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما أتقدم بالشكر لـ :

بركات عز الدين مديرية السياحة، لكل موظفي المصلحة التقنية بلدية باتنة، مكتب الإحصاء بلدية باتنة، أحمد بمديرية التخطيط والميزانية، حنان تيغزة، أحمد منيغد، ليلي، صبرينة، سعيدة، مسعود مكتبة المختار.

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعفني المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

اهـــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى زوجـــي

إلى إخوتي و أخواتي مراد، ربيع، حسام الدين ،صبرينة، أحلام ،لمياء .

إلى البرعمين ميرة و أحمد حفضهما الله .

إلى أمل الوطن ورمز مستقبله طلبة العلم.

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ
الفصل الأول:موضوع الدراســـــة	1
أولا- إشكالية البحث.	2
ثانيا- أسباب إختيار الموضوع.	10
ثالثا - أهمية الدراسة.	10
رابعا- أهداف الدراسة.	11
خامسا- تحديد مفاهيم الدراسة.	11
سادسا - الدراسات السابقة.	28
الفصل الثاني: النمو الحضري ومشكلاته واتجاهاته النظرية.	49
أولا- عوامل النمو الحضري.	49
1-النمو السكاني.	49
2-التصنيع.	50
3-الهجرة الريفية.	51
4-الاستقلال السياسي.	54
ثانيا- معالم النمو الحضري السريع في بعض الأقطار.	55
ثالثا- النمو الحضريبين واقع البلدان النامية والتجربة الغربية.	59
1-اختلاف الموقف السياسي الراهن.	59
1-الاختلاف بين قوى التحضر وعوامله ومظاهره في التجربتين.	59
2-اختلاف معدلات التوازن بين السكان والموارد.	60
3-اختلاف أنساق القيم.	61
4-الاختلاف التاريخي والظروف التي نشأت فيها كل واحدة.	61
رابعا- مقياس النمو الحضري وتصنيفات المدن الكبرى.	62
1-مقياس النمو الحضري.	62
2-تصنيفات المدن الكبرى.	62
خامسا- المشاكل والآثار الناجمة عن عملية النمو الحضري.	64
1-المشكلات الإيكولوجية البيئية.	64
2-المشكلات الاجتماعية.	72

3-المشكلات الاقتصادية 90
سادسا- اتجاهات التنظير في دراسة النمو الحضري. 92
1-النظريات الإيكولوجية الكلاسيكية لحضرية المفسرة للنمو الحضري. 92
1-1 نظرية الدوائر المتراكزة لأرنست برجس. 93
1-2 نظرية القطاع. 95
1-3 نظرية النويات المتعددة. 97
1-4 نظرية جيس ونابرت. 98
1-5 نظرية شكل النجمةStar teory. 101
1-6 نظرية التحليل المتدرج. 101
2-النظرية الإيكولوجية المحدثة 103
2-1 النظرية الإيكولوجية المحدثة. 104
2-2 النظرية الايكولوجية السسيو ثقافية. 105
2-3 تحليل المناطق الاجتماعية 106
2-4 نظرية الثقافة الحضرية. 108
3-نظرية المكان المركزي. 109
4-نظرية الموقع. 112
5-نظرية أقطاب النمو. 115
6-الايكولوجيا البشرية. 119
7-نظرية وسائل الاتصالR.L.merire. 122
الفصل الثالث: المناطق المتخلفة كمشكل من مشاكل المدن 124
أولا- التخلف والمناطق المتخلفة. 125
1- تعريف التخلف. 125
2- عوامل التخلف. 126
3- المنطلق الاقتصادي لدراسة التخلف. 129
4- المنطلق الاجتماعي لدراسة التخلف. 132
ثانيا- خصائص وتصنيفات وأشكال المناطق المتخلفة. 139
1- الخصائص والمميزات العامة للمناطق المتخلفة. 139
2- تصنيفات وأشكال المناطق المتخلفة. 145

ثالثا- الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظهور المناطق المتخلفة. 154
1- العومل الاجتماعية. 154
2-العوامل الاقتصادية. 158
3-العوامل السكانية "عامل النمو الديمغرافي". 163
4-العوامل الطبيعية. 163
5-العوامل السياسية. 164
رابعا- بعض الدراسات التي تناولت المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث 167
1- في بعض الدول العربية والإفريقية. 167
2- في بعض المدن الأسيوية. 178
3- في مدن جنوب شرق آسيا. 180
4- في مدن أمريكا الاتينية. 180
خامسا:بعض السياسات والتجارب التي اتبعتها الدول لمواجهة مشكلة المناطق المتخلفة وتنميتها. 182
1-تعريف السياسة الحضرية. 183
2-تجارب السياسات الحضرية للعديد من الدول. 191
2-1 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. 191
2-2 تجربة بريطانيا. 193
2-3 تجربة روسيا. 195
2-4 تجارب بعض الدول في آسيا والشرق الأقصى. 196
2-5 تجارب بعض الدول الأوروبية. 196
2-6 تجارب بعض الدول الإفريقية. 197
2-7 تجارب بعض الدول العربية. 199
الفصل الرابع: عوامل النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته. 204
أولا- الخلايا الأولى للنسيج العمراني والحضري" المدن" في الجزائر.
1-مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي. 204
1-1 المرحلة الرومانية. 204
1-2 مرحلة الفتح الإسلامي"المدن ذات النشأة الإسلامية". 204
2-مرحلة الاحتلال الفرنسي1830-1962. 205

3- مرحلة الاستقلال. 206
ثانيا- عوامل النمو الحضري في الجزائر. 207
1-الزيادة السكانية. 209
2-الهجرة. 209
3-سياسة الجزائر في التنمية "التصنيع. 112
ثالثا- عوامل نشوء المناطق الحضرية المتخلفة . 216
1-النمو العمراني والحضري غير المخطط. 219
2-عوامل نشوء المناطق الحضرية المتخلفة 219
2-1 النمو السكاني. 220
2-2 الهجرة الريفية . 220
2-3 سياسة التنمية"التصنيع في الجزائر" 220
2-4 أزمة السكن في الجزائر. 222
رابعا- المناطق المتخلفة ومشكلاتها وتأثيراتها في نمو المدن الجزائرية. 228
1-المناطق المتخلفة بمدينة الجزائر العاصمة. 229
2-المناطق المتخلفة بمدينة سكيكدة. 230
3-المناطق المتخلفة بمدينة جيجل. 332
4-المناطق المتخلفة بمدينة عنابة. 233
5-المناطق المتخلفة بمدينة قسنطينة. 233
6-المناطق المتخلفة بمدينة وهران. 234
7-المناطق المتخلفة في مدن الجنوب الجزائري. 234
خامسا- جهود وسياسة الدولة للتخفيف من مشاكل النمو غير المخطط" السكن العشوائي". 235
1-المرحلة الأولى 1962-1977. 235
2-المرحلة الثانية 1987-1989. 237
3-المرحلة الثالثة ما بعد 1990. 238

الفصل الخامس: التعريف بمدينة باتنة المجال العام للبحث والخصائص العامة للإقليم 240
أولا- التعريف بالمدينة . 241
1-موقع مدينة باتنة وأهميته. 241
2-الخصائص المناخية لمدينة باتنة. 243
3-الخصائص السكانية لمدينة باتنة. 243
3-1 مراحل نمو سكان مدينة باتنة. 245
3-2 العوامل المتحكمة في النمو السكاني. 249
3-3 النمو السكاني وعلاقته بالاستهلاك المجالي لمدينة باتنة. 250
4-وظائف مدينة باتنة. 251
ثانيا- مراحل النمو الحضري في مدينة باتنة. 251
1-الفترة الأولى "الفترة الاستعمارية" ما قبل 1962. 254
1-1 المرحلة الأولى1870-1944. 254
1-2 المرحلة الثانية1871-1923. 254
1-3 المرحلة الثالثة من 1924-1945. 255
1-4 المرحلة الرابعة 1946-1962. 255
2-الفترة الثانية بعد الاستقلال 1962-2005 ما بعد الاستقلال إلى غاية الآن. 256
2-1 المرحلة الأولى من 1963-1973. 256
2-2 المرحلة الثانية من 1974-1984. 257
2-3 المرحلة الثالثة1985-1995. 259
2-4 المرحلة الرابعة 1996-2005. 261
2-5 المرحلة الخامسة وتمثل الوقت الحالي. 261
3 - اتجاهات التوسع العمراني لمدينة باتنة. 262
4 أهم تحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة. 262
ثالثا- العوامل المؤثرة في النمو الحضري بمدينة باتنة 263
1-النمو الحضري نتيجة الزيادة الطبيعية. 263
2-النمو الحضري نتيجة الهجرة الريفية. 264

3- العوامل الاقتصادية. 264
4-انعكاس التوطين الصناعي على مدينة باتنة. 264
رابعا- طبيعة الملكية العقارية في مدينة باتنة. 265
1-أراضي البلدية. 265
2-أراضي الملك الخاص. 266
3-أراضي الدولة. 266
4-أراضي الجيش. 266
5-البعد الاجتماعي للإشكالية العقارية. 266
خامسا- مشكلات النمو الحضري ومسبباتها بمدينة باتنة. 268
1-مشكلات النمو الحضري بمدينة باتنة. 268
2-أسباب مشكلات النمو الحضري بمدينة باتنة. 268
2-1 نمط البناء الفوضوي. 269
2-2 الأسباب الاقتصادية. 269
2-3 الأسباب التنظيمية. 270
2-4 الأسباب الأمنية. 271
2-5 الأسباب الاجتماعية. 271
3-آثار النمو الحضري غير المنظم" البناءات الفوضوية" 271
3-1 تشويه صورة المدينة. 272
3-2 خلق صعوبة في تسيير الأحياء الفوضوية. 272
3-3 الآثار الاقتصادية. 272
3-4 التأثير على الجانب الصحي والنفسي للسكان. 273
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية. 273
أولا- مجالات الدراسة. 274
1-المجال المكاني. 277
2-المجال البشري. 278
3-المجال الزمني. 278
ثانيا- منهج الدراسة. 278

ثالثا- أدوات جمع البيانات. 279
1-الملاحظة. 279
2-المقابلة. 279
3-استمارة بالمقابلة. 283
4-الوثائق والسجلات. 283
رابعا – العينة. 285
خامسا- أساليب التحليل. 286
الفصل السابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة. 295
أولا- تفريغ وتفسير وتحليل البيانات. 296
1-تفريغ وتفسير وتحليل البيانات العامة للمجتمع المبحوث. 297
2-تفريغ وتفسير وتحليل بيانات عن الهجرة والانتقال. 309
3-تفريغ وتفسير وتحليل البيانات الخاصة بالخصائص العمرانية" خصائص المسكن واستعمالاته". 314
4-تفريغ وتفسير وتحليل البيانات العمرانية للحي وأخرى عن البيئة. 329
5-تفريغ وتفسير وتحليل البيانات الاجتماعية والثقافية. 336
6-تفريغ وتفسير وتحليل بيانات عن الاتجاهات والمشاركة. 354
7-تفريغ وتفسير وتحليل البيانات الصحية. 366
ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات. 379
ثالثا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة. 397
رابعا- التوصيات والاقتراحات. 398
1-التوصيات. 398
2-الاقتراحات. 399
خاتمة 401
ملخص الدراسة 405
قائمة المراجع 411
الملاحق 426

1-فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين عدد سكان الريف والحضر بين 1966-2011.	211
02	يبين نسبة سكان الحضر وسكان الريف في الجزائر بين 1966 -2010	212
03	يبين قيمة الكثافة السكانية لمدينة باتنة 2005.	246
04	يبين عدد سكان مدينة باتنة لسنة 2014.	247
05	يبين التركيبة النسبية للسكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي لمدينة باتنة.	247
06	يبين المساكن المشغولة مجهزة بالمرافق لمدينة باتنة.	248
07	يبين التجهيزات التي تمتلكها الأسر العادية والجماعية لبلدية باتنة.	248
08	يبين تركيبة الأسر العادية والجماعية لديها إقامة ثانوية وخط هاتفي ثابت والهوائيات المقعرة ومتصلة بشبكة الإنترنيت.	248
09	يبين نسبة نشاط السكان المقيمين والبالغين من 15 سنة فأكثر لبلدية باتنة.	249
10	النمو الحضري واستهلاك المجال بمدينة باتنة	249
11	يبين النمو السكاني وعلاقته باستهلاك المجال لمدينة باتنة1844-2004.	253
12	يبين إطار المعاينة لمفردات البحث	291
13	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	297
14	توزيع أفراد العينة حسب السن ومكان الميلاد	298
15	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والسن	301
16	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	303
17	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية	304
18	يبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين	306
19	توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن بالحي	308
20	يبين سكن المبحوثين قبل الإقامة في الحي	309

21	يبين نوعية السكن في الإقامة السابقةللمبحوثين	310
22	يبين أسباب انتقال المبحوثين إلى الحي	311
23	توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن	314
24	توزيع أفراد العينة حسب مساحة السكن	315
25	توزيع أفراد العينة حسب عدد طوابق المسكن	316
26	توزيع أفراد العينة حسب حالة السكن	317
27	توزيع أفراد العينة حسب توفر مساكنهم على الخدمات الأساسية	319
28	توزيع مفردات العينة حسب توفر الغرف بالمسكن	320
29	توزيع أفراد العينة حسب توفر المرافق بالمسكن	322
30	توزيع أفراد العينة حسب توفر مساكنهم على مختلف التجهيزات	323
31	يبين عملية التخطيط والتصميم والبناء لمساكن أفراد العينة	325
32	توزيع أفراد العينة حسب المشاكل التي تعاني منها مساكنها	327
33	توزيع أفراد العينة حسب وصفهم لمظهر الحي	329
34	توزيع أفراد العينة حسب وجود نظام لجمع القمامة بالحي	331
35	توزيع أفراد العينة حسب قيام عمال النظافة بواجبهم تجاه الحي	332
36	توزيع أفراد العينة حسب المشاكل التي يعاني منها الحي	333
37	توزيع أفراد العينة حسب وجود أكثر من أسرة في السكن	336
38	توزيع أفراد العينة حسب دراسة أبنائهم	337
39	توزيع أفراد العينة حسب دراسة الأبناء بالحي أو خارجه	338
40	توزيع أفراد العينة حسب وجود أولاد يدرسون في مراكز التكوين المهني	339
41	توزيع أفراد العينة حسب عمالة النساء في الأسرة	340
42	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة مع الجيران	342
43	يبين نوع الصلة الرابطة بالجيران	343
44	توزيع أفراد العينة حسب تبادل الزيارات مع الجيران	344
45	توزيع أفراد العينة حسب المناسبات التي تتبادل فيها الزيارات	345
46	توزيع أفراد العينة حسب المناقشة مع سكان الحي	347

47	توزيع أفراد العينة حسب الجلوس مع سكان	348
48	يبين تضايق مفردات العينة عند مرور الغرباء	350
49	يبين تلقي المفردات المبحوثة للمساعدات من قبل الجيران	351
50	يبين توزيع مفردات العينة حسب الاهتمام بالنشاطات الثقافية	352
51	توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في النشاطات الثقافية	353
52	يبين راحة المفرداتالمبحوثة في الحي	354
53	يبين قبول الإقامة في سكن جماعي لمفردات العينة المبحوثة	356
54	توزيع أفراد العينة حسب الإصلاحات والتحسينات التي يحتاجها الحي	360
55	توزيع أفراد العينة حسب رغبتها في إكمال الأجزاء الناقصة في المسكن	361
56	توزيع أفراد العينة حسب قبولهم لمشروع تجديد الحي وتهيئته	361
57	توزيع مفردات العينة حسب الإنخراط في الأحزاب السياسية.	361
58	توزيع أفراد العينة حسب المساعدة المقدمة من طرف الأحزاب السياسية	363
59	يبين المشاركة في الأعمال التطوعية بالمنطقة	364
60	توزيع أفراد العينة حسب الموافقة على خروج المرأة للعمل	365
61	توزيع أفراد العينة حسب مكان المعالجة	366
62	يبين لجوء المفردات المبحوثة وأفراد أسرها للتداوي والعلاج	367
63	توزيع أفراد العينة حسب المعاناة من الأمراض	368
64	يبين الأمراض التي تعالج منها مفردات العينة وأفراد أسرها	369
65	توزيع أفراد العينة حسب الأسباب المؤدية إلى ظهور الأمراض	371
66	توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم للبقاء في الحي إن تمت تنميته وتطويره	374
67	توزيع أفراد العينة حسب السبل الواجب اتباعها من أجل النهوض بالمنطقة	376

2- فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح نمو المدينة حسب تصور الدوائر المتراكزة لأرنست برجس.	95
02	يوضح نمو المدينة حسب تصور القطاع لهومر هويت.	97
03	يوضح إطار نظرية النويات المتعددة لهاريس و ألمان.	98
04	يوضح التغير في التوزيعات السكنية والعمرانية.	100
05	يبين الطبقات التطورية لنظرية الموقع.	115
06	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	297
07	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب السن ومكان الميلاد.	298
08	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي والجنس	301
09	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.	303
10	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية.	305
11	دائرة نسبية تبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين.	307
12	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن بالحي.	308
13	دائرة نسبية تبين سكن المبحوثين قبل الإقامة في الحي.	309
14	دائرة نسبية تبين نوعية السكن في الإقامة السابقة للمبحوثين.	310
15	دائرة نسبية تبين أسباب انتقال المبحوثين إلى الحي.	312
16	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب ملكية السكن.	314
17	دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب مساحة السكن.	315
18	دائرة نسبية تبين عدد الطوابق لمساكن مفردات البحث.	316
19	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب حالة السكن.	317
20	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر مساكنهم على الخدمات الأساسية.	319
21	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر الغرف بالمسكن.	321
22	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر المرافق بالمسكن.	322
23	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر مساكنهم على مختلف التجهيزات.	323
24	أعمدة تكرارية تبين عملية التخطيط والتصميم والبناء لمساكن أفراد العينة	325

25	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب المشاكل التي تعاني منها مساكنها	328
26	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب وصفهم لمظهر الحي	329
27	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب وجود نظام لجمع القمامة بالحي	331
28	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب قيام عمال النظافة بواجبهم تجاه الحي	332
29	أعمدة تكرارية تبين المشاكل التي يعاني منها الحي	333
30	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب وجود أكثر من أسرة في السكن	336
31	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب دراسة الأبناء	337
32	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب دراسة الأبناء بالحي أو بخارجه	338
33	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب وجود أولاد يدرسون بمراكز التكوين المهني	339
34	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب عمالة النساء بالأسرة	340
35	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب طبيعة العلاقة مع الجيران	342
36	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب نوع الصلة الرابطة بالجيران	343
37	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب تبادل الزيارات مع الجيران	345
38	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب المناسبات التي تتبادل فيها الزيارات	346
39	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب المناقشة مع سكان الحي	347
40	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الجلوس مع سكان الحي	349
41	دائرة نسبية تبين تضايق مفردات العينة عند مرور الغرباء	350
42	دائرة نسبية تبين تلقي المفردات المبحوثة للمساعدات من قبل جيرانهم	351
43	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الاهتمام بالنشاطات الثقافية	352
44	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في النشاطات الثقافية	353

45	دائرة نسبية تبين راحة المفردات المبحوثة في الحي	354
46	دائرة نسبية تبين الإقامة في سكن جماعي لمفردات العينة المبحوثة	357
47	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب الإصلاحات والتحسينات التي يحتاجها الحي	359
48	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب رغبتها في إكمال الأجزاء الناقصة في السكن	360
49	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الانخراط في التنظيمات السياسية	362
50	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب المساعدة المقدمة من طرف الأحزاب	363
51	أعمدة تكرارية تبين المشاركة في الأعمال التطوعية بالمنطقة	364
52	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الموافقة على خروج المرأة للعمل	365
53	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب مكان المعالجة	367
54	دائرة نسبية تبين لجوء المفردات المبحوثة وأفراد أسرها للتداوي والعلاج	367
55	دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة وأفراد أسرها حسب المعاناة من الأمراض	368
56	أعمدة تكرارية تبين الأمراض التي تعالج منها مفردات العينة وأفراد أسرها	369
57	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب الأسباب المؤدية إلى الأمراض	371
58	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب تفضيلهم للبقاء في الحي إن تمت تنميته وتطويره	375
59	أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب السبل الواجب اتباعها من أجل النهوض بالمنطقة وتحسينها	377

3-فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة تبين الموقع الإداري لمدينة باتنة	242
02	خريطة تبين التوسع الحضري لمدينة باتنة	252
03	خريطة تبين الموقع والمقاطعات والمجموعات السكنية والمرافق بحي أولاد بشينة	288
04	خريطة تبين طول بعض الشوارع لحي أولاد بشينة	289
05	خريطة تبين مجال البحث الخاص بالمقاطعة رقم 300	293
06	خريطة تبين مجال البحث الخاص بالمقاطعة رقم 304	294

4- فهرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تبين وضعية المساكن الموجودة بالحي " جيدة، متوسطة، رديئة"	276
02	تبين حالة الطرق المتدهورة في الحي أولاد بشينة	281
03	تبين مظاهر التلوث بحي أولاد بشينة	282

مقدمة

مقدمة:

تعتبر زيادة معدلات النمو الحضري ونمو المدن ظاهرة عرفها العالم بصفة عامة مع ازدياد عمليات التصنيع والتحول في النشاط الاقتصادي من خلال التطور في المجال الصناعي والتكنولوجي، ويعزى سبب تزايد أحجام المدن في العالم بالدرجة الأساسية إلى الهجرة من المناطق الريفية كهجرة داخلية للمدن،كماتعتبر زيادة حجم سكان المدينة عنصرا أساسيا في تكوينها وعاملا جوهريا يؤخذ بعين الاعتبار فعلى أساسه توضع العديد من المخططات التي تركز في أهدافها على تنظيم النقل وحركة المرور والسكن والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وأماكن الترويح يعني كل الاستخدامات الحضرية للمدينة .

يعيش نصف سكان العالم في مراكز حضرية ، وتعتبر هذه المراكز محركات لتحقيق الرفاه الاجتماعي وإبراز التعبير الثقافي والتنوع وانجاز النمو الاقتصادي وتعتبر هذه الأخيرة مراكز جذب للحصول على وظائف وخدمات المدينة هي في الحقيقة بالنسبة للملايين هي حياة العنف الفقر التلوث والجريمة،الاستبعاد والتهميش والإقصاء الاجتماعي والإقصاء المكاني ، فحاليا ونتيجة لعوامل عديدة ومتفاعلة تعرف الكثير من المدن النمو المتسارع الذي وصل إلى درجة التضخم ومن المتوقع أن يسكن 4.9 مليار نسمة في بيئات حضرية بحلول 2030 أي أكثر من 60% من سكان العالم وتقع معظم مدن العالم في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط [1]

حيث عرفت المدن زيادة كبيرة في أحجامها وصلت إلى حد التضخم وعدم السيطرة على نموها وتسبب في ذلك العديد من العوامل الديمغرافية والمتمثلة في الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية والعوامل الاقتصادية والطبيعية ..الخ ، فيركز الكثيرين على أهمية هذا الجانب من خلال أهمية المتطلبات الاقتصادية وأساسيات النمو والتطور الحضري، من خلال التأكيد على الأدوار والصلات الاجتماعية ووضع التفسيرات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الحضري كنتيجة عن معظم الأشكال الإقتصادية للاستقرار، مع تقديم تفسيرات وتحليلات سلوكية اجتماعية حضريةمختلفة لعمليات النمو الحضري، وما يترتب على هذه الأخيرة من مشاكل في مختلف المجالات والتي تختلف في حدتها من دول لأخرى وذلك حسب الإمكانيات الاقتصادية والمالية لمواجهة ذلك ومن بين هذه المشكلات مشكلات في

[1] فؤاد محمد الشريف غضبان : التحضر والحضرية في ظل عالم متغير، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2015، ص ص:173-174.

الإسكان النقل التلوث في البيئة الحضرية، ارتفاع أسعار الأرض نشوء الإسكان المتخلف عجز كفاءة الخدمات الاجتماعية ...الخ وبالتالي تختلف هذه المشاكل في حدتها بين العالم المتقدم والعالم المتخلف والنامي.

يعتبر الإسكان المتخلف والمناطق الحضرية المتخلفة بتسمياتها المختلفة من عشوائيات مدن الصفيح الإسكان غير القانوني مدن الكارتون الأحياء القصديرية والفوضوية ..الخ كلها تسميات عرفتها الظاهرة مع ازدياد تفاقمها من جهة واختلاف وضعها من جهة أخرى إلا أن السمة المميزة لها هي الفقر والعيش في وسط لا يليق بالكرامة الإنسانية خاصة في البلدان المتخلفة نظرا لمحدودية الإمكانيات الاقتصادية.

عرفت الظاهرة اهتماما متزايدا من خلال الباحثين والمختصين في مجالات وفروع علمية شتى لمعرفة الأسباب والعوامل والنتائج المترتبة عن الظاهرة وكيفية وسبل معالجتها خاصة مع استفحال الظروف المتردية فيمدن العالم وخاصة مدن العالم النامي مع ازدياد وتوسع الظاهرة حيث يصف الأستاذ "مايك ديفيز" كوكب الأرض بأنه كوكب العشوائيات، فالمفارقة التي ستواجه العالم في المستقبل وبالرغم من الزيادة في عدد التجمعات الحضرية وارتفاع عدد المدن العملاقة حتى في بعض البلدان النامية فالمتوقع ثلاثة أرباع الزيادة السكانية التي سوف تشهدها هذه المدن نتيجة لازدياد الاتجاه العام نحو هجرة المناطق الريفية والتوجه نحو الإقامة في المناطق التي توفر فرصا أوسع للعمل سوف يعيشون في تحت ظروف غير ملائمة وفي أماكن وتجمعات تفتقر إلى التخطيط السليم والافتقار لكل الخدمات والمرافق الأساسية بما فيها المسكن الملائم، ويتجلى ذلك ويبرز في مجتمعات العالم الثالث حيث لا يصاحب النمو الحضري أي نمو اقتصادي واجتماعي يمكن الاقتداء به، كما هو واضح في إفريقيا جنوبي الصحراء والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وكثير من دول شرق آسيا.

وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عرفت حركة كبيرة في عمليات النمو الحضري وبشكليه المنظم وغير المنظم لذلك انصب اهتمامنا على هذا الموضوع ومن خلال التركيز على الجانب الاجتماعي والثقافي والعمراني لسكان المناطق الحضرية المتخلفة "الفوضوية " وتسليط الضوء على عوامل نشأة مثل هذه المناطق وتأثيراتها خصائص ومميزات ساكنيها ومستعملي هذا المجال وكان مجال الدراسة العام مدينة باتنة والمجال الخاص حي أولاد بشينة والمصنف ضمن الأحياء الفوضوية والمتخلفة، فمدينة باتنة كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى والتي شهدت نموا مجاليا فاق إمكانياتها في شتى المجالات "صناعية،عمرانية،

ديمغرافية...الخ" بفعل الهجرة الجاذبةنحوالمركز الرئيسي مقر الولاية ، بفعل عدة عوامل منها المرتبة الإدارية التي تحتلها وتركز مختلف المرافق الخدماتيةالكبرى ذات التأثير الجهوي بها وقد أثر ذلك على التوسع المجالي للمدينة نتج عنه توسع خاطئ أدى إلى خلق أحياء فوضوية وتلاحم عمراني على مستوى المحاور الرئيسية التي تخترق مجالها، لذلك كان موضوع البحث موسوم بـ "النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة في المجال الحضريدراسة ميدانية بمدينة باتنة حي أولاد بشينة والذي قسم إلى جانب نظري وآخر ميداني الفصل الأول والذي عنون موضوع الدراسة تم فيه التطرق إلى إشكالية البحث، أسباب إختيار الموضوع،أهمية الدراسة، أهداف الدراسة تحديد مفاهيم الدراسة والتطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو أحد متغيرات الدراسة .

حيث جاءت الدراسة ككل كمحاولة للإجابة على الإشكال التالي:ما هي الخصائص التي تتميز بها المناطق المتخلفة بما يجعلها ذات تأثير سلبي في النمو الحضري.

المحاور التي تتأسس عليها الإشكالية والتي تكون محل تحليل علمي ونظري وتتمثل في:

- دراسة الوضع المميز للمنطقة من الجانب العمراني والاجتماعي.
- الأسباب المؤدية إلى ظهور هذه المناطق الحضرية المتخلفة .
- الآثار والمشكلات المترتبة عن ظهور المناطق الحضرية المتخلفة.

أما الفصل الثاني والذي عنون بالنمو الحضري ومشكلاته واتجاهاته النظرية وتم التطرق فيه إلى عوامل النمو الحضر، معالم النمو الحضري السريع في بعض الأقطار، النمو الحضري واقع البلدان النامية والتجربة الغربية، مقياس النمو الحضري وتصنيفات المدن الكبرى، المشاكل والآثار الناجمة عن عملية النمو الحضري، واتجاهات التنظير في دراسة النمو الحضري والتطرق إلى النظريات الكلاسيكية والمحدثة المتناولة للموضوع من الجوانب المختلفة اجتماعية اقتصادية ثقافية ..الخ

والفصل الثالث و الذي وسم بالمناطق المتخلفة كمشكل من مشاكل المدن وتم التطرق فيه إلى التخلف والمناطق المتخلفة من منطلقات اقتصادية واجتماعية، خصائص وتصنيفات وأشكال المناطق المتخلفة،العوامل والأسباب المؤدية إلى ظهور المناطق المتخلفة، وبعض الدراسات التي تناولت المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث،بعض السياسات والتجارب التي اتبعتها الدول لمواجهة مشكلة المناطق المتخلفة وتنميتها.

وخصص الفصل الرابع لعوامل النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته من خلال التطرق إلى الخلايا الأولى للنسيج العمراني والحضري" المدن" في الجزائر قبل الاحتلال إلى الوقت الحالي، عوامل النمو الحضري في الجزائر، عوامل نشوء المناطق المتخلفة الحضرية في الجزائر، المناطق المتخلفة ومشكلاتها وتأثيرها في نمو المدن الجزائرية، جهود وسياسة الدولة للتخفيف من مشاكل النمو غير المخطط" السكن العشوائي".

والفصل الخامس تم فيه التعريف بمدينة باتنة المجال العام للبحث والخصائص العامة للإقليم وتم التطرق إلى التعريف بالمدينة من خلال الموقع الخصائص المناخية والديمغرافية ووظائف مدينة باتنة،مراحل النمو الحضري لمدينة باتنة، عوامل المؤثرة في النمو الحضري في لمدينة باتنة، مشكلات النمو الحضري ومسبباتها في المدينة والآثار الناجمة عن النمو الحضري غير المنظم "البناءات الفوضوية "، أما الفصل السادس فقد عنونبالإجراءات المنهجية وتم التطرق فيه إلى مجالات الدراسة، منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات والعينة وكيفية اختيارها وأساليب التحليل.

والفصل السابع كان آخر فصل في دراستنا وتم فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة من خلال تفريغ وتفسير وتحليل البياناتالمستقاة من مجتمع البحث في المجال الخاص للبحث حي أولاد بشينة، نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات، نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة وتم الوصول إلى توصيات واقتراحات، وأخيرا خاتمة البحث

الفصل الأول:

موضوع الدراسة

أولا- الإشكالية:

باعتبار المدينة نظام اجتماعي تشكل وتوسع بفعل عدة عوامل أبرزها العوامل السكانية والاقتصادية، دون إغفال الدور الذي تلعبه العوامل السياسية والحربية والثقافية حيث عرف العصر الحديث ظاهرة نمو المدن، لذلك استحوذت هذه الأخيرة على اهتمام العلماء والباحثين والدارسين في الدراسات الحضرية خاصة مع زيادة السكان وتزايد حركتهم وتنقلاتهم، فتعتبر حركة انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن من أهم الحركات التي يشهدها العالم وخاصة العالم الثالث.

ويبقى النمو الحضري وما يصاحبه من تغيرات وتطورات وما ينتج عنه من مشكلات حضرية وخاصة ظاهرة الأحياء المتخلفة مع كثرة الأسماء التي تطلق عليها، إلا أنها تؤدي نفس الوظيفة وفي كل مكان بما أنها غير منظمة ويأوي إليها أصحاب أقل الموارد ممن لا يجدون ملجأ يأوون إليه ويرغبون في العيش في المدينة،وتعتبر هذه الأخيرة أحد الحلول الذاتية التي يلجأ إليها الأفراد لمواجهة احتياجاتهم في توفير المساكن لهم مدفوعين في ذلك بأزمة الإسكان بجانب الهجرة الداخلية "الريفية" التي تلعب دورا أساسيا في نشأة وامتداد المناطق الحضرية المتخلفة، وتؤكد الدراسات أن السبب الرئيسي في نشأة هذه المجتمعات المتخلفة هي أزمة الإسكان التي تدفع بالأفراد إلى التجمع في أحياء غير مخططة، ويقيمون في منازل تفتقر إلى المرافق الأساسية وتكون بمثابة امتدادات تضر بالمدينة وسكانها وتكون مصدرا للأوبئة والأمراض الاجتماعية.

وفي مثل هذه المناطق تكون الأحوال السكنية دون المستوى وتشير إلى التخلف في كل الجوانب، وخاصة في البلدان النامية تتحول المناطق السكنية الجيدة إلى أحياء متخلفة، ولا يقتصر ذلك على سوء حالة الأبنية وإنما يتعداه بسبب انتقال أسر من أوضاع ثقافية واقتصادية واجتماعية دنيا زيادة على عامل التزاحم والاكتظاظ .

عرفت عملية النمو الحضري في الآونة الأخيرة ارتفاعا سريعا في معدلاتها مما ترتب عليه إهمال الكثير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها، ولذلكفالاتجاه العام للنمو الحضري في دول العالم الثالث وما يصاحبه من تضخم سكاني يدل على أنه حدث تركز سكاني في المدن الكبرى من جراء الهجرة الداخلية التي أدت بدورها إلى إقامة وانتشار

مناطق سكنية جديدة متخلفة، وتشكل هذه الأخيرة الحيز الكبير من المشاكل التي تتعرض وتعاني منها المدن.

يعتبر تنامي المناطق "الأحياء" الحضرية المتخلفة ظاهرة عرفتها تقريبا كل مدن العالم من جراء الهجرة الريفية والانتقال إلى الحضر وذلك كان تحصيل حاصل لعجز المدينة عن استيعاب حاجيات الوافدين إضافة إلى الزيادة السكانية وعوامل أخرى أدت إلى انتشارها وتفاقمها، فقد أكد تقرير للأمم المتحدة أن ما يقرب 1.4 مليار شخص يمثلون تعداد سكان هذه المناطق في العالم بحلول عام 2020 ما لم تتخذ إجراءات صارمة لتحسين أحوالهم المعيشية[1]، إلا أنها لا تشكل نفس الخطورةوكل بلد يعالجها حسب إمكانياته المادية والاقتصادية فالحي المتخلف في بلد متقدم لا يعاني كثيرا مثل الحي المتخلف في البلد النامي أو بلد من بلدان العالم الثالث، فلم تستطع بلدان هذا الأخير في مجال الإسكان ملاحقة الزيادة السكانية الحضرية.

وبذلك أصبحت هذه المناطق الحضرية المتخلفة أمرا واقعا والحاجة إلى الاهتمام بها وتنميتها وتوفير مقومات الحياة الإنسانية بها ضرورة ملحة، وعلى الرغم من عدم مشروعية هذه المناطق وبرغم المخالفات والمشكلات التي قد تنشأ عنها إلا أنه لا يمكن تجاهلها أو تجاهل ساكنيها باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، ومن هنا لا بد من التركيز على المواجهة المباشرة لمشكلة الفقر والتي مست جميع جوانب الحياة سواء بالإزالة أو التطوير أو أي سياسة حضرية أخرى تتوافق مع المشكلات المصاحبة لوجودها، والتي يتصدرها المسكن غير الملائم ونقص الخدمات والتزاحم والاكتظاظ بالسكان وتدهور مستوى الصحة العامةوكذلك انتشار السلوك الإنحرافيبين سكانها كما تعتبر ملاذا للمنحرفين، وينظر سكان تلك المناطق لأنفسهم باعتبارهم أدنى منزلة اجتماعية عن بقية طبقات المجتمع،كما تفتقر هذه الأخيرة للمياه الصالحة للشرب ومختلف المرافق والخدمات من انخفاض مستوى الوقاية الصحية من الأمراض وتفتقر كذلك للوسائل الفنية الفعالة للتخلص من النفايات المنزلية والصرف الصحي مما يؤدي إلى التلوث.

تعاني الكثير من الدول النامية ومنها العربية من مشكلات انتشار المناطق الحضرية المتخلفة، والتي أصبحت كارثة بيئية وعمرانية تهدد صحة وسلامة المدن إذا استمر الوضع

---

[1] محمود عرابي: العشوائيات في المجتمع العربي، ماهيتها تداعياتها، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2007، ص: 17.

على ما هو عليه دون التدخل لحل مشكلاتها والعمل على تنميتها فهي تشكل عائقا للتنمية، وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والتنظيمية والتخطيطية التي تواجه نمو وتوسع مجال المدن في المستقبل دون أن نغفل المشكلات البيئية والصحية...الخ.

وبذلك فهذه المناطق المتخلفة تعتبر نمو غير مخطط وتشكل خطورة وعلى كل الأصعدة، فهي أثارت اهتمام الباحثين والمختصين من مختلف التخصصات كعلم الاجتماع، الاقتصاد، الديمغرافيا، الهندسة المعمارية، القانون، السياسة بالدراسة والبحث وفي كل الجوانب، في حين دراستنا نحن تقوم على تحليل ووصف الظاهرة بالتركيز على الجانب الاجتماعي والثقافي خاصة.

فالتخطيط كأداة للتنمية وتوجيه النمو الحضري حيث أصبح هذا الأخير يواجه مشكلات سياسية واجتماعية وثقافية وحضرية، ومنها المناطق المتخلفة كإطار اجتماعي بيئي وثقافي، وانطلاقا من اعتبار هذه المناطق بها سكان ينتمون إلى مجتمعات ريفية وأخرى حضرية لديهم ثقافة خاصة بهم كأسلوب للتكيف مع الظروف المتخلفة التي يعيشون فيها وتعكس هذه المناطق المتخلفة ثقافة سكانها بشقيها المادي واللامادي للمجتمع في المظهر والتخطيط والتعامل مع المجال، إضافة إلى العلاقات التي تسود فيها علاقات النسب والقرابة، وأهم ما يعيق عمليات النمو الحضري القيم الراكدة والمتحجرة ولا تكمن في الجانب المادي فقط فهناك جانب ثقافي واجتماعي.

فالمناطق المتخلفة موجودة في المدن والقرى ومن الناحية الاجتماعية كقبائل وعشائر منحدرة من الأرياف ولديهم قيم ومعايير، وهناك من ليس لديه طموح ومقتنع بما هو موجود ولا يسعى إلى التغيير وتحسين الوضع والتعايش مع الفقر.

والجزائر باعتبارها من بلدان العالم التي شهدت حركة نمو حضري وبوتيرة سريعة وغير متحكم فيه ونتيجة لتظافر مجموعة من العواملمما أدى إلى مشكلات عمرانية واجتماعية من بينها النمو الحضري السريع وغير المخطط والذي أفرز مشكلة المناطق الحضرية المتخلفة " الأحياء القصديرية، البناءات الفوضوية، السكنات الهشة...الخ، وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال الاستثمارات وبرامج التنمية والتهيئة العمرانية إلا أن المدن وخاصة الكبرى لازالت تعاني من الظاهرة كونها شهدت موجة كبيرة من النزوح الريفي إلى المدن.

والعائق الأكبر الذي يكاد ينسف كل الجهود للقضاء على مشكل السكن في الجزائر هو مشكل البناء الفوضوي،حيث في الوقت الذي كانت الجهود تبذل للمحافظة على الأوعية العقارية وتنظيمها قانونيا بدأت تطفو على السطح أزمة البنايات غير القانونية والتي أتت على كثير من الأوعية العقارية المرصودة للمشاريع التنموية.

لذا ونحن بصدد دراسة المشكلة التي لها أبعاد وتعالج من زوايا مختلفة وفي كل الاختصاصات ومن زوايا مختلفة فكل ينظر إلى الظاهرة حسب اختصاصه، فظاهرة السكن الهش والقصديري والبنايات غير القانونية أو الفوضوية كل أشكال تهدد الوسط الحضري وتعمل على تفعيل المشاكل والأزمات ومن خلال العوامل الفاعلة في تشكيل هذه الظاهرة التي لها جذور تاريخية ترجع إلى السياسة الاستعمارية والسياسة التنموية التي عملت تماما على تهميش قطاع السكن والاعتماد على الرصيد السكني المتروك من المعمرين وإقصاء الأرياف من التنمية في ظل أعباء أثقلت بها عجلة التنمية في الجزائر إبان الحصول على الاستقلال، إضافة إلى عامل التصنيع وإرساء المشاريع التنموية الصناعية بالمدن الكبرى وكمحاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية توسيع دائرة التنمية بالتصنيع من خلال إرسائه في المدن الداخلية مما زاد من حدة الهجرة الريفية إلى المدن بصفة عامة للحصول على الخدمات من مناصب عمل خدمات صحية تعليم ...التي تقدمها المدن .

لذلك فظاهرة البنايات غير القانونية عرفتها مختلف المدن الجزائرية وازدادت حدتها في المدن الكبرى والساحلية حيث شهدت أسوء أحياء متخلفة تضم أكثر من 2000 سكن قصديري منها الجزائر العاصمة سكيكدة قسنطينة ..الخ وتمت إقامتها في أماكن خطرة لا تصلح إطلاقا للبناء على ضفاف الأودية وبمحاذاة العقار الصناعي وعلى أراضي تعرف خطر الانزلاق...الخإلا أن مدينة باتنة مجال الدراسة العام غير موجودة بها الظاهرة تم القضاء عليها وإن وجدت فهي مجرد بيوت قصديرية متفرقة ومنفصلة لا تعد أحياء إلا أنها تسجل غزو للتعمير الفوضوي والذي تعرفه المدينة وبشكل كبير وفي مختلف اتجاهاتها والذي يشكل حوالي 60 %من حظيرتها العقارية[1]

[1] قواس مصطفى : الإشكاليات المطروحة بالتحصيصات السكنية بمدينة باتنة، مذكرة ماجيستير ،تخصص التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 -2005 ، ص:2.

وتعد مدينة باتنة من المدن التي ارتفعت فيها معدلات النمو الحضري وبوتيرة سريعة خاصة مع الموقع الاستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى استفادتها من سياسة التصنيع ككل المدن الداخلية ولوزن سكانها المعتبر والتجهيزات التي تتمتع بها مما زاد من هيمنتها في الحجم والوظيفة، هذه الأخيرة شهدت حركة توسع مجالي لفك الضغط عن المركز الرئيسي فاستفادت من عدة مشاريع كالمناطق الحضرية الجديدة ومشروع المدينة الجديدة، إضافة إلى شكل جديد من أشكال التوسع هو النمو التحولي أي من المركز الأصلي باتجاه المدن التوابع وهي البلديات الحدودية، هذا التطور العمراني السريع أدى إلى استهلاك كبير للمجال.

وبالتالي توسعت المدينة عمرانيا وفي كل الاتجاهات مستهلكة العقار الحضري لتتعداه إلى الأراضي الزراعية فكان هذا عاملا هاما ونتيجة حتمية لظهور شكل حضري ميز المجال الحضري العام للمدينة، والمتمثل في النمط الحضري الفوضوي وغير المنظم نتيجة تركز الاستثمارات داخل المدينة أدى إلى جذب غالبية سكان الولاية والاستقرار فيها وتم ذلك بعفوية وشكلت السمسرة في العقار عاملا هاما في ذلك حيث نشأت العديد من الأحياء بوعقال،كشيدة، بارك فوراج كانت نتاجا للنزوح الريفي السريع وبالدرجة الأولى.

إن تشخيص العقار الحضري والأزمة العقارية للمدينة بالإضافة إلى الفاعلين بالمجال الاستثمار وانعكاس ندرة العقار الحضري، عوامل من شأنها أن تنعكس على السوق العقارية "ارتفاع سعر العقار،المضاربة عليه ،الحركة غير القانونية لبيع وشراء العقار،اختفاء القيمة الفعلية للعقار " قيمة اقتصادية أو قيمة حضرية" ، حيث يمكن أن نتصور الأزمة التي تعيشها المدينة وآفاق تطورها في ظل إشكالية عقارية من حيث الندرة العقارية، القانون العقاري، حركة السوق العقارية الاجتماعية الحضرية، التطلعات المستقبلية للمدينة، الملكية الخاصة للعقار، تعدد وتضارب مصالح الفاعلين...الخ الأمر الذي يهدد بالوصول إلى أزمة توسع واحتقان حضري[1]

ولضبط التوسع العمراني المنظم وتوفير السكن الحضري لجأت الدولة إلى التحصيصات باعتبارها وسيلة عمرانية تهدف إلى تحقيق ذلك، حيث لا يمكن التحكم في نمو المدن دون التحكم في القاعدة الأساسية لعمليات التعمير،بحكم أن العقار " الأرض" هي قاعدة البناء الخفية والحتمية، وكذا يساهم العقار بشكل مباشر في توجيه توسع المناطق

[1] وثائق المصلحة التقنية بلدية باتنة .

العمرانيـة والـتحكم فـي نموهـا خاصـة وأن العقـار تنقسـم ملكيتـه بـين الدولـة والخـواص وعـدم التحكم فيه وتنظيمه هو الذي ولد أزمة التعمير غير القانوني والفوضوي والذي يعتبر مشكلة تعـاني منهـا المـدن الجزائريـة عامـة ومدينـة باتنـة بشكل خـاص والـذي وصـل إلـى أكثـر مـن نصف الحظيرة السكنية بالمدينة.

فالتخلف في موضوع دراستنا نقصد به المناطق والأحياء التي نشأت بطريقة فوضوية وعشوائية، وتتنوع وتتعدد أسباب نشأتها غير أن السبب الرئيسي يتمثل في الزيادة السريعة في عدد السكان وارتفاع معدلات الهجرة الريفية وذلك بسب الرغبة في الاستقرار وتحسين المسـتوى الاقتصـادي و الاجتمـاعي إضـافة إلـى مشـكل السـكن وغـلاء العقـار تكـاليف البنـاء...الخ الأمـر الـذي دفـع بالسـكان المهـاجرين إلـى المدينـة للاسـتقرار بمنـاطق تناسـب مستواهم المعيشي والاجتماعي وبشكل فوضوي ودون تخطيط أو رقابة أقاموا مساكنهم على أطراف المدينة وضواحيها وبذلك برزت مشكلة الأحياء الفوضوية التي لم تخضع في قيامها ونشأتها لأي تخطيط مسبق.

فمن خلال استطلاعنا لمجال الدراسة العام وتحاورنا مع المختصين في المجال والذين بدورهم نفوا وجود الأحياء القصديرية في المدينة وعلى أطرافها، ووجود الأحياء الفوضوية والتي تشكلها البنايات الصلبة، فيؤكد السيد محمد صحراوي "رئيس دائرة مدينة باتنة" أن المدينة لديها 5 هكتار شهدت توسعا فوضويا على أطراف المدينة وأشار أن السلطات قامت بخمسة عمليات هدم لتوقيف نزيف العقار[1]

ومـن خـلال اسـتطلاعنا للمجـالات المعنيـة والمؤسسـات المعنيـة وقراءاتنـا للتقـارير ومقابلات مع المسؤولين في المجال واستطلاعنا للعديد من المرات للمجال ولذلك نطرح التساؤل التالي:

ما هي الخصائص التي تتميز بها المناطق المتخلفة بما يجعلها ذات تأثير سلبي في النمو الحضري.

[1] حسان بوزيدي: حوارات مع رئيس دائرة باتنة محمد صحراوي حول المشاريع التنموية، مجلة آنفو جورنال بتاريخ 17 أكتوبر 2013 أنظر الموقعwww.djazairess.com

محاور الإشكالية:

المحاور التي تتأسس عليها الإشكالية والتي تكون محل تحليل علمي ونظري وتتمثل في :

- دراسة الوضع المميز للمنطقة من الجانب العمراني والاجتماعي.
- الأسباب المؤدية إلى ظهور هذه المناطق الحضرية المتخلفة .
- الآثار والمشكلات المترتبة عن ظهور المناطق الحضرية المتخلفة.

وبناءا على ما أشرنا إليه في الإشكالية ومن خلال القراءات واستطلاعنا للميدان وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة الفرضية الإجابة الأولية التالية:

الفرضية العامة:

تتميز المناطق المتخلفة بخصائص عمرانية واجتماعية وثقافية تعيق النمو الحضري المخطط والموجه.

الفرضيات الجزئية:

1-ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية بالإضافة إلى عامل تحسين الدخل.

2-المناطق المتخلفة لا يخضع فيها البناء إلى المقاييس والأطر القانونية للمخططات العمرانية.

3-يعاني سكان المناطق المتخلفة من مشاكل عديدة وتمس كل جوانب الحياة "اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، صحية، بيئية".

من خلال استطلاعنا لميدان الدراسة وجدنا مجموعة من المؤشرات للفرضية العامة والفرضيات الجزئية والتي تساعدنا على اختبارها والتأكد من صحتها في الميدان، هناك محاور أساسية والمتمثلة في الجانب الاجتماعي والثقافي والعمراني انطلقت منه الدراسة وهذا ما نبينه في المؤشرات التالية.

المؤشرات الخاصة بالفرضيات الجزئية:

المؤشرات تتضمن جوانب ظاهرة من خلال الملاحظة الميدانية، وأخرى ضامرة لها بعدها النظري والتطبيقي والتي يمكن تأكيدها من خلال الدراسة الميدانية.

مؤشرات اجتماعية:

-كبر حجم الأسرة.

-علاقات الجوار مبنية أساسا على القرابة والعروشيةوالقبلية.

-سيادةالخلفية الريفية.

-ارتفاع الكثافة السكنية في هذه المناطق.

-انتشار الفقر ومظاهره.

-سوء الحالة الصحية والتعليمية لسكان هذه المنطقة.

-انتشار الأمراض الاجتماعية " تجارة المخدرات، السرقة، الانحراف، الجريمة"

مؤشرات ثقافية:

-عدم الثقة بالمستجدات وسيطرة القيم الراكدة والمتحجرة التي تعيق عمليات النمو الحضري.

-تحكم التقاليد الريفية في استعمال مجال المدينة.

-المشاركة السلبية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

مؤشرات عمرانية:

-المظهر المتخلف والنمو غير المنسجم.

-التباين في أشكال وأنماط المباني.

-تحكم وانتشار ظاهرة البناء الفردي التقليدي وغير المرخص.

-البناء خارج الإطار القانوني للمخططات العمرانية.

-انتشار مظاهر للتخلف تؤثر سلبا على مرفولوجية المدينة وجمالها ومعاملة سيئة للبيئة والمحيط.

-بناء المساكن يتم بطريقة متواضعة وبأشخاص لا يملكون خبرة.

-ضيق الشوارع والطرق وتعرجها.

-افتقار المنطقة "الحي" للمرافق والخدمات والمساحات الخضراء" مياه صالحة للشرب كهرباء،صرف صحي، خدمات النظافة، الخدمات الأمنية" وإن وجدت فهي في حالة متدهورة.

ثانيا – أسباب اختيار الموضوع:

باعتبار الموضوع مطروح من الناحية المجالية والاجتماعية وبعد استطلاع المدينة المجال العام للبحث وجود لهذه المناطق على أطراف وضواحي المدينة

1– الموضوع يطرح ضمن المواضيع التي يهتم بها في تخصصي "علم الاجتماع الحضري " مع الرغبة في تدعيم هذه الدراسة.

2– ديمومة واستمرارية هذه الظاهرة، انطلاقا مما تتصف به هذه المناطق من مظاهر سلبية، وتأثيرها على النمو المخطط فرضت وضعها السلبي على السياسات المحلية للتعمير

3– القضية ليست الاهتمام بالجانب المرفولوجي والجمالي فحسب، وإنما تنصب على الجانب الثقافي والذي من خلاله نبين الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان هذه المناطق والتي بدورها تعطي بعدها في التأثير على الجانب المادي واللامادي على المنطقة خاصة والمدينة عامة.

4– تعتبر المناطق المتخلفة عاملا يعيق النمو العمراني للمدينة بالرغم من الجهود المبذولة في مجال التخطيط والتنمية الحضرية.

ثالثا– أهمية الدراسة:

يحظى موضوع النمو الحضري باهتمام الباحثين والمسؤولين وفي العديد من التخصصات وخاصة الإفرازات والآثار السلبية المترتبة عنه، من خلال عدم توجيه وتخطيط عملية النمو الحضري ومن بين النتائج بروز وتنامي المناطق المتخلفة في ضواحي المدن وأطرافها، وترتبط هذه الظاهرة "المناطق المتخلفة" بالحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي والثقافي للسكان، وتلعب هذه الأخيرة دورا بارزا في تشويه المظهر المرفولوجي لمدينة وبؤرا للفقر والبؤس والتشرد والافتقار التام للمرافق والخدمات مع انتشار ظاهرة التلوث...الخ وبالرغم من إنجاز العديد من المخططات العمرانية إلا أنها لم تنجح في القضاء على هذه الظاهرة وخاصة في مجال التغلب على البناء الفوضوي، والذي يعتبر عاملا أساسيا في إنتاج وإفراز هذه الظاهرة،فإذا كان المجال الداخلي والخارجي الذي يعيش فيه الفرد غير لائق فكيف يكون فردا فاعلا ويساهم في تنمية المجتمع.

وباعتبار الظاهرة يهتم بها في مجال التخصص فالتخلف لا حدود له وهناك أسباب خفية في ثقافة المجتمع، هذه الظاهرة نتاج لعدة عوامل متداخلة وموجودة في مختلف دول

العـالم وحتـى المتقدمـة، ولكـن وضـعها يـزداد سـوءا فـي البلـدان الناميـة لـذلك انصـب اهتمـام البـاحثين وفـي مختلـف التخصصـات علـى الاهتمـام بدراسـة الظـاهرة وقـدمت منـاهج للدراسـة وتوصلت إلى نتائج ، مما يسمح ويمكن السياسات المختلفة من إيجاد عمران منسجم يعطي الأولوية لكل الأبعاد والخصوصيات الاجتماعية والثقافية.

استفادت المدينـة من العديد من المخططات إلا أنها تنجز مكتبيا حيث تراعي الجانب المادي للعمران وإغفال الفاعلين والمستعملين لهذا المجال "السكان" وموضوع الدراسة يحاول أن يعطـي صـورة للجانـب الخفـي الاجتمـاعي والثقـافي الأكثـر تـأثيرا لإيجـاد الإطـار المعيشـي والثقافي للسكان.

رابعا – أهداف الدراسة :

لكل دراسة أهداف يرجوا الباحث الوصول إلى تحقيقا ومن خلال دراستنا هذه نحاول تسليط الضوء على واقع النمو الحضري والمشكلات التي تواجهه والتي من أبرزها المناطق الحضرية المتخلفة والتي تبرز في مجال المدينة "باتنة" بالأحياء الفوضوية التي يطغى فيها البناء بطريقة غير قانونية وغير مرخصة ويمكن تحديد أهداف البحث في ما يلي:

1- الكشف عن أسباب الظاهرة موضوع الدراسة.

2- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه النمو الحضري سواء على الصعيد التنظيمي والاجتماعي.

3- معرفة الوضع المميز للظاهرة في الجانب العمراني والاجتماعي والثقافي.

4- التعرف على الإجراءات التنظيمية والقانونية التي تقوم بها السلطات لمحاربة الظاهرة.

5- الوصول إلى نتائج وبعض الاقتراحات في ضوء الدراسة الميدانية.

هذه الأهداف يمكن تحقيقها في الفصل الميداني

رابعا- تحديد المفاهيم:

1- النمو الحضري :

من خلال استعراض التاريخ البشري من منظور علم الاجتماع الحضري نجد أن هناك نموا مضطردا للتجربة الحضرية أو الخبرة الحضرية، أو هذا النمو يعتبر انعكاسا واضحا لتزايد التعقيد الاجتماعي، والذي بدا على أنه استجابة لظروف اجتماعية وثقافية وجغرافية في فترات متعاقبة، كما أن مسألة النمو الحضري ارتبطت بما تعكسه المدينة في أساسها

الـوظيفي وفـي طبيعـة وخصـائص تنظيمهـا الاجتمـاعي والتكنولـوجي وطبيعـة المرحلـة التكنولوجية السائدة، كما كشف وباستمرار عن تأثيرها الواضح بمختلف الظروف التي حددت موقعها، وبمجموعة الأفكار والقيم التي سيطرت على تنظيمها اجتماعيا وإيكولوجياومن خلال هذه المؤشرات سنحاول وضع تصور واضح لما نعنيه بالنمو الحضري.

المدرسة الايكولوجية في صورتها التقليدية والحديثة فتركز على عامل السكان والمكان أو متغير الحجم والكثافة كأهم ما يمكن أن يقاس بهما درجة التحضر، كما تقاس أيضا وبوضوح من خلال سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية بكل ما تتضمنه هذه السيطرة من معاني التعديل أو التغيير أو تمايز استخدام الأرض والموارد الطبيعية.

ولا يقتصر التحضر والنمو الحضري على مجرد زيادة عدد سكان المدن وارتفاع كثافتهم، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعة متقدمة، وإنما يعني الاتجاه إلى تنظيمات أكثر تعقيدا، يشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال والميكانيزمات الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة ومتمايزة.

وبعبارة أخرى فإن النمو الحضري هو الانتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر تعقيدا كما أن التحضر هو تراكم التطور والتعقد الاجتماعي بنفس الدقة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه التطورات التكنولوجية.

ويذهب مصطفى عمر التير في كتابه اتجاهات التحضر في المجتمع العربي إلى أن النمو الحضري بمعنى تزايد أعداد ساكني المدن[1]إحدى أهم الظواهر التي عرفها المجتمع العربي خلال النصف الثاني من القرن 20م.

والنمو الحضري بمعنى استمرار الارتفاع في المعدلات السنوية لحجم سكان الحضر من الظواهر التي لازمت المجتمع العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي ظاهرة عرفتها جميع الأقطار العربية[2]

---

[1] مصطفى عمر التير :اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،ط2، 2005، ص:104.

[2] نفس المرجع، ص:104.

ويشـير إدريـس عـزام وموسـى أبـو حوسـة وأحمـد ربايعـة فـي كتـابهم المجتمـع الريفـي والحضري والبدوي إلى أن النمو الحضري يعني زيادة Urbangrowth سكان المدن بواسطة تنامي حجم المدن واتساعها أو زيادة عددها أو بواسطة هاتين الحالتين[1] .

كما يشير هؤلاء إلى أن **التوسع الحضري**Urban Expansionهو النمو الحضري المتسارع وانتشار النمط الحضري في الحياة[2]

يشير النمو الحضري أو التمدن كما أطلق عليه بعض الباحثين بأنه من أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر كالبيروقراطية والتخلف حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية "الزيادة الطبيعية" بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل[3]

هذا المصطلح يعني لغويا واجتماعيا عملية انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر وعمليا فإنه يعني التخلي عبر الانتقال من صفة "الريف"واقتناء صفة "الحضر" وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى[4]كذلك يمكنتعريفه بأنه انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة كما يقصد به اشتغال الناس بغير الزراعة[5]

وفي بادئ الأمر نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على العامل الديمغرافي كمقياس لعملية التحضر والنمو الحضري، فما هو حضري وفقا لهذا التصور إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين، أو نسبة هؤلاء السكان بالنسبة إلى مجموع السكان، وقد عرف التحضر في حدود هذا الاتجاه إلى زيادة تركيز السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عملية التحضر والنمو الحضري.

---

(1) إدريس عزام، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة: المجتمع الريفي والحضري والبدوي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة،2010، ص:315.

(2) نفس المرجع، ص:315.

(3) عبد الإله أبو عياش: أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات،الكويت، ط1،1980،ص:126.

(4) عبد الباقي زيدان: علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، دون ذكر دار النشر،القاهرة، دون ذكر سنة النشر،ص:14.

(5) عبد المنعم أنور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة،القاهرة،1970، ص ص:57-90 .

ويشير عبد الحميد بوقصاص إلى أن النمو الحضري يعني تلك العمليات التي تصيب تطوير المناطق الريفية والمجتمعات القروية إلى مناطق ومجتمعات حضرية، وكيف نمت وتطورت إلى أن أخذت وضعا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مختلفا إلى حد كبير عن الأول، أي البناء الكلى للمنطقة من حيث كمية ونوع العمل والسكان أو الحركة السكانية وتقسيم العمل والمنشآت العمرانية إلى غير ذلك من العمليات التي تعمل على تغيير المظهر الفيزيقي والمرفولوجي للمنطقة الريفية وانعكاسات ذلك على الإنسان ومحيطه الاقتصادي والسياسي والفكري[1] وهنا نجد التعريف ركز على كل الأبعاد المكانية والسكانية ونوعية العمل إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تتغير من وضع إلى آخر في ظل الانتقال إلى الحياة الحضرية.

ومن خلال هذا العرض لمفاهيم النمو الحضري يمكن تحديد التعريف الإجرائي لهذا المفهوم في دراستنا بـ:

النمو الحضري هو زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة وذلك عن طريق هجرة الريفيين إلى المدن، أو الزيادة الطبيعية، أو بسبب التوطين الصناعي ويصاحب هذه الزيادة نمو وتوسع المدينة سواء بطريقة منتظمة أو غير منتظمة.

2-مشكلة المناطق المتخلفة:

يجدر بنا التطرق لمفهوم المشكلة أولا ثم التطرق إلى المشكلة الاجتماعية ثانيا باعتبار مشكلة المناطق المتخلفة تدخل في المشكلات الاجتماعية.

المشكلةProblem:وتعني سلوكأو موقف أو وضع غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث وتعني أيضا وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة للوصول إلى الأشياء والأهداف الاجتماعية [2]

---

[1] عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، دون ذكر سنة النشر، ص:130.

[2] جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي: المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،ط1، 2003، ص:14.

يعرف المعجم الفلسفي المشكلة بأنها المعضلة النظرية أو العملية التي يوصل فيها لحل يقيني وهي مرادفة للمسألة بطلب حلها بإحدى الطرق العقلية أو العملية كأن نقول المشكلات الاقتصادية والمسائل الرياضية[1]

والمشكلة ما هي إلا انحراف عن معايير وقيم المجتمع، فالمجتمع وحده هو الذي يحدد المشكلة، وتوجد المشكلة حينما يكون هناك تناقص بين مثل المجتمع وقيمه من ناحية والواقع الفعلي لهذا المجتمع من ناحية أخرى، وأن الفجوة بينهما ستظل موجودة إلا أنها تضيق في فترت وتتسع في فترات أخرى وهذه الفجوة هي المسؤولة عن حدوث مشكلات اجتماعية [2]

وانطلاقا من الدراسة التي نحن بصددالغوص فيها هي اجتماعية بالدرجة الأولى فإنه ينبغي أن نتعامل مع مفهوم المشكلة الاجتماعية بصفة مباشرة ومنه يمكن أن نعرف المشكلة الاجتماعية على أنها المعضلة الاجتماعية أو المسألة الاجتماعية.

-مفهوم المشكلة الاجتماعية:

يذهب خليل معن عمر إلى أن المشكلة الاجتماعية يمكن النظر إليها من قبل بعض علماء الاجتماع على أنها كسر للنظام الاجتماعي أو اختراق أو انحراف عن السلوك الاجتماعي السوي السائد بين الناس[3]إلا أنه أشار أن هذه الرؤية تنطبق على بعض المشكلات مثل الإدمان على المخدرات أو بعض الجرائم، لكن في الواقع أن المشكلة تظهر من السلوك السوي وليس عن اختراق القوانين أو الخطأ مثال على ذلك يكون تلوث البيئة داخل المدن ناتجا عن الاختراعات التقنية وإساءة التصرف في رمي النفايات والكثافة السكانية داخل المدن.

ويمكن النظر إلى المشكلة الاجتماعية من خلال ما ذهب إليه غريب محمد السيد أحمد على أنها تباين له أهميته بين المستويات الاجتماعية وبين الواقع الاجتماعي[4] وبذلك فالمشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة لتخلخل يصيب البناء الاجتماعي [5]

---

[1] جميل صليبيا:المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ج1 ، 1973، ص234.

[2] جبارة عطية جبارة ،السيد علي عوض، المرجع السابق، ص:14.

[3] معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،ط1،2005، ص44.

[4] غريب السيد محمد أحمد :علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2003، ص339.

[5] جبارة عطية،السيد عوض علي،المرجع السابق،ص:16.

أمـا كلمـة اجتماعيـة Socialفهـي تشـير إلـى أن هـذا السـلوك أو الموقـف الـذي يدركـه عددكبير من أفراد المجتمع تدل على المظهر الاجتماعي أو الجمعي في المجتمع وتعبر عن التفاعل المباشر والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع[1]

ويـذهب جبـارة عطيـة جبـارة والسـيد عـوض مـن خـلال مـا ذهـب إليـه ريتشـارد فـولار بخصوص المشكلة الاجتماعية " فهي تؤثر على عدد كاف من الناس بطريقة غير مرغوبة وأن شيئا ما يجب عمله تجاه هذه الحالة من خلال عمل اجتماعي جماعي [2]

يحمل هذا التعريف في مضامينه أحكاما قيمية تقتضي اتفاق عدد كبير من الأفراد على أن هذه الحالة غير مرغوب فيها لأن قيم المجتمع هي التي تقرر الجوانب التي تعتبرها مشكلة.

ويشير معن خليل عمر من خلال ما جاء به بعض علماء الاجتماع "روبرت نسبت وروبرت ميرتون أن المشكلات الاجتماعية تتولد من جراء التنظيم الاجتماعي ليس بقصد منها أو بهدف تحدده، بل كإفراز غير مخطط وغير هادف، كما أن مشكلات نسق معين تؤدي إلى مشكلات لنسق آخر[3]، أما أحمد يحي عبد الحميد فينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها متأثرة بالأوضاع المجتمعية في البيئة الحضرية كالجريمة والفقر وتشرد الأحداث والبغاء والبطالة والتلوث والمناطق المتخلفة ...الخ وغيرها من الظواهر غير المرغوب فيها، وهي توصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد أو حتى الجماعات ولابد لحلها من تدخل المجتمع ممثلا في هيئاته العامة والسلطات المسؤولة[4]

فـي حـين عرفهـا أحمـد العموشـي وحمـود العليمـات بأنهـا حـالات تسـتدعي العمـل الاجتماعي المنظم الذي يسعى إلى حلها والتخلص منها، أي أن المشكلات تستوجب عملا جماعيا لمواجهتها، لأنها تمس بالضرر والتأثير في قطاع كبير من السكان [5]

---

[1] جبارة عطية، السيد عوض علي، المرجع السابق، ص:14.

[2] نفس المرجع ،ص:21.

[3] معن خليل عمر ،المرجعالسابق،ص ص:48-49.

[4] أحمد العموشي، حمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص:319.

[5] أحمد يحي عبد الحميد : الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 1998، ص:113.

فهناك من يعرف المشكلة الاجتماعية على أنها تفكك يصيب البناء الاجتماعي،ومنه نجد أن التعاريف تجمع على أن المشكلة الاجتماعية هي إما سلوك انحرافي أو تفكك يقتضي التغيير وإما معضلة .

كما يرى بعض علماء الاجتماع على أن المشكلة الاجتماعية هي كل انعدام في التوازن في أي ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، وقد لا يجد البعض منهم حرجا في استعمال مفردات التفكك الاجتماعي أو الأمراض الاجتماعية بدلا من كلمة المشكلة لأنها تؤدي المعنى نفسه.

وبالتالي فإن المشكلة الاجتماعية هي النتائج غير المرغوب فيها المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على تنظيم نمطي خاص لسلوك المجتمع[1].

والمشكلات الاجتماعية مهما كانت طبيعتها والقابلة بكل حال من الأحوال للمعالجة والقضاء عليها، والتي ترتبط في نفس الوقت بمجال الخدمات والمرافق وتركز مختلف الخدمات والأنشطة بالمراكز الحضرية وعموما فإن مختلف المشكلات الاجتماعية هي نابعة من النمو الحضري السريع في حد ذاته، حيث تركز الأعداد البشرية الهائلة بمناطق محدودة تبعا لمظاهر الاستقطاب والجذب الذين تتميز بهما المدينة وما نتج عن ذلك الحراك الدائم من الريف نحو المدينة المتمثل بالأخص وبصورة أكثر وضوح في تنامي وتكاثر المناطق المتخلفة .

سنتناول مشكلة المناطق المتخلفة كمشكلة اجتماعية"تتعدى كونها مشكلة اجتماعية إلى مشكلة اقتصادية بيئية حضرية ثقافية...الخ" ملازمة ونتيجة حتمية في نفس الوقت للنمو الحضري السريع وغير المخطط.

- مفهوم المناطق المتخلفة:

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم المناطق المتخلفة يجدر بنا أن نتطرق أولا إلى مفهوم المنطقة ثم مفهوم الحي لأن كلا المفهومين يقترن بالأخر.

مفهـوم المنطقـة: يشمل المكان الاجتماعي المحدود كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية.

---

[1] عبد العزيز بوذون: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص84.

أمـا **الحـي** فيعرف مـن وجهـة نظـر سوسـيولوجية بأنهـا مجموعـة الأمـاكن السكنية التـي يمنحهـا سكانه خصـائص الارتبـاط الاجتمـاعي، والمصـلحة المشـتركة، ويـؤثر بعضـهم علـى بعض، وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلـى المجتمـع الذي يعيشون فيه[1]والحي السكني هو المنطقة الجغرافية التي تحدد مكان إقامة الأسرة وفيه تتشكل علاقة الأسرة واختلاطها بغيرها من الأفراد والأسر والجماعات، حيث تتكون الصداقات وتكتسب بعض العادات والتقاليد والمعايير السلوكية، ويمكن تعريف الحي كذلك بأنه عبارة عن وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي، فالوحدة العمرانية التي تخص بتنظيم مجالي معين حيث يشمل الحي مساحة من الأرض تقع ضمن حدود المدينة يتسم النمط بالطابع التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان وبهذا يمثل المجال بين المكان الجغرافي والاجتماعي وكل حي يختص بوظائف معينة كالوظائف السكنية،الإدارية، التجارية.

فيقترن مفهوم المنطقة دائما بمفهوم الحي لأن الحي هو منطقة أو مساحة معينة من مجال معين لذلك تطرقنا إلى تعريف المنطقة والحي معا ومعظم الكتابات تشير إلى المناطق المتخلفة أو الأحياء المتخلفة.

سنتطرق في هذا العنصر إلى مجموعة من التعاريف والتي تعكس مضامينها اختلاف بين هذه التعريفات وكل يطلق عليها عدة تسميات الأحياء المتخلفة، الهامشية الفقيرة،المتدهورة، العشوائية، الهشة، مدن الصفيح،القصديرية،الأكواخ،أحياء واضعي اليد، جيوب الفقر ...الخ

وكلمة تخلف مشتقة من كلمة هجوع وهي تطلق على الأحياء التي تتميز بوجود أزقة وحواري يأوي إليها الفقراء والأحداث للنوم ليلا، وتعرف كذلك بالشارع الخلفي للمدينة، حيث يقطنه سكان يتميزون بالشراسة في السلوك الإنحرافي[2]

والآن نتطرق إلى مفهوم المناطق المتخلفة حيث يعرفها محمد الجوهري بأنها عبارة عن مساكن عشوائية سريعة النمو ذات كثافة سكانية مرتفعة، تقع عادة إما داخل المدينة وإما

---

[1] السيد حنفي عوض: سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي، الإسكندرية، 1997، ص:195.

[2] حسين رشوان: الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص:85.

بـالقرب منهـا أو علـى هـامش المنطقـة الحضـرية [1]وبذلك يأخذ بعض الكتـاب معيـار الكثافـة السكانية العالية في تحديد الأحياء أو المناطق المتخلفة.

كمـا يـرى السـيد عبـد العـاطي السـيد فـي كتابـه علـم الاجتمـاع الحضـري بـين النظريـة والتطبيـق بـأن المنطقـة السـكنية المتخلفـة ....الـخ باعتبارهـا الحـي المتخلـف نموذجـا للمنطقـة غيـر المنظمـة، ويفسـر آخـرون اصـطلاح "الحـي المتخلـف" نموذجـا خاصـا للمنطقـة غيـر المنظمة، ويطلقون عليه المنطقة الفاسدة، ويرى كوين أنه يجب التمييز بينهما فالفاسد ينطبق علـى كـل المنـاطق السـكنية وغيـر السـكنية بينمـا يقتصـر مصـطلح المتخلـف علـى المنـاطق السكنية فقط [2]

وفي تعريف لـ إبراهيم توهامي " هـي أحيـاء تقـع عـادة علـى أطـراف المدينـة وهيعبـارة عـن صـورة للهامشـية الإيكولوجيـة والاجتماعيـة، تعـاني مـن الملكيـة الغيابيـة لـبعض السـكان الـذين يضـعون أيـديهم علـى مسـاحات بعينهـا تابعـة للدولـة أو للخـواص دون أن يتمكنـوا مـن بنائهـا نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية[3]

يتفق علماء الاجتماع على أن المناطق المتخلفة هي تلك الأماكن السكنية التـي تفتقر إلى مخطط توجيهي رئيسي وتتميز بخصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية خاصة، وتعد من أهـم المشـكلات الملازمـة للمـدن، كمـا تعتبـر أحـد المصـادر الرئيسـية للعديـد مـن المشـاكل الاجتماعيـة التـي تسـبب تـوترا وإزعاجـا للحيـاة الحضـرية، تتصـف ظـاهرة المنـاطق المتخلفـة بالعالميـة حيـث أنهـا موجـودة فـي كـل دول العـالم لكنهـا تختلـف فـي حـدتها وآثارهـا مـن دول متقدمة إلى أخرى نامية ومتخلفة.

يعرفهـا أحمـد بـوذراع بأنهـا جـزء مـن أجـزاء المدينـة مـزدحم بالسـكان الفقـراء وانخفـاض مستوى النمط العمراني ونوعية السكن، وتسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية وقيم نابعة من الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي المنخفض والعادات والتقاليد السيئة

---

[1] محمد الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار النهضة، القاهرة،1972، ص:222.

[2] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1987،ج 2، ص371.

[3] إبراهيم توهامي:الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو اقتصادي حضري، مجلة الباحث الاجتماعي،جامعة منتوريقسنطينة،ع4. جانفي 2004، ص: 48.

والضارة والسلوك المنحرف، يتسم سكانها بظاهرة اللامبالاة في حين نجد أن حاجة السكان في المناطق الحضرية المتخلفة تحددها في المقام الأول العوامل الاقتصادية [1]

تتميز الأحياء المتخلفة كمناطق ذات أحوال سكنية دون المستوى داخل المدينة، فالحي المتخلف هو دائما منطقة والمبنى المفرد المهمل حتى في أردأ حالات الفساد لا يكون حيا متخلفا، ويشير مصطلح الأحوال السكنية إلى الأحوال المعيشية أكثر منه إلى الجانب الفيزيقي، وليس لأن المبنى غير ملائم ولكن لانتقال أسر من أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية دون المستوى، أو بسبب ما يترتب على التركيز السكاني من تزاحم، أما مصطلح دون المستوى فيرى بيرجل أنه من الناحية النظرية تعد المنازل التي بنيت عام 1900م ولم يتم تحديثها هي دون المستوى لأنها خلت من معظم التسهيلات الصحية الحديثة مثل نظم التدفئة المركزية ودورات المياه الصحية والكهرباء ...الخ غيرها من المقومات الأساسية للحياة[2].

ترى وهيبة عبد الفتاح بأن هذه الأحياء هي عبارة عن تواصل عدة منازل تتكون عادة من طابق واحد وتتكون من عدة أحياء ذات أزقة ملتوية، تعتمد في نموها على التوسع والانتشار باستحواذها على المساحات الهامة في المدينة[3] ركز هذا التعريف في مضمونه على الوضعية الفيزيقية لهذه الأحياء التي يغلب عليها طابع وضع اليد على أهم أراضي الدولة

أما محمد حسن النكلاويفيعرفها على بأنها عبارة عن مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين قدموا من مناطق مختلفة من الريف، ويعزل فيها خليط من السكان جميع مستوياتهم منخفضة سواء المعيشية أو السكنية...[4]ويشير هذا التعريف إلى أن هذه الأحياء هي عبارة عن مأوى رئيسي للنازحين من الأرياف نحو المدن والذين واجهوا صعوبات جمة مع نمط

---

[1] أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة، دون ذكر سنة النشر،ص:15.

[2]نفس المرجع،صص:15-16.

[3] عبد الفتاح وهيبة: جغرافية العمران، دار النهضة، بيروت، لبنان،1973، ص:112.

[4] محمد حسن الغامري: ثقافة الفقر، دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية،دون سنة نشر،ص:111.

الحياة الريفية الصعبة وما فرضته من حرمان مما أجبرهم إلى الإقامة في هذه المناطق والتي تتميز بالازدحام الشديد في المباني والسكان واعتبار سكانها من ذوي المستويات المنخفضة.

كما يعرفها عاطف غيث نقلا عن عبد المنعم شوقي على أنها تجمع أكثر بلدان العالم وأكثر الأحياء تخلفا هي التي يطلق عليها اسم الأحياء المتهالكة والطرقات الضيقة وانتشار القاذورات بها وتسجل بها كثافة عالية للسكان، ويشكل مفهوم هذه المناطق عند مركز التجمعات البشرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأنها إسكان سيئ للمرافق يوجد في الأجزاء القديمة المبنية بصورة غير قانونية ويشكل هذا النوع من السكن مستوطنات عشوائية ذات دخل منخفض كما أنها هامشية اقتصاديا [1]

والملاحظ من التعريفات السالفة الذكر للمناطق الحضرية المتخلفة ركزت على أن يرتبط التعريف بالمكان والأفراد الذين يعمرون المكان والإنسان من خلال التطرق لكافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية لهذه المناطق.

يرى إسماعيل قيرة أن الأحياء المتخلفة والعشوائيات الحضرية تمثل تشوها حضريا ونسيجا اجتماعيا غير منسجم، وتعمل الدراسات الحضرية الاجتماعية إلى ربط هذا المجال المتخلف بالفئات الدنيا التي تعيش ظروفا فيزيقية واجتماعية متردية[2] ركزهذا التعريف زيادة على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على البعد العمراني من خلال إشارته إلى التشوه الحضري الذي تسببه هذه المناطق للمجال الحضري.

ويضيف إسماعيل قيرة على أن سكان المناطق المتخلفة تجمعهم ثقافة فرعية بهم تسمى ثقافة الفقر ترتبط بهم دون غيرهم من السكان وتظهر في طريقة اللباس العادات الغذائية، الحياة العائلية، سياسة الإنجاب المتبعة،والنظرة إلى الذات، وارتبطت هذه الأحياء في نموها بالهجرة الريفية، البطالة، الإسكان الحضري، ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى سكانها، قصور السياسات الحضرية وكتحصيل حاصل إفراز للاختلال الهيكلي في البناء الاجتماعي [3] ولذلك فالحي المتخلف هو نتاج معقد لعدة عوامل متشابكة شأنه في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى.

---

[1] عاطف غيث:تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، القاهرة،1970،ص:304.

[2] إسماعيل قيرة :أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية،مخبر الإنسان والمدينة، شركة الهدى للطباعة والنشر جامعة منتوريقسنطينة، دون ذكر سنة النشر، ص:19.

[3] نفس المرجع،ص:19.

وفـي تعريـف آخـر لـعاطف غيـث بأنهـا المكـان الـذي توجد بـه مبـاني أو مجموعـة مـن المبـاني تتميز بالازدحـام الشديد والتخلف والظروف الصـحية غير الملائمـة ومـا يترتب علـى ذلـك مـن آثـار علـى الأمـن والأخـلاق[1] فقد ألـم هـذا التعريـف بمعظـم جوانـب المميزةلهـذه الوضـعية الفيزيقيـة المتمثلـة فـي ازدحـام المبـاني إضـافة إلـى التخلف والتـدهور فـي الظـروف الصحية وما ينتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية وأمنية لها على الفرد والمجتمع.

المناطق المتخلفة في تعريف لـ حسن رشوان هي الأمكنة التي تتجسد فيها سوء الأحوال السكنية، وذلـك بتواجـد مبـاني أو مجموعـة مـن المبـاني والمسـاكن القديمـة، والآيلـة للسـقوط، وتفتقر إلـى أعمـال الصـرف الصـحي، وتتسم بالازدحـام الشديد والتخلف، والظـروف الصـحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا من آثار على الأمن والأخلاق[2]

فالأحيـاء المتخلفـة هـي عبـارة عن مسـاكن مقامـة دون تـرخيص رسـمي، وعلـى أرض لا يملكها القاطنون بها وتقع هذه الأراضي عادة في الأطراف وليس بقرب أو وسط المدينـة فهي مناطق جديدة أنشأها ساكنوها لحماية أنفسهم بالحد الأدنى من الموارد.

ولـذلك فهـي أحيـاء بائسـة للغايـة تقـع علـى أطـراف المدينـة لا تتمتـع بأي خدمـات صـحية أو غيرهـا كالميـاه النقيـة، أو المجـاري أو الكهربـاء، وتعـاني مـن الأمـراض وسـوء المسـتوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي[3]

ويحـدد السـيد محمد بـدوي موضـوع الأحيـاء المتخلفـة بأنهـا عبـارة عن منـاطق داخـل المـدن الكبيـرة وأحيانـا فـي أطرافهـا تتميـز بانحطـاط المسـتوى المعيشـي بهـا مـن النـاحيتين الطبيعيـة والاجتماعيـة والتـي تسـكنها أفقـر الطبقـات أو تتجمـع فيهـا بعـض الأقليـات الدينيـة أو العنصرية[4]

والأحيـاء الفقيـرة هـي منـاطق مصـرح بهـا للمسـاكن القديمـة التـي تتـدهور وتتـداعى لأنهـا محرومة من الخدمات الكافية، ومكتظة بالسكان وعادة ما يكون سكان هذه الأحياء قاطنون على أراضي ثمينة، وتقع على أراضي قرب وسط المدينة.

---

[1] محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي،دارالمعرفة،القاهرة،دون ذكر سنة النشر،ص:119.

[2] حسين رشوان: علم الاجتماع الحضري "مشكلات المدينة"، المكتب العالي للكمبيوتر، الإسكندرية،1997،ص:112.

[3] فتحي أبو عيانة:جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر، ص:169.

[4] السيد محمد بدوي وآخرون :معجم العلوم الاجتماعية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص:124.

كما يعرفها الوحشي بيري بأنها عبارة عن مساكن مؤقتة بغير تصريح رسمي وعلى أراضي لا يملكها القاطنون بها، وتقع عادة على أطراف المدينة وليس بالقرب من وسط المدينة[1]ومن خلال هذه التعريف نلاحظ أنها ركزت على موقع هذه المناطق هناك من يقول بأنها توجد داخل المدينة وهناك من يشير على أنها موجودة على أطرافها،وهناك من يقول أنها موجود بوسط وأطراف المدن وضواحيها وذلك حسب كل دولة وأوضاعها الاقتصادية وسياستها.

وتعرف هناء محمد الجوهري المناطق العشوائية بأنها تلك التجمعات السكانية التي نشأت في غياب التخطيط العام أو خروجا عن القانون، وأحيانا بالتعدي على أملاك الدولة وداخل هذه التجمعات نشأ القطاع غير الرسمي بكل جوانبه، وفي غياب كلي وجزئي عن رقابة أجهزة الدولة[2] فظاهرة الإسكان العشوائي هي قضية سياسية واقتصادية بقدر ما هي قضية فنية وتخطيطية فهي تمس كل الجوانب والأبعاد وتؤثر على كل مناحي الحياة.

كما أشارت هناء محمد الجوهري إلى نمط آخر من الإسكان العشوائي وأشارت إليه بالراقي لهذه الأنماط كلها وهو عشوائي لأنه ينطوي على أحد محددات العشوائية أو بعضها،كأن تكون الأرض غير مخططة عمرانيا،أو تكون أرضا زراعية غير مسموح بالبناء عليها، بالرغم من تسجيل ملكية الأرض لقاطنيها ومن الحصول على تراخيص البناء إضافة إلى وصول كافة المرافق[3]

وفي خضم طرحنا لمختلف التعاريف التي تناولت هذا المفهوم والظاهرة عموما نقوم بطرح التعريف الإجرائي التالي للمناطق والأحياء المتخلفة هي ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي وفيزيقي معين، تقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها ضيقة وصغيرة المساحة، وهي منطقة سكنية تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير العمرانية في المجتمع الحضري وتتمثل أساسا في البناءات الفوضوية والتي لا تراعي في بنائها المقاييس العمرانية، وترمز هذه المناطق عادة إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسؤولية الجمعية، كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي

---

[1] الوحشي أحمد بيري: المشكلات الاجتماعية، المركز الوطني للتخطيط والتعليم، طرابلس،2002، ص:242.

[2]هناء محمد الجوهري:علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، دون ذكر سنة النشر،ص:339.

[3]نفس المرجع ، ص:336.

بـين المـواطنين، تتميـز بالازدحـام الشـديد فـي المبـاني والسـكان، يقطنهـا سـكان ذوي خلفيـات اجتماعيــة وثقافيــة متباينــة وأغلبهــا ريفيــة، وتتميــز بالتــدهور فــي الأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية، وتفتقر إلـى المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية تقع عادة علـى أطراف المدينة وضواحيها وتؤثر سلبا وتعيق نمو وتوسع المدينة مستقبلا.

3- مفهوم المجال الحضري:

المجال هو المكان هو المصطلح يدخل في نطاق اختصاص دراسات علم الجغرافيا من حيث تحديد خصائصه الطبوغرافية والفيزيقية والمناخية وغيرها من العناصر الجغرافية ، كمـا يـدخل ضـمن اهتمامـات الدراسـات الاقتصـادية باعتبار"المكـان المجـال" عنصـر حيـوي بالنسـبة للأنشـطة الاقتصـادية زراعيـة كانـت أو صـناعية مـن حيـث المسـافات والحـواجز الطبيعية الفاصلة بين مواقع "أماكن" المواد الأولية وأماكن الإنتاج والتسويق والاستهلاك فيما يعرف باقتصاديات المجال.

وقد أصبح المجال يحظـى باهتمامات علماء الاجتماع باعتبار أن العناصر المكانية المادية تترك آثارها واضحة على البناء الاجتماعي "العلاقات الاجتماعية" وعلى السلوكات والتصرفات وحتى على النواحي الثقافية[1]والأنظمة الاجتماعية نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته وتكيفه معها والصراع معها وتكييفها مع احتياجاته من أجل ضمان استمرار حياته.

كما أشار الاتجاه الإيكولوجي البشري في هذا الصدد المتعلق بتفاعل الإنسان مع بيئته وسيطرته عليها وتكييفه وتهيئته لخدمته وتسهيل سبل العيش والإستقرار، وبذلك يخلق ثقافة خاصة بهذه البيئة، تعكسها أنماط تحركات واستيطان السكان في منطقة ما، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية.

وتعد المدينة أو المجال الحضري وفق هذا المعنى بيئة طبيعية بحيث تظهر تنميتها قوى المنافسة الاقتصادية "مقابل المنافسة البيولوجية في علم الحيوان" وقد استحث الصراع من أجل البقاء لكي يجتمعوا في مجتمعات محلية ذات أحجام وسمات متباينة ليصبح فيما بعد أكثر تعقيدا حتى تصل إلى شكل المدينة.

---

[1] محمد الكردي: التحضر دراسة اجتماعية، القضايا والمناهج، دار قطرى بن الفجاءة، قطر، قطر، ط1، 1984 كذلك انظر محمدالكردي:التحضر دراسة اجتماعية،الأنماط والمشكلات، دار المتنبي للنشر والتوزيع، قطر،1984، ص:179.

فالمجال الحضري هو بناء فزيقي وهيكل اقتصادي وشكل معماري ووحدة إدارية وفوق كل هذا هي نظام اجتماعي[1].

فكل مجتمع يتميز بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد ببعضهم البعض وتسمح لهم بتحويل الوسط الطبيعي وإعطائه وظيفة ومعنى فكل مجال مستغل سواء كان سكنيا، تعليميا، ثقافيا، تجاريا، أو إداريا، عسكريا، صناعيا...الخ يحمل دلالة ويميز النشاط الإنساني الذي يرتبط به وهذا ما ينطبق بصدق على المدينة باعتبارها مجال مشيد بإتقان حيث يتركز فيه عدد كبير من السكان والنشاطات المترابطة، إن حركة هؤلاء السكان وعلاقتهم ببيئتهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية أو المكانية، يمكن اعتبارها من العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها بصفة عامة، وبذلك فإن المجال يعكس بوضوح تام البناءالاجتماعي الذي يمثل دعامته.

ومن ثم فإن توطن الجماعات الاجتماعية والتجهيزات وهيئات اتخاذ القرار لا يتم بالصدفة، وأن التجسيد المجالي للمدينة يقدم العناصر الضرورية لدراسة تنظيمها الاجتماعي[2]

يهتم علم الاجتماع المجال بدراسة العلاقات التفاعلية بين الإنسان والبيئة أي المجال الجغرافي وطريقة استخدامه من قبل الإنسان فأي تغيير في المجال يصاحبه تغييرات على المستويين الاجتماعي والثقافي، فالعلاقة ذات طابع تبادلي وتطورها يلازمه تطور في الحياة الإنسانية والتي تعكس الخبرات وتميز كل بيئة عن أخرى وهكذا تظهر التمايزات الثقافية وخصوصيات كل مجتمع.

وإذا قمنا بتحليل لتطور المجتمع وإفرازه للأنظمة الاجتماعية المختلفة نجد أن البيئة البدوية والتي كان نمط حياتها العيش على الرعي والترحال أنتجت ظاهرة العصبية ونظام العشيرة والقبيلة،كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي ، أما البيئة الريفية القروية والتي شهدت بدورها الاستقرار وعدم الترحال والعيش على تربية الحيوانات وممارسة النشاط الزراعي أوجدت نظام العائلة الممتدة والكبيرة من حيث الأفراد المكونين لها، في حين أفرزت المدينة

---

[1] عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت،1981،ص:23.

[2] محمد بوخلوف: التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، ، ط1، 2001، ص:52.

أو الحياة الحضرية القائمة أساسا على الإنتاج الصناعي والتقسيم الواسع في العمل تحولا اجتماعيا تمثل في الأسرة النووية أو الصغيرة، إذن فالمجال الحضري هو إنتاج اجتماعي ثقافي[1]

تعتبر الحياة الاجتماعية الحضرية أو المدينة ظاهرة اجتماعية طبيعية، فانطلاقا من اعتبار الإنسان بطبعه اجتماعي ولا يستطيع أن يعيش بمعزل عن غيره من خلال العوامل الضرورية للاجتماع البشري "الميل الفطري،الضرورة الاقتصادية والدفاعية "ومن خلال هذا فالاجتماع الإنساني ظاهرة طبيعية والمدينة كذلك ظاهرة طبيعية وهذا يتجسد فيما عبر عنه ابن خلدون بقوله" في أن الاجتماع الإنساني ضروري في أن أجيال البدو والحضر طبيعية" أي هي نوع من الحتمية الاجتماعية فالاجتماع الإنساني ضروري والمدينة ظاهرة اجتماعية ناتجة عن الاجتماع الإنساني.

لذلك فالمجال الحضري هنا المقصود به المدينة ويمكن تعريفها بأنها مكان ذو طابع قانوني تتكون من العديد من العناصر الأساسية والمتمثلة في المواطنين الأبنية وسائل الانتقال ...الخ وكل عناصر المدينة تؤدي مع بعضها وظائف متكاملة[2]

تعد المدينة ظاهرة اجتماعية، فهي أكثر من مجرد جزء من أجزاء المجتمع، فهي تمثل حقيقة اجتماعية، وتعد تعبيرا عن الممارسات الجمعية للسكان الذين يعيشون ويعملون معا،فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية وأنها نوع متميز من الحياة[3]

وفي تعريف آخر للمدينة بأنها مجتمع معقد والذي قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها، أو التي عنصرها المجالي ضعيف مقارنة بعناصرها الإنسانية[4] ويتضح من هذا التعريف أن المدينة لا يمكن أن تكون أكثر من إطار فيزيقي وسكان، فإذا كان المجال الحضري يعبر عن العلاقات الاجتماعية الحضرية ويجسد ثقافة الإنسان على الأرض في شكل بنايات أي اتخاذ الوجه المادي، فإنها عندما تتشكل تكون بيئة تساهم في صنع ثقافة الإنسان، ومنه لا يمكن عزل المدينة عن محيطها الاجتماعي، وهنا يمكن تعريف المدينة

---

[1] محمد بومخلوف: التحضر،التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، ص ص :53-54.

[2] فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مكتب الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1997، ص:35.

[3] عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1987، ص:180.

[4] محمد بومخلوف:التحضر،التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، ص ص:36-37.

علـى أنهـا النطـاق الحضـري للأنسـاق الاجتماعيـة المتفاعلـة مـع البنـاء المـادي الفيزيقـي للمكان[1].

فالمدينـة أو المجـال الحضـري هـو ذلـك الكـل المتكامـل إيكولوجيـا ونفسـا واجتماعيـا واقتصاديا، ويعمل هذا النسق الحضري في ظل مجموعة متفاعلة من الأنساق وبطريقة دائمة وديناميكيـة، وهـذا لتحقيـق التنظـيم الاجتمـاعي الأمثـل وفـي كـل جوانـب الحيـاة سـواء كانـت اقتصادية اجتماعية ثقافية...الخ.

وإذا ما تحدثنا عن قضية المجال الحضري وإعداده وتدبيره بشكل يعطي أهمية وموقعا للثقافة والخصوصية المحلية والجهوية في مبادئها، فهي حتمية لابد منها باعتبارها طريقة جديدة في إنتاج المجال الحضري في إطار توافقي وتشاركي مع المجتمع المعني، ويكون مؤسسا على الفهم والمعرفة بالثقافة والآثار السائدة للمستفيد والمستعمل لهذا المجال، بمعنى كل الأدوات والآليات الأساسية لإنتاج وإعداد وتدبير المجال المديني في إطار مسألة التعمير التوافقي، تؤكد على حتمية تحسين أداء الصانع للمجال من مهندس، معماري، مقاول...الخ عن طريق إيجاد آليات تدبيرية تعطي للمستعمل الحق في المشاركة في الإنتاج والتعبير عن رغباته وأولوياته واقتراح نماذج لترجمتها في منتوج.

وهكذا فالمحال الحضري هو مستقبل الإنسانية يعبر عن كل الوظائف الاجتماعية والمحرك الأساسي للحداثة، والكائن الحي الوحيد الذي يتجدد،ومن خلال كل هذه التعاريف نقدم تعريفنا الإجرائي للمجال الحضري كما يلي: "المجال الحضري هو ذلك الإطار الفيزيقي الـذي تقـوم فيـه العلاقـات الاجتماعيـة بـين السـكان وتتشـكل الثقافـة والسـلوكات الحضـرية المختلفة وكل أنماط التفاعل بين السكان،وهو بذلك يتشكل من ثلاث أطر إطار فيزيقي بيئي وإطـار اجتمـاعي وإطـار ثقـافي، ويتـأثر هذا المجـال مـن خـلال نمـو واتسـاع ظـاهرة المنـاطق المتخلفة وفي كل المجالات.

4- مفهوم مرتبط بالدراسة البناء الفوضوي أو اللاشرعي:

يعرفه Paul claval بأنه البناء الذي يتم في مناطق حيث تكون أسعار الأراضي منخفضة أين تتواجد ثغرات في السوق العقارية، بالإضافة إلى المناطق التي تمثل عوائق للتعمير كالمنحدرات الشديدة أو ضفاف المجاري المائية،المستنقعات كظاهرةLa favallas في

[1] أحمد النكلاوي: الإنسان والتحديث، قضايا فكرية ودراسات واقعية، مكتبة نهضة الشرق،1980، ص ص:304-305.

كاركاس وريودي جانيرو، كما نجده على أراضي تعود ملكيتها للسلطات المحلية أو للدولة كالأراضي العسكرية المحمية كما حدث في فرنسا أو المقابر كما هو الحال في مصر[1]

والبناء أو التعمير اللاشرعي الإطار القانوني الخاص بالبناء والتعمير ويمس جانبين هما[2]

- **المخالفة القانونية العقارية:** والتي تتمثل في الغموض الذي يكتنف ملكية الأرض والتي يتم عليها هذا الشكل من البناء.
- **المخالفة التقنية:** انعدام رخصة البناء وعدم احترام معايير البناء.

خامسا: الدراسات السابقـة

ظهرت الأحياء أو المناطق المتخلفة الحضرية في مختلف المدن في العالم ولكنها ليست بنفس الحدة تختلف درجات التخلف والمعاناة من دولة لأخرى وكانت هذه المناطق قد ظهرت تحت تسميات عديدة ومختلفة ولكنها تشترك في نفس الخصائص خاصة من الناحية السوسيوثقافية فهي تحمل نفس السمات الاجتماعية والثقافية تقريبا، هي مرض العصر واستفحلت الظاهرة في مدن أوروبا الصناعية، ثم انتقلت إلى دول العالم الثالث.

خصصنا في هذا العنصر الخاص بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والدراسات المشابهة والتي تناولت الموضوع من جوانب ونواحي مختلفة.

1-الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى لـ مارتن بولمر

Martin Bulmer & Donald P. Warwich, Field Work in rural areas

أجريت هذه الدراسة على العشوائيات في مجتمع "كامبالا" في جنوب إفريقيا وقد لاقت صعوبات كثيرة منها عدم القدرة على تحديد نمط الأحياء المتخلفة في المجتمع، وذلك في ظل عدم توفر دلالات إحصائية يدخل ضمنها أفراد هذه الأحياء لعدم استقرارهم فيها،فهم دائمو الانتقال من مسكن لآخر ومن منطقة إلى أخرى وهذه الصعوبة ترتبت عليها صعوبات أخرى منها اختيار أفراد العينة وتحديد حجمها الفعلي، وما زاد من صعوبة الأمر انخفاض

---

[1] Paulclaval:la logique des villedurbanolgie « LITEC ».librairies techniques,1971, P286.

[2] بوراس شهر زاد: الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية ببانتة، معهد علوم الأرض، رسالة ماجيستير، قسنطينة، 2001،ص:133.

المستوى الثقافي للأفراد والذي حال دون قدرتهم على الإجابة على الاستبيان أو رفضهم أو خوفهم من إعطاء بيانات حقيقية لذلك كانت البيانات المجموعة محدودة إلا أنها أعطت مؤشرات حقيقية حول طبيعة المجتمع المبحوث.

اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في دراسته مع أداتي الملاحظة والاستبيان وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية[1]:

- انخفاض المستوى الاقتصادي دون مستوى خط الفقر.
- انخفاض المستوى الصحي والاجتماعي.
- غياب الخدمات الصحية وتصريف المياه وتوفير المياه الصالحة للشرب.
- ارتفاع نسبة الجرائم والانحرافات الخلقية.
- ارتفاع في نسبة الولادات غير الشرعية وغير المسجلة رسميا.
- غياب سلطة الأب وازدياد التفكك الأسري.
- تعد هذه الأحياء بمشكلاتها وخصائصها مصدر مشكلات للأحياء السكنية المجاورة لها.
- **الدراسة الثانية: دراسة مقاطعة " دافييدكولينز" David Collins, stabe study,2004**

أجريت هذه الدراسة في أمريكا الجنوبية في فنزويلا وقد هدفت إلى دراسة المجتمعات المتكونة من نزوح الفلاحين السود إلى أطراف المدن وتمركزهم في تجمعات القصب والصفيح.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية[2]:

- لا يوجد نمط محدد لهذا المجتمع كونه تجمعا لا غير متآلف لقوميات ولغات وأجناس مختلفة.

---

[1]Martin Blumer&Donal P .Warwich , social Research in developing countries surveys and censuses in the third world London, 2003,p241.

[2]David ,Collins ,Organizational change ,sociological perspectives, london and New York , 2004 , p.p:123-141.

– الأبنية غير ملائمة تقطنها الحيوانات والفئران والجرذان، والمياه الآسنة تغمر مساحات واسعة، فضلا عن قلة المياه الصالحة للشرب ودورات المياه وعدم وجود وسائل تصريف المياه الثقلية.

– غالبية أفراد المجتمع مزارعون فقراء يعانون من قيود الديون فضلا عن إدمانهم على الكحول والمخدرات والرذيلة، نساؤهم داعرات يبحثن عن لقمة العيش.

– تضم هذه التجمعات نسبة عالية من المهاجرين غير الشرعيين.

– إن هذه المناطق تتعرض لمداهمات كثيرة للبحث عن المطلوبين.

وقد استفدنا من هذه الدراسات التعرف على واقع الأحياء المتخلفة في المجتمعات الأجنبية والمشكلات التي تعاني منها وتأثيراتها.

2- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: لـ عبد الرؤوف الضبع بعنوان الأحياء العشوائية ومشكلات البيئة الحضرية وانطلقت الدراسة من التساؤلات التالية[1]:

- ما هو واقع الأحياء الحضرية المتخلفة؟
- كيف يتعامل مجتمع البحث مع واقع ظروفه المتخلفة ؟
- ما مدى وعي أفراد مجتمع البحث بمشكلات مجتمعهم واتجاههم نحوها؟

وكان اهتمام الدراسة منصبا حول مشكلات المجتمع المترتبة على التحضر والتصنيع ويمثل مجتمع البحث نموذجا لتجميع تلك المشكلات، باعتباره مجتمع حضري متخلف يتميز بالتدني في المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي ، والوقوف على هذه الخصائص لإيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة، إضافة إلى الوقوف على اهتمامات المسؤولين ورصد ودراسة هذه المجتمعات يعد ضرورة سواء من خلال مواجهة مشكلاتها وما تشهده من نمو سكاني متزايد وما يصاحبه من مشكلات هذا من جهة، أو التخطيط الحضري للمستقبل من جهة أخرى.

تناول ظاهرة التلوث الناتجة عن التصنيع، مع ضرورة دراسة المجتمعات الحضرية المتخلفة في ظل تزايد معدلات المشكلات الاجتماعية، فدراسة هذه المشكلات وتشخيصها

---

[1] عبد الرؤوف الضبع : علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004، ص:117.

يسـهل عمليـة العـلاج والمتمثلـة فـي تحقيـق التنميـة، ووضـع إسـتراتجية لمواجهتهـا والتـي تعـاني منهـا هـذه المجتمعـات وتعيـق التنميـة كالزيـادة السـكانية الأميـة، الـزواج المبكـر، التسـرب المدرسي،عمالة الأطفال، الجريمة.

وكانت الدراسة تصبو إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوصول إلى إبراز صورة كمية وكيفية عن أحد الأحياء التي تنتمي إلى الحضر إداريا من ناحية السكان ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، طبيعة السكن واستعمالاته ومدى أدائه لوظائفه، وانعكاس ذلك على الجوانب المختلفة للسكان.
- الوقوف على مدى الوعي بأبعاد وآثار تعرض مجتمع البحث للتلوث وانعكاس ذلك على بعض الجوانب الديمغرافية.
- التعرف على الأصول الاجتماعية والجغرافية لسكان مجتمع البحث وذلك للوصول إلى رصد وتحليل العوامل المساعدة على نمو الأحياء المتخلفة في المجتمعات الحضرية.
- تحسيس المسؤولين في المجال البيئي بخطورة التلوث الذي تعاني منه المنطقة بصفة عامة.

وكان المجال الجغرافي للدراسة تتمثل في عزبة الهجانة والصفيح المعصرة التابعة لقسم حلوان والحدود الجغرافية لمجال مجتمع البحث من الجهات الثلاثة مصانع للإسمنت والحديد باستثناء الحدود الشرقية مما يجعلها عرضة للتلوث وأخطاره مع انعدام وجود الصرف الصحي بالمنطقة، وقد أخذت هذه المنطقة واعتمدت بصفة أساسية على الصفيح تشييدها.

واستغرقت هذه الدراسة مدة أربعة أشهر من مرحلة الدراسة الاستطلاعية والمقابلة الجماعية ومرحلة استيفاء بيانات الإستبار، أما المجال البشري للدراسة فيتمثل في أسر المنطقة وقد تمت المقابلة مع أرباب الأسر .

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسة لتقديم صورة واضحة عن مجتمع البحث ومن كل الجوانب السكان ،المكان، كما استخدم المنهج الاستكشافي وذلك لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية [1]:

فيما يخص سكان مجتمع البحث توصلت الدراسة إلى نفس النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، بحيث أشار الباحث إلى أن هناك خصائص مشتركة بين سكان المناطق الحضرية المتخلفة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع في معدلات الأمية وبصفة أكبر عند النساء مع ارتفاع في معدلات التسرب المدرسي، ويرتبط ذلك بضعف الخدمات التعليمة بالمنطقة تدني المستوى الثقافي للوالدين، ارتفاع تكاليف التعليم، وتوجيه الآباء أبناءهم نحو العمل في مهن هامشية للمساعدة في احتياجات العائلة.

تتميز الأسر مجتمع البحث بكبر حجمها مع ارتفاع معدلات الزواج المبكر والإنجاب، في ظل تدني المستوى الاقتصادي والمهني لمجتمع البحث فمعظم الأعمال التي يمتهنها مجتمع البحث هامشية ومحفوفة بالمخاطر.

أما المسكن فيفتقر لكل الخدمات التي يتوفر عليها السكن اللائق للاستعمال الآدمي فهو عبارة عن حجرة واحدة متعددة الاستعمالات، أما الطفل في مجتمع البحث فقد أظهرت نتائج الدراسة ثلاثة مؤشرات لا يقل أحدها عن الآخر خطرا، فالاتجاه إلى التطعيم ضعيف جدا في مجتمع البحث والطفل في هذه المنطقة يحيا في وسط كامل التلوث ابتداء من الهواء الذي يستنشقه، المكان المتكدس الذي يعيش فيه، الحرمان من التطعيم....الخ،وفي ظل هذه الظروف وكتحصيل حاصل ارتفاع وفيات الأطفال في مجال البحث إذ بلغ عددهم 298 طفل متوفي وكان السبب في ذلك التلوث البيئي الذي تعانيه المنطقة، ويعاني أطفال مجتمع البحث من الأمراض الصدرية والمعوية وأمراض العيون والشلل وذلك بنسب مختلفة حيث أحصت الدراسة 226 طفل مريض تتراوح أعمارهم ما بين أقل من سنة إلى ثماني سنوات.

الدراسة الثانية :لـ السيد حنفي عوض تحت عنوان أحياء العشش في مدينة بورسعيد

من خلال تبنيه الاتجاه السوسيو ايكولوجي وقد تناول في هذه الدراسة وصفا لخصائص السكان والمكان لأحياء العشش بهذه المدينة، كما تناولت الدراسة الوعي بالمشاركة السياسية لدى سكان هذه العشش، وإذا ما كانت المشاركة في تلك الأحياء تختلف عن نمط المشاركة السياسية في المجتمعات الحضرية المتخلفة.

[1] عبد الرؤوف الضبع ، المرجع السابق، ص ص: 118-124.

وانطلقت الدراسة من التساؤلات التالية[1]:

- ما هو الشكل الفيزيقي الخارجي والداخلي للعشش في مدينة بور سعيد؟
- ما هي حقيقة الخصائص الاجتماعية لسكان هذه العشش؟
- ما هي حقيقة أنشطة هؤلاء السكان في البناء الاقتصادي للمدينة؟
- ما هو وعي هؤلاء السكان بالمشاركة السياسية في حل مشاكلهم؟

استعان الباحث في دراسته في دراسته بالمنهج الوصفي وذلك سعيا نحو وصف الملامح الفيزيقية للمكان والخصائص الاجتماعية للسكان، واستعان بأداة الملاحظة لرصد ما يدور في الحياة الطبيعية لعينة الدراسة، سلوكاتهم العادية والمنحرفة نشاطهم اليومي وواقع هذه الأحياء الحضرية المتخلفة بصفة عامة، إضافة إلى أداة الاستمارة التي تضمنت أسئلة حول خصائص العينة، الموطن الميلادي، العمل والدخل، عدد أفراد الأسرة المقيمة في العشة، دوافع اختيار المكان، والأنشطة الاقتصادية والمشاركة السياسية ، كما استعان بالإخباريين والبيانات الإحصائية وخريطة المدينة.

وقد تم اختيار العينة من بين 13500 عشة إختيارا عشوائيا وتمت مقابلة 4232 شخص أي رب الأسرة، ويمكن تصنيف أنماط عشش مدينة بورسعيد للمشاهد على نموذجين العشش القائمة بوضع اليد على أرض الدولة، العشش القائمة على أسطح المساكن الحكومية وهي مصنعة من خامات الطرود والخشب وبعض مخلفات الصفيح.

وصنفت الدراسة ثلاثة نماذج من العشش الأول يقع على الشوارع الرئيسية وأفضل حالا في شكله الفيزيقي واستخداماته ويتوفر على العديد من المرافق ومستلزمات الحياة، والثاني مقسم إلى قسمين للنوم والمنافع العامة ويخلو من الأثاث ومستلزمات المنزل، والنموذج الثالث فهو الأسوء يقع في المناطق الخلفية لهذه الأحياء، ويطل على ركام القاذورات والمستنقعات المائية ومخلفات الصرف وتربى المواشي حولها فهي عبارة عن وحدة واحدة للنوم وتحتوي على أدوات بسيطة للطهي وتخلو من دورات المياه.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد العديد من الخصائص الاجتماعية لمجتمع البحث فكشفت خصائص الميلاد بالمكان وأن 44% من أفراد العينة من مواليد بورسعيد وباقي العينة مقسمة على محافظات الصعيد الطاردة والمحافظات المجاورة، وترتبط حركة السكان بعوامل الطرد

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص ص: 226-247.

والجذب، فارتبطت العوامل الطاردة لسكان المدينة بالعدوان الثلاثي عام 1956 وحربي 1967، 1973 وأدى ذلك إلى تهجير معظم السكان إلى الأماكن المجاورة، ولقد حدث امتزاج وتداخل في العلاقات مع السكان المستقبلين من علاقات مصاهرة ومشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

أما عوامل الجذب إلى المدينة فالدافع هو الحصول على عمل هامشي يمثل مصدر رزق لهؤلاء، وفيما يخص اختيار المكان ارتبط بالاستيلاء عليه بوضع اليد مما سمح بتضخم ظاهرة العشش وزيادة سكانها، وتوصلت الدراسة إلى أن مجتمع العشش تسوده أنماط من العلاقات الأولية التي تسمح بتآلف خاصة كما تسمح علاقات المصاهرة والقرابة والجوار بشكل عام إلى أنماط من العلاقات، تتباين حسب طبيعة المشاركة في مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويشكلون وحدة قرابية وإقليمية معا بحكم التجاور في المكان ، مع وجود مشاكل بين النساء والأطفال...الخ

وأشارت الدراسة إلى التكدس السكاني في العشة الواحدة فقد وصل في بعضها ما بين 6-8 أشخاص، وما ينجر عن ذلك من مشاكل ترتبط بالخصوصيات للأفراد الساكنين من زوجين وأولاد ، ومن خلال المقابلات المفتوحة مع الأطباء فالمنطقة مجال البحث تشهد انتشار العديد من الأمراض بين السكان كالأمراض الجلدية التناسلية والتنفسية والأمراض المعدية والجفاف عند الأطفال وتسجيل وارتفاع في وفياتهم، وفيما يخص النشاط الاقتصادي لمجتمع البحث فأكثر من نصف مفردات عينة البحث يعملون في مجالات هامشية ورثة.

أما الوعي بالمشاركة السياسية فقد صيغت أسئلة الاستمارة بما يتناسب والمستويات التعليمية للمبحوثين والتي تختلف من أميين يقرؤون ويكتبون والحاصلين على مؤهلات متوسطة ومؤهلات جامعية، وكان الأساس الذي يتم عليه اختيار المرشحين لمجلس الشعب لمفردات عينة البحث فيكون على أساس العصبية والإقليمية وذلك بالنسبة للمهاجرين إلى المدينة من الأميين والذين يقرؤون ويكتبون والعاملين في القطاع العام فكان الإختيار على أساس حل المشاكل العامة ، وكانت المشاركة بالعضوية في الأحزاب السياسية بنسبة ضئيلة، وتمثلها مختلف الفئات المتعلمة وغير المتعلمة، وعضويتهم تسمح لهم بحل مشاكلهم الخاصة.

وقد كانت إجابات مفردات عينة البحث سلبية 100% ويسيطر عليها الشك والريبة فيما يعلنه المرشحين السياسيين من برامج لحل المشاكل التي يعاني منها سكان العشش أثناء الحملات الانتخابية وما تم إنجازه.

وبذلك توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية هي أن أحياء العشش في مدينة بورسعيد لا تخرج عن نطاق أنماط الأحياء الحضرية المتخلفة في دول العالم الثالث.

ساعدتنا الدراستين في التعرف على أهم العوامل المؤدية إلى نشوء المناطق الحضرية المتخلفة، وخاصة من خلال تسليطها الضوء على العامل التاريخي والظروف التي يعيش فيها سكان هذه الأحياء ومشاركتهم في الحياة السياسية باختلاف فئات مجتمع البحث.

الدراسة الثالثة :لـ محمود عرابي العشوائيات ماهيتها تداعياتها الاجتماعية

هي دراسة ميدانية بمنطقتي العكرشة والأبيض بأبو زعبل في محافظة القيلوبية، وقد اهتم الباحث بهذه الدراسة لأسباب عديدة منها:

- زيادة أعداد السكان القاطنين بهذه المناطق، مما يتطلب ضرورة معرفة مشكلات واحتياجات وخصائص هؤلاء السكان،وأن هذه المناطق تمثل أحزمة الفقر في المجتمع، حيث تصل نسبة السكان من ذوي الدخل المخفض إلى 70% ويدفع انخفاض الدخل بهذه المناطق إلى سوء التغذية ولجوء الشباب إلى القيام بأعمال منحرفة وغير مشروعة.
- زيادة المشكلات والانحرافات التي تفرزها هذه المناطق مما يؤدي إلى تآكل إمكانات التنمية .
- ضعف البنية الخدمية الحكومية في هذه المناطق لعدم مراعاة القواعد التخطيطية.

وقد تم اختيار منطقتي العكرشة والأبيض بمنطقة أبو زعبل لما تتسم به من نمط عشوائي يختلف عن الأنماط العشوائية الحضرية،إضافة إلى ما تعانيه المنطقتين من تدني شديد في مستوى المعيشة والخدمات[1].

وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي الشامل لمنطقة الدراسة وتحليل خصائص وقضايا مشكلات العشوائيات في محافظة القيلوبية في منطقة أبو زعبل نموذجا، والتي بدورها تمثل دراسة علمية للظواهر الموجودة في العشوائيات وقت إجراء المسح،

[1] محمود عرابي، المرجع السابق، ص ص:11-15.

ومحاولـة الكشـف عـن الأوضـاع القائمـة لمحاولـة النهـوض بهـا، ووضـع برنـامج للإصـلاح الاجتماعي.

كما اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الاستمارة في جمع البيانات، وقد تم إعدادها بطريقة تغطي محاور الدراسة وتحقق أهدافها وتجيب على تساؤلاتها كما يلي:

بيانـات أساسـية عـن أفـراد الأسـرة بيانـات خاصـة بالجانـب الاقتصـادي والجانـب الاجتماعي ومشكلات الإسكان ...الخ

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تمثل منطقة العكرشة والأبيض امتداد للعمران الحضري، وكانت بمثابة ملجأ للسكان غير القادرين على إيجاد سكن بالقاهرة أو شبرا الخيمة، أو من السكان غير القادرين على إقامة مساكن من العاملين في مصنع السماد، أو الذين هدمت بيوتهم من جراء الزلزال أو غيرها، وتتراوح مدة السكن بهذه المنطقة لمجتمع البحث ما بين 10لى 40 سنة وهذه المنطقة ليس بها مساكن للإيواء الحكومي أو إسكان المقابروتتنوع أنماط الملكية في منطقتي الدراسة ما بين ملك وإيجار ومشترك.

حيث شيدأغلب السكان مساكنهم بأنفسهم وعلى أراضي زراعية دون تخطيط أو تصريح ويمثل النمط الذي يحتل المرتبة الأولى في منطقة الدراسة، ثم يأتي نمط السكن المشترك ذا الطابع الريفي، تسكنه أسر مركبة مشتركة في الأصول أو النسب منفصلين في المعيشة وأحيانا يشتركون فيها، أما النمط الإيجاري فخاص بالأهالي دون الحكومة، وتتميز هذه المساكن بالطابع الريفي وتتعدد فيها الحجرات، وسجلت الدراسة انخفاض في معدلات التزاحم في مساكن مجال البحث مما يسمح بتربية الماشية، إلا أنها تضيق بسبب إنشاء أسر حديثة للأبناء.

تواجه هاتين المنطقتين مشكلة في مياه الشرب، حيث لاتصل المياه إلى أغلب المناطق مما يضطر السكان إلى شراء المياه أو الحصول عليها من المصانع المجاورة، كما أنه لا يوجد صرف صحي ويتم التصريف عن طريق حفر يتم كسحها في الترع والمصارف مما يزيد من معدلات التلوث، إضافة إلى افتقار المنطقتين لمختلف المرافق والخدمات.

وأكدت الدراسة فيما يتعلق بأوضاع التعليم ضعف البنية الخدمية التعليمة في مجال البحث من خلال عدم وجود مدارس كافية، بعد المدارس عن مكان الإقامة، الاكتظاظ في

المـدارس، ارتفـاع التكـاليف، ضـعف الرقابـة الإداريـة...الخ وأشـارت الدراسـة إلـى تـدني المستويات التعليمية لسكان المنطقتين.

وفيما يخص المجال المهني توصلت العلاج وتبقى مسألة إلى ارتفاع نسبة البطالة، وزيـادة نسبة العـاملين فـي القطـاع الخـاص والحـر دون وجـود ضـمانات، وممارسـة الأعمـال الهامشية، ضـف إلـى ذلـك وقـوع السكان تحـت خـط الفقـر فـي ظـل غيـاب المهـارات وتـدني مستوى الدخل مما يؤدي إلى عدم إشباع الحاجات الأساسية للسكان، كما تفتقر المنطقتين إلى الخدمات الصحية ويتجسد ذلك في عدم وجود وحدة صحية أو مستشفى حكومي بهما، فـي الوقـت الـذي تعـاني منـه المنطقـة من التلـوث وبالتـالي زيـادة المشـكلات الصـحية وتعـدد الأمـراض "أمـراض الصـدر ،أمـراض العيـون" وارتفـاع تكـاليف العـلاج وتبقـى مسـألة مواجهـة المرض يحددها المستوى الثقافي والاقتصادي للسكان.

وسـجلت الدراسـة عمومـا ضـعف الـوعي بالصـحة الإنجابيـة وسـيطرة القيم القديمـة فيمـا يتعلق بمسألة تنظيم أو تخطيط الأسرة، مع ازدياد مظاهر العشوائية في السلوك الاجتماعي والصـحي وتبـرز فـي العديد من المظـاهر كغسل الأوانـي فـي الترع، كمـا تعـاني فـي منطقتـي الدراسة من ارتفاع معدلات التلوث، حيث الصناعات غير المرخصـة، عدم خضوع الورش والمصـانع لمعـايير البيئـة، عـدم الـتخلص مـن القمامـة والمخلفـات والصـرف بطريقـة علميـة وصـحية، وفـي ظـل هـذه الظـروف يحس السكان بـالظلم الصـارخ الـذي يقودهم إلـى ممارسـة السـلوك المعـادي للمجتمـع، ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع معـدلات المشـكلات الاجتماعيـة والتـي يتصدرها الانحراف الجريمة.

وأخيرا قدمت الدراسة إستراتجية لمواجهة مشكلة العشوائيات بالتركيز على كل الأبعاد الاجتماعية التخطيطية الأمنية البيئية[1]...الخ.

وساعدتنا هذه الدراسة في الإحاطة والإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة

الدراسـة الرابعـة: لـ عبـد الله النعيم تحـت عنـوان "التنظـيم الاجتمـاعي الحضـري فـي الفيصـلية الريـاض، فأكدت الباحثة أن جميع الدراسات العربية التي تعرضت لها تؤكد أن الهجرة هي أهم أسباب النمو الحضري فهي هجرة داخلية غالبا بالنسبة إلى المدن العربية غير النفطية، وهجرة خارجية وداخلية بالنسبة إلى مدن الخليج.

(1) محمود عرابي ، المرجع السابق، ص ص: 36-107.

والدراسة الإثنوغرافية " التنظيم الاجتماعي الحضري حي الفيصلية في مدينة الرياض قدمت فيها الباحثة نموذجا يوضح أشكال التنظيم الاجتماعي التي ترتبت على التكيف الحضريوعلاقته بالتنمية الحضرية، والتي قصد بها القضاء على مشكلة السكن العشوائي من خلال منح للسكان قطع أراضي ليقيموا عليها فيلات .

وقد وصفت الباحثة الواقع الاجتماعي لسكان مهاجرين من القرى والأرياف يعيشون في موقع يتصف بالانفجار الحضري.

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ظاهرة الفقر الحضري باعتبارها نتاج ظواهر اجتماعية واقتصادية، وبالتالي التعرف على واقع الفقر الحضري في مدينة الرياض بالسعودية من خلال معرفة العوامل الطاردة والجاذبة،التي تدفع بالفقراء إلى الهجرة من مناطقهم الأصلية وانجذابهم إلى الأحياء الشعبية في مدينة الرياض.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمستوى لسكان هذه الأحياء الشعبية، ومدى مساهمتها في انتشار الفقر الحضري في تلك الأحياء.

وقد استندت الباحثة في دراستها التحليلية إلى عشرة فروض بحثية لاختبار علاقة المتغيرات المستقلة " عوامل الطرد من المنطقة المهاجر منها " بالمتغيرات التابعة "عوامل الجذب إلى مكان الإقامة الحالي".

واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وفي عملية جمع البيانات على أداة المقابلة والمقابلات الحرة والملاحظة بالمشاركة[1]

وفي ضوء الإطار النظري الذي تصورته الباحثة، إضافة إلى ما توصلت إليه نتائج التحليل الكمي، مع نتائج المعاملات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى تحديد أسباب هجرة الفقراء إلى مدينة الرياض تلك الأسباب المتمثلة في مجموعة عوامل الطرد كالبطالة وقسوة المعيشة وعدم توفر المساعدات، ومجموعة من عوامل الجذب كتوفر فرص العمل في مدينة الرياض، وظهور برامج التنمية ووجود المساعدات والأعمال الخيرية...الخ.

[1] عزيزة عبد الله النعيم : الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية ،راسة لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض ،سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص ص: 136-137.

ومن بين النتائج التي خلصت إليها أن خصائص الحي وسكانه تجمع بين خصائص الأحياء المخططة حديثا وخصائص الأحياء الفقيرة في المدن، وذلك لاتساع الشوارع ووجود مساكن حديثة فيلات إلى جانب المساكن العشوائية كما يظهر الفقر في خصائص السكان التعليمية والاقتصادية التي شكلتها ثقافتهم الأصلية والظروف التي عايشوها.

كما توصلت الباحثة إلى صياغة مجموعة توصيات من أبرزها حث الوزارات المعنية على وضع برامج للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية والتوسع جغرافيا، من خلال تقديم خدمات الجمعيات الخيرية، وتوجيه البحوث إلى المناطق المصدرة للفقر للكشف عن حجمه وعمقه، والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتوجيه المشاريع التنموية لهذه المناطق، مع ما يستلزم ذلك من تثقيف وتوعية وتنسيق بين الأجهزة الإدارية ذات الصلة.

3- الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: لـ إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي بعنوان الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو اقتصادي الحضري.

كان تركيز البحث على سكان الأحياء المتخلفة ببوعباز كدراسة حالة للتهميش ومعالجة التضامن المحلي والترابط القروي، في هذه المنطقة كأساس للتضامن والتكيف النسبي مع البناء الاجتماعي للمدينة، مع تسليط الضوء على واقع التنمية في الجزائر وما أفرزته من قوى اجتماعية وفئات متنوعة في الريف والمدينة، من خلال معالجة المشاكل المرتبطة بالفئات الهامشية أو سكان الأحياء المتخلفة أو واضعي اليد كتسميات أطلقتها الدراسة على سكان الأحياء.

وانطلقت الدراسة من التساؤلات التالية :

- ما هي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان في منطقة بوعباز؟
- ما هي أسباب هجرتهم نحو هذه المنطقة وتوطنهم في هذه المنطقة ؟
- لماذا مازالوا يعيشون في هذه المنطقة ؟
- ما هي وظائفهم وأعمالهم ؟
- ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؟
- إلى أي مدى هم مهمشون؟
- ما موقف الجماعات المعنية تجاههم؟

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الخلفية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة والتحضر لمجموعة من سكان الأكواخ، ومدى تكيفهم واندماجهم في الحياة الحضرية.

والمنطقة بوعباز الممثلة لمجال الدراسة تضم الأسر الحضرية الفقيرة التي تعذر عليها أن تجد مأوى لها في المدينة، والأسر الحضرية التي تضررت نتيجة لانهيار مساكنها ولم تجد هي الأخرى سكنا في المدينة، إضافة إلى الأسر الريفية المهاجرةالتي تعذر عليها الحصول على مسكن ويعمل أربابها بالقطاعات الرسمية أو المهن الهامشية والقطاع الخاص.

لذلك كانت عينة الدراسة من المهاجرين الريفيين والذين يعكسون بدورهم أنماط الهجرة الريفية العوامل المؤدية إلى هجرتهم، تواصل العلاقات مع الريف وأنماط التنظيم الداخلي والتكيف الحضري ...الخ، بالإضافة إلى أن بعضهم ينتمي إلى المراكز الحضرية الصغيرة والقريبة من مدينة سكيكدة مثل عزابة، الحروش والقل، تعيش في منطقة بوعباز والتي تقع في الشمال الشرقي لمدينة سكيكدة وتضم ثلاث مناطق،وقد تم اختيار نسبة 10% أي 170 من مجموع أسر المنطقة 1700أسرة، والثقافة السائدة لدى هؤلاء هي ثقافة ريفية من خلال العديد من السلوكات والعادات القائمة.

أوضحت الدراسة أن المنطقة تعاني من العديد من المشاكل تتصدرها مشكلة التكدس في المساكن والسكن بها عموما يتكون عموما من حجرة أو حجرتين، مشكلة عدم توفير المياه الصالحة مساكن والسكن بها عموما يتكون عموما من حجرة أو حجرتين، مشكلة عدم توفير المياه الصالحة للشرب، الافتقار للخدمات الصحية، قسم الشرطة، عدم كفاية المواصلات، الافتقار للسوق والصرف الصحي وشوارع المنطقة غير ممهدة وغير مرصوفة والطرق غير معبدة.

وتعاني الفئات الاجتماعية المختلفة في هذه المنطقة من التهميش والاستبعاد من الحياة الحضرية بكل أبعادها، وهذا ما يعكس غياب المساواة الاجتماعية والاقتصادية،واعتمدت الدراسة على أداة الاستمارة وتناولت أسئلة متعلقة بطبيعة هذه ونموها، تحضر هذه الأحياء، تكيف السكان مع الحياة الحضرية، التنظيم الاجتماعي السائد والعلاقات القروية، المشاركة السياسية والتكيف مع الحياة الحضرية، مراحل التكيف من خلال النشاطات السياسية، الأحزاب السياسية وسكان الصفيح، السلوك الانتخابي والسياسي موقف السلطات من سكان الأكواخ.

وتوصلت الدراسة إلى أن السكان المهمشون حضريا وبالرغم من الازدواجية الحضرية ووحدة التباين الطبقي والاجتماعي والثقافي، فهم يشكلون قوة سياسية قادرة على إحداث التأثير السياسي، والأحداث الفعلية في مدن الجزائر عامة ومدينة سكيكدة خاصة مجال الدراسة برهنت أن هؤلاء يلعبون دورا حاسما في الأزمات السياسية، وقادة الأحزاب يسعون لكسب تأييدهم ويقدمون مقابل ذلك وعود مستقبلية بتحسين الخدمات الحضرية.

وبينت الدراسة أن التكيف الحضري يتوقف على مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والثقافية وأن المشاركة الاجتماعية والسياسية لهذه الشرائح غير متدنية، وتعد مشاركة قوية بحكم ولائهم وانتمائهم للمجتمع المحلي مما يسمح بتحسين الأوضاع بمرور الوقت وهذا ما يدل على ارتفاع الوعي والإدراك[1].

وقد ساعدتنا هذه الدراسة عموما في الإطلاع على أوضاع سكان الأكواخ في المناطق الساحلية من الوطن والعوامل المؤدية إلى نشأتها،مشاكلها معاناتها، وخاصة تركيز الدراسة على الجانب السياسي وموقف صناع القرار من هذه المناطق مكانتهم في الحياة السياسية ودورهم كفاعلين اجتماعيين يعملون على تحسين أوضاعهم من خلال ارتفاع الوعي والإدراك والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية.

الدراسة الثانية: لـ علي بوعناقة تحت عنوان الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية.

افترضت هذه الدراسة أن الشباب لديهم حاجات أساسية تكون باعثا ودافعا نحو سلوك معين، فالمحيط الاجتماعي والعمراني غير المخطط الذي يعيش فيه المراهق لا يشبع حاجاته الحيوية والانفعالية والعقلية الأساسية، وبذلك تلجأ إلى وسائل وأساليب تحقق له المزيد من الإشباعات بطرق مختلفة قد لا تكون سوية.

انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية [2]:

- كيف تؤثر هذه الأحياء بظروفها على النشيء الجديد؟

---

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص ص:119-142.

[2] سليمان الرياشي، علي بوعناقة، إسماعيل قيرة ومجموعة من الأساتذة: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، بيروت، ط2،1999، ص ص:359-364.

- ما هي الآثار التي تتركها في شخصيتهم وسلوكهم؟
- كيف يختلف سلوكهم عن غيرهم من الأطفال في الأحياء الأخرى؟
- هل تساهم هذه الأحياء في انحرافهم؟

وسعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: وصف الظاهرة وآثارها على الشباب وصفا تحليليا، إضافة إلى التوجيه وتقديم اقتراحات وتوصيات ضمن إطار المساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات التي يعاني منها شباب هذه الأحياء كانعكاس لسوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على شخصياتهم.

وبلغ حجم العينة 300 وحدة بحث عبارة عن أفراد أختيروا خصيصا من ستة أحياء مخططة، بينما تم أخذ عينة كوحدة ضابطة من حي تمت فيه مراعاة كل المواصفات الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية بمعنى يتوفر على كل الخدمات والمرافق الضرورية للحياة.

استخدم الباحث المنهج المقارن في دراسة مقارنة إجابات المبحوثين وكذلك مقارنة الظروف السكنية في الأحياء المخططة والأحياء غير المخططة أو المنظمة، واستعان الباحث في دراسته بالعديد من الأدوات كالملاحظة بدون المشاركة بالإضافة إلى الاستمارة، وتم الاعتماد في تفريغ البيانات الميدانية وتحليلها محاولة لتتبع النزعة المركزية " أي النسبة المئوية الأكبر والاختلافات في هذه النسب " كما استخدم طريقة كا^2 الإحصائية من أجل كشف الفروق ذات الدلالات الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج التالية:

من خلال وجود الشباب في وسط مضطرب وغير مستقر ومهمشين فيه ويحمل مولدات الانحراف، فيكون هذا الوسط هو السبب والباعث الرئيسي في تكوين بذور الانحراف لهذه الشرائح.

فالمسكن كمرفق حيوي يحقق الكثير من الإشباعات، انعدمت فيه هذه الميزة في الأحياء غير المخططة، فهو عبارة عن مرقد يشبع فقط حاجة النوم، الأمر الذي يدفع بالشباب للبقاء خارج المنزل وقت أطول، وهذا ما يقلل بدوره من عمليات الارتباط الانفعالي الإيجابي بالبيت.

كما تعاني مجموعة مجتمع البحث ذات الانتماء إلى هذه المجتمعات البطالة لتسربها المبكر من المدرسة، كما أثبتت الدراسة أن مولدات الانحراف متوفرة في هذه الأحياء وهي الضيق السكني، التسيب، اضطراب الأسرة، المشاجرات المتتالية بين الأسر ...الخ

الدراسـة الثالثـة:قام بهـا الأسـتاذ بـن السـعدي إسـماعيل بعنـوان معوقـات التنميـة العمرانية دراسة في ثقافة المناطق المتخلفة بمدينة باتنة

تعرض الباحث أثناء طرحه للإشكالية للواقع الاجتماعي والثقافي السائد بتلك المناطق وذلك مما يتجسد في سلوكاتهم ونظرتهم إلى محاولات السلطات تغيير وضعيتهم وكثيرا ما كانت هذه السمات والخلفية الثقافية عائق أمام التنمية ورفضهم الانتقال إلى مناطق أحسن وأكثر ملائمة، وعلية فإن الدراسة هدفها تحديد مدى وقوف هذه المناطق المتخلفة وسمات سكانها الثقافية كعائق في وجه عملية التنمية، وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي لتشخيص الواقع الاجتماعي والعمراني كما اعتمد على الإحصاء كسبيل للتحليل الكمي.

ولتمثيل أحسن لكل سكان المنطقة اعتمد على عينة منتظمة مستعملا خريطة المنطقة مقسما إياها إلى قسمين أحدهما يضم ستة قطاعات إحصائية والآخر يضم سبعة قطاعات إحصائية، وكذلك الاتصال بالسكان أثناء المقابلة لجمع البيانات وكان مجتمع البحث يتكون من الشرائح الاجتماعية الدنيا والمهاجرين من الريف الذين طردتهم العوامل الطبيعية، فضلا عن إهمال السياسات الإنمائية للريف، إضافة إلى الشرائح الفقيرة التي تعيش في المدينة والذين تميزهم خصائص وسمات ثقافية تعيق التنمية وانتشارها على أراضي مهيأة للقيام بمشاريع.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهؤلاء السكان منها كبر حجم العائلة، انتشار البطالة ، الأمية وانخفاض المستوى الاقتصادي وقلة مداخيل الأسر، والمناطق التي يعيش فيها هؤلاء السكان طغى عيها التخلف بكل مظاهره.

كما استعان الباحث في جمع البيانات والمعلومات بعدة أدوات تتمثل في المقابلة الحرة والمقابلة الموجهة والاستمارة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج هي :

مجتمع البحث يتميز بالفتوة وذلك لوجود نسبة كبيرة من الشباب، إضافة إلى أن معظم هؤلاء السكان من المهاجرين تنتشر بمجتمع البحث نسبة الأمية، أما الوضع المهني فتنتشر

الأعمـال البسـيطة ذات المـداخيل المخفضـة والمسـتوى المعيشـي المتـدني فيمـا تفتقر منـازلهم للأجهزة المعروفة، ودافع الهجرة يكون غالبا هو البحث عن العمل فيما تسود القرابة والجيرة في العلاقات بين أفراد مجتمع البحث مما يسهل عملية الاتصال، وكذلك الزيارات، كما أن سكان هذه المنطقة يميزون بينهم وبين سكان المدينة حيث لا يعتبرون أنفسهم من سكان المدينة لأنهم لم يولدوا بها، كما أنهم بصورة فعالة في المجالات السياسية والاجتماعية بحكم الخصائص الثقافية والتعليمية التي تميزهم[1].

الدراسة الرابعة: لـ عبد الحميد دليمي بعنوان "دراسة لواقع الأحياء القصديرية دراسة ميدانية بالحي القصديري الطونجي الواقع بحي الأمير عبد القادر شمال مدينة قسنطينة، وهو من أقدم الأحياء القصديرية بالمدينة.

وكان الدافع لهذه الدراسة هو اتساع نطاق الأحياء القصديرية بمدينة قسنطينة، حيث أشارت الإحصاءات أن سكان الأحياء القصديرية والفوضوية يمثلون ثلث سكان مدينة قسنطينة وهدفت الدراسة إلى تشخيص المشكلة والتوصل إلى حلول واقتراحات وتوصيات لحل المشكلة أو التخفيف من حدتها.

وقد انطلقت الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة إرتباطية بين تفاقم أزمة السكن والنمو الحضري غير المخطط وتتجلى هذه العلاقة في محاولة تقصي واختبار العديد من المؤشرات والمتمثلة في التالي :

- زيادة النمو الحضري، تنامي الأحياء القصديرية، انتشار البناء الفوضوي، كثرة الأحياء القديمة، عجز المساكن الاجتماعية الجماعية...الخ.

أما الفرضيات الجزئية فتتمثل في:

- تؤثر أزمة الإسكان في حياة الإنسان الاجتماعية وسلوكياته وعلاقته في المحيط الذي يعيش فيه.
- لا تتناسب المساكن الحالية مع حجم ونمط ميزانية العائلة الجزائرية ولا تستجيب للحاجات الاجتماعية والتربوية والصحية والدينية للسكان، ولا تعبرعن طموحاتهم وتطلعاتهم.

[1] إسماعيلبن السعدي: معوقات التنمية العمرانية، دراسة في ثقافة المناطق المتخلفة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة.

واعتمد الباحث في دراسته على عدة مناهج أساسية كالمنهج التاريخي وذلك لدراسة الظاهرة في مراحلها التاريخية للتعرف على مكوناتها، والعوامل التي أدت إلى وجودها وانتشارها، كذلك اعتمد على منهج تحليل المضمون واستعمل لتفسير وتحليل مختلف الأسئلة المفتوحة والتي وجهت للمسؤولين والقائمين على إدارة هذه الظاهرة بالمدينة، كما استخدم المنطق الرياضي من خلال إقامة علاقات رياضية بين العديد من المتغيرات مستوى الدخل، نوع العمل، الجنس...الخ [1].

أما عينة الدراسة فقد أختيرت بطريقة عشوائية منتظمة، عددها 50 حالة من حجم المجتمع الذي يمثل 500 عائلة، وكانت وحدة الدراسة هي الأسرة وتمت عملية ملء الاستمارات مع رب الأسرة.

وتم استعمال الطريقة الإحصائية والنسب المئوية من خلال تفريغ أجوبة المبحوثين في جداول بسيطة.

كما اعتمد في دراسته على استخدام العديد من الأدوات تتصدرها الوثائق التي حصل منها على البيانات المتعلقة بقطاع السكن ومن مختلف المؤسسات، كذلك الإطلاع على التقارير واستعان كذلك بأداة الملاحظة، من خلال ملاحظة مجريات الأمور والأحداث والوقائع وسلوكات لأفراد بالحي العلاقات المشاكل، مع التركيز على مشاهدة المظهر الفيزيقي للمساكن ومختلف التجهيزات التي تحويها،إضافة إلى استخدامه للاستمارة وقد صممت خصيصا لجمع بيانات ديمغرافية، بيانات عن الهجرة والانتقال...الخ.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية [2]:

نتيجة لتضافر العوامل التالية تنامي ظاهرة الأحياء القصديرية وانتشار البناء الفوضوي وكثرة الأحياء القديمة،وعجز السكن الاجتماعي الجماعي ورفض البناء الجاهز من قبل الأسر الجزائرية، وغلق وعدم إتمام مساكن الفلل الفاخرة سيؤدي إلى تفاقم أزمة الإسكان في الحاضر والمستقبل.

---

[1] عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة،دار الهدى للطباعة والنشر،عين مليلة،2007، ص ص:4-13.

[2] نفس المرجع، ص ص:94- 115 .

وأزمـة الإسـكان فـي مدينـة قسـنطينة كانـت نتاجـا لعوامـل كثيـرة ومختلفـة ويعتبـر النمـو الـديمغرافي مـن العوامـل التـي زادت فـي حدتهـا، حيـث بلغـت الزيـادة الطبيعيـة 3.6 % فـي الألـف، وتعتبـر مـن أعلـى المسـتويات الزيـادة فـي العـالم، حيـث تسـيطر الاعتقـادات الدينيـة السـائدة، فبلـغ معـدل إنجـاب المـرأة الواحـدة 6.3%عنـد مجمـوع العينـة، إضـافة إلـى انتشـار الأمية والفقر الشديد.

كمـا أوضـحت البيانـات المسـتقاة مـن مجتمـع البحـث أن أسـباب الهجـرة نحـو مدينـة قسـنطينة ترجـع إلـى الظـروف، السياسـية التاريخيـة، فقـد ارتـبط ظهـور الأحيـاء القصـديرية والمحتشـدات السـكنية بالسياسـة الاسـتعمارية، إضـافة إلـى عامـل البحـث عـن العمـل وتعلـيم الأطفال في المدينـة، أما الحالـة الأخرى فقد سجلت الدراسـة انتقال أسر من عمارات المدينـة إلـى الأحيـاء القصـديرية وذلـك لتكدس هـذه المسـاكن، حيـث أصـبحت لا تسـعهم وذلـك لكبـر حجم الأسرة وإقبال الأبنـاء علـى الزواج، كثرة المشـاكل داخل الأسر وخارجها مما جعل هذه الأحياء المخرج والوجهة الوحيدة لهؤلاء السكان.

وسـجلت الشـواهد الكميـة الخاصـة بالدراسـة تكدس بالمسـاكن يصـل إلـى درجـة الاختنـاق مع تعدد الوظائف الخاصـة بـالأكواخ، ظـروف التكيف سيئة إلا أنها تعبر عن مرحلـة انتقاليـة تـنظم بهـا الحيـاة اجتماعيـا وتتسـم بالطـابع الريفـي، تفكـك العلاقـات الاجتماعيـة داخـل الأسر...الخ.

وفيمـا يخـص الجانـب الصـحي ونتيجـة لظـروف الإسـكان السـيئ "الاكتظـاظ، انعـدام التهوية أشعة الشمس لا تدخل الأكواخ سوء التغذية..." هناك من أصيب بمرض السل في الحي، وارتفاع نسبة الأمراض الجلدية 36 %، الأمراض الصدرية 18 %، والباطنية 21%، مع اعتمادهم على الأعشاب واستخدام الطرق التقليدية في العلاج.

وسـجلت الدراسـة ارتفـاع نسـبة الانحـراف والتسـرب المدرسـي فـي ظـل مسـاكن لا تتـوفر علـى أدنـى مستويات الحياة الكريمـة، كـون مجـال الأكواخ لا يتـوفر علـى الخـدمات والمرافق باختلاف أنواعها وحتى الضرورية منها، فالحي يتوفر على مشرب واحد ويستعمل من قبل جميع السكان، انعدام الإدخار...الخ.

وخلصت الدراسة إلى أن الأكواخ لا تتناسب مع الأسر الجزائرية عموما ولا تتماشى مع نمط حياتها ودخل سكانها لا يتناسب مع ما يتطلبه الكوخ وأنها تفتقر إلى الأنشطةالاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والدينية للسكان ولا تتناسب وتطلعاتهم وطموحاتهم.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات لحل مشكلة الإسكان كالحاجة إلى سياسة ديمغرافية للسيطرة على مشكلة التضخم السكني، رفع المستوى الثقافي للشعب عامة، تنمية المدن حضرية والأرياف المجاورة لها، الحاجة إلى سياسة رشيدة لمناطق الأحياء القصديرية..الخ.

وعموما أفادتنا الدراسات السابقة في الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع.

الفصل الثاني:

النمو الحضري ومشكلاته

واتجاهاته النظرية.

أولا – عوامل النمو الحضري:

1- النمو السكاني:

يرى الباحثين المختصين في المجال الديمغرافي وجود مشكلة سكانية ناتجة عن تناقض وسباق غير متكافئ بين عدد المواليد وعدد الوفيات، وتشير الإحصائيات إلى سكان العالم يتزايدون بمعدلات سريعة، حيث يولد ما يقدر بـ384 ألف طفل يوميا أي90مليون طفل في كل عام، في حين تبلغ الوفيات 137 فرد يوميا، كما تشير التوقعات السكانية إلى حدوث زيادة في عدد سكان العالم من 4.3 مليار نسمة عام 1985م إلى 6.2 مليار نسمة عام 2000مإلى 7 مليار نسمة عام 2010م وسيزداد العدد ليصل إلى8.2 مليار نسمة عام 2025م، وقد بلغ سكان العالم في نهاية العقد الأول من القرن21م "2009"حوالي 6.9 مليار نسمة، يعيش حوالي 80% منهم في الدول النامية، في حين تعيش20% منهم في الباقية في البلدان المتقدمة.[1]

يعتبر العامل السكاني القوة المحركة الأساسية التي تساهم في التنمية وتتسبب كذلك في الضغط على الموارد البيئية، فقد ازداد تعداد سكان الأرض وتضاعف خاصة في النصف الثاني من القرن 20م، ويتوقع أن يبلغ معدلات قياسية خلال العشريات الأولى من القرن 21م، فقد نما سكان العالم ما بين 1970م و1990م بمقدار1.6 مليار نسمة وكانت 90 % من هذا النمو في البلدان النامية، ومن المتوقع أن يضاف إليهم خلال العقدين التاليين1.7 مليار نسمة عام 2010م[2]وبذلك فمعظم الزيادات السكانية تحدث في العالم النامي ونتيجة لتحسن في الظروف الصحية والطبية والمستوى المعيشي ونوع من الاستقرار السياسي ..الخ، وهنا يجدر بنا أن نشير إلى الفجوة الكبيرة بين المناطق الفقيرة والمناطق الغنية إلى الاختلاف في مستويات المعيشة الاستهلاك الترف...الخ.

وفي خضم الانفجار السكاني الحاصل يتزايد النمو الحضري بتسارع كبير، حيث لم تعرف البشرية على مدى تاريخها الطويل نموا حضريا كما عرفته خلال النصف الثاني من القرن 20م، فقد أشارت مختلف التنبؤات الإحصائية والبحوث المستقبلية، أن ما يناهز نصف البشرية سيستقر مع نهاية هذا القرن وسيتجمع أزيد من 61% من سكان الريف في

---

[1] راتب سلامة السعود: الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2012 ، ص ص:43،44.

[2] عبد الرزاق مقري : مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص:364.

المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية وخاصة في البلدان النامية التي تشهد مدنها توسعا دون ضوابط، وما ينجر عن ذلك من ضغوط وعلى كافة الأصعدة.[1]

2- التصنيـــع:

ارتبط التحديث في الغرب بثلاثة أمور كبرى هي النمط البيروقراطي الإداري والتصنيع والتحضر، لقد كان التصنيع سببا في التحضر أي أن المدن كانت تنشأ ويتزايد سكانها بسبب حركة التصنيع الكبرى.

فبنمو الصناعات في أوروبا وزيادة الإنتاج والحاجة إلى الأسواق الخارجية والمواد الأولية، اتجهت دول غرب أوروبا إلى إفريقيا وآسيا محاولة الوصول إلى مناطق المواد الخام والثروة، ومن هنا بدأ الاستعمار الذي فرض نظامه على تلك البلاد، هناك ظهرت مدن جديدة اجتذبت عددا كبيرا من السكان الأصليين ومن أمثلة ذلك، مدينة شنغهاي، كلكتا، أرنجون، سنغافورة، بانكوك، جوهانزبرغ، وتونس والرباط والجزائر[2].

وكان للتطور الصناعي آثاره الإيجابيةعلى المدن الأوروبية حيث ازداد عدد المدن الكبرى مع زيادة كثافة السكان فيها وارتفاع درجة التحضر، مع تقدم وتحسن في كل المجالات الزراعي والفلاحي، النقل والموصلات والطرق، المجال السياحي والخدمي...الخ.

لقد لعب التصنيع الدور الهام في حالة الكثير من المجتمعات التي سارت في طريق النموذج الأوروبي للتحضر، حيث اتجه عدد كبير من بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية إلى التصنيع، فلاحظ صناع القرار في بلدان العالم الثالث أن التصنيع هو المتغير الحاسم الذي غير أوضاع البلدان الأوروبية وحولها من بلدان متخلفة إلى بلدان متقدمة اقتصاديا، وأن العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة غير متكافئة وخاصة في المجال التجاري، فكان الاتجاه إلى التصنيع وبخطى حثيثة، إلا أن التصنيع في بلدان العالم الثالث كان متجها نحو سياسة إحلال الواردات فقط، وساهم في توسيع سوق العمل، وبتركز الصناعة في المدن ساهمت في تنشيط حركة التحول نحو المدن[3].

فالتحضر في أقطار العالمين الأول والثاني كان استجابة لحركة التصنيع الواسعة في تلك الأقطار، ولكن هذا لم يحدث في الوطن العربي فتضخم حجم المدن العربية سبق حركة

---

[1] عبد الرزاق مقري ،المرجع السابق، ص ص:349،350.

[2] إدريس عزام ، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق، ص:239.

[3] مصطفى عمر التير: اتجاهات التحضر في المجتمع العربي،المرجع السابق، ص:105.

التصنيع فيها بمسافة كبيرة، بل أصبح عبئا وعائقا أمام التنمية والتصنيع وبالتالي هي مدن مستهلكة وعالة على الاقتصاد القومي[1] وعليه كان للصناعة دور كبير في النمو الحضري في بعض الأقطار العربية،ويظهر هذا بوضوح في حالة مصر[2]والجزائر.

كما لعب النفط الدور الرئيسي في تشكيل الحياة الاقتصادية في الأقطار النفطية وبالرغم من الاستثمارات الضخمة في قطاع الصناعة إلا أن هذا الأخير بقي متخلفا، فتركزت أغلب الأنشطة في المدن، وتسببت في جذب المهاجرين من الريف والمدن الصغيرة ومن خارج القطر، وأدت إلى ارتفاع معدلات النمو الحضري، وكان الدافع المشترك لهؤلاء هو تحسين الدخل والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتؤكد الدراسات والإحصاءات الخاصة بحجم واتجاه النمو الحضري العربي المعاصر، أي أن سكان العرب وابتداء من خمسينيات القرن العشرين أخذوا يتجهون إلى الاستقرار في المدن وكان ذلك في أغلب المدن العربية وبمعدلات مرتفعة نسبيا[3]

3- الهجـــرة الريفيـــة:

تؤكد الدراسات الخاصة بالهجرة من الريف إلى المدينة باعتبارها أحد أسباب النمو الحضري، فالهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ القدم وتعني الارتحال من مكان الإقامة الأصلي والبيئة المحلية إلى مكان آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر، شرط أن يتم اجتياز حدود إدارية ودولية والبقاء مدة لا تقل عن سنة في المكان الذي انتقل إليه المهاجر[4].

وعادة ما تتجه الهجرة من مناطق تقل فيها فرص العملإلى مناطق تتوافر فيها هذه الفرص سواء كان عامل الطرد عاملا اقتصاديا أو سياسيا أو دينيا أو اجتماعيا أو طبيعيا، وتعد التطورات في مجال الصناعة مسؤولة إلى حد كبير عن التحركات البشرية في العصر الحديث.[5]

---

[1] أحمد العموشي، حمود العليمات، المرجع السابق، ص ص:344،345.

[2] مصطفى عمر التير: اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، المرجع السابق، ص 106.

[3]نفس المرجع ، ص:107.

[4] إدريس عزام ، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق، ص: 207.

[5] عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص:66.

وتعد الهجرة الريفية من الهجرات الداخلية التي يقوم بها أفراد الوطن الواحد إلى الجهات التي يتوافر فيها أسباب الكسب والحصول على الرزق، لفقر بيئاتهم المحلية أو الاكتظاظ بالسكان فتقل الأجور وتكثر البطالة، وكانت أكبر مظاهر الهجرة الداخلية في العصر الحديث انتقال أهل الريف إلى المدن،على إثر الانقلاب الصناعي وما يتطلبه من وفرة الأيدي العاملة ففي فرنسا مثلا كان سكان الريف يشكلون ¾ من عدد السكان في أواخر القرن 19م، وقد نقص العدد ليصل إلى النصف تقريبا في الربع الأول من القرن 20م[1]

يعتبر الفكر الاقتصادي أن ارتفاع معدل النمو السكاني سببا أساسيا لتفسير ظاهرتي الفقر والتخلف، خاصة أن الهجرة الريفية من العوامل التي تزيد من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، فقد ذهب المفكرين الاقتصاديين تاوسندوكانتيلون بالرغم من النظرة التشاؤمية لها، أنه سينجم عن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن زيادة في حجم سكان المدن، أي زيادة العرض في قوة العمل، مما يؤدي إلى انخفاضأجور الطبقة العاملة وانخفاض مستوى معيشة العمال وهذا ما يسبب الهلاك والموت للطبقات الفقيرة فيتناقص عدد السكان ليصل إلى الحد الذي يتوازن مع الموارد المعيشية المتاحة، أي الهجرة الريفية تحدث اختلال في التوازن بين السكان والموارد المتاحة ثم سرعان ما يعود التوازن بسبب التأثيرات التي تحدثها، وقد أكد رافينشتاين على أن العامل الاقتصادي كعامل طرد وجذب في الوقت نفسه، فالهجرة حسب وجهة نظرة تأتي على مراحل فالمهاجر ينتقل إلى المدينة الصغيرة الأقرب لموطنه الأصلي ثم إلى المدينة الكبيرة وهذا ما حدث في المجتمع الأوروبي عامة والإنجليزي خاصة في نهاية القرن 19م، حيث كان زحف مظاهر التحضر إلى الريف على أشده، فالمراكز الصناعية جذبت الفلاحين الذين يعانون الركود الاقتصادي في مزارعهم، وهذه النتيجة شبيهة بما يحدث في الدول النامية منذ نصف قرن، وإن اختلفت الأسباب حيث كان للمستعمرين والإقطاعيين دور كبير في تحرك سكان ريف الدول النامية نحو مدنها [2]

فالهجرة الريفية مدفوعة بعوامل الطرد في المكان المهاجر منه، وعوامل الجذب في المكان المهاجر إليه، باعتبارها عوامل لها أهميتها ودورها في الهجرة الريفية وفي النمو الحضري في عدد من مدن الدول النامية.

---

[1] إدريس عزام ، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق، ص:208.

[2] عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص ص:67-70.

يشير مفهوم الطرد إلى كل ما يدفع بالمهاجر القروي نحو المدينة بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أما مفهوم الجذب فيشير إلى الظروف التي تجذب المهاجر إلى المدينة ويفتقدها في قريته[1]

نتيجة لإهمال الريف وحرمانه من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمرافق العامة، نجد سبيلا من الريفيين يهجونه إلى المدينة، ويهجر الريفيين من قراهم مدفوعين بما في المدينة من توفر للخدمات والمرافق صحة تعليم توافر فرص العمل، ارتفاع مستوى المعيشة والأجور، كذلك وجود مظاهر التسلية والترفيه وتنوع الحياة الاجتماعية والتدريب في المصانع، ارتفاع معدلات البطالة عند المزارعين بسبب استخدام الآلات الحديثة في الزراعة، مما دفعهم إلى البحث عن فرص العمل، الشعور السلبي لدى الريفيين نحو البيئة الريفية [2]

وبعد انقضاء عقد الخمسينات وفي الفترة التي تلت شهدت نشاطا كبيرا يتمثل في زحف أعداد كبيرة من سكان الريف نحو المدن العربية بعد أن كان يمثل سكانها30% من سكان المدن وفي السبعينات بلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية 40%وتقدر نسبة العرب الذين يسكنون المدن الآن مدنا ذات 20000نسمة فما فوق بحوالي 50%[3]

ويلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في التأثير في الحركة السكانية في الهجرات من الأرياف إلى المدن بالرغم من اختلاف إمكانيات وظروف كل مدينة من المدن في البلدان النامية .

فقد بلغت نسبة 82 %من المهاجرين إلى مدينة طهران كانوا يسعون إلى الحصول على وظائف أفضل، أما في الأقطار العربية فقد وجد أن المهاجرين الريفيين إلى المدن السورية من أجل العمل بلغت نسبتها لمدينة دمشق 81.1% ، ولمدينة حلب 74.8%[4]

وفي مدينة القنيطرة في المغرب وجد عبد القادر لقصير أن 48.3%هاجروا من أجل البحث عن العمل، و10% هاجروا من أجل الحصول على أجر مرتفع و9.9 % هاجروا من أجل الحصول على وظيفةحكومية .[5]

---

[1] عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص: 71.

[2] إدريس عزام، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق، ص ص:209،210.

[3] مصطفى عمر التير :اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، المرجع السابق، 243.

[4] عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص:72.

[5] عبد القادر لقصير :الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دون ذكر دار النشر ، بيروت، دون ذكر سنة النشر، ص : 196.

تعكس الإحصائيات أن حجم واتجاه النمو الحضري العربي المعاصر وتوضح النسب المئويةأن سكان العرب وابتداء من خمسينيات هذا القرن أخذوا يتجهون إلى الاستقرار في المدن، سار هذا الاتجاه في حالة أغلب الأقطار العربية بمعدلات مرتفعة نسبيا، فقد ارتفعت نسبة التحضر من25% في عام 1950إلى 43% في عام 1980م وتجاوزت 60% بعد عام 2000م[1].

4- الإستقلال السياسي:

بدأت مرحلة النمو الحضري في المجتمع العربي مع خمسينات القرن20م ويمكن القول أن الأحداث التي مرت بالمجتمع العربي خلال هذه الحقبة الزمنية تتمثل في تتابع حصول الأقطار العربي على الاستقلال السياسيحيث أولت كل دولة حديثة الاستقلال بعد أن أصبح لها كيان ولكل منها اسم وحدود ومؤسسات، وأجهزة إدارية اهتماما خاصا لتطور وتوسيع المدينة العاصمة وخلال سنوات محدودة أصبحت كل عاصمة مدينة كبيرة.

إضافة إلى العوامل السالفة الذكر يضيف مصطفى عمر التير عامل آخر ساهم في النمو للبلدان العربية منها عامل إعادة التصنيف ، حيث يصنف السكان إلى سكان ريف وسكان حضر، والأسس التي يتم عليها التصنيف بعضها يقدم معلومات والبعض أرقام ونسب بدون شرح، فهناك مناطق ريفية يتم تصنيفها إلى مناطق حضرية وهذا ما أدى إلى توسيع رقعة الحضر من أن هذه المناطق عبارة عن ريف كامل ولا يحمل أي مواصفات تجعله مركز أو مكان حضري[2]

وعامل آخر انحصر في مناطق دون غيرها حيث يتعرض السكان إلى عملياتالتهجيروالمقصود بالأخير حالات انتقال السكان من أماكنهم الأصلية بالقوة، فالفرد بمحض إرادته يقرر الانتقال إلى مكان آخر بفعل ظروف قهرية، ويضطر إلى ترك موطنه الأصلي وقد تكون مؤقتة وقد تصل إلى سنوات وقد تكون دائمة.

بعد الحرب العالمية الثانية حدثت عمليات تهجير بالقوة لعدد كبير من سكان العرب الذين اضطروا إلى النزوح إلى أماكن أخرى كانت في الغالب مدنا عربية، وأهم عمليات

---

[1] مصطفى عمر التير :اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، المرجع السابق، ص:235.

[2] نفس المرجع، ص ص: 107-110.

التهجير التي حدثت بسبب غرس الكيان الصهيوني وأدى هذا إلى خمس عمليات تهجير كبيرة [1]

ثانيا – معالم النمو الحضري السريع في بعض الأقطار:

يأخذ النمو الحضري في حواضر المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية أوضاعا مختلفة من حيث الأهمية ودرجة التحضر، ذلك لأن ظاهرة النمو الحضري في واقع الأمر ما هي إلا حقيقة ملموسة تعكس جملة من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميز كل مجتمع، ويمكن القول أن التوجه إلى المراكز الحضرية في القرن 20م ظاهرة عالمية وتكاد تكون معروفة في كل بلد من بلدان العالم، لكن حجم الظاهرة وأسباب وسرعة نموها ليست واحدة في جميع المجتمعات.

وتشكل بدايات القرن 17م الانطلاقة الحقيقية للنمو الحضري في العالم، حيث بلغ سكان العالم في عام 1800م حوالي 906 مليون نسمة كانت نسبتهم1.7%في المدن التي يبلغ تعداد سكانها 100ألف نسمة فأكثر، في حين كان حوالي 2.4%منهم يقيمون في مدن يصل عدد سكانها إلى 20ألف نسمة فأكثر، أما المدن التي تجاوز عدد سكانها 1500 نسمة فكانت 3%[2].

وذلك أن زيادة سكان العالم قد بلغت 29.3%في الفترة الواقعة مابين 1800م-1850م، حيث كانت 13.22%بالنسبة للمدن التي بلغ حجم سكانها 100ألف نسمة فأكثر، إلا أنه في الفترة الممتدة بين 1850م-1900 نجد أن الزيادة في النمو الحضري قد بلغت 13.5% بالنسبة للمدن التي بلغ تعدادها أكثر من 20ألف نسمة22.22% بالنسبة للمدن التي تجاوز عدد سكانها 100ألف نسمة[3].

ومع نهاية القرن 18م بلغت نسبة السكان الذين يقطنون المدن 10-20% من عدد سكان العالم،ومنذ ذلك الوقت والعالم الغربي على وجه الخصوص يعرف زيادة هائلة في الحضرية، وكان ذلك مصاحبا للتطور الصناعي وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والتجارية في المدن، ومع إطلالة القرن 19م ظهرت المدينة الصناعية التي نمت

---

[1] مصطفى عمر التير :اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، المرجع السابق، ص ص:139-144.

[2] جير الدبريز، ترجمة محمد محمود الجوهري: المدينة النامية، دار النهضة ، مصر ، دون ذكر سنة النشر، ص ص:19-55.

[3] نفس المرجع، ص ص19-55.

بشكل مذهل حيث التحمت العديد من المدن المتجاورة وأصبحت تشكل نسيجا عمرانيا وحضريا يتسم بالكثافة السكانية[1]وقد انعكس التحضر بصورة مباشرة على انتشار وزيادة عدد المدن والمراكز الحضرية على مستوى العالم وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمدن المتقدمة، فلقد أحدث التحضر في البلاد المتقدمة تغييرات عميقة تتضح بجلاء في طريقة التفاعل والحياة وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم وفي النظم الاجتماعية.

وقد زاد سكان المدن الكبرى في آسيا وإفريقيا بسرعة كبيرة خلال السنوات القرن 20م أكثر مما حدث خلال القرن 19م، وتغير معدل النمو حيث أصبح في عام 1950م بآسيا ثلث سكان العالم في المدن الكبرى[2]

وارتقت الصناعة في الدول الغربية بصورة كبيرة إبان القرن 20م وتطورت إلى درجة أن الاهتمام في الدول الغربية أصبح ينصب على حياة ما بعد الصناعة حيث أصبح التخطيط الحضري يأخذ مستوى وطنيا وبمشاركة التمويل من أجل النهوض بالمستوى الحضري للمدن وأصبحت المدن وتجديدها الحضري جزءا من برامج الحكومات والأحزاب، فحصلت نهضة كبيرة في التخطيط الحضري وتميزت المرحلة بالصناعات الاستراتيجية ضخمة[3]وشهدت المرحلة ازدحاما للسكان في مركز المدينة، مع سوء الظروف الصحية وانتشار للأمراض الاجتماعية.

بعد ذلك ظهرت مدن ما بعد الحداثة انطلاقا من التطور الكبير في نظريات التخطيط الحضري وسياسة توزيع الخدمات، واتخاذ التخطيط الشكل الإقليمي من أجل التغلب على التفاوت بين الأحياء السكنية إلا أن هذا لا ينف ظهور مشاكل لها علاقة بنمو السكان الذي كان دائما يرافقه نمو حضري، وبعد عصر العولمة شهدت الدول المتقدمة والنامية ظاهرة المدن المليونية والامتداد الحضري بشكل واضح وكبيرلا يخلو من مظاهر عنصرية .

أما عدد سكان العالم العربي فقد كان عام 1800م نحو 13 مليون نسمة، وزاد إلى 89مليون نسمة عام 1960م، وهي زيادة كبيرة ولم تكن نسبة القطاع الحضري قليلة على أية حال، ولا نستطيع تقديرها لعدم وجود إحصائيات.

---

[1] عبد الحميد بوقصاص، المرجع السابق، ص:129.

[2] فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الأردن، 1997، ص ص:140-145.

[3] محمد نبيل: علم الاجتماع المعاصر و وصايا التنمية، الدار الجامعية الجديدة، الأردن،2009 ، ص ص:564-567.

شهد العالم العربي عملية تحضر واسعة النطاق بدأت بالتقريب بعد عمليات التحرر من الاستعمار، حيث كان هذا الأخير دائما يحول دون نمو المدن عن طريق محاولاته المستمرة لإضعاف الزراعة والصناعة في الدول العربية،مما أدى إلى تأخير عملية التحضر في هذه البلدان نظرا لظروف القهر والتخلف التي فرضها المستعمر وسيطرت على كل مناحي الحياة، ولقد كان للاستعمار دور في عملية التوسع الحضري في دويلات المغرب بشكل خاص، عن طريق تركز المحتلين في المدن ونزع الملكيات من المزارعين وتحويلهم إلى عمال في المدن مما أدى إلى ارتفاع درجات التحضر.

وقد مرت عملية التحضر في الدول العربية بثلاث مراحل الأولى هي المرحلة الأولية وكانت خلال القرن 19م، والثانية هي المرحلة التكوينية وبدأت من القرن 20م حتى الحرب العالمية الثانية، وبها طغى معدل نمو المدن على معدل نمو السكان وارتفعت درجة التحضر إلى أقل من ¼ من مجموع السكان، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في الانتشار الحضري السريعوبدأت هذه الأخيرة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، وأصبح نمو سكان المدن يسير بخطى سريعة فارتفعت درجة التحضر كثيرا وبشكل ملحوظ، هذا وتختلف درجات الانتشار الحضري من دولة عربية لأخرى حسب الظروف الخاصة بكل دولة.[1]

شهدت الدول العربية في القرن 20م تحولات سكانية عديدة فبعد التوازن التقليدي ومع بداية عقد الخمسينات وصلت نسبتهم إلى 30% من مجموع السكان،ولكن الفترة التي تلت شهدت نشاطا كبيرا يتمثل في زحف أعداد كبيرة من سكان الريف نحو المدن وذلك كنتيجة لحرمان الريف من الخدمات الأساسية، ثم ارتفعت النسبة لتصل في السبعينات إلى 40%، وتقدر نسبة العرب الذين يسكنون الآن مدنا ذات 20000 نسمة فما فوق بحوالي 50%[2].

وتشير الإحصاءات لأن سكان الوطن العربي يتضاعفون مرة كل ثلاثين عاما على الأقل، أي أن حجمهم سيصل إلى 360 مليون نسمة تقريبا في نهاية عام 2015[3]، وكانت القاهرة العاصمة العربية الوحيدة التي تجاوز عدد سكانها المليون نسمة، وكانت بعض العواصم العربية عبارة عن مدن صغيرة لم يصل عدد سكانها المائة ألف نسمة، ومع إطلالة التسعينات من القرن الماضي تجاوز عدد العواصم المليونية العشرة شملت القاهرة، بغداد،

---

[1] إدريس عزام ، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق،ص:191.

[2] مصطفى عمر التير: إتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص:243.

[3] أحمد العموشي، حمود العليمات، المرجع السابق، ص:337.

الدار البيضاء، دمشق، الجزائر، بيروت، تونس، الرياض، عمان، الكويت، الخرطوم، طرابلس[1].

إن حجم السكان في الوطن العربي وتكوينهم وتوزيعهم ذو تأثيرات سلبيةمباشرة وغير مباشرة سواء في عمليات التنمية أو التوسع المجالي للمدن مستقبلا ، ويمكن تقسيم سكان الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات مختلفة وهي [2]:

- الأقطار المكتظة سكانيا والمتكدسة حضريا وتشمل مصر والمغرب والجزائر وتونس.
- الأقطار المتخلخلة سكانيا والمتكدسة حضريا وتشمل العراق والسعودية وليبيا والسودان.
- الأقطار ذات التخلخل السكاني الحاد والتكدس الحضري الحاد، وتشمل أقطار الخليج النفطية باستثناء السعودية.

هذا التركيب السكاني غير المتسق مع الإمكانات المالية والعمرانية يضع تفاوتا كبيرا بين الدول العربية، والدول ذات العدد السكاني الكبير تعاني شحا في الموارد المالية، ضف إلى ذلك ضعف التواصل العربي وعدم التكامل والتعاون الاقتصادي الحقيقي،نجد كل قطر مهما كانت أوضاعه يعاني من مشكلات كبيرة في الاستقرار والتنمية والتقدم، بصرف النظر عن الإمكانيات المادية أو السكانية.

وتشير الدراسات أن معظم سكان الوطن العربي يعيشون في المدن، وحسب التوقعات المستقبلية فإن هذه الأعداد سوف تتزايد وتتزايد مشكلاتها وضغوطها على المرافق والخدمات، وحسب هذه التوقعات ستستمر الزيادة وبمعدلات عالية، فإذا كان نصف السكان تقريبا يتركزون حاليا في المدن فمن المحتمل أن تصل إلى ¾ السكان سنة 2025، بل إن أكثر الأقطار العربية ستزيد نسبة السكان فيها على 8% في السنة المذكورة وهي العراق، الأردن، ليبيا، الجزائر، لبنان.[3]...الخ ومعنى ذلك أن معظم مشكلات السكان في الوطن العربي مستقبلا تتركز في المدن عامة ومدن العواصم بصفة خاصة.

---

[1] مصطفى عمر التير: إتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص:109.

[2] أحمد العموشي، حمود العليمات، المرجع السابق، ص:338.

[3] نفس المرجع، ص:343.

ثالثا- النمو الحضري بين واقع البلدان النامية والتجربة الغربية:

هناك اعتقاد سائد بأن التجربة الغربية في مجال التحضر بمثابة نموذج وخبرة يحتذى بها وتتكرر على مر التاريخ حتى في بلاد أخرى إن اختلفت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية...الخ.

ذهب ريسمانL.Raissman إلى أن عمليات التحضر في العالم النامي تماثل ما حدث في البلاد الصناعية المتقدمة حيث يقرر" أن النمو الحضري الصناعي في الغرب وفي البلاد النامية اليوم يكاد يكون عملية مماثلة رغم اختلاف الزمان والمكان"،في حين اعترف بوجود اختلافات واضحة في ظروف عمليات التحضر في البلاد النامية ورغم ذلك يميل إلى تفسير الظاهرة على أنها تكرار للتجربة أو النموذج الغربي، لذلك نمى اتجاه حديث في حقل الدراسات الحضرية على يد بعض علماء الاجتماع في الغرب أو بعض من الباحثين في عدد من الدول العالم الثالث نحو اختبار مدى صدق النظرية الحضرية الغربية بتطبيقها على واقع الدول النامية مع إبراز أوجه التشابهوالاختلاف في لتجربة الحضرية للعالم المتقدم والعالم الثالث[1].

وأوضح "فليب هوسر" في أربعة عوامل رئيسية الاختلاف بين العالم الغربي ودول العالم الثالث في التجربة الحضرية وهي كالآتي[2]:

1- **اختلاف الموقف السياسي الراهن** عما ساد في القرنين18م و19م حيث أخذت العديد من المنظمات الدولية والتي تقدم يد العون للبلاد النامية لمواجهة مشكلات التحضر وتحقيق التنمية، زيادة على ما تقدمه الدول والحكومات والسياسات الدولية من مساعدات فنية لاستقطابها إيديولوجيا وسياسيا، ولذلك توقع هوسر سير النمو الحضري في البلاد النامية بمعدلات سريعة عن القرنين الماضيين.

2- **الاختلاف في قوى التحضر وعوامله ومظاهره في التجربتين:**

فقد كان النمو الحضري في البلاد المتقدمة نتاجا مباشرا لقوى السوق والمنافسة والتطور الاقتصادي عكس البلاد النامية والمعتمدة على التدخل الحكومي والتخطيط المركزي، هذا الأخير وجه اتجاهات وعمليات التحضر وأفرز أنماطا جديدة من التحضر مغايرة للتجربة

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ج2، 2000 ، ص: 190،191.

[2] نفس المرجع، ص ص: 193 - 196.

الغربيـة، فـدرجات التحضـر فـي المجتمعـات الناميـة أقـل ممـا عليـه فـي الـبلاد المتقدمـة، وأصبحت السرعة المدهشة للتحضر في العالم الثالث مروعة لحد كبير حيث تضاعف حجم المدن الرئيسية مرتين أو ثلاث مرات، وأصبحت خلال عقد واحد نمطا له ملامحه،ويرتبط ذلك بصفة عامة بعملية التوسع الجامح وغير المخطط [1].

فالتحضر في العالم الثالث يحمل بين طياته ظواهر ومشكلات خطيرة منها البطالة وعدم الاستقرار وتزايد سكان المناطق المتخلفة ونمو الأحياء الهامشية، وعجز القطاع الرسمي عن استيعاب العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى ظهور العديد من المهن الهامشية والطفيلية وما يرتبط بها من مشكلات وآفات اجتماعية وسيادة الفوضى والعنف...الخ[2]

إضافة إلى اتساع رقعة العالم النامي واختلاف الظروف الإيكولوجية والثقافية من منطقة إلى أخرى وقلة الموارد مع هشاشة الاقتصاد، فتشير الأرقام وتقديرات المختصين أن نصف سكان قارات آسيا وأمريكا يسكنون مساكن غير صحية شديدة الازدحام مع بروز موضع الإسكان والمشاكل المتعلقة به[3] والمحتاجة إلى حلول عاجلة وسياسات رشيدة

3- اختلاف معدلات التوازن بين السكان والموارد:

إن النمو الحضري في البلاد الغربية سجل توازنا بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة، حيث شكلت المراكز الصناعية عامل جذب للهجرة المتدفقة من الريف لتوفر فرص العمل واستطاعت هذه الدول استيعاب هذه الزيادة، إلا أن النمو الحضري في معظم الأقطار النامية سجل اختلال في التوازن بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة، باعتبار الريف النامي مدفوع بعامل طردي للإقامة في المدن مع انعدام الإمكانيات الجديدة للتوسع أو استيعاب هذه الزيادة السريعة.

يرافق ظاهرة التحضر في البلاد النامية وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية وحتى الحضرية فيما بينها وداخل المجتمع الواحد وبروز نشاز ثقافي كبير وعن العديد من التناقضات الهامة وظاهرة فقراء الحضر.

---

[1] هالة منصور: محاضرات في علم الاجتماع الحضري، كلية الآداب ببنها، دون ذكر دار النشر ،القاهرة ،2000، ص:54.

[2] نفس المرجع، ص:55.

[3] حسين عبد الحميد رشوان:المدينة، المرجع السابق، ص:164.

كما وصلت مدن العالم الثالث إلى التضخم بخلاف المدن الأخرى في العالم ومع أن الزيادة السكانية في معظم هذه الدول تتراوح بين 2 % و3% نتج عن الطوفان البشري القادم من الريف بسبب الحاجة والفاقة ولذلك يهرب سكان الأرياف وينامون على الأرصفة والأماكن الخالية[1] وفي سنة 2000 هناك 50 مدينة في العالم يزيد عدد سكانها عن 15 مليون نسمة ويمثل 40% من هذه المدن في دول العالم الثالث منها دكلتا ، جاكرتا، بومباي، كانتون[2] .

4-**اختلاف أنساق القيم:** ذهب هوسر في تحليله لهذا العامل على ضوء ما تصوره ماكس فيبر في وجود علاقة بين القيم البروتستانتية وانتشار وازدهار النظام الرأسمالي وبالتالي الوصول إلى مستوى عالي من التحضر، إن الأخلاق البروتستانتية وما تتميز به من عقلانية ونزعة مادية تعتمد على الربح تختلف كل الاختلاف عن القيم السائدة في بلدان العالم الثالث وخاصة الإسلامية لأنها تتعارض كليا مع القيم الإسلامية.

5- **الاختلاف التاريخي والظروف التي نشأت فيها كل واحدة:** إن معظم شعوب العالم الثالث هي دويلات مستعمرة وقد حصل معظمها على التحرر السياسي، وهي الآن تخوض مرحلة جديدة من البناء والتنمية باعتبار التحرر شرط أساسي ومسبق للتحول من المجتمع التقليدي إلى المتحضر.

[1] تشارلز كوريا، ترجمة محمد بن حسين إبراهيم: الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص:أ ك.

[2] نفس المرجع، ص:أ ك.

رابعا – مقياس النمو الحضري وتصنيفات المدن الكبرى:

1-مقياس النمو الحضري:

يبدأ النمو الحضري بوجه عام حينما يبدأ تزايد السكان الذين سكنوا المدن والبلدات بطريقة مضطردة مع تزايد في علاقاتهم الاجتماعية شيئا فشيئا ككل ضمن حدود التعريفات الإحصائية فقد أصبح من السهولة بمكان القيام بعملية القياس لمفهوم النمو وإجراء العمليات الحسابية المختلفة وعليه تكون النسبة المئوية للسكان في المنطقة الحضرية كالآتي:

النسبة المئوية لسكان الحضر= السكان في المدن والبلدات / المجموع الكلي لسكان الدولة *100

وعند تسجيل أي زيادة في العوامل الأساسية من المعادلة فسوف تؤدي إلى زيادة في النسبة المئوية .

وقد أشار تيسدالtisdalإلى أن الزيادة السكانية في المناطق الحضرية تتم بطريقتين

*زيادة عدد المراكز الحضرية.

* ثبات عدد المراكز الحضرية نسبيا وزيادة الكثافة السكانية في تلك المراكز [1]

2- تصنيفات المدن الكبرى:

نتجت المدن الكبرى من جراء عمليات التوسع الحضري والتمدد الحضري وتركز الخدمات والسلطات الاستراتيجية ويستعمل عادة مصطلحMétropoleلتحديدها وتوجد العديد من المصطلحات تطلق على المدن الكبرى تبعا لحجمها ومكانتها ودورها على المستوى العالمي حيث نذكر منها[2]:

2-**1 الميغابولMegapole** : هي تجمع سكاني كبيريتميز بحضور قوي للوظائف السياسية والاقتصادية الهامة، وقد حددت الأمم المتحدة الحجم " العتبة " الأقصى للميغابول بـ10 مليون نسمة، ويمكن أن يعرض مصطلح"الميغابول" في بعض الحالات المتروبول العالمي وتكون على قمة الشبكة الحضرية الوطنية للدولة، تبرز طوكيو كأكبر ميغابول سكانا في العالم قدره 35 مليون نسمة.

---

[1] علي سالم: جغرافية المدن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012، ص ص: 128،129.

[2] فؤاد محمد الشريف غضبان، المرجع السابق، ص ص:174-178.

2-2 **الميغالوبول Mégalopole:** هو مصطلح لاتيني ينقسم إلى Méga تعني كبير و Polis تعني مدينة، وهي مجال حضري متعدد النوى، يتشكل من تجمعات حضرية عديدة في الضواحي وعلى نطاق المجال شبه الحضري وعلى مسافة طويلة حيث يتعدى حجمها 14 مليون نسمة.

2-3 المتروبول Métropole وهي مصطلح لاتيني يتشكل من كلمتين méter وتعني الأم و polis وتعني مدينة ويقصد بها المدينة الرئيسية في الدولة وهي على رأس النظام الحضري فيها من خلال حجمها السكاني الكبير وأنشطتها الاقتصادية والثقافية مثل نيويورك أكبر متروبول في الولايات المتحدة الأمريكية.

2-4 تصنيفات المدن العالمية:

تعتبر أول مبادرة لتصنيف المدن العالمية قام بها فريق بحث Gawc وهي Globalization and world cities Recherches group and work

انطلاقا من مبدأ تشخيص وزن ودور المدن العالمية من خلال كفاءة الخدمات التي تقدمهاالمؤسسات العالمية في علاقتها الدولية عبر فروعها وتكتلاتها المختلفة ووفقا لتصنيف 1998 فقد تم تصنيف ما يلي[1]:

- **مدن عالمية من فئة ++alpha:** وهي نيويورك لندن باريس وطوكيو حيث تعتبر الأقطاب الحضرية المهيمنة على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، ولها دور عالمي فعال وفاعل حيث تحتكر لوحدها 70% من حجم التجارة العالمية، و83% من حجم الاستثمار العالمي ولها دور بارز في الشؤون العالمية.
- **مدن عالمية من فئة alpha:** وعددها ستة مدن شيكاقو، فرانكفورت، ميلانو،لوس أنجلس، هونغ كونغ، سنغافورة وهي أقطاب حضرية تسهم في أنشطة القيادة في ميادين مختلفة اقتصادية، اجتماعية وإعلامية وتشارك في صناعة القرار والقيادة على مجالات وأقاليم واسعة ولها قدرات تنافسية كبيرة.
- **مدن عالمية من فئة Beta:** وتتمثل في 10مدن منها تورنتو وسان فرانسيسكو...الخ تحتوي هذه المدن على أغلب الوظائف العالمية من حيث الكم والنوع ومستوى الأداء وتتمثل في حلقة وصل في شبكة المدن العالمية.

[1] فؤاد محمد الشريف غضبان، المرجع لسابق، ص ص:183-185.

- **مدن عالمية من فئة gamma:** وتمثلها 15 مدينة تشكل قاعدة هرم المدن العالمية.

وفي سنة 2008 أعيد التصنيف تصنيف المدن لعالمية باعتماد معايير ومؤشرات جديدة تبعا للتطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الساحة العالمية، فقد تم تصنيف 40 مدينة عالمية وانطلاقا من بعض المؤشرات التي تم على أساسها تصنيف المدن العالمية نجد أن أي مدينة عربية في الوطن العربي أو في إفريقيا لا تتجاوب مع هذه المعايير وذلك لأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

خامسا- الآثار والمشاكل الناجمة عن النمو الحضري:

صاحب النمو الحضري الذي تركز في المدن القديمة منها والحديثة مشكلات متعددة ومتنوعة مست كل الجوانب والأصعدة، وتختلف تأثيراته باختلاف انتماء المدن إلى دول العالم المتقدم والتي استطاعت بدورها أن تواكب النمو الحضري بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا لا ينف أنها لا تعاني من مشاكل ولكن ليس بنفس الحدة والتفاقم في مدن العالم النامي، إن عمليات النمو الحضري السريع لم تساير وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك أصبحت المدن تعاني انفجارا حضريا، وهناك من يتوقع حصول انهيار سياسيي واجتماعي إن استمرت مدن الدول النامية في وتيرة نموها السريع وغير المخطط، وهذا ما جعلها تتخبط في مشاكل كثيرة أثارت اهتمام الأخصائيين في التخطيط الاقتصادي، الهندسة، العلوم الاجتماعية بدراسة المدن من مختلف الجوانب الديمغرافية السكنية والاقتصادية والنقل والمواصلات والرعاية الاجتماعية والمرافق الصحية والتربية والترفيه والثقافة،وكذلك نجد اهتمام معظم المؤتمرات العلمية سواء الدولية أو القومية أو الوطنية هو دراسة المشكلات المرتبطة بالنمو السريع ويمكننا تحديد المشكلات الناجمة عن النمو الحضري السريع وغير المنظم وغيرالمخطط في المشكلات الايكولوجية البيئية، المشكلات الاجتماعية ، المشكلات الاقتصادية والثقافية والإدارية والأمنية.

1- المشكلات الإيكولوجية البيئية:

تلعب العوامل الجغرافية والبيئية مثل لتركيبات الجيولوجية والتقلبات الجوية ومصادر المياه، ونوعية التربة،الهضاب والمرتفعات الجبلية كلها عوامل تساهم بشكل كبير في عملية التوطن والاستقرار وفي مجالات استخدام الأرض ونوعية المواصلات والأنشطة والوظائف.

خلق نمو المدن أبعاد جديدة في أساليب الحياة المتمثلة في نمط الإسكان وقضاء وقت الفراغ واستخدامات الأرض، كما تساهم التحولات البيئية إسهامات فاعلة في تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية، لأن التزاحم على المواقع التجارية والإستراتجية النادرة، وتدفق الأعداد السكانية الهائلة وتمركز الوظائف الإدارية في أماكن معينة وما ينتج عنه من تفاوت في خصائص المراكز الحضرية والتي بدورها تحدد نطاق وكثافة التحضر في أي منطقة حضرية[1].

تختلف المشكلات البيئية للمدينة باختلاف العوامل المؤثرة في تكوين المدن ونشأتها وتاريخها،والظروف المختلفة التي مرت بها ووظيفتها وموقعها وحجمها ومن بين هذه المشاكل[2]:

- المدن القديمة وعلاقتها بالتطور .
- المدن وتأثير العوامل المناخية والجغرافية.
- تكنولوجيا البناء والطابع العمراني للمدينة.
- اختلاط استعمالات الأرض وإنشاء المصانع بصورة عشوائية.
- انهيار البنية التحتية للمدينة وعدم قدرتها على استيعاب الأعداد السكانية الهائلة.
- عدم تماثل التراكيب الاجتماعية والثقافية مع التراكيب العمرانية للمدن .
- التوسع والانتشار العمراني غير المنتظم.

وتعتبر مشكلة الانتشار العمراني وتوسعه وبروز ظاهرة المناطق المتخلفة والتي بدورها أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف الدول ومختلف المدن وخاصة المدن في البلاد النامية، وتشير الإحصائيات إلى أن ثلث سكان مدن العالم النامي يعيشون في مناطق متخلفة ويعانون ظروف المسكن السيئ وغير الملائم، وهي المساكن التي أقيمت داخل المناطق الحضرية المتخلفة أو التي أقيمت بوضع اليد في مناطق الأطراف الحضرية[3]

---

[1] عبد المجيد عبد الرحيم:علم الاجتماع الحضري، المكتبة الأنجلوا مصرية، القاهرة، 1976، ص ص: 17- 35 .

[2] صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية، الدار لدولية لنشر والتوزيع، الجماهيرية العظمى، ط1،1994، ص ص: 183، 184 .

[3] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص:240.

1-1 مشكلة المناطق المتخلفة:

أدى التوسع العمرانيوالنمو السكاني في المدن إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور المناطق المتخلفة التي تعاني من عدم توفر الخدمات والمرافق العامة.

فالتزايد السكاني المستمر في المدن واستمرار تدفق سكان الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها، فالنمو الحضري يضع أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير المرافق والخدمات من طاقة كهربائية إلى مصادر المياه والمرافق الصحية والتعليمية...الخ.

ومما لا ريب فيه أن هذه المشكلات والأزمات البيئية أدت إلى تدهور الأحوال في المدن فعدم وجود شبكة متكاملة من تصريف المجاري أدى إلى تلوث المياه الجوفية، كما أن وجود المجاري العاجزة عن استيعاب حمولات المباني والمساكن أدى إلى طفح وفيضان المياه في الأحياء والشوارع ولا يخف مدى الخطورة التي تحملها هذه الملوثات[1].

فالمناطق المتخلفة بيئة فقيرة، يقطنها أصحاب الدخول الضعيفة والمنخفضة وأصحاب المهن الهامشية والطبقات الاجتماعية الدنيا التي تتميز بالازدحام الشديد للسكان لدرجة التكدس...الخ،هذه البيئة وثيقة الصلة بمشكلات أخرى كالجريمة والمخدرات والإسكان،وتنعكس هذه البيئات الفقيرة بخصائصها سلبيا على المجتمع المحيط من خلال المظهر غير اللائق بالمستوى الحضري، سوء الأحوال الاقتصادية وانخفاض دخل الأفراد، الخصائص السكانية للمقيمين بهذه الأحياء مرفوضة من باقي قطاعات المجتمع، العزلة الاجتماعية التي تفرضها المناطق العشوائية مما يترتب عليه اتجاهات عدوانية، تعارض المعايير السلوكية والقيم الأخلاقية مع السمات العامة للمجتمع تعد هذه المناطق وكرا يلجأ إليه الخارجون عن القانون إضافة إلى الضرر الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق على باقي البيئة الحضرية المحيطة[2].

وتنتهي غالبية الدراسات الاجتماعية للمناطق المتخلفة أنها بيئة غير صالحة للسكن أو المعيشة، وأن آثارها على الأفراد والمجتمع له جوانب عديدة غير ايجابية مثل الفردية والتطرف والمغالاة في الحرية والازدحام وإيواء المجرمين والهاربين من العدالة هذا علاوة على المظهر

---

[1] صبحي محمد قنوص، المرجع السابق، ص ص: 185، 186.

[2] أحمد يحي عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص: 110،111.

الرديء والكريه نتيجة الإهمال وضيق الطرق، الاكتظاظ وانتشار الأمراض وانتشار ظاهرة التسول وقيم سكانها الرافضة للتغيير...الخ.

ولذلك فإن العلاجالبيئي الاجتماعي يثقل على الدولة بأعباء كبيرة وميزانية ضخمة وخاصة فيما يتعلق بالأحياء الميؤوس منها، والتي تتطلب إزالة تلك الأحياء برمتها ولإقامة مناطق جديدة تعالج كل ما سبق عرضه من مشكلات تتصل بالبيئة الطبيعية والجغرافية ويتعدى ذلك إلى إزالة وهدم أساليب المعيشة للسكان وإدخال تغييرا اجتماعية وثقافية لتخليص المجتمع من هذه البقع البيئية المتدنية طبيعيا واجتماعيا[1].

1-2 النمو على حساب الأراضي الزراعية:

امتدت غالبية المدن العربية على رقعة من الأرض كانت زراعية، بل إن مدنا كبيرة توسعت على حساب أفضل ما يوجد في البلد من أراضي زراعية وفي المناطق التي يهطل عليها أعلى منسوب سنوي من الأمطار، وهذه نتيجة سلبية للنمو الحضري، فعلى الرغم من أن مساحة الوطن العربي 10.6 %من مساحة العالم فإن 68% من هذه المساحة صحراء وإن الأجزاء المزرعة في كل الوطن العربي لا تتجاوز 3.5%من المساحة الكلية [2] فالنمو الحضري المبكر والهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن، حيث أخذ النمو العمراني والحضري بالزحف في كل الاتجاهات حول المدينة ونتج عن هذا النمو غزو كبير للمناطق الزراعية المحيطة بالمدينة.

1-3 مشكلة المرور:

تحولت مشكلة المرور إلى أزمة خانقة في شوارع وطرقات المدن الكبيرة والصغيرة،فالتطور التكنولوجي الذي أوجد اختراع المركبة وأدى إلى انتشار استعمالها سهل عملية الاتصال والحركة بين أطراف المدينة، ومع التطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال أوجد مركبات من مختلف الأنواع والأشكال وأدى إلى غزو المدن بأعداد كبيرة من المركبات كان أكبر من قدراتها وإمكاناتها.

---

[1] أحمد يحي عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص:112،113.

[2] مصطفى عمر التير: اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، المرجع السابق، ص : 204.

وبذلك أدى هذا التطور إلى تضخم حركة النقل وزيادة عدد المركبات، حيث ترتبط أزمة المرور بالكيفية والكثافة التي تتوزع بها الأنشطة والخدمات في المدينة وخاصة في مراكزها[1]

فضلا عن ذلك أن كثافة المرور والازدحام مع نقص وانعدام الثقافة المرورية في بعض الأحيان كثقافة التعامل مع المركبة، ثقافة التعامل مع الطريق وفي مختلف الظروف والأحوال الجوية، ثقافة احترام الإشارات الضوئية ومختلف الوسائل التكنولوجية المنظمة لحركة المرور، ثقافة احترام شرطة المرور، ثقافة احترام الراجلين...الخ ، إضافة إلى التخلف الاجتماعي والثقافي يؤدي إلى كثرة حوادث المرور وتؤدي إلى حالات كثيرة من الوفيات والعجز الجزئي أو الكلي مما يسبب إهدار للطاقة البشرية[2]ويتسبب في خسائر مادية في بعض الأحيان تكون كبيرة فضلا عن إهدار الوقت فقد أشارت أحدى الدراسات التي تطرقت لها الإذاعة الوطنية لعام 2013 في النشرة الإخبارية على الساعة الواحدة، أن ثلث عمر الإنسان يضيع في الطرقات والانتظار في ساعات طويلة في النقل سواء كان راجلا أو راكبا في مركبته أو في وسائل النقل، وهذا يؤدي به إلى الوصول متأخرا إلى العمل إضافة إلى إصابته بأمراض عصبية "القلق والتوتر" من جراء الازدحام والانتظار وأمراض تنفسية من جراء تلوث الهواء.

1-4 الترييـــــف:

كثيرا ما نشاهد في مدن العالم الثالث والمدن العربية خاصة المظاهر الريفية تتمثل في وحدات السكن ومكوناته وملحقاته، كما تتمثل في الكيفية التي يتعامل بها بعض السكان مع مرافق المدينة من طرق وساحات وميادين وأسواق...الخ

ومن مظاهر الترييف المألوفة في بعض المدن العربية وجود الحيوانات في المناطق السكنية وعلى الطرقات العامة، إذ يربي بعض السكان قطعان الماشية في نفس المكان الذي يسكنه، ويتجول بها في وسط الأحياء السكنية "ظاهرة تجول الأبقاروالأغنام نشاهدها في المدن الجزائرية عنابة جيجل باتنة ..الخ"

إضافة إلى المظهر الشائع أكثر والذي طغى على مدن البلدان النامية وخاصة العربية منها ظاهرة التجارة الفوضوية وإقامة الأسواق حيثما اتفق، وعليه فتنصب خيام مؤقتة على أطراف الطرق أو في وسط الأحياء وتحول إلى متاجر لبيع البضائع مختلفة تطوى بالليل

---

[1] صبحي قنوص، المرجع السابق، ص ص:184،185.

[2] جابر عوض سيد حسن: الإنسان والبيئة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2001 ، ص:174.

وتنصب بالنهار، وقد ينام صاحبها بجوارها[1] وتساهم في تلوث البيئة وتشويه المظهر المرفولوجي للمدينة، ضف إلى ذلك الأضرار التي تلحق بصحة المواطن نتيجة لتعرضها لأشعة الشمس.

1-5 تلــوث البيئـــة:

أدى النمو الحضري السريع والذي أثر بشكل كبير على البيئة نتيجة الاستخدام غير العقلاني لها أو الاستخدام المفرط لمواردها، وانطلاقا من تفاعل الإنسان مع البيئة وتكيفه معها وتكييفها لخدمة مصالحه وحاجاته، خاصة مع التقدم الصناعي والتكنولوجي، فأخذ التلوث ينتشر بشكل واسع مضرا بكل العناصر البيئية كما يعتبر التلوث ناجما عن مخلفات الصناعة والنقل وتوليد الطاقة اللازمة لمعيشة الإنسان والطريقة المتبعة في بناء المدن وممارسة الأنشطة المختلفة، فضلا عن تمركز السكان في التجمعات والمدن الكبرى وزيادة معدلات التحضر والاستمتاع بالأساليب الحديثة والوسائل العصرية، كل هذه العوامل تعتبر مصادر لزيادة معدل التلوث وتؤثر على التوازن الطبيعي لعناصر الطبيعة بصفة عامة ويتركز هذا التزايد في المناطق الحضرية والصناعية يوما بعد يوم.

فالتلوث هو مصطلح يمثل مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها أفراد المجتمع والملوثات هي العوامل التي تؤدي إلى إحداث التلوث[2].

ويمكن تحديد مظاهر التلوث البيئي في تلوث الهواء،تلوث الماء، تلوث مياه البحار والمحيطات والأنهار والمياه العذبة، التلوث بالمخلفات الصلبة والنفايات الصناعية الخطيرة، التلوث الصوتي أو بالضوضاء، التلوث البصري، التلوث الكيميائي، الدواء الفاسد والغذاء المسموم، تكدس القمامات، ويمكن إضافة نوع آخر يعتبر أزمة بيئية وهو التلوث الإعلامي والأخلاقي المعنوي.

تعاني البيئة الحضرية من تلوث حاد يهدد سلامتها وسلامة كل من يعيش فيها ومن أبرز صور هذا التلوث" التلوث الهوائي"، والذي يحدث كنتيجة لزيادة وتركيز المواد الملوثة فجأة في الهواء وبقائها طويلا، فمن خلال تركيب المدن بالعمران والمباني الضخمة وازدحامها

---

[1] مصطفى عمر التير: اتجاهات التحضر في المدينة العربية، المرجع السابق، ص ص:153،154.

[2]طارق السيد، أنور حافظ: المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009، ص:111.

بالسكان وازدحام الطرق بوسائل النقل، وعادة ما تحيط بالمدن مناطق صناعية تنطلق منها الغازات السامة وتنتج النفايات الصناعية والتي تعتبر السبب الرئيسي في كثير من الأمراض، فأصبحت البيئية البشرية محفوفة بالمخاطر لوقوع الكوارث الطبيعية من جهة وغير الطبيعية والتي أصبحت أكثر تكرارا من جهة أخرى كالحوادث الصناعية التي هي في ارتفاع مستمر[1].

وقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت فيما يخص التلوث الهوائي في التجمعات والمراكز الحضرية، وانتهت إلى أن الفرد في المدينة يستنشق كمية من "البتروبنزين تعادل استنشاق سبع سجائر يوميا[2] لذلك فإن مشكلة تلوث الهواء هي مشكلة حضرية في المقام الأول.

فتلوث الهواء ليس قاصرا على البيئة الخارجية فهناك تلوث الهواء الداخلي وهناك العديد من المباني التي يتسبب هواؤها في العديد من الأمراض كالربو والصداع وتهيج العين...الخ، وترتبط هذه الأعراض المرضية بالمباني محكمة الغلق والنوافذ التي لا يمكن فتحها والمكتب نتيجة لاستخدام الأجهزة والمعدات الكهربائية والمواد الكيماوية والأنشطة الممارسة مع تأثير بعض الملوثات[3].

ثاني نوع من التلوث المادي هو تلوث المياه حيث برزت هذه الظاهرة وزادت بحدة في السنوات الأخيرة من خلال التغيرات التي طرأت على الزراعة والصناعة وزيادة عدد السكان مما زاد من تلوث المسطحات المائية.

وملوثات المياه يقصد بها تلك المركبات التي يتسبب في اختلال التوازن الإيكولوجي للبيئة وهناك أربعة أشكال للتلوث المائي هي: التلوث الطبيعي، التلوث الحراري، التلوث الصناعي، والتلوث الناتج عن عمليات الصرف الصحي[4].

والتلوث الطبيعي ينتج عن المخلفات وفضلات الكائنات الحية والآدمية والتي تصل إلى الماء منذ أن وجد الإنسان على سطح الكرة الأرضية ، وكان الاستعمال للمبيدات الحشرية

---

[1] أحمد يحي عبد الحميد، المرجع السابق، ص:174.

[2] طارق السيد، أنور حافظ، المرجع السابق، ص:112.

[3] أحمد يحي عبد الحميد، المرجع السابق، ص:177.

[4] طارق السيد أنور حافظ ، المرجع السابق، ص: 117.

والأسمدة والمخصبات الكميائية...الخكلها مسببات زادت من تفاقم مشكلة التلويث الطبيعي للماء.

أما التلوث الحراري: فإنه يحدث عند استخدام الماء لتبريد آلات الصناعة، هذا النوع من التلوث يسبب ضررا في الثروة السمكية، كذلك فإن صناعة الطاقة الكهربائية تتسبب في حدوث حوالي 85% من حجم التلوث الحراري في دول العالم المختلفة.

أما التلوث الناتج عن القاذورات ومياه الصرف الصحي، فإن أي تقصير في التخلص السليم من المخلفات والفضلات الآدمية ينشأ عنه طفح في المجاري المائية وتتزايد المناطق التي يتكاثر فيها الذباب والبعوض ناهيك عن الروائح الكريهة والمظهر الرديء ...الخ وبالتالي تزيد من تلوث البيئة وتؤثر على صحة الإنسان وخاصة في مناطق الجذب العشوائي.

ويعد التلوث الصناعي من أخطر أنواع تلوث الماء في المدن والمراكز الحضرية من خلال المخلفات والنفايات الصناعية التي تلفظها المصانع سواء السائلة أوالصلبة، والتي بدورها تحتوي على مواد سامة تتسبب في أمراض بالغة الخطورة ويتصدرها السرطان.

التلوث بالمخلفات الصلبة: يعد هذا النوع من التلوث من أكبر المشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى فتكدس أكوام النفايات المنزلية أمام الوحدات السكنية والمحلات التجارية والورش،حتى صارت المدينة مستنقعا للأمراض المزمنة والأوبئة وتلوث مظهرها وجوهرها كما ونوعا.[1]

ويعتبر تكدس أكوام النفايات المنزلية والمخلفات الأخرى دليلا على مدى تدهور الحياة الحضرية، وعلى افتقار السكان للحس والوعي الحضري في المدن وهي قضية ترتبط بثقافة السكان وعدم استيعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب للحياة[2]إذ أن خلفياتهم الاجتماعية تستند أصلا على التركيبة الاجتماعية البدوية التي نشأوا عليهم وبذلك تكون سلوكاتهم غير حضرية وتؤثر سلبا على البيئة، وطالما أن الارتباط بالمدينة لم ينشأ من خلال تنشئة حضرية فإن أزمة السلوك الحضري تزداد حدة يوما بعد يوم خاصة في البلدان النامية التي انتقلت فجأة دون تدرج إلى المدن بسبب اكتشاف بعض الموارد الاقتصادية وفي مقدمتها.

---

[1] طارق السيد أنور حافظ ، المرجع السابق، ص ص:118- 122.

[2] عبد الحميد بوقصاص، المرجع السابق، ص:135.

أما التلوث الصوتي"السمعي": يعد هذا النوع من التلوث غير المادي كالضوضاء والتلوث المعنوي "النفسي والاجتماعي والثقافي...الخ بسبب ضجيج السيارات والآلات والورش والماكينات...الخ وتأثيره على الجهاز السمعي علاوة أضراره الفسيولوجية والسيكولوجية الاجتماعية[1]

تسبب الضوضاء القلق وعدم التركيز، الإجهاد الذهني بارتفاع ضغط الدم كما تسبب ضوضاء المصانع فقدان السمع، أمراض القلب، الأعصاب...الخ.

والتلوث الكيميائي تتمثل مخاطره في التزايد المستمر في استعمال كميات وأنواع المواد العضوية وغير العضوية الناتجة عن مخلفات الصناعة وأخطرها المعادن الثقيلة لأن استهلاك كمية ضئيلة منها يؤدي إلى تسمم الإنسان[2].

والتلوث البصري يكون من جراء الاكتظاظ والتزاحم حيث تختفي المظاهر الجمالية والمساحات الخضراء التي تحمل كل الهدوء وتبعث الراحة في نفس الإنسان، فتشويه المناظر الطبيعية بسبب ازدياد العمران وخاصة العمران الحضري كان من أهم أسباب القضاء على جمال الطبيعة من خلال زحف، هذا الأخير على المناطق الريفية الجميلة والمساحات الواسعة[3]، وخاصة في غياب التخطيط والرقابة.

وفيما يخص التلوث الإعلامي والأخلاقي الناتج عن التقليد الأعمى لمختلف البرامج والثقافات الغربية والمخلة بالأخلاق والقيموأدى تلوث البيئة الحضرية إلى نتيجة خطيرة هي تآكل طبقة الأوزون وذلك يعني التعرض للأشعة فوق البنفسجية والتي تسببإصابات بأمراض سرطان الجلد، وأصبحت بذلك البيئة مهددة بارتفاع درجة حرارة الأرض وزيادة ثاني أكسيد الكربون وهذا الارتفاع بسبب ذوبان الكتل الجليدية في المناطق القطبية ويتوقع الأخصائيون وقوع كوارث إن زاد التلوث في حدته.

2- المشكلات الاجتماعية:

المدينة إطار أو هيكل كبير يجمع جماعات اجتماعية متباينة عرقيا ودينيا واجتماعيا وثقافيا، وتمثل كل مجموعة أو فئة اجتماعية أنماطا حضرية ومستويات تعليمية متفاوتة

---

[1] أحمد يحي عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص: 159،160.

[2] نفس المرجع، ص ص:224 ،225.

[3] عايدة بشارة : دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر،1973، ص:95.

واهتمامات وظيفية وميولات واتجاهات متباينة، وهذه الاختلافات تجعل مجتمع المدينة مصدرا للتفكك والتصدع الاجتماعي، لذلك فالمدينة هي مجموعة من التراكيب الاجتماعية تتميز كل تركيبة عن الأخرى لأسباب فرضتها طبيعة الحياة في المدن والظروف الاقتصادية وتنوع النشاط السكاني والنمو الحضري السريع غير المنظم، لدرجة أن كثيرا من الفلاسفة والمفكرين اتخذوا منها موقفا عدائيا على اعتبار أنها موقع للفساد والانحرافات[1].

فنجد المفكر"ابن خلدون" يميز بين السكان الحضر وغير الحضر بطرق سكناهم وأساليب معيشتهم وطباعهم وعلاقاتهم، وسكان الحضر عند ابن خلدون هم كل من استقر وزوال حرف تتميز بطابع الثبات ويفرق ابن خلدون بين خصائص أهل البادية وأهل الحضر،فسكان البادية في نظره يميلون إلى حب الخير والمعروف أكثر من سكان الحضر، ويعنى ذلك أنهم أقرب إلى الفطرة من الحضريين كما أنهم يتحلون بالشجاعة بعكس سكان المدن الذين تعودا على الخضوع للقوانين الوضعية ويقول أيضا أن حياة البداوة خشنة وغير مترفة، في حين ينساق سكان المدن وراء الترف والانغماس في ملذات الحياة ولهذا فهم أكثر الناس تعرضا للأمراض والأوبئة من سكان البوادي.[2]

إضافة إلى "ابن خلدون" هناك اعتقادسائد لدى علماء الاجتماع الحضري بأن ظروف الحياة الحضرية تؤدي إلى عواقب سلبية للفرد، حيث يعتقد "أوسوالدشبنغلر" بأنه كلما اتسعت المدن تظهر الفوارق الاجتماعية والثقافية والشخصية المميزة لأهل المدن عن أهل الأرياف، ومع مرور الزمن تنفصل المدن عن الطبيعة وتتأكد الثروة والنفوذ والمنطق بشدة، وكنتيجة لذلك تفقد المدينة روحها الطبيعية الأصلية فتنحط لتموت، أما جورج زيمل وولف ينظر إلى للمدينة على أنها عامل مهم في عملية التغيير النفسي والاجتماعي فالحياة الحضرية في نظره تسبب الانحراف والسلوك الإجرامي،إلا أنها توفر للناس حظا للتحرر وتنمية أقصى إمكاناتهم[3]

---

[1] صبحي محمد قنوص، المرجع السابق، ص:187.

[2] عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1،2004، ص ص:137- 140.

[3] عبد الحميد دليمي: السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،قسنطينة،2004، ص:8.

عانت المدينة القديمة من أزمات وعان الإنسان من مشكلات اجتماعية لكن الذي يجري حاليا هو أن هذه المشكلات تزداد تعقيدا والأزمات تشتد تفاقما، والذي لاشك فيه أن البيئة الاجتماعية آخذة في التدهور المستمر حيث يفتقر سكان المدن إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية، وتعيش أعداد كبيرة منهم في أجواء خانقة من الغربة والضياع وعدم الانتماء،وينتج عن هذه الظروف الصعبة مشكلات وأزمات اجتماعية لا حصر لها ويرجع السبب إلى التبدلات التي طرأت على المجتمعات التقليدية وسعيها المتواصل في اللحاق بالمجتمعات الحديثة،الأمر الذي أدى إلى التفكك الاجتماعي وتدهور القيم وتصدع العلاقات الأسرية وضعف السلطة الأبوية والاتجاه إلى الفردية والاستقلالية[1]

ومن بين المشكلات الاجتماعية **مشكلة توفير السكن اللائق للإنسان** حيث يلجأ الكثير من المهاجرين الريفيين إلى العيش في أكواخ وأحياء قصديرية، كرتونية مخيمات في أطراف المدن وضواحيها، كما يلجأ البعض إلى الإقامة في البيوت القديمة المهجورة في أوساط المدن والتي تركها أصحابها وتحولوا إلى مساكن راقية تفتقر مساكن هؤلاء المهاجرين الفقراء للماء أو الكهرباء أو مجاري الصرف الصحي ولا وجود لمستوصف أو مدرسة أو طريق حيث تشتد الكثافة والازدحام وتتلاصق البيوت وتتعاظم البطالة والفقر والمرض، وتظهر الأزمات النفسية بشكل واضح توتر الأعصاب، الحذر...الخ

وذلك بسبب رفض أبناء الحضر لهم وعدم قبولهم هنا تبرز مشكلة **التكيفالاجتماعي للمهاجرين**وما يترتب عن ذلك من ارتفاع معدلات انحراف الأحداث والجرائم والعنف والطلاق كما تظهر مشكلة استتباب الأمن الداخلي.

كذلك مشكلة توفير الأندية الرياضية والاجتماعية لمعظم الأحياء في المدينة وغياب المرافق والخدمات الضرورية ونقصها إن وجدت، وأهم هذه المرافق الساحات الفسيحة، ومواقف السيارات ، والمناطق الخضراء ونظام المواصلات العامة، وأماكن الترفيه تناسب الفئات العمرية المختلفة والمسارح، والمتاحف، والمكتبات العامة، وقاعات المطالعة، والنوادي الثقافية ومرافق العناية بالصغار...الخ

ومشاكل رعاية الطفولة والأسرة، حيث تعاني أغلبية مدن العالم الثالث والمدن العربية خاصة من انتشار ظاهرة عمالة الأطفال لعجز الدولة عن توفير فرص التعليم من جهة

[1] صبحي محمد قنوص، المرجع السابق، ص ص:188-190.

والظروف الصعبة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال في أسرهم من جهة أخرى، حيث تتحول هذه الفئة الصغيرة المحتاجة للرعاية والإعالة إلى فئة منتجة تساعد في مصاريف العائلةوتنتشر الظاهرة في مدينة القاهرة ، تونس، الجزائر، بيروت، دمشق...الخ.

أدى التحضر السريع إلى الانفتاح الاقتصادي وظهرت ثمار هذا الانفتاح في المدينة فتعمقت الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع، وبالتالي تزعزعت العلاقات وتعرضت الروابط العائلية للتصدع،وأدى ذلك إلى انتشار الأمراض النفسية والعقلية حاملة معها أعراض القلق والشعور بالعزلة والضياع والاغتراب الذاتي، وبذلك تعرضت المدينة إلى تصدعات وأزمات تقود إلى الانحراف والعنف والجريمة وجنوح الأحداث والسرقة والرشوة، النصب والاحتيال التزوير وانتشار الأعمال الطفيلية.

إن اتجاه نمو التحضر حسب ما تشير إليه معظم الدراسات والأبحاث المهتمة بدراسة المدن العربية، إلى أن التحضر سيستمر في النمو وقد تتضاعف أعداد سكان المدن العربية خلال ربع القرن القادم، وينجم عن ذلك الكثير من الأزمات والمصاعب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية واختلال واسع في توزيع وكثافة السكان وخاصة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة.

فمعظم المشكلات والأزمات والانحرافات الاجتماعية في الوطن العربي تظهر في المدن الكبرى نتيجة لتخلخل البناء الاجتماعي[1].

فالمدن العربية تعيش أزمات تحضريه وحضرية فجزء كبير من سكان هذه المدن هم من البشر الذين لا تستطيع المدن امتصاصهم،أو هضمهم ضمن قدراتها المحدودة ، لهذا تعيش الملايين من سكان هذه المدن في العالم العربي على حافة وهامش الحياة الحضرية ومستبعدة تماما واجتماعيا من إطارها فهي لم تستوعب متطلبات حياة المدن وهكذا ينتقل الريف إلى المدينة ويتحول الريف المنتج جزئيا إلى عضو غير منتج عاطل عن العمل ينتظر الإعانات والمساعدات من الآخرين[2].

---

[1] تماضر حسون ،حسين الرفاعي: المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1408 هـ، ص:68.

[2] عبد الإله عياش: أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات ، الكويت،1980، ص ص:127، 128.

تعاني المجتمعات العربية عموما من تضخم حجم أسرها، فتضخم حجم الأسرة العربية يعود إلى مجموعة من العوامل تتصدرها العوامل الدينية، فضلا عن العوامل الأخرى كالاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والطبية...الخ.

إن كبر حجم الأسرة العربية وتضخمها يثير القلق سواء بالنسبة الأسرة أو بالنسبة للمجتمع ككل، فكبر حجم الأسرة وقلة الموارد ومداخيلها يسبب عدم قدرة هذه الأسر على تربية أولادها من النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية ويعمق الشعور بالحرمان، وما يترتب على ذلك من أنواع الحقد والكراهية والعزلة الاجتماعية، والانحراف لذلك تظهر الحاجة الملحة إلى رفع مستويات الفئات الدنيا من المواطنين والعمل على نشر الوعي لدي الأسر بضرورة تنظيم النسل والتخطيط العائلي للظفر بحياة كريمة.[1]بزيادة حجم الأسر يزداد عدد السكان وتزداد متطلباتهم وحاجاتهم اللامتناهية مما يسبب ضغوطات على المرافق والخدمات في المدن ويفرز مشاكل وأزمات ناتجة عن عدم مسايرة خطى التنمية الاقتصادية للنمو السكاني.

إن الدارسين والباحثين لعملية التحضر في البلدان النامية يوصف بأنه تحضر سابق لأوانه، تحضر في ظل التزايد الشديد والحاد للمشاكل الحضرية" كمشكلة الإسكان، اتساع نطاق الفقر، مشاكل في النقل، البطالة...الخ

فالتحضر في هذه البلدان هو تحضر بدون تصنيع وفي هذا السياق أكدت تقارير الأمم المتحدة أن جوهر مشكلة التحضر يكمن في الأعداد المتزايدة للفقراء من سكان المدن، حيث أن الانفجار السكاني بالنسبة لفقراء الحضر ينطوي على آثار حاسمة تؤثر في التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويمتد هذا التأثير إلى الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات، لقد كان التحضر في هذه المجتمعات مصحوب بتضخم حضري –ريفي وأدى إلى اتساع نطاق الفقر وتدهور الحياة الحضرية وتزايد حدة البؤس والشقاء والحرمان[2]

الفقر:فمن منطلق اعتبار الفقر ظاهرة اجتماعية تعتمد على التفاوت في التوزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية، إضافة إلى ارتباطه الوثيق الصلة بقضية التفاوتالطبقي

---

[1] عبد القادر لقصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 ،1999 ، ص:107.

[2] إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص:111.

والتمايز الاجتماعي والمعيشي والذي يصل إلى درجة الحرمان من الضرورات الأساسية للعيش كالغذاء والملبس والسكن وتدني مستويات الحالة والتعليمية ...الخ في بيئة الفقر، حيث يعتبر الفقر القاسم المشترك لكل المشكل والآفات الاجتماعية من عنف وانحراف للأحداث والكبار وجريمة وفساد...الخ.

تعتبر الأرقام والإحصائيات المشيرة للفقر مخيفة وتنذر باتساع نطاق الفقر والبطالة فمن بين سكان العالم البالغ عددهم 6 مليارات نسمة،يعيش2.8 مليار نسمة على أقل من دولارين يوميا، ويعيش 1.2مليار نسمة على أقل من دولار واحد يوميا ناهيك عن بلوغ الجياع أكثر من 830 مليون نسمة بنسبة 14%من سكان العالم منهم 791مليونا في البلدان النامية وهذا في ظل فشل السياسات المجتمع الدولي في مكافحة الفقر والمتوقع هو زيادة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 4 مليارات نسمة خلال 25 سنة القادمة، وتوضح الحقائق أن 73 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقرمع وجود 10ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية[1]

من خلال تحليل ظاهرة الفقر الحضري نجده شديد الارتباط بنمط التحضر المميز للبلدان النامية والذي يتسم بوتيرة سريعة وغير مسايرة لعجلات التنمية والذي يرتبط هو الآخر بالبناء الاجتماعي للمجتمع،فضلا عن كونه أسلوبا للحياة وعملية مؤثرة في النظم الاجتماعية المكونة للتركيب الاجتماعي .

في ظل غياب التغييرات الراديكالية للأبنية الاجتماعية القائمة،فالمتوقع هو زيادة فقراء الحضر مع زيادة سوء أحوالهم من تدني في الظروف المادية والمعيشية والتهميش، الحرمان، الاستغلال ..الخ فقد يصل بهم الأمر إلى حد التسول والعيش على الفضلات، في خضم التغيرات الحاصلة ومعدلات النمو السكاني السريع وطوفان الهجرة الريفية الحضرية وعلاقات التبعية القائمة[2]

إضافة إلى نمو القطاع الحضري غير الرسمي بسرعة كبيرة مع تزايد ندرة فرص العمالة النظامية، حيث لأصبح ملاذا للباحثين عن لقمة العيش من المهاجرين الريفيين والفقراء الذين

---

[1] إسماعيل قيرة :أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، المرجع السابق، ص ص:8،9.

[2] إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية ،علي غربي، المرجع السابق، ص:116.

يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، يستوعب هذا القطاع غير الرسمي من الأنشطة النسبة الأكبر من القوة العاملة في بلدان العالم النامي فتمثل نسبة 45% من إجمالي عمالة الحضر في مصر و43.5%من إجمالي العمالة الحضرية، حين تصل هذه النسبة في المغرب إلى 56.9% وفي تونس 41.3% وفي الجزائر ما بين 20 % إلى 63% من جملة القوة العاملة وهذه الأرقام في تزايد مستمر ،مقابل محدودية توسع القطاع الرسمي وتجاوز عملية التحضر لمخططات ووتيرة التنمية الصناعية وتضخم قطاع الخدمات وعدم التخطيط لعمليات النمو الحضري[1]

إن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية إنما يرتبط بالمناطق العشوائية والمتخلفة ببعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة والرؤية الخاصة في التعامل معها، فضلا عن القيم وبطبيعتها غير الموحدة والتي هي خليط من قيم وافدة وأخرى تقليدية لبيئة الحضر بحكم النشأة.[2]

وبذلك فالفقر الحضري ظاهرة لا تنتج مصادفة، بل هي نتاج ظواهر اجتماعية واقتصادية، كما أنها ليست ظاهرة مرحلية بل هي قضية سمتها الاستمرارية فالفقر مفهوم نسبي ودائم التغير في الزمان والمكان، وتكمن خطورته في ارتباطه بظواهر اجتماعية واقتصادية أخرى كالبطالة والجريمة.

ويعد الركود الاقتصادي من أهم أسباب توسع رقعة الفقر الحضري حيث يبعث على الهجرة إلى المدن من مناطق تخلفت عن ركب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت منتجة للفقر، ويتركز الفقر بصفة خاصة في أحياء المناطق الحضرية المتخلفة والأحياء القديمة ويعبر عن اختلال هيكلي في الحياة[3].

كما تعاني المجتمعات النامية عموما من انتشار الأمية نتيجة ظاهرة التسرب الدراسي من المراحل التعليمية الأولى وانخفاض مستوى التعليم، والوعي، أنماط الثقافة الاستهلاكية التي تتحدر بالمستوى الفكري قبل أن تنهض به، وينعكس ذلك في رداءة الذوق الثقافي

---

[1] إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، قسنطينة، دون ذكر سنة النشر، ص ص:24، 25 .

[2] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص: 22.

[3] عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص45.

المتمثل في مسارح القطاع الخاص، وأفلام المقاولات والأغاني رديئة المستوى، إضافة إلى المشاركة السلبية في الحياة السياسية[1]، وهذا في ظل الضغط الكبير الذي تمارسه البرامج الدرامية التي تؤدي إلى إغفال وتجهيل الجماهير وتغييبهم عن الواقع والحقائق.

إضافة إلى مشكلة أخرى وهي **مشكلة الزحام** فهو يمثل ظاهرة اجتماعية حضريةوهي ليست مجرد منفرد للحياة والمنزلية في المدينة في بعض بلاد العالم الثالث، ولكنه جزء هام ومكون أساسي من مكونات ظاهرة حضرية مرضية تعرفها مدن العالم الثالث، وهي ما يطلق عليه علماء الاجتماع الحضري "التحضر الرث" باعتباره نمط من التحضر المتخلف أو الرث الذي نصادفه في بلاد مثل مصر أو الهند أو الفلبين أو كثير من العواصم الإفريقية والبيئة الحضرية الرثة تمثل أحياء متخلفة في قلب المدينة أو على أطرافها مفتقدة لشروط الحياة الآدمية.[2]

فالزحام لا يوجد إلا في بيئة فقيرة فهو يكمل الكثير من السلبيات الاجتماعية لذلك إن الأحياء المتخلفة تولد الجريمة والفقر مسؤول جزئيا عن الجريمة،لأن الزحام وافتقاد الخصوصية في ظل الحرمان الاقتصادي حيث يقل في نفس الفرد احترامه لنفسه وللآخرين ويدفعه إلى الشعور الدائم بالإحباط.

وقد دلت البحوث العالمية على أن التوتر والضغوط والظروف المصاحبة للزحام في المراكز الحضرية في البلاد النامية تؤدي إلى ظهور معدلات عالية من إدمان الخمور والمخدرات وانحراف الأحداث والجريمة والاضطرابات العقلية[3] فالجريمة تعد من الظواهر التي تغذيها البيئة المزدحمة فالزحام يرتبط أساسا بالبيئة الفقيرة والتي بدورها تولد الجريمة.

إن التحضر والهجرة في المجتمعات الغربية تمت بفعل عمليات التصنيع الواسعة وجذبت آلاف المهاجرين من العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء وتم استغلالهم من طرف أرباب العمل، ونتيجة لذلك سجل ارتفاع كبير في معدلات الجريمة وانحراف الأحداث كما اتسمت هذه الفترة بانحلال الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية فيها.

---

[1] محمد عباس ابراهيم، ص ص:247- 248.

[2] محمد الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ، 1997، ص:158 .

[3] نفس المرجع، ص ص: 170،171.

أما المجتمعات النامية وبصفة عامة والعربية بصفة خاصة فالهجرة الداخلية أو النزوح من الريفإلى المدينة تم بدون عمليات التصنيع وبدون أي تخطيط أو دراسة حتى أصبحت المدن لا تنفصل عن الأرياف، فالنزوح المتواصل والكثيف من الأرياف نتيجة لعدة عوامل فاعلة شوه المدن في معظم الأقطار الناميةوعرف فيها المهاجرين التقفير والبؤسوالحرمان...الخ.

لذلك لا نغفل العلاقة بين الهجرة والتحضر واندفاع السكان نحو العمل بمراكز التصنيع والمدن بدون تدريب أو تأهيل، اندفاعا بدون تخطيط أو ترتيب وما قد ينتج عن ذلك من صراع بين النظم القديمة والجديدة نتيجة الحراك الجغرافي والمهني والاجتماعي، وتغيير الأدوار والمراكز في المجتمع مما يتمخض عنه من بوادر انحلال وتفكك اجتماعي يتجلى بأبشع صوره في الجريمة وانحراف الأحداث[1].

تذهب تماضر حسون وحسين الرفاعي إلى أن العديد من الدراسات أكدت على أثر عدم التكيف بارتكاب الجريمة والمخالفات، فالفقر وسوء التغذية وفقدان الرعاية الصحية تعمل على تكوين اتجاهات خطيرة تتجه إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه فشدة الارتباط بين الفقر والجريمة واستفحال هذه الأخيرة في المناطق المتخلفة، إن الفقر يؤدي إلى وجود الأحياء المتخلفة وما يصاحب ذلك من مآسي تؤدي بالأطفال والكبار إلى تعلم أنماط الجناح والجريمة.[2]

فغالبا ما يعاني المهاجرين سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية من مشاكل وأزمات اقتصادية واجتماعية، وغالبا ما يقطن هؤلاء بأحياء بعيدة ومنعزلة أو قديمة وهجرها السكان، فيحيون حياة العزلة مع الصعوبة في الاندماج والتكيف ويقومون بأصعب الأعمال وأشقها ويقبلون بالأعمال والمهن التي رفضها أبناء المجتمع المضيف وبأزهد الأجور خاصة وأن هؤلاء المهاجرين لا يملكون أي تأهيل.

يؤكد عبد الإله عياش على أن أبناء الريف والمهاجرين القرويين يعانون من صدمات ثقافية لدى وصولهم للمدن للإقامة والعمل بها، وكل الانحرافات والمخالفات التي يرتكبها

---

[1] تماضر حسون، حسين الرفاعي، المرجع السابق، ص:102.

[2] نفس المرجع ، ص ص:95-101.

المهاجرين الريفيين ما هي إلا عبارة عن فواتير التحضر للريفيين الذين أغرتهم المدن وأوقعتهم في أزماتها[1].

يرجع الكثير من المحللين العرب أسباب الجريمة وانحرافات الأحداث عند المهاجرين الريفيين إلى الصراع والتمايز الثقافي،ويؤكدون على أن الخلفيات الثقافيةلأبناء الريف متباينة ومختلفة عنها عند أهل المدن، وكل فئة تتصرف وفقا لهذه الاختلافات والبيانات الثقافية، فأبناء الريف عندما ينتقلون إلى المدن ينقلون معهم قواعد سلوكهم وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة ويرفضون التخلي عنها[2]

فالمهاجرين الريفيين عندما ينتقلون للعيش في المدن تنتقل معهم نظمهم الاجتماعية عاداتهم تقاليدهم ويرفضون التكيف والتأقلم مع الحياة الحضرية وما تتطلبه وتفرضه من انفتاح ومرونة،ويرفض هؤلاء المهاجرين تغيير نظرتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتقاليدهم ويتمسكون بكل ما آتوا به من القرى التي هاجروا منها،[3] لذلك فالتغيير الوحيد هو مكان الإقامة في المدينةأما السلوك والثقافة فتبقى ريفية قروية.

لذلك فالجريمة والانحراف هو تعبير اجتماعي عن التناقضات الملازمة للمجتمع نتيجة عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المهاجرين وأبناء المجتمع المضيف وتعبير عن الفشل بتحقيق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي لم يستطيعوا الظفر بها في مجتمعهم وموطنهم الأصلي، وخذلهم المهجر بتحقيقها ولذلك اندفعوا لتحقيقها بوسائل منحرفة[4].

وأمام عجز الإمكانيات المادية للأسرة، وصعوبة تكيف أفرادها مع البيئة الجديدة كل هذا يدفع الشباب إلى اللجوء نحو السلوك الانحرافي، قصد تحقيق الحاجة وتعويض النقائص ومن مظاهر هذا السلوك الاتجار في السوق السوداء، ممارسة النشاطات الطفيلية والهامشية كبيع المواد الاستهلاكية النادرة والسجائر وصولا إلى بيع المخدرات والممنوعات.

---

[1] عبد الإله عياش: أزمة المدينة العربية، المرجع السابق، ص ص:199-205 .

[2] تماضر حسون، حسين الرفاعي، المرجع السابق، ص:94 .

[3] عبد الإله عياش، أزمة المدينة العربية، المرجع السابق، ص ص:195 – 197 .

[4] تماضر حسون، حسين الرفاعي، المرجع السابق، ص:98 .

- **العنف:**

تعتبر ظاهرة العنف قديمة إلا أنها زادت في حدتها من خلال انتقال لمجتمعات إلى الحياة الحضرية، وترتبط ظاهرة العنف بالعديد من عوامل البيولوجية والبيئية والسسيوثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتهدد هذه الأخيرة بمسبباتها المجتمعات الآمنة وتبعث القلق في أوساط أفرادها وتضر باستقرارها فأصبح استخدام القوة والعنف منتشرا في كل الأوساط من الأسرة إلى المدرسة إلى الثانوية إلى الجامعة حيث طغت العنف على كل مناحي الحياة وأصبح الجميع مكتسبا لثقافة العنف في المجتمعات الحضرية.

جاء في معجم المصطلحات الاجتماعية " أن العنف هو الإيذاء سواء باليد بالفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر، وهو حالة لا يمكن دراستها بعيدا عن أسبابها وموجباتها ومبرراتها التاريخية، ومن ناحية أخرى فالعنف يمكن اعتباره حالة مركبة من حيث الظهور وإيذائها وترابطاتها وحالة ذاتية لها موضوعها الأنا في مواجهة الآخر[1]

وهناك من يرى أن العنف " رمز ومثل، وذلك من خلال مدلولات العبارات الآتية الجريمة العنيفة، عنف الشوارع، التظاهر، العنف البوليسي، العنف المضاد من جانب الأحزاب، الانتحار، الإدمان والعنف، حوادث القتل، العنف الجماهيري، العنف في الثقافات الفرعية العنف المجتمعي" [2]هذا التعريف يتناول الصور المختلفة لظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة، وربما يسهل للبعض إطلاق تسمية عصر العنف على القرن 20م وخاصة النصف الثاني منه مقابل تسميات أخرى أطلقت عليه، مثل العصر الذري أو عصر العقل...الخ.[3]

والعنف الحضري باعتباره من أهم المشاكل الناتجة عن النمو الحضري غير المخطط والموجه وخاصة في خضم نمو المناطق المتخلفة باعتبارها بيئة قاسية ومولدة للعنف فهو" يشير إلى تلك العمليات التي تقوم بها جماعة أو جماعات بإحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية القائمة، عن طريق المطالبة بحقوق اجتماعية أو

---

[1] أحمد خليل: معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1994، ص ص:181 ،182.

[2] رشد خان: العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ترجمة راشد البرواي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مطبوعات اليونيسكو، مركز القاهرة، ديسمبر 1979، ص: 130.

[3] محمد خضر عبد المختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة نفسية اجتماعية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص:21.

اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك مجتمعا وذلك باستخدام أساليب هادئة أو عنيفة داخل المحيط الحضري.[1]

ويأخذ أشكالا عديدة منها العنف الطلابي، عنف مؤسسي عمالي منظم وهناك عنف غير منظم فالعنف المنظم كالعمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، وعنف غير منظم يتمثل في العنف الذي يندلع بصورة عفوية كردود أفعال وأعمال شغب[2]

فالعنف بصفة عامة هو إذن سلوك منحرف ونتاج اجتماعي،يستخدم من طرف فرد ضد آخر أو يستخدمه فرد ضد جماعة، أوتمارسه جماعة ضد جماعة أخرى يستخدم لإلحاق الضرر المادي أو المعنوي سواء بالذات أو بالآخر، قد يتجاوز العنف الضرر المادي الجرح والأذى البدني إلى حد القتل، وبالتالي فالعنف هو أسلوب ناتج عن ضغوط الحياة التي يتعرض لها الأفراد وهو حصيلة تفاعل الحالة الاجتماعية والنفسية للفرد مع ما يحيط به من العالم الخارجي ومؤثراته،فالسلوك العنيف هو وسيلة للتعبير عن مكبوتات معينة من خلال اللجوء إلى العنف واستعمال القوة فالاتفاق العام بين هذه التعاريف هو أن العنف له غاية وهدف يتمثل في تغيير الأوضاع.

تختلف الرؤى العلمية حول أسباب وعوامل ظاهرة العنف فهناك من يرجعها إلى أسباب نفسية سيكولوجية،ويرى البعض الآخر إلى أن العنف مرده إلى مورثات المملكة الحيوانية التي لم يتخلص الإنسان من أَسرها بينما يذهب آخرين إلى تحميل العوامل الإدراكية مسؤولية العنف، فالعنف يرجع إلى قنوات التنشئة الاجتماعية سواء تلك التنشئة التي تمارس في الأسرة أو التي تقوم بها وسائل الإعلام[3].

ويرجع العنف إلى التفاعل بين الاستعداد البيولوجي والبيئة المجاورة للفرد كما يرجعه آخرون إلى تعاطي المواد المخدرة والفقر والتشرد[4].

---

[1] إبراهيم توهامي،إسماعيلقيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، المرجع السابق، ص:44.

[2] نفس المرجع ، ص ص: 44 ،45.

[3] سميحة نصر عبد الغني: العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلة الجنائية القومية، المجلد السادس والأربعون، ع2، 2003، ص:111.

[4] أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ،المجلد الأول،2002، ص:27.

أما أحمد زايد فيرجع العنف إلى الضغوط الهيكيلة والظروف المرتبطة بالنظام السياسي أو التدفقات الإعلامية أو التنشئة الاجتماعية.[1]

إضافة إلى الارتباط بين تعاطي الخمور والعقاقير والمخدرات بالعنف والجريمة وتشير الأبحاث إلى أنه من كل أربعة جرائم قتل تتم واحدة منها والمجرم تحت تأثير المخدر، كما أننسبة إدمان الخمور لدى نزلاء السجون تتراوح بين40 %-50%فالخمور والمخدرات تزيل الضوابط وتضعف الوعي فتطلق سراح المشاعر والعدوانية الكامنة في الإنسان فيتعدى على غيره ويرتكب الجرائم، وما يزيد من حجم المشكلة هو ما يعلن عن تلك الجرائم في مختلف وسائل الإعلام لا يمثل إلا القليل منها، فالملاحظ من حالات اغتصاب الفتيات في مرحلتي الطفولة والمراهقة وخاصة مع انتشار الإدمان والمخدرات والكحوليات والمنشطات والانحرافات السلوكية بين الشباب والتلاميذ في المراحل الدراسية المختلفة.[2]

وقد تنشأظاهرة العنف في المجتمع نتيجة لحالة من الاغتراب والضياع في المجتمع أو الانحراف كما عبر عنها إميل دوركايم فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ نتيجة عن تفكك وانهيار مجموعة أو منظومة من القيم والأعراف التي تربط عناصر المجتمع ومؤسساته بعضها ببعض،أما روبرت ميرتون فوصفها بأنها الحالة الاجتماعية التي تنشأ عندما يضيع الارتباط بين أهدافالمجتمع أو الجماعة وبين القيم والأحكام والأعراف التي تتحكم في إمكانية تحقيق تلك الأهداف[3]

كما يرجع آخرون العنف إلى أسباب منها الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغياب الدولة والتنشئة،[4] فإذا ما شخصنا الأسباب نجد أن غياب تطبيق القانون والمساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات هو السبب الرئيسي في ظهور موجات العنف وخاصة المستجدة منها.

إضافة إلى وجود علاقة طردية بين كبرحجم الأسرة وظهور سلوك العنف فكلما كبر حجم الأسرة زادت احتمالات ظهور سلوك العنف،إضافة إلى المستوى الاقتصاديوالاجتماعي

---

[1] محمد سعيد الخولي: العنف في الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ،2006، ص:92.

[2] نفس المرجع، ص:123.

[3] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص:123.

[4] محمد سعيد الخولي، المرجع السابق، ص: 59.

للأسرة له كذلك علاقة بظهور سلوك العنف في المجتمع، كما يلعب التفكك الأسري دورا هاما في نمو هذا السلوك، وتدعمه الظروف السيئة للسكن وخاصة في المناطق المتخلفة حيث تكون هذه مسببات لهذه الظاهرة مجتمعة من ازدحام اكتظاظ حرمان اقتصادي واجتماعي غياب للتنشئة الاجتماعية السليمة غياب العدالة الاجتماعية ...الخ.

من خلال اجتماع مجموعة من العوامل الفاعلة والتي يتصدرها الفقر تنشأ المناطق المتخلفة والعشوائية، وانطلاقا من طبيعة المجتمعات العشوائية وما تحمله من قيم وأنماط ثقافية خاصة، بعضها يدخل في إطار الثقافة الفرعية للعنف المضاد وبعضها يدخل تحت أساليب وأنماط سلوكية قد تكون فردية أو جماعية لكنها جميعها تأخذ في النهاية صور من صور الثقافة المتمردة،والتي تتسم بالذعر الأخلاقي على حد قول العالم "صامويلكووين" والذي يرتبط بنوع من الهستيريا الاجتماعية خصوصا في المجتمعات الحديثة حيث تبالغ وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في الانغماس والإثارة والترويج لأعمال وبرامج عنيفة وتافهة أو تصرفات سيئة تصل إلى حد الأزمة الاجتماعية والأخلاقية،لذلك هناك ارتباط قوي بين العنف والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المجتمعات إلى جانب ارتباط العنف بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود بين فئات المجتمعات المختلفة ومن ثم يكون لطبيعة هذا المجتمع ومكونات بنائه أثر في نشأة وظهور ثقافة العنف.[1]

وفي السنوات الأخيرة من العقد الأخير من القرن المنصرم ظهر عنف جديد في المجتمع الجزائري، تمثل هذا العنف في حوادث وعمليات الأخذ بالثأر والتي اندلعت وانتشرت عبر كافة أنحاء القطر خاصة ما تطلعنا عليه الصحف الإخبارية، ويظهر في إحداث العنف هذه البعد القبلي والتعصب للانتماء الثقافي والقرابي.

هناك تداخل بين العنف والانحراف وهناك علاقة بين المفهومين يرى بعض الباحثين أن العنف قد يظهر في موقف تفاعلي بسيط لا يؤدي بالأشخاص الداخلين فيه إلى الوقوع تحت طائلة القانون، وقضية السواء بين الانحراف والعنف هي قضية نسبية فما يمكن أن ينظر إليه

[1] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص:123.

من قبل جماعة معينة على أنه عنف غير مشروع، قد ينظر إليه من قبل جماعة أخرى على أنه عنف مشروع[1]

إن الفرق بين العنف والانحراف هو نسبي ويختلف من ثقافة إلى ثقافة أخرى وبالتالي من منظومة قانونية إلى منظومة قانونية أخرى، باستثناء بعض أفعال العنف الشديدة التي تعد انحرافا في نظر ثقافات المجتمعات إنسانية مجتمعة، ومن أبرز هذه الأفعال العنيفة الشديدة القتل الإجهاض السرقة ...الخ.

- **الانحراف:**

ترتبط العديد من المفاهيم بالظاهرة الانحرافية وهي تجسد أهمية كبيرة بالنسبة إليها، ومنها الانحراف، الجريمة، الجناح والفساد.

فيستخدم مصطلح الانحراف الاجتماعي بمعناه الواسع في تطبيقه على أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات والمعايير التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي[2]

فالانحراف هوانتهاك للقواعد وخروج عن المعايير والقيم الاجتماعية وخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع.

هناك اتجاهات تحاول ربط الانحراف بالصراع القائم بين الرغبات والغرائز الفردية والضغوط التي يفرها أعضاء الجماعة الاجتماعية، حيث يذهب كل من سجموند فرويد وتوماس هوبز إلى أن الانحراف يكمن في عملية الصراع هذه، ومن ثم ينظر إلى الانحراف على أنه ظاهرة باثولوجية كانت نتيجة إخفاق عوامل الضبط الاجتماعي في تهذيب الغرائز[3].

أخذت الظاهرة الإجرامية بمظهريها المتمثلين في الانحراف والجريمة أشكالا وصورا متعددة ومتباينة عن أشكالها وصورها التقليدية، هذا فضلا عما طرأ على مجتمعات العالم الثالث من تغيرات مصاحبة لعملية التنمية وما صاحبها من عوامل مهيأة للاغتراب في تلك المجتمعات.

---

[1] أحمد زايد وآخرون: فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري المركز القومي للأبحاث والاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص:6.

[2] السيد على شتا: الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية،1999، ص:17.

[3] نفسالمرجع ، ص:18.

لقد ارتفعت نسبة الجريمة وكل مظاهر وصور الانحراف في المجتمعات الحديثة، فأصبحت هذه الأخيرة مفعمة بالمجرمين والمنحرفين من الأحداث والراشدين ومدمني المخدرات ومرتكبي جرائم العنف، والجرائم الاقتصادية بصورها المختلفة كالرشوة والفساد والجرائم الأخلاقية والجرائم الالكترونية وغير ذلك من صور الجريمة والانحراف في المجتمعات الحضرية.

إن تحليل أبعاد الظاهرة الإجرامية في المجتمعات النامية يأخذ في الاعتبار التغيرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشخصية في هذه المجتمعات كما كان لبعدي التفاوت الاجتماعي والتفاوت الشخصي أهمية كبيرة في تفسير الأفعال الإجرامية في الدول النامية، ضف إلى ذلك أن القيم والمعايير والمعاني لم تتح لها فرصة الاستقرار نتيجة للضغوط المستمرة الناتجة عن التغيير الاقتصادي والاجتماعي في هذه المجتمعات.

إن الجرائم الاقتصادية وحالات الفساد يتكرر حدوثها في ظروف عملية التنمية لظروف موضوعية سواء كانت ثقافية تتعلق بصراع القيم، والتفاوت بينها وبين السلوك، وفقدان المعايير وضياع المعنى وغياب قدرة الشخص على التنبؤ بعواقب سلوكه وطبيعة التحول في التنظيمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وظروف ذاتية تتعلق بصراع الأهداف الخاصة والأهداف العامة.[1]

- **انحراف الأحداث:**

إن الدراسات الكثيرة التي أجريت في مناطق عدة من العالم أثبتت أن ظاهرة انحراف الأحداث هي ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية...الخ.

فالحدث المنحرف في نظر علم الاجتماع هو كل طفل يأتي أعمالا وتصرفات غير عادية وغير سوية تستوجب المؤاخذة القانونية طبقا للتشريعات الموضوعة للأحداث.

فانحراف الأحداث هو سلوك لا اجتماعي، مضاد للمجتمع يقوم على عدم التوافق أو الصراع النفسي بين الفرد ونفسه، وبين الفرد والجماعة، والسلوك لا اجتماعي سمة أو اتجاه

[1] السيد على شتا، المرجع السابق ، ص ص:142- 148.

نفسي اجتماعي تقوم عليه شخصية الحدث المنحرف[1] وتتحكم في ظاهرة انحراف الأحداث نوعان من العوامل عوامل شخصية داخلية وعوامل اجتماعية خارجية[2].

فالعوامل الشخصية الداخلية تكمن في عدم استقرار نفسية الحدث نتيجة التناقض بين عناصر شخصية،ومطالب الحدث الصادرة عن غرائز في ذروة حيويتها وما يمكن للمجتمع تحقيقه لهذا الحدث، فهذا التناقض يفرز نفسية قلقة لدى الحدث تجعله سريع التعرض للانحراف، هذا فضلا عن العوامل الذاتية كالضعف العقلي الإصابات بعاهات منذ الولادة ، أو نتيجة للتعرض لحوادث أو الإصابة بأمراض عضوية مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في شخصية الطفل ويظهر بشكل انحرافات معينة منها الاعتداء على الآخر السرقة الاغتصاب...الخ.

أما العوامل الخارجية فهي كثيرة وتؤثر في سلوك الحدث وتأتي في الدرجة الأولى العوامل الاقتصادية إن انخفاض مستوى دخل الأسرة يعتبر عاملا مهيئا للانحراف حيث لا يؤخذ هذا العامل بالإطلاق فهناك أسر فقيرة لكن لديهم أطفال أسوياء.

يعتبر الفقر والحرمان من التغذية أي الجوع وسوء الأحوال السكنية، بطالة الوالد والتفكك الأسري والعجز عن مسايرة الجماعة في إمكانياتها المختلفة المادية والمعنوية كل هذه العوامل نتيجة للحالة الاقتصادية السيئة تؤدي إلى انحراف الأطفال.

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية والتي من ضمن مؤسساتها الأسرة فهي بمثابة المدرسة الأولى التي تحتضن الطفل وتعطيه دروسا هامة في تكوين الضمير الأخلاقي الذي يبدوا في هذا الزمن أزمة، كذلك أساليب العقاب والقسوة المستخدمة في الحياة الباكرة للأطفال بطريقة عشوائية، فالإساءة لا تولد إلا الإساءة والعنف لا يولد إلا العنف، فتعتبر بؤرة للاضطراب السلوكي ونمو نزعة العنف لديهم وكذلك الإفراط في التدليل واللين مع الأطفال يجعلهم غير قادرين على تحمل المسؤولية.

فالمناطق المتخلفة وما تتميز به الحياة فيها من صعوبة وقسوة تضفي على عملية التنشئة الاجتماعية صعوبة واختلال في طريقة التعامل وإعداد جيل الغد إعدادا سليما نتيجة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي...الخ.

---

[1] عبد القادر لقصير:الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، المرجع السابق، ص ص:109،110.

[2] نفس المرجع، ص ص:110، 111.

كذلك المدرسة باعتبارها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل بعد الأسرة فهي الوسط الاجتماعي الذي يحتك به الطفل ويكتسب المبادئ والقيم ومختلف المعارف والخبرات العلمية فتساعد المدرسة على الانحراف إذا ساءت العلاقة بين التلميذ ومعلميه وعلاقته بالمنهاج الدراسي ومواده وموضوعاته.

كما تلعب جماعة الرفاق دورا مهما في خلق السلوك الانحرافي لدى الطفل إذا كان هؤلاء الرفاق يمارسون سلوكات منحرفة فبالضرورة سوف يقلدهم ويسوقونه نحو الانحراف في ظل غياب رقابة الوالدين أو انعدامها.

إضافة إلى وسائل الإعلام وبكل أنواعها فالتعرض الكثير لوسائل الإعلام وخاصة إذا كانت المادة والبرامج الإعلامية تتسم بالإباحية والعنف في عرض مادتها فهي من المثيرات الحسية والعقلية والانفعالية العنيفة لنفسية الطفل الصغير، كما تهيئ نفوس الصغار للانحراف والعنف ونمو السلوك العدواني لديهم.

إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذروة التي بلغتها من التقدم فهي سلاح ذو حدين ويجب الحذر منها، خاصة فيما يخص مراقبة الأطفال عند التعرض لشبكة الإنترنيت مراعاة نوعية البرامج، المدة التي يتعرض فيها الطفل لمثل هذه البرامج، خاصة باعتبار الإنترنيت وسيلة الاتصال العالمية التي تربط كل أنحاء العالم عرضا لجميع المعلومات والأنشطة والخدمات من مختلف المستويات والاتجاهات، مع توفير فرصة الالتقاء بالغير والتحاور معه، إلا أنها تتبع أسلوب الحرية المطلقة في العرض أيا كانت نوعية هذا العرض إيجابيا أو سلبيا أخلاقيا أو غير أخلاقي، هذا فضلا عن شبكات التواصل الاجتماعي وبالرغم مما توفره من خدمات وما تتمتع به من مزايا، إلا أنها لها أضرار جسيمة وتستخدم حتى في الإضرار باستقرار وأمن أوطان فما بالك بالشرائح الضعيفة والبريئة، كذلك الهواتف النقالة ذات التكنولوجيا الحديثة واستعمالاتها الكثيرة فلا بد من رقابةالأسرة لأن هذه الوسائل الحديثة ذات التكنولوجيا العالية تعتبر خطيرة وأضرارها جسيمة إذا أسيئ استعمالها وتؤدي إلى التسرب الدراسي وفساد كلي للأخلاقوإلى التفكك والانحلال الاجتماعي والانحراف والجريمة.

وللأسف الشديد ما تقدمه الصحف اليومية الوطنية من أخبار عن الأطفال يوحي بالخطورة فقد تغلغلت في مجتمعنا المسلم آفات ومشاكل وظواهر دخيلة لم نعرف لها وجود من قبل، كالاختطاف والاغتصاب الاستغلال التنكيل وهذه معاناة الأطفال من قبل ذئاب بشرية لا

تستحق الحياة، أما انحرافها فقد وصل إلى حد أقصى من صور العنف ألا وهي القتل وفي سن مبكرة جدا ضف إلى ذلك شرب الخمور وإدمان المخدرات والسرقة والرغبة في الحصول على الماديات وبطرق غير مشروعة خاصة في مناطق الفقر والحرمان وفي غياب كامل للأبوين من كثرة الانشغال بلقمة العيش وتحصيلها وإن كانت لا تف بحاجات كل أفراد الأسرة إضافة إلى العوامل المذكورة سابقا.

تلعب السلطة الأبوية دورا مهما في استقامة وتنشئة وتكوين الأطفال تكوينا سليما وسويا في المستقبل، فانعدام الحافز إلى الانحراف في الأرياف كان نتيجة للسلطة الأبوية والرعاية التي يتمتع بها الأطفال الريفيين والتشبع بالاحترام وحب العمل في الزراعة وتقدير الأسرة والاستجابة للعادات والتقاليد بعكس حياة المدن ومافيها من ترف وانشغال وفردية واستقلالية لذلك تنحسر درجة الانحراف في الأرياف عنه في المدن.

3- المشكلات الاقتصادية:

تتميز الأنشطة في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية بالبساطة والإنتاج كان يدويا أو منزليا في جو تسوده روابط القرابة التفاهم والمؤازرة وعلاقات الجوار بشكل جماعي ودون استغلال، وعن طريق التدريب يعمل الجميع في تناغم واستقرار كالأنشطة الحرفية والمهن التقليدية باستثناء النظام الإقطاعي القائم على الاستغلال.

بظهور الآلة اضمحلت الصناعات اليدوية وأخذت في الاختفاء شيئا فشيئا، وأصبح العمال الحرفيون والمهنيون التقليديون يعملون في المصانع ويخضعون لجشع واستغلال رب العمل من خلال زيادة ساعات العمل، وتشغيل الأطفال والنساء بأجور زهيدة، فظهور الصناعة وتطور الآلة كان له الأثر الكبير في جلب سكان القرى والأرياف إلى المدن الأمر الذي صاحبه نمو أو بالأحرى تضخم حضري مفرط وترتب عن هذا النمو انهيار مستوى المحافظة على معدل من التطوير في قطاعات الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والتأمينات الاجتماعية التي أصبحت تشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا على الدولة وصارت الاستثمارات المحلية توجه إلى مرافق أقل إنتاجية وأقل عائد للدولة[1]، وبالتالي وقوعها في دوامة الديون والتبعية والخضوع للسياسات الدولية.

[1] صبحي محمد قنوص، المرجع السابق، ص: 179.

أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع نسبة البطالة وكثرة الأحياء والمناطق المتخلفة الأكواخ والمساكن الهشة التي تفتقر إلى أدنى مستوى من الرعاية الصحية والاجتماعية، مما أدى ببرامج التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان تسجل تأخرا وعجزا بسبب عمليات التحضر السريعة في المدن الكبرى، لأن التحضر يفرض متطلبات تحتاج إلى ميزانية ضخمة لإنشاء المؤسسات الصحية والتعليمة والخدمية والسكنات...الخ .

إن تعقد وضع المدن وخاصة مدن العالم الثالث ساد بعد أن أصبحت عمليات النمو الحضري تتجاوز بنسبة كبيرة لمعدل التنمية الاقتصادية.

يسعى الأخصائيين والمسؤولين إلى تشخيص الأخطاء والمشاكل والأمراض من خلال تقييم أوضاع المدن وما آلت إليه، وكل الجهود منصبة وساعية إلى التوصل لوضع نوع من التوازن الاقتصادي والتقدم في المجال الصناعي والتجاري وإتباع سياسة الهجرة المعاكسة بتشجيع إقامة المشاريع الصناعية في الأرياف والقرى وإقامة المرافق فيها لاستقطاب السكان والتخفيض من حدة الازدحام في المدن لمعالجة أزمة النمو الحضري فيها.

أدت عمليات النمو الحضري والتحضر السريعة إلى تضخم المدن الرئيسية حيث شهدت المدن الكبرى انتفاخ وتضخم في حجمها، ويدخل في إطار ذلك تيارات الهجرة الريفية والزيادة الطبيعية للسكان، مما أدى إلى اختلال في توزيع وكثافة السكان وازدحام للمدن ومعاناتها من مشكلات حضرية وتحضرية وقفت عاجزة عن مواجهتها، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والمرافق ابتداء من الصحة التعليم السكن الترفيه النقل...الخ.

وهذا بدوره يفرز مشكلة أخرى تتمثل في نمو المدن الكبرى وخاصة عواصم دول العالم الثالث على حساب المدن المتوسطة والصغيرة، وبالتالي هناك خلل أو بالأحرى تركز الخدمات والمرافق في هذه المدن على حساب المدن المتوسطة والصغيرة إضافة إلى عدم التوازن في عمليات التنمية بين هذه المدن وفي القطر الواحد في فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية والترفيهية والثقافية...الخ.

كما تعاني المدن العربية من مشكلة نقص المياه اللازمة للصناعة والاستعمال المنزلي وتتفاقم المشكلة في المدن الصحراوية في مراكز استخراج البترول والمناطق الصناعية، ولا يمكن إغفال مشكلة المجاري وهي متصلة بتوريد مياه الجرف الأوساخ وتسهيل عملية التخلص منها منعا لانتشار الأوبئة التي تترتب عن ازدحام الأحياء الشعبية خاصة بعد عجز المجاري

بها وعدم تحملها من جراء الضغط السكني، مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلل في هذه الشبكات وما تسببه من تلوث، كما تفتقر الكثير من المدن العربية الصغيرة لأنظمة المجاري وتعتمد على الخزانات المنزلية ووسائل أخرى،[1]كما تعاني من ارتفاع التكاليف فيما خص تسعيرة الماء والكهرباء والغاز.

ونتيجة لزيادة السكان وزيادة عمليات التوسع الحضري على حساب الريف نتج عن ذلك مشكلات معقدة منها نشأة الأحياء الفقيرة والمتخلفة وصاحب ذلك مشكلة نقص مياه لشرب النقي وعدم توازن شبكات المجاري وازدحام المواصلات بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات لاحتوائها[2]

إن امتداد العمران داخل المدن وحولها في منطقة الجذب العشوائي دون تخطيط عمراني مسبق أو رقابة تنظيمية أو صحية، مما أدى إلى ظهور مجموعات سكنية في شكل أحياء ومدن صغيرة لا تتوفر في مساكنها مستويات الصلاحية ولا تطابق تخطيطاتها أسس التخطيط العمراني وقوانين التنظيم المقررة كما تنقصها الخدمات والمرافق وبذلك تتطلب ميزانيات كبيرة لإصلاح الوضع.

كما ظهرت بادرة خطيرة والمتمثلة في مشكلة الزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن مع تردي أوضاعها وتداخل أنشطتها مما أثر سلبا على مرفولوجيتها ومظهرها الجمالي وتشويه مخططاتها التنموية.

إن النمو الحضري غير المخطط وغير الموجه أدى إلى تآكل الأراضي الزراعية الخصبة وأدى أيضا إلى سوء استغلال واستعمال المجال ويظهر ذلك في الاستعمال المفرط للمجال العقاري نتيجة الزحف العمراني المستمر وغير المنتظموغير المخطط.

سادسا: اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري:

1- النظريات الإيكولوجية الكلاسيكية الحضرية المفسرة للنمو الحضري :

بعد التطور الهائل الذي شهدته المدن من خلال التأثر بالتصنيع والتكنولوجيات الحديثة، ظهر اهتمام لدى العلماء وخاصة علماء الاجتماع والبيئة، وظهر في هذا المجال تصورات

[1]أحمد عزة عب الكريم: المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطاعة والنشر، بيروت، دون ذكر سنة النشر، ص:145.

[2] عبد العظيم أحمد عبد العظيم: الإسلام والبيئة، مؤسسة الشهاب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص:84،85.

نظرية لدراسة المكان الحضري انطلاقا وامتدادا للمحاولات التي استهدفت فهم وتفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وذلك بالاهتمام بالتوزيع المساحي والجغرافي والعمراني والسكني وتوزيع الخدمات والأساليب المعتمدة في استعمال مجال المدينة والأشكال الامتدادية التي تتخذها وذلك بعد القيام بدراسة على عدد من المدن.

يعتبر بارك من المؤسسين الأوائل للمدرسة وصاغ الإطار العام للنظرية منطلقا من اعتبار المدينة مكان لإقامة الإنسان المتحضر، كما صورها بأنها منطقة ثقافية لها أنماط ثقافية خاصة بها فالمدينة في نظره بناء طبيعي يخضع لقوانين تحكمه من الصعب تجاوزها لإجراء تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي وتوصل إلى أن المدينة هي بناء متكامل على درجة عالية من التنظيم المكاني وفقا لضوابط خاصة[1].

أما أرنست برجس ورودريكماكينزي فالأول حدد التنظيم الخارجي للمدينة من حيث المكان والثاني اهتم بالقوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم.

ظهرت النظرية الإيكولوجية لدراسة المكان الحضري انطلاقا وامتدادا للمحاولات التي استهدفت فهم وتفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

يرى "وليام أوجبرن" وزميله "ميرنيمكوف" أن النمط الايكولوجي للمدينة عبارة عن مجموعة من العناصر الثقافية والاجتماعية والجغرافية، ويرجع إلى هذه العناصر سبب التباين في الأنماط الإيكولوجية داخل المدينة وإذا كان هناك قدر من التشابه الطبوغرافي والاقتصادي فإنه تشابه يساعد في عمليات التصنيف للأنماط والهياكل الإيكولوجية فحسب، فهناك النمط الدائري والنمط المستطيل ونمط النجمة وهكذا[2].

ومن أبرز هذه الجهود النظرية والإمبريقية هي أعمال أرنست برجس Burgess وهويت Hoyt وهاريس وألمان Harris and Ullman وكانت أعمالهم منصبة حول إيكولوجية المدن من حيث التوزيع المساحي والجغرافي للأفراد والخدمات والامتداد الفيزيقي ..الخ.

1-1 أرنست برجس نظرية الدوائر المتراكزة:

تعتبر نظرية برجس من أشهر النظريات في هذا المجال وقد طرح هذا الأخير بعد الدراسات التي أجراها على مدينة شيكاقو بالولايات المتحدة الأمريكية وأطلق عليها اسم "نظرية

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،ج1، 1996 ، ص172

[2] غريب محمد سيد أحمد:علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2006 ، ص:61.

الدوائر المركزية"، تنص هذه الأخيرة على أن توسع المدن يحدث بشكل دوائر متداخلة مشتركة المركز، واعتبر ذلك نموذج ينطبق على جميع المدن وخاصة الكبيرة منها، ويتخذ النمو الحضري بالمدينة شكل حلقات أو دوائر تتسع مع نمو وتطور المدينة تبدأ من الداخل وتنتهي في الخارج ويؤدي النمو إلى انتقال الوظائف من الحلقات الداخلية إلى الحلقات التي تليها في اتجاه الخارج[1]

حدد برجس عدة نطاقات يتألف منها بناء المناطق الحضرية حول مراكزها[2]:

- نطاق الأعمال المركزي وهو المركز الرئيسي لتجارة التجزئة والخدمات وأغلب الإدارات الحكومية والتجارية والمالية.
- النطاق الثاني والذيتختلط الأعمال والصناعات بالسكن، ويتألف النطاق من المنازل المقسمة.
- النطاق الثالث لسكن العاملين بالصناعة، وسماها منطقة التدهور في المدينة.
- النطاق الرابع نطاق المباني السكنية العالية والفيلات.
- النطاق الخامس وهو النطاق النامي وراء حدود المدينة، وهي منطقة شبه حضرية.

ويعد عمل برجس نتيجة ملاحظات شخصية لحالة مدينة واحدة " شيكاقو" واستعان بالعمليات الايكولوجية في علم النبات ليطبقها في العمليات الحضرية، وهذا تناظر جزئي بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

وانطلاقا من هذا التصور تكون المدينة ذات مركز واحد تتركز حوله الخدمات المتنوعة، بمعنى أن المركز يتضمن منطقة الأعمال العامة وتهيمن بدورها على كافة ألوان النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المناطق المحيطة بها، تدور حولها الأنشطة الأخرى في دوائر محيطة ومتحدة مع المنطقة المركزية في المركز.

إن نموذج الدوائر المتراكزة مطابق لواقع بعض المدن الأمريكية في مرحلة نمت بسرعة كبيرة نتيجة للهجرة لذلك وجه لها انتقاد عدم مطابقة هذا النموذج للواقع وبذلك توصل النقاد إلى أن هذه النظرية تحتاج إلى كثير من التعديل الذي يفرضه التوزيع الايكولوجي ونظام النقل

---

[1] علي سالم حميدان الشواورة: المدن تضخمها، سلبياتها، تخطيطها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2014، ص:389.

[2] سعيد أحمد هيكل: علم الاجتماع الحضري، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2011، ص:189.

والمواصلات بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتحكم فيها ظروف سياسية واجتماعية وجغرافية ويوضح **الشكل (01)**نمو المدينة حسب تصور الدوائر المتراكزة لأرنست برجس.

شكل رقم (01) يوضح مخطط نظرية الدوائر المتراكزة

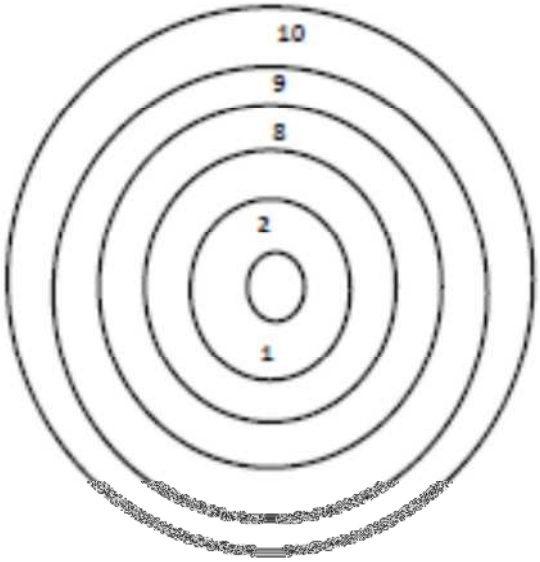

المصدر: سعيد أحمد هيكل، ص: 189.

1-2 نظرية القطاع:

تعود فكرة هذه النظرية في الأصل إلى هارد عام 1903 ومن قبله ابن خلدون عام 1362، ثم تونن1826، حيث ميز نوعين من النمو الحضري النوع الأول دعاه "بالنمو المحوري" يحدث بتوسع المدينة من المركز نحو الخارج على طول امتداد خطوط المواصلات الرئيسية، أما النوع الثاني فقد أطلق عليه" النمو المركزي" وهو التوسع الذي يحدث حول مركز المدينة الرئيسي أو المنطقة التجارية وحول المراكز التجارية الثانوية التي توجد عادة موزعة داخل المدينة وخاصة عند تقاطع الطرق، ورأى بأن هذين النوعين من النمو يؤديان إلى اتخاذ المدينة الشكل النجمي أو الشعاعي[1]إلا أن هومر هويت قدم جهدا في تطوير هذهالفكرة وتطبيقها عمليا وسميت باسمه والتي نشرها عام 1939 إذ قام بدراسات حقلية استعمل فيها

[1] صبري فارس الهبتي: جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2002، ص:58.

حقائق تتعلق بسعر الأرض وقيمة الإيجار للمناطق السكنية في 64 مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى استطلاع وجمع نفس الحقائق عن خمس مدن كبرى[1]قدم هومر هويت إطارا تصوريا يحدد فيه النمط الإيكولوجي في ضوء فكرة القطاع بعد دراسة 142 مدينة من ناحية إيجارات المساكن ومميزاتها وتتلخص في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة لا حلقات [2] وأوضح هويت أن سكنى القطاعات الاجتماعية يعتمد على القيم الإيجارية، كما أبرز هذا الأخير أن الدخل هو الذي يحدد سكن الأفراد وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق الخارجة من مراكزها إلى الأطراف ويرتب المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات أساسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة:

قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة.

قطاع الإيجارات المتوسطة ويضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة.

قطاع الإيجارات المرتفعة ويضم الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة [3].

أكد هويت أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة وتوصل إلى إطاره هذا بناء على مشاهداته الواقعية لانقسام بعض المدن إلى قطاعات مثل مدن سان فرانسيسكو مينا بوليس فرجينيا.

أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية القطاع هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها وذلك من خلال الاعتماد على نمط إيكولوجي يعكس واقع بعض المدن في مرحلة تاريخية معينة إضافة إلى إغفاله للبعد التاريخي بحيث ينحصر تطبيقها على واقع بعض المدن الأوروبية الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم أنظر الشكل رقم (02).

---

[1]صبري فارس الهبتي، المرجع السابق، ص: 59.

[2] عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، دار النهضة العربية للمطبوعات والنشر، بيروت،1981، ص 139.

[3] حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص 31.

الشكل رقم(02) يوضح مخطط نظرية القطاع

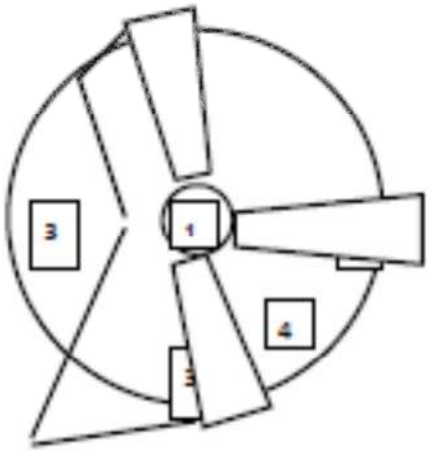

المصدر: حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة ، ص 31.

3-1 نظرية النويات المتعددة:

ظهرت هي الأخرى بسبب الإنتقادات الموجهة إلى نظرية الدوائر المتراكزة والقطاع نادى بهذه النظرية هاريس وألمان Harriss and Ullman وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها[1].

وقد أشار هاريس وألمان عن أربعة عوامل تؤثر في توزيع الأنشطة أي قيام النويات في المدينة وهي كالآتي:

تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة توجد في أجزاء محددة من المدينة.

كما تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد أي تجاورها مثل الصناعة ومحل الإقامة الطبقة العاملة الصناعية.

وتميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة ويكون تأثير بعضها سلبيا مما يقلل من احتمال تجاورها كما هو الحال لتعارض تجاور المصانع ومساكن الطبقة الغنية الراقية،لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة بسبب ارتفاع الأعباء الإيجارية مما يدفعها إلى البحث عن مواقع ذات إيجار منخفض مثل أنشطة التخزين التي تحتاج إلى مساحات كبيرة وتقع في المناطق الهامشية الفقيرة [2].

---

[1] عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص 142.

[2] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص: 32، 33.

ويـذكر الباحثـان أمثلـة عـن النويـات كـالنواة الرئيسـية فـي مركـز المدينـة وهـي منطقـة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية ونواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية كذلك نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وتتوزع حول هذه النويات مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسطوالدخل العالي[1]أنظر الشكل رقم(03)

الشكل رقم(03)يوضح مخطط نظرية النويات المتعددة لهاريس وألمان

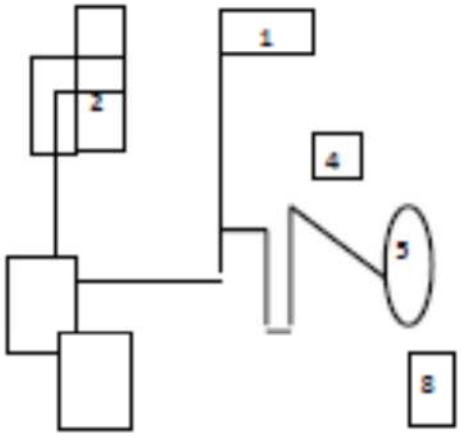

المصدر: لوجي صالح الزوي ، ص: 134.

1-4 نظرية جيست ونابرت:

يرى جيست ونابرت أن التصورات الثلاثة السابقة تتفق في كثير من تقسيماتها وتوزيعاتها للأنشطة العمرانية والسكنيةللمدينة ومن أهم المناطق المشتركة[2]:

- **منطقة رجال الأعمال المركزية:** تتميز هذه المنطقة بكونها معدة خصيصا للعمل وتتوزع فيها المؤسسات المالية والبنوك والشركات التجارية الكبرى، والمصالح الحكومية،تتمتع هذه المنطقة بوجود الأجهزة والخدمات وترتفع فيها أسعار الأراضي.
- **منطقة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة:**تتوزع فيها الورش الصناعية مباني هذه المنطقة.

---

[1] لوجي صالح الزوي ،المرجع السابق، ص ص: 133، 134.

[2] إدريس عزام، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق، ص ص:307، 308.

- **منطقة السكن للطبقات الفقيرة:**تعد منطقة لذوي الدخول المنخفضة من العمال وتجسد نمط السكن المشترك للفقراء من السكان والمهاجرين إلى المدينة بحثا عن العمل، مساكنها متهالكة ومنخفضة شوارعها ضيقة قلة الخدمات فيها وبذلك ترتفع فيها نسبة الانحرافات الأخلاقية نتيجة الاختلاط غير المنظم.
- **منطقة سكن الطبقات المتوسطة:** ومساكن هذه المنطقة أحسن حالا لأنها أكثر ارتفاعا ونظافة ويقيم فيها أصحاب الدخول المتوسطة.
- **منطقة الضواحي:** تجسد هذه المنطقة سكن الطبقات ذات الدخول المرتفعة ومساكنها راقية "فيلات" وهي ملك لأصحابها وينتقل هؤلاء من المنطقة إلى المدينة يوميا أو العكس.
- **منطقة المصانع:** تقع هذه المنطقة في الضواحي البعيدة عن المدن وتعد خصيصا للصناعات التي يستحيل إقامتها داخل المدن.

وهنا يبرز إدريس عزام وآخرون **التغير في التوزيعات السكنية والعمرانية**، فالمتصفح للمدينة المعاصرة يجد تباينا واختلافات واسعة في التوزيعات العمرانية والسكنية والأنشطة وأساليب وكيفيات استعمال مساحة المدينة كنتيجة للعوامل والقوى المؤثرة في ذلك.

تختلف مدينة بداية القرن 20م عن المدينة الحالية وبكل الظروف الخاصة بطرق النقل والمواصلات ومع التطور التقني نمت الصناعة وتطورت، وبذلك لم تعد المساحة المتوفرة لها داخل المدينة ملائمة من جراء الازدحام فأصبحت بمثابة قوى طاردة للصناعة التي تبحث بدورها عن مساحات فسيحة لأنشطتها، إضافة إلى ارتفاع أثمان الإيجار، وبالضغط المتزايد على مراكز المدن أصبحت تعاني مشاكل اجتماعية وأخلاقية وصحية وخاصة أحياء سكن العاملين بالقطاع الصناعي والتأثيرات السلبية للسكن قرب المصانع وخاصة من الناحية الصحية "التلوث".

وبذلك كان اتجاه الصناعات نحو الضواحي بعيدا عن مراكز المدن خاصة مع التطور التقني في وسائط النقل والمواصلات مما سهل عملية الانتقال وإبعاد أماكن سكن العمالة الصناعية عن المصانع، حيث أفرز التغير في التركيز الصناعي تغييرات في أنماط استعمالات الأرض بالمدينة الأنشطة الإدارية والخدماتية والتجارية"، أما التوزيع السكني فقد كانت المناطق السكنية تتركز في أحياء حول وسط المدينة ثم أخذت بالاتساع نحو الأطراف، ومع هجرة السكان وتحت ضغط الأنشطة التجارية والخدمات، أخذت استخدامات الأرض

داخل المدينة تتحول من الاستخدام السكني إلى التجارة والخدمات بشكل رئيسي، وبالنظر إلى الزيادة السريعة في حجم سكان المدن كان لا بد من إيجاد مناطق سكنية جديدة امتدت إلى الأطراف ونتيجة لهذا التوسع تم ربط أجزاء المدينة بشبكات متطورة من الطرق والشوارعوتحتل نسبة الاستعمال السكني أكبر النسب من استعمالات أرض المدينة الحديثة في العصر الحالي[1]أنظر الشكل رقم (04)

الشكل رقم (04)يوضح التغير في التوزيعات السكنية والعمرانية

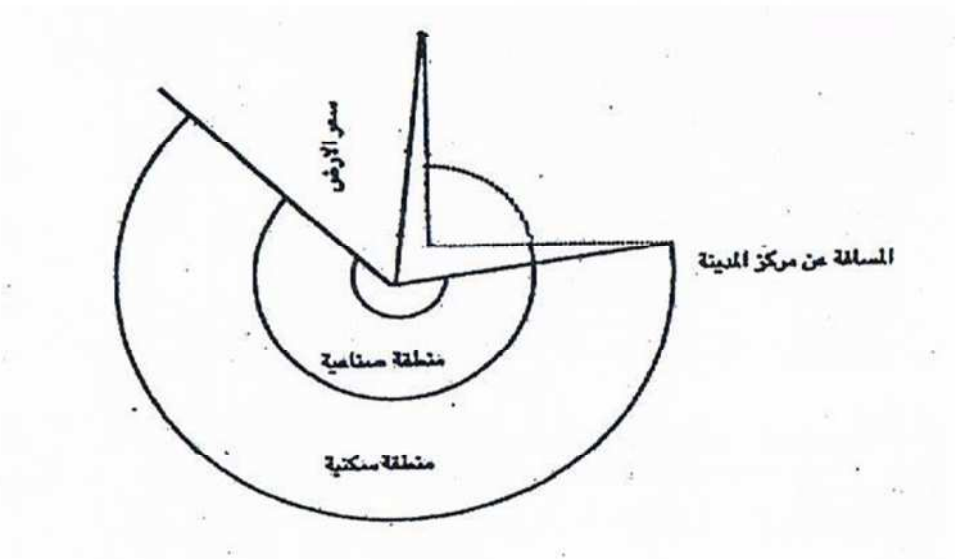

المصدر: إدريس عزام ، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، ص:309.

[1] إدريس عزام ، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، المرجع السابق، ص ص:308-311.

1-5 نظريةشكل النجمة:Star thoery

ظهرت هذه النظرية عام 1903 قدمها هونتR.M.Hunt في إطاره التصوري الذي يحدد فيه النمط الايكولوجي لتوسع المدينة في ضوء فكرة النجمة، تعد هذه النظرية من أقدم النظريات الايكولوجية، إن فكرة هونت الرامية إلى أن المدينة في توسعها تأخذ شكل النجمة ولاحظ أن المدن تتوسع من المركزعلى طول خطوط المواصلات لتكون نجمة على شكل أخطبوطوتملأ في الأخير الفجوات بين أذرع النجمة بالمباني،وذلك بعد أن تملأ نقاط رؤوس النجمة أولا وقد كانت هذه الوضعية صادقة بشكل كبير قبل أن تتقدم صناعة السيارات، فشكل النجمة معهود على وجه الخصوص في المدن التي يشيع فيها التنقل باستخدام وسائل النقل العام، فإذا كان الناس يتنقلون بواسطة القطارات، فإن المنازل عادة ما تتجمع بمسافة قريبة من المحطة بالنسبة للسائرين على أقدامهم أو مسافة سهلة بالنسبة للذين يستخدمون السيارات الخاصة، كما أن بعد المسافة عن وسط المدينة يكون قليل الأهمية عند اختيار موقع المنزل عكس بعد المسافة عن محطة القطار، وعندما ينتشر استخدام السيارة فإن المسافة بين خطوط السكك الحديدة تملأ، لأن السيارات غير مرتبطة بطرق معينة فمعظم السائقين يفضلون الطرق السريعة، ومن جهة أخرى فإن إمكانية تطبيق مبادئ نظرية النجمة مازالت متاحة ولكن بحماس أقل ونوع من الفتور لأن وجود أو غياب شكل النجمة يمكن تحيده بنمط المواصلات المعتاد[1].

1-6 نظرية التحليل المتدرج:

وهي على النقيض من نظرية النويات المتعددة إذ تعتمد في دراستها على الكم QuntativeTermsوليس على الكيفQualitiveTermsوفكرة النظرية أن عددا من الظواهر المرفولوجية في المدن المتشابهة تختلف في تتابعها المنطقي إذ ما بعدت مسافاتها عن وسط المدينة، بقدر ما تهتم بدراسة العلاقة القائمة بين مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والتي توجد في أجزاء المدينة المختلفة[2].

---

[1] لوجي صالح الزوي :علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2002، ص :130،131.

[2] محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري:جغرافية الحضر دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية،ط1،1972، ص:29.

يبدو أن النظريات الثلاثة الأولى في تفسيرها لنمو المدن جاءت شبه متكاملة أكثر من كونها متعارضة، ويمكن أن نتصور أهمية هذه النظريات في تفسيرها لكثير من المدن القديمة وقد يكون أوضح هذه النظريات نظرية النمو المركزي وهي تضم في المدن التي توجد على أحد الأنهار وتنمو على كلا الضفتين ويظهر ذلك في مدن مثل لندن وباريس وموسكو، ربما بدرجة أكبر مما يظهر في مدينة شيكاقو التي أوحت دراسة نموها العمراني بهذا النموذج أساسا.

أما نظرية القطاعات فقد أسهم في ظهورها تركيب شبكة الطرق في المدن وخاصة بعد ظهور المركبات وتزايد أعدادها، فبعد أن هدمت أسوار المدن القديمة امتدت الشوارع الحديثة، وأصبح النمو يتخذ محاور مع أهمية الطرق بالنسبة للمركبات.

أما النظرية الأخيرة التي تؤثر في نمو المدن فيها أكثر من نواة عمرانية فهي إما أن يظهر أثرها نتيجة لوجود أكثر من نواة أصلا، كما هو الحال بالنسبة لمدينة لندن، وفي الأحوال الأخرى يوجد نمط آخر للنويات المتعددة، يتمثل في انتقال بعض الأنشطة من المدينة الأم ونشأة نواة جديدة.

على الرغم من الانتقادات التي أثيرت حول تلك النظريات التي حاولت تقديم تفسير لاختلاف توزيع السكان على أحياء المدن، في الواقع أنها لم تستطع بمفردها أن تقدم تفسيرا متكاملا للفوارق المتباينة بين الأحياء في الخصائص السكانية واستعمالات الأراضي في المدن، إلا أن هذه النماذج مجتمعة استطاعت أن تعطي تصورا شاملا عن تلك الظاهرة في معطيات كل نموذج منها بتفسير جزء أو بعد واحد من الأبعاد التي منها يتكون نسق المدينة الحضرية[1]وبذلك فإن معظم المهتمين بالدراسات الحضرية يوافقون على أن النظريات الايكولوجية الثلاث تمتلك نوعا من المصداقية وهي صحيحة إلى حد ما، وهم جميعا يقبلون الفكرة القائلة بأن النظريات الثلاثة تكمل بعضها البعض لتقدم مجتمعة فهما عميقا لتوزيع الأنشطة والنمو الحضري.[2]وتلت هذه النظريات نظريات أخرى أخذت على عاتقها مهمة تفسير نمو المدينة مثل النظريات الايكولوجية الحديثة ونظرية المكان المركزي،نظرية أقطاب

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص ص: 170 ،171.

[2] لوجي صالح الزوي، المرجع السابق، ص:139.

النمو ونظرية وسائل الاتصال والاستقطاب الحضري وكل نظرية تعتمد على عوامل وأسباب تفسر نمو المدن والأشكال التي تتخذها.

2 – الاتجاهات الإيكولوجية الحديثة:

اتسمت معظم النظريات والاتجاهات التي وردت في تفسير مسألة النمو الحضري بالميل نحو التبسيط الشديد، فليس حقيقيا تماما النظر إلى المدينة أو المركز الحضري على أنه فقط هيكل اقتصادي، أو أنه بناء فيزيقي أو شكل معماري أو وحدة إدارية بل إن المدينة هي كل ذلك وفوقه نظام اجتماعي.[1]

ولقد لعبت التفسيرات السوسيولوجية دورا هاما في رسم إطار الاتجاه الإيكولوجي المتصل بقضية بالنمو الحضري.

صاحب الإنتقادات الشديدة التي مست المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية ظهور محاولات بحثية ضيقة النطاق وتنظيرية تسعى إلى الاهتمام بالبناءات الإيكولوجية والاجتماعية، فتتمثل أولى المحاولات في الاهتمام بالمناطق الحضرية من حيث توزيع الظواهر الاجتماعية في المكان الحضري من انحراف الأحداث ، جريمة...الخ، كذلك الاهتمام بالهجرة وخصائص المهاجرين مع تعيين حدود المناطق الإيكولوجية في المدن[2].

كما قدمت البدائل الإيكولوجية لدراسة النمو الحضري تمثلت في العديد من النماذج الإيكولوجية في حين اتجه البعض الآخر بتكريس جهودهم لتطوير نظرية إيكولوجية تأخذ في اعتبارها ما تجاهله الأسلاف في المجال الإيكولوجي، وقد سيطر في هذه الفترة توجهان فكريان أسماهما" جورج ثيودرسن"theoderreson G المدخل الإيكولوجي المحدث والمدخل السسيوثقافي وتمثل الإسهام الحقيقي الذي قدمه ورواد هذين المدخلين في دراستهم للمجتمع المحلي كوحدة مكانية وكوحدة للتنظيم الاجتماعي، وفي المدخل السسيوثقافي قدمعلماء الاجتماع إسهامات سسيولوجية هامة لدراسة المجتمع المحلي، ونجحوا إلى حد كبير في

---

[1] عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص:23.

[2] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص:38.

معالجة الجوانب غير المكانية لحياة المجتمع كالثقافة والقيم والأشكال النظامية للسلوك والفعل والعلاقات الاجتماعية[1].

2-1 النظرية الإيكولوجية المحدثة:

تمثل النظرية الإيكولوجية المحدثة نموذجا جديدا للنظرية الإيكولوجية المبكرة التي صاغها بارك، برجس، هويت، ماكينزي، هاريس وألمان وتستند هذه النظرية إلى فكرة أساسية مفادها "أن النظرية الإيكولوجية كأي نظرية سسيولوجية أخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الاجتماعية ولقد ظهرت الأعمال التي تندرج تحت هذه النظرية في مجموعتين:أعمال لباحثين اهتموا بالظواهر الاجتماعية وشبه الاجتماعية "حيوية".[2]

كما يحصر كوين Quinوموضوع الإيكولوجيا في المشكلات المرتبطة بتقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المساحي والجغرافي،ومعظم أعماله اهتمت بتطبيق مبادئ البيئة ومفاهيم المجتمع المحلي الحضري ومنطقة المركز الحضري أو المدينة العاصمة، ويرى كوين أن المشكلات الموجودة في المجتمع باختلافها وتعددها لا يمكن إخضاعها كلها للتحليل الإيكولوجيالأمر الذي يدعوا إلى الاهتمام أكثر بالعلاقات التبادلية بين الجماعات والبيئة ومعظم أعماله قد اهتمت أكثر بتطبيق مبادئ البيئة ومفاهيم المجتمع المحلي ومنطقة المركز الحضري.[3]

قدم أموس هاولي A hawly نظريةجديدة اعتبرت بمثابة الجسر الموصل والربط بين النظرية الإيكولوجية في صورتها الراهنة[4]مركزا على البعد المكاني والتنظيم الاجتماعي، مع إعطاء الظواهر الاجتماعية والثقافية أهميتها في عملية التحليل الإيكولوجي ويمكن تلخيص الأسس التي قوم عليها هذه النظرية في النقاط التالية:

- موضوع الإيكولوجيا يتمثل في الطريقة التي يحافظ بها الأفراد على أنفسهم في بيئة محدودة ودائمة التغير.
- شكل المجتمع المحلي وحدة للتحليل.

---

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص:39.

[2] نفس المرجع، ص:40.

[3] فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص:76 .

[4] السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص:410.

- دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات.
- البعد المكاني.
- البعد الزماني.
- ويضيف "هاولي" على التفاعل اليومي بعدا جديدا لدراسة المجتمع المحلي هو البعد الزمني.
- تكامل الجوانب السيكولوجية والأخلاقية.
- ارتباط الأنشطة المعيشية بنسق القيمة السائد.
- عدم الفصل بين الظواهر الحيوية شبه الاجتماعية والثقافية والاجتماعية.
- اعتبار التكيف الثقافي أحد الموضوعات المشروعة في التحليل الإيكولوجي.

إن الإطار التصوري الذي قدمه هاولي يركز على دراسة أنماط التنظيم الإنساني من خلال إطار الزمان الاجتماعي والمكان الاجتماعي، وبذلك يكون هاولي قد قدم إسهاما هاما في مجال التنظير الإيكولوجي إلا أنه توصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها بارك وبرجس.

ويقدم "شينور" و"دنكان" إطارا تصوريا يهدف إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية، حيث خرج دنكان بإطار تصوري يتكون من مجموعة من المتغيرات أو المكونات والتي هي في علاقات تبادلية، ومرتبطة وظيفيا فالتغير في إحداها يؤدي إلى تغييرات تمس المتغيرات الأخرى وأطلق دنكان عليها اسم المركب الإيكولوجي والذي بدوره يتكون من أربعة مكونات أساسية وهي السكان، التنظيم، البيئة، التكنولوجيا[1]

ركزت النظرية الإيكولوجية المحدثة على دور المتغيرات شبه الاجتماعية في تحديد أنماط استخدام الأراضي.

2-2 النظرية الإيكولوجية السسيوثقافية:

ظهرت النظرية السسيوثقافية هي الأخرى كرد فعل كرد فعل للانتقادات الشديدة التي وجهت للنظرية الإيكولوجية، وتقوم على أساس التأكيد على دور الثقافة في تحديد السلوك البش وتعرف الثقافة في هذا الإطار بأنها السلوك المتعلم والمكتسب الذي قد يرتبط أو لا يرتبط بالاستخدام الاقتصادي العقلاني للأرض والموارد النادرة فالأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون ويعدلون الثقافة التي تضم القيم والمعتقدات المعايير التي تحكم الفكر والتفاعل.

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص:44،45.

إن النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية تستند في تفسيرها للواقع الحضري بكل أبعاده وتعرجاته وتضاريسه إلى المتغيرات الثقافية ومثال ذلك الدراسة التي قام بها جونسن Jonassenعن الحراك الجغرافي في مجتمع محلي نرويجي بمدينة نيويورك، فلقد توصل إلى أن هناك عاملين أساسين يستخدمان لتفسير هذا الحراك ومقاومة الضغوط الاقتصادية والمحافظة على استقرار واستمرارية هذه المناطق هذان العاملان يتمثلان في الأعمال التقليدية والقيم الثقافية[1]

وهناك دراسة أخرى قام بها كيبر L.kuperوواط H.wattوديفس تؤكد النتائج التي توصل إليها فيري وتدعم التصور السوسيوثقافي فيما يتعلق بأهمية القيم الثقافية في تحديد استخدام الأرض الحضرية، كانت هذه الدراسة منصبة حول العزل الاجتماعي والتنميط الإيكولوجي في ديربان Durban جنوب إفريقيا، وقد ركزت الدراسة على تأثير القرارات السياسية على التنمية الإيكولوجية المخططة في ديربان، وأوضح هؤلاء الباحثين أن السياسة التي تتبناها حكومة جنوب إفريقيا القائمة على التمييز العنصري لا تسمح لمناطق سكنى السود أن تحيط بها مناطق سكنى البيض كما أن أغلب المناطق السكنية التي يقطنها السود توجد في المناطق الهامشية بعيدة كليا عن شريان المواصلات، كما تتعرض هذه المناطق الهامشية التي يقطنها السود للغزو والاحتلال من طرف البيض، وذلك لغرض خلق مناطق متجانسة لمستوطنات البيض.

وبذلك تعيير النظرية الإيكولوجية السسيوثقافية اهتماما كبيرا بالعوامل الثقافية غير الاقتصادية.

2-3 تحليل المناطق الاجتماعية:

انتقل علماء الإيكولوجيا إلى تعديل التصورات النظرية وطرق البحث الإيكولوجي من خلال زيادة الاعتماد على التقنيات الكمية المعقدة مثل تحليل المناطق الاجتماعية واستخدام النماذج.

[1]حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص:46-49.

تحليل المناطق الاجتماعية هي طريقة في البحث الحضري طورها شيفكايChevky وبال Bell في الأربعينات والخمسينات لدراسة التباين الاجتماعي والمسافة الاجتماعية ولقد درسا البناء الاجتماعي الحضري من خلال ثلاث مكونات هي[1]:

- الرتبة الاجتماعية " المهنة، التعليم، الإيجار" .
- التحضر" الخصوبة ،عمالة المرأة، إقام ة الأسرة النووية ".
- العزل العنصري" التعرف على التمركز السلالي أو جماعات الأقلية في إحدى مناطق المدينة".

كما أشار شيفكاي إلى أن المدينة هي نتاج لتعقد المجتمع الذي يؤدي تغيره إلى تغير الحياة في المدينة، ويحدث التغير في المجتمع على النحو التالي:

- تعقد البناء المهني.
- التحول في التنظيمالإنتاجي"الانتقال من النمط البدائي البسيط إلى النمط الإنتاجي الصناعي المعقد.
- التغير في تركيب السكان.

ومن خلال استخدام المقاييس الإحصائية المعقدة " التحليل العاملي" تم اشتقاق مؤشرات هذا التغير"الرتب الاجتماعية، التحضر، العزل العنصري" حيث برزت مسألة محورية هي صعوبة قياس التحضر فقد حصر شيفكاي وبال متغيرات قياس التحضر في الخصوبة، عمالة المرأة، إقامة الأسرة النووية، لذلك اهتم الباحثان بدراسة المدن وتعقدها من خلال ارتفاع معدل النساء العاملات، انخفاض كثافة التملك "الاحتلال"، وباستخدام التحليل العاملي توصلا إلى أحسن مؤشرين للتعبير عن هذا التغيروهما معدل الخصوبة والأسرة النووية.

وبذلك يكون نموذج تحليل المناطق الاجتماعية أضاف أبعاد أخرى لدراسة الإيكولوجيا الحضرية، فهو لا يدرس بطريقة مباشرة أنماط استخدام الأرض وإنما يتناول المتغيرات المرتبطة بالبناءات الاجتماعية.

تعرض نموذج تحليل المناطق الاجتماعية إلى مجموعة من الانتقادات النظرية والواقعية من خلال النقائص والمشكلات التي ينطوي عليها، وأول هذه الانتقادات الافتقار إلى الصدق

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص:50.

الإمبريقي وعدم الملاءمة النظرية، إضافة إلى أن المؤشرات المستخدمة لدراسة البناء الاجتماعي الحضري تجريدية غير ضرورية [1].

هناك إضافات أخرى في مجال البحث الإيكولوجي تتمثل في صياغة النماذج لدراسة النمو الحضري ووصف الظواهر المختلفة، وتعتمد هذه النماذج على الإحصاء والمعادلات الرياضية والخطوط البيانية والخرائط.

ليظهر اتجاه لآخر لا يقل أهمية عن الاهتمام بالجانب المادي وهو ميدان الثقافة الحضرية والذي يمثله لويس ورث وردفيلد حيث قدما إسهاما هاما في مجال فهم البناء الاجتماعي الحضري وانتهى الباحثان إلى نتيجة وتصور تمحور حول الثقافة الحضرية طريقة وأسلوب للحياة.

2-4 نظرية الثقافة الحضرية:

تعد نظرية لويس ورث من أشهر النظريات السوسيولوجية التي تنطلق من مفاهيم ايكولوجية معتدلة .

في المقال الشهير للويس ورث والذي أخذ عنوان "الحضرية كأسلوب في الحياة" عام 1939 ذهب ورث إلى أن المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وأن أساليب الضبط الرسمي في المدينة ما تلبث أن محل أساليب الضبط غير الرسمي القائمة على العرف والتقاليد ويتصل ذلك بظهور الجماعات والثقافات الفرعية المتعددة المتباعدة مكانيا، وبنمو حجم المدينة تقل فرص العلاقات الشخصية بين سكانها إذ ما لبثت هذه العلاقات أن تتصف باللاشخصية والسطحية والانتقالية والانقسامية[2]

وقد تعرضت نظرية لويس ويرث لانتقادات عديدة استنادا إلى اعتبارات نظرية وواقعية، وأول هذه التعميمات التي تضمنتها هذه النظرية لا تنطبق على كل المدن الصناعية وحدها، كما يتصل هذا النقد بالجزء الأخير من مقال لويس ورثالذي تناول فيه تأثير التحضر على الأسرة والواقع أن التعميمات التي صاغها ورث كانت أثناء فترة الكساد الاقتصادي وموجات

---

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص:51،52.

[2] حنفي عوض، المرجع السابق، ص:158.

الهجرة المتدفقة والوافدة إلى الولايات المتحدة وما ساد في تلك الفترة التفكك الاجتماعي والتباين الثقافي والكساد الاقتصادي خلال الثلاثينات[1]

لقد ربط رواد مدرسة شيكاقو بين المدينة والآثار السلبية لها فاهتمت المدرسة بالتكاليف المرتبطة بحياة المدينة والآثار السلبية للنمو السريع، وكان هذا الاهتمام بالتفكك وغياب الحس الجماعي، الهامشية، الانحراف، والشذوذ في المدن السريعة النمو.

3-نظرية المكان المركزي:

قام والتر كريستالير w.christller بدراسة سهل بافاريا في جنوب ألمانيا وكان الهدف منها هو التوصل إلى قانون يستطيع بواسطته أن يفسر مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وحجومها وتحديد علاقاتها الإقليمية المتعددة وشكل الإقليم وتحديد درجة مركزية المدينة، وتتميز الأرض التي طبقت عليها النظرية بكونها سهلا متجانسا من النواحي الطبيعية وتتوفر فيه طرق المواصلات وبكونه زراعيا، ويتوزع سكانه بشكليكاد يكون متساوي [2]

وقد قامت نظرية كريستالير على مجموعة من الأسس أن لكل مدينة مركزية كبيرة كانت أم صغيرة وهي المكان المركزي تقوم بخدمة إقليم أطلق عليه الإقليم المكمل حيث تتبادل المدينة معه المنفعة المتمثلة في تقديمها الخدمات والبضائع لسكان الإقليم وقد سماها كريستالير الوظائف المركزي مقابل ذلك يقوم سكان الإقليم بتوفير المواد الغذائية من محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية لسكان المدينة وينقلوها من الإقليم إلى المدينة.

هذه النظرية صممت أساسا لتحديد حجم وعدد وتوزيع المدن وقد ساعدت الصياغة العامة للنظرية في إمكانية تطبيقها على مسائل التجارة الحضرية ومؤسساتها.

وحتى عام 1960 كانت نظرية المكان المركزي لم تزل النظرية الوحيدة التي طورت وأصبحت مقبولة لدى معظم المشتغلين في هذا الميدان والذين ينصب اهتمامهم عموما على اتساق المدن ونموها[3]

واعتمدت هذه النظرية على مجموعة من المفاهيم كالمكان المركزي، السلعة المركزية، الإقليم المتمم أو المساعد ووفق هذه النظرية فإن المكان المركز يعني بها ابتداء المركز

---

[1] حنفي عوض، المرجع السابق، ص:159.

[2] صبري فارس الهيبتي، المرجع السابق، ص:73.

[3] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، دون ذكر سنة النشر، ص:101.

الحضريUrban Centreوقد اهتمت هذه النظرية أساسا بعملية إحصاء لهذه المراكز الحضرية، وإذا ما نظرنا إلى محتواها نجدها مركبة من مجموعة من المفاهيم والنتائج لما يمكن أن نسميه بالترتيب التسلسلي للمراكز الحضرية، وذلك وفقا لوظائفها فجاءت على النحو التالي: القرية الصغيرة، والقرية والبلدة، والمدينة وقد ارتبط هذا الترتيب أساسا بمناطق السوق وشبكة المواصلات.

وقد ظهرت حديثا إمكانات جديدة لاستخدام هذه النظرية، فهي تفيد في فهم الهيكل المكاني الجزئي، وكذا مشاريع الخدمات "سواء توطنت هذه المشاريع في ذات المركز الحضري أو في مركز حضري آخر" .

وقد أنتجت المفاهيم التي ارتكزت عليها هذه النظرية علاقات ونتائج، فلقد كانت محددة كما يلي:

- التفاوت في سعر السلع المركزية.
- السلوك الواضح المتطرف، في توزيع السلع واستهلاكها.
- الحدود الداخلية والخارجية لمدى المساحات التي تغطيها السلع المركزية المباعة.
- الارتباط بين عدد السلع المباعة من المكان المركزي وسكان هذا المكان.

الإطار الذي يضم تلك المفاهيم والمصطلحات المستخدمة وكذا العلاقات النوعية" وذلك بافتراض أساس يذهب إلى وجود توزيع متجانس للقوة الشرائية في كل مناطق الإقليم" ويصف الإطار في الوقت ذاته تنظيمات "المكان المركزي" أو "الإقليم المتمم"وتظهر ملامح هذا الإطار بإيجاز فيما يلي[1]:

- وجود مناطق السوق في شكل مسدس الزوايا والأضلاع، يستوعب أية مجموعة من السلع المركزية ويتوقع له الإشباع.
- تداخل مجموعات من مناطق السوق السداسية الشكل وتشابكها بعضها ببعض،ويحدث ذلك في حالة تقسيم منطقة الكبرى إلى مناطق أخرى أصغر" تأخذ نفس الشكل السداسي وتزود بمجموعات أخرى من السلع المركزية، وهذه المناطق الصغرى تتداخل أيضا وتتشابك مع المناطق الأخرى وهكذا...الخ.
- طرق أو مسالك المواصلات التي تخدم هذا النسق من المدن.

[1] مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1998، ص:23.

واعتمدت هذه النظرية في تحليلها للعوامل المساهمة في عملية النمو الحضري على محاور وجود السلع توافر طرق المواصلات ووسائل النقل ونشاط السكان وفي الإطار أيضا قدم العالم الألماني أوجيست لوشAugust lush إسهاما جديدا يمكن اعتباره تعديلا في مضمون نظرية المكان المركزي ويتلخص في النقاط الثلاث التالية[1]:

- تحديد إطار واضح لجانبين أساسين هما: نشأة مراكز الطلب على السلع على مستوى مناطق الإقليم ككل، ثم التحقق من أن الإقليم" المتمم ذا الشكل السداسي" هو أفضل الأشكال التي تتوزع فيها القوة الشرائية على الإقليم بالتساوي.
- الاتفاق على وجود صلات واضحة لتسهيل طرق المواصلات بين المدن والمكان المركزي المتصور.
- مراعاة الامتداد المتوقع للمكان المركزي والذي يأخذ في الغالب مساحات متساوية تقريبا حول هذا المكان المركزي تتداخل هي أيضا في ذلك بالإقليم المتمم ذو الشكل السداسي.

وقد افترض لوش في النسق الذي تبناه لتعديل النظرية الآتي:

- إن حركة المستهلك داخل المكان المركزي يجب أن تكون في حدها الأدنى.
- ليست هناك أرباح إضافية يمكن أن تحققها المنشأة "مصنع أو شركة".
- إن الترتيب التسلسلي للمراكز الحضرية يمكن أن يخلق نسقا أو ترتيبا طبقيا داخل كل مركز، وخاصة في مكانه المركزي وينبع الترتيب التسلسلي أساسا كما سبق أن أوضح كريستالير من السلع المركزية "مناطق السوق" وشبكة المواصلات القائمة.

وبذلك تكون نظرية المكان المركزي قد تناولت التأثيرات الناجمة عن النمو الحضري فحددها في مجالين رئيسيين هما: تحديد حركة المستهلك داخل المكان المركزي، وقيام علاقات سوسيواقتصاديةبين المكان المركزي والإقليم الأكبر.

وقد أشار إلى أن سكان المناطق المخلخلة يعانون مزيدا من الصعاب والمشقات في سبيل الحصول على الخدمات المركزية وبالتالي تزداد الجهود المبذولة والتكاليف ولذا يمكن القول بأن العلاقة طردية بين كثافة السكان وكثافة المدن هي واضحة بصورة عامة[2]

---

[1] مصطفى الخشاب:الاجتماع البشري، المرجع السابق، ص:25.

[2] صبري فارس الهيتي، المرجع السابق، ص:82.

كما تعرض Houpere how للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المكان المركزي من زاوية مساحة المكان والامتدادات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكان مثل التعليم الطبقة المهنية، وأشار في بحثه لنوع هذه المشكلات كانحراف الأحداث زيادة نسبة الجرائم، التمييز الطبقي التكدس في المساكن.[1]

أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هو إخفاقها في التنبؤ بأنماط الموقع الحضري مع الصعوبة في التطبيق الواقعي، كذلك لم توفق في تحديد مقياس ثابت للمركز الحضري، بالرغم من تنبؤها بأن المدن الكبرى تتخصص في إنجاز سلع أساسية وتوفر سوق كبير لتصريف السلع إلا أن تاريخ المدن لا يؤكد ما جاء في هذه النظرية.[2]

4 – نظرية الموقع:

لا يصح أن ننكر بحق دور العالم الألماني فون تيوننVonThunen في محاولة لتحليل فكرة الموقع رغم كلاسيكيتها إلا نه يمكن القول بأن العالم الأماني ألفريد فيبر Alefred weber هو المؤسس الأول لنظرية تكاد تكون شاملة في الموقع.

وحاول فيبر أن يعتمد في بناء نظريته على مجموعة من الأسس العامة التي يمكن استقراؤها من خلال التطور التاريخي ذاته، أي أنه حاول أن يشكل نظرية تتفق والتحولات البنائية للموقع، ولذلك فقد تحدد منهج فيبر في البحث عن القوى التي تمارس تأثيرها على المنطقة المتخلفة، والتي يقيم فيها مجموعة من البشر ويعيشون في ظل نسق اقتصادي منعزل مغلق[3]

وفي ضوء هذا الافتراض تصور أن هناك خمس طبقات تطورية تتميز بها المنطقة بحيث تمثل الأبنية الموقعية لهذه المنطقة، وتتضح الطبقات كالتالي:

أ– المنطقة الزراعية: وهي الأساس الجغرافي لبقية الطبقات وتتحدد وظيفتها في إنتاج المواد الضرورية للمعيشة.

ب–المنطقة الصناعية الأولية: وهي المنطقة التي تزود بإنتاجها المنطقة الزراعية السالفة الذكر.

---

[1] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، المرجع السابق، ص:102.

[2] نفس المرجع، ص:105.

[3] محمد حسن فج النور: مجالات التخطيط الإقليمي، بدون ذكر دار النشر، 1973، ص:39.

ت–المنطقة الصناعية الثانوية:وهي تتكون من عدة مناطق أو طبقات فرعية تكون أولها هي الأكثر قربا من المنطقة السابقة، وتتدرج من الكبير إلى الصغير ويمكن النظر إلى المناطق الثلاثة السابقة باعتبارها جوهر النسق الاقتصادي للموقع ككل.

د– منطقة التنظيم المركزي: وهي منطقة تعد بطبيعتها مستقلة تماما عن المناطق الثلاث السابقة، وتتكون من الأعمال، الوظائف والجهات الإدارية.

هـ– المنطقة التابعة المركزية: وهي منطقة تكونت وفق روابطوعلاقات نبعت من منطقة التنظيم المركزي بحيث تساعدها على تحقيق أغراضها.

وعلى هذا الأساس يفترض " فيبر"وجود علاقات تبادلية بين هذه المناطق أو الطبقات بعضها ببعض بشكل مؤثر وفعال.

إن مشكلة الموقع التي تواجه منشأة أقل تعقيدا بكثير من المشكلة العامة للموقع التي ترتبط أساسا بالأنشطة الاقتصادية للحيز، وذلك من حيث احتياجها إلى تحديد موقع الإنتاج والتدفقات بين الأقاليم التي تتعلق بالمدخلات والمخرجات في نفس الوقت.

وهناك علماء كثيرون حاولوا الإسهام في بناء نظرية الموقع نذكر منهم على سبيل المثال:

"**فون تيونن**" الذي حدد إطار نظريته سنة 1926 في ضوء فكرة وتصور المعيشة في دولة مغلقة ومعزولة هي عبارة عن مدينة واحدة، ويفترض في نظرته أن مناخ المنطقة متماثل، وأراضيها ذات خصوبة وطبوغرافية واحدة وأن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد، وأن تسهيلات النقل والمواصلات واحدة داخل الحيز، ثم يرتب"تيونن" مناطق الموقع كما سبق وأن رتبها فيبر بادئا بمنطقة لزراعة الخضر وإنتاج الألبان،ثم يتدرج إلى أن ينتهي إلى المنطقة السادسة وهي ذات طبيعة وعرة، تفصل بين هذه الدولة الافتراضية والعالم الخارجي وبذلك تدخل هذه النظرية ضمن نظريات الموقع ذات التكلفة الدنيا[1]

درست نظرية الموقع عوامل النمو الحضري في ضوء توفير مجموعة من السلعفي موقع يحتاج إلى تزويد بمنطقة السوق، من خلال رغبة المنتجين في تعظيم أرباحهم فضلا عن وجود قابلية للنقل لدى الموقع.

[1] محمد الكردي: النمو الحضري، دار المعارف، ط2 ، القاهرة، ، ص:31 .

أوجيست لوش: وتبنى فكرتهالتي عرضها سنة 1954 على مجموعة من الفروض النظرية التي تذهب إلى التماثل في توزيع المواد الخام على جميع أجزاء الحيز المتاح، وكذا في توزيع السكان على هذا الحيز، وتوافر وسائل النقل والمواصلات وتطابق أذواق المستهلكين، ويذهب لوش إلى القول بأن المواقع الصناعية تتحدد عندما يتحقق التوازن العاموهذا التوازن يحدث بفعل رغبة المنتجين وتعظيم أرباحهم ورغبة المستهلكين في تعظيم استفادتهم ذلك من ناحية، بفعل زيادة عدد المنتجين وبشكل يسمح لهم بالتنافس في حدود الحيز المتاح من ناحية أخرى الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء الأرباح غير العادية،وتندرج هذه النظرية ضمن مجموعة نظريات الموقع المعظم للربح.

مالفن جرينهت: ويرى أن تحديد الموقع يرتبط أساسا بظروف التوازن كما سبق أن أوضح لوش وقد افترض أنه في ظل وجود اقتصاد متقدم يمكن اختراع أو توفير سلعة أو القيام بأي تجديد يسعى المنتجون بإصرار إلى تحديد منطقة تسويقها، وإن كل منتج جديد سوف يحاول أن يتوطن في ذلك الموقع الذي يسمح له بإمداد العدد اللازم من المستهلكين لتعظيم الربح بأقل حد ممكن من التكاليف الكلية، وتقع هذه النظرية ضمن مجموعة نظريات التوافق والترابط.

لفيبر: وكان إسهامه الأساسي هو ما حاوله من إدخال عنصر "النقل" إلى نظرية الموقع، وهو في ذلك لا يعتبر إمتداد لأفكار لوش وإيسار بل هو ينتقدهما على افتراضهما بتوفير وسائل النقل وتماثلها بين المناطق الحيز ووجودها بمعدلات منتظمة، وميز لفيبربين نوعين من العوامل التي تساهم في عملية اختيار الموقع وأطلق عليها قابلية النقل"Transportable" وعدم قابلية النقل"NonTransportable"[1].

إن نظريات الموقع الصناعي " ألفريد فيبر" والموقع الزراعي "فون تيونن" وباعتبارها نظريات اقتصادية، فقد ارتكز تحليلها على افتراض دولة معزولة أو على نسق سوسيواقتصادي مغلق، في حين اعتمد بعض أصحاب هذا الاتجاه على فكرة التوازن العام داخل حيز الموقع ومنهم من اختار منطقة السوق كعنصر في التحليل،كما اهتم البعض الآخر بتحليل عنصر النقل، وكانت مؤشراتها محددة وقائمة على وجود علاقة تبادلية بين المناطق

[1] محمد الكردي، النمو الحضري، المرجع السابق، ص:33.

أو الأنماط الحيزية المفترضة للدولة" فيبر" وكذلك افتراض التماثل في توزيع المواد الخام والسكان ووسائل النقل.

وفق نظريات الموقع فإن التأثيرات الرئيسية للنمو الحضري تتمثل في اختفاء الأرباح غير العادية في حيز الموقع، وكذلك قيام علاقات تبادلية بين مناطق الموقع بعضها ببعض من ناحية، وبين الموقع ككل والمنطقة المحيطة من ناحية أخرى.

أما المشكلات المتعلقة بالنمو الحضري فتتعلق بمساحة الموقع وكيفية تحديدها وترتبط بمسألة النقل والمواصلات وكيفية توفيرها بين أجزاء الحيز المتاح.أنظر الشكل رقم (05)

الشكل رقم (05) يبين الطبقات التطورية لنظرية الموقع

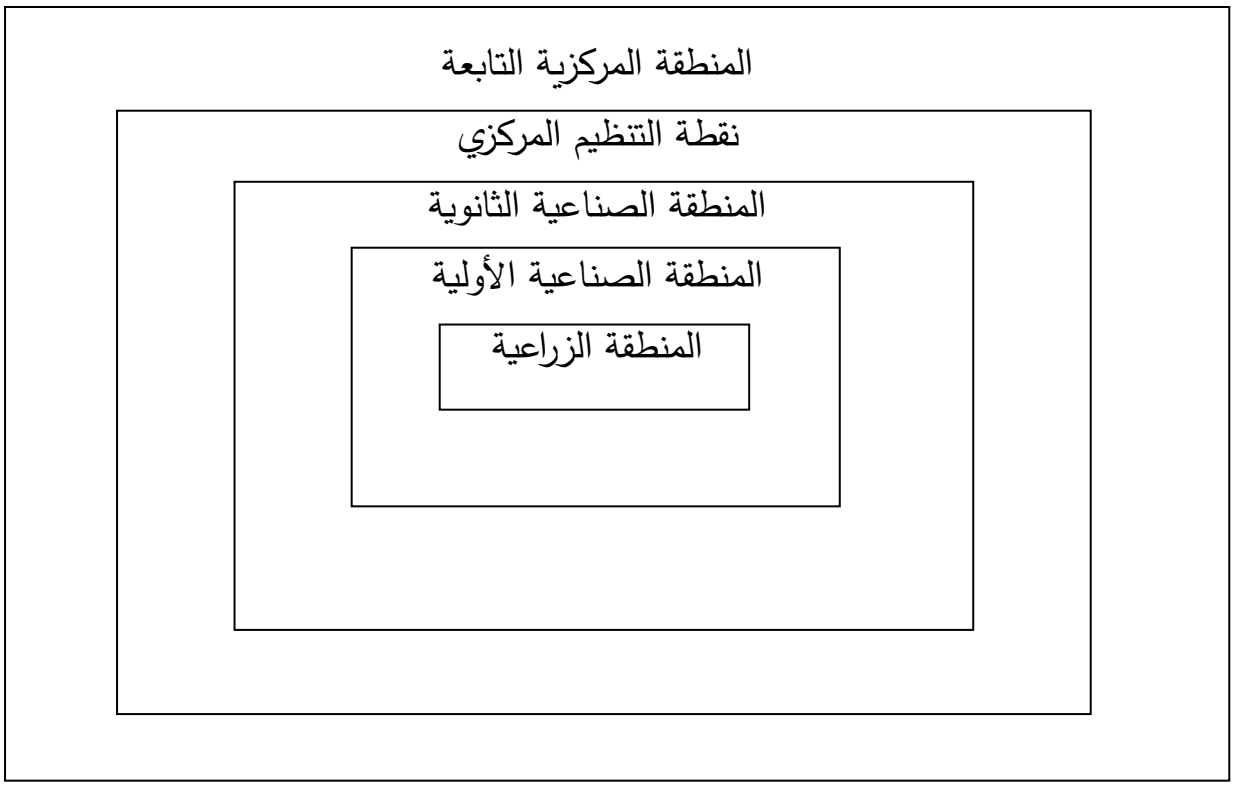

المصدر: عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، ص:102

5- نظرية أقطاب النمو:

من اللافت للنظر أن التغيير والنمو لايظهران سواء في الدولة المتخلفة أو المتقدمة في كل مكان، وفي وقت واحد إنما الأمر لا يخرج من أن النمو يظهر ويتضح في "نقط" أو "مواقع" محددة وينتشر من خلال قنوات مختلفة، وبدرجة كثافة معينة بحيث يترك ذلك كله تأثيرات على الاقتصاد القومي.

تلك المواقع وما يتصل بها هي ما نقصده بأقطاب النمو أو "التنمية" وتبيين بوضوح أن النمو الصناعي تاريخيا لم يظهر موزعا بصفة متكافئة في جميع النقاط الجغرافية دفعة واحدة، وهذا ما يتناوله "فرنسوا بيرو" FrancoisPerreoux في نظريته الاقتصادية لمراكز الإنتاج الصناعي المعروفة بنظرية أقطاب النمو.

يعد فرنسوا بيرو أول من وضع دعائم هذه النظرية في سنة 1955 في مقال نشر له في ذات السنة، تنتمي تاريخيا إلى مرحلة متأخرة وهي المرحلة التي أصبحت فيها النظريات الاقتصادية تولي أهمية أكثر إلى المجال"الوسط" وهذا بعد تعاظم دور الدولة في هذا الميدان، حيث لم يعد الأمر متروكا للنزعة الفردية المتطرفة كما كان الحال سائدا في العهد الأول للثورة الصناعية، فهذه النظرية تتناسب مع هذا التطور في لغة المنظرين، حيث نجدها تركز على دور القطب التنموي في القدرة على تحريك وتنشيط قطاعات ومناطق بأكملها[1]

واستخدم هذا التعبير من"أقطاب النمو" بعد ذلك في الكتابات الفرنسية للدلالة على النمو في مجاله الإقليمي أو القطاعي.

ويتلخص جوهر هذه النظير في وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة اقتصادية واجتماعية وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها حيث تجعلها تتجه إليها دائما.

ويذهب بيرو إلى أن تنمية ذلك القطب أو المحور تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه أو تأثيره، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

ارتبط ظهور فكرة أقطاب النمو بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والذي يمكننا من التعرض لطبيعة ونوعية وحجم العلاقات والتشابك والتدفق بين أقطاب النمو يمكننا من تحديد الفضاء المناسب.[2]

ويطلق ألبرت هيرشمانA. Hirchman على أقطاب النمو تعبيرا مشابها إلى حد ما في المعنى وهو نقط النمو ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص على

---

[1] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، ط1،2000، ص:48 .

[2] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، المرجع السابق، ص:103.

عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه النقط انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول أو بين الإقليم وجيرانه أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم[1].

قطب التنمية عند الدكتور محمد بومخلوف هو وحدة اقتصادية ذات قوة محركة أو هو مجموعة من هذه الوحدات، وأن الوحدة سواء كانت بسيطة أو مركبة أو المؤسسة أو الصناعة أو التركيبة المتكونة من عدة صناعات، تكون ذات قوة محركة بفعل آليات متعددة مثل الأسعار والإعلام وغيرهما، وفي هذه الحالة فإنه عند انكماشها تؤثر سلبا على تلك الوحدات المرتبطة بها اقتصاديا[2]

ولذلك فإنه من الضروري لدراسة هذه النقط أن نبحث في العوامل أو القوى التي أثرت في ظهورها.

وترتبط فكرة أقطاب النمو من حيث عوامل نشأتها، وطبيعتها وتأثيراتها بمسألة تحديد الحيز الاقتصادي والاجتماعي للإقليم، وعن طريق التعرف على طبيعة ونوعية وحجم العلاقات والشبكات والتدفقات بين أقطاب أو نقط النمو هذه يمكننا التوصل إلى تحديد الحيز المناسب للإقليم.

وارتكزت نظرية أقطاب النمو على دعامتين أساسيتين للنمو الحضري الأولى تتمثل في الأقطاب التي تظهر في شكل نقط أو مواقع للنمو في حين تتلخص الثانية في وجود الصناعات القائدة "الرائدة" في منطقة تأثير القطب.

وقد ميز لويس دافينLoius davion بين نوعين أو نمطين من أقطاب النمو هما:[3]**قطب النمو الفعال** "**النشط**"Active Pole ويعرفه بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيراتها على المناطق المجاورة، من خلال سلسلة من ردود الفعل الناجمة عن التطور التكنولوجي الذي ظهر بهذا القطب.

وعلى هذا الأساس فإن التطورات التكنولوجية تحدث تأثيرها في القطب وتنعكس على العلاقات الاجتماعية وتظهر تأثيراتها في النظم الاجتماعية.

---

[1] محمدالكردي:النمو الحضري، المرجع السابق، ص:25.

[2] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، المرجع السابق،ص:50.

[3] عبد الحميد دليمي : الواقع والظواهر الحضرية، المرجع السابق، ص:102.

قطب النمو الكامن: Potential Pole ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانية أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته، وتبقى الخطوة الأساسية لتحويل قطب النمو من الدور الكامن، إلى الدور النشط محددة في البحث عن أولويات هذا القطب الكامن من حيث نوعية الصناعات اللازمة له.

ويلعب الهيكل الصناعي القائم في منطقة "القطب" دورا أساسيا في تنشيط هذه المنطقة وتوظيفها وخاصة في ذلك النوع من الصناعات الذي يطلق عليه "الصناعات القائمة أو الرائدة" والتي كثيرا ما تتجاوز تأثيراتها نطاق المنطقة أو الإقليم القائمة فيه، لتصبح مؤثرة على الاقتصاد القومي ككل من تأثيرها على الاقتصاد الإقليمي.

ولما كانت أية صناعة جديدة على ألا تكون قائدة أو رائدة تعد مدخلا لصناعة أخرى، فقد بات الخطأ تقدير أو حساب عائد كل صناعة لوحدها، وفعالية ذلك العائد في الاقتصاد الإقليمي أو القومي أو الوطني.

وإنما يستلزم الأمر دراسة العلاقات والتشابكات بين منتجات الصناعات وعائداتها لتصل في النهاية إلى المخرج الكلي "مجموعة الصناعات القائمة في قطب النمو".

ونظرا لأن كل توازن اقتصاد ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضا فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأول، يرتد بالضرورة ويؤثر في الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنية والتطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال الصناعة مثلا تنعكس على العلاقات الاجتماعية القائمة، وتظهر تأثيراتها في الإنسان والنظم الاجتماعية السائدة.

في نظرية أقطاب النمو تبلورت مؤشرات النمو الحضري في ظهور نمطين لأقطاب النمو أحدهما نشط والآخر كامن،فضلا عن قيام علاقات وتشابكات بين الأقاليم.

ونشير هنا إلى أن نظرية أقطاب النمو أو التنمية مارست أثرا معينا على توجيه التوطين الصناعي في البلدان النامية، لأن هذه النظرية من الناحية التاريخية توافقت مع الحركات التحريرية التي أسفرت عن الاستقلال السياسي لهذه البلدان، والتي بدورها شرعت على الفور في انتهاج سياسات تنموية أداتها الأساسية التصنيع هذا من جهة ومن جهة أخرى أن مفهوم قطب التنمية يتضمن عامل الإرادة، باعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اهتمامات الدولة.

وفي تطوير فرانسوا بيرو لنظريته أشار إلى الآثار السلبية التي تترتب عن سوء فهم التعامل بهذا المنهج، فالنمو والتنمية بصفة عامة سواء في البلدان الصناعية أو النامية، غير متوازنة ولا متواجدة بانتظام على وتيرة واحدة بل تظهر في نقاط محددة ثم تنتشر بفعل آثارها المحركة أو يحدث العكس بفعل آثارها الكامنة.

واستخلص هذا من خلال المراكز الصناعية التي نشأت حول مصادر الطاقة والمواد الأولية من التجمعات الحضرية الصناعية للبلدان النامية، فهذه المراكز تؤدي إلى الاضطرابات أكثر مما تشكل قدوة للتوطين الصناعي حيث تساهم في ظهور مشكلات يصعب حلها[1]

في نظرية أقطاب النمو ارتبطت هذه المشكلات بالنمو الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككل وكذلك بالظواهر الحضرية الناجمة عن وجود صناعات قائدة.

ما سجل على هذه النظرية هو بروز مشكلات تتعلق بمساحة الموقع وكيفية تحديده وترتبط بمسألة النقل وكيفية توفيرها بين أجزاء الفضاء المتاح، كذلك لم تتعرض لدراسة الحيز المناسب، ولم تحدد نوع العلاقات بين المناطق الحضرية ولم تحدد أدوار أقطاب النمو في إبراز العلاقة وتحديد طبيعتها والاستفادة من نتائجها[2].

أما التأثيرات الرئيسية للنمو الحضري فتمثلت في تحديد العلاقات بين الأنشطة السوسيو اقتصادية القائمة في قطب النمو وكذا التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم وحركتهم داخل منطقة القطب من ناحية وبين المنطقة وما جاورها من ناحية أخرى.

6- الإيكولوجيا البشرية:

اتسمت معظم النظريات والاتجاهات التي وردت في تفسير مسألة النمو الحضري بالميل نحو التبسيط الشديد، فليس حقيقيا تماما النظر إلى المدينة أو المركز الحضري على أنه فقط هيكل اقتصادي، أو أنه بناء فيزيقي أو شكل معماري أو وحدة إدارية بل إن المدينة هي كل ذلك وفوقه هي نظام اجتماعي.[3]

---

(1) محمد بومخلوف: التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، المرجع السابق، ص:49.

(2) عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، المرجع السابق، ص ص:103- 105.

(3) عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص:23.

ولقد لعبت التفسيرات السوسيولوجية دورا هاما في رسم إطار الاتجاه الإيكولوجي البشري المتصل بقضية النمو الحضري.

ويمكن مبدئيا تحديد مجال الإيكولوجية البشرية في هذا الصدد بأنه عبارة عن دراسة أنماط تحركات واستيطان السكان في منطقة ما، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية الاجتماعية والثقافية،وتعد المدينة أو المركز الحضري- وفق هذا المعنى- في نظر علماء الإيكولوجيا بيئة طبيعية بحيث تظهر تنميتها قوى المنافسة الاقتصادية مقابل المنافسة البيولوجية في عالم الحيوان، وقد استحث الصراع من أجل البقاء السكان لكي يتجمعوا في مجتمعات محلية ذات أحجام وسمات متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيدا حتى تصل إلى شكل المدينة.

وضعت الايكولوجيا البشرية ضمن برامج ومناهج الجامعات الأمريكية ابتداء من سنة1920 وتعرف الإيكولوجيا البشرية بأنها اتجاه يختص بدراسة الإنسان في علاقته ببيئته الطبيعية وبيئة الإنسان هذه تشمل الأرض التي يشغلها وتنظيم استهلاكه للطعام.[1]

ويمكن تعريف الإيكولوجية البشرية تعريفا عاما جدا، بأنها دراسة العلاقات بين الجماعات الإنسانية "السكان" والبيئة والمحيط بها[2] وبذلك يعني الباحث بتحليل العلاقة بين الجماعات الإنسانية والبيئة الفيزيقية.

ومصطلح البيئة البشرية بمعنى الدراسة التي تتناول بالبحث البيئة الاجتماعية، وما تتضمنه من علاقات اجتماعية وتنظيمات وجماعات بربطها علاقات نفسية واجتماعية ومكانية، وما يربط تلك الجماعات والأفراد ببعضهم، والآثار المتبادلة بين الأفراد وبينهم وبين بيئاتهم.[3]وبذلك تهتم الإيكولوجيا البشرية بدراسة البناء الاجتماعي تحت مفهوم الموقع والتغير الاجتماعي في مفهوم الحركة.[4]

والإيكولوجيا الإنسانية هي تلك التغيرات التي تحدث في توزيع السكان والنظم فهي تتعدل وفق نشاطات الإنسان وما يبذله من جهود في السيطرة على البيئة وتطويعها لخدمته بما في ذلك الأراضي الصحراوية والمائية وأراضي الغابات.

---

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية ،الأزاريطة، 1997، ص:62.

[2] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دون ذكر سنة النشر، ص:144.

[3] فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص:51.

[4]محمد الجوهري، المرجع السابق، ص: 65.

لذلك فالإيكولوجيا البشرية هي دراسة علاقة الفرد ببيئته أو دراسة علاقة الفرد بالبيئة التي يسكنها.

إيكولوجية المدينة: هو العلم الذي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضر ، وهو يدرسها في نشأتها وتطورها ووظائفها والأبنية الإدارية والفنية القائمة في تلك المدن، كما أنه يتناول التقسيمات الطبقية والمهنية ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التي تعاني منها.[1]

وقد برزت أقطاب دراسة الاتجاه الإيكولوجي البشري من بين مدرسة شيكاقو التقليدية أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه أمثال دنكان، شنور، جيس، مارتن وسواء كانوا هؤلاء أو أولئك فإنه يمكن القول أنهم جميعا قد تأثروا بالاقتصاديين الذين كتبوا وتخصصوا في هذا المجال وخاصة فوتن بتونن، ولوش.

لقد برزت مؤشرات النمو الحضري في اتجاه الايكولوجيا البشرية في عدة مجالات أهمها الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وعدم الاتساق في أحجام الهجرة ومدى الاستغلال الأمثل للطاقات وتغير البيئة.

وقد اعتمد اتجاه الإيكولوجيا البشرية على فكرة دراسة حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم من النواحي الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية داخل المركز الحضري وخارجه.[2]

وتبلورت العوامل المؤثرة في النمو الحضري في هذا الاتجاه وصيغت في المركب الايكولوجي بعناصره الأربعة " البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي، المستوى التكنولوجي".

أما التأثيرات الناجمة عن النمو الحضري فتتمثل في صورة التركيز أو عدم التركيز من ناحية أو في شكل مركزية أو لا مركزية الأنشطة من ناحية أخرى، أو في إطار التوسع أو الانسحاب من ناحية ثالثة وذلك في البيئة الحضرية القائمة.

بالنسبة لاتجاه الإيكولوجيا البشرية فإنه قد نتج عن تلك العلاقة بين السكان والبيئة في إطار تنظيم اجتماعي قائم وفي ظل مستوى تكنولوجي متاح مجموعة من المشكلات تتصل بالظاهرة أهمها ظهور مناطق متخلفة في أجزاء من النمط الحضري، فضلا عن معيشة الأفراد النازحين من المناطق الريفية إلى مواقع النمو الحضري في ظل ثقافة غريبة عنهم وهامشية بالنسبة لهم.

---

[1] مصطفى الخشاب :علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1976، ص: 39.

[2] محمدالكردي:النمو الحضري، المرجع السابق، ص ص: 46،47.

7- نظرية وسائل الاتصال لـ:R.L.Merire

تقوم هذه النظرية بتحليل المدينة والظواهر المتصلة بها في ضوء التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد في ظل الانتقال من مكان إلى آخر.

يبلغ النمو الحضري أقصى اتساعه وامتداده من حيث سهولة الاتصالات بين الأفراد في الأماكن المختلفة حينما تتوفر في المركز الحضري، وتعتبر هذه الوسائل من أفضل المقاييس لتقييم ثقافة المدينة، وتظهر هذه الاتصالات في كل أنشطة المدينة الأسواق المؤسسات أماكن الترفيه...الخ

من الأحسن أن تكون وسائل الاتصال عامة لأنها تحدد وظيفتها في عملية النمو الحضري باعتبارها عنصرا مكملا للحياة في المدينة ويتفق السوسيولوجيين على شروط يجب توافرها في وسائل الاتصال الجمعي وهي كالآتي:

مجال التغطية، التماثل، السرعة، الانتظام، الإتاحة خلال وقت الفراغ، التأثير تنوع التأثيرات.

وذهب فيبر M.M vebber إلى أن المدن تتسم بدرجة كبيرة من الاتصالات وتوجد بها نشاطات كبيرة تتجه إلى النمو بسرعة كبيرة.[1]

ارتكزت هذه النظرية على فكرة نظام المواصلات وفسرت من خلاله عملية النمو الحضري باعتبارها عملية لإحداث التفاعل البشري.[2]

وبذلك تركز هذه النظرية على فكرة مؤداها أن نظام الاتصالات والمواصلات والنقل داخل المركز الحضري وخارجه يمكن أن يفسر من خلال عملية النمو الحضري .

كانت مؤشرات النمو الحضري في نظرية وسائل الاتصال متمثلة في احتقان نظام الاتصالات القائم بالمركز الحضري وفي عمومية هذه الوسائل حتى يكون مجال تأثيرها أشمل، وكذا في اتساع المركز الحضري الناجم عن وجودها.

أما العوامل المؤثرة في عمليات النمو الحضري فإنها محددة في التقدم الفني الذي لاحق وسائل الاتصال وهيكل النقل وتكلفته ووسائل اتصال بديلة.

---

[1] عبد الحميد دليمي، المرجع السابق، ص:104.

[2] نفس المرجع، ص :106.

وفيما يخص التأثيرات الرئيسية للنمو الحضري في نظرية وسائل الاتصال حيث كانت هذه التأثيرات مجال محلي محدود في المناطق الحضرية داخل الدولة ذاتها أو تأثير يتصل بالعوالم الحضرية غير محدودة المكان إقليمي– قومي وحاليا مع الثورة المعلوماتية يمكن أن نقول عالمي.

في نظرية وسائل الاتصال كانت مشكلات النمو الحضري تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري وبتنوعها ودرجة اتساعها وانتظامها ودرجة تأثيرها ومجال التأثير.

وبهذا تم تناول النمو الحضري بعوامله المتداخلة من خلال النظريات المتطرق إليها وبمخططاتها المختلفة والمفسرة لظاهرة النمو الحضري، حيث كان للتفسيراتالسوسيولوجية والتفاعل البشري دور كبير في رسم الاتجاه الإيكولوجي المتصل بقضية النمو الحضري ، إضافة إلى المتغيرات الثقافية والنظريات التي ركزت على الجوانب والعوامل الاقتصادية كعوامل أسياسية لها تأثيرها في تفسير وإحداث ظاهرة النمو الحضري، مع التركيز والأخذ بعين الاعتبار للعامل السوسيولوجي كعامل أساسي وجوهري متداخل مع العوامل السالفة الذكر في تفسير اتجاهات النمو الحضري وظاهرة نمو المدن.

الفصل الثالث:

المناطق المتخلفة

كمشكل من مشاكل

المدن

أولا: التخلف والمناطق المتخلفة:

انطلقت الأبحاث حول التخلف من منظورات ومن مداخل متنوعة فكل منها يمس جانبا من الجوانب سواء كان اجتماعيا أو اقتصاديا، ثقافيا...دولي وحتى على المستوى الوطني وقد شابها نوع من التشتت والتضارب حول تحديد مفهوم التخلف وتعريفه وتحديد محطاته ومحكاته وأسبابه .

تعتبر مشكلة التخلف من أهم وأعقد المشكلات التي تواجه العالم، وخاصة الأمم المتحدة، مما إلى زيادة الاهتمام بدراستها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أولاها المفكرون والباحثون والاقتصاديون اهتماما خاصا على الصعيدين الوطني والعالمي لاسيما بعد حصول دول عديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها، وكانت الدول الاستعمارية هي السبب الرئيسي في التخلف، وقد برزت هذه الظاهرة بعد انهيار النظام الاستعماري القديم بعد الحرب العالمية الثانية، ونتج عن ذلك بزوغ نوعية جديدة من العلاقات الدولية.

فهناك عوامل سياسية تتعلق بالتخلص من الاستعمار إضافة إلى التطور الفكري الاقتصادي عند معظم الدول النامية وهذا التطور يدعوا إلى معالجة الواقع من أجل تحقيق التنمية والتحرر من السيطرة والتبعية إضافة إلى الاهتمام بقضايا التخلف فارتفاع الكثافة السكانية ولتفادي والتخلص من الفقر باعتباره من أهم مظاهر التخلف، وبذلك بدأت ملامح علم اجتماع خاص بالبلدان النامية تظهر وتبرز وتحتك مباشرة بخصائص هذه البلدان، لدراسة ومعالجة مشاكلها بعد فشل النظريات الاجتماعية الغربية في ذلك.

هناك العديد من المصطلحات اللغوية التي أطلقت على لفظة التخلف مثال الدول المتأخرة، الدول قليلة النمو، دول العالم الثالث، الدول النامية والدول في طريق النمو والدول المتخلفة كل هذه العبارات لها نفس المدلول في عالمنا اليوم.

1-تعريف التخلف:

اعتبر التخلف معاصر للرأسمالية حيث تتميز كل دولة متخلفة بتأخر كل من القوى الإنتاجية والبشرية، وهذا التأخر ناتج عن علاقات الإنتاج التي هي متأخرة بالنسبة لمثيلتها المتواجدة في الدول المتقدمة [1]من خلال مضمون هذا التعريف الذي يفيد في معرفة وتحليل

[1]علي وهب: خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص: 76.

أسباب التخلف، إلا أنه أغفل أن التخلف لم يكن معاصرا للرأسمالية وذلك لأن ظهورها كان أقدم من ظهور التخلف.

يشير بلانديهBalandier في تعريفه للتخلف إلى الطابع العلائقي الذي ينطبق على المجتمع الازدواجي، أي أنه يوجد في مجتمع تكون فيه الوسائل المادية ضعيفة ومنظمة على مقياس محدود، ويقابله مجتمع مجهز بتكنولوجيا قوية وعالية على مقياس عالمي[1].

إن التخلف في بلدان العالم الثالث بقدر ما يعود إلى التقليد بقدر ما يعود إلى تحالف قوى داخلية وقوى خارجية، ضد القطاع الأكبر من السكان خالقة بذلك ظاهرة التسلط والرضوخ معاصرة تماما، أو هي قد استفحلت في هيمنتها وآثارها السلبية منذ ظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة، وبذلك فإن التخلف ظاهرة سياسية تتميز بالقهر المفروض على مجال السكان في البلدان النامية نتيجة الاستعمار من جهة، وظاهرة التقليد وبروز الشخصية التسلطية من جهة أخرى، ويقابلها في ذلك سمة الرضوخ.[2]

2-عوامل التخلف:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي يمكن التعرض لها باختصار باعتبارها عوامل متداخلة كان لها وقعها في تحديد ملامح ظاهرة التخلف وتفاقمها فمنها ما يتعلق بالموقع، العرق، الموارد الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي السياسي...الخ [3]

- **الموقع:**

هناك من يرجع سبب تأخر البلدان المتخلفة إلى العامل البيئي والمناخ الحار والرطب والذي يميز هذه البلدان هو السبب في الكسل والأوبئة باعتبار هذا المناخ يؤثر سلبا على الإنسان وعلى الاقتصاد.

- **العرق:**

يرجع بعض علماء الاقتصاد أن العرق هو من أهم أسباب التأخر في العالم الثالث، ويرون أن الدول المتقدمة سكانها من العرق الأبيض، بينما العرق الملون كان سبب في

---

[1] علي وهب، المرجع السابق، ص75.

[2] مصطفى حجازي: التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط8، 2001، ص:30.

[3] علي وهب، المرجع السابق ص ص:67-80.

تخلف الدول الأخرى في العالم، ويرى هؤلاء أن التقدم سمة خاصة بالعرق الأبيض لأنه يتمتع بالمهارة والإبداع، إلا أن هذا مبالغ فيه فكم من حضارات قديمة بنيت وازدهرت وبعقول وسواعد أصحاب العروق الملونة .

- **الموارد الطبيعية:**

إن الدول النامية حاليا تفتقر إلى الموارد الطبيعية التي تحتاجها عملية الإنماء الاقتصادي وأن الفقر هو الذي جعلها متنامية، حيث عرفت الدول المتقدمة التطور من خلال غناها بالموارد الطبيعية، في حين نجد دول أخرى ليست غنية بالثروات والموارد الطبيعية مثل اليابان وانجلترا وألمانيا ونجدها متطورة، وهناك دول في العالم الثالث غنية بالمعادن والثروات الطبيعية مثل الدول النفطية غنية بالبترول وهي لا تزال متنامية ، ودول غنية بالمعادن مثل البرازيل والمغرب ...الخ ولكنها موارد بدون استثمار كلي، والذي استثمر عن طريق دول متقدمة، ولذلك فلا يمكن الاعتماد على هذا العامل وحده رغم وزنه باعتباره من أسباب التخلف، يضاف هنا عامل **الفن الإنتاجي الحديث** واستخدامه لصالح كل السكان فالإنسان في البلاد المتخلفة لم يكتسب القدرات العلمية التي يتمتع بها إنسان المجتمعات الصناعية المتقدمة على امتداد القرون الثلاثة الماضية، وهي القدرات التي مكنته من تطويع البيئة الطبيعية والتحكم فيها وخلق نظم اجتماعية لتحقيق الرفاهية المادية[1].

- **النمو الديموغرافي :**

إن التزايد السكاني السريع في بلدان العالم الثالث، هو من أهم العوامل الأساسية في التخلف، لأن معدلات التنمية لم تساير الزيادة الهائلة من السكان، والموارد الاقتصادية المتوفرة عجزت عن تلبية حاجات السكان المتزايدة.

- **الاستعمار والتبعية الاقتصادية:**

إن الاستعمار قد دمر كل البنى في الدول المستعمرة "بفتح الميم" وأدى إلى انتشار الثالوث الرهيب "الجوع المرض والجهل" ، وأورث هذه الدول دمار في كل الميادين اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي ملايين من الأرامل واليتامى والمعطوبين وما أكثر مخلفات وتبعات الاستعمار والحروب، فالاستعمار هو السبب الرئيسي والمباشر للتخلف فقد عملت الدول

[1] خيري خليل الجميلي: السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1998، ص:14.

الاستعمارية على نهب خيرات البلدان المستعمرة فسكان العالم المتقدم يحصلون على 82% من الدخل العالمي، أما البلدان النامية والتي يمثل سكانها77% من سكان العالم، ويحصلون على 18%فقط من الدخل العالمي.

أما التبعية فقد تكون تبعية بلد ما اقتصاديا ثمرة لتبعية سياسية من قبل، حيث تنفصم روابط التبعية السياسية ولكنها قد أرست روابط التبعية الاقتصادية، وأول أشكال التبعية الاقتصادية هو التبعية التجارية وغالبا ما تكون الصادرات إلى بلد واحد، وتكون المنتجات التي تصدر غالبا في شكل مواد أولية أو شبه أولية، وبذلك تكون التبعية التجارية ميراثا لفترة التبعية الاستعمارية السابقة، كما يمكن أن تكون من أصل آخر كنتيجة لدخول رؤوس الأموال الإمبريالية في البلد التابع، وتؤدي التبعية الاقتصادية إلى تضخم بعض القطاعات، وتتطلب تضخم بعض المدن ذات الموانئ، كما تعمل على معارضة كل تنمية من شأنها أن تخدم مصانع المواد الأولية التي تحصل عليها بثمن بخس، ويعتمد البلد التابع في اقتصاده على محصول واحد، ويكون الهدف الرئيسي من التبعية هو الاستغلال المالي والتجاري وتحقيق أقصى ربح، إن حالة التبعية التي تعانيها البلاد المتخلفة هي مصدر الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادي فيها ويتجسد ذلك من خلال بطء القوى الإنتاجية [1].

- **تسلط الأقلية في الحكم:**

كانت الطبقة الأرستقراطية شريكة الاستعمار في صنع التخلف في دول العالم الثالث، وذلك بسبب التحالف الذي كان بين المستعمرين وأعوانهم المحليين "الأرستقراطيين" حيث تكون نظام رأسمالي مزيف مكن بعض الأشخاص المحليين البارزين من الوصول إلى السلطة، وذلك بسبب تفكك البنى التقليدية السائدة من قبل وأصبح هؤلاء الوجهاء المحليين ملاك لأراضي شاسعة وينتجون سلعا للتصدير ويتصرفون اتجاه الفلاحين تصرف الإقطاعيين في النظام السابق، ومن خلال السلطات المتمتع بها تقتطع موارد اقتصادية ضخمة وأصبح الكثير من السكان محرمون كليا .

[1] خيري خليل الجميلي، مرجع سابق ، ص ص: 30-33.

أدى انتشار النظام الرأسمالي فيبلدان العالم الثالث إلى إنتاج علاقات إنتاجية ممتزجة بالاستبداد والاستغلال من قبل أقلية متميزة، ولم تعرف أي وجود للديمقراطية وكان هذا النظام الطريق الذي قاد الشعوب نحو التخلف من خلال الطبقة المتميزة[1].

عرف علي وهب التخلف نقلا عن "ايف لاكوست" بأنه حالة تتصف بعدم الملائمة بين التزايد القليل نسبيا في إنتاج الموارد التي يحتاجها السكان[2]فالاختلال في التوازن بين الموارد والسكان له أبعاد تاريخية متعلقة بالاستعمار والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية.

3-المنطلق الاقتصادي لدراسة التخلف:

يصب في الدراسات الاجتماعية وبين حتمية أخذ الوضعية الاجتماعية والبنية الاجتماعية بعين الاعتبار، فالجانب الاقتصادي للتخلف يركز على أدوات الإنتاج ومستواها أي التأخر التقني ليتم الاهتمام بدراسة البنى الاقتصادية ن فالبلاد المتخلفة اقتصاديا تتمثل في البلاد التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة، وذلك على الرغم من إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة.

كما يمكن تعريف البلاد المتخلفة اقتصاديا بأنها تتميز بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرائق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي، فالفقر لا يرجع كلية لقصور الموار الطبيعية بما يستطاع معها تحسين مستوى المعيشة بوسائل تأكدت فاعليتها في بلدان العالم الأخرى[3].

كما يشير على وهب في هذا المجال أن التخلف هو النمو السكاني المرتفع أكثر من الموارد وقلة رأس المال، والتكنولوجيا المتدنية ولاسيما الحديثة منها وخاصة إن كانت من إنتاج محلي، والتخصص بإنتاج محصول أو محصولين في الميدان الزراعي، أو على التعدين كمورد رئيسي وبطالة مرتفعة وخاصة المقنعة منها، وبتدني مستوى التغذية والتطبيب والثقافة وقلة الدخل الفردي السنوي، وتفكك البنى الاجتماعية والسياسية وقلة المردود الإنتاجي سواء بالنسبة للعامل أم لإنتاجية الأرض، التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وبتدني المستوى الصناعي وانعدامه في بعض الأحيان [4].

---

[1] علي وهب، المرجع سابق، ص ص: 84، 85 .

[2] نفس المرجع، ص: 76.

[3] خيري خليلي الجميلي، المرجع السابق، ص:54.

[4] علي وهب، المرجع سابق، ص:77.

يرى الاقتصاديون أن السبب الرئيسي في بؤس وشقاء شعوب العالم الثالث يكمن في افتقار المنتجين إلى وسائل إنتاجية تساعد على رفع المستوى التقني للإنتاج، ولاسيما الأيدي العاملة الفنية المتطورة، إن الانخفاض الشديد في مستوى التقني للقوى العاملة وإنتاجيتها يرتبط أساسا بالبنية الاجتماعية وبالنظام الاجتماعي السياسي في هذه الدول.

نشرت الأمم المتحدة العديد من الأبحاث والكتابات والتي يشير بدورها إلى أهم مميزات التخلف بالرغم من تميزها بالسطحية من بينها الآتي : "الفقر، حالة التغذية، الحالة الصحية، التعليم وأهمها على الإطلاق مستوى الدخل الفردي، وهنا تقسم المعمورة إلى عدة مستويات وفئات من الأكثر تخلفا إلى الأكثر تقدما، من بلدان نامية إلى بلدان سائرة في طريق النمو إلى بلدان صناعية متقدمة".

أما ايف لاكوست فيلخص المحكات السطحية للتخلف في ثلاثة محكات الدخل القوي للفرد بالمتوسط، الوحدات الحرارية المستهلكة في التغذية، مستوى التعليم أو نسبة انتشار الأمية هذه المحكات قد لا تتوافق دائما فيما بينها فقد يكون الدخل القومي كبيرا ولكن التغذية سيئة، ويعتبر الجوع هو أخطر أعراض التخلف وأكثرها عمومية فهو يميز حاليا مجمل البلاد النامية [1].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحصول معظم الدول على استقلالها شرعت هذه الدول في تبني عمليات التنمية الشاملة، ومنها إقامة التصنيع إلا أن التصنيع في البلاد المتقدمة يشمل قطاعات السكان وينعكس عليها وعلى أنماط حياتها، فهي ظاهرة تتميز بالتماسك فيما بينها وهناك تكامل تام بين الآلات والمواصلات والأنظمة الحسابية، ونظام الإنتاج الصناعي يؤدي إلى إنتاج آلات أخرى أكثر تطورا وفعالية.

أما التصنيع في البلاد النامية فهو يأخذ شكلا آخر بالرغم من أن هذه الدول تتميز ببعض القطاعات الإنتاجية فيها بكونها متقدمة جدا في المجال الزراعي والصناعي على حد السواء ولكنها محدودة لا تتجاوز كونها جزر تقدم في محيط من التأخر والركود، مع ظهور انفصال تام بين قطاع الحرف ذات الطرق البدائية والقطاع الصناعي المتقدم، والتركيز على الجانب الاستهلاكي والصناعات الخفيفة والاعتماد على التعدين في المقام الأول وليس هناك

[1] مصطفى حجازي، المرجع سابق، ص: 22.

تأسيس لصناعة وسائل الإنتاج أو تطوير فعاليتها خاصة مع استيراد التكنولوجيا الحديثة وعدم التحكم فيها.

من خلال الاهتمام بإرساء التنمية يمكننا الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الحضري السريع الذي تشهده هذه البلدان في مدنها الرئيسية بفعل التوسع في عمليات التصنيع غير المخططة والهجرة الريفية الحضرية التي بدأت تعمل على تحويل الأرياف بدرجة تلقائية، دون وعي من ساسة هذه البلدان والقيمين على برامج التخطيط الاجتماعي والاقتصادي فيها[1].

إضافة إلى عامل النمو الديمغرافي والزيادة الطبيعية والمستمرة للسكان وعملية النزوح الاضطراري الريفي والتي فرضتها عوامل الطرد الخاصة بالأرياف في البلاد المتخلفة، ارتفعت نسبة البطالة وازداد التركز العشوائي في مناطق كانت تفتقر أصلا إلى التخطيط، فكثرت الأكواخ والمساكن الفقيرة من حولها والأحياء الشعبية المفتقرة إلى أدنى مستويات الرعاية الصحية والاجتماعية، هذه العوامل زادت من حدة مشكلات التحضر بعد أن عجزت برامج التنمية الاقتصادية من تحقيق أهدافها في كثير من البلدان الصناعية وغير الصناعية بسبب المشكلات التي سببتها عملية التحضر من فرض متطلبات باهضة التكاليف "مؤسسات تعليمية، مساكن، مرافق صحية وخدمية...الخ".

وكثيرا ما يميل التجار وأصحاب الثروة في البلاد النامية إلى توظيف أموالهم محليا في قطاع البناء، هذا التوظيف الكبير في قطاع البناء على حساب التصنيع والزراعة يعطي انطباع زائف حيث تنشأ أحياء سكنية فخمة راقية ومتقدمة، للتناقض مع أحياء أخرى فقيرة سيطر عليها التخلف والبؤس وسوء التجهيزات السكنية.

فيرتبط التخلف الاقتصادي بنظام القيم السائد في المجتمع والذي عادة ما تكون فيه لعلاقات الاجتماعية قائمة وفق تدرج هرمي في السلطة، مع بروز واضح للطبقية والفروقات الاجتماعية بين المستويات المختلفة، حيث يسيطر على الثروات التي تدرها القطاعات الاقتصادية المنتجة قلة ضئيلة من الوجهاء المحليين المتحالفين مع الرأسمالية الخارجية أو مع المستعمر، فأغلبية الناس تمارس أعمال حرفية بدائية وأساليب الخارجية زراعية ذات

[1] صبحي قنوص، المرجع السابق، ص:181.

مردود ضئيل، مما يفرض عليها البؤس المادي والحياتي وتبرز ظاهرة التفاوت بين الفئة الغنية والفقيرة[1].

هذا التفاوت يؤدي إلى تبخيس تدريجي للعمل في الريف وفي الحرف وإلى الهجرة إلى المدن للتكدس حولها في أحياء الصفيح والتي تشكل أحزمة البؤس حول عواصم ومدن البلدان النامية ، وبذلك استفحلت ظاهرة المناطق المتخلفة المشوهة للمظهر المرفولوجي والجمالي للمدينة في بلدان العالم الثالث ومهددة بذلك البيئة وما ينجر عن هذه المناطق من إفرازات لأمراض اجتماعية وأوبئة، وميزانية ضخمة تقع على عاتق الدولة للنهوض بمثل هذه المناطق وتنميتها.

4-المنطلق الاجتماعي لدراسة التخلف:

يتجاوز دراسة العوامل الداخلية والبنى الداخلية كي يصب في منظور العلاقات بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة، مركزا على البعد السياسي الدولي والداخلي للمسألة على أنه قضية استغلال فئة قليلة من السكان لفئة كبيرة مبينا بجلاء أن التخلف هو في النهاية ثمرة الاستغلال والاستعباد في الماضي والحاضر بواسطة البلاد المتقدمة المستعمرة هو السبب الأول لتخلف الدول النامية الآن.

إن التخلف يعبر عن مجموعة من العناصر المرتبطة بنيويا بمرحلة التبعية وما سبقها من تاريخ اجتماعي في ظل الهيمنة الأجنبية، فالتخلف يعني الفشل والقصور في تبني الأنماط الجديدة من الفكر والسلوك والتي من المفترض أن تقود المجتمع إلى وضع أفضل، ويعني أيضا القصور في الإمكانات المادية والمعنوية والسياسية أي رأس المال المادي والبشري والذي يؤدي بدوره إلى عدم توفير الرفاه الاجتماعي للمواطنين[2] .

---

[1] مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص:26.

[2] نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون: التنمية كيف؟ لماذا ؟، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر، ص ص:34، 35.

ميز الدكتور معن خليل عمر نقلا عن الأستاذ قسطنطين زيرق فيما يخص ظاهرة التخلف الاجتماعي وصنفها إلى نوعين من التخلف هما:[1]

- **التخلف النسبي:**

ويشير إلى مدى تخلف المجتمع العربي بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة، فمجتمعات اليوم تخوض سباقا حثيثا في مجالات التقدم، وأي وقوف أو تباطؤ من قبل المتخلف يؤدي إلى توسيع الشقة بينه وبين المتقدم ويضاعف خطرها ويعيقه عن اللحاق بهم بل المحافظة على موقعه ومرتبته.

- **التخلف الذاتي:**

أي قعود المجتمع العربي عن تحقيق قابلياته أو تماهله في هذا المجال الذي يؤول إلى زيادة تخلفه سوءا وشرا بما تولده القابليات ذاتها من خلخلات اقتصادية واجتماعية في كيان تضاف إلى علله وأمراضه الموروثة، وبما تواجهه من أخطار وشرور منبعثة من القوى المندفعة بأطماعها القديمة والجديدة فالتخلف قد يحدث جزئيا أو كليا ونتيجة لعدة عوامل منها تكنولوجية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وتباعا لسيرورة تاريخية، فالجزئي هو الذي يتضح في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية فقد يكون المجتمع متخلفا ثقافيا أو دينيا أو علميا أو سياسيا.

فالتغير قد لا يحدث بنسب متكافئة في جميع النظم الاجتماعية ومن ثم ينشأ ما نسميه بالتخلف الجزئي، وينشأ هذا التخلف نتيجة لعدم مسايرة النظم وقدم بعضها على البعض على الآخر، وينشأ أيضا لعدم التكافؤ حل المشكلات التي تهدد الحياة الاجتماعية، أما التخلف الاجتماعي الكلي فهو التخلف الذي يتضح في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية[2].

تلتقي النظرة الاجتماعية للتخلف مع النظرة الاقتصادية والنظرة التقنية فلب مسألة التخلف هو بنية تتصف بالقمع والقهر والتسلط والرضوخ أي حرمان الإنسان من إنسانيته ومن حياة كريمة.

---

[1] معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ص:223، 224 .

[2] خليل خيري الجميلي ، المرجع السابق ، ص: 48.

وإذا ما تطرقنا إلى محكات ومؤشرات التخلف الاجتماعية نجدها عديدة فأهمها المحكات الاقتصادية والإنتاجية والسكانية وأخرى متعلقة بالبنى الاجتماعية[1]"الاقتصاد هزيل المردود، تبديد الثروات وسوء استغلالها، سوء استغلال الطاقة العاملة المتوفرة، اختلال البنى الاقتصادية تصنيع محدود غير كامل تضخم وطفيلية القطاع الثالث، وضعية التبعية الاقتصادية "، أما المحكات الخاصة بالسكان فتتمثل في نظر لاكوست في الانفجار السكاني الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية فبعض بلدان العالم المتخلف يتضاعف عدد سكانه خلال 15 سنة وبالتالي فسيزيد أربع مرات خلال السنوات العشر التالية، وذلك لعدة عوامل أهمها انخفاض المستوى الثقافي، قلة نسبة وفيات الأطفال نتيجة القضاء على الأوبئة والأمراض الفتاكة، صغر سن المرأة عند الزواج وفي مقابل هذه الزيادة الهائلة للسكان فإن عجلة الموارد الاقتصادية متأخرة بقدر كبير مما يسبب اختلال بين النمو السكاني المتزايد والموارد الاقتصادية المتوفرة وأدت كتحصيل حاصل إلى مآزق اقتصادية واجتماعية متجهة نحو التفاقم.

بالإضافة إلى البطالة بأشكالها المختلفة وفقدان العمل مفهومه الحقيقي وفقدت المؤهلات معناها في عالم الشغل هذه كلها أعراض اجتماعية للتخلف وكانت نتاجا لبنية اجتماعية متخلفة، ويمكن النظر إلى البنية الاجتماعية المتخلفة من خلال الربط بين التخلف والمجتمع التقليدي.

فيميل التنظيم الاجتماعي إلى التقسيم الطبقي الثابت وتستند مكانة الفرد على شخصه وحسبه ونسبه أكثر مما تقوم على إنتاجه وانجازاته الفردية وتنتقل العلوم في المجتمع التقليدي بشكل جامد ومن جيل إلى آخر، تحكم العادة والتقليد بالسلوك يقوم نظام القيم على التقليل من شأن الحوافز الاقتصادية والمكاسب المادية والاستقلال الذاتي، ومن أهم خصائص هذا الأخير أنه ضعيف الثقة والاعتقاد بسلطة وسيطرة الإنسان على الطبيعية، والاعتقاد السائد هو أن الطبيعة أقوى من الإنسان وعليه أن يتكيف مع ما تفرضه[2].

فترتبط هذه المواقف جميعها بالقيمة الايجابية المصاحبة لطريقة الحياة التقليدية وما تعنيه للناس حتى لو كانوا يعيشون في وسط حضري، فالعالم الثالث إجمالا يحصد ما ورثه

---

[1] مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص ص:28، 29.

[2] نفس المرجع، ص:30.

عن الماضي الذي تضمن علل داخلية وتسلطات أجنبية وتطورات تكنولوجية سريعة وهائلة كل هذه العوامل أدت إلى إصابة هذه البلدان بالركود فالمرض لا يكمن في التخلف ولكن العلة هي العجز عن علاجه ومواجهته.

ويبرز عامل آخر ساهم مساهمة فعالة في التخلف من خلال التفاوت الطبقي وتفكك البنى الاجتماعية، حيث استفحلت ظاهرة التعارض الحاد والصارخ بين الغنى المفرط لأقلية من السكان وفقر مدقع وحرمان وبؤس لغالبيتهم الساحقة[1]ويبرز ذلك في المساكن المنتشرة في المدن حيث الأكواخ والعشش والإسكان الرديء والتي تظهر البؤس الرهيب، مع تعايش سكانها وتكيفهم مع هذا الوضع وتظهر ثقافة خاصة بهم وبمناطقهم المتخلفة ثقافة تسمى" بثقافة الفقر" هي نمط من التعايش والتكيف خاص بمثل هذه الظروف وبسكان هذه المناطق فقط دون غيرهم بمحاذاة مظاهر الفقر تبرز مساكن وأحياء الأغنياء المتعة بالثراء وبالرفاهية، حيث هناك قلة تتمتع بالامتيازات وتتصرف بنسبة مرتفعة من الدخل وتعود أسباب هذا التفاوت إلى هيمنة الاحتكاريين المتمتعة بسلطات واسعة ومتحالفة تقليديا مع الاستعمار القديم منه والحديث، وأدى هذا التحالف إلى توليد أنظمة اجتماعية واقتصادية هجينة ذات سطوة كبيرة وولدت علاقات إقطاعية أو شبه إقطاعية بين المستخدم ورب العمل وتولد الرضوخ والتبعية والعلاقات التسلطية حتى إن كانت ذات طابع رسمي إنها تأخذ طابع التسلط والاستبداد.

وهنا ويبرز عنف الفوارق الاجتماعية في تملك عدد قليل من كبار المالكين لمساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وبذلك يكون نظام العلاقات الاجتماعية في الدول النامية هرميا وقائما على مبدأ التسلسل في السلطة والفروقات الاجتماعية واضحة بين مختلف المستويات، كما يكون الاهتمام متركزا على العائلة أو الطبقة وخاصة الحاكمة، وليس التركيز على الفرد ونجد التنظيم الاجتماعي أيضا يميل إلى التقسيم الطبقي المتحجر فيصبح الانتقال من الطبقات شبه مستحيل، ويتم تقييم الفرد على أساس مركزه في نظام التصنيف الاجتماعي[2] .

---

[1] علي وهب، المرجع السابق، ص:108.

[2] نفس المرجع، ص:111.

وحيث تسيطر التقاليد يضعف التوجه نحو المستقبل وتعترض طريق التغيير حواجز من المقاومة تمنعه وتحد من نطاقه، وبالرغم مما يكون عليه الأفراد من مواهب وقدرات كامنة فإن ثقل التقاليد يحرمهم الحافز على إحداث التغييرات الجذرية في تركيبتهم الاجتماعية، وبما أن نظام القيم لا يعلق على الإنتاجية المادية والتغيير أهمية تذكر فإن العلاقات المجتمعية والشخصية تخلق بيئة تسيطر فيها التقاليد ويستسلم الفرد فيها للجماعة ولعلاقاته بها، ضمن نمط جامد من الولاء والانتماء للعائلة الكبيرة أو لكيان المجتمع القبلي لذلك فإن نظام القيم في كثير من بلدان العام الثالث ليس ملائما للإنتاج الاقتصادي ويبقي سكانه على تخلفهم القائم.

من خلال الاكتشافات العلمية والاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة برز تقدم واضح بكل الظروف المادية التي يعيش فيها الإنسان، بينما ظل النظام الاجتماعي محافظا على الرواسب القديمة التي لها من الفاعلية ما مكنته من مقاومة كل تغيير مطلوب مصاحب للتغير التكنولوجي، فقد ظهر ذلك التغير في المجتمعات الأوروبية والأمريكية ولكنه لم يكن واضحا في مجتمعات العالم الثالث حيث لم يكن هناك فرق واضح بين النظام التكنولوجي والنظام الاجتماعي أو ما يطلق عليه الثقافة المادية واللامادية .

حيث يرى علماء الدراسات الاجتماعية والسياسية أن السبب الرئيسي للمشكلات الدولية الكبيرة والمعاصرة، هو وجود هوة اجتماعية بين نمطين ثقافيين لذلك نجد "وليام أوجبرن" في دراسته التي جعلت من نظرية التخلف الثقافي مفسرا أول لعمليات التفكك والتوترات التي تحدث في المجتمع، نتيجة الصراع بين القديم والجديد وحاولت أن ترتب العلية الاجتماعية في كل ميادين الحياة على هذا الأساس[1].

فيشير مضمون التفكك الاجتماعي إلى توتر أو تصدع أو ضعف يطرأ على العلاقات الاجتماعية في المجتمع أو مكونات النسق الاجتماعي، وإذا وصل التفكك الاجتماعي إلى أقصى مدى وأصبح تفككا كاملا يؤدي إلى تحطيم أو انهيار النسق بأكمله، ويشير أيضا إلى حالة التدهور التي تصيب الضبط الاجتماعي وبالقياس مع عوائق الثقافة أيا كانت مادية أو

[1] جبارة عطية جبارة، السيد حنفي عوض علي: المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2003 ، ص:107.

لامادية فإن تخلف بعض العناصر الثقافية نتيجة لتفاوت معدلات السرعة في التغيير، يرتبط بالتفكك الاجتماعي وظهور بعض المشكلات في المجتمع[1].

من بين هذه المشكلات رفض الجديد وصعوبة التكيف معه صراع يدخل ضمن مرحلة التغيير أحدهما يتمسك بالقديم ويحاول المحافظة عليه، والآخر يعلم حقيقة التجديد ويؤيده وبروز مشاكل تهدد البناء الاجتماعي من خلال مواكبة الثقافة المادية التي تؤدي إلى الرفاهية وتقليل الأيدي العاملة وبالتالي تظهر مشكلة البطالة والعمالة الزائدة التي تؤدي إلى تصدع البناء الاجتماعي وتؤدي إلى خلل في وظائفه.

في هذه الدراسة الاجتماعية التي قام بها "أوجبرن" توصل إلى أن العناصر الثقافية تتغير بنسب متفاوتة والعناصر المادية تتغير بسرعة أكبر من العناصر المعنوية، فإن ظهر اختراع جديد تغيرت بعض الجوانب المادية للثقافة كان لابد من حدوث تغير موازي في الجوانب المعنوية وبنسب واحدة، حتى لا يحدث ما يسميه أوجبرن بالتخلف الثقافي، لذلك على المجتمع أن يعيد تنظيم نفسه بعد كل اختراع حتى تتكيف جميع عناصره وتسير جوانب الثقافة المادية واللامادية في تغيرها جنبا إلى جنبا[2] .

ويرجع هذا الأخير أسباب كثيرة تجعل عملية التخلف الثقافي دائمة الوقوع وتطيل فترات التكيف الاجتماعي بين مظهر الثقافة المادي والمعنوي في السرعة غير متكافئة في التغير الثقافي بين المادي والمعنوي لأن العناصر المادية أسبق وأسرع في التغير ومن ثم لا تستطيع العناصر المعنوية اللحاق بها، وتمسك الأفراد بالقديم وحرصهم على عدم الخروج عما درجوا عليه وصعوبة تغيير عقلية الأفراد والتصورات العقلية بصدد كل اختراع أو اكتشاف جديد، إضافة إلى عدم التجانس في التركيب الاجتماعي مما يترتب عليه وجود متناقضات اجتماعية بين بعض الهيئات والجماعات، وبالتالي صعوبة التكيف بين سرعة كل من العناصر المادية والعناصر الروحية، ميل الناس للتمسك بالقديم من العادات والتقاليد والأفكار ...الخ

والملاحظ أن أوجبرن عندما وضع قانونه كان متأثرا بفكرتين الأولى هي التمييز بين العناصر المادية للثقافة والعناصر الروحية للثقافة والفصل بينهما والثانية هي التقدم

---

[1] جبارة عطية جبارة، السيد حنفي عوض علي، المرجع السابق، ص ص:111-113.

[2] خيري خليل الجميلي، المرجع السابق، ص:51.

التكنولوجي الذي عاصره والآثار العميقة التي نجمت عنه حيث وصف "ماك إيفر" قانون "أوجبرن" بأنه صورة من صور الحتمية التكنولوجية وما يسميه "أوجبرن" تخلفا ثقافيا هو في الحقيقة تخلفا تكنولوجيا[1].

من إفرازات التغير الاجتماعي التمدن والتحضر والذين يجلبان قيما مختلفة عما كانت عنه في السابق، وساهمت عدة عوامل مضطردة في زيادة ونمو حجم المدن وتضخمها، ومن بين هذه العوامل الزيادة الطبيعية للسكان ، استخدام التكنولوجيا في كل المجالات وفي الزراعة مع الرغبة في تحسين المستوى المعيشي مما أدى إلى نزوح الكثير من الريفيين من قراهم إلى المدن ضنا منهم أنها توفر لهم كل ما يحتاجون، فيتعرض هؤلاء الريفيين إلى تحطيم القيم التي قدموا بها من الأرياف من خلال عوامل التغير الكثيرة الموجودة في المدن وإن كانوا يحتفظون ببعض البقايا والرواسب من ثقافتهم التقليدية [2].

وبالتالي فإن الوافدين إلى المدن زيادة على سكانها الأصليين يحتاجون إلى خدمات ومرافق تعليمية صحية ثقافية سكن...الخ مع تجمع السكان من ثقافات مختلفة، تزداد إمكانية عدم الاستقرار وتزداد معدلات الجريمة والانحراف والاضطراب في العلاقات الأسرية وتزداد معدلات التفكك الأسري وتضارب وتبادل الأدوار ومواقع الأفراد والتفرد المعاش كنمط مديني، ناهيك عن تعطيل بعض الوظائف الاجتماعية لبعض الأنساق الاجتماعية مع ظهور سمة التمييز في التعامل والتي تحكم علاقات مجتمع المدينة.

إن اقتصاديات البلدان النامية لا تستطيع أن تتحمل سيل العمال القادمين من الريف وهنا تزداد البطالة فالكثير يقبل بالوظائف الهامشية والرثة للارتزاق، مما يزيد من أعباء حكومات البلدان النامية.

وبالتالي يجد المهاجرين الذين طردتهم ظروف الحياة القاسية من الأرياف في المناطق المتخلفة مكانا للإقامة، كما ينقسم سكان هذه المناطق المتخلفة إلى قسمين فمنهم من لديه أمل وهو في جد واجتهاد وتعليم وعمل من أجل محاربة فقره وتحسين وضعه، وهناك من تعايش مع الفقر وتكيف مع الوضع وهو يعيش بدون أمل يذكر لتحسين وضعه ومستواه ويبقى محتفظا بقيمه التي تناهض التغيير وبالتالي تشكل هذه المناطق بما تفرضه من أعباء

---

[1] خيري خليل الجميلي، المرجع السابق ، ص ص:50-52.

[2] نفس المرجع، ص:43.

مادية ولامادية تقع على عاتق الدول، كما يقف بعض السكان في وجه السلطات القائمة بشق الطرق والتزويد بالإنارة وغيرها من الخدمات بحجة أنهم ملاك للأرض ويقفون في وجه المنفعة العامة وبالتالي تشكل هذه القيم الاجتماعية والثقافية المتحجرة والراكدة عائقا أمام عمليات النمو الحضري والتوسع المجالي للمدن و التغيير ورفض الجديد ومحاربته.

وبالتالي فهؤلاء السكان بمناطقهم المتخلفة وقيمهم الراكدة وثقافتهم التي ترسخ القديم وتبقي على رواسبه تشكل أعباء كبيرة على اقتصاديات البلدان النامية، وإن كانت حتى السياسة المنتهجة وعوامل أخرى هي الفاعلة في تشكيل مثل هذه المناطق باعتبار عمليات النمو الحضري السريع والتحضر وما ارتبط بهما وصاحب التغير في هذا المجال من نمو عشوائي وسريع لمدن الأكواخ.

وأمام هذه التطورات الإيكولوجية والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على البيئة الحضرية بعد الثورة الصناعية تبرز قضية هامة وخطيرة هي أن الأنظمة السياسية في معظم بلدان العالم لم تواكب هذه التغيرات بالرغم من أنها السبب المباشر في حدوثها، وتولد نوع من الصراع للقوى السياسية والعسكرية لقهر الشعوب وتحول شبه كلي للقيم إلى المادي فانتشرت مختلف الأمراض الاجتماعية والنفسية والاقتصادية...الخ، وتحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد حرصت القوى السياسية والعسكرية على زعزعة الأمن والاستقرار في بلدان العالم النامي وخاصة في الدول التي تتمتع ببعض الثروات الطبيعية والمعدنية، لتجد مبررا للتدخل السياسي والعسكري بهدف ترسيخ نظام سياسي فيها يخدم مصالحها ويمكنها من بسط نفوذها على ثروات المجتمعات النامية وحشرها في دائرتي التخلف والتبعية [1] وما تتخبط فيه الدول العربية والإفريقية يعكس النوايا والأطماع الغربية كنوع جديد من الاستعمار، وبالتالي فهو وضع يدل على أن عالم اليوم بات يعاني من أزمات خانقة تنذر بالفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: خصائص وتصنيفات وأشكال المناطق المتخلفة:

1- الخصائص والمميزات العامة للمناطق المتخلفة:

تتميز المناطق المتخلفة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأنماط العمرانية داخل المدينة، وهذه الخصائص والسمات تشترك فيها العديد من دول العالم وخاصة دول

[1] صبحي قنوص، المرجع السابق، ص ص: 19، 20 .

العالم الثالث نظرا لتجانس الظروف الاجتماعية والاقتصادية الممهدة لظهور مثل هذه المناطق أو الأحياء، وهي في حقيقة الأمر هي خصائص قاسية على النفس الإنسانية وغير ملائمة للحياة البشرية نوردها في الآتي:

- تتميز المناطق أو الأحياء المتخلفة بازدحام المباني والمساكن، ويبدوا عليها القدم وهي منازل آيلة للسقوط ومع ذلك يظل السكان معرضين حياتهم للخطر[1].
- تمثل المناطق المتخلفة مكانا لسوء وتدني مستوى الأحوال السكنية ففي خارج المسكن ينعدم وجود نظام في المناطق أو الطرقات أو الميادين[2]وبالنسبة لمستوى السكن في المناطق الحضرية المتخلفة يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فهناك اختلاف في مستوى هذه المساكن بين الدول الغربية المتقدمة فهي أحسن حالا إذا ما قورنت بمساكن المناطق الحضرية المتخلفة في بلدان العالم الثالث، وبصفة عامة هذه المساكن منها ما يحتاج إلى صيانة وترميم وآخر يحتاج إلى إزالة وإعادة البناء.

- تتميز كذلك بخلوها من المرافق الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والثقافية مما جعل نسبة الأمية والبطالة في ارتفاع مستمر.

-مساكن الأحياء المتخلفة مزدحمة فقد يكون المسكن الواحد مأوى لعائلة واحدة أو يكون مأوى لعدد من الأسر في بومباي بالهند تسع الغرفة الواحدة مساحتها 150 قدم مربع من ستة إلى تسعة أشخاص، وفي مجتمعات أخرى نجد عشرون شخصا يشغلون غرفة واحدة لا تزيد مساحتها عن 225 قدما مربعا ويقتضي هذا النوم بالتناوب، وفي كنجبتون بجمايكا يعيش كل تسعة أشخاص في أكواخ صغيرة لا تزيد مساحة الواحد منها عن ستين قدما، وفي أكرا بغانا يبلغ متوسط عدد سكان الغرفة الواحدة 19.3 شخصا عام 1960 وبذلك يتراوح معدل سكان المنزل الواحد بين 16-20 شخص وهذا التزاحم يقضي تماما على الخصوصية مما يؤدي إلى الانحرافات الأخلاقية[3].

- تتسم المناطق المتخلفة بمستوى صحي منخفض جدا وتظهر بها أمراض معدية وخطيرة كانت في أزمان ماضية، حيث أضحت هذه الأماكن من خلال انعدام المراكز

---

[1] حسين رشوان: الفقر والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2006، ص:79.

[2] محمد عاطف غيث :المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة ، القاهرة ، دون ذكر سنة النشر، ص:120.

[3] حسين رشوان، المرجع السابق، ص ص: 79، 80.

الصحية والوقاية الصحية مكانا خصبا لانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال، وهذا كله راجع للتكدس داخل المساكن وانعدام النظافة وانتشار الأوساخ والقاذورات في الأحياء وانعدام الوسائل الفعالة للتخلص منها في ظل غياب تام لنظام تسيير النفايات المنزلية، حيث هناك علاقة بين نوعية الحياة داخل هذه الأحياء والأمراض الجنونية والعصبية والنفسية والمعدية وحالات الانتحار[1]. إضافة إلى عدم وجود قنوات الصرف الصحي، فالتخلص من الفضلات يتم باستخدام حفرة يشترك فيها عشرات العائلات أو باستخدام مجرى مائي قلما ينظف، وتستخدمه مئات العائلات هذا ما يزيد من حدة ظاهرة التلوث وانتشار الأمراض[2].

-تتميز هذه المناطق بالحركية الاجتماعية وخاصة المكانية، ويتجسد ذلك في تغيير محل السكن فأغلبية السكان يعيشون في حرية دائمة ومستمرة في التنقل وتغيير مكان الإقامة إلى منطقة أخرى، ويرجع ذلك إلى خلفياتهم الاجتماعية.

- ترتفع في المناطق المتخلفة معدلات الجريمة والانحراف والتشرد والرذيلة والجهل والطلاق، وتأوي هذه المناطق العصابات والفارين والخارجين عن القانون، إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي وانخفاض الدخل[3].

- سكان هذه المناطق غالبا من الذين لا يرغب في وجودهم في مناطق من المدينة إذا انتقلوا إليها، وذلك لأنهم من مستوى ثقافي أقل، أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تتلاءم ولا تساير طريقة حياة سكان مناطق أخرى، وبذلك فإن سكان هذه المناطق المتخلفة يعيشون في عزلة اجتماعية[4] طريقة الحياة في هذه الأخيرة غالبا ما تتميز بعدم الاكتراث، باعتبار أغلب سكانها من الغرباء وخاصة المهاجرين، أو قد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان، إذا كان البناء الاجتماعي فيها يقوم على أساس علاقات الدم والقرابة.

- العديد من السكان يبقون اتصالهم مع الحياة الريفية ذات المساحة الواسعة من خلال تربية الحيوانات كالماعز والدجاج مما يسبب المشاكل الصحية، حيث تنشر هذه الحيوانات

---

(1) أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، المرجع السابق، ص:30.

(2) حسين رشوان ، الفقر والمجتمع ، المرجع السابق ، ص ص:81، 82.

(3) أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، المرجع السابق، ص ص:31، 32 .

(4) عبد المنعم شوقي، المرجع السابق ، ص: 170.

المزيد من القاذورات وتساعد في انتشار الحشرات وخاصة الذباب البعوض والصراصير..[1]وبالتالي زيادة انتشار التلوث.

– لا توجد خصوصية في الأحياء المتخلفة وخاصة في الأحياء الشعبية المكتظة لوجود كثافة سكانية عالية، ولأن المساكن منكشفة وقريبة إلى بعضها إلى البعض، فتصبح رؤية الشخص في أكثر الأماكن خصوصية أمرا عاديا، إنهم يعتادون على مثل هذا النمط من الحياة التي فرضتها الظروف الصعبة والقاسية.

– تتعرض الكثير من المباني القديمة والتي لها ربما لها قيمة أثرية إلى الانتهاك والسطو من قبل المهاجرين الجدد، كما تتعرض الأشجار والمساحات الخضراء إلى التدمير، لأن المهاجرين يبحثون دائما عن مساحات شاغرة لبناء أكواخهم وعششهم، ومن المحتمل أنهم يقطعون الأشجار إما لأغراض التدفئة أو لأغراض أعمال حرفية[2].

وزيادة على ما ذكرناه نجد السيد الحسيني يلم بخصائص هذه المناطق في: "إن هذه المناطق إضافة إلى افتقارها للتخطيط العمراني ومقومات المدينة فهي تتميز بمجموعة من العناصر الاجتماعية والثقافية كارتفاع في معدل الزيادة السكانية وانتشار الأمية والمشاركة السلبية، والحرمان من الخدمات الحضرية وانخفاض في الدخل والشعور بالاستسلام والقدرية وعدم الاطمئنان للمستحدثات"[3].

–إن الخصائص المميزة للأحياء المتخلفة تبدوا أشد ارتباطا باحتلال أرض الغير بوضع اليد، والبناء العشوائي للسكن من المواد والخامات المتوافرة في المجتمع المحلي وسكن الأماكن غير مخصصة للسكن أصلا ومن هنا يبدوا تنوع أشكالها الفيزيقية في كثير من أحياء المدن، وعلى سبيل المثال "مدينة بومباي" التي يغلب عليها طابع مدن الأكواخ، وحي "هارلم" بنيويورك والذي يتصف بالمساكن القديمة والمتدهورة، وحي الزنوج بمدينة شيكاقو هو أسوأ حالا من الحي السابق وفي "بانكوك" تنتشر مدن الصفيح والبامبو، وفي "ريو دي جانيرو"و"ليما" و"هونج كونج" تبدوا الكهوف وأحياء الصفيح منتشرة فوق التلال والمرتفعات، كما تبدوا أكثر اتساعا ونموا حول عواصم

---

[1] ابراهيم محمد عباس، المرجع السابق، ص: 229 .

[2] نفس المرجع ، ص:166.

[3] السيد الحسيني: المدينة، دار المعارف، القاهرة ،1981، ص:183.

شمال إفريقيا، ففي مدينة تونس تمثل هذه الأحياء ربع سكانها وثلث مدينة الجزائر، وخمس سكان الدار البيضاء[1].

- ثقافة الفقر:

أخذ علماء الاجتماع والإيكولوجيا بالمدخل السوسيوثقافي وما يرتبط به من مفاهيم ومتغيرات في دراسة المناطق والأحياء المتخلفة[2] إلى جانب محاولة النظرية الكلاسيكية فهم ثقافة الأحياء المتخلفة الفقيرة في الدول النامية والتي أثارت جدلا شديدا حول مدى كفاءتها النظرية وصدقها الواقعي ودلالتها الإيديولوجية والمتعلقة بثقافة الفقر[3].

يشير مصطلح ثقافة الفقر "إلى وحدة متكاملة من القيم والمعايير وسمات السلوك للأفراد الذين يعيشون في ظروف الفقر"[4]

حيث صاغ "أوسكار لويس" O.luis إطارا تصوريا نظريا وإمبريقيا يهتم بما اسماه ثقافة الفقر، وذلك انطلاقا من دراسات عديدة وميدانية أجريت لمجموعة من الأسر الخاصة بالأحياء المتخلفة في "بوروتوريكو" وتوصل إلى أن هده الثقافة تشمل على مجموعة من العناصر الشائعة في هده الأحياء المتخلفة وهي :"ارتفاع معدلات الوفيات، انخفاض متوسطات الأعمار، انتشار الأمية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة والحرمان من الخدمات الحضرية، قلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، انخفاض مستوى المهارة، وعدم وجود مدخرات، كثرة الاقتراض، وعدم توفر مخزون من المواد الغذائية، والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن، وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب ومعاقبة الأطفال و تمركز الأسرة حول الأم، الشعور بالاستسلام أو القدرية، وانتشار عقدة الاعتزاز المفرط بالذكورة عند الرجال وعقدة التضحية والاستسلام عند النساء"[5].

وتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، وهذه الثقافة ليست حرمان اقتصادي، أو تفكك اجتماعي، أو غياب المستلزمات المادية، وإنما هي أسلوب أو طريقة للحياة يسلكه الفقراء أينما وجدوا،

---

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص:186.

[2] نفس المرجع، ص:215.

[3] السيد الحسني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:14.

[4] هالة منصور: محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، كلية الآداب بينها، 2000 ، ص:56.

[5] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:15.

وهذه الثقافة تشكل ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الذي توجد فيه، وقد تضمنت جميع السمات لسوء التنظيم وجعلتها سمات فقراء الحضر الذين يعيشون في المناطق أو الأحياء المتخلفة وهي ثقافة متميزة تتجاوز الحدود الإقليمية والقومية كما أنها تعمل على استمرارها الذاتي وتوارثها، أي أن خصائصها تنتقل عبر الأجيال ومن جيل إلى آخر عن طريق عمليات التطبيع والتنشئة الاجتماعية فيشعر هؤلاء الفقراء بالانتماء إلى إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي يختلف عن الإطار السائد[1].

ويشير مارشال كلينارد Marchall clinard إلى أن مفهوم ثقافة الفقر يحيطه غموض عندما يستخدم كمفهوم للثقافة الفرعية، ويظهر الغموض بوضوح عندما يصدر بعض الباحثين تعميمات يستخدمون فيها المصطلحين بمعنى واحد على الدراسات التي تجرى على أحياء الزنوج مما يؤدي إلى الخلط بين الزنوج والجماعات الفقيرة، ويظهر هذا الخلط بوضوح في الدراسات التي تجرى على أحياء اليهود والتي يعيش فيها زنوج غير فقراء، وسكان زنوج ولكنهم فقراء، لذلك يجب عند دراسة الثقافة على الباحث أن يكون دقيقا في استخدام المفاهيم[2].

وبإجراء مقارنات من الواقع بين قطاعات فقراء المدن يتوصل المحللون إلى وجود علاقات مشاركة أضعف بين سكان أزقة الحضريين الفقراء مما هي بين سكان أحياء المهاجرين الفقراء، وهنا يبرز دليل يؤكد وبشدة لفكرة و"مفهوم ثقافة" والتي ترتبط بسكان الأحياء المتخلفة من حيث الملبس والعادات الغذائية والحياة العائلية وسياسة الإنجاب المتبعة والنظرة إلى الذات وإلى الآخرين[3].

ثقافة الفقر تروج لفكرة أساسية هي أن الفقراء يعيشون ظروف الفقر لأنهم فقراء ويعبرون عن ذلك من خلال مجموعة من القيم والأنماط السلوكية التي تساعدهم على البقاء والتكيف، في ظل الظروف البيئية والاقتصادية التي يعيشون فيها، ولاشك أن هذه السمات جميعها موجودة في المناطق المتخلفة بالمدينة وخاصة في المجتمعات الآخذة في طريق النمو حيث يبرز نمط التحضر السريع وبوضوح.

---

[1] هالة منصور، المرجع السابق، ص:56.

[2] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص:217.

[3] إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، المرجع السابق، ص: 19.

بالرغم من أن دراسات لويس أوسكار أثارت انتقادات منهجية وسياسية كثيرة إلا أنها لفتت الأنظار والانتباه إلى أهمية مفهوم ثقافة الفقر كوسيلة لفهم كثير من الظواهر الحضرية في مدن العالم الثالث[1].

وفي الواقع أن ثقافة سكان المناطق والأحياء الحضرية المتخلفة يتميزون بعدد من الخصائص تتفاوت في درجاتها، وتنطبق بصورة نمطية على الأحياء الفقيرة فيبدوا أن أهم الخصائص هو التدني الفيزيقي والاجتماعي لها بالنسبة للأحياء الأخرى، بالإضافة إلى خاصية أخرى وهي العزلة الاجتماعية والسلبية في المشاركة في المنظمات الاجتماعية والسياسية ويبدوا أن المشكلة ليست في ثقافة الفقر، وإنما في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الذي تعيش فيه[2].

2- تصنيفات وأشكال المناطق المتخلفة:

صنف بيرجل المناطق المتخلفة إلى ثلاثة نماذج رئيسية :

النموذج الأول فيتمثل في المناطق المتخلفة الأصلية وهي مساحة تعتبر في الأصل متخلفة تتكون من مباني غير ملائمة وهذه الأقسام لا يمكن معالجتها وتحتاج إلى أن تدمر تدميرا كاملا.

النموذج الثاني من المناطق المتخلفة فيقع بسبب هجرة عائلات من الطبقتين الوسطى والعالية إلى مناطق أخرى لينتج عن ذلك فساد في المنطقة مثل حي "سوث أند" في بوسطن.

أما النموذج الثالث والأكثر كآبة للمناطق المتخلفة فهي تمثل أساسا ظاهرة من ظواهر الانتقال من مناطق حضرية متخلفة إلى مناطق قابلة لا تكون أكثر تقدما[3].

كذلك يمكن تحديد ملامح أنماط المناطق الحضرية المتخلفة في التصنيف الذي قام به تشارلز ابرمز في الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة محاولة منه لوضع مؤشرات عامة لهذه الأنماط من المناطق المتخلفة وهي:

- الأحياء الحضرية المتخلفة التي عليها المهاجرون من الريف وأحياء الأقليات من اليهود والزنوج والتي تتصف بالاحتقان السكاني.

---

[1] هالة منصور، المرجع السابق، ص:56.

[2] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة ،عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، المرجع السابق، ص:57 .

[3] أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، المرجع السابق، ص:44.

- أحياء العمال الصناعيين التي يقيمها أصحاب الأعمال لعمالهم من أنصاف المهرة وغير المهرة والعاملين في المناجم وصناعة النسيج.
- أحياء الأكواخ والعشش التي يقيم فيها فقراء المدينة بشكل دائم .
- الأحياء التي أصبحت متخلفة بفعل غزو المصانع والسكك الحديدية مع إنشاء الطرق الجديدة مما يؤدي إلى هجرة السكان الأصليين واحتلال الفقراء لمساكنهم.
- الأحياء المتخلفة المجددة وهي التي تستمر نتيجة الصيانة والإصلاحات بالرغم من قدها.
- الأحياء المتخلفة المحتملة وهي التي يتم تخطيط لها وتهيئتها لسكنى محدودي الدخل، ثم تحولت نتيجة زيادة الكثافة السكانية ومعدل نمو الأسرة التي تشغلها إلى تغيير في تصميمها ليستوعب الأسر الحديثة [1].

ويذهب السيد حنفي عوض مضيفا إلى الأنماط السابقة نمط آخر برزت معالمه بصورة واضحة وسريعة في دول العالم الثالث وهي مناطق وأحياء واضعي اليد أو المحتلين، حيث تستخدم المواد البسيطة من مخلفات الصفيح والأخشاب في البناء، وهناك عدة تصنيفات لأنماط المحتلين[2]:

- المحتل للأرض ويملك السكن وهؤلاء دائما يفضلون أرض الدولة والأراضي المجهول أصحابها.
- المحتل المساوم والذي يقوم باحتلال الأرض بهدف الحصول على تعويض مقابل الجلاء عنها.
- المحتل المستثمر الذي يحتل الأرض ويقيم عليها الأكواخ ومشاريع تدر عليه بمداخيل.

ومن خلال هذه التصنيفات يبدوا جليا أن المناطق الحضرية المتخلفة تكون نتيجة لعامل الهجرة ومسايرتها للصناعة، إضافة إلى بروز عامل اجتماعي آخر هو انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية والتي أساسا من خلال عمليات التمييز العنصري في المجتمعات مثل المجتمع الأمريكي ومجتمع جنوب إفريقيا، وفي دول العالم الثالث وخاصة العربية يتجلى ذلك

---

[1] تشارلز ابرمز: المدينة ومشاكل الإسكان، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت،1964 ، ص ص:7، 8.

[2] السيد حنفي عوض، ص ص: 187-189.

من خلال التمييز الجهوي وعدم المساواة في توزيع الدخل القومي على السكان، والفقر المدقع لنسبة من السكان والجشع والطمع لنسبة أخرى.

كما قام السيد عبد العاطي السيد بتصنيف المناطق للمناطق الحضرية المتخلفة مرجعا السبب الرئيسي في وجودها إلى العامل الاقتصادي وعدم قدرة سكان هذه المناطق على دفع إيجارات أو إقامة إسكان أفضل وهي كما يلي[1]:

- **المناطق الميؤوس منها:** مناطق اليأس أشار إليها "تشارلز ستوكس"Shstokes بأنها مظهر عام يميز العملية الحضرية الاجتماعية، والذي بدوره يظهر في وجود مناطق سكنية يأوي إليها الفاشلون في المجتمع وأطلق عليها اسم الأحياء المتخلفة الميؤوس منها.

فمناطق اليأس تعد في نظر "ستوكس" ملاذا وملجأ لمن فقدوا الطموح والأمل وغير قادرين على تشكيل علاقات اجتماعية وانهزموا في المجتمع ورفضتهم المدينة، وأرجع هذا الأخير أسباب الإقامة في مثل هذه المناطق إلى الإفلاس الاقتصادي، الفقر، الصحة العقلية المتأخرة، التوافق الاجتماعي غير الكفء والصحة الجسمانية المعتلة أو العجز، كما أشار إلى أن ضحايا التمييز العنصري غالبا ما يجدون أنفسهم محصورين في المناطق الميؤوس منها، والتي توجد بها كل مظاهر التخلف والفقر والفساد والتهالك والإهتراء...الخ وقد كشفت الدراسات أن أكبر أشكال التمييز العنصري موجود في المدن الأمريكية.

- **المناطق المتخلفة المأمول منها "مناطق الأمل"**: وهي المناطق التي يسكنها الوافدون الجدد إلى المدينة سعيا وراء حياة أفضل طلبا للاستقرار الدائم، ضمن أماكن سكنية أحسن من مناطقهم الأصلية هؤلاء النازحين الريفيين لديهم الأمل والطموح ووجودهم في هذه المناطق مرحلي ومؤقت وسينتقلون مستقبلا إلى مناطق أفضل، بالرغم من أن سكان هذه المناطق من تركيب عرقي وخلفيات ثقافية لا يوافق عليها المجتمع، إلا أنهم أفراد انتقاليون ومساهمتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة ذات نطاق ضيق ولكن لديهم أسباب ومبررات تجعلهم أحسن وأقدر على النجاح وتغيير وتحسين أوضاعهم[2].

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق ، ص:281.

[2] نفس المرجع، ص:282.

- **المناطق المتخلفة الوظيفية:** من منطلق رؤية المناطق المتخلفة بأنها بيئات فاسدة يقيم فيها سكان معينين أغلبهم من المهاجرين الريفيين في مدن العالم، كما تمثل في نفس الوقت ملحقا وظيفيا لاقتصاد المدينة ونمط استخدام الأرض[1].

تقوم المناطق الحضرية المتخلفة بكثير من التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية المفيدة لسكانها، منها تشجعهم على التماسك الاجتماعي وتهيئهم لمعرفة طرق العيش في المدن[2].

ومن خلال قرب هذه المناطق المتخلفة من منطقة الأعمال المركزية والتي تتميز بارتفاع قيمة الأرض، ويحتوي هذا النمط على وحدات سكنية لا يقيم فيها أصحابها وهي منطقة ذات طابع انتقالي وإيجارات مساكنها غير مجدية اقتصاديا فيحرص أصحابها على بقائها على حالتها السيئة والرديئة تمهيدا إزالتها وتحويلها إلى مشاريع أكثر ربحا، ومن ثم يقيم في هذه المساكن الأفراد ذوي الدخول المنخفضة وتأخذ المنطقة بالتدريج شكل الحي المتخلف والتي كثير ما تمد المدينة بأنواع مختلفة من الخدمات غير الشرعية كالبغاء والمخدرات والسوق السوداء والبضائع المسروقة ...الخ.

وقد قسم "زوباخ" Zobaugh و"جانز" Gans المناطق الحضرية المتخلفة من خلال دراسة خصائص سكان هذه المناطق وعلاقتها بالمكان في أربعة نماذج هي[3]:

1- الباحثون عن أنشطة العمل من الطبقة الدنيا.

2-فئات العمل الروتيني.

3- الفئات غير المتوافقة اجتماعيا.

4-فئات الصراع.

ينظر جانز إلى النموذج الأول والثاني على أنهما أكبر جماعات سكان الأحياء المتخلفة ويتميز هؤلاء بقدرات محدودة في الحياة ويتمسكون بأعمال روتينية ثابتة وأسلوب الحياة النمطي، أما النموذج الثالث من غير المتوافقين اجتماعيا، وعاجزين عن ضبط سلوكهم وكثيرا ما يتعرضون للمشكلات والأزمات الاجتماعية ومن ثم يحاولون الهروب من المجتمع بالإدمان والتعاطي، وبالنسبة للنموذج الرابع فيميل سكان هذا الأخير إلى الصراع

---

(1) السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص: 283.

(2) أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:21 .

(3) السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص ص:194،195.

والمغامرة لتحقيق أهداف شخصية يؤكدون فيها ذاتهم وكثيرا ما يخرج بهم الصراع عن المعايير الاجتماعية وتحدي السلطة.

أما "هارنتجون" فقد صنف المناطق المتخلفة إلى نوعين :

- **المناطق الحضرية القديمة المتخلفة:** وهي أماكن إقامة تشكل عالما صغيرا وضيقا تسوده لغة وثقافة وديانة واحدة، ويتسم سكان هذه المناطق بالحركة والفاعلية نحو المناطق المحيطة بهم.
- **المناطق الحضرية الجديدة المتخلفة:** وهي أماكن يقطنها سكان من مختلف الشرائح الاجتماعية كالزنوج والبروتوريكو والفقراء البيض والمهاجرين من الأرياف والجبال المحيطة بالمدن[1].

إن تصنيفات المناطق الحضرية المتخلفة كانت متأثرة بالتصنيفات النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن الاستفادة من خلال ذلك في نوعين أساسين من المناطق الحضرية المتخلفة فالنوع الأول يتمثل أساسا في المناطق الحضرية المتخلفة والتي تأوي المجرمين والهاربين من العدالة ومن مواجهة الحياة، والنوع الثاني يتجسد في المناطق المتخلفة التي يسكنها المهاجرين الريفيين القادمين إلى المدن مهما كان لونهم وعرقهم، حيث أثبت الواقع أن بعض الشرائح الاجتماعية تستطيع أن تبرهن من خلال نشاطاتها الاجتماعية العامة على أنها قادرة على تجاوز العقبات وتحقيق النجاح والتقدم في حياتها من خلال التخلص من هذه المناطق المتخلفة والإقامة في مناطق جديدة.

كما قدمت الأمم المتحدة وفق نظرة شاملة وأكثر جدية وواقعية تصنيفا للمناطق المتخلفة يعتبر أقرب للواقع من الأصناف السابقة ومن أهم هذه الأنواع:

- **مناطق واضعي اليد الجديدة :** وهي التي لا يتوقع لها أي تقدم أو تطور في المستقبل وهذا لاحتوائها كثافة سكانية عالية، كما تنعدم فيها الطرقات والمساحات الخضراء ومختلف المرافق الاجتماعية، ويتم نجاح مثل هذه المناطق في الدول التي بدأت بنهضة جادة في سياسة الإسكان والتعمير والتصنيع لتطوير تلك المناطق ضمن شبكتها الحضرية.

[1] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري في المدن، المرجع السابق، ص ص:48،49.

- **مناطق أشباه واضعي اليد:** تسكن هذه المناطق الأسر ذات الدخل المحدود وهي قادرة على الحصول على مساكن ملائمة بسبب ضخامة الطلب على السكن، إلى حد الوصول إلى أزمة حادة فيلجأ هؤلاء السكان إلى شراء الأراضي في أماكن غير مخصصة للسكن على أطاف المدينة وضواحيها.
- **مناطق واضعي اليد المؤقتة:** تم وجود هذا النوع من المناطق المؤقتة على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة للحاجة الماسة في الحصول على سكن وبأقل التكاليف فتصبح مأوى للعاطلين[1].

وفي تصنيف آخر لإسماعيل قيرة رأى بأن الأحياء المتخلفة تتخذ نمطين سائدين هما الأحياء الميؤوس منها والأحياء المأمول منها والتي يطلق عليها لويدLiyed أكواخ الأمل، ففي المغرب العربي يسود عموما مفهوم les bidon villesمدن الصفيح أو أحياء الصفيح، وفي الجزائر Gorbi villesمدن الأكواخ أو الأحياء المتخلفة وفي المغرب Tente villesمدن الخيم، أما في مصر يستخدمون مفهوم العشوائيات أو المناطق العشوائية الحضرية Spontanée urbanisation zones[2].

أما أحياء السكن العشوائي "الأحياء العشوائية" فهي في الغالب ليست مبنية من مواد البناء المناسبة، ولكنها قد تكون مقرا للإقامة تتكون من عدد من الأكواخ أو عدد من العشش التي يستخدم في بنائها الصفيح والصاج والكرتون والأخشاب القديمة والصناديق القديمة، وتنعدم في هذه الأحياء أي مرافق أو خدمات وهي في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرين الذين وفدوا من الريف إلى المدن الكبرى، ونتيجة لعدم توفر فرص العمل لهم أو القدرة على دفع الإيجار في مساكن لائقة فيلجؤون إلى الاستيلاء على أي منطقة خالية في وسط المدينة أو على أطرافها ويقيمون عليها أكواخهم [3] .

فالعشوائية ترتبط في تعريفها بالمكان والأفراد الذين يعمرون المكان، فالمناطق العشوائية ما هي إلا مناطق متخلفة يطلق عليها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مصيدة الفقر والحرمان وأحزمة البؤس، حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعي وينظر إليها على أنها

---

[1] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري في المدن، المرجع السابق، ص ص:49، 50.

[2] إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، المرجع السابق، ص20.

[3] حسين رشوان : الفقر والمجتمع، المرجع السابق، ص ص :83، 84.

مكان خصب لنمو جميع الأمراض الاجتماعية من فقر واغتراب وجريمة وعدم تكيف، يسكنها المهاجرون من المناطق الريفية والأميون والعاطلون عن العمل والعاجزون عن الاندماج في حياة المدينة.

ويتم وصف سكان هذه المناطق العشوائية بالهامشيين الحضريين لأنهم جغرافيا يسكنون على أطراف المدينة الخلية من الخدمات والمرافق، واقتصاديا واجتماعيا هم مهمشون من الحياة الحضرية بتفاعلاتها المختلفة، وتطلق العديد من المصطلحات والتسميات على المناطق والأحياء العشوائية كمصطلح مناطق واضعي اليد ويتم الاستيلاء على أراض فضاء مملوكة للدولة أو للأشخاص وتوجد عادة على أطراف المدن لذلك يطلق عليها تسمية واضعي اليد.

لذلك لابد أن نميز بين المناطق المتدهورة عمرانيا أو المتخلفة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، وبين المناطق العشوائية فالأولى تكون مخططة ولكنها متدهورة بالمعنى العمراني مثل الأحياء الشعبية القديمة، أما الثانية تكون غير مخططة أو تم البناء عليها بشكل قانوني وغير نظامي سواء من حيث الحصول على الأرض أو من حيث طرق البناء زيادة على التدهور العمراني[1] ، إلا أنه توجد العديد من الخصائص تجمع النمطين ويشتركان فيها وخاصة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فهناك خصائص وسمات مشتركة تجمع سكان النمطين...الخ.

كما قدمت هناء محمد الجوهري نقلا عن "علي الصاوي" الأنواع التي تشملها العشوائيات وذلك فيما يلي[2]:

– المناطق التي تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني في الأراضي الفضاء المملوكة للدولة، وبالتالي تكون غير مخططة عمرانيا وتعاني من نقص في الخدمات والمرافق الأساسية وأهمها الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب.

– المناطق التي تسمى بمناطق الاستيطان التلقائي الهامشية، أو قطاع الاستيطان غير الرسمي، أو المستوطنات غير القانونية وهي في مجموعها مجتمعات عمرانية تنشأ

---

[1] هناء محمد الجوهري: علم الاجتماع الحضري، دار الميسرة للنشر والتوزيع ولطباعة، القاهرة، دون ذكر سنة النشر ، ص:337.

[2] نفس المرجع ، ص ص:348، 349.

باغتصاب الأراضي العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد، وإقامة مباني سكنية دون موافقة السلطات الرسمية .

- المناطق والأحياء الأكثر فقرا وازدحاما وهي ليست بالضرورة تعبيرا عن انتهاك قوانين التخطيط العمراني والمباني.

- الأحياء السكنية القديمة في المدن التي تعاني من تدهور المرافق والخدمات وارتفاع الكثافة السكانية.

- الإسكان العشوائي الذي أقيم على الأراضي الزراعية بدون ترخيص.

- الإسكان الهامشي وإسكان الغرف المستقلة، والأول عبارة عن أماكن ليست معدة أصلا للسكن كأحواش المساجد والأماكن الأثرية، أما الثاني فهو عبارة عن الغرف المستقلة حيث تقيم أسرة بأكملها في غرفة واحدة من الوحدة السكنية وتشترك في منافعها مع الأسرة أو الأسر الأخرى التي تقيم في نفس الوحدة .

- إسكان المقابر وهو يشمل المناطق السكنية المتداخلة مع المقابر والجزر السكنية داخل المقابر.

- المناطق التي اعتمدت اقتصادياتها على التعامل مع البضائع الأقل جودة وسعرا وكذلك البضائع المستعملة.

- المناطق التي تقع على أطراف المدينة وتفتقر إلى القدرة على العمل الجماعي أو ممارسة ضغوط منظمة على الحكومة، وعادة ما تكون اقتصاديتها هشة غير مستقرة ولذلك تتعامل من موقع الخضوع المطلق للسياسات الحكومة.

وفي دراسة أجراها "محمد الكردي" ميز بين أنماط متعددة ومتباينة ولكل منها سماته وخصوصيته التي تميزه عن غيره من العشوائيات وذلك على النحو التالي[1]:

- السكن الجوازي وهي العشوائيات التي تنمو في مناطق لم تكن معدة أصلا للسكن ولا تصلح للإقامة، وهي نمط يضم كل المباني والمنشآت الإسكانية التي تقام بدون ترخيص.

- الإسكان الذي يقام على أراض غير مخصصة للبناء كالأراضي الزراعية.

[1] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 337 ، انظر محمد الكردي، المرجع السابق، ص ص: 4، 5.

– السكن في أحواش المقابر" وينتشر هذا النمط خصوصا في مصر" والقوارب والمخابئ والدكاكين ومناور السلالم وأسطح المنازل.

– جيوب الفقر وهي المناطق التي تبلغ فيها مستويات المعيشة اقتصاديا واجتماعيا بمرور الزمن مستوى متدنيا لم تبلغه من قبل، ويضم هذا النمط الأحياء القديمة في قلب المدينة والمساكن الشعبية ومساكن الإيواء.

– البؤر الريفية التي تنشأ داخل التجمعات الحضرية المخططة والتي ظهرت نتيجة للنمو السريع للمدن لتبتلع القرى الصغيرة المحيطة بها دون أن تنمو هذه القرى وكذلك الأطراف المتريفة والتي ظهرت نتيجة للتلاحم بين القرى والمدن بسبب نمو كل منها في اتجاه الآخر في آن واحد.

ولقد أشار دارسوا الأحياء المتخلفة في الدول النامية إلى التمييز بين أنماط مختلفة من السكن الفقير فهناك سكن الأحياء الشعبية التقليدية القديم التي تعرضت للتدهور الحضري عبر قرون متتالية، في مقابل السكن العشوائي الذي يتخذ تسميات عديدة ويتم بطرق مختلفة، فالأحياء الشعبية تضم وحدات سكنية متدهورة بفعل الزمن والإهمال والتقسيمات الداخلية[1].

وأهم ما يميز الأحياء الشعبية القديمة عن أحياء السكن العشوائي أو واضعي اليد أن الأولى قد نشأت في إطار قانوني شرعي، أما التدهور الفيزيقي للحي يحدث بشكل متعمد أو غير متعمد لزيادة دخل مالكي المبنى، وعند مقارنة الأحياء الشعبية القديمة بالأحياء العشوائية الحديثة نجد أن الأولى أقل استفزاز للمصلحين الحضريين كما أنها ترتبط بمناطق الصناعات الحرفية .

كما أشارت هناء محمد الجوهري إلى نمط آخر من الإسكان العشوائي وأشارت إليه بالنوع الراقي لهذه الأنماط كلها وهو عشوائي لأنه ينطوي على أحد محددات العشوائية أو بعضها، كأن تكون الأرض غير مخططة عمرانيا، أو تكون أرضا زراعية غير مسموح بالبناء عليها، بالرغم من تسجيل ملكية الأرض لقاطنيها ومن الحصول على تراخيص للبناء، إضافة إلى وصول كافة المرافق الأساسية إليها يقطن في هذه المناطق الفئات الاجتماعية العليا في المجتمع[2].

---

[1] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص18.

[2] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص336.

وبذلك يمكن القول أن عملية المنافسة الإيكولوجية على استخدام المكان تعد من أهم العوامل التي تكشف عن نضال السكان وجهودهم من أجل العيش والعمل معا، تحكمهم وتوجههم عوامل من القوى والعمليات التي تنعكس على المستوى الاقتصادي للطبقات الاجتماعية لسكان المدينة[1].

ثالثا: الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظهور المناطق المتخلفة:

تضم مدن العالم بأغلبيتها مناطق أو أحياء متخلفة تشكل مشكلا من مشاكل المدينة ومن بين هواجس المجتمع في اختلال التوازن بين وظائف المدينة وأهم معطياتها السكانية والعمرانية، لذلك فإن وجودها لم يكن بمحض هدف بل هو نتيجة عوامل متداخلة وتأثيرات يمليها الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي عليها.

1- العوامل الاجتماعية:

1-1 الهجرة :

تعتبر ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن من الظواهر الاجتماعية التي برزت بشكل واضح في منتصف القرن 18م، وهذا بعد ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية ووصلت إلى أقصى سرعتها في بداية القرن 20م لذلك أصبح سكان المناطق الحضرية في نمو مطرد وليس في لدول الصناعية فقط، وإنما في جميع أنحاء العالم تقريبا بينما أصبح سكان الريف في تناقص مستمر.

وتعتبر الهجرة الريفية كذلك من أحد الظواهر الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع فقد تكون نتيجة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية أو عسكرية أو إجبارية خارجة عن إرادة الشخص[2].

وتعد المدن الكبرى من أقوى مراكز الجذب لتيارات الهجرة الداخلية في العصر الحديث، فالمهاجرين الريفيين إلى المدينة يجدونها أنسب المناطق للاستقرار وتحسين الظروف المادية حيث تسود وظائف القطاع العام إلى جانب بعض الوظائف الصناعية والمهن الحرة إضافة إلى تميز المدينة بخدمات حضرية ومعيشية أفضل من الأرياف مثل توفر الكهرباء المياه أماكن الترفيه توفر الخدمات الصحية والثقافية والتعليمية ..الخ.

---

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص:14.

[2] محمد عاطف غيث: مشكلات اجتماعية، المرجع السابق، ص:155.

فترتبط عوامل الطرد والجذب بالهجرة بشكل عام، والهجرة الداخلية "الهجرة من الريف إلى المدينة" بشكل خاص، فتشير عوامل الطرد إلى كل العوامل الدفع سكان الريف إلى الهجرة من إلى المدينة هروبا من واقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية في الريف، بينما تشير عوامل الجذب إلى كل العوامل التي تجذب هؤلاء المهاجرين إلى المدينة أملا في فرص عمل أفضل وظروف معيشة أرقى.

إن الهجرة الريفية إلى المدن تبقى المصدر الاجتماعي الحضري الرئيسي لنشأة المناطق المتخلفة داخل المدن[1].

لذلك فإن الدراسات الإيكولوجية الحضرية تميل إلى الاهتمام بالدور الذي تلعبه الهجرة في نمو الأحياء المتخلفة في مدن العالم الثالث وتعد هذه الأحياء بمثابة محطات وصول طموحات الأفراد من الريف [2] وتحقيق البعض منهم رغبته في الحراك الاجتماعي والتفتح على ثقافة وحياة جديدة تمثل بالنسبة لهم خبرة في مجال الحياة الحضرية.

إن الهجرة الريفية خلقت مشاكل كثيرة للدول سواء كانت هذه المشاكل بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأهم هذه المشاكل هو مشكلة المناطق المتخلفة الواقعة على أطراف المدن وضواحيها وبالقرب من المصانع، فهي تؤثر سلبا على التنمية العمرانية.

فالهجرة الريفية هي السبب الرئيسي الذي أدى إلى نمو عمراني غير منتظم وغير مخطط، ومشاكل تخطيطية في ميادين النقل والمواصلات السكن إلى جانب ظهور الأحياء الفقيرة بجوار المدينة .

كما تؤدي بدورها إلى خلل شديد في توازن توزيع السكان بين الحضر والريف ومع عدم قدرة المدن على استيعاب هذه الزيادات السكانية تنجم مشاكل وأزمات وفي كل المجالات.

إن الهجرة التي لا تصطحب بخطط تنموية تستوعب الفئات العاملة المهاجرة تتسبب في انتشار البطالة وانخفض المستوى المعيشي للأفراد المهاجرين، كما تؤثر الهجرة غير المبرمجة في خلق أوضاع اجتماعية غير متجانسة[3] إضافة إلى تشويه المظهر المرفولوجي للمدينة من خلال مظاهر التخلف والبؤس والتي تعكسها الأحياء المتخلفة.

---

[1] محمد الكردي، المرجع السابق، ص: 219.

[2] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص:198.

[3] تماضر حسون، حسين الرفاعي، المرجع السابق، ص:80.

لذلك انتهجت العديد من السياسات وتم عقد العديد من المؤتمرات والدراسات لمناقشة أبعاد الظاهرة محاولة منهم إيجاد الحلول العاجلة للحد من الهجرة الريفية إلى المدن، فقد عقد الجامعة العربية عدة مؤتمرات لمناقشة مشكلات التحضر وتوطين المجتمع الريفي، كذلك مناقشة منظمة المدن العربية لأهم الموضوعات الخاصة بالحياة في المدن وكانت نتيجة هذه الدراسات أن الهجرة الريفية تركت آثار واضحة في النمو الحضري للمدن[1].

ومهما كانت أسباب الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية فإن هناك مشاكل صاحبت نمو المدن وتبلورت ظاهرة الأحياء أو المناطق المتخلفة وتفاقمها كمأوى للمهاجرين، فإن هذه الفئة تواجه العديد من المشاكل في مقدمتها عدم توفر المسكن فالكثير من عائلات المهاجرين الذين جاؤوا إلى المدينة من أجل وأملا في حياة أفضل إلا أنهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى السكن في أحياء متخلفة وبمساكن غير لائقة، كما ينمو الأولاد وهم في طريقهم إلى مرحلة الرجولة في محيط الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والعاطفي وعدم وجود مسكن لائق وصحي انعدام وسائل الترفيه، فيجبر الكثير من الصغار إلى الحرمان من الكثير من الأشياء التي من العادة أن يملكها نظراءهم من الطبقة المتوسطة وعليه فاستقلالهم من الضبط الاجتماعي التقليدي الممارس من طرف العائلة، حرية العمل، مفهومهم للقضاء والقدر، كرههم لممثلي السلطة عدم ثقتهم واختلاطهم بالطبقات المتوسطة واستعدادهم لممارسة العدوان والجريمة وشرب الخمر والمخدرات[2].

1-2 التفضيل السكني:

تلعب مسألة التفضيل السكني والإمكانيات والمداخيل لدى الأفراد المهاجرين دورا مهما في نشأة هذه المناطق المتخلفة، حيث يفضلون الإيجار الرخيص في المناطق القريبة من أماكن عملهم ومع مرور الزمن والألفة مع الحياة في البيئة الحضرية، يتحول هؤلاء الأفراد من مستأجرين إلى ملاك في مساكن فقيرة موجودة في ضواحي وأطراف المدن[3].

---

[1] عبد الإله أبو العياش: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص: 195.

[2] علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:77.

[3] هناء محمد الجوهري ، المرجع السابق، ص:344.

3-1 التنمية والمساواة الاجتماعية:

إن واقع وطبيعة موضوع المناطق المتخلفة يتسع لقضايا اجتماعية وأيكولوجية متداخلة من الصعب الإلمام بكل جوانبها.

فقضية المناطق المتخلفة تربط ببيئة اجتماعية واقتصادية متخلفة وتفجر في الأساس قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى.

إن المعاناة الحقيقية وعدم الاندماج الاجتماعي ووحشية البؤس والشقاء الذي لا يعود إلى الندرة بقدر ما يعود إلى العوامل الاجتماعية للإنتاج والتوزيع[1].

فالتنمية في بلدان العالم الثالث تنمية عرجاء غير متوازنة وما يعكسها هو الحال الاجتماعي للفئات الفقيرة في البلاد النامية، فأضحت الطبقية ظاهرة اجتماعية طغت على التقسيم الاجتماعي في هذه المجتمعات، حيث نجد في الوطن الواحد هناك من يعيش التخمة والثراء الفاحش وفي فيلات فاخرة، تقابلها بيوت رديئة يإن أصحابها من الجوع والبؤس والحرمان.

عندما نسلط الضوء على عمليات التنمية في بلاد العالم الثالث عامة والبلاد العربية خاصة، نجد أنه من الصعب أن نتصور نجاح تنمية متوازنة أو استقرار سياسي في مجتمع يقتصر على إشباع حاجات وطموحات الصفوة، بينما يهمل حاجات بقية فئات المجتمع ويتركها تعلق جراحها وآلامها وتعيش في حالة إحباط دائم لعدم حصولها على الدخل المناسب، بما يحفظ الكرامة من خلال المسكن الملائم فالكل يعلم أن أسرا بأكملها تقيم في حجرة واحدة ويستعملون دورات مياه مشتركة في مناطق الفقر في الدول العربية [2].

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة والمتوازنة هي التي تقوي النسيج الاجتماعي وتعمل على تماسكه وليس تفككه حتى لا يصبح المجتمع الواحد مجتمعين والاقتصاد الواحد اقتصادين وتزداد المسافة بينهما كل يوم.

---

[1] إسماعيل قيرة :أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، المرجع السابق، ص:18.

[2] محمود عرابي، مرجع سابق، ص:6.

1-4 خبرة الأفراد:

كما تلعب خبرات الأفراد عبر الزمن دورا في تشكيل المناطق المتخلفة ونموها في المدن، حيث يتم نقل هذه الخبرات من جماعة إلى أخرى[1].

1-5 المضاربة في أسعار العقارات:

يشير محمود عرابي إلى أن مافيا العقارات ساهمت بشكل واضح وصريح في انتشار أحزمة من السكن العشوائي المخالف والذي يفتقر إلى أدنى عناصر السلامة والصحة[2]، فالتحايل من قبل الأفراد وذوي الأطماع الذين يجمعون ثروة ومزاحمة الفقراء وعلى حساب المجال الحضري.

وتذهب هناء محمد الجوهري إلى أن الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وكذلك الأولويات والتفضيلات والثقافة والموارد المتاحة دورها في تشكل هذه المناطق ونموها[3]، فنشوء هذه المناطق المتخلفة يرجع أساسا إلى البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي في كل مجتمع وحسب خصوصيته وتاريخه وظروفه.

2-العوامل الاقتصادية:

2-1 عامل الصناعة:

تميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية في العالم ونموها مساحة وسكانا مع وصول الكثير منها إلى مرتبة المدينة الميتروبولية ثم المدينة العظمى ونظرا لارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع، ونتيجة لما تحدثه الصناعة من آثار على الأنساق الايكولوجية للمدن، فإن هذه الأخيرة قد أدت إلى ظهور ما يسمى بالأحياء غير المخططة[4].

يلعب العامل الاقتصادي دورا هاما ولا يستهان به في نشأة المناطق الحضرية المتخلفة، حيث كانت هذه الأخيرة أحد أهم نتائج الثورة الصناعية في القرن 18م وما بعدها وفي مرحلة ما بعد الصناعة حتى الآن عصر التقدم التكنولوجي والتقني والمعلوماتي والنظام الرأسمالي العالمي، وما لحقها من هجرة متزايدة من الريف إلى الحضر، ومن دولة نامية إلى أخرى، ومن دولة نامية إلى أخرى متقدمة، بحثا عن فرص عمل أفضل ودخل أفضل، حيث

---

(1) هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:335.

(2) محمود عرابي، المرجع السابق، ص:5.

(3) هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:335.

(4) عبد الباسط محمد حسن :علم الاجتماع الصناعي، مكتبة غريب، القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص:36.

أن الاهتمام بالصناعة وتركيزها بالمدن جعل من الأرياف تشكل عوامل طرد بظروفها المعيشية السيئة، ومن المدينة عوامل جذب من خلال فرص العمل المتاحة فيها إلى أن استمرت الظاهرة بالاتساع وظهرت كمشكلة محلية وعالمية.

إن سياسة التوطين الصناعي المتبعة من طرف العديد من دول العالم ساهمت في خلق فجوة بين الريف والمدينة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، حيث كان توجه هذه البلدان بعد حصولها على الاستقلال إلى سياسة التصنيع وهذا ما أدى إلى عدم التوفيق بين النمو الصناعي والنمو الحضري للمدن مما نجم عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

إن استمرار عملية الهجرة الريفية الحضرية مع استمرار النمو الصناعي أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين في المدن، حيث شهدت المدن انفجارا سكانيا ناتج عن طوفان الهجرة الوافدة من الأرياف من جهة والزيادة الطبيعية للسكان جهة أخرى، فارتفعت معدلات ونسب التحضر ما قابله من الجهة الأخرى عدم قدرة المدن وعجزها عن استيعاب هذه الزيادة من السكان وعجزها عن تقديم مساكن لهم مما سمح بانتشار لتي تقام وتبنى بسهولة وبسرعة ودون عناء، وبالتالي وكتحصيل حاصل انتشرت المناطق المتخلفة داخل المدن التي توجد فيها المصانع، وكانت الفئة العاملة في الصناعة والوافدة من الأرياف من بين العوامل الرئيسية في نشأة المناطق المتخلفة وذلك لعجز هذه الدول عن توفير مساكن للعمال تكون ملائمة من جهة وقادرين على دفع الإيجارات من جهة أخرى[1].

هناك علاقة بين الهجرة والصناعة وانتشار المناطق المتخلفة بالمدن فكل عامل سببا للآخر، أي أن الصناعة تسبب الرغبة في الهجرة إلى المناطق الصناعية والهجرة بدورها تفرض بكل ضغوطاتها إنشاء الأحياء المتخلفة، هذه الأخيرة التي تعكس بدورها مشاكل وظروف اجتماعية أخرى تكون محصلة للمعطيات الاجتماعية والخصائص التي تتميز بها.

إن بداية ظهور المناطق المتخلفة في المدن كانت كحل من جانب من لا مأوى لهم ولكن حكومات الدول المتقدمة وجدت لاحقا آليات للتعامل مع الزيادة السكانية، أما في الدول النامية فالأمر يختلف تماما وذلك لأن مدنها تنمو وتتطور دون أي ضابط أو إدراك لأهمية تخطيط المدن وطريقة توسعها ونموها مستقبلا.

---

[1] السيد عبد العاطي السيد :علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص :118.

2-2 أزمة السكن:

يعتبر المسكن أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية الراحة والسلامة والأمن والاستقرار، إذ أن المساكن غير الملائمة ترهق الأعصاب وتؤثر على الحياة الشخصية والجماعية فعدم إيجاد المسكن الملائم يعطل كثيرا من الأمور الهامة ويسبب مشاكل كاللجوء إلى أماكن غير ملائمة.

وقد كشفت العديد من الدراسات أن الخمول وهبوط الحيوية هي من أهم أسباب اعتلال المزاج والإدمان وأن ظروف الإسكان الرديء من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية[1].

إن الدافع الرئيسي والسبب الأول في التمركز في المناطق الحضرية المتخلفة هو عدم توفر المسكن بسعر مناسب في المناطق المنظمة والمخططة، وبمجرد نشوء منطقة عشوائية فإنها سرعان ما تتكامل تحقيقا لاحتياجات الساكنين[2].

تعتبر مسألة أزمة السكن ومدى تأثيرها على نشأة المناطق المتخلفة مسألة اقتصادية من الدرجة الأولى، وبالأحرى هي محصلة مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الموقع والبناء وارتفاع أسعار الكراء كما تتعلق بموضع الدخل وبذلك يخلق انعدام التوافق بين المستوى السكني والاقتصادي مشاكل عديدة خاصة في البلدان النامية.

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة حدة المضاربات لعمليات التسديد والبناء وعجز السلطة عن تلبية طلبات السكن[3].

كل هذه العوامل والأسباب من شأنها أن تؤدي إلى أزمات سكنية وعواقب حضرية تساهم في بناء هذه الشريحة لأماكن غير ملائمة، فقد أدت ظاهرة النمو الحضري إلى استيلاء المهاجرين على الأراضي والفضاء غير المستغل ليقيموا لهم عليها مساكن بطريقة عشوائية وبصورة بدائية غير منظمة ومجموع تلك المساكن تتكون من أحياء سكنية بكاملها تفتقر إلى أهم الخدمات والتسهيلات الضرورية للحياة الإنسانية المياه والمجاري والكهرباء

---

[1] حسين أحمد رشوان: مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997، ص:95.

[2] هناء محمد الجوهري ، المرجع السابق، ص: 339.

[3] محمد عاطف غيث: علم اجتماع النظم، دار المعارف، الإسكندرية،ج2، 1967، ص98.

والطرق والحدائق ...وغيرها، في ظل غياب التنظيم والتخطيط تصبح هذه المناطق بدورها عبئا على المدينة وعلى طريقة توسعها مستقبلا وكذلك على مرافقها مما يؤدي إلى تدهور مستوى أداء الخدمة لمواطني المدينة الأصليين والنازحين إليها على حد السواء[1].

كما ترتبط أزمة السكن بالظروف السكنية غير الملائمة، وقد تبين كذلك أن النظافة شرط ضروري لاحترام الذات وأساس الأخلاق الحميدة والسلوك الموفق والسوي وهو ما تفتقده المناطق المتخلفة والمساكن الرديئة.

تعاني معظم دول العالم الثالث من أزمة حادة في مجال الإسكان لما تمارسه من تأثير مباشر على حياة الفرد ومن جميع الجوانب، لقد لاقت هذه الأزمة اهتمام العديد من الدول والحكومات لإيجاد الحلول الكفيلة لعلاجها، وتجنب المشاكل الناجمة عنها وذلك يخلق نوع من عدم التوازن بين الزيادات في عدد السكان ومتطلباتهم من السكن، إلا أننا نجد معظم الدول النامية لا تتمكن من تحقيق جزء من هذا التوازن بسبب نقص الإمكانيات المادية من جهة ورداءة المشاريع التنموية من جهة أخرى.

إن أوضاع السكن الحضري تتدهور على المستوى العالمي على الرغم من تحسنها قليلا في الدول المتقدمة صناعيا، حتى في الدول الصناعية الأوضاع لا تبدوا جيدة لأن الأزمة المالية العالمية خاصة فيما يتعلق بالعقارات تطرد المزيد من الأفراد من بيوتهم وترسلهم إلى المناطق المتخلفة والمساكن الفقيرة، فأعداد الطبقة المتوسطة على المستوى العالمي تضمحل، حيث يزداد عدد الفقراء والمعدمين والأزمة السكنية تتفاقم ومن الممكن أن تصل إلى الانفجار في كثير من بلدان العالم مثل الهند والبرازيل والمكسيك ومصر.

2-3 الهامشية الاقتصادية في ظل التحول نحو الرأسمالية:

شهد العالم نموا اقتصاديا كبيرا رافق التقدم الصناعي والتقني وتزامن تحضر المجتمعات مع التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، رغم أن أعلى نسب التحضر سجلت في دول الجنوب ضمن ظروف معيشية سيئة، إلا أن أكبر المدن والعملاقة منها توطنت في الدول المتقدمة باعتبارها مدن عالمية توجه اقتصاد العالم وسياسته حيث حافظت على مكانتها الاقتصادية رغم ما شهدته من نمو حضري سريع.

---

[1] حسين أحمد رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص: 102.

وهذا يؤكد على العلاقة بين النمو الحضري والمكانة الاقتصادية للمدن رغم أن المدن العملاقة توجد في العالم المتقدم وتضم نسبة قليلة من سكان العالم، فتؤكد الدراسات دور هذه المدن في توجيه العالم وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المحلي والعالمي، فالمجتمعات المحلية والعالمية كال منها يؤثر على الآخر، فالدول العملاقة المتقدمة والغنية لها دور بالغ الأهمية والأثر في ظهور تباين واضح في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تساهم في إفقار المجتمعات النامية من خلال غزو منتجاتها واستثماراتها لمدن وريف العالم النامي[1] .

تلعب التحولات العالمية والمحلية دورا كبيرا في فهم أسباب نشوء المناطق المتخلفة في أي مجتمع، لقد جاء النظام العالمي الجديد ليشهد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية، وخلق هذا الوضع نظام للتنافس التجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة وبلدان العالم النامي، فالنظام الاقتصادي الدولي دعم سياسة الخوصصة والانفتاح على التجارة واقتصاد السوق الحرة، وهذا ما يعني القضاء على القطاع العام والمؤسسات العمومية وتسريح الملايين من العمال، فهذا النظام العالمي عمق من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، ودمر فرص النهوض الصناعي بها وزاد من قيمة الديون الخارجية[2].

كما أدى كذلك إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية في أغلب الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى ظهور قطاعين متعارضين أحدهما مستقر و دائم والآخر قلق ومؤقت وكان القطاع الثاني من نصيب الهامشيين من فقراء الحضر، حيث يمارس هؤلاء نشاطات اقتصادية غير رسمية أو هامشية في ظل الحرمان من كثير من الخدمات الحضرية، إضافة إلى العزلة المكانية عن أحياء الطبقتين العليا والوسطى، فهذه الأخيرة بدأت تضمحل لتبقى طبقتين فقط طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء[3] فالطبقة الوسطى والتي كانت تمثل نسبة كبيرة من المجتمعات مع سيادة النظام الاشتراكي والقطاع العام اضمحلت وبدأت تتلاشى خاصة مع انتقال بلدان العالم النامي إلى عالم الخوصصة والرأسمالية وتمت بطريقة غير منضبطة وعشوائية في

---

[1] إسماعيل يوسف إسماعيل: الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص: 19.

[2] شادي نسيم جبير، : المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الرياض، ط1، 2007، ص: 87.

[3] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص: 355.

كثير من الأحيان ، فقد بيعت مؤسسات عمومية رابحة وكانت مساهمة في التنمية بمداخيلها وبتشغيلها لآلاف من العمال بأثمان زهيدة وبخسة، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى تحول معظم هذه الدول من عصر ملكية الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى ، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات[1].

3-العوامل السكانية "عامل النمو الديموغرافي":

إن التحضر الزائد الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة من الأرياف والتي أشار إليها البنك الدولي عام 2000م، أوضح أن سكان المدن في العالم عام 1975م كانوا يمثلون 3/1 سكان العالم، وفي العام 2000م شكلو 2/1 نصف سكان العالم، ومن المتوقع عام 2025 أن تصل النسبة إلى 3/2 من سكان العالم، ومن الأمثلة على التحضر السريع الذي شهدته الدول النامية ما حدث في "ساوبولو" بالبرازيل حيث زاد تعدادها من 3 مليون عام 1950م إلى 42 مليون في منتصف السبعينات[2]

كما أن زيادة السكان في التجمعات الحضرية تستدعي توفير الظروف الاجتماعية والمرافق العامة لخلق نوع من التوازن بين هذه الزيادة ومتطلباتهم وحاجياتهم الضرورية ، غير أنه ما يلاحظ على هذه المجتمعات الحضرية بالنسبة لدول العالم الثالث أن الزيادة في عدد السكان لم يصاحبها توفير أو زيادة في المرافق والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمية التي يحتاجها هؤلاء السكان مما يخلق العديد من المشاكل الاجتماعية، وتعد الدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة من بين أهم الدول التي تمتاز بارتفاع نسبة المواليد كما أشرنا بمعطيات ودلالات إحصائية في الفصل الثاني المتعلق بالنمو الحضري، كما تم التطرق إلى عوامل زيادة معدلات النمو الديموغرافي وزيادة نسبة الخصوبة.

4- العوامل الطبيعية:

هناك من يرجح نشأة المناطق والأحياء المتخلفة في المدينة إلى طبيعتها الأصلية وتاريخ تواجدها في الأصل في أحياء قد ضمت أجيالا متعاقبة، فقد يكون الأصل في

---

[1] شادي نسيم جبير، المرجع السابق، ص:80.

[2] العدوي محمد: العشوائيات والأمن البشري، دار مصر المحروسة، القاهرة،2007، ص ص:62-90.

ظهورها هو محافظة سكانها الأصليين على مساكنهم أو ترميمهم لها وإعدادهم لها لمن سيحل محلهم وترجع هذه الأسباب إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي[1]:

- إن الحي كان ممتازا في وقت ما تركه سكانه الأصليين بمرور الوقت بسبب قدم مبانيه، وحل محلهم سكان أقل دخلا ثم تركه هؤلاء وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتخلفة من ناحية المباني والطرقات والتسهيلات ومن ناحية نوع السكان فيه أيضا.
- إما أن الحي نشأ متخلفا في الأصل وذلك لوجوده في منطقة غير مرغوبة في المدينة لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات لذلك لم يقبل عليه إلا فئة قليلة من الناس فنشأت مبانيه وطرقاته وتسهيلاته متخلفة منذ البداية.
- وإما أن الأرض التي نشأ عليها الحي كانت حكرا فلم يجتذب الحي سوى الطبقة التي تريد أن تبني مباني مؤقتة وبذلك نشأت هذه الأحياء المتخلفة.

إضافة إلى العوامل الطبيعية المتصلة بغضب الطبيعة كحدوث زلزال أو فيضانات وعلى سبيل المثال الكوارث الطبيعية في هايتي مما يجعل سكن الأحياء المتخلفة والعشوائية حلا مؤقتا للمتضررين يتحول إلى حل دائم إذا لم تعالج الحكومة مثل هذه القضايا[2] .

5-العوامل السياسية:

تعد المناطق الحضرية المتخلفة وما تتطلبه من احتياجات بمثابة تحدي وطني يواجه النظام السياسي في كل دولة.

إن قضية المناطق الحضرية المتخلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الجانب الفني والتخطيطي حيث يلعب السياسيون أو أصحاب اتخاذ القرار دورا أساسيا في تحديد الأولويات وتوزيع الاستثمارات والتحكم في عمليات المضاربة على أراضي البناء وأسعار مواد البناء وإقامة مختلف المشاريع الخاصة بالمرافق والتجهيزات والخدمات الضرورية الحضرية[3].

ويظهر الدور السياسي في نشأة هذه المناطق المتخلفة من خلال عدم وضع المخططات الهيكلية والتفصيلية للمدن الكبرى، إضافة إلى تقاعس الحكومة عن اتخاذ

---

[1] عبد المنعم شوقي ، المرجع السابق، ص:169 .

[2] السيد الحسيني :المدينة، المرجع السابق، ص ص:86،87.

[3] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:335.

إجراءات رادعة لوقف ظاهرة السكن العشوائي[1] الأمر الذي جعل من المناطق المتخلفة ظاهرة معقدة ومركبة إلى أبعد الحدود في مضامينها وخصائصها المختلفة.

أشارت جانيت أبو لغد لأسباب عديدة أدت إلى نشوء الأحياء والمناطق المتخلفة في الدول المختلفة، فأسباب نشوئها في الدول الإسلامية النامية والتي عانت طويلا من الاستعمار الأوروبي مثلا غير تلك التي أدت إلى نشوئها في مجتمعات ودول أخرى، والمثال على ذلك ما حدث في المغرب العربي بسبب سياسة التمييز والفصل العنصري ضد السكان الأصليين لصالح المستعمر.

فلقد أدت سياستهم هذه إلى ظهور أحياء عشوائية خارج نطاق الأحياء الأوروبية في مدن المغرب، كما أشارت كذلك إلى نظام ملكية الأرض في هذه المجتمعات.

كما تطرقت جانيت أبو لغد إلى أهمية العوامل السياسية في نشوء مثل هذه الأحياء العشوائية في مدن مثل بيروت ودمشق وعمان، وذلك بسبب طوفان المهاجرين الفلسطينيين من ناحية وتهميش فقراء المدن الأصليين من ناحية أخرى[2].

أبرز السيد الحسيني الأبعاد السياسية والتنظيمية في نشأة المناطق المتخلفة من خلال ما انتهت إليه العديد من الدراسات، حيث توصل إلى أن هذه الأخيرة لم تنشأ نتيجة لاختيارات فردية وعشوائية، وذلك من خلال تحرك السكان إلى المناطق الفضاء المملوكة للدولة في شكل جماعات وفي لمح البصر يظهر واضعوا اليد على تلك الأرض ويتم تقسيمها إلى قطع صغيرة وتبنى فيها المساكن بحد أدنى من التنظيم وبمرور الوقت يتم إدخال بعض المرافق والخدمات.

قد لا تكون ظاهرة وضع اليد صفة خاصة بالفقراء فقط، ففي "سان سلفادور" أقام الفقراء مساكنهم بعد حصولهم على موافقة الجهات المعنية، ولكن الأغنياء استولوا على أراضي للدولة وأقيمت مساكنهم عليها بوضع اليد واعتبرت لاحقا ضواحي راقية وذلك بعد الاتفاق والتحايل مع السلطات المحلية[3].

---

[1] محمود عرابي، المرجع السابق، ص :6.

[2] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:372.

[3] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص ص: 17-20.

تتخذ أساليب التحايل في مجال المناطق الحضرية المتخلف بعدا سياسيا يسهم في توجيه السكن فيها وتنميته، فيتحول إلى سكن دائم ومستقر مزود ببعض المرافق والتسهيلات والخدمات مع قدر من الاعتراف الحكومي والمجتمعي، أو يؤدي إلى دعم جهود التخلص منه وإزالته نهائيا[1] .

تميل المناطق الحضرية المتخلفة إلى النمو والاتساع في حالة دعم من النظام الاقتصادي والبناء السياسي في المجتمع، فالمصالح السياسية تلعب دورا حاسما في تشكيل السياسة نحو الأحياء والمناطق المتخلفة، ويبدوا ذلك جليا خلال الحملات الانتخابية، في الهند لوحظ تنافس قادة الأحزاب على دعم سكان الأحياء العشوائية بتقديم وعود للدفاع عنهم في مواجهة البلديات وحصولهم على مزيد من الخدمات كالكهرباء والماء، ويظهر جانب آخر من التوجه السياسي ومصالحه في القضاء نهائيا على هذه الأحياء ففي جمهورية جنوب إفريقيا لجأت الحكومة إلى إزالة هذه الأحياء كسياسة استعمارية الهدف منها المحافظة على مستويات معيشة سكان أحياء البيض وإمكانية تطويرها [2].

من الممكن أن يطرأ تحسن في الدول الديمقراطية بسبب الضغط الذي تشكله عملية الانتخابات على السياسيين والثقل الذي تتمتع به الفئات الفقيرة والمعدومة في عملية الانتخاب بالأصوات التي تدلي بها، وفي الدول الديمقراطية هناك معارضة تنتقد وتعترض وتطرح برامج بديلة وتبث الوعي لدى الفقراء والمحتاجين من أجل الدفاع عن حقوقهم، وكذلك هناك قوانين تنظم العلاقات بين الناس وتحافظ على الحقوق مثل الحد الأدنى للأجور والضمانات الاجتماعية وضمانات العمل وهي تكفي ليتجاوز المرء خط الجوع، كما أن المرشحين لا يستطيعون فصل أنفسهم عن هذه الجماهير العريضة التي تسكن الأحياء الفقيرة والعشش بسبب ثقلها الانتخابي، بل إن المرشح الذي يرغب في الفوز عليه أن يتودد إليهم ويقطع وعود بتحسين أوضاعهم، كما أن دورية الانتخابات تشكل سيفا مسلطا على رقاب السياسيين لأنهم سوف يخسرون الأصوات إن لم يفوا بوعودهم، ولهذا انحسرت نسبة المناطق المتخلفة في بعض المدن من دول العالم.

---

[1] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:369.

[2] نفس المرجع، ص:370.

رابعا: بعض الدراسات التي تناولت المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث:

1- في بعض الدول العربية والإفريقية:

لم تعد مشكلة المناطق الحضرية المتخلفة محلية تعاني منها دولة بعينها، وإنما هي عبارة عن مشكلة عالمية أصبحت تؤرق الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان وتدعوا الدول لعقد المؤتمرات من أجل المعالجة.

هناك مشاهد متطورة بالنسبة للسكن في أغلب دول العالم إذ نشاهد في أغلب مدن العالم أحياء جميلة ذات مساكن راقية وفخمة، وبمحاذاتها أو ليس بعيدا عنها نرى العشش والأكواخ والخيم والبيوت القصديرية والزحام، إننا نرى عالمين مختلفين تماما على الرغم من أنهما ينتميان إلى وطن واحد ودولة واحدة، هناك هوة واسعة جدا بين من يملكون ومن لا يملكون، ونراها ماثلة أمامنا بقوة في الأحياء السكنية الفقيرة.

إلا أن المشكلة تفاقمت وتعاظمت في مدن العالم الثالث أكثر مما هي في مدن البلدان المتقدمة، فلقد أكد الدارسون والباحثون في مجال الدراسات الحضرية للأحياء المتخلفة أنها أكثر المناطق انتشارا في مدن العالم الثالث، وخاصة بعد الحرب العالمية حيث تعرضت مدن هذه الدول إلى نمو حضري مكثف ترجع أسبابه إلى عوامل تم التطرق إليها في العنصر السابق.

ثلث سكان مدن إفريقيا يعيشون في أحياء الصفيح الواقعة على أطرافها بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية، شهدت إفريقيا صنفين من المدن بعضها غربي النشأة كمراكز إدارية للمستعمر أيام الاحتلال الأوروبي لها، والآخر وطني وقديم النشأة رغم ندرة هذه المدن وقلتها مثل مدينة دار السلام.

النمط الغربي من المدن تم تخطيطه وفق أسس هندسية تمنع الإفريقيين حتى من التجول فيها، فمساكن الإفريقيين عادة ما تكون على أطرافها، يظهر التمييز العنصري بشكل واضح جدا على أساس العرق واللون في دول جنوب إفريقيا والتمييز يظهر ويشمل كافة مظاهر الحياة بما فيها السكن.

إن الكثير من الدراسات تشير إلى أن إمكانات وقدرات المدن العربية الكبرى مازالت محدودة، فقد كانت التغيرات الحضرية التي تعرضت لها سريعة جدا وغير متوقعة، الأمر الذي جعل الهيئات والإدارات والسلطات المسؤولة عن هذه المدن عاجزة أمام الأزمات

الناجمة عن هذا النمو السريع لأحجام المدن، إن الدلائل لا تشير بأن اتجاه التحضر سيضعف أو يتوقف في المستقبل القريب أو البعيد فالدراسات والأبحاث المهتمة بالمدن العربية أشارت إلى أن التحضر سيستمر في النمو وقد تتضاعف أعداد سكان المدن العربية خلال السنوات القادمة، مما ينجم عنه الكثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، واختلال واسع في توزيع وكثافة السكان وانتشار ظاهرة المناطق المتخلفة والفقيرة وأعبائها الثقيلة.

أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و30%توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط في وسط العاصمة، كما كشفت الدراسة أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70% كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية ونقص في المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات[1].

يعتبر الإسكان المتخلف بأنماطه المختلفة والذي يأخذ شكل أكواخ أو أحياء قصديرية أو كرتونية أو مخيمات أو مساكن فوضوية أحد البدائل والحلول التي فرضت نفسها لحل مشكلات الإسكان بالنسبة لفئة محدودي الدخل من سكان الحضر في كثير من الدول النامية.

انتشرت ظاهرة العشوائيات في دول المغرب الغربي، فتشير الإحصاءات أنه نحو 50% من سكان المناطق الحضرية في المملكة المغربية يقيمون في أحياء عشوائية، كما اتضح أن نحو 6% من سكان العاصمة الجزائرية يقيمون في أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات الضرورية لحياة الإنسان وتنتشر فيها الجريمة ويختبئ فيها عصابات الإرهاب ومختطفي الرهائن[2]وسنتطرق في فصل لاحق عن المناطق المتخلفة في العديد من المدن الجزائرية وببعض من التفصيل والشواهد.

---

[1] محمود عرابي، المرجع السابق، ص:19 نقلا عن المعهد العربي لإنماء المدن لعام 1997 .

[2] شادي نسيم جبير، المرجع السابق، ص:98.

في دراسة قام بها "عبد الجليل الطاهر" ذكر فيها أن سكان الأكواخ في بغداد وحدها حوالي200 ألف نسمة أي ما يزيد عن خمس سكان العاصمة، وقدرت نسبة الأكواخ بالنسبة لمجموع المساكن في مدينة بغداد بحوالي 45.4% وأن متوسط مأوى الكوخ الواحد 6 أفراد وأن مجموعها حوالي 40 ألف كوخ، كما أظهر التعداد العام لسنة 1957 زيادة كبيرة في مجموع سكان الأكواخ قدر بـ63% من مجموع السكان العام وذلك في مدة لا تتجاوز عشر سنوات[1].

كما كشفت إحصائيات 2006 أن مدينة دمشق تحتوي على أكثر من 40 عشوائية سكنية تتوزع على أطراف المدينة أو تقترب من أحيائها الحيوية، تنعدم في هذه المناطق مختلف المرافق والخدمات والاحتياجات الأولية من ماء أو كهرباء أو صرف صحي، إضافة إلى أن أطفال هذه المناطق لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التعليم ويعاني سكان هذه المناطق من مختلف الأمراض كارتفاع الضغط السكري والعجز...الخ، والأخطر هو ظهور بعض الأمراض نتيجة عدم النظافة والفقر الشديد مثل الجرب[2].

كما أوضحت دراسة أخرى أجريت بمدينة حلب بسوريا أن معظم سكان العشوائيات نازحون من الريف ويمثلون47%من سكان العشوائيات، إضافة إلى السكان النازحين من المدن المجاورة أو من وسط المدينة من الفقراء وقد بلغت نسبتهم 34%وتشكل هذه المناطق المتخلفة حزام فقر حول مدينة حلب تتسم بارتفاع حجم الأسرة والذي يبلغ نحو7.2 فرد، كما تنتشر وسطها الجرائم [3].

في القارة الإفريقية نجد أن جمهورية مصر العربية أعطت اهتماما متزايدا للمعرفة والكشف عن معالم هذه المناطق الحضرية المتخلفة، وذلك من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بها.

ويقدر عدد المناطق العشوائية في جمهورية مصر العربية بنحو 1034 منطقة عشوائية منها 903 منطقة مطلوب تطويرها و81 منطقة مطلوب إزالتها، ويسكن في تلك الأحياء العشوائية نحو 12.6 مليون نسمة، ويشكلون 46% من إجمالي سكان المراكز[4].

---

[1] أحمد بوذراع، المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:95.

[2] محمود عرابي، المرجع السابق، ص:18.

[3] نفس المرجع، ص: 19.

[4] شادي نسيم جبير ، المرجع السابق، ص:96.

كما أشارت الدراسة التي قام بها مركز المعلومات بمجلس الوزراء عن المناطق العشوائية في مصر أوائل عام 1993 م أنه توجد 404 منطقة عشوائية تحتاج إلى تطوير عاجل[1].

وفي إطار الدراسة التي أعدتها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق فالصورة الراهنة للعشوائيات الحضرية في مدينة القاهرة الكبرى فتضم هذه الأخيرة 11 منطقة عشوائية كبرى، وكل هذه المناطق المتخلفة بنيت على أراضي زراعية ما عدا منطقتي منشية ناصر والفسطاط فهي مبنية على أرض جبلية مساحتها 10آلاف ومائتي فدان يقيم بها ثلاثة ملايين نسمة، وأما المناطق العشوائية في القيلوبة في الجزء الذي يدخل ضمن إطار القاهرة الكبرى، أي شبرا الخيمة فتتركز في سبع مناطق ويعيش فيها 700 ألف شخص، وعشوائيات الجيزة فتتركز في عشر مناطق كبرى مساحتها 7825 فدان كانت أراضي زراعية ويعيش فيها حوالي مليونين ونصف المليون نسمة[2] .

أي أن القاهرة الكبرى وحدها بها 28 منطقة عشوائية يقيم فيها نحو ستة ملايين نسمة ومساحتها حوالي 31 ألف فدان، وبأرقام أخرى فإن المساحات العشوائية تبلغ 24.3%بالنسبة لإجمالي مساحات المناطق المكونة بالقاهرة الكبرى والتي تبلغ 85 ألف فدان وأن سكان هذه المناطق يبلغون 45.6% بالنسبة لعدد السكان الكلى للقاهرة الكبرى وهو 12.9 مليون نسمة[3] .

أما الإسكندرية فتحتل المركز الثالث في عدد سكان العشوائيات بعد القاهرة والجيزة بها تسعة مناطق عشوائية مطلوب إزالتها والباقي يحتاج إلى التطوير والتحسين والارتقاء، والجيزة بها مليون 113 نسمة يقيمون في 41 منطقة عشوائية على مساحة حوالي 13 كلم^2 ويشكلون 46% من سكان الحضر بكثافة سكانية تصل إلى 34 ألف نسمة للكيلو متر المربع ووصلت التكلفة لتطوير المناطق العشوائية بها إلى 498 مليون جنيه[4].

فالإسكان العشوائي كان من نصيب أصحاب الدخول المنخفضة الذين اضطرتهم ظروف الحياة والفقر إلى الإقامة في هذا النوع من المساكن وعلى أراضي تم الاستيلاء عليها

---

[1] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص: 163.

[2] نفس المرجع ، ص:166.

[3] نفس المرجع ، ص:167.

[4] نفس المرجع، ص ص:172،173.

بوضع اليد سواء كانت ملكا للدولة أو القطاع الخاص، وبأي نوع من مواد البناء المتوفرة يعيش هؤلاء السكان في قلق واضطراب وانعدام للاستقرار فهم معرضون للطرد في أي وقت من جهة، ولمخاطر هذه المساكن الهشة في انهيارها من جهة أخرى خاصة في فصل الشتاء وهطول الأمطار.

كما لعبت الزيادة في معدل نمو السكان دورها في نشأة نويات عشوائية على هوامش المدينة يسكنها الوافدون من الأرياف، بالإضافة إلى الذين تلفظهم المدينة من الداخل من ذوي الدخول المتدنية والحرف الهامشية والطفيلية[1].

يرى أبو زيد راجح رئيس مركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني سابقا بأن المشكلة تزداد حدة في مصر من خلال دراسة كانت داخل بعض الحارات بالقاهرة، والخاصة بإسكان محدودي الدخل فيشير إلى أن 18 % من الأسر المصرية تعيش في غرفة غير آدمية وبلغ معدل التكدس 7 أفراد في غرفة واحدة وأن عشرات الأسر تشترك في دورة مياه واحدة مما يعكس غياب سياسة واضحة للإسكان[2].

أما عن وضع الإسكان المشترك في مدينة الإسكندرية فهناك 108 آلاف أسرة تقيم في غرفة أو أكثر "داخل وحدة سكنية" وهو إسكان مشترك في دورات المياه والمطابخ ومداخل الشقق[3].

تعود نشأة العشوائيات في بدايتها إلى فترة التوسع العمراني في المدن المصرية منذ بدايات القرن 20م ولكنها ازدادت واستفحلت في العقود الثلاثة الأخيرة منه، لقد تكونت المناطق العشوائية من العاملين في المناطق الصناعية الجديدة في النصف الأول من القرن 20م حتى الستينات من القرن نفسه، وذلك نتيجة لعدم اتخاذ الجهات المسؤولة إجراءات لتدبير أماكن سكن العمالة في هذه المناطق[4].

وتشير بيانات وزارة الإسكان المصرية عن نمط آخر من الإسكان تنفرد بهذه الظاهرة المجتمع المصري وما يطلق عليه سكن المقابر، حيث يبلغ عددهم نصف مليون مواطن في القاهرة لوحدها، وفي أحواش المقابر 1150 أسرة تؤجر أحواش المدافن التي يقيم فيها 3088

---

[1] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق ، ص:241.

[2] محمود عرابي، المرجع السابق، ص:8.

[3] محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص:177.

[4] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:338.

أسرة ليس لديهم مطابخ و1233 يشتركون في استعمال مرحاض، ولا يوجد لحد الآن إحصاء شامل لهم[1].

كما عقدت في القاهرة حلقة دراسية بعنوان مدينة الأموات بتاريخ 7-9 تموز 2009 تركزت حول سكان المقابر، أو الذين يعيشون مع الأموات والذين يقدر عددهم بحوالي 800.000 هذه الظاهرة فريدة في العالم على الرغم من أن القاهرة مصنفة رقم 18 بالنسبة لمدن العشش في العالم[2].

إن المجتمع المصري يشهد تنامي في عدد المهمشين والعاطلين والمحرومين والفقراء والمعدومين فحوالي 29 مليون نسمة يقعون تحت خط الفقر أي ما يمثل 48% من إجمالي سكان مصر [3].

ويأتي ترتيب الجمهورية المصرية العربية كأكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة ليحتل المرتبة 120 لعام 1999م من بين 175 دولة [4].

أما مدينة بور سعيد فأحياء العشش بها موجودة على تصنيفين، الأول هو العشش القائمة بوضع اليد على أرض الدولة والثاني يتمثل في العشش القائمة على أسطح المساكن الحكومية، حيث تشير الشواهد العابرة لأحياء العشش بمدينة بور سعيد أنها أقيمت من خامات الطرود والخشب، وبعض مخلفات الصفيح وحجم الظاهرة وصل إلى 13900 من المساكن غير المعدة للسكن، فهذا النموذج من نصيب أصحاب الدخول المحدودة ويأخذ شكل حلقات دائرية حول منخفضات أرضية تصب فيها مياه الصرف والمخلفات البشرية، أزقة ضيقة بعرض متر ونصف تقريبا، تنساب في وسطها قنوات مياه الصرف، وطفح المخلفات البشرية ويلعب الأطفال فيها بشكل طبيعي، فهذه الأماكن من السكن كثيرا ما تثير المشاكل بين النساء في استخدامات المياه[5].

كشفت الدراسة أن هذه العشش تتميز بالتكدس والازدحام فيشغل الحجرة الواحدة من 6إلى8 أشخاص، والحواجز الفاصلة بين أفراد الأسرة من الوالدين والأطفال مصطنعة من

---

(1) محمود عرابي، المرجع السابق، ص:8.

(2) http://www.livein slums.org/english/progetti-cairo.php.

(3) إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، المرجع السابق، ص: 14.

(4) شادي نسيم جبير ، المرجع السابق، ص:89.

(5) السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص ص:228-234.

القماش للفصل بين أماكن النوم، وفي بعض العشش التي لا تتسع مساحتها لنوم كل أفراد الأسرة فيضطر الأطفال للنوم تحت الأسرة[1].

والنشاط الاقتصادي للسكان في هذه المدينة فينحصر على العمل اليومي المشروع وغير المشروع، وحسب عينة الدراسة فنصف مجتمع البحث يعملون تقريبا في أعمال ومجالات هامشية ورثة، وهذا يعكس في الحقيقة أشكال البطالة السافرة والمقنعة والتي تنتشر بين قوى الإنتاج في المدينة، وما توصلت إليه الدراسة في هذا الشأن يتفق مع طبيعة المهن الهامشية في منطقة الكرانتينة بالإسكندرية ودراسة "كالداورلا" في مجتمع حضري متخلف في اليابان ودراسة "زخاري" في المناطق الحضرية المتخلفة في دلهى[2] .

إن نمو أحياء العشش في مدينة بور سعيد هو تجسيد لحقيقة الخلل في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمدينة ككل في ظروف تاريخ البحث ونطاق مجتمع البحث المدروس، فظروف حرب 1967-1973 وما أسفرت عنه من دمار للمنشآت والمرافق والمساكن أدى بالمتضررين إلى إقامة مساكن مؤقتة بالمواد المتاحة لعجز الدولة عن إيجاد حل سريع، إضافة إلى ظروف الانفتاح الاقتصادي للمدينة بعد 1977 وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية فيها، من خلال تنشيط اقتصاديات الميناء والتنمية بالمدينة فهذا يعتبر عامل جذب للعاطلين وأصحاب الدخول المنخفضة والذين لهم صلات قرابة مع سكان المدينة للهجرة وقبول الإقامة في أحياء العشش[3]

إن المساكن العشوائية في الجمهورية العربية المصرية تشكل معوقا للتنمية وبؤرة للمشاكل والأمراض الاجتماعية والصحية والأمنية، ومناخا مناسبا لتفريخ ونمو الإجرام فقد أصبحت هذه الأخيرة مناطق مغلقة يصعب السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية فالعشوائيات تشكل الانطلاق للجماعات المسلحة، وكثر فيها ما يعرف بالزوايا التي تنشر أفكار التطرف وتنشط فيها الجماعات الإرهابية، وأظهرت بيانات أمن الدولة العليا المصرية أن نسبة كبيرة من أعضاء التنظيمات المتطرفة والإرهابية تأتي من مناطق عشوائية بالقاهرة والجيزة[4].

---

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق ، ص ص:238،239.

[2] نفس المرجع، ص: 245.

[3] نفس المرجع، ص ص:246،247.

[4] شادي نسيم جبير، المرجع السابق، ص:95.

وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الدول الخليجية الغنية ولكن ليس بنفس الحدة والخطورة مقارنة ببعض البلدان العربية الأخرى وخاصة مصر، فقد أوضحت دراسة أجريت على حي "الفيصلية" بمدينة الرياض أن هذا الحي يعد من الأحياء الفقيرة والغير مخططة والتي ترتفع فيها نسب الأمية وسط سكانه الذين يمتهنون المهن الهامشية ويعيشون على مداخيل ضعيفة لا تف حتى لسد الحاجيات الضرورية[1].

كان اتجاه الوافدين والمناطق الريفية إلى مدينة الرياض طلبا للعمل في أجهزة الدولة المختلفة من جهة، إضافة إلى الحاجة من جهة أخرى فيتردد المحتاجين لعاصمة المملكة السعودية لوجود مطعم لإطعام الفقراء والمحتاجين، فبالرغم من فتح أبواب التوظف والعمل بهذه المدينة إلا أن التشغيل لم يرافق بالسكن فالوافدين الجدد إلى مدينة الرياض لم يجدوا مساكن جاهزة، وإذا وجدت فإيجاراتها مرتفعة ولا تتناسب وقدرات المهاجرين المادية، لذلك اضطر هؤلاء الوافدين إلى الإقامة في مساكن عشوائية حول المنشآت الحكومية والشركات واجتذبت إليها أقارب الساكنين فيها من الطالبين للعمل فنشأت مناطق متخلفة وعشوائية منها حول الكلية الحربية وحول منشآت الاتصالات وكذلك حول المستشفى العسكري...الخ

فلما شهدت المدينة التطور والتوسع ضمت بين جنباتها هذه المناطق المتخلفة والعشوائية والتي أصبحت داخل المدينة[2].

يعيش المهاجرين عامة والمهاجرين الريفيين والفقراء من المدن في المناطق الحضرية المتخلفة حياة صعبة وظروف مزرية ونلتمس خطورة الوضع والمعاناة من قول الدكتورة تماضر حسون والدكتور حسين الرفاعي في كتابهما "المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها".

حيث أشارا الكاتبان إلى الممارسات العنصرية اليومية بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يطغى عليها الفقر والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد التسول والاقتيات من الفضلات والمزابل، هذا الوضع يخلق عندهم الشعور بالدونية والاغتراب والتقوقع والالتفاف حول الذات حيث تم رصد ووصف الأوضاع المتدهورة من خلال الآتي:" فمن زار الأحياء الخاصة بالمهاجرين العرب في دول غربي أوروبا أو مر بالأحياء القصديرية التي

---

[1] شادي نسيم جبير ، المرجع السابق ، ص: 98.

[2] نفس المرجع، ص ص96،97 .

تطرق شمال إفريقيا أو رأى الأكواخ المحيطة بعنق دمشق، أو شاهد منطقة الكرنيتنا الرابضة على أطراف بيروت، أو قرأ عن العشش في مدن الخليج والأردن والعراق، أو سمع عن المقابر الآهلة بالسكان الأحياء في مدينة القاهرة، للمس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية المأساوية التي يعيش فيها المهاجرين بتلك المناطق فظروف السكن لا إنسانية المجاري مكشوفة تسيل بين الأكواخ ناقلة القاذورات والأمراض عدم توفر الماء والكهرباء ظروف التغذية السيئة والرديئة، تفشي الأمية بين الوالدين انعدام الخدمات الصحية أو حتى الحد الأدنى منها"[1].

تشير دراسة أجريت بالكويت إلى أنه على الرغم من أن مشكلة انتشار العشوائيات في الكويت لم تصل بعد إلى المستويات الخطيرة التي وصلت لها دول أخرى إلا أن هذا لا ينف وجودها، فقد نشأت بعض الأحياء العشوائية بمنطقتي السالمية وصباح السالم، كما ظهرت مناطق عشوائية على أطراف المناطق السكنية القائمة كمنطقة شرق القرين ومنطقة رأس عشيرج، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن هذه المناطق المتخلفة والعشوائية تمثل مناخا ملائما لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين عن القانون، حيث يصعب على قوات الأمن السيطرة عليها نتيجة لضيق الأزقة وعدم انتظام الطرق وصعوبة معرفة دروبها مسبقا[2].

والأمر لا يختلف عنه في دولة السودان تعاني مدنها هي الأخرى من انتشار ظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة، فقد كشفت دراسة أن مدينة الخرطوم الكبرى تعاني من مشكلة انتشار المناطق العشوائية على أطراف العاصمة المثلث "الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان" وكان ذلك نتيجة للنزوح المرتبط بالجفاف والتصحر من جهة، والتدهور الأمني الناتج عن الحروب الأهلية الدائرة في بعض المناطق وتعاني هذه الأخيرة من مشاكل عديدة أهمها ظهور جيوب الفقر الحضري وارتفاع معدل العاطلين عن العمل وانتشار الجريمة وتدهور صحة وسلامة البيئة من جراء التلوث[3]

هنا كعامل استثنائي جعل المناطق المتخلفة تنمو ولكن هذه المرة نتيجة للاستعمار الإسرائيلي الذي شرد سكان الأراضي الفلسطينية، فهذا الأخير وسياسته جعلتهم يلجؤون إلى

---

[1] تماضر حسون، حسين الرفاعي، المرجع السابق، ص ص:96،97.

[2] محمود عرابي، المرجع السابق، ص ص: 19،20.

[3] شادي نسيم جبير ، المرجع السابق، ص:92.

بلاد عربية وأجنبية ويقيمون فيها أحياءهم وفق ظروفهم المادية والسياسية الصعبة، بما عرف لاحقا بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فيعاني هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين من الفقر والحرمان في الأحياء العشوائية.

هذه الأحياء الفقيرة للفلسطينيين داخل المدن العربية، تعتبر حالة خاصة من المساكن مثل صبرا وشتيلا في بيروت ومخيم الإتحاد في عمان وغيرها، وفي مخيمات الداخل مثل الجلزون على أطراف مدينة رام الله، ومخيم بعبين بيت الماء وبلاطة وعسكر على أطراف مدينة نابلس...الخ عانى سكان هذه المخيمات الفلسطينية كغيرها من الأحياء الفقيرة في العالم النامي من زحام ونقص الخدمات رغم تقديم وكالة الغوث الدولية لتشغيل الفلسطينيين بعض الخدمات لها ولكن لحد الآن مازالت هذه المخيمات تعاني من نقص في الخدمات كمياه الشرب...الخ.

إضافة إلى عملية الفرز الاجتماعي سواء داخل الوطن "الأراضي التي احتلت عام 1967م" أو خارجه في المدن والعواصم العربية، معظم هذه الأحياء تبنى في غياب التخطيط الحضري، مع تسجيل معدلات كثافة سكانية عالية جدا، مبانيها متراصة وطرقها ضيقة، انعدام الخصوصية بسبب قرب المساكن غياب نظام تسيير النفايات المنزلية مما سمح بانتشار القاذورات والأوساخ داخل الممرات، انخفاض مستوى الخ بسبب العمال الهامشية التي يمارسها سكانها، انتشار ظاهرة الاتجار وإدمان المخدرات ...الخ وبهذا الوضع عانى سكان المخيمات الفلسطينية من الطرد من بيوتهم والتهميش من المدن الأخرى التي هاجروا إليها.

والوضع السياسي والأمني الراهن أفرز لاجئين آخرين مثل اللاجئين السوريين والماليين فالملاحظ لمختلف شوارع المدن الجزائرية يجد اللاجئين السوريين والماليين يتسولون و يفترشون الأرصفة مما ينذر بتفاقم الوضع وولادة أزمة من نوع آخر.

في أنجولا نجد عاصمتها "لواندا" محاطة بمناطق متخلفة تسمى Massqune والتي يتراوح تعداد سكانها ما بين 300 ألف إلى 400 ألف نسمة وأقيمت هذه المناطق المتخلفة فوق الأراضي الزراعية الخصبة بالمجهودات الذاتية للسكان الذين ينحدرون من أصول ريفية، تمثل نسبة 3.7% من سكانها من أصول ريفية، و80% من أرباب أسر هذه المناطق ترجع كذلك إلى الأصل الريفي، فالمساكن في المناطق المتخلفة بأنجولا مؤلفة من

أكواخ شيدت من مواد بناء رخيصة كالطين والحصى والخشب ...الخ، والأراضي التي تم فيها بناء الأكواخ تم الاستيلاء عليها بوضع اليد، تنعدم في هذه المناطق المتخلفة مختلف الخدمات والمرافق العامة يمارس سكان هذه المناطق مهن وأعمال لا تحتاج إلى مهارة فنية[1].

أما إذا تعلق الأمر بالازدحام فقد بلغت نسبة في مدن غانا 2.3 شخصا في الغرفة الواحدة، وينطبق هذا على كل من مدينة تاكوادايي وأكارا وكومايي حيث تعاني هذه الأخيرة من عدم توفر المياه الصالحة للشرب، وانعدام شبكة الصرف الصحي وذلك بنسبة 73%، أما مبانيها التي لا توجد بها الإنارة الكهربائية فبلغت25%.

وفي دراسة عن مدينة "لاجوس" والتي أجريت على أربعة شوارع كنماذج للمناطق السكنية المتخلفة، توصلت إلى أن المستوى السكني في هذه المناطق المتخلفة متدني جدا وذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها معدل التكدس وإشغال الغرف فأوضحت الدراسة أن 7 أشخاص يشغلون غرفتين، ومعظم هذه الغرف غير صحية فهي ذات مساحة صغيرة ومظلمة ورديئة التهوية، أما الغرف الكبيرة والتي تبلغ 12 قدما في طولها و10أقدام في عرضها فإنها تضم ما بين 10-15 شخص ما يعكس انعدام الخصوصية والازدحام، وهذا ما أدى إلى تردي الوضع الصحي وسمح وسبب انتشار عدوى الأمراض والأوبئة مثل الملاريا الكوليرا وأمراض فقر الدم والزهري والتي كانت سببا في نصف عدد الوفيات وخاصة في شريحة الأطفال[2].

أما في جنوب إفريقيا وبالتحديد في مدينة جوهنسبرج يعاني سكانها الأفارقة أبشع أنواع الفقر والبؤس والحرمان والعزلة، وذلك في ظل التميز العنصري الذي كان سائدا يسكن الأفارقة في محتشدات مظلمة تعاني من شدة الازدحام وانتشار الأمراض تنعدم فيها مختلف المرافق والخدمات الأساسية، يعامل الأفارقة معاملة تأخذ شكلا لا إنسانيا حيث كما لا يسمح لهم بالتجول خارج مناطقهم [3]

---

[1] أحمد بوذراع : المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:37 .

[2] نفس المرجع، ص :73 .

[3] نفس المرجع، ص:74.

2-في بعض من المدن الآسيوية:

في القارة الآسيوية تنتشر المناطق الحضرية المتخلفة في المدن الكبرى وتعتبر أحياء الباسطي أو مدن واضعي اليد أحد معالم المدن الهندية الكبرى، تقع على حدود المناطق الحضرية التي يسكنها الريفيين الوافدين إلى المدينة للإقامة والعمل، تقع على امتداد الطرق الرئيسية، وبالقرب من مشاريع البناء ثم تأخذ بالانتشار، كما يوجد في المدن الهندية جيوبا ريفية يتم تطويقها أحيانا بسبب النمو الحضري حولها.

تأثرت مدن الهند بالاستعمار الأوروبي لها فوجدت أحياء أجنبية حديثة تتمتع بتخطيط حضري متطور، لكن معظمها عانت من التدهور الحضري بسبب ضغط السكان بعد نيلها الاستقلال، والآخر وطني النشأة يخلو تماما من أي تخطيط حضري مساكنها وطرقها ضيقة تعاني من الزحام الشديد تعتبر أحياء باسطي اليد الهندية أسوأ ظروفا في العالم على الإطلاق في ظل ظروف غير إنسانية، فهي عبارة عن مساكن وأكواخ صغيرة تم بناؤها فوق أراضي تم الاستيلاء عليها بوضع اليد بدون ترخيص سواء كانت هذه الأراضي ملكا للدولة أو ملكا للأشخاص، تم بناؤها من مخلفات المباني القديمة من المواد التالفة في الأساس غير صالحة للبناء مع انعدام كامل للمرافق الصحية[1].

فقد تضاعف سكان العشش في الهند في آخر سنتين من 2006-2008 في مدينة بومباي الهندية، يسكن 55% من السكان في العشش على مساحة 6% من مساحة المدينة[2]، أما مدينة كلكتا فطبقا للإحصاءات فإن ثلاثة رباع سكان هذه المدينة الضخمة يعيشون في أحياء متخلفة مزدحمة تفتقر إلى الخدمات الحضرية و57% من أسر المدينة تعيش في مساكن مؤلفة من حجرة واحدة، وأكثر من نصف مليون شخص لا يجدون مأوى ولا يحصلون على الحد الأدنى من الطعام، مما دفع ببعض الدارسين إلى حد القول بأن بعض سكان كلكتا يولدون في الشوارع ويموتون فيها أيضا.[3] حيث تحولت كلكتا إلى مدينة هندية ضخمة بدون إمكانيات أو مقومات صناعية أو تجارية وما ينجر عن ذلك من مشاكل وأزمات مست كل جوانب الحياة والدليل على ذلك هو حالات الانحراف الأخلاقي المتجسد

---

[1] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:8.

[2] en//: http.wikipedia.org/wiki/slum.

[3] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:9.

في صور الاغتصاب الجماعي وانتشار الجريمة في المدن الهندية من خلال المعلومات والصور التي تبثها القنوات الفضائية كالقناة الفضائية العربية و$France_{24}$ ولمرات عديدة.

وفي إحصاء للسكان في مدينة كلكتا عام 1991 أشارت الأرقام أن الازدحام السكاني بلغ حوالي 23000 نسمة للكيلومتر المربع الواحد، وأن الزيادة السنوية لعدد السكان بلغت حوالي 19% نتيجة زحف السكان من الأرياف، كما تشير أحد الدراسات إلى أن حوالي 60% من القوة العاملة في عشش كلكتا يعملون في الخدمات التي يملكها صغار المستثمرين، ويعمل 38% في الصناعة و2% في الزراعة، والمهم في الأمر أن هؤلاء العمال يعملون في ظروف وأوضاع مهنية خطيرة بلا حماية وبدون أي حقوق، إنهم يعملون بدون عقد عمل وبذلك فهم يعملون بدون تأمينات ويحصلون على أجور أقل بكثير مما يستحقون، فائض قوة العمل تسببت في تجبر رجال الأعمال والذين يعون تماما أنهم قادرين على استقطاب أيدي عاملة أكثر مما يحتاجون وفي أي وقت يريدون، لذلك زادت حدة الاستغلال من طرفهم للقوة العاملة[1].

أما مدينة دلهى فقد بلغ عدد المناطق المتخلفة فيها 85 منطقة يتراوح عدد سكان الأسر المقيمة بها ما بين10 إلى 16 ألف أسرة، وهذا يعني أن ثلثي سكان هذه المدينة يعيشون في مناطق متخلفة يبلغ سكانها قرابة 200 ألف نسمة[2].

ويشير تقرير حول أطفال العشش أن مليوني طفل دون سن الخامسة يموتون كل سنة في أحياء العشش في الهند بسبب سوء التغذية وسوء الرعاية الصحية أي بمعدل طفل كل ثانية[3]

أما "هونغ كونغ" فتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة فيها من أكثر المناطق التي سجلت كثافة سكانية عالية فقد وصف تشارلز ابرمز هذه المناطق من خلال شكلها الفيزيقي ودرجة تكدسها وازدحامها في المسكن الواحد من قوله" لقد أدى تدفق الهجرة إلى مدن الشرق

---

(1) http://www.galenfrysiner.com/caluctta-india.htm.

(2) تشارلز إبرمز، المرجع السابق، ص ص:12 ، 13 .

(3) Githen chamberlain"Tow Million slum children Die Evry year AsIndia Booms ,'The Observen ,Oct.4,2009.

الأقصى إلى نمو الأحياء الحضرية المتخلفة وتدهور شكلها الفيزيقي، وتكدس سكانها في المكان الواحد ما بين 5 و6 أشخاص دون أن يجدوا فيها أي خدمات أو مرافق[1].

وتشير الإحصاءات إلى أنه بمدينة بومباي بالهند شخص واحد من بين 66 شخص لا مأوى لهم بالإضافة إلى77 ألف شخص يعيشون في مداخل البيوت أو حظائر المواشي أو على الأرصفة، أما الأشخاص الذين تمنعهم إمكانياتهم المادية من دفع إيجارات المساكن فيلجؤون إلى بناء أكواخهم من سيقان البامبو المتوافر بكثرة في هذه المناطق وبعضهم يقيم سكنه في مظلات يعدها من الأقمشة ويحتل بها الأرصفة وتبدوا الحياة طبيعية فيها حينما تشعل النساء النار في روث المواشي لتعد طهي الطعام[2] .

3-في مدن جنوب شرق آسيا:

أما مدن جنوب شرق آسيا فقد بلغ عدد سكانها 220 مليون نسمة يعيش 25 مليون فقط في مناطق حضرية، ولكنها بالطبع لا تخلو من مدن تعاني من تضخم حضري مثل مدينة بانكوك في تايلاندا تنقسم جميع أحيائها إلى أحياء غربية ذات طابع أوروبي ووطني ذات طابع تقليدي.

من الملامح المميزة لمدن جنوب شرق آسيا وجود أحياء عنصرية أو عرقية مستقلة وأهمها الأحياء الصينية، تنتشر في هذه المدن أحياء واضعي اليد بسبب الهجرة الوافدة إليها من الريف تنتشر على الأطراف مبنية من الصفيح والخشب والكرتون وأي مواد مؤقتة، تظهر أحياء واضعي اليد في مانيلا حيث يعيش 130ألف نسمة فيها أي حوالي ربع سكان المدينة وتتخلل هذه الأحياء أكوام الفضلات ومياه المجاري[3].

4-في مدن أمريكا اللاتينية:

إن حالة المناطق الحضرية المتخلفة في أمريكا اللاتينية لا تختلف عن كل من القارة الإفريقية والآسيوية، حيث أنها تعاني هي الأخرى من شدة نمو وانتشار الأحياء الشعبية والمتخلفة واتساع نطاق المناطق الفوضوية أو أحياء واضعي اليد وبذلك أصبحت هذه

---

[1] السيد حنفي عوض، نقلا عن تشارلز ابرمز، المرجع السابق، ص:239.

[2] نفس المرجع، ص:192.

[3] السيد الحسيني: المدينة، المرجع السابق، ص ص:176-222.

المناطق ظاهرة ملازمة لمدن القارة وإحدى الخصائص المميزة لها، وخاصة خلال السنوات الأخيرة فأصبحت هذه الظاهرة من أخطر المشاكل الحضرية التي تواجهها .

تنتشر أحياء واضعي اليد بشكل ضخم تضم أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين وغير الريفيين والذين يقومون بأعمال هامشية وبعيدون كل البعد عن الحياة الحضرية وعلى كافة الأصعدة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، تشترك جميعها في نفس الخصائص تقع هذه المناطق المتخلفة على أطراف المدينة سكانها أصحابها بوضع اليد، تقع على تخوم المدن وهي سريعة الانتشار نتيجة الاستيلاء على الأراضي الفضاء التي تعود ملكيتها للدولة، حيث يقوم هؤلاء السكان بتقسيمها بينهم ثم يقومون ببناء مساكن من مواد مؤقتة ومختلفة وسريعة التلف، كما أن هذه الأحياء العشوائية يغلب عليها طابع الفوضى وتفتقر إلى الخدمات الحضرية ومختلف المرافق الضرورية من مياه وكهرباء وصرف صحي.

كان عدد سكان مدينة ليما من أحياء واضعي اليد barriada في سنة 1958 حوالي 100 ألف نسمة أي 10% من مجموع سكان المدينة ككل، ثم ارتفع الرقم ليقفز إلى 400 ألف نسمة سنة 1964 أي 20% من مجموع سكان المدينة ككل[1]

بالإضافة إلى عشش الخيم والتي تنتشر بالقرب من مدينة لوس أنجلوس في كاليفورنيا، يوجد بهذه الخيم سكان قدامى تفتقر هي الأخرى إلى كل مقومات الحياة الأساسية، وهناك سكان جدد طرحت بهم الأزمة العقارية وأودت بهم إلى العشش[2]

أما في مدينة "ريودي جانيرو" فقد بلغ عدد سكان أحيائها الفوضوية حوالي253 ألف نسمة بنسبة 8.5 % من مجموع سكانها في سنة 1950 ثم يتضاعف عددها إلى 600ألف نسمة سنة 1965 أي بنسبة 16% من مجموع سكان المدينة، وفي سنتياجوا بلغ عدد الأسر التي تعيش في أحياء واضعي اليد في Callanpa سنة 1952 حوالي 12502 أسرة، وارتفع هذا الرقم في غضون عشر سنوات ليصل إلى16420 أسرة[3].

أما البرازيل تنتشر فيها العشش بشكل كبير وتعاني من ازدحام شديد وهذا الوضع أدى إلى انتشار الكثير من الأمراض الاجتماعية على الرغم من الثراء الذي تتمتع به الدولة،

---

[1] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:11.

[2] http:// www.huffington post.com./jefferu.feldman/tent-slums-spring-up-in-a-b175562.html.

[3] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:11.

توفر هذه العشش مناخا ملائما لإدمان وترويج المخدرات وتنتشر فيها الجريمة بكثرة باعتباره مراكز وأوكار أساسية لها، وهناك على أحد مواقع الشبكة العنكبوتية صور كثيرة للمقارنة بين أحياء الأثرياء وأحياء الفقراء[1]

أشارت دراسة قامت بها الأمم المتحدة وتوصلت إلى أن 42% من العمال في مجال الصناعة بمدينة سنتياجوا يعيشون في المناطق المتخلفة أو أحياء واضعي اليد أو مناطق السكن العشوائي، في حين يفتقد الذين لا يعملون في مجال الصناعي من السكان للأمان المهني وهم مضطرون للبحث والانتقال من عمل إلى آخر بغية البحث عن ظروف مهنية واقتصادية ومعيشية أفضل[2].

مهما تعددت الآراء حول المناطق الحضرية المتخلفة في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وسواء كان منها الأحياء الشعبية أو الصفيح أو الأكواخ أو العشش أو الباسطي أو غيرها فإنها تشترك في خصائص كثيرة منها[3]:

- تردي النمط العمراني وشدة الازدحام، نقص الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وتدهور الأحوال الصحية، وانخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية وغيرها.
- معاناة السكان من كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إضافة إلى الفقر الشديد والجرائم المنتشرة وانحراف السلوك، وهناك نوع من التباين بين مناطقهم والمناطق الأخرى في نمط الحياة الحضرية في مدن العالم الثالث.

خامسا: بعض السياسات والتجارب التي اتبعتها الدول لمواجهة مشكلة المناطق المتخلفة وتنميتها:

المناطق والأحياء المتخلفة موجودة تاريخيا لكن هذه الظاهرة أخذت في الاتساع والانتشار وفي أغلب دول العالم دون استثناء ولكن ليس بنفس الحدة، حيث انتهجت وتبنت البلدان المتقدمة والنامية العديد من الحلول والسياسات لمواجهة ومعالجة المناطق المتخلفة، فهناك العديد من السياسات الحضرية الخاصة بمثل هذه المناطق كسياسة التطوير والتجديد الحضريين والارتقاء والتحسين وسياسة التأهيل والمحافظة وسياسة الإزالة، فكل سياسة

---

(1) http://www.idol.unio.edu/micklasc/brazil/slums%20and20%Riches.htm.

(2) http://www,guardian.co.uk/word/brazil.

(3) أحمد بوذراع : المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص ص:100،101.

تتناسب مع وضعية هذه المناطق فهناك ما يمكن معالجته وترميمه وإصلاحه وتطويره، وهناك نوع آخر لا يوجد له حل سوى الإزالة.

كما اتبعت الدول العديد من السياسات كسياسة التجاهل والعزلة المكانية، سياسة الإيجارات، سياسة الأرض والخدمات، سياسة الإسكان الحكومي سوف نتطرق إليها ببعض من الشرح ونتطرق كذلك إلى بعض من التجارب التي انتهجتها الدول لمواجهة المشكلة.

1 – تعريف السياسات الحضرية:

يقصد بالسياسات الحضرية "مجموعة من المبادئ والمداخل والبدائل والوسائل والأساليب التي تتبناها الدول وتتبعها في حالة تعاملها مع المناطق الحضرية المتخلفة وهذا وفق المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية نابعة من أحوال المناطق المتخلفة حضريا[1]والتي تتطلب بالضرورة إحدى السياسات المقترحة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري والتي تعمل على الحد من مأساة ومعاناة سكان المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن وتخلصها من الوضع المزري والمتأزم الذي تعيشه وتتمثل هذه السياسات في[2]:

1-1 سياسة التجديد الحضري:

التجديد الحضري هو إحدى السياسات الهامة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري في التعامل مع المناطق الحضرية المتخلفة بصورة عامة والأبنية القديمة بصورة خاصة، وبذلك تعد هذه السياسة أداة فعالة تهدف إلى ترميم الأبنية وتكييفها وفق متطلبات الحياة الحضرية وقد عرفت بأنها سياسة لمرحلة جديدة من مرحلة قديمة تعمل على تجديد كل المباني التي أصابها التدهور والتشقق والتهرئة والتصدع...الخ.

نتائج هذه السياسة تتصف بالبطء والتلقائية والكيفية، وفي ظل المعطيات الحضرية الجديدة فقد أصبحت هذه السياسة ملائمة لكل عمل تدريجي في منهاج التطوير الحضري وتعتمد هذه السياسة كهدف على الخبرة الإنسانية والتقدم العلمي والتكنولوجي في التعامل مع الأبنية المتخلفة حضريا بالمدن.

---

[1] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق ، ص:196.

[2] نفس المرجع، ص:97.

1-2 سياسة المحافظة:

تعد هذه السياسة إحدى المبادئ التي يشتمل عليها منهاج التطوير الحضري أو السياسات الحضرية باعتبارها تشكل أسلوبا وأداة فعالة في التعامل مع الأبنية المهترئة والمتآكلة والواقعة داخل المناطق القديمة والمتخلفة حضريا، والتي لا تتماشى مع المقاييس المتطورة وخاصة منها الأبنية ذات الطابع العمراني الأثري والذي يحمل قيمة دينية ثقافية أثرية تاريخية والتي تعد بمثابة تراث وإرث إنساني مشترك له قيمة ووظيفة وطنية وعالمية.

إن سياسة المحافظة هي الوسيلة الوحيدة لإبقاء حالة هذه الأبنية صالحة وجيدة وهذا للحد من مظاهر التخلف الذي يصيبها، وهذا لا يعني أن سياسة المحافظة هي فرض الحماية على الأبنية المنفردة فقط، بل تتعدى إلى المحافظة وفرض الحماية على المناطق الحضرية المتخلفة حتى ولو كانت أبنيتها غير تاريخية إلا أنها تبرز نمط معماري رفيع القيمة.

وهذا ما أكده "ستيوارت شابن" في تعريفه لهذه السياسة على أنها "الصيانة التي تفرض على المناطق الحضرية المتخلفة والتي لها علاقة واقعية باستعمالات الأرض وكذلك بدرجة الكثافة السكانية للمناطق التي تتطلب التطوير العام لكي تستمر في حالتها الطبيعية"[1] وبالتالي فهذه السياسة خاصة كذلك بالأبنية التي أصابها التخلف وتحتاج إلى تجديد وتطوير من خلال ترميمها، وهذا بعد أن يتم اختيار وتصنيف الأبنية المرشحة للصيانة، وذلك حسب عمق الإتلاف والتدهور والتهرئة والتي تتطلب الترقية والتحسين مع التلاؤم مع الوضع الطبيعي لعمران المدن وبالتالي على العاملين في مجال التخطيط الحضري أن تكون لهم دراية كافية للتغلب على جميع المشكلات التي تظهر أثناء التنفيذ في تعاملها مع مختلف الأبنية في المدينة مع مراعاة أمور في غاية الأهمية والمتمثلة في[2]:

- **مراعاة القيم الفنية المعمارية:**

تسعى سياسة المحافظة إلى فرض الصيانة والحماية على الأبنية الأثرية ذات الطابع الهندسي المميز والمكتسب لخصائص فنية وثقافية وحضارية داخل المدن باعتبارها تبرز مدى رقي وتقدم هذه الشعوب.

---

[1] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:198.

[2] نفس المرجع، ص ص:198- 201 .

- **مراعاة العمق التاريخي:**

إن سياسة المحافظة هي فكر موجه وهادف وعميق تسعى إلى تقوية خصائص ثقافية وفنية ومعمارية وترسيخها لتصبح جزء من سيرورة التطور التاريخي للمدن وتتماشى مع الحاضر والمستقبل، وبالتالي ستعكس رقيا في مجال الفن المعماري الذي وضعه الأسلاف.

- **مراعاة النواحي الاجتماعية والثقافية:**

ترتبط سياسة المحافظة في مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية كإدخال ما هو ضروري من النواقص في الخدمات الاجتماعية والإرتكازية وكذا تعديل في الأبنية وإدخال وظائف جديدة متطورة كما تعمل على تحسين شبكات المياه وتكييف أنظمة التهوية والإضاءة ...الخ كما تبرز في تعاملها مع الأبنية القديمة والأثرية والمتطلبة لدرجة عالية من الإدراك والحس والوعي الاجتماعي والثقافي.

وتستخدم في سياسة المحافظة العديد من الأساليب والمتمثلة في[1]:

- **الترميم:** يعد الترميم أحد الأساليب المتبعة والتي تفرض على الأبنية التاريخية والوحدات السكنية، والتي أصابها التصدع والتشقق بفعل العوامل الطبيعية والحركة الإنسانية والتي ألحقت الضرر المادي بهياكلها ويكون الترميم بمثابة مطلب ضروري للإصلاحات اللازمة للأبنية دون المساس بجوهرها الحقيقي خاصة ذات القيمة الأثرية شرط أن يكون التحديث منسجما مع الجزء الذي تم ترميمه.
- **إعادة البناء:** يهتم هذا الأسلوب بفرض الحماية على الأبنية القديمة كما يهدف إلى إتمام الأجزاء الناقصة والمبعثرة للأبنية.
- **الصيانة:** يستخدم ها الأسلوب في الأبنية التي تحتاج إلى صيانة لأنها قديمة وأخرى تتطلب ترميم باعتبارها ذات معالم حضارية قديمة والواقع أن جميع الأساليب المتبعة في سياسة المحافظة تقتضي جميعها الصيانة، لأن هذا الأسلوب هو عبارة عن خطوات لازمة لإقامة الإصلاحات وحماية الأبنية وتخليصها من التخلف سواء كانت مخصصة للإسكان أو ذات معالم تاريخية ولضمان ذلك كان على الصيانة استخدام مجموعة من الأساليب في تعاملها مع الأبنية القديمة والمتخلفة حضريا وأهمها كما يلي:
  - أسلوب الصيانة والمحافظة.

[1] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص ص: 202- 206 .

- أسلوب الصيانة التطورية.
- أسلوب الصيانة لتقوية الأبنية.
- أسلوب الصيانة من أجل التنظيف.
- أسلوب الصيانة التكميلية.
- أسلوب الصيانة من أجل الاعمار والتشييد.

1-3 سياسة إعادة التطوير:

تسعى هذه السياسة إلى هدم وإزالة المناطق الحضرية داخل المدن والواقعة على أطرافها، وذلك لإعادة بنائها من جديد وهذا يتوقف على المخطط الجديد والذي وضع للمنطقة المزالة وتعين فيه الأماكن الملائمة لاستعمالات الأرض وتوزيع السكان والخدمات والمرافق العامة.

تعتبر هذه السياسة من الخطط الشاملة لتطوير المدن وأجزائها وهي عبارة عن عملية تسمى بإعادة البناء وهي تقليدية في مفهوم التطوير الحضري واتبعت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1937 كهدف للتجديد العمراني.

كما تعد هذه الأخيرة من أهم سياسات التطوير الحضري للمناطق الحضرية المتخلفة والتي تحتاج إلى الهدم بسبب ما أصابها من التخلف الذي انعكس سلبيا على ساكنيها، الشيء الذي أدى إلى إعادة تشييد الأبنية بدلا من الأبنية التي أزيلت وهي ايجابية في سياسة إعادة التطوير والتي تتطلبها المناطق الحضرية المتخلفة والقديمة ذات المنشأ المتخلف أساسا بالمدن.

هذه السياسة بمثابة عملية استثمارية في مجال الاعمار وحلا نهائيا لمشكلة المناطق المتخلفة حضريا[1]

1-4 سياسة إعادة التأهيل:

استخدمت هذه السياسة لأول مرة كإجراء اتخذ لإدخال إصلاحات مادية للمناطق المتخلفة المهجورة والتي بدورها تحتاج إلى إدخال إصلاحات وذلك بتكييفها وتعديلها وفق المعايير الحضرية المستخدمة وتصبح بذلك مهيأة وصالحة للسكن من جديد.

---

[1] أحمد بوذراعٍ: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص ص:207 ، 208 .

وتشمل هذه السياسة على إجراءات منها عملية الهدم للأبنية الآيلة للسقوط والمتدهورة والخربة وكذلك الترميم لبعضها الآخر وتحسين وتكملة جميع النواقص المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والمرافق العامة.

والهدف الأساسي الذي تسعى هذه السياسة لتحقيقه هو جعل المباني غير صالحة سكنيا إلى أبنية صالحة للمأوى بعد تكييفها وفق الحالة العمرانية للأبنية السكنية الموجودة في المدن.

وتعد هذه السياسة أداة فعالة في منظور ومنهاج التطوير الحضري لها أسلوب خاص في إعادة التأهيل وتكييف أبنية المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن وترقية الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهي أسلوب يعتمد عليه في المناطق الحضرية المتخلفة والتي تعرضت إلى تخريب وإتلاف بسبب الحرب والعوامل البشرية والطبيعية.

وتنفذ هذه السياسة أساسا على المخطط العام للتطوير الحضري والذي يكفل تطوير وتطبيق أنماط معينة من استعمالات الأرض والمرشحة لأولوية إحدى السياسات الحضرية، والذي ساعد في تطور هذه السياسة كثرة التشريعات الصادرة في مجال الإسكان بأمريكا الشمالية، واحتلت هذه الأخيرة مكانة كبيرة بين السياسات الأخرى للتطوير الحضري والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة[1].

1-5 سياسة الإزالة:

تعد هذه السياسة من أكثر السياسات راديكالية وقبل تبنيها يجب مراعاة السياسات الأخرى، لأن الحل الأخير هو الإزالة لأن هذه المناطق المتخلفة أبنيتها لا يمكن المحافظة عليها أو ترميمها أو إصلاحها أو تطويرها أو تأهيلها نتيجة ما لحقها من ضرر حيث أصبحت لا تؤدي وظائفها[2].

إن إزالة مثل هذه المناطق التي لحقها ضرر كبير من الناحية المادية والفيزيقية سوف يخلص سكانها خاصة والمدينة عامة من مختلف الأمراض الاجتماعية.

تعد هذه السياسة المطلب الأخير وأداة تنظيف المدينة من الخطورة التي تسببها هذه الأحياء فهي تشكل خطرا على المدن وعلى المجتمع ككل.

---

[1] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص ص:209 ، 210 .

[2] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:108.

وعند اختيار إحدى السياسات لابد من اختيار البديل الأفضل من بين هذه السياسات المتاحة، وذلك أثناء وإعداد ووضع وتنفيذ مخطط التطوير الحضري لابد من مراعاة العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، تأتي في الدرجة الأولى الجوانب الاقتصادية لأنه بدون ميزانية مالية ضخمة لا يمكن النهوض بمثل هذه المناطق وبذلك لا بد من اختيار السياسة التي تأتي بنتائج جيدة فيما يخص تطوير هذه المناطق المتخلفة والحرص على تكلفة مالية متوازنة ومراعاة الجانب الاجتماعي والمتمثل في القيم الاجتماعية والثقافية والأخذ في الاعتبار العلاقات والعادات والتقاليد وحجم الأسرة، أما الجانب العمراني فيتمثل في تجديد متواصل للأبنية التي يصيبها الضرر المادي من استعمال الإنسان من جهة ومن تأثير عوامل الطبيعة من جهة أخرى، وأثناء المفاضلة واختيار البديل المناسب من السياسات الحضرية المتاحة تكون مختارة في ضوء العامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

كما أشار السيد الحسيني إلى العديد من السياسات التي اتبعتها الحكومات لمواجهة المشكلة وهي كالآتي:

1-6 سياسة التجاهل:

هناك حكومات تتجاهل هذه المشكلة تماما، وتترك الأمور على ما هي لكي يتكيف السكان وفق ظروفهم، وتبعا لما يرونه مناسبا لهم فأغلب الحكومات لم تواجه المشاكل الناجمة عن الظاهرة ولذلك تضعها على الرف[1] وتعتبر سياسة التجاهل من أقدم السياسات المتبعة إزاء نمو السكن الفقير[2]، وذلك يعود أساسا للعجز الاقتصادي والمادي الذي تعانيه بلدان العالم النامي وخاصة الأفقر منها لأن مشاكل المناطق المتخلفة يتطلب أموالا ضخمة لا تملكها هذه الدول الغارقة في دوامة المديونية وفوائدها، وبالإضافة إلى الفساد المالي والإداري فهي عاجزة عن إيجاد برامج ومشاريع على كفاءة عالية لتوفير الأموال، وتوظيفها بطريقة مهنية وعادلة فالكثير من الأموال تضيع هباء.

---

[1] نجيب العبد الله، عبد الحميد صلاح محمد: ثقافة العشوائيات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2009، ص:127 .

[2] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:106.

1-7 سياسة العزلة المكانية:

صورة أخرى من صور تجاهل مشكلة السكن الفقير في مدن العالم الثالث، وهي السياسة التي اتبعها الاستعمار في كثير من المدن الآسيوية والإفريقية وأفرز ظاهرة الازدواجية الحضرية[1].

1-8 سياسة تحديد الإيجارات:

لم تعمل هذه السياسة على حل مشكلة المناطق المتخلفة بل ساهمت في نمو الظاهرة والدليل على ذلك ما حدث في مدينة "ميكسيكو سيتي" عندما سنت هذا القانون، حيث فقد الملاك الحافز على الاستثمار في مجال السكن أو صيانته، لقلة مردوده المادي مما زاد من حدة المشكلة وتدهور الأحياء المتخلفة الموجودة في وسط المدينة، وسياسة تحديد الإيجارات في مصر كان له نفس التبعات التي حدثت في "مكسيكو سيتي" بالإضافة إلى أن المستأجرين أصبحوا يطالبون بما عرف "بخلو الرجل" من الملاك[2].

1-9 سياسة الأرض والخدمات:

اتبعت هذه السياسة من قبل العديد من الدول وروج لها البنك الدولي، عارضها الماركسيون وتبناها اللبيراليون أمثال "جون تيرنير" Turner، مساندي هذه السياسة يقولون أنه طالما تعجز الحكومة عن توفير ما يلزم السكان من مساكن، فلا بد من توظيف الجهود الذاتية Solf help من قبل السكان لبناء مساكنهم بأنفسهم، على أن توفر لهم الدولة قطع أراضي صغيرة مزودة ببعض الخدمات، فيقوم السكان ببناء مساكنهم بالتدريج ويتم توصيل كافة الخدمات لهذه المساكن، ومما لاشك فيه أن توفير الخدمات هذه أقل تكلفة على الدولة من تطوير الأحياء القائمة بالفعل وتزويدها بالخدمات.

لهذه السياسة مؤيدين ومعارضين، ومن الطبيعي أن وجهة النظر الماركسية والتي عبر عنها دراكاكيس سميث" Drakakis smith" فلقد ذهب إلى أن الجهود الذاتية في مجال الإسكان ما هي إلا محاولة لتغطية عجز الحكومة عن اتخاذ مواقف حاسمة في مجالات التنمية الحضرية، والضرائب التصاعدية والمضاربة على أراضي البناء كما أنه بتحقيق الحد

---

[1] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:106.

[2] نفس المرجع، ص ص:109، 110.

الأدنى من الرغبات الإسكانية لفقراء المدن، فإن مشاريع الجهود الذاتية تسهم في تثبيت الأوضاع الراهنة.

إن اعتماد هذه السياسة سوف يزيد من أعباء الفقراء المادية، فهم يفضلون البقاء في مساكنهم المجانية بدلا من الانتقال إلى مساكن أفضل بخدمات أفضل مقابل تكاليف لا يستطيعون الإيفاء بها على المدى الطويل كذلك هي سياسة تشير إلى عجز الحكومات عن حل مثل هذه المشكلة[1].

قد يكون للدولة دور بارز في حل مشكلة السكن الفقير وقد تكون الدول الغنية أقدر على حلها عما هو الحال في الدول الفقيرة، انطلاقا من إمكانياتها المادية الضخمة والوفيرة وذلك من خلال عدة طرق كأن تخفض أسعار الأراضي، أو تقوم ببناء مدن جديدة متخصصة، توجه بعض الاستثمارات لها بما يوفر فرص عمل لذوي الدخول المنخفضة مع رفع مستوى الدخل، ومثل هذه الخطة تشمل توفير مساكن بأسعار ميسرة تصلها كافة الخدمات، كذلك توفير القروض البنكية الميسرة ووضع التشريعات المتعلقة والمنظمة الإسكان وتمويل المشاريع الخاصة بالمرافق والخدمات ورفع ميزانيات المناطق الحضرية ووضع خطط تنموية شاملة للريف مما يقلل من هجرة الأرياف[2].

وتمثل سياسة التدخل الحكومي في مجال القضاء على ظاهرة المناطق المتخلفة وما ينجر عنها من مشاكل وخاصة مشكلة السكن الفقير، فكان لزاما على الدول إقامة مباني خاصة بالفقراء في إطار التخطيط الحضري، إلا أنها لا تأخذ في اعتبارها حاجاتهم الحقيقية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والتي يضعفها هذا النوع من السكن وطريقة توزيعه باعتبار هذه العلاقات تشكل رصيدا اجتماعيا وثقافيا لا يمكن تجاهله[3] وتلجأ بذلك إلى الإزالة النهائية للمناطق المتدهورة والتي بلغ فيها التخلف إلى أقصاه وترحيلهم إلى مناطق أخرى أعدت فيها سكنات جديدة ذات مستويات فنية وتخطيطية مقبولة إلا أنها لا تراعي كل الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للسكان.

---

[1] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص ص:110- 112.

[2] إسماعيل يوسف إسماعيل، المرجع السابق، ص: 70.

[3] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص ص:107، 108.

2-تجارب السياسات الحضرية للعديد من الدول:

من المتعذر أن تواجه مشكلة الإسكان في البلاد المتقدمة أو النامية من خلال حل واحد أو سياسة بعينها بل إن الحاجة الملحة والضخمة التي تعرضت لها حكومات الدول المتقدمة نحو إعادة بناء مدنها بعد الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة المناسبة الأولى لتطوير سياسات إسكانية واقتصادية واجتماعية وحضرية شاملة، ومنذ ذلك الوقت أصبح من المتعذر فصل الأهداف الخاصة التي تسعى هذه السياسات الحضرية إلى تحقيقها سواء كانت أهدافا تسعى إلى إنشاء إسكان مناهض للبطالة وأهداف تسعى لاستثمار الإسكان كمجال لامتصاص صدمات الدورة الاقتصادية أو تسعى للتخلص من مظاهر التخلف والفقر الذي تعانيه المدن، أو استخدام هذه السياسات الإسكانية كرأسمال اجتماعي...الخ.

وبات واضحا لكثير من بلدان العالم في السنوات الأخيرة ضرورة تدخل الحكومات أو الهيئات العامة للتغلب على هذه المشاكل "المناطق المتخلفة " والمشاكل الإسكانية مما أدى إلى سن قوانين وتشريعات.

2-1 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

في الولايات المتحدة الأمريكية وضعت برامج لإزالة معظم المدن وإعادة تجديدها وصدر قانون الإسكان عام 1949 والذي يقضي بإزالة الأحياء القديمة، واتخذت مظهر العون الحكومي في شكل مساعدات للبنائين في القطاع الخاص وساهمت الدولة بثلثي تكاليف الإسكان[1].

كان الدافع الحقيقي وراء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية للتطوير الحضري هو تبني سياسة الإزالة والهدم والعمل على التخلص من الحالة العمرانية للأبنية المهجورة والمتدهورة والآيلة للسقوط، وبذلك كانت السباقة لتبني سياسة هدم وإزالة كل مظاهر التخلف العمراني الذي تعاني منه المدن بسبب سرعة النمو الحضري والهجرة من الريف والزيادة الطبيعة لسكان المدن، حيث أصبحت المدن تعاني من تضخم وازدحام مما دفع إلى إقامة مدن جديدة، وبذلك تعد سياسة تطوير مدن جديدة وترحيل الناس إليها شكلا من أشكال التدخل الحكومي لحل المشكلات السكنية والتخفيف من الكثافة التي تعانيها المدن واتبعتها بلدان العالم المتقدم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من حدة المشاكل التي تتخبط فيها

[1] حسين عبد الحميد رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص:104.

المدن[1]، وكانت بمثابة رد على كل مظاهر التخلف ومن ثم بدأ تدفق مشاريع التطوير الحضري وبدأت في أخذ الشكل والدور الإيجابي في مجال الإسكان والبناء.

وهذا بعد توفير المساعدات المالية لتسديد كلفة التجديد والتطوير وإعادة التأهيل والمحافظة على الحالة العمرانية للأبنية التي مسها التخلف الحضري بالإضافة إلى إسهامات الحكومات الفيدرالية في هذا المجال المركز على الجانب العمراني دون اهتمام بالجوانب الأخرى[2].

وقد اتبعت نيويورك صيغة من المساعدة الحكومية غير المباشرة بإصدار قانون إسكان الدولة 1926 ويعطي هذا القانون حق إنشاء مباني بواسطة الهيئات العامة والخاصة ذات الحصص والأسهم المحددة التي يجيزها مكتب إسكان الدولة مع الأخذ بنظام الإعفاء الضريبي[3].

كانت أولى التجارب الحقيقية للتطوير الحضري قد بدأت عام 1937 والتي استندت على مجموعة من الدعائم واللوائح القانونية لقطاع الإسكان في أمريكا والهادفة إلى دفع النمو الاقتصادي من خلال البناء والتشييد والتجديد للأبنية العمرانية.

كما كان لبرنامج الإسكان في أمريكا أثرا كبيرا في دفع التطوير الحضري بتقديم الحكومات الفدرالية إجازات البناء والقروض المالية اللازمة للهيئات المحلية الخاصة والعامة بالقضاء على الأحياء المتخلفة وإقامة مساكن جديدة، وهي بمثابة مشاريع للقضاء على أزمة السكن إلا أن هذه المشاريع المنفذة اتسمت بالبطء خاصة في الفترة "1919- 1945" وبعد الحرب العالمية الثانية ازدادت الحاجة إلى التطوير الحضري بالاعتماد على مؤسسات وهيئات محلية في التنفيذ وانجاز مشاريع أغلبها إعادة تطوير المناطق المتخلفة الموجودة بمراكز المدن، كذلك تبنت مشاريع في التجديد وإعادة البناء والتأهيل وقدرت بأكثر من 178مشروع في مجال تجديد المناطق المتخلفة، وبلغت المشاريع المنفذة 600 مشروع إلى

---

[1] السيد عبد العاطي السيد :علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية ،1987، ج2 ، ص:321.

[2] أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:243.

[3] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص:303.

غاية 1956 وأخذت المشاريع تتضاعف بعد ذلك وكانت تسعى من وراء تنفيذ هذه المشاريع تحقيق مجموعة من الإجراءات[1]:

- ربط برامج التطوير الحضري بخصوصية المناطق المتخلفة وتقديم مساعدات مالية من طرف البنوك.
- إقامة أدوار سكنية ذات الإيجار المنخفض تنفذ من طرف المقاولين الخواص في البناء وتأسيس الخدمات الارتكازية.
- تقديم قروض لأصحاب المزارع وتوفير جميع الخدمات اللازمة في محيطهم الريفي للحد من الهجرة.

ومن ضمن الصعوبات التي واجهت التطوير الحضري بالولايات المتحدة الأمريكية هي اتساع رقعة تطبيقاته، وخاصة فيما يتعلق بإزالة وهدم المناطق الحضرية المتخلفة، كما واجه المخططون في هذا المجال وأثناء تنفيذ برامجه صعوبات تمثلت في رفض الجماعات المقيمة بالمناطق المتخلفة لقرار الإزالة والانتقال إلى مناطق جديدة وخاصة السكان السود وهذا راجع بالتأكيد لخصوصيتهم الاجتماعية والخوف من تمزق العلاقات الاجتماعية القائمة بالانتقال

إن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت في تجاربها الحضرية على تجديد مدنها بشكل عام من إعادة بناء الأحياء المتخلفة عمرانيا، وتبني خطوات التجديد العمراني وإعادة التطوير الحضري، كما قامت بالاهتمام بالجانب العمراني للأبنية وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية، وتم إدخال مفهوم التكلفة المالية في برامج التطوير الحضري واعتبارها جوهرية في كل العمليات داخل المدن الأمريكية[2]

2-2 تجربة بريطانيا:

كانت تجربة المملكة المتحدة في مجال التطوير بسيطة حيث بدأت إنجلترا في تقديم عون حكومي مباشر للإسكان على نطاق ضيق في أوائل القرن 20م ثم اتسع بعد الحرب العالمية الأولى وأصبحت المساعدات الحكومية للإسكان رائجة في انجلترا.

---

[1] أحمد بوذراع : المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:244 .

[2] نفس المرجع ، ص:246.

والمقبول في بريطانيا هو استمرار القطاع الخاص في البناء لمن يستطيعون الدفع، واستمرار الدولة في البناء لمن لا يستطيعون البناء شرط أن تكون هذه الأبنية وحدات سكن تؤجرها لذوي الدخل المحدود.

وأول سياسة هي إزالة الأحياء المتخلفة الفقيرة باعتبار هذه الأحياء عاملا هاما في الإصلاحات الخاصة بالسكن في بريطانيا، حيث هزت التقارير والتحقيقات الخاصة بالأحياء الفقيرة في انجلترا الضمير البريطاني وكانت وجهة النظر الرسمية ترتكز بوجه عام على أساس أنه يجب أن تمنع إقامة مثل هذه الأحياء في المستقبل وتزال الأحياء الموجودة ويعاد بناؤها وتطويرها وإعادة تطويرها[1].

وتعد انجلترا من الدول السباقة إلى إدخال إصلاحات حضرية في مجال الإسكان في القرن 19م وكان لقانون التخطيط الصادر عام 1909 أثر كبير في ذلك، وهذا لاستغلال مساحات واسعة ثم تلته تشريعات كثيرة وكانت هادفة لإقامة مباني سكنية وتلتها تشريعات 1932 والتي سعت بدورها إلى تطوير وتجديد المدن، إلى أن صدر قانون 1947 والذي سعى إلى تطهير المدن من الأحياء المتخلفة الموجودة بداخلها ومنح إجازات بناء وتقديم قروض مالية لحماية وتجديد وإعادة التطوير الحضري وتأهيل البنية المهجورة وتأسيس المرافق والخدمات، وتم إصدار قانون أكثر فاعلية في مجال الإسكان عام 1969 ونتيجة له تم تحسين أكثر من 465 منطقة عمرانية متخلفة في شملت حوالي 142500 وحدة سكنية في كل من انجلترا وويلز.[2]

تعتبر بريطانيا رائدة في العالم في تصميم وإنشاء المراكز الحضرية الجديدة فكان الإنفاق على الطرق والمنافع العامة قد جعل من الأرض المفتوحة البعيدة عنها الأكثر جذبا للإنشاءات الجديدة

بعد الحرب العالمية الثانية وتحقيق النصر أصدر البرلمان قانونا جديدا للمدن الجديدة في 1946 يخول للحكومة سلطة تكوين هيئات تعمل على إنشاء مدن جديدة والهدف من إنشائها هو التخفيف من عبء الضغط السكاني ونقل السكان بعيدا عن المدن الميتروبولتية.

---

[1] تشارلز ابرمز، المرجع السابق، ص:105.

[2] أحمد بوذراع : المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص ص:247،248.

لذلك فإن تجربة انجلترا رائدة في مجال التطوير والتحسين الحضري وأصبحت أداة فعالة في إزالة الأحياء المتخلفة والتخلص منها.

2-3 تجربة روسيا :

تميزت روسيا في هذا المجال ببناء وإعادة بناء المدن وذلك من أجل تخفيف شدة الازدحام والكثافة السكانية الكبيرة التي كان يعاني منها سكان المدن وهذا سبب توقف إنجازات البناء في سنوات الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية وضعت روسيا خطة سباعية حددت بين 1959-1965 حيث تم إنجاز 15 مليون وحدة سكنية جديدة وهذا بفضل منهاج التطوير الحضري الذي حاولت من خلاله روسيا إزالة ظاهرة التخلف العمراني من مدنه متبنية مجموعة من المبادئ عملت على تحقيقها وهي[1]:

*إعادة التطوير والتجديد الحضري للأبنية المتخلفة حضريا داخل المدن بعمليات متواصلة للتطوير الحضري.

* حددت مجالات النمو الحضري والتوسع المجالي للمدن ونظام توزيع السكان وفق تدرج حجم المدن الروسية وأهمية موقعها.

* اعتمدت في خطط التجديد العمراني وإعادة التطوير للمدن البعيدة وتم تحديد عدد سكانها.

وقد وصلت مشاريع التطوير الحضري إلى إنجاز[2]:

إعادة تطوير وتجديد المناطق السكنية القديمة والمتدهورة وتجديد مراكز المدن مع استحداث عمارات متعددة الطوابق وتطوير شبكات توزيع مياه الشرب ومجاري المياه والأمطار وإقامة خدمات اجتماعية عامة.

كما عملت على فرض الحماية والصيانة والمحافظة للمباني داخل المناطق العمرانية والتي لها طابع معماري ذو قيمة فنية ثقافية وتاريخية وإنسانية.

وبالتالي تبنت روسيا خطة شاملة لسياسة الحضرية للمدينة الروسية وكانت نابعة من مركزية التخطيط قبل سقوط النظام الشيوعي.

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ص:321، 322.

[2] أحمد بوذراع، المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص:250.

2-4- تجارب بعض الدول في آسيا والشرق الأقصى:

اعتمدت هذه الدول في تجارب التطوير الحضري على مؤسسات مالية تقوم بتموين مشاريعها بعد إزالة وهدم المناطق المتخلفة وإعادة بناء أماكنها من جديد، ومن أهم التجارب هذه الدول حكومة سيريلانكا التي تخلصت من الأحياء المتخلفة بإقامة 78 ألف وحدة سكنية من 64-74 من إسكان مواطني المناطق المتخلفة.

كما وضعت الحكومة الصينية إجراءات لتطوير المناطق المتخلفة وذلك عن طريق تكوين حكومات وطنية تعمل على إعادة تطوير المناطق المتخلفة عمرانيا وتوفير مختلف الخدمات الناقصة وخاصة الإرتكازية وهذا انطلاقا من تخصيص نسبة من المال تقتطع من الدخل القومي لإعادة تطوير المناطق المتخلفة بمدنها.

أما ماليزيا فقد اتخذت إجراءات للحد من المناطق المتخلفة لتطويرها الحضري برصد مبالغ مالية قدرت بـ1250 مليون دولار ماليزي خصص لبناء هذه المناطق المتخلفة، كما خصصت مبالغ مالية لصيانة مسكن ذوي الدخول المحدودة والمقدرة بـ150مليون دولار ماليزي.

2-5-تجارب بعض الدول الأوروبية:

إن فكرة تجديد المدن ليست بجديدة فقد أعيد بناء باريس في القرن التاسع عشر كما أن غلاسكوا وبيرومنغهام ابتاعتا قبل قرن عدة أفدنة من الأرض التي كانت تقوم عليها الأحياء الفقيرة وأعيد تخطيطها مع شق طرق جديدة ثم بيعت الأرض الباقية لإعادة تطويرها[1].

وفي هولندا تمتلك الجمعيات التعاونية المساكن وتقوم بإدارتها دون أرباح وهناك ما يزيد عن 1000جمعية تعاونية، تمول الحكومة برامج بناء المساكن تمويلا لا مركزيا غير مباشر، فتدفع قروض شراء الأرض على أقساط على مدار خمسة وستين عاما، وتدفع قروض بناء المساكن على خمسين عاما بفائدة 4% وفي عام 1940 امتلكت الجمعيات 10% من المساكن وقامت بتأجير معظمها للعمل.[2]

---

[1] تشارلز ابرمز، المرجع السابق ، ص:114.

[2] حسين عبد الحميد رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص:104.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التخطيط لإقامة مدن جديدة في اليونان فرنسا ، أما ليوم فهناك مشاريع كثيرة لإقامة مثل هذه المدن وأقيمت فعلا في سنغافورة والملايو وسيلان والنرويج وهولندا وايرلندا...الخ [1]

تعتبر تجربة إيرلندا رائجة في مجال الإسكان والتطوير الحضري فقد وصلت إلى تحقيق هدف القضاء على الأحياء الفقيرة فقد بنت خلال 1948-1956 نحو 16000 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود، أقيمت معظمها على أراض فضاء في العاصمة "دوبلن" وفي عام 1963 تمكنت من القضاء على الأحياء القديمة في وسط المدينة والتي تحولت الآن إلى مكاتب ومتاجر ومنازل أنيقة، كما عملت على تجميع قطع الأرض الصغيرة التي يملكها الأفراد وأعيد تنظيمها في إطار عمليات التنمية الخاصة والعامة[2].

إن التجارب التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية و بعض الدول الأقل نموا أظهرت أن مشاريع تجديد المدن يمكن أن تكون أداة فعالة في عمليات التخطيط، وعلى هذا يجب أن لا تستخدم في تطهير المدن من الأحياء الفقيرة فحسب بل يجب استخدامها كذلك لجعل المراكز الرئيسية في المدن أكثر نفعا في التنمية القومية.

2-6- تجارب بعض من الدول الإفريقية:

تعاني غانا من أزمة سكن حادة اكتظاظ سكاني كبير وقد لجأت إلى تجربة المساكن الجاهزة التي لم تنجح وتحولت إلى أزمة سياسية، مما دفعها إلى اللجوء لبرنامج الأمم المتحدة والمتمثل في برنامج القروض من أجل السقوف.

نفذ هذا البرنامج في العديد من الدول منها نيجيريا بوليفيا وغانا، كان مشروع بعثة الأمم المتحدة الخاص بغانا بسيطا فقد انطوى على تقديم قروض لشراء السقف والأبواب والنوافذ، على أن تستوفي القروض خلال فترة محددة من الزمن مع فائدة معينة أما الجدران فلم تكن هناك حاجة للقروض من أجلها.

---

[1] تشارلز ابرمز، المرجع السابق، ص:119.

[2] نفس المرجع، ص ص:111-139.

وانطوى البرنامج كذلك على تقديم قروض للهيئات والمجالس لشراء معدات البناء واللوازم الخشبية وأوصت بعثة الأمم المتحدة بأن تقدم وكالة مركزية قروضا لجمعيات أو مجالس بلدية تكون مسؤولة عن تسديد القروض وهذه بدورها تقدم قروضا أقل للأفراد.

قدمت حكومة غانا قروضا من أجلا لسقوف بما في ذلك الأموال لاقتناء الأبواب والنوافذ بمبلغ 520 دولار لكل من يبني جدران منزله على نفقته ومن شروط القرض أن يكون المستدين عضوا في جمعية الإسكان في القرية التي ستضمن القرض، كما تحتم عليه إكمال بناء منزله باستثناء المواد التي توفرها الحكومة، واعتبرت هيئة الأمم المتحدة القروض التي لم تسدد سوف تعتبر بمثابة مساعدات لذوي الدخول المحدودة إلا أن معظم المستفيدين من البرنامج أوفوا بديونهم وهذا دليل على نجاح المشروع، وقد كان لبرنامج القروض من أجل السقوف نتائج أخرى منها أن الناس أصبحوا أكثر عناية خلال عملية بنائهم للجدران، وبذلك نمت جمعيات الإسكان القروية وأصبح الأعضاء يبحثون في مشاكل القرية ويقومون بعملية شق الطرقات، وتحسينهم للوسائل الصحية والتطوير في مجال التعليم وحين تستدعى الضرورة تقوم الدولة بتقديم معدات وأدوات البناء، كما تقوم بتقديم إرشادات باستخدام الآلات والمعدات، وبالتالي أدخل هذا البرنامج تحسينات عامة ونمى شعور المسؤولية الجماعية لدى الأفراد تجاه الذين يعيش معهم في الحي[1].

في عام 1954 اتجه المخططون في أكرا بغانا والمدربون تدريبا بريطانيا وأصدقائهم من الوطنيين يميلون إلى تطهير المدن من الأحياء الفقيرة على الرغم من وجود نقص شديد في المساكن وفي مؤتمر عقد في نفس السنة في جامعة كمبريدج بإنجلترا حضره المسؤولون البريطانيون وغيرهم من المسؤولين الأجانب المهتمين بالمشاكل الإفريقية تقرر بما يصل تقريبا إلى حد الإجماع ضرورة هدم الأحياء الفقيرة في أكرا عام 1955، وتم إرسال بعثة من قبل الأمم المتحدة متخصصة في الإسكان لدراسة الأزمة السكنية ومدى تأثرها بعملية الهدم والإزالة، فتوصلت هذه الأخيرة إلى أن حل الإزالة زاد من تفاقم وحدة الأزمة، فتقرر أنه لا بد من تأجيل عمليات الهدم إلى أن تتاح إمكانية توفير المساكن الجاهزة.

لكن الحظ لم يحالف نيجيريا كما حالف غانا، قامت الحكومة النيجيرية خلال 1955 بعملية تطهير واسعة النطاق للعاصمة "لاغوس" من الأحياء الفقيرة والمتخلفة على الرغم من

[1] تشارلز ابرمز، المرجع السابق، ص ص:105، 106.

الأزمة السكنية الحادة التي كانت تعاني منها وكانت التكاليف باهضة ومخيبة للآمال مما اضطر الحكومة إلى إيجاد حلول أخرى[1]

2-7-تجارب بعض من الدول العربية:

اتبعت في مجال التطوير الحضري سياسة الإزالة والهدم الشامل واعتبرتها حلا نهائيا لمشكلة المناطق المتخلفة بمدنها والتخلص منها نهائياوارتبط ذلك بالتوسع المحدود الذي تتحكم فيه أنظمة ومقاييس تخطيطية في استعمالات الأرض الحضرية وفق تخطيط المدن والأقاليم، زيادة على التوسع غير المحدود والذي بدوره لا يخضع هو الآخر للقواعد والقوانين التخطيطية وكان سببا في نمو وانتشار المناطق المتخلفة على أطراف المدن وضواحيها وعلى حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

كان التخطيط الحضري في الربع الأخير من القرن 20م متصفا بالتلقائية وانعدام التخطيط، وقلة الاهتمام بالصيانة والحماية والمحافظة على الحالة العمرانية مما دفع بالحكومات العربية إلى اتخاذ إجراءات مناسبة كإعادة تأهيل الأبنية، والمحافظة على الأبنية التي عمرانها ذو طابع وقيمة أثرية إسلامية، الاهتمام بمختلف المرافق والخدمات التي تفتقر إليها كالمساحات الخضراء وحدائق التسلية، وإعادة تطوير وتنظيم مراكز المدن وتحسين الشوارع وطرق المواصلات في الأحياء القديمة مع إزالة كلية للمناطق المتخلفة.

كانت هذه المحاولات خاصة بتونس المغرب مصر العراق إلا أنها تعتبر تجارب ضعيفة في مجال التطوير الحضري.

قام نسيم جبير بدراسة خاصة بالأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية وتوصل إلى جملة من التوصيات واقتراحات أشار أن مثل هذه الدراسات سوف تساعد على وضع الاستراتيجيات اللازمة لإعادة تخطيط وتطوير بعض المناطق العشوائية وإزالة البعض الآخر، الذي شكل خطرا على أمن المجتمع واستقراره ومن جملة ما توصي به الدراسة [2]:

- إنشاء مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.
- توفير الأراضي الصالحة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود.

---

[1] تشارلز ابرمز، المرجع السابق، ص:107.

[2] نسيم جبير ، المرجع السابق، ص:102.

- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فعالية للحد من الظاهرة "نشوء المناطق العشوائية".
- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الراضي من التعديات العشوائية الجديدة.
- قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة السكن العشوائي.
- خلق مشاريع بالأرياف وتشجيع التنمية فيها لجذب سكان الأرياف وتشجيعهم للعودة إلى قراهم.

اعتمدت جمهورية مصر العربية على سياسة الارتقاء بالمناطق العشوائية وتحسينها والقائمة على فكرة المشاركة الشعبية بالجهود البشرية الذاتية من خلال الاستفادة من الإمكانيات والخبرات الشعبية في التوجيه العلمي السليم للارتقاء بمثل هذه المناطق وتطويرها.

والارتقاء يشمل تطوير البيئة الحضرية في جوانبها المختلفة من بنى أساسية وخدمات ضرورية مع الارتقاء بالإنسان وسلوكياته وعاداته وتقاليده من أجل رفع مستوى المعيشة من المنظور الاجتماعي والاقتصادي، فهذه السياسة هي أحد أهم الوسائل للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للمدينة[1]

فشهدت مصر عدة تجارب في مناطق بعضها كان يهدف إلى تطوير المناطق العشوائية بشكل عام، وركز البعض الآخر على تطوير المساكن العشوائية في بعض تلك المناطق فقط، وكانت أوائل المشروعات المنفذة في مصر للارتقاء والتحسين مشروعي منشية ناصر والزبالين بمساعدة البنك الدولي.

كما صيغت خطة قومية من قبل الجهات الرسمية لتطوير العشوائيات من خلال رصد ميزانية موجهة لهذه العملية تقدر بـ 3.48مليار جنيه مصري في إحدى عشر محافظة وخصصت 75% منها لمشروعات الإسكان والمياه والصرف الصحي، وتميز الخطة القومية للتطوير بين حلين أساسين والهادفة أساسا إلى تحسين الأوضاع المعيشية بالمناطق المتخلفة وتحقيق العدالة فالحل الأول للتعامل مع مشاكل العشوائيات والتي يلزمها الإزالة لصعوبة واستحالة تطويرها إما بسبب تدهور أحوالها أو خطورة موقعها، والحل الآخر يتمثل

[1] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص:376.

في المناطق التي يكمن تطويرها وتحسينها فالمناطق المقرر إزالتها في القاهرة الكبرى والإسكندرية يسكنها حوالي 250 ألف نسمة، وتشغل أرض مساحتها تقدر بحوالي625 ألف متر مربع[1].

وأشارت هناء محمد الجوهري من خلال ما توصلت إليه العديد من الدراسات أن الكثير من برامج التنمية الحضرية التي قامت بإزالة بعض المناطق وإعادة توطين سكانها لم تتمكن بالفعل من مواجهة احتياجات السكان الذين أجبروا على ترك مساكنهم العشوائية، فمعظم خطط إزالة الأحياء الفقيرة لم يكتب لها النجاح، وذلك لأنها لم تجد حلا جذريا لسكان الحي المزال وذلك لأن مساكنهم الجديدة والتي نقلوا إليها لم تكن ملائمة لعدة أسباب:

- بعدها عن أماكن العمل وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل.
- كبر حجم الأسرة وعدم تأديتها للاحتياجات الأسرية من حيث استعمالات المسكن وعدم كفاية مساحته.
- عدم قدرتهم على الإيفاء بتكاليف مسكنهم الجديدة حتى ولو كانت بأقساط ميسرة والتي تأخذ شكل أجرة شهرية أو سنوية، وصولا إلى التمليك بعد عدة سنوات، وذلك يضيف عليهم أعباء مادية هم في غنى عنها، كل هذه الأسباب مجتمعة إضافة إلى أخرى تكون سببا دافعا لعودة السكان تدريجيا إلى مناطق مشابهة لتلك التي نقلوا منها[2].

إضافة إلى انعدام علاقات الجوار في مساكنهم الجديدة، لأن السلطات لا تراعي في عمليات التوزيع لعامل الجيرة بما تعنيه هذه العلاقات من أهمية في هذه الأحياء الفقيرة.

بخصوص هذا الجانب والمتعلق بعلاقات الجيرة أشار إليها السيد الحسيني في كتابه "الإسكان والتنمية الحضرية" من خلال ما توصلت إليه "جانيت أبو لغد" من أهمية علاقات الجوار والدور الكبير الذي تلعبه هذه العلاقات في تحديد ايكولوجية المدينة[3]، على سبيل المثال القاهرة تحدثت على دور المهاجر القديم في استقبال الوافدين الجدد إلى المدينة من أبناء قريته ومساعدته لهم على التكيف، من حيث الحصول على عمل ومن ثم السكن في

---

[1] هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص ص:377،378.

[2] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:32.

[3] نفس المرجع ، ص:32.

جواره بنفس الحي، مع تكرار هذه الحادثة يتجمع جميع المهاجرين في نفس المنطقة السكنية والتي تتحول إلى منطقة ذات طابع ريفي، وتتشكل علاقات جوار قوية جدا، تؤثر في النهاية على ايكولوجية القاهرة فعلاقات الجيرة الحميمة هذه تجعلهم مكتفين ذاتيا، لا يتصلون مع المجتمع الخارجي وبالتالي عدم قدرتهم على إيجاد حل لمشكلة السكن خارج إطار جماعتهم، مما يؤدي بالنهاية إلى تفاقم ظاهرة المناطق المتخلفة والتي يميزها السكن الرديء والزحام وانعدام الخصوصية والمظهر المتريف للمدينة وهذا ما أيدته دراسة أخرى لـ أندرياروه على حي بولاق الشعبي[1].

إن عملية إزالة الأحياء الفقيرة عادة لا تكون مرتبطة بمصلحة الفقراء أنفسهم قد ارتباطها بمصالح أخرى، مثل تحقيق أرباح خيالية من خلال بناء مشاريع استثمارية ذات طابع رأسمالي ضخم، هدفها الأول والأخير هو تحقيق الأرباح.

تعتبر هذه التجارب في ميدان السياسات الحضرية لتطوير وتنمية المدينة والارتقاء بها إلى المتطلبات العمرانية المعاصرة والتخفيف من حدة المشاكل التي صاحبت النمو الحضري المتسارع وما أفرزه من مشاكل وتخلف وعجز ولهذا فاختيار السياسة الحضرية يجب أن يكون مبني على دراسة مسبقة وأي بديل أحسن من الآخر لأنه هناك من الدول من تبنت سياسة الإزالة وأخفقت بحيث أفرزت مشاكل أكثر وأحياء أكثر تخلفا وبالتالي لجأت إلى سياسات أخرى.

إن إزالة الأحياء المتخلفة وتطهير المدن منها وتطويرها يعتبر رهان تحاول كل المدن كسبه فالاعتماد على إستراتيجية في أي سياسة حضرية مع مراعاة الموروث الثقافي والطابع الجمالي للعمران سيبرز هوية المدينة وبالتالي يعتبر ساكن المدينة عنصرا فعالا فيها لا يبحث من خلال مدينته عن السكن بل يبحث عن الحياة.

[1] السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، المرجع السابق، ص:33.

الفصل الرابع:

عوامل النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته.

أولا – الخلايا الأولى للنسيج العمراني والحضري "المدن " في الجزائر.

مرت المدن الجزائرية بالعديد من المراحل يمكن تقسيمها لفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي وأثناء الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال.

إذ لم يسلم المجال الجزائري من التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ أمد بعيد، حيث لم تعرف المدينة تاريخا عمرانيا متواصلا نظرا لطبيعة الوجود الخارجي وأنظمته، إذ كان المجال العمراني يتعرض للهدم والبناء من قبل كل من وطئه تخريبا ومسحا لما أنجزه سابقه وتكريسا لوجوده، ولم تبق إلا بصمات نادرة وأطلال والتي بدورها نمت وتطورت وتأقلمت مع تعاقب الزمن ونستعرضها في ما يلي:

1-مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي:

1-1-المرحلة الرومانية:

ظهرت المدن الأولى على السواحل الشرقية عندما أسسها البحارة القادمون من فنيقيا كمراكز تجارية وهي جيجل وعنابة، ثم القرطاجيون بجاية وتنس وشرشال لنفس الأغراض[1].

ولقد عمر الرومان عند وصولهم للجزائر تقسيما لأربع ولايات، وكانت المدينة في هذه الحقبة الزمنية تقوم بالعديد من الوظائف، حيث مثلت في بداية الغزو الروماني مجالا للهيمنة السياسية والإدارية، ومركزا تجاريا قائما على الزراعة للتحول فيما بعد للوظيفة الدفاعية مع أفول الوجود الروماني في هذه المنطقة لتنهار الشبكة العمرانية الرومانية في بلاد المغرب قاطبة[2].

إلا أن آثار هذه المدن لازالت قائمة وتحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي تعكس الهندسة المعمارية الرومانية، كبقايا المعابد والكنائس معبد تيمقاد وحمامات تيمقاد، وشرشال وتيبازة...الخ وتنتشر بقايا المدن الرومانية في الجزائر على الهضاب العليا وقدرت الكثافة السكانية آنذاك في هذه المدن ما بين 5000-20000 نسمة في المدينة الواحدة[3]

---

[1] ديب بلقاسم: المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة حالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران، أفريل 1995، ص:22.

[2] نفس المرجع، ص:22.

[3] بشير تيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص ص:10، 11.

1-2 مرحلة الفتح الإســـــلامي" المدن ذات النشأة الإسلامية":

وقد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر وانتقال عواصم الحكم والإدارة، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وارتبط إنشاؤها في بادئ الأمر بقواعد عسكرية أقيمت في النقاط الإستراتيجية، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى مرتبة مدن تتجلى فيها السمات الأساسية للمدينة العربية الإسلامية.

وقد ساهم في تشييد هذه المدن وتهيئتها في الجزائر كل من الرستميين، والأغالبة والحماديين والموحدين ...الخ بالإضافة إلى المهاجرين من الأندلس وهم من المسلمين بعد سقوط غرناطة، ومن بين المدن الجزائرية ذات النشأة الإسلامية نذكر مدينة تيهرت، القلعة، تلمسان، بجاية...الخ[1]

ولقد عرفت المدن الجزائرية في هذه المرحلة هدوء نسبي يساعد على نموها إلى حد بعيد قياسا بالحقبة الماضية، كانت آثارها الباقية تتمثل في بعض المدن الإسلامية، مجسدة خاصة المجال الديني والإداري والعسكري" بعض القصور والمساكن والإقامات، تلمسان، ومسجد سيدي عقبة "بسكرة" والقلعة الحمادية والمدن التركية "القصبة...".

وتظهر هذه الأخيرة ملامح عمرانية متشابهة في أنحاء كثيرة من الوطن بل في كل أنحاء العالم الإسلامي ذات مضمون اجتماعي وثقافي ديني موحد.

كانت المدينة العربية دائرية الشكل حيث تلتف الأحياء حول المسجد لكن الأحياء لم تكن مقامة على أسس طبقية، وإنما على أسس قبلية ولم يكن هناك تمييز بين المساكن وإن وجد فبين الأحياء ونجد أحيانا في المدينة العربية الإسلامية أن كل حي محاط بسور خاص به وهو الذي يعرف بالحوش، وترتبط مساكنه بطرقات داخلية ضيقة جدا بينما ترتبط الأحواش بعضها ببعض من خلال طرقات عامة[2].

يعتبر المسجد أو الجامع أهم معلم من معالم المدينة العربية الإسلامية، والذي كان يتوسطها ويجمع بين الناس داخله وحوله، لقد أخذ الجامع اسمه من وظيفته والتي هي جمع

---

[1] مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989، ص ص:88،89.

[2] فواز مصطفى مبادئ تنظيم المدن، معهد لإنماء العربي، بيروت،1980، ص:30.أنظر محمد الجوهري، شكري عليا : علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994. أنظر السيد الحسيني: المدينة، مرجع سابق، ص:218.

الناس للقيام بنشاطات متعددة سواء على مستويات فردية أو جماعية، وكان يراعي الموقع وفق هذه الوظيفة، إنه اسم متطور بالنسبة لكلمة مسجد والتي أتت من السجود أو الصلاة بصفة عامة، فحيثما جال المرء في العالم الإسلامي يستطيع أن يهتدي بسهولة لوسط المدينة ومركز النشاط فيها.[1]

وكان المسجد مركز العلم والتدريس وتطور ليصبح جامعة مثل مسجد الزيتونة في تونس، والأزهر في مصر والنظامية في بغداد وقد كان المسجد في القرون الوسطى منارة للعلم لم يقتصر نورها على البلدان الإسلامية، وإنما امتد إلى الدول الغربية، وكان يتوسط الجامع ساحة واسعة تقام حولها المحلات التجارية فمركزية المسجد الجامع والسوق الوظيفتين الأساسيتين للمدينة.

والأحياء السكنية التي تأتي حولها في تدرج مجالي متجه نحو المحيط إضافة إلى المحاور الكبرى الممتدة التي تصل الخلايا السكنية بالعناصر المركزية، أما المحلات السكنية فتنتظم حول الدروب لتشكل وحدات مجاورة وتغلق المدينة بسور تسمح أبوابه بالمراقبة بينما يبقى المجال العسكري في الجهة المرتفعة [2]

2- مرحلة الاحتـــلال الفرنسي1830-1962:

عرف المجال الجزائري في هذه المرحلة تكريسا لنمط عمراني وآخر معماري يقومان على ثقافة دخيلة على مجتمعنا، والذي تبنى الإسلام كمنهج ونظام اجتماعي وثقافي ولفترة طويلة.

ويرى الباحثون أن الشبكة العمرانية الحالية مرتبطة بالدرجة الأولى بإعادة تشكيل بنية مدن ما قبل الاحتلال الفرنسي، عن طريق تحويل الأنسجة العمرانية التقليدية، وترقية عمران وعمارة استعماريين، وتم تجسيد ذلك بأداتين:

* **قانون توسيع المدن وتطهيرها:** ويعني ذلك توفير كل الإمكانات المالية والقانونية لتحديث المدن المعنية بمبادرة من الهيئات البلدية بالدرجة الأولى.

* **مشـروع قسـنطينة 1958:** والذي يدخل في إطار سياسة عامة لتنمية الجزائر والأهداف الكامنة في إدماج اقتصادي وسياسي وثقافي للشعب الجزائري في إطار المؤسسات الاستعمارية، ولقد سطر في ذلك إعادة إسكان مليون نسمة ومشروع مجمع ريفي كطرق

[1] صبري فارس الهيتي، المرجع السابق، ص:131.

[2] الديب بلقاسم، المرجع السابق، ص:23.

ناجعة للإدماج الاجتماعي والثقافي ولتحديد تصور جديد للعلاقة بين الريف والمدينة من منظور استعماري كمحاولة لتوقيف النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية[1]

صنفت الشبكة العمرانية التي أوجدها الفرنسيون على المستوى الوطني بمعايير تخدم المصالح السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية للفرنسيين، ولم يبق من المجال العمراني والمعماري في المدن العتيقة على حاله، بل تغييرات من قبل الفرنسيين بإعادة تشكيل أجزاء من الأنسجة العمرانية مؤسسات مدنية أو عسكرية أو شق الطرق، إضافة إلى تهميش هذه "المدن العتيقة" عن طريق إنشاء مدن جديدة أو ضواحي بجانبها[2]

3 – مرحلة الاستقلال :

ورثت الجزائر بعد انتهاء حقبة الاحتلال الفرنسي الطويلة فيها والتي تركت آثار وبصمات واضحة على المجال العمراني قياسا بالمراحل السابقة، حيث كان لها الأثر في تكثيف الهجرة إلى المراكز الحضرية باعتبارها مراكز جذب لما تتوفر عليه من هياكل صحية واجتماعية وحضرية، والنقص الكبير في المساكن نتيجة سياسة التخريب والتهديم التي تعرضت لها كل مناطق الوطن إبان الثورة، وإن وجدت فبطابع غربي لا جزائري مع غياب الهياكل الاقتصادية والإدارية الكافية مما زاد من تعقيد مشكلات المدينة في هذه المرحلة خصوصا والنقص المسجل وغياب الكوادر والمختصين في مجال التعمير والبناء في تلك الفترة.

فشهدت مختلف المراكز الحضرية موجة كبيرة من الهجرات الريفية انطلاقا من عوامل الطرد في الأرياف والقرى، وما تعرضت له هذه الأخيرة من تدمير إبان الثورة وبدأ التحسين في نسبة الولادات وتسجيل زيادات سكانية معتبرة، والسير قدما في مسيرة التنمية التي طبقت العديد من المخططات التنموية وفي كل المجالات انطلاقا من التوجه السياسي والاقتصادي للبلاد "استحداث مناطق حضرية وصناعية وتطبيق الإصلاحات الزراعية"

وكان للهجرة الريفية غداة الاستقلال والمتجهة نحو المراكز الحضرية العديد من الآثار، وذلك نتيجة لاعتبارات منها غياب إمكانية بناء القرى المهدمة إبان الثورة التحريرية وعودة عدد لا بأس به من اللاجئين من الأقطار المجاورة، النمو الديمغرافي الذي احتضن مشروعات التنمية في وقت مبكر، تأخر إعادة بناء المدن من الناحية العمرانية وحل مشكلة

---

[1] ديب بلقاسم، المرجع السابق، ص ص: 23،24.

[2] نفس المرجع، ص:25.

الإيواء، كل هذه المعطيات كان لها وزن ثقيل على المراكز الحضرية وتضخم نموها واستمرت مع ذلك التوسعات العشوائية "الأحياء القصديرية"، في وقت ساد فيه ميداني للعمران المنظم في بداية السبعينات وأهمل ملف السكن في السنوات الأولى للاستقلال حتى نهاية السبعينات مع إنشاء وزارة السكن والتعمير ولم يكن بمقدور الدولة القضاء على أزمة السكن وشهد القطاع عدة إصلاحات وإنجازات أفرزت مجال منظم وآخر عشوائي، لذلك فالمدينة الجزائرية اليوم تبدو في صور عمرانية متعددة مرتبطة بتاريخ المجال الجزائري، المدن القديمة والأحياء العتيقة، المدن الفرنسية، الأحياء والتعميرات الحديثة المخططة وغير المخططة.

لقد تداخلت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والطبيعية والأمنية السائدة تتناسب مع طبيعة الوضع الاجتماعي السائد حيث شهدت المدن الجزائرية نمو لمدنها من خلال [1]:

***النمو الحضري للمركز:** والذي صادف الفترة الأولى من الاستقلال إلى أواسط السبعينات حيث عرفت المدن شغورا عقاريا وبشريا كبيرا بعد رحيل الأوروبيين وشهدت المدن حركة هجرة واسعة وجماعية استقرت بالمراكز، مما أدى إلى تشبعها سكانيا وبسرعة كبيرة.

***النمو الحضري للضواحي:** بعد تشبع مراكز المدن انتقل النمو إلى الضواحي في شكل نويات حضرية تحيط المدن الجزائرية في شكل مراكز حضرية صغيرة وساد هذا النمو في فترة السبعينات والثمانينات.

النمو الحضري للأطراف: كمرحلة ثالثة عند تشبع الضواحي ظهر النمو في المزارع الخاصة وتحولها التدريجي إلى مراكز حضرية صغيرة ملتحمة مع مدن الضواحي في فترة الثمانينات والتسعينات أين اشتدت أزمة السكن نتيجة للتراكم السكاني الحضري في السنوات الأولى للاستقلال مع بداية التصنيع وتراكماته.

[1] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، المرجع السابق ص ص:137، 138.

ثانيا – عوامل النمو الحضري في الجزائر:

1-الزيادة السكانية:

تختلف الزيادة الطبيعية للسكان حسب السنوات والظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية للسكان، وكذلك حسب المناطق أي أن معدلات المواليد تختلف باختلاف الهيكل الاجتماعي وتباين مستويات الحياة فهي شهدت تحسنا مستمرا منذ الاستقلال إلى وقتنا الحال بفعل عدة عوامل ساهمت في هذا التحسن وفي مستويات معيشية صحية خدماتية...الخ، فحسب المعطيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغ سكان الجزائر 36.3 مليون نسمة في 31 ديسمبر 2010هذا العدد ينقسم إلى 50.6 %ذكور و49.4% إناث وقد سجل ارتفاع السكان إلى 36717000 نسمة في جويلية 2011 منهم 18597000ذكور و18138000إناث[1].

- **التكوين العمري وفئات السن :**

حسب نفس المصدر وهو الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة 19.7%، وبلغت نسبة السكان في سن النشاط 15-59 سنة 64.2%، أم نسبة الأفراد الذين بلغوا 60سنة فأكثر فقد بلغت 7.6%.

أما نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة 56.3% من إجمالي النساء، وقدرت نسبة النساء في سن الإنجاب 15-49 سنة بـ10.2%، فقد تميزت سنة 2010 بارتفاع معتبر لعدد الولادات وتراجع طفيف لعدد الوفيات وزيادة معتدلة لنسبة الزواج، حيث سجلت 887810 ولادة حية منها 454037 ذكور و433773 إناث، مع تسجيل ارتفاع وتحسن كبير في المستوى التعليمي عند النساء فحوالي امرأة من أصل كل 10 نساء قد بلغن مستوى الدراسات العليا، منها 12.8%في الوسط الحضري، و4% في الوسط الريفي مع تسجيل تحسن في الحالة التعليمية في المجتمع الجزائري بصفة عامة وخاصة عند الإناث وهي المؤشرات الدالة على التطور الثقافي والاجتماعي، وتتوزع النساء في المجتمع الجزائري حيث تعيش 55.9%في الوسط الحضري و44.1%في الوسط الريفي[2].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات أنظر الموقع .www.ons.dz

[2] نفس المرجع

- **توزيع وتركز السكان بين الريف والحضر:**

بين الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 لسنة 2008 أن 63% من السكان في الجزائر يتجمعون في الشمال على مساحة 4% من التراب ويتموقع 28% من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9%، أما في الجنوب الجزائري والذي يشكل 87% من المساحة الإجمالية للبلاد إلا 9% من السكان هذه الإختلالات مكلفة بالنسبة للمجموعة الوطنية ومصدر توترات بالنسبة للموارد الطبيعية وتسجيل ضغوط عليها بحيث تظهر عدم التوازن بين الأقاليم[1]

وبقيت المدن الساحلية الكبرى الجزائر العاصمة وهران عنابة من خلال إرساء قواعد التنمية بها، وكذلك بعض المدن الكبرى الداخلية قسنطينة في جذب المهاجرين ومع تركز السكان في المدن الساحلية لعوامل الجذب التي تتمتع بها، مما أدى اختلالات في توزيع السكان وكتحصيل حاصل ضغوط قوية في استغلال الموارد الحيوية، مع استمرار نمو المدن نحو أطرافها وضواحيها ومن جهة أخرى تضاعف عدد سكان المدن التي تضم أكثر من 100000 ساكن " سطيف، الجلفة، البليدة، سكيكدة، باتنة، تلمسان....الخ وتشكل المستوى الأقوى للبنية الحضرية الحالية المدن الصغيرة انطلاقا من المناطق الريفية وبذلك تجسد الانتقال من الجزائر الريفية إلى الجزائر الحضرية[2]

إن عدد السكان في الجزائر في ارتفاع ونمو مستمر وذلك نتاجا لعدة عوامل يتصدرها التحسن في الظروف المعيشية والصحية، حيث كان هناك نمو مستمر من 1966 إلى يومنا هذا فقد بلغ عدد السكان سنة 1966 12 مليون نسمة، وفي سنة 1977 بلغ 16 مليون نسمة، وفي تعداد 1987 بلغ 23 مليون نسمة، وفي تعداد 1998 بلغ 29 مليون نسمة، وفي 2008 وصل إلى 34 مليون نسمة وفي 2010 35 مليون نسمة، وفي 2011سنةبلغ 36717000 مليون نسمة.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات 2008

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،ع61،الصادر في 21 أكتوبر2010،ص ص:05-11.

لذلك هناك اختلال في توزيع السكان بين الحضر والريف وحسب هذه السنوات التي تم فيه تعداد السكان وانطلاقا من الأرقام الواردة في الجدول **رقم(01) والذي يبين توزيع سكان الجزائر بين الريف والحضر.**

جدول رقم (01) يبين عدد سكان الريف والحضر بين 1966-2011

السنوات	الحضر	الريف	إجمالي السكان
1966	3778482	8243518	12022000
1977	6686785	10261215	16984000
1987	11444249	11594693	23038942
1989	16966937	12133916	29100863
2008	22471179	11608851	34080030
2010	28000000	7000000	35000000

المصدر [1] الجريدة رسمية للجمهورية الجزائرية مرجع سابق ،ص ص22،21.كذلك .www/.ons.dz

شهد سكان الحضر تزايدا في نسبته مقارنة بالأرياف من خلال المعطيات الواردة في الجدول، حيث كان 3778482 في سنة 1966 وسجل ارتفاع مستمر حتى وصل إلى 28000000 ساكن يقابل هذه الأرقام عدد السكان في الريف لسنة 1966 8243518 ساكن وفي سنة 2010 بلغ 7000000، وبذلك أخذ سكان الأرياف في التناقص المستمر من خلال مجموعة من العوامل الطاردة حيث وصلت نسبتهم إلى 20% من إجمالي السكان لسنة 2010 ونسبة سكان المدن بلغ 80% من إجمالي السكان والتي كانت بدورها 31.4%سنة 1966 تقابلها نسبة كبيرة من سكان الأرياف 68.56% وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (02) والذي يبين نسبة سكان الحضر والريف في الجزائر حسب سنوات 1966-2010.

(1) الجريدة رسمية للجمهورية الجزائرية مرجع سابق، ص ص21 ،22.كذلك .www/.ons.dz

جدول رقم (02) يبين نسبة سكان الحضر وسكان الريف في الجزائر من 1966-2010

السنوات	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريف
1966	%31.4	%68.56
1977	%40.0	%60.41
1987	%49.70	%50.32
1998	%58.30	%41.69
2008	%65.26	%34.73
2010	%80.00	%20.00

المصدر الجريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، ص ص21، 22.كذلك .www/.ons.dz

وهذا ما يبرز شدة وقوة حركة النزوح الريفي إلى المدن والمدفوع بالعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي سنأتي بالتعرض لها في العنصر الموالي، وهذا ما أثر سلبا على الريف باعتباره قطاع معطل تم تفريغه من سكانه ونشاطاته.

2-الهجرة:

شهد المدن الكبرى زيادة كبيرة في سكانها وتضخما وتزايدا كبيرا في نموها الحضري، وذلك كان نتيجة لعدة عوامل منها الزيادة السكانية كما ذكرنا سابقا والهجرة الداخلية التي تعتبر من العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم وحركة السكان، والتي تتجسد أساسا في شكل الهجرة الريفية مثلها مثل كل بلدان العالم الثالث والتي تشهد أجزاء منها تيارات عارمة من الهجرة الريفية وتفريغ دائم للريف من سكانه لصلح هذه المراكز الحضرية.

لذلك فالهجرة الداخلية هي كل حركة فردية أو جماعية من منطقة إدارية سواء كانت على مستوى محافظة أو إقليم داخل حدود الدولة الواحدة – من ولاية إلى ولاية – أو داخل الولاية نفسها وتشمل الهجرة الموسمية والهجرة من الريف إلى المدينة، بنية الاستقرار والإقامة في المنطقة الإدارية الجديدة سواء كانت هجرتهم على غير إرادتهم بهدف تحسين نمط

حياتهم، أو بمحض اختيارهم لتحقيق رغبات واحتياجات اجتماعية وبيولوجية ونفسية واقتصادية عجزت أنساق ونظم المجتمع الأصلي على إشباعها كليا أو جزئيا[1].

والهجرة الريفية هي عملية الانتقال من منطقة إلى أخرى تحركها مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والأمنية، لذلك تعتبر الهجرة أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني حيث تؤثر في حجم وتركيب وتوزيع السكان وتكون هذه الأخيرة مدفوعة بمجموعة من الأسباب[2]:

قد تكون قسرية ناتجة عن العنف البدني والنفسي والدوافع التنموية القومية، كما قد تكون طوعية نتيجة لأشكال من الحراك أهمها الحراك العلمي المهني الصاعد مع الرغبة في تغيير المكانة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الدوافع الطوعية هي أهم الدوافع التي تحرك تيار الهجرة الريفية للرغبة في تعليم الأبناء لحصولهم على وظائف غير وظائف آبائهم وللتمتع بمكانة اجتماعية مما يؤدي إلى تغيير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأن الحياة في الأرياف صعبة خاصة من عوامل الطرد السائدة بها وسياسة التهميش في عمليات التنمية يقابلها عمليات جاذبة بالمدن.

والمتتبع لحركة الهجرة من الناحية التاريخية والمجتمع الجزائري كان في تلك الفترة زراعيا بالدرجة الأولى لذلك يعتبر الاحتلال الفرنسي من أهم دوافع الهجرة منذ بدايتها في الجزائر والذي عمل على سلب الأراضي من أصحابها وتسليمها إلى الأوربيين الغرباء والشركات الاستغلالية الكبرى، إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري طيلة الاحتلال الفرنسي كان اقتصادا استعمارا خدم مصالح قلة من المعمرين، حيث كان هدف النظام الفرنسي هو استغلال الأرض على حساب الأهالي[3] والأمر الذي زاد من صعوبة الوضع هو إصدار السياسة الاستعمارية لقوانين الاستيطان ونزع الأراضي واستغلالها وبعد الحرب التحريرية الكبرى سياسة تجميع السكان الشيء الذي أدى منطقيا إلى تخلي الريفيين عن أراضيهم واتجاههم نحو المدن[4] يرجع عبد الطيف بن أشنهو عملية أن بروز عملية التحضر سنة

---

[1] صالح خليل الصقور: الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:26.

[2] نفس المرجع، ص ص:29-33.

[3] عبد الحميد زوز: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919- 1939)، دون ذكر دار النشر، الجزائر، دون سنة النشر، ص:35.

[4] عبد العزيز رأسمال: الحراك الاجتماعي في الجزائر، دبلوم دراسات معمقة، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص:56.

1962 كظاهرة سكانية في البلديات ناتجة عن تسارع الهجرة الريفية بسبب الحرب[1] فالفترة الممتدة من 1830-1926 تميزت بتنامي سكان الحضر بحوالي 15% وتوافد السكان الأوربيين بحيث أصبحوا يمثلون 40% من سكان الجزائر[2] أما في الفترة الممتدة بين 1925-1962 فقد ارتفع معد التحضر من 20% إلى 27% تلازما مع الزيادة الديمغرافية البالغة 2% وبالاكتظاظ في الأرياف وتزايد عدد الذين لا يملكون أرضا تأزمت الأوضاع الاجتماعية فيها مما ساهم في تنشيط الهجرة الريفية نحو المدن، ويبرز ذلك واضحا من خلال تدرج نسبة النمو السكاني الحضري بنسبة2.5 % بين 1926-1954[3].

هكذا ورثت الجزائر عن الاستعمار ريفا معطلا، والتعمير الموجود آنذاك كان يتم على هامش التطور التقني والصناعي الذي عرفته أرويا وتنظيما عمرانيا لا يتجاوب وثقافة وتطلعات السكان الجزائريين في ميادين النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأن إنشاء المدن وتنظيمها كان يترجم انشغالات السلطة الاستعمارية والتي تتمثل في استغلال ثروات البلاد وتكريس الهيمنة الأوروبية والتفرقة الاجتماعية والعرقية من خلال التنظيمات المجالية والأنماط المعمارية الانتقالية، وغيرها من القوانين التي أدت إلى تكوين عدد كبير من اليد العاملة الرخيصة الثمن والتي لها الحق في العمل عند المستعمر والوجهة تكون إلى المدينة أو نحو فرنسا هروبا من السيطرة الأجنبية والبحث عن مكان آمن وهو ما رآه النازحين ملائما في المدن.

وباندلاع الثورة التحريرية تضاعفت حدة الزحف، حيث وقع نزوح سكاني مكثف نحو المدن كان سببا رئيسيا في ظهور نمط من المدن يعرف بمدن الأكواخ الأحياء القصديرية وهذا لعدم قدرة المدن على استيعاب الوافدين إليها وتسجيل ضغوط وفي كافة المجالات.

إضافة إلى السياسة التنموية في البلاد وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال الأمر الذي أدى إلى الإسراع في التصنيع مع تنمية وتوطين صناعي غير متوازن يختص بأقاليم وأخرى محرومة ومهمشة تمام، إضافة إلى نمو قطاع الخدمات مما أدى إلى

---

(1) عبد الطيف بن أشنهوا: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، المطبعة التجارية، الجزائر، دون سنة نشر، ص:19.

(2) محمد الهادي لعروق: عملية التحضر في الشرق الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية ،1988، ص:129.

(3) عبد اللطيف بن أشنهوا : تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979، ص:44.

ارتفاع حركة الهجرة الريفية بحثا عن فرص العمل التي توفرها المراكز الحضرية[1]والتي كانت نتاجا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي خلفها الاستعمار وفي كل المجالات و قدر سكان المدن في الستينات بحوالي 2950000 ساكن وسكان الأرياف ب6950000 ساكن [2] وبعد الاستقلال شهدت جميع الولايات ارتفاع في معدلات الهجرة ، فقد بلغت الهجرة الريفية المتراكمة سنة 1969 810000 مهاجر وبلغت كذلك سنة 1977 حوالي 520000 مهاجر خلال الخطة الرباعية 1969-1977 [3]ومن خلال تباين تيارات الهجرة في القطر الجزائري بين ولايات طرد السكان والتي بدورها تفوق ولايات الجذب فقد تراوح ما بين40إلى 130في **الألف** وقد استأثرت الجزائر العاصمة بالحد الأعلى، أما الحد الأدنى تشترك فيه عدة ولايات وهي الشلف مستغانم تيارت باتنة عنابة قسنطينة الواحات الساورة بينما بلغ المعدل في السعيدة ووهران 80 في الألف، وفي تلمسان والمدية 70و60 في الألف على التوالي و100في الألف بولاية تيزي وزو[4]

وكانت أهم العوامل التي أدت إلى انتقال السكان هي عوامل اقتصادية صحية تعليمية دون إغفال الدور الكبير الذي لعبه العامل الأمني "العشرية السوداء" وفرار الآلاف من الريفيين من قراهم وأريافهم بحثا عن الأمن .

وقد أفرزت هذه الهجرة عدة نتائج[5]:

- ظاهرة ترييف المدينة.
- استغلال الأراضي المحيطة بالتجمعات.
- ظهور الأكواخ القصديرية وبعض الأحياء الصغيرة.
- الاستغناء عن المجال الفلاحي ونقص العمالة في الريف.
- استغلال سيئ للعقار في المدن الكبيرة ونفاذ وعائه بسبب النزوح الريفي.
- انتشار أزمة السكن والمواصلات والصحة والخدمات وتفشي الآفات الاجتماعية والإنحرافات

---

(1) عبد الطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص:56-70.

(2) سيدي عمار ادريس، المرجع السابق، ص:160.

(3) الجيلاني بن عمران، ترجمة منصور عبد الغني: أزمة السكان أفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 273.

(4) سيدي ادريس عمار ، مرجع سابق، ص:161.

(5) نفس المرجع، ص:162.

3-سياسة الجزائر في التنمية " التصنيع":

التوطين الصناعي أداة للتهيئة الإقليمية والعمرانية، بالإضافة إلى أن أداة رئيسية في العملية التنموية بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية [1]

فقد استند مشروع التنمية في الجزائر منذ عام 1967 إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الاقتصادي الفرنسي G.debrins دي برينس وذلك من خلال الاعتماد على أية محاولة جديدة للتخلص من التخلف الذي خلفه الاستعمار وبإستراتجية تعمل على تطوير أقطاب نمو صناعي تحفز بدورها النمو في المناطق المحيطة بها[2]

يذهب المدخل السوسيو ثقافي في تأكيده على أهمية المحددات الاجتماعية للتوطين والأخذ بالأبعاد التالية انطلاقا من التركيز على العوامل الاجتماعية للتوطين الصناعي واستخدام الصناعة كأداة لنشر المعرفة التكنولوجية العلمية والعملية كثقافة وكنظام للعمل والحياة، واستخدامه أداة للسياسة الحضرية والتهيئة الإقليمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية والعمرانية للبلاد إضافة إلى الرفع من القدرات المالية والإدارية والاجتماعية لمختلف مناطق البلاد وتأهيلها اقتصاديا واجتماعيا[3]

وكان الميثاق الوطني الوثيقة الأساسية التي تعرضت بالتفصيل لإستراتجية التنمية في الجزائر وبالتركيز أساسا على الصناعات الثقيلة[4] وشرع في تطبيق هذه السياسة التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة ابتداء من المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 ثم المخططين الرباعي الأول 1970-1973 والرباعي الثاني 1974-1977 واللذان شكلا القاعدة الفعلية لعملية التصنيع وللتنمية الاقتصادية.

فسياسة التنمية الصناعية وأساليب التوطين الصناعي كانت ترمي لتحقيق وإرساء قواعد وآليات من شأنها بعث التنمية الشاملة بالتوجيه الجيد للاستثمارات لتلبية حاجات الشرائح الاجتماعية.

---

[1] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضايا التنمية التجربة والآفاق، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001، ص: 99.

[2] سليمان الرياشي ومجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص:379.

[3] محمد بومخلوف :التوطين الصناعي وقضايا التنمية التجربة والآفاق ، المرجع السابق، ص:122.

[4] سليمان الرياشي ومجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص:379.

إلا أن سياسة التوطين الصناعي الخاضعة للعوامل الاقتصادية في ظل العمل بالمبادئ الاجتماعية التي يفرضها النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي سارت عليه البلاد، مما جعل هذا الأخير واقعا في تناقضات عديدة منها تأثير المجالات الصناعية الموروثة من العهد الاستعماري، والمبني أساسا على فلسفة الاقتصاد الحر، فمشروع قسنطينة الذي جاء بعد سنوات من اندلاع الثورة التحريرية يخفي نوايا سياسية واقتصادية إستراتجية في توجيه اقتصاد الجزائر وربطه باقتصاد فرنسا من خلال توابع الصناعة كما حدث في قطاع التعليم والازدواجية الثقافية التي أدت بالقطاع للوقوع في مشاكل عديدة مع استمرارية الحضور الثقافي الفرنسي في الجزائر، فالاحتفاظ بنفس المجال الصناعي الموروث عن الاستعمار وبفلسفة القطاع العام أحدث تناقضات عديدة وأدى إلى نتائج اجتماعية واقتصادية تتعارض مع الأهداف الوطنية للتنمية[1]

يذهب محمد بومخلوف في وصفه للتوطين الصناعي في الجزائر بأنه توطين حضري لأنه يتم بجوار التجمعات السكنية الحضرية للاستفادة منه اقتصاديا واجتماعيا وذلك تحت وطأة الظروف الاقتصادية المتعلقة بتهيئة المجال[2]

كما عملت المركزية الصناعية الناتجة عن التوطين الصناعي خلل كبير في توزيع المال الناتج عن الاستثمار بين المراكز الصناعية الحضرية والمناطق الريفية حيث تنعكس آثارها سلبا على المجالين الريفي والحضري، كما اعتمدت الجزائر في سياستها للتشغيل على أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي من أجل امتصاص البطالة السافرة فوقعت في البطالة المقنعة [3]

وانطلاقا من العوامل الفاعلة آنفا كان تيار نزوح هائل باتجاه المدن حيث هاجر إلى المدن نحو 300 ألف عامل جديد إلى المدن خلال الفترة 1966-1977 والذين أقاموا في أطراف المدن مما كان له الأثر البالغ في ارتفاع نسبة سكان المدن بالنسبة لسكان الأرياف في الفترة نفسها من 33% إلى42 % سنة1977.[4]

---

[1] محمد بومخلوف :التوطين الصناعي وقضايا التنمية التجربة والآفاق ، المرجع السابق، ص ص: 71-75.

[2] نفس المرجع، ص:58.

[3] نفس المرجع،ص:107-109.

[4] سليمان الرياشي ومجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص: 360.

كانت الطبقة العاملة في بدايات تشكلها مقسمة إلى شريحتين عمال الأرياف وعمال المدن، كان عمال الأرياف يشكلون القسم الأكبر من العمال غداة الاستقلال ويتميز هؤلاء بعدم الاستقرار وصعوبة في التنظيم، لتتناقص في نهاية الستينات ليصبح عمال المدن أكبر حجما وأهم وزنا ويعملون في قطاعات حديثة مثل الصناعة البناء الخدمات ويتميزون بروح نضالية عالية وتنظيم أقوى[1]

وبتركيز الصناعات في المراكز الحضرية وفي المدن الساحلية أولا وانطلاقا من اهتمام الدولة بالتوازن الجهوي الذي يمس الجانب الاجتماعي والاقتصادي، حيث كانت مناطق تعيش فروقا وإختلالات وتعاني من الحرمان والتهميش والتخلف الذي يمس كل الجوانب، مما جعل هذه الاختلالات والفروقات واضحة بين المدن الساحلية والداخلية والمدن الصغيرة والمتوسطة والمناطق الريفية من جراء سياسة التوطين الصناعي الحضري، فالمجال الريفي الذي يعاني تأخرا في هذا الميدان يصبح مجالا طاردا لسكانه ومصدرا للهجرة التي تفرغه من طاقاته البشرية والاقتصادية وتبقى موارده معطلة أما المجال الصناعي الحضري والذي يصبح مجالا جاذبا ومستقبلا للهجرة من خلال المرافق والخدامات التي رافقت عملية التوطين الصناعي وما يوفره من مناصب شغل فإن هذا يؤثر على توازناته الاقتصادية والاجتماعية التي تتجلى في التدهور الاجتماعي والعمراني وما يرتبط بكل ذلك من ظواهر اجتماعية حضري مرضية.

ولإحداث توازن جهوي لامتصاص هذه الفروقات والإختلالات الواضحة اتخذت الدولة الجزائرية في الفترة 1966-1973 برامج تنموية واسعة باتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات أهمها تنفيذ البرامج الخاصة بتنمية المناطق المحرومة.

وبذلك ساهمت عمليات التصنيع السريع والمكثف في المجتمع الجزائري في خلق تحولات عميقة في بنيته إذ تمكنت البرجوازية الصغيرة الصاعدة من تحويل نفسها إلى قوة اجتماعية مسيطرة بالرغم من خطاب إيديولوجي شعبوي وإحداث تغيرات في بنية الطبقة العاملة منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي[2].

وفي سنة 1987 بدأت بعض الإصلاحات والإجراءات التي ركزت بدورها على إقليم الهضاب العليا لتحقيق التوازن وذلك بتقسيم إداري جديد 48 ولاية حيث استفادت هذه

[1] سليمان الرياشي ومجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص ص:390 -391.

[2] نفس المرجع ، ص: 398.

التقسيمات من إجراءات هامة في الميدان الاقتصادي والاستثمارات في البنية التحتية وإنشاء المرافق في المناطق المحرومة، زد على ذلك توجيه الاستثمار خاصة نحو المدن المتوسطة والصغيرة لامتصاص البطالة والحد من الهجرة نحو الشمال، بالإضافة إلى تنظيم قطاع الخدمات من تعليم صحة وفتح الطرق للقضاء على عزلة المناطق الريفية وحاليا لجأت إلى سياسة إعادة توطين السكان بالأرياف من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات الفاعلة[1].

فظاهرة النزوح الريفي كانت مدفوعة بعوامل اقتصادية بالدرجة الأولى ولهذه الأخيرة ثلاث انعكاسات أساسية تتحملها كل من المنشأة الصناعية العامل وأسرته والوسط الحضري، وبالتالي نفس المشاكل التي عانت منها المدن الساحلية انتقلت إلى المدن الداخلية وحتى المتوسطة والصغيرة بسبب تخلف وتدهور الأوضاع في الأرياف وغياب العدالة في توزيع الاستثمارات وتركزها في مناطق دون أخرى والسبب راجع إلى تأخر في التنمية الريفية وفي تطوير البنية التحتية.[2]

ثالثا – عوامل نشوء المناطق الحضرية المتخلفة في الجزائر:

1-النمو العمراني والحضري غير المخطط :

يأخذ النمو الحضري غير المخطط للمدن عدة أنماط من التخطيط أدرجها الدكتور أحمد بوذراع في [3]:

1-1- النمو الشريطي: ينتشر هذا النوع من النمو على أطراف المدن من خلال الاعتداء على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مناطق سكنية دون إذن قانوني، ويتم ذلك في أغلب الأحيان نتيجة غياب السيطرة على النمط العمراني في ضواحي المدن، وضعف الأجهزة الرقابية المكلفة بتطبيق قانون العمران وحماية الأراضي الزراعية من جهة وجمود القوانين العقارية وعدم مسايرتها للحركة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، ينتشر هذا النمط على أطراف الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية المؤدية إلى المدن ويؤدي هذا النمط إلى إفراز مشاكل اجتماعية واقتصادية تحتاج إلى حلول عاجلة ومواقف صارمة.

---

(1) سيدي عمار إدريس، المرجع السابق، ص ص:163، 164.

(2) محمد بومخلوف :التوطين الصناعي وقضايا التنمية التجربة والآفاق ، المرجع السابق، ص ص:83، 84.

(3) أحمد بوذراع: المناطق الحضرية المتخلفة والتطوير الحضري، المرجع السابق، ص ص:163-165.

1-2- النمو الحضري الخطي: يعتمد هذا النمط في انتشاره على حركة اتساع وامتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الصغرى ، ذلك من خلال امتداد الطرق التي تربط بينها مكونة بذلك مناطق عمرانية صغيرة تظهر على شكل عنقود وذلك بالامتداد على الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات والمتقاطعة مع المراكز الريفية.

1-3- الاندماج الحضري: للاندماج الحضري علاقة وثيقة بالنمو الخطي، خاصة في ظل انعدام الرقابة وبصورة تدريجية يتم اندماج المدن المجاورة ببعضها لتصبح منطقة حضرية واحدة.

لذلك فمن أهم نتائج النمو الحضري غير المخطط والذي يأخذ الأشكال والأنماط السالفة الذكر نشوء المناطق الحضرية المتخلفة وبشكل واسع وذلك نتيجة لعدة عوامل سنأتي على ذكرها في العنصر الموالي.

2-عوامل نشوء المناطق الحضرية المتخلفة:

2-1 النمو السكاني:

تعتبر الزيادة في معدلات نمو السكان من أهم العوامل البارزة في نشوء المناطق الحضرية المتخلفة، لأن هذه الأخيرة نتيجة حتمية لزيادة نمو السكان وتزايد احتياجاتهم لذلك فقد عرف نمو السكان في الجزائر عدة إختلالات سواء في نموه تمركزه وتوزيعه بين الريف والحضر من الفترة الاستعمارية إلى فترة الاستقلال حيث كان للنمو الديمغرافي المرتفع والمسجل منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي انعكاسات ملحوظة على التنظيم الحضري والتوزيع الفضائي للتجمعات السكنية، وقد ترتب عنه على صعيد التنظيم وحجم التجمعات اختلالات متنوعة بقيت الهيمنة فيها للمدن الكبرى ثم الداخلية والصغيرة دون قاعدة اقتصادية للنمو وقد تم التطرق لذلك وبأرقام وشواهد إحصائية في العنصر السابق " عوامل النمو الحضري في الجزائر" .

2-2 الهجرة الريفية:

تعتبر الهجرة الريفية من أهم العوامل الديمغرافية وثاني عامل أساسي في نشوء ظاهرة المناطق المتخلفة في المجال الحضري " الأحياء القصديرية ، الأحياء الفوضوية السكن الهش...الخ، حيث تتحكم هذه الأخيرة في حجم وحركة السكان، وكانت نتيجة لعدة عوامل منها السياسة الاستعمارية خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ثم سياسة التنمية في الجزائر من خلال التركيز على إرساء الصناعة في المراكز الحضرية والمدن الكبرى ثم

الداخلية مما سبب هجرة واسعة النطاق نحو المدن والمراكز الحضرية، فالهجرة ذات الاتجاه الواحد من المناطق الريفية نحو المراكز الحضرية تعبر بوضوح عن الخلل الذي يعاني منه نسق العدالة الاجتماعية في ميدان توزيع عوامل التنمية وثمارها بين المدن والأرياف، وهذه هي إحدى الأسباب التي تفسر ظاهرة النمو الحضري السريع ظاهرة العمران غير المخطط "الفوضوي" والعشوائي بهذه المراكز أو على أطرافها وضواحيها.

إضافة إلى الرصيد السكني المتروك من قبل المعمرين عند رحيلهم غداة الاستقلال مما سبب تهميش قطاع السكن خلال السنوات الأولى للاستقلال وسبب ذلك هجرة واسعة نحو المدن وقد تم التطرق لهذا العنصر وتأثراته السلبية بأرقام وشواهد إحصائية في العنصر السابق.

2-3 سياسة التنمية " التصنيع في الجزائر":

اتجهت الجزائر كغيرها من البلدان الحاصلة على الاستقلال السياسي على السير على خطى التنمية والتطور والتخلص من الوضع المزري الذي ورثته الجزائر من الاستعمار الفرنسي وسياسته.

اتجهت الساسة التنموية إلى تركيز الصناعات في المراكز الحضرية والمدن الساحلية أولا مما سبب اختلالات وفروقات بين المدن الساحلية والمدن الداخلية والمدن الصغيرة والمتوسطة والمناطق الريفية من جراء سياسة التوطين الصناعي الحضري، وتهميش الأرياف فقد أصبح المجال الصناعي الحضري جاذبا ومستقبلا للهجرة خاصة مع مرافقة عملية التوطين الصناعي بإقامة مرافق وخدمات وتوفر فرص العمل ومع تدارك الفروقات تم توجيه التصنيع إلى المدن الداخلية انطلاقا من العدالة الاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في الجانب اقتصادي والاجتماعي، ومؤخرا تم وضع سياسات للنهوض بالأرياف خاصة بعد عودة الأمن وانقضاء العشرية السوداء فقد لجأت الدولة إلى سياسة التحول والعودة للسكن بالأرياف من خلال القيام بمشاريع سكنية ريفية واجتماعية وتساهمية للقضاء على الأحياء القصديرية وتوفير مختلف المرافق في الريف لجذب السكان للمكوث فيه مع خلق مناصب عمل بمنح قروض وتشجيع للصناعات التقليدية ،إضافة إلى تقديم قروض للفلاحين للإنتاج الفلاحي، بناء 100محل تجاري في كل بلديتين من بلديات القطر لامتصاص البطالة من

خريجي الجامعات والشباب البطال ، مع إعادة النظر في عالم الريف بإنشاء وزارة منتدبة تسمى وزارة التنمية الريفية[1].

فقد أدى التوسع الصناعي إلى نمو سريع للمدن بدون أن يكون التخطيط قادرا على أن يتدخل بصورة جدية وفعالة من أجل تحديد مساره وتوجيهه.

وبالزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان والهجرة الريفية والاضطرابات الأمنية خلال العشرية السوداء إضافة إلى عوامل أخرى مما أدى إلى نشوء التجمعات السكنية العشوائية التي أخذت في التوسع تدريجيا، حيث أصبحت تشكل في كثير من الأحيان قرى وأحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة "أحياء قصديرية"، أكواخ، بناءات فوضوية، سكنات هشة...الخ وخاصة على ضواحي وأطراف المدن الكبرى والداخلية " الجزائر العاصمة، قسنطينة ، عنابة، سكيكدة...الخ لا تتوفر على أدنى الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة حيث أضحت هذه المناطق الحضرية المتخلفة عائقا أمام مختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهديدا فعليا للبيئة الحضرية ومستقبل التنمية في كافة المجالات.

2-4 أزمة السكن:

كان الاستعمار الفرنسي هو المتسبب الأول في تعرض ترابنا الوطني المهيأ بحكم طبيعته التكوينية للإختلالات والتفاوت وإلى فوارق جهوية صارخة ازدادت تأثيراتها ازدادت تأثيراتها منذ الاستقلال نتيجة سياسات تنموية طموحة لكنها مفتقرة إلى متابعة جيدة ومراقبة.
فأزمة السكن في الجزائر تعود جذورها إلى عوامل تاريخية فالسياسة الاستعمارية هي المتسبب الرئيسي في بداياتها فقد عرفت الجزائر مشكلة الأحياء القصديرية والعمران غير المخطط منذ عهد الاستعمار انطلاقا من سياسته المنصبة على تفقير السكان فقد بلغت نسبة الأحياء القصديرية في الجزائر سنة 1954 ما يقدر بـ30% من السكان الجزائريين يقطنون بهذه الأحياء وهذا على مستوى المدن الكبرى والساحلية " الجزائر وهران عنابة قسنطينة، فمدينة الجزائر العاصمة تضم أكثر من 16 حي قصديري في تلك الفترة يضم أكثر من 1000مسكن [2]

---

[1] سيدي إدريس عمار، المرجع السابق، ص:164.

[2] عجالي خديجة : التصنيع والنمو الحضري في الجزائر، دراسة ميدانية بثلاثة أحياء حضرية بوحمزة لمحافز بوزعرورة بمدينة عنابة، رسالة ماجيستير ، علم الاجتماع الريفي والحضري،1988-1989، ص ص:106-108.

وبعد الاستقلال وخلال السنوات الأولى اعتمدت سياسة السكن بعد الاستقلال على الفرضيتين التاليتين:

– إن هجرة الأعداد الهائلة من الأوروبيين يعني توفير إمكانيات جديدة للسكن أمام المواطنين الجزائريين بتسليمهم ما كان يسكنه الأوروبيون من مساكن.

– أن الاستقلال الوطني وتأميم الأراضي التي كانت بحوزة المعمرين يمكن أن يساعد سكان الضواحي القصديرية في الرجوع إلى الريف وممارسة النشاطات الزراعية، أي تحقيق عملية إعادة الهجرة مما يعني انخفاض الطلب على مساكن المدن والمراكز الحضرية.

ومن خلال هاتين الفرضيتين اتضح وتم رسم الاتجاه العام لقطاع السكن، من خلال بناء القرى التي هدمت أثناء الحرب بهدف تسجيل الهجرة المعاكسة لخدمة الأرض، مع تأهيل عملية بناء مساكن جديدة في المدن والعمل على الاستفادة من مساكن الأوروبيين التي بقيت شاغرة وتوجيه الإمكانيات المالية المتاحة لإنجاز مشاريع إنتاجية مباشرة.

غير أن الهجرة المتتالية نحو المراكز الحضرية كشفت أن منشآت الاستقبال التي تركها الاستعمار غير كافية، حيث كان عدد السكان يقدر بـ 10ملايين ساكن مقابل حضيرة سكنية تقدر بـ1950000 مسكن وكان معدل إشغال المسكن يقدر بـ 5.6 فرد للسكن الواحد، ويتميز وضع الإسكان في جميع جوانبه بالقدم ويفتقر إلى التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية وانعدام المرافق الأساسية وسوء حالتها إن وجدت هذه العناصر مجتمعة زادت من اتساع الهوة بين الحاجة وتلبيتها[1]

وقد أدت هذه التطورات الصناعية التي ارتكزت على الشريط الساحلي إلى تضخم المدن الساحلية وبالتالي عدم تمكن الدولة من التحكم في النمو الديمغرافي من جهة ومن جهة ثانية عدم تلبية حاجات السكان من الناحية السكنية حيث أصبحت تشكل أزمة حقيقية، ففي سنة 1966 تم تعداد مليون و930 ألف وحدة سكنية مقابل مليونين و280 ألف أسرة أي بعجز يقدر بـ300 ألف وحدة سكنية، وفي 1970 زاد عدد المساكن بـ50 ألف أسرة

[1] فريدة بن لمجات سلطان: مشكلة الإسكان في ولاية قسنطينة ودور قطاع البناء في معالجتها ما بين 1966–1995، رسالة ماجيستير ، دون ذكر سنة النشر، ص: 24

وازدادت عدد الأسر بـ230 ألف أسرة[1] ويعود ذلك للاهتمام الدولة أساسا بوضع القواعد المادية للتصنيع على حساب تلبية الاحتياجات الاجتماعية.

وبذلك حاولت الجزائر رسم سياسة سكانية وسكنية تتماشى وإمكانيات الدولة الفتية إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة طبيعة نموذج التنمية المتبع في تلك الفترة، والذي يركز على الاستثمار الإنتاجي من خلال خلق قاعدة صناعية قوية تهدف إلى تحقيق تنمية مستقلة تغني البلاد عن التبعية الأجنبية على حساب قطاع السكن الذي لم يحظ بالاهتمام من قبل السلطات، فمعظم المخططات التنموية كانت عقيمة من حيث انجازها للمشاريع السكنية واقتصارها على الشق الاقتصادي كأولوية مطلقة حيث لم تتجاوز حصة السكن في المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 حدود 2.75 %، والمخطط الرباعي الثاني1970-1973 سوى 5%، ولم يتوان الخطاب الإيديولوجي 1966-1977 في الإعلان عن برمجة 100ألف سكن سنويا في حين لم يتم انجاز سوى ألف سكن فقط.

وفي المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 قدرت نسبة الإنتاج من المساكن 12.43% وهي ضئيلة جدا مقارنة باحتياجات السكان في مجال الطلب على السكن ويرجع هذا إلى العوائق والصعوبات من بينها سوء التنظيم[2] فمجال السكن الذي لم تزد حصته عن 8% من إجمالي الاستثمار ضمن خطط التنمية مقابل 45% للصناعة وبذلك تزايد النقص والاحتياج في الإسكان من 127 ألف إلى 566 ألف[3]

أما المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 والذي سطرت فيه إنهاء البرامج التي هي في طور الإنجاز والمقدرة بـ365 ألف مسكن، كذلك وضع برنامج جديد ينص على بناء 318 ألف مسكن هذا ما جعل البرنامج الإجمالي للبناء والمقدر بـ 674 ألف مسكن هذا المخطط جاء في مرحلة صعبة اقتصاديا وسياسيا بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1985 وأحداث أكتوبر 1988 تلته فترة صعبة هي العشرية السوداء مما عطل إنجاز الأهداف المسطرة في مجال السكن وعمل على شلها إلى عودة الأمن[4] ونتيجة لذلك تزايد

---

[1] عبد الحميد دليمي: أزمة السكن في مدينة قسنطينة ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري،1990-1991، ص:117.

[2] عبد الحميد دليمي: النمو الحضري وأزمة الإسكان، مخبر الإنسان والمدينة ،منشورات جامعة منتوري، قسنطينة ، 2008، ص:95.

[3] فريدة بن لمجات سلطان، مرجع سابق، ص: 27.

[4] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية : المخطط الخماسي الثاني1985-1989.

الطلب على السكن وتضاعف الضغط على الخدمات والمرافق العامة والاجتماعية في الحضر مما أدى إلى خلق مشكلات كبيرة تتعلق بجوانب عديدة اجتماعية أخلاقية عمرانية بيئية ...الخ.

وتعتبر أزمة الإسكان هي السبب الرئيسي في خلق المناطق الحضرية المتخلفة سواء بوسط المدن أو على أطرافها وضواحيها وفي شكل مباني قديمة وأحياء قصديرية وأخرى فوضوي ذات بنايات صلبة يلجأ إليها النازحين الريفيين والفقراء من المدن بحثا عن فرص العمل والتخفيف من الأزمة وبمجهوداتهم الذاتية، فخلال سنة 2008 صرح وزير السكن والعمران نور الدين موسى عن وجود أكثر من 500 ألف سكن هش بالجزائر متمثلة في بنايات قصديرية وفوضوية وأخرى بنايات قديمة.

فقد أصبح السكن الهش مشكلا يحتاج إلى حلول عاجلة من خلال مسيرة تطوره حيث أصبح جزء من واقع مدننا وسمة مميزة لها فشكلت نسبة 10.3%لسنة 1966 من مجمل الحظيرة الوطنية للسكن، إن هذه النسبة شهدت تراجع متواصل منذ ذلك الوقت حيث بلغت 9.3% من المجموع العام للسكن في الجزائر سنة 1977 ثم انخفض إلى 6.4% سنة 1984 ليستقر في حدود 6.2%سنة 1992، هذا التراجع المستمر للسكن الهش والقصديري يعكس الجهود المبذولة في الميدان خاصة من خلال سياسة السكن الاجتماعي إلا أنها لم تستطع القضاء على الظاهرة بصفة نهائية[1]

لقد ارتبطت أزمة السكن بالجزائر بمجموعة من العوامل ترتبط بجوانب ديمغرافية اجتماعية اقتصادية تنظيمية...الخ فقد كان للنمو الديمغرافي والهجرة الريفية دور كبير في خلق أزمة السكن في الجزائر ،إضافة إلى إهمال قطاع السكن في المخططات التنموية في سياسة التنمية بالجزائر مما أدى إلى تضاعف الطلب على السكن، فهناك من يرجع أزمة السكن إلى العامل الاقتصادي وقلة الإمكانيات المادية والخبرة خاصة في السنوات التالية للاستقلال إضافة إلى سوء التسيير وغياب الرقابة التي أدت إلى الاحتيال والطمع وتقصي في إنجاز المشاريع السكنية مما أدى إلى فوضى في رسم مشهد العمران.

كما يتعلق ذلك أيضا بالجانب التنظيمي من خلال ضعف في تنظيم الحضر والتخطيط وهذا ما يتعلق بالفاعلين في القطاع وأصحاب القرار من خلال سن القرارات

(1) www.ulum../h1d53html

القانونية والتنظيمية الهادفة إلى ديناميكية قطاع الإسكان، ضف إلى ذلك القوانين العقارية والتي يشوبها نوع من الجمود وعدم مسايرة التغيرات ومسيرة الحركة الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على الضعف في مجال صناعة البناء وتذبذبها حيث تعرف ارتفاعا كبيرا ونقصا فادحا في فترات معينة.

بالإضافة إلى عامل التحول الاجتماعي من نظام العائلة الممتدة إلى نظام الأسرة النووية والذي زاد من حدة أزمة السكن، وعامل الفقر حيث هناك من يعيش تحت خط الفقر في الجزائر وهو عامل رئيسي زاد من حدة الأزمة خاصة في ظل التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق واعتماد النهج الرأسمالي في الإنتاج والتسيير وبنسبية مما أدى إلى بروز الطبقية في المجتمع واستفحال التمايز الاجتماعي، دون إغفال الطمع والجشع الذي يميز بعض الأفراد واللجوء إلى طرق غير مشروعة للاستفادة والحصول على السكن.

إضافة إلى التأخر والتعطل في إنجاز المشاريع السكنية والذي زاد من حدة الأزمة حيث تعرف العديد من البرامج السكنية المبرمجة في المخططات الخاصة بالسكن التأخر والتعطل في الإنجاز نتيجة عدة عوامل منها أن الإمكانيات المادية والخبرة في مجال البناء للمقاولين لازالت محدودة ، ارتفاع أسعار مواد البناء من جهة أو ندرتها من جهة أخرى، إضافة إلى المشاكل والتعقيدات الإدارية وأمراض الإدارة ...الخ حيث كشفت جريدة الخبر اليومية من خلال إعطاء مثال عن بلدية سيقوس بمدينة أم البواقي ومشروع 650 وحدة سكنية ذات الطابع الإيجاري ومشاريع أخرى بالمدينة والتي تعرف تعطل في الإنجاز خاصة وأنه من من بين هذه المشاريع المعطلة ما يعود إلى البرنامج الخماسي 2005-2009 حيث تعرف مدينة أم البواقي تعطل في إنجاز أزيد من ألف وحدة سكنية[1] وهذه صورة مصغرة عن واقع القطاع والإنجازات في مجال السكن يمكن تعميمها على باقي ولايات الوطن.

إضافة إلى عامل خطير جدا والمتمثل في الجشع والطمع والاحتيال حيث يلجأ الكثير من الطامعين والمحتالين على الدولة إلى اللجوء إلى الطرق غير المشروعة للتزاحم مع

[1] س.مونيا: مقال بعنوان أزيد من ألف وحدة سكنية متوقفة، جريدة الخبر اليومية، ع 7342 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2014، ص:3.

الفقراء للحصول على السكن حيث كشفت إجراءات ضبط البطاقية الوطنية للمستفيدين من السكن عن وجود 16800 شهادة إقامة مزورة ضمن ملفات طلب السكن الاجتماعي[1]

ومن بين أهم عوامل تنامي ظاهرة السكن بالقصدير على ضواحي وأطراف المدن الجزائرية هو غياب القناعة فهناك من الجزائريين لا بأس بهم من الناحية المادية يختارون العيش في الفقر بحثا عن المال والسكن على حساب الدولة، فهناك من يملك سيارات فاخرة ومركبات نفعية ويقطن بأحياء قصديرية ، هذه الأحياء- حي البدر، حي المنظر الجميل توجد بمحاذاته أكواخ، حي المالحة- مشيدة منذ سنوات طويلة وتوارثها جيلين ممارسات غريبة هدفها الرئيسي الطمع في امتيازات الدولة هؤلاء الانتهازيون شوهوا صورة الفقراء وزاحموهم حتى في الحصول على سكن لائق للاستعمال الآدمي[2].

يرجع الأستاذ حسين بولمعيز عوامل تنامي ظاهرة السكن العشوائي والذي عرف اتساع للظاهرة منذ الاستقلال إلى [3]:

- ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار الصناعي والفلاحي والسياحي.
- يتسم العقار خاصة في المدن الصغيرة بالفوضى وضعف الرقابة مما يسهل عمليات التلاعب به مما يجعله في متناول مختلف فئات المجتمع.
- تطور وسائل النقل وشبكة المواصلات بين المدن على اختلاف أحجامها الأمر الذي سهل تنقل الأفراد بحثا عن فرص العمل، والاستقرار في المدن الصغيرة يعتبر أحد الحلول المثلى وبأقل التكاليف.
- أصبحت المدن الصغيرة مراكز جاذبة للسكان من خلال توفرها على معظم الهياكل الخدماتية خاصة تلك المتعلقة بالجانب التعليمي والصحي والأمني.

---

[1] سميرة بلعمري: مقال بعنوان وزير السكن عبد المجيد تبون للشروق سأتعاون مع الجن والشياطين لإتمام برامج السكن، 16800 إقامة مزورة ضمن ملفات السكن الاجتماعي، جريدة الشروق ليومية الصادرة يوم الخميس 14 مارس 2013،ع 3944، ص:5.

[2] مصطفى بيطامي :مقال بعنوان "يحترفون المتاجرة بالبيوت القصديرية والإحتيال على السلطات العمومية للحصول على مساكن بلا حساب .."جريدة النهار اليومية الصادرة يوم الأربعاء 19 جوان 2013،ع1738، ص:3.

[3] حسين بولميعز : مقال بعنوان السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري في المدن الصغيرة مدينة الحروش جامعة تبسة، الجزائر، 14 فبراير2004، ص: 1.أنظر الموقع www.maspolitiques.com/mas/index .

هذه عوامل جعلت الوافدين الريفيين من السكان يفضلون المدن الصغيرة وضواحيها حيث يتم توطنهم بشكل عشوائي، إما ضمن تجمعات سكنية في ضواحي المدن حيث غالبا ما تكون على الأراضي الفلاحية الهامشية أو في شكل سكنات فردية داخل المدن من خلال بناءات فوضوية مما أدى إلى نشوء تجمعات سكنية عشوائية آخذة في التوسع.

كما يرجع محمد بومخلوف أسباب وعوامل انتشار ظاهرة العمران غير المخطط في ضواحي مدينة الجزائر العاصمة، ويمكن تعميمها على باقي المناطق والولايات الأخرى من الوطن وخاصة المدن الكبرى والساحلية إلى عامل رئيسي وجوهري هو ندرة المساكن الحضرية وجمود القوانين العقارية وعدم تكيفها ومسايرتها للحركة الاقتصادية والاجتماعية التي أدى إليها التوطين الصناعي، مما أدى بالنازحين إلى الاتجاه إلى هذا النمط من السكن[1] فبروز السكن الفوضوي كتعويض عن العجز المسجل في برامج الإسكان دون إغفال دور العوامل الطبيعية كالزلازل والفيضانات لها تأثير في نشوء وتطور هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة سكن عشوائي وهش بناءات فوضوية صلبة أحياء قصديرية ...الخ

رابعا– المناطق المتخلفة ومشكلاتها وتأثيراتها في نمو المدن الجزائرية

يلجأ أصحاب السكن العشوائي والهش والفوضوي والقصدير والأكواخ إلى إقامة مساكنهم على الأراضي الزراعية والمناطق الخطرة جدا وغير صالحة إطلاقا لإقامة وبناء مساكن عليها فهي محفوفة بالمخاطر الطبيعية والصناعية وهي قد تكون دائمة من بنايات صلبة دائمة أو مؤقتة هشة وفي أغلب الأحيان تكون غير شرعية تتم عملية البناء على أراضي ملك للدولة أو البناء دون رخصة بناء وهي كما يلي:

- البنايات العشوائية المقامة على الأراضي الزراعية.
- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات .
- البنايات العشوائية المقامة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق.
- البنايات العشوائية المقامة على الأراضي المعرضة للخطر الزلزالي.
- البنايات العشوائية المقامة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي.

[1] محمد بومخلوف :التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ، المرجع السابق، ص ص:186 ،187.

1-المناطق المتخلفة بمدينة الجزائر العاصمة:

تشير إحدى الدراسات والتي أجريت حول السكن العشوائي لسنة 2003 أن أكثر من 100000 بناية في الجزائر مشيدة على أراضي معرضة لخطر الفيضانات، حيث أدى فيضان باب الواد 2001 إلى خسائر كبيرة مادية وبشرية فقد تسبب في مقتل 800 شخص أدى إلى تضرر أكثر من 156 مؤسسة ومنشأة عمومية وتهديم 360 مسكن وإعادة إسكان 1500 عائلة والعوامل المتسببة في هذه الكارثة هو الإخلال بقواعد البناء والتعمير من خلال التعمير الفوضوي في مجرى الوادي، في ظل غياب التشجير بالمنطقة المنحدرة إضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية.

كما تعرف مناطق من الجزائر العاصمة ظاهرة إقامة البنايات العشوائية على الأراضي المنحدرة والتي تم تحيدها من قبل المختصين بأنها قابلة للانزلاق وغير صلبة وغير صحية للبناء والتعمير عليها [1]

بالرغم من الجهود الجبارة التي يقوم بها الفاعلين في الميدان إلا أن ظاهرة الأحياء القصديرية التي استفحلت في ضواحي العاصمة وأطرافها حيث يناشد سكان الأحياء القصديرية ببلدية السويدانية غربي العاصمة الوالي والسلطات المعنية التدخل وتخليصهم من الظروف القاسية والمزرية التي يعيشونها، وفي حديث سكان هذه الأحياء لجريدة الخبر ذكر هؤلاء أن الحي يعاني من الافتقار لأدنى المرافق الضرورية كالماء الكهرباء" توصيلات عشوائية" وأخطارها إضافة إلى الرطوبة العالية وانعدام النظافة وانتشار التلوث، والخطر الأكبر هو الخوف من انهيار هذه البيوت من جراء قدمها حيث أصبحت خطرا يهدد حياتهم وحياة أبنائهم [2]

كما أن إقامة البنايات بجوار المناطق الصناعية سيعرضها إلى خطر الانفجار وانبعاث الأبخرة السامة والحرائق إضافة إلى أخطار التلوث، حيث تشير الدراسات المنجزة في الجزائر إلى أن تشييد أكثر من 7500بناية على أنابيب الغازو8000 أخرى متصلة بمناطق الأنشطة الصناعية[3] وهذا ما يدل على غياب الرقابة من قبل القائمين عليها ولجوء السكان إلى حلول للإقامة في مناطق محفوفة بالمخاطر وتؤثر سلبا على حياتهم وصحتهم .

---

[1] حسين بولمعيز، المرجع السابق، ص: 3.

[2] عامر زعباش: مقال بعنوان قاطنو القصدير بحي بودربالة يحملون بالترحيل، جريدة الخبر اليومية ، ع7428،الصادر بتاريخ 10ماي 2014، ص: 9.

[3] حسين بولمعيز، المرجع السابق، ص: 4.

كما تنتشر بالجزائر العاصمة وببلدية بوزريعة التي تعد من أكبر البلديات التي تضم البناء غير الشرعي والفوضوي حيث بلغ عددها 745 بناية ومن أبرز المواقع حي بوسماحة، بوسكول بوفريزي، المقام الجميل وحي سيلاسيت[1]

وتم إحصاء بالعاصمة خلال 2010 حيث توصلت دوريات المراقبة بالعاصمة من شرطة العمران وحماية البيئة بالجزائر العاصمة في إطار مكافحة البنايات الفوضوية وغير الشرعية والأكواخ القصديرية وجود حوالي 249 بناء فوضوي و107 كوخ صدر بشأنها قرار الهدم كما سجلت وجود 754 حالة أشغال بدون رخصة، وفي إطار حماية البيئة تم تسجيل حسب نفس المصدر وخلال نفس الفترة عدة مخالفات لقوانين الحفاظ على البيئة والمحيط، لاسيما المساحات الخضراء منها858 مخالفة في مجال قوانين البيئة[2]

وفي دراسة أجراها محمد بومخلوف في دراسة لنمو العمراني غير المخطط وربطه بالعامل التوطين الصناعي حيث ركز على العمران غير المخطط والناشئ عن المعاملات العقارية بين الخواص والأرقام والإحصائيات المقدمة تشير إلى تفاقم الوضع وذلك في ثلاث بلديات بوقرة، أولاد سلامة، سيدي موسى، فالبلدية الأولى بوقرة بـ782 مسكن أي14.86%من مجموع المساكن بالنسبة لـ 5334 مسكن، أما بلدية أولاد سلامة 1028 مسكن عشوائي أي بنسبة 55.83%بالنسبة لـ1841 مسكن، وبلدية سيدي موسى 1229 مسكن عشوائي أي بنسبة 25.17%بالنسبة لـ 12072 مسكن والملاحظ أن ربع مساكن المنطقة "البلديات الثلاث" 25.17% هي مساكن عشوائية غير مشروعة في نظر قوانين الدولة وهي تعتبر عالية جدا بالنظر لعدد مساكن البلديات[3].

2-المناطق المتخلفة بمدينة سكيكدة:

تشكل المنطقة المسماة "بوعباز" بمدينة سكيكدة تجسيدا حقيقيا لظاهرة " المناطق المتخلفة والتي كانت نشأتها نتيجة لتفاعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي مرت بها، تقع هذه الأخيرة على أطراف المدينة وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء تتميز بالعشوائية وانعدام التخطيط والتنظيم تسيطر على مبانيها العشوائية والفوضوية ظاهرة القدم والتي بدورها هي الأخرى أقمت على أرض جبلية وتم الاستيلاء عليها بطريقة غير شرعية وفوضوية.

---

(1) البناء الفوضوي/www.djazairess.com./search

(2) البناء الفوضوي/www.djazairess.com./search

(3) محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، ص ص :174، 175.

وبذلك تشكل منطقة بوعباز مشكلة بيئية حقيقية ويعود تعمير هذه المنطقة إلى الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، حيث ظهرت مجموعة من المساكن المشيدة من مواد أولية كتحصيل حاصل للسياسة الاستعمارية، وتفاقمت المشكلة بعد الاستقلال إذ شهدت المنطقة تكدسا واكتظاظا بالمساكن العشوائية وتعاني من حرمان كلي للمرافق والخدمات الأساسية للحياة كالمياه والكهرباء والصرف الصحي، ومن ثم قام السكان وبمجهوداتهم الذاتية بتوصيل المنطقة بوعباز بالشبكة الكهربائية من المناطق المجاورة لها، أما المياه فقد تم نقلها للمنطقة من خلال حنفية واحدة مشتركة [1]

والمنطقة بوعباز والمتمثلة في مجال الدراسة تضم الأسر الحضرية الفقيرة التي تعذر عليها أن تجد مأوى لها في المدينة، والأسر الحضرية التي تضررت نتيجة لانهيار مساكنها ولم تجد هي الأخرى سكنا في المدينة، إضافة إلى الأسر الريفية المهاجرة التي تعذر عليها الحصول على مسكن ويعمل أربابها بالقطاعات الرسمية أو بالمهن الهامشية والقطاع الخاص.

تعد المشكلات الأساسية التي تعاني منها المنطقة من مشكلة عدم توفير المياه وتعبيد الطرقات والافتقار للخدمات الصحية وقسم الشرطة، وعدم كفاية المواصلات والافتقار للسوق والصرف الصحي وشوارع المنطقة غير ممهدة وغير مرصوفة [2]

إضافة إلى هذا زحف البناء غير الشرعي على العقار الصناعي والإقامة بجواره بالرغم من أن ذلك محظور من الناحية القانونية وبمراسيم وقوانين تمنع البناء والتشييد بجوار هذه المناطق ذات النشاط الصناعي فلقد شكل انفجار مركب الغاز بسكيكدة خلال 2004 إلى أكبر كارثة صناعية عرفتها الجزائر بسبب تشقق بسيط في خط الأنابيب، كما سبب انفجار أنبوب آخر ناقل للغاز 1998 مقتل 7 أشخاص وتحطيم 10مساكن مشيدة عليه و50 بناية تضررت لقربها من موقع الحادث[3].

ومنطقة الحروش والتي تتربع على موقع استراتيجي في نقطة التقاء محورية تربط العديد من الأقطاب التنموية في الشمال الشرقي للوطن مما جعلها محل جذب واستقطاب للسكان والاستثمارات وبالطلب المتزايد على السكن تم اللجوء إلى البناء غير الشرعي

---

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، المرجع السابق، ص ص:124-126.

[2] نفس المرجع ، ص ص:127-131.

[3] حسين بولمعيز، المرجع السابق، ص: 3.

والفوضوي حيث ظهرت مناطق كاملة تضم مختلف الأنماط السكنية العشوائية كأحزمة حول المدينة أدت إلى استنزاف العقار وعرقلة التنمية الحضرية بالمدينة[1]

وفي وصف ورصد للوضع العام الذي تعيشه مدينة سكيكدة من ناحية التنمية الحضرية حيث أشار أحمد زقاري صحفي بجريدة الشروق اليومية من خلال مصادر رسمية وملاحظة للمجال الحضري للمدينة حيث تعاني من مشاكل بخصوص التنمية في عاصمتها وتفتقر للتنمية والتمدن والتحضر بسبب تواجد الطرقات والأرصفة في وضعية متدهورة وكثرة المطبات والحفر وترسبات شبكات الصرف الصحي بشكل عشوائي في قلب المدينة مع عجز السلطات عن احتواء هذه المشاكل، إضافة إلى ذلك مشكل السكن وتواجد الولاية في مراتب متأخرة من حيث المشاريع السكنية مما أبقى على أحياء القصدير والصفيح بشكل واسع عبر تراب بلديات سكيكدة [2]

3-المناطق المتخلفة بمدينة جيجل:

تعرف مدينة جيجل هي الأخرى انتشار الظاهرة وتعتبر من أهم المشاكل العويصة نظرا لتشعب هذا الملف الحساس ، حيث أدت سياسة التسوية منذ سنوات إلى انتشار السكنات غير الشرعية كالفطريات في المراكز الحضرية الكبرى، مما أدى إلى تقلص الوعاء العقاري وتشويه طابعه العمراني، الأمر الذي أدى إلى شروع سلطات بلدية جيجل في تنفيذ تهديداتها السابقة ضد أصحاب البنايات الفوضوية ، والذين تشكل سكناتهم حسب إحصائيات مصادر رسمية 35% من مجموع سكنات عاصمة الولاية حيث أدى البناء الفوضوي المشيد على أطراف المدينة إلى عرقلة المشاريع السكنية التي استفادت منها البلدية بسبب تقلص وعائها العقاري، فقد تم تهديم 41 مسكنا بحي حراثن وأغلب سكان هذا الحي قدموا من بلديات مجاورة في العشرية السوداء، وعملية الهدم لم تسلم منها فيلات بحي بورمل، فجل البرامج السكنية الجاري إنجازها حاليا قد أقيمت بضواحي المدينة بعدما تقلص الوعاء العقاري لبلدية جيجل، كما لم تبق المساحات الفلاحية بمنأى عن غزو الإسمنت الذي اكتسح مساحات زراعية شاسعة[3].

---

[1] حسين بولمعيز، المرجع السابق، ص: 11.

[2] أحمد زقاري: سكيكدة متأخرة في السكن والتنمية والتهيئة الحضرية والأولى في البطالة والقصدير، جريدة الشروق اليومية ع4352 الصادر يوم الأحد 20أفريل 2014.

[3] www.dazairess.com/alfadjer/217301.

4-المناطق المتخلفة بمدينة عنابة :

تنتشر الأحياء والمناطق الحرية المتخلفة " الأحياء القصديرية" بمدينة عنابة على حدود المدينة وتتمثل في الأحياء التالية "سيدي سالم، واد فرشة، حي المقاومة، حي واد الذهب" إلى جانب الأحياء التي أقيمت على ضواحي المدينة مثل حي بوحمرة، طريق سرايدي بوزعرورة، غربي عيسى، البركة الزرقاء، وبعد التقسيم الإداري الجديد لولاية عنابة أصبحت كل هذه الأحياء القصديرية تابعة لبلدية البني.

أما من حيث الكثافة السكانية فيلاحظ تمركز شديد في تجمعات هي:

-بوحمرة 3381 عائلة.

-بوزعرورة1224 عائلة.

وتشكل فيما بينها 59 % من مجموع العائلات وهكذا تصبح الأحياء القصديرية منتشرة على ضواحي وحدود المدينة من الناحية الجنوبية، والجنوبية الشرقية، تمثل 82% من مجموع الأحياء القصديرية بعنابة [1]

كما تعرف معظم الأحياء بقرية حجر الديس، بلدية سيدي عمار بعنابة انتشار كبير للبناء الفوضوي بشكل تحول معه التجمع السكاني إلى أشبه بقرية قصديرية[2]

5-المناطق المتخلفة بمدينة قسنطينة:

تعد مدينة قسنطينة من المدن الكبرى في الجزائر والتي عرفت ظاهرة المناطق المتخلفة بكل أشكالها وأنماطها وخاصة ظاهرة الأحياء القصديرية والتي شكلت أزمة سكن حقيقية بالمدينة إذ بلغت سنة 1980أكثر من 10225 وذلك حسب المعطيات المقدمة من المجلس الشعبي الولائي لولاية قسنطينة لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية لولاية قسنطينة[3]، وتعتبر هذه الأخير ومن بين المدن الكبرى في الجزائر والتي تعاني كثيرا من ظاهرة الأحياء غير المخططة حيث بلغ عددها حسب "علي بوعناقة" في مقاله المنشور في سلسلة كتب المستقبل العربي الأزمة الجزائرية أنها بلغت في مدينة قسنطينة وحدها 84 حي تحوي زهاء 10آلاف وحدة سكنية بلغ معدل أفراد أسرها ما بين 8 و12 فرد [4]، ولا زالت أحياء

---

[1] عجابي خديجة، المرجع السابق، ص ص:88، 89.

[2] البلاد أون لاين في 24-10-2012 أنظر www.djazairess.om/search/البناء الفوضوي

[3] المجلس الشعبي الولائي لمدينة قسنطينة

[4] سليمان الرياشي ومجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص: 361.

قصديرية مشيدة على أطرافها ومحيطها الخارجي وقائمة لحد الساعة بالرغم من الجهود المبذولة في الميدان للقضاء على الظاهرة.

صنفت مدينة قسنطينة من قبل الاحتلال الفرنسي بأن بها أراضي غير صالحة للبناء لأن بها مخاطر الانزلاق لذلك ارتفقت بعدم البناء، إلا أن التوسع السريع والعفوي للمدينة أدى إلى تسارع ظاهرة الانزلاق واستمرارها إلى اليوم.

6-المناطق المتخلفة بمدينة وهران:

عرفت المدينة هي الأخرى ظاهرة السكن الفوضوي والتي تنتشر بها بشكل واسع المساكن الفوضوية المتواجدة بحي دوار التيارتية، وذلك نظرا لعدة عوامل تجتمع في مثل هذه المواقع والتي تعاني من مشاكل كثيرة على غرار مرض الحساسية الذي يعد من الأمراض الأكثر انتشارا بالبنايات الفوضوية وذلك بسبب عوامل الرطوبة والقمامة المتناثرة في كل الأرجاء.

وقد أكد الأطباء المختصين في المجال أن جل المستشفيات والعيادات الخاصة تستقبل يوميا عددا كبيرا من المرضى بدءا بالحساسية والنسبة الأكبر من الوافدين يقطنون بالمواقع الفوضوية المنتشرة بأطراف مدينة وهران، وفي ظل المعاناة من أمراض الحساسية في التجمعات السكنية الفوضوية التي لم يسلم منها الكبار والصغار وما زاد من صعوبة الوضع العوز والاحتياج من خلال الأجور الزهيدة التي لا تغطي حتى الضروريات والسبب في المرض هو الطريقة التقليدية في تسقيف السكنات الفوضوية والمواد الكيماوية التي تصنع منها[1]

7-المناطق المتخلفة في مدن الجنوب الجزائري:

عرفت مدينة غرداية فيضان أكتوبر 2008 والذي تسبب في مقتل 34 شخص وخسائر مادية بقيمة 20 مليار دينار، كما تعاني منطقة حاسي مسعود وحاسي الرمل هي الأخرى من وجود العديد من الأحياء غير الشرعية على شبكة كثيفة من خطوط أنابيب المنشآت البترولية والذي يشكل خطرا دائما يهدد حياة المواطنين القاطنين في الأحياء وكذلك المطار المشيد أيضا تمر به أنابيب البترول[2].

---

[1] أ بلهواري : مقال بعنوان الحساسية تتربص بسكان البناء الفوضوي، أنظر الموقع www.djazairess.om/search/البناء الفوضوي.

[2] حسين بولمعيز، المرجع السابق، ص: 4.

كما شهدت مدينة تمنراست هي الأخرى تناميا كبيرا لظاهرة البناء الفوضوي وسط النسيج الحضري k وأصبح الأمر مصدر قلق للمواطنين والمسؤولين على حد سواء خصوصا بعد تسجيل تجاوزات عديدة تتمثل في استغلال الكهرباء والمياه دون رخصة وتشويه الوجه الحضري للمدينة وتشهد هذه الأحياء ممارسة أنشطة غير قانونية من طرف خارجين عن القانون[1]

وخلاصة القول أن البناء غير الشرعي بكل أشكاله له تأثيرات سلبية على كل التراب الوطني وبنسب متفاوتة وتختلف من مدينة إلى أخرى حسب الطبيعة التضاريسية والمناخية المميزة لكل مدينة، فالتأثير يكون بتلاشي المساحات الزراعية والخضراء ونفاذ الوعاء العقاري مما يعوق النمو الحضري المستقبلي للمدن الجزائرية، ومع وجود صعوبات في شق الطرق والمنافذ العامة، وتشويه صورة المشهد العمراني والحضري بنايات ذات أنماط مختلفة وترييف المدن وجعلها تبدوا بمظهر متخلف فوضوي وغير متجانس، الضغط على الخدمات والمرافق العامة، التلوث، الازدحام، مشاكل في النقل، إضافة إلى الإخلال بالأمن والصحة العمومية من خلال تركز واستقرار السكان بمناطق محفوفة بالمخاطر " أخطار الفيضان والانزلاق والاحتراق والتلوث بالنفايات الصناعية مما يؤثر سلبا على حياتهم وصحتهم وعيشهم في وسط غير آمن لأن لا ملجأ لهم سوى هذه المناطق باعتبارها الحلول التي تؤدي في بعض الأحيان ودون وعي إلى الموت.

خامسا- جهود وسياسة الدولة للتخفيف من مشاكل النمو غير المخطط: "السكن العشوائي":

1-المرحلة الأولى:1962-1977:

وهي تمتد من الاستقلال إلى ما بعد منتصف السبعينات وتكتسي هذه المرحلة في بداياتها خصوصية وفي مختلف المجالات والمستويات إذ ورثت وضع مزري وعبئ ثقيل على سياسة التنمية وخزينة الدولة فسياسيا سادت الاضطرابات وغياب الاستقرار الأمني، أما اقتصاديا فقد اتسم الوضع بالعجز الواضح في الخزينة العمومية في حين شكلت ظواهر الفقر والتشرد والنزوح الريفي، حيث انتشر عمران الصفيح بصفة عامة في المدن الكبرى وظهر كأحياء متميزة قبل الثورة التحريرية وازداد نموا بسبب ظروف الاحتلال والحرب ويعتبر تطور

[1] جريدة المساء يوم 24-02-2014 أنظر الموقع البناء الفوضوي/www/djazairess.com/search

هذه الظاهرة سكان الأكواخ في الجزائر مصدر وفعل استمرار أنماط التحضر من الحقبة الاستعمارية ونتيجة وتعبير عن تحضر سريع وغير مخطط إلى يومنا هذا بفعل عوامل عدة إهمال ملف السكن إستراتيجية التصنيع والتنمية والهجرة نحو المراكز الحضرية وبصفة مكثفة.

إن ظاهرة السكن العشوائي المتخلف بالمدن الجزائرية هو نتيجة لعدة عوامل متفاعلة فهو يعكس من ناحية تخلف وجمود أساليب تسيير المجال وعدم مرونة وتطور التشريعات التي تحكم الظاهرة مقارنة بالتغيرات الاجتماعية والسكانية والأمر الذي أدى إلى استفحال الظاهرة هو إهمال قطاع السكن في السنوات الأولى للاستقلال.

ورغم ذلك فقد شكل السكن القصديري والسكن الهش بصفة خاصة انشغال حقيقي للقيادة السياسية سواء في ميثاق طرابلس سنة 1961 وفي ميثاق الجزائر سنة 1964 نظرا لما كان يمثله من تشويه للمدن وإهدار الكرامة الإنسانية[1] وهو ما كان يتنافى مع المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية الحديثة والتي تركز على البعد الاجتماعي وفي ظل التوجه الاشتراكي، كما أن هذين الميثاقين لم يتضمنا أية إشارة حول الآليات الواجب إتباعها في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة حيث اكتفيا بتشديد المطالبة والإسراع في إيجاد حلول للمشكلة.

أما عمليا فقد ترجم هذا الاهتمام فيما بعد من خلال 18يناير1967 الداعي إلى هدم وإزالة كل المباني التي تشيد بدون رخصة وتعاد الأماكن إلى حالتها الطبيعية[2]وهو ما أضفى الغطاء القانوني وفسح المجال للقيام بعدة عمليات مكنت من هدم السكنات الموجودة غير أنها لم تنتهج سبلا إضافية للحد من انتشارها في مناطق أخرى جديدة

إلى جانب كل هذه الجهود بقيت غير كافية في إطار الواقع الحضري المتسم حينها بالتأخر في تبني سياسة واضحة للسكن بعد الاستقلال، ومخططات التنمية الشاملة لم تكن جيدة واقتصرت فقط على الشق الاقتصادي كأولوية مطلقة حيث لم تتجاوز وأهمل ملف السكن نهائيا وللحد من انتشار الظاهرة لجأت السلطات إلى الأمر بتكوين الاحتياطات العقارية للبلدية الصادر عام 1974 وبموجب هذا الأمر يؤول للبلدية الملكية العقارية الداخلة

---

[1] فاطمة طهراوي: التحولات المرفولوجية والوظيفية للسكن وآثارها على المحيط العمراني في الجزائر حالة مدينة وهران، مجلة إنسانيات، وهران الجزائر، ع 5، 1998، ص:8.

[2] بشير تجاني، المرجع السابق، ص 57.

في نطاق المخطط البلدي للتعمير، وحماية لأراضي الزراعية من خلال الأمر الصادر عام 1971 المتضمن الثورة الزراعية والقاضي انتقال الملكية ذات الطابع الزراعي، وقد تضمن الأمر 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تأسيس الاحتياطات العقارية للبلديات فيما يتعلق بالأراضي المعدة للبناء والواقعة داخل حدود المنطقة العمرانية، وقد تم إصدار منشور رئاسي إلى الولاة والمنتخبين المحليين للعمل على[1]:

- مراقبة وتوجيه النمو الحضري ومحاربة التحضر التلقائي.
- المحافظة على الأراضي الزراعية من تأثيرات التحضر والتصنيع.
- وقف المضاربات العقارية التي تخص أراضي البناء وخاصة في التجمعات العمرانية الكبرى.
- الإسراع في تعيين حدود مخطط البلدية للتعمير واحتياطاتها العقارية وإتباع الأسلوب الديمقراطي في الحصول على السكن.

حيث جند كل الفاعلين من الشرطة البلدية والدرك وتم اتخاذ إجراءات لوقف النمو التلقائي من خلال التوعية عبر وسائل الإعلام مع اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية التي تعيق تطور الظاهرة وانتهى الأمر بصدور أمر رئاسي يقضي بالتسوية القانونية لوضعية البناء غير المخطط عام 1985 وتم الإعلان عن سياسة وطنية للسكن مسايرة لنمو المجتمع وتطوره مع وضع سياسة ناجحة للتحكم في النمو العمراني وتستجيب للوضعية القائمة وإيجاد حلول اللازمة التي تعرفها البلاد ويعاني منها المواطن[2].

2-المرحلة الثانية1987-1989:

وهي المرحلة الموالية وتمتد حتى نهاية الثمانينات عرفت نية صريحة للقيادة السياسية الجديدة في التخلص من هذا الإشكال بصورة نهائية من خلال إعادة هيكلة القطاع السكني في سنة 1980 وإعداد برنامج لامتصاص السكنات القديمة وغير الصحية، لكنه بقي برنامج نظري ولم يعرف طريقة إلى التنفيذ ليعاد في سنة 1982 بعث فكرة جديدة لإعطاء هيكلة وتجديد هذه التجمعات من السكن الهش، لكن تحقيق ذلك لم يكن مناسب مع النظرة الشمولية المتحكمة في صناعة القرار المحلي والقائمة على ربط العمران بالسياسة الاقتصادية للدولة خاصة من حيث المداخيل المالية المجهزة لهذا القطاع حيث أدى الانهيار الاقتصادي الذي

---

[1] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، المرجع السابق، ص ص: 241- 243.

[2] نفس المرجع، ص:244.

عرفته البلاد في المرحلة إلى التخلي عن هذه المشاريع التي لم تعد ضمن جدول الأولويات القصيرة المدى كما حصل في ميثاق سنة 1986، حيث غابت إشكالية السكن الهش رغم الإجراء الذي يسبق ذلك من خلال التعديلات الجديدة على سياسة السكن، إذ قامت الدولة بإدماج البناء غير الشرعي والفوضوي ضمن النسيج الحضري المعبر عنه في التزامات قانون 1985ومحددة بشروط وقوانين، بالإضافة إلى إعادة إسكان الأهالي المقيمين في الأحياء المتداعية والقديمة في مناطق سكنية جديدة[1].

وقد تم إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم خلال هذه المرحلة مرسوم رقم85-212 يحدد شروط تسوية أوضاع الذين يشغلون فعلا أراضي عمومية أو خاصة كانت محل عقود أو مباني غير مطابقة للقواعد المعمول بها وشروط إقرار حقوقهم في التملك والسكن، وتعليمة وزارية مشتركة مؤرخة في 26ذي القعدة 1405 الموافق لـ3غشت سنة 1985 تتعلق بمعالجة البناء غير المشروع.

3-المرحلة الثالثة ما بعد 1990:

وتمثل تقريبا التسعينات إلى يومنا هذا وعرفت هي الأخرى وضوح وجدية العزم السياسي في معالجة هذه الظاهرة وجذريا، من خلال العقلانية والصرامة المعلنة على ضرورة التكيف مع المستجدات وأساليب التعامل مع الواقع الاجتماعي والاستفادة مع التجارب الدولية في معالجة الظاهرة والتي حققت نجاح في العديد من دول العالم الثالث.

وتم خلال هذه المرحلة صدور خلال هذه الفترة المرسوم التشريعي94-07 من المادة 2 المتعلق بالإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس بنصها " وتعد نوعية البنايات وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية وحماية التراث والمحيط المبني ذات منفعة عامة، والمرسوم رقم 05-01 يحدد انتقاليا قواعد شغل الأرض قصد المحافظة عليها وحمايتها، كما صدر قانون 08-15 المتعلق بتحقيق مطابقة البنايات وإتمام إنجازها لمعالجة الوضع القائم الذي وصل إلى تشويه المشهد العمراني للمدن واستخدام أدوات التهيئة والتعمير لتحقيق التنمية الحضرية في كل المدن الأداة الأولى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأرض POS والذي يعمل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

---

[1] شوقي قاسيمي: السكن الهش في الجزائر بين الواقع وتصور محاربته بمدينة الجزائر، رسالة دكتوراه، الجزائر ،2001، ص:7.

وبإعادة هيكلة قطاع السكن بغية انتهاج سبل جديدة لإنتاج السكن والتحكم في ظاهرة السكن الهش من خلال النصوص المتبناة بعد سنة 1990 إلى جانب الإعلان عن المشروع في تطبيق الإستراتجية الجديدة للسكن 1996-2000 والتي تم في ضوئها الإعلان عن استجابة الدولة وتخليها بشكل رسمي عن أدوارها الكلاسيكية في الإشراف والإنتاج والرقابة والاكتفاء بدور المنظم، هذا التعديل في أسلوب تدخل الدولة استوجب آليات وهيئات مؤسساتية لملأ الفراغ الذي يتركه انسحاب الدولة، حيث تم إعادة صياغة أنظمة الإنتاج من خلال استحداث صيغ التمويل البنكي ومراجعة مساعدات الإسكان إضافة إلى تبني أنماط جديد من البناء التطوري والتساهمي والترقوي[1]

وعلى صعيد المؤسسات وهياكل التسيير تم تأسيس عدة هيئات حديثة لم تكن موجودة من قبل الصندوق الوطني للسكنCNL، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP

والتعاون في مجال البناء كما أشار الوزير عبد المجيد تبون لجريدة الخبر اليومية بأنه لابد أن يستنجد القطاع بالشراكة الأجنبية " البرتغالية الاسبانية وقريبا الأمريكية لإنجاز البرامج السكنية، وذلك لضعف الشركات الوطنية في المجال فالتصنيف لرسمي لتنافسية المؤسسات الوطنية لا يعترف سوى بـ12 مؤسسة مصنفة في الدرجة 9 وغالبيتها مؤسسات عمومية، وعدد آخر مصنف ما بين الدرجة 7 و8 لا يتعدى 100، من الاستحالة بإمكانيتها وخبرتها المتواضعة إنجاز برنامج ضخم بحجم البرنامج الوطني للسكن[2] ومن خلال هذه السياسة والجهود الكبيرة المبذولة في الميدان من قبل الفاعلين تمت إزالة الكثير من الأحياء القصديرية مثل حي الرملي بالجزائر العاصمة وغيرها من الأحياء والبنايات الفوضوية وبالرغم من ذلك الظاهرة لازالت متواصلة وتتطلب المراقبة الدائمة من قبل رؤساء المجالس الشعبية البلدية وموظفيهم المسؤولون على ذلك في المصالح التقنية وشرطة العمران.

---

[1] شوقي قاسمي، المرجع السابق، ص:8

[2] سميرة بلعمري، المرجع السابق، ص:3.

الفصل الخامس:

التعريف بمدينة باتنة المجال العام للبحث والخصائص العامة للإقليم

أولا – التعريف بالمدينة

1- موقع مدينة باتنة وأهميته:

ولاية باتنة ولاية داخلية تقع في الشرق الجزائري تنتمي جغرافيا إلى منطقة السهول العليا القسنطينية، وحسب التقسيم الإداري تحتل مدينة باتنة تحتل موقعا بؤريا في شمال شرق المجال الترابي الذي تحتله الولاية، تتربع على مساحة تقدر بـ 116.14كلم^2 وهي تمثل إداريا عاصمة الولاية ومقرا لها، يحدها من الشمال بلدية فسديس، ومن الجنوب بلدية تازولت وبلدية واد الشعبة، وشرقا بلدية عيون العصافير وغربا بلدية واد الشعبة وهي تتمتع بموقع ذو اتصالية واسعة منذ نشأتها ومع تطورها الإداري فيشكل نقطة ربط استراتيجية تلتقي عندها أهم المحاور والطرق الوطنية المنشطة لحيوية الإقليم والمتمثلة في:

- الطريق الوطني رقم 03 الرابط "قسنطينة باتنة بسكرة".
- الطريق الوطني رقم 31 الرابط "باتنة، تازولت، أريس، بسكرة".
- الطريق الوطني رقم77 الرابط باتنة، مروانة، سطيف".
- الطريق الوطني رقم 88 الرابط "باتنة، خنشلة".

بالإضافة إلى خط السكة الحديدية الذي يمتد جنوبا إلى مدينة تقرت، وقد أهل هذا الموقع مدينة باتنة لأن تلعب دورا مهما وحيويا في الجهة الشرقية للبلاد بصفتها قطبا عمرانيا له نفوذه الإداري والخدماتي والتجاري وبصفتها مركزا حضريا رئيسيا ضمن الشبكة الحضرية للمدن الجزائرية.

وتتموضع المدينة ضمن حوض شبه مغلق محاط بمجموعة من الكتل الجبلية بالإضافة إلى المنطقة العسكرية والأراضي الفلاحية من الجهة الشرقية، الأمر الذي يحد من إمكانيات التوسع العمراني في وقت نفذت فيه جميع المساحات القابلة للتعمير، وعليه فإن المدينة مطالبة بالتحكم العقلاني والاستغلال المكثف للمساحات المتوفرة حاليا وذلك من أجل تلبية حاجيتها في التوسع

خريطة رقم (01) تبين الموقع الإداري لمدينة باتنة

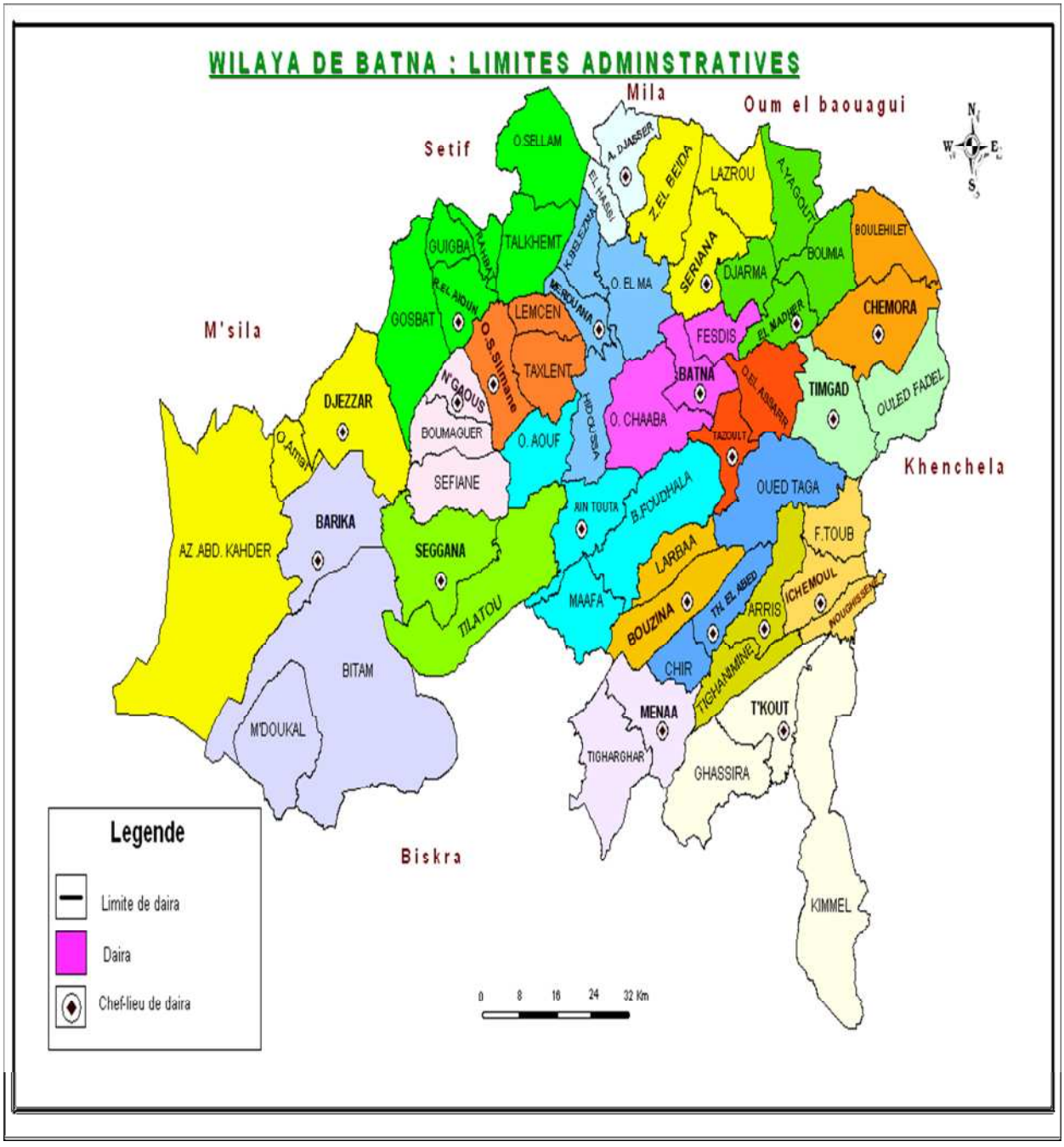

المصدر: مديرية التخطيط والميزانية مونوغرافية ولاية باتنة، 2014.

2-الخصائص المناخية:

إن المناخ السائد في المدينة هو مناخ شبه جاف، تبلغ حرارتها المتوسطة 30° خلال الفصول الحارة وتنزل إلى ما دون الصفر خلال الأشهر الشتوية وتبلغ نسبة الرطوبة المتوسطة 50 %، أما كمية التساقط فالمنطقة تتلقى ما بين 300 و400 ملم من الأمطار سنويا.

3- الخصائص السكانية لمدينة باتنة

3-1-مراحل نمو سكان المدينة:

مرت مدينة باتنة كغيرها من المدن الجزائرية بفترات مختلفة تميزت كل فترة بظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ساهمت هذه الظروف والأوضاع في إفراز عدة مراحل لنمو السكان وتتمثل هذه المراحل في :

أ- **المرحلة الأولى قبل 1945:**

في هذه المرحلة كانت المدينة محتلة وتتكون من المعمرين الفرنسيين وكذلك الأهالي الجزائريين أو "السكان الأصليين" وما يميز هذه الفترة هو النمو البطيء بالنسبة للفئتين ليرتفع عدد السكان الجزائريين ابتداء من 1921 ليصل إلى 3424 نسمة أي بنسبة 55.74 % من مجموع السكان بعدما مثلت 45.63 %سنة 1872 بينما الأجانب فقدر عددهم 2719 نسمة سنة1921 وابتداء من هذا التاريخ استمر تزايدهم إلى غاية الاستقلال، وبتطبيق المستعمر لمختلف سياسات القمع كسياسة الأرض المحروقة زاد نزوح سكان الأرياف المجاورة نحو المدينة بحثا عن الاستقرار والأمان فيها.

اختلفت معدلات النمو السكاني عبر مختلف فترات هذه المرحلة إلى غاية 1954 وامتازت بالتذبذب حسب الأوضاع التي كانت تعيشها المدينة من الناحية الأمنية، فانعدام الاستقرار وتدهور الوضع الأمني والثورات المتتالية للسكان الأصليين مما أدى إلى وفاة الكثيرين من السكان الأصليين، إضافة إلى هجرة ورحيل عدد كبير من اليهود منذ إنشاء دولتهم "إسرائيل"[1]بصفة عامة فإن النمو السكاني في هذه المرحلة بطيئ بلغ نسبة 2.96 %وهذا راجع إلى عدة أسباب خاصة سياسة القمع الفرنسية المطبقة على الجزائريين وكذلك انتشار الأمراض والأوبئة مما أودى بحياة العديد منهم.

[1] وثائق المصلحة التقنية بلدية باتنة .la ville de batnaen 1959 ,p7

كما أن المجتمع الأوروبي لم يكن يتميز بالنمو السريع مقارنة بالمجتمع الجزائري بالإضافة إلى أن المدينة في بدايتها لم تكن سوى مركز عسكري لذلك فإنها لم تستقطب اهتمام السكان الريفيين إليها.

ب- المرحلة الثانية من 1954إلى 1966:

شهدت هذه المرحلة نمو سكاني سريع حيث ارتفع عدد السكان ليصل سنة 1966 وهو العام الذي شهد أول تعداد رسمي55751 نسمة، وهي مرحلة حرب التحرير الأولى وكذلك السنوات الأولى من الاستقلال وقد وصل معدل النمو السكاني في هذه المرحلة 7.89% وهذا المعدل قد تجاوز معدل النمو السنوي الوطني المقدر بـ: 4.7% وهذا بسبب سياسة الاستعمار المطبقة أثناء الثورة بترحيل سكان الأرياف إلى المدينة لعزلهم عن الثوار في الجبال وتجميع السكان في منطقة واحدة من أجل السيطرة عليهم إلى أن استقلت الجزائر سنة 1962، في البداية كانت فاتورة التنمية ضخمة مما أدى بالدولة الجزائرية إلى تركيزها بالمدن وتحسين الظروف الصحية والمعيشية للسكان في المدن، مما أدى إلى تمسكهم بالعيش فيها وتشجيع سكان الأرياف بالهجرة نحوها.

ج- المرحلة الثالثة من 1966إلى 1977:

لم تحظ المدينة في هذه الفترة باهتمامات السلطات مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السكاني إلى 5.72 % وهو قريب من المعدل الوطني المقدر بـ5.40% إلا أنه منذ سنة 1967 بدأ الاهتمام المدينة مثل البرنامج الخاص بالأوراس ومشاريع تنموية أخرى خاصة بالمجال الحضري وأخرى خاصة بالمجال الريفي بالإضافة إلى المخططات التنموية كالمخطط الثلاثي (67-69) والرباعي الأول (70-73) والرباعي الثاني (74-78).

وقد وصل عدد سكان المدينة سنة 1977 إلى 102756 نسمة أي حوالي ضعف عدد سكان الفترة السابقة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.72% وهذا كان نتيجة إلى استمرار النزوح الريفي نحوها خاصة بعد بناء المنطقة الصناعية بمدينة باتنة عام 1971 مع تحسن في الظروف المعيشية في المدينة.

د- المرحلة الرابعة من 1977-1987 :

استمر نمو سكان مدينة باتنة فقد وصل سنة 1987 إلى 181601 نسمة أي حوالي ضعف عدد سكان الفترة السابقة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.86 %أي أنه في هذه المرحلة

زاد معدل النمو السكاني السنوي الوطني والمحلي، ويرجع ذلك إلى استفادة المدينة من عدة مشاريع إنمائية هامة واقتصادية وسكنية في إطار المخطط الرباعي الثاني لسنة 1974"-1978 "والمخطط الخماسي الأول "1980-1984" مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين وجلب سكان آخرين نحوها.

هـ- المرحلة الخامسة 1987-1998:

لقد بلغ سكان مدينة باتنة حسب التعداد 1998 م "242940 نسمة أي بمعدل نمو سنوي قدره 2.68% في حين بلغ معدل النمو الوطني 3.64 [1].

نلاحظ انخفاض كبير في معدل النمو السنوي بالمقارنة مع المرحلة السابقة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها دخول الجزائر في اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي وانتشار البطالة مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج ومحاولة اعتماد سياسة تنظيم النسل وقد بلغ سكان الولاية 1998 "962623 نسمة وتقر نسبة سكان المدينة بالنسبة إلى سكان الولاية52.23%.[2]

وحسب تقديرات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في مرحلته الأولى الدراسة التحليلية وآفاق التنمية لسنة 2006 فإن عدد السكان للمدى القصير "سنة 2000 يقدر بـ268457 نسمة" أما عدد السكان لسنة 2005 حوالي 285481 وفي سنة 2010 حوالي 303628 نسمة وفي سنة 2015 حوالي 32290.

3-2 العوامل المتحكمة في النمو السكاني :وتتمثل في ظاهرتي الزيادة الطبيعية والهجرة .

أ- **الزيادة الطبيعية:** يسجل التجمع نسبة 3.21**%** وهي تفوق تلك المسجلة على المستوى الولائي تمثل منها مدينة باتنة 97.50 %.

ب- **الهجرة:** تعد العامل غير الطبيعي المتحكم في التطور السكاني كما تعتبر من أهم الوافد المغذية للزيادة السكانية.

يسجل مجال الدراسة العام 79.47 % وهي نسبة عالية راجعة إلى الاستقطاب الكبير الذي تمارسه مدينة باتنة[3].

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء.

[2] نفس المرجع.

[3] مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات باتنة فسديس...الخ، ، التوجهات الكبرى للتهيئة، رفع التحفظات، المرحلة الثانية، 2009، ص:16.

ت- الكثافة السكانية:

التوزيع السكاني عبر مجال الدراسة العام يظهر فوارق واختلالات كبيرة في تمركز السكان عبر مختلف المراكز العمرانية للمدينة والتجمعات المحيطة بها، وتقدر الكثافة السكانية بـ364 ن/كلم^2' وهي درجة عالية جدا بالمقارنة مع معدل الكثافة عبر الولاية، تختلف هذه الكثافة من تجمع إلى آخر حيث نجد التركز الأكبر على مستوى مدينة باتنة.

جدول رقم(03) يبين قيمة الكثافة السكانية2005 لمدينة باتنة:

البلدية	باتنة
عدد سكان نسمة	293353
الكثافة ساكن/كلم^2	250
المساحة"كلم^2	116.41

المصدر :مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية2005+مصالح الحالة المدنية ص: 17

ويتضح من خلال الجدول أن الكثافة السكانية المرتفعة والتي تميز مدينة باتنة كقطب حضري مهمين داخل إقليم الولاية نتيجة توفر أهم المرافق والتجهيزات المهيكلة ذات المستوى العالي على مستواها، وهي تعطي صورة واضحة عن الاستهلاك المجالي الحالي مقارنة بالتجمعات الأخرى، والتي بها كثافة سكانية متوسطة "تازولت، فسديس، عيون العصافير، سريانة"، أما الكثافة السكانية المنخفضة فهي تميز كل من بلديتي الشعبة وجرمة.

وهذا يعطي صورة واضحة ومؤكدة لقطبية بلدية باتنة ودورها الجاذب للسكان مقارنة بالبلديات المحيطة "التجمع " مما خلق عدد كبير من المشاكل على مستواها واستهلاك مجالي واسع صعب التحكم فيه وعلى مستوى الإقليم ككل "وفراغ وظيفي أنتج عنه خلق مراكز جاذبة وأخرى طاردة"[1].

[1] مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2009،المرحلة الثانية، نفس المرجع ، ص ص:16، 17.

أما تقديرات مديرية التخطيط والميزانية بأن متوسط كثافة السكان في الولاية 103 نسمة لكل كلم^2 حسب الجدول رقم (04)[1]

جدول رقم (04) يبين عدد سكان مدينة باتنة لسنة 2014.

بلدية باتنة	عـــدد الســـكان الإجمالي	الإناث		الذكور	
		العدد	%	العدد	%
باتنة	325178	161138	49.55	164040	50.45

المصدر مديرية التخطيط ص:41

وعدد السكان لمدينة باتنة حسب نفس المصدر 325178 لسنة 2014 [2]

-الأسر:

أمـا توزيـع العاديـة الجماعيـة فـي بلديـة باتنـة والتشـتت وحجـم الأسـرة المتوسـط فـي 2014/12/31.

- التركيبة النسبية للسكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 6 سنوات فأكثر حسب لمستوى التعليمي وبلدية الإقامة باتنة لكلا الجنسين:

جدول رقم(05) يبين التركيبة النسبية للسكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي

البلدية	بـــــدون تعليم	يقـــــرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	غ م بها
باتنة	16.0	0.2	22.6	28.5	20.4	11.9	0.3

المصدر مديرية التخطيط

- السكان القابلين للتمدرس والمتمدرسين ونسبة التمدرس للسكان المقيمين من الأسر من الأسر العادية والجماعية الباغين من 6-14 سنة حسب الجنس ببلدية باتنة حيث بلغ المجموع الكلي للذكور والإناث المتمدرسون 44739 بالنسبة لعدد السكان القابلين للتمدرس47121 وقد بلغت نسبة التمدرس حسب مديرية الميزانية والتخطيط لمدينة باتنة" مونوغرافية ولاية باتنة " حسب 2014 حوالي 94.9%.

[1] مديرية التخطيط والميزانية، مونوغرافية ولاية باتنة 2014 ، ص: 36.

[2] نفس المرجع، ص: 41.

هـ- المساكن المشغولة بالمدينة وتجهيزها بالمرافق والتجهيزات:

وفيما يخص نسبة المساكن المشغولة والمجهزة بالمرافق المختلفة من شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي وشبكة الصرف الصحي و شبكة التزويد بمياه الشرب والمطبخ والحمام والمرحاض لمدينة باتنة والتي يبدوا منها تحسن ملحوظ حسب النسب المقدمة وخاصة في مجال الشبكات الأساسية من مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء حسب الجدول رقم (06):

جدول رقم(06) يبين المساكن المشغولة مجهزة بالمرافق:

البلدية	المطبخ	الحمام	المرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة صرف المياه	شبكة التزويد بمياه الشرب
باتنة	94.1	73.7	97.3	97.7	97.5	98.4	95.2

المصدر مديرية التخطيط

أما عن نسبة امتلاك أجهزة منزلية للأسر العادية والجماعية لبلدية باتنة حسب الجدول رقم(7) والأرقام الواردة فيه حسب معطيات مديرية التخطيط لمدينة باتنة:

- جدول رقم (07) يبين التجهيزات التي تمتلكها الأسر العادية والجماعية لبلدية باتنة

البلدية	السيارة السياحية	التلفزيون	الثلاجة	آلة طبخ	آلة غسيل	المكيف
باتنة	31.1	97.2	95.1	68.4	41.9	14.3

المصدر مديرية التخطيط

- تركيبة الأسر العادية والجماعية والتي لديها إقامة ثانوية وخط هاتفي ثابت والهوائيات المقعرة ومتصلة بشبكة الانترنيت:

جدول رقم (08) يبين تركيبة الأسر العادية والجماعية لديها إقامة ثانوية وخط هاتفي ثابت والهوائيات المقعرة ومتصلة بشبكة الانترنيت

البلدية	الاقامة الثانوية	الخط الهاتفي	المقعر البارابول	جهاز كمبيوتر	متصل بشبكة الانترنيت
باتنة	4.7	31.0	87.4	23.8	53

المصدر مديرية التخطيط

– وفيما يخص نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية ببلدية باتنة حيث قدر عدد السكان النشيطون 91879 أما غير النشيطون فقدر عددهم بـ 4980 والمتقاعدون 12192 وبلغ عدد السكان الإجمالي والبالغين 15 سنة فأكثر 209300 وقدرت نسبة النشاط بـ 39.7% وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم(09) يبين نسبة نشاط السكان المقيمين والبالغين من 15سنة فأكثر لبلدية باتنة:

البلدية	النشيطون	الماكثات بالبيوت	الطلاب التلاميذ	المتقاعدون	ذو المعاشات	الآخرون غير النشيطون	غ م بها	سكان من 15 سنة فأكثر	نسبة النشاط
باتنة	91879	61466	35664	12192	2895	4980	287	209300	39.7

المصدر مديرية التخطيط

3-3 النمو السكاني وعلاقته بالاستهلاك المجالي لمدينة باتنة:

ان استهلاك المجال وتوسعه يكون سببه الرئيسي هو الزيادة السكانية، فبالزيادة السكانية تزداد المساحة المخصصة للسكن وكذلك المساحة المخصصة لخدمات هؤلاء السكان، أي أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني والتوسع المجالي لمدينة باتنة وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (10)التالي :

جدول رقم (10)النمو السكاني وعلاقته بالاستهلاك المجالي لمدينة باتنة

السنوات	المساحة الهكتار	نسبة الزيادة في المساحة %	عدد السكان "نسمة"	نسبة الزيادة السكانية %
1945	184	–	22400	–
1966	579	214.16	55757	148.88
1977	1995	187.56	102756	84.31
1987	2690	61.56	181601	76.73
1998	3388	25.94	242940	33.77

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة 1954-1966 فالمساحة تضاعفت أكثر من مرتين بينما تضاعف عدد السكان مرة ونصف وقد رجع ذلك إلى الهجرة الريفية التي شهدتها معظم المدن الجزائرية بتهجير سكان الأرياف نحو المدن من قبل الاستعمار والهجرة الإرادية بعد الاستقلال بالإضافة إلى الطابع العائلي المميز لتلك الفترة.

أما الفترة 1966-1977 فقد تضاعفت مساحة المدينة بحوالي مرتين بينما تضاعف عدد السكان تقريبا مرة واحدة، أي أن مساحة المدينة زادت بشكل كبير وهذا راجع إلى أنه في هذه الفترة جاء برنامج الأوراس وبرامج تنموية أخرى أدت إلى استخدام المجال وخاصة بظهور المنطقة الصناعية لباتنة سنة 1971.

والفترة ما بين 1977-1987 تضاعف كل من السكان والمساحة بحوالي مرة واحدة تقريبا، فقد سجلنا تراجع في نسبة زيادة المساحة مقارنة بالفترة السابقة وبالرغم من ذلك فهي مازالت مرتفعة بسبب ارتفاع الهجرة الريفية نحو المدينة.

وسجلت الفترة 1987-1998 تضاعف المساحة بحوالي ربع مرة في حين زاد عدد السكان بثلث مرة، وبذلك فهناك تراجع كبير في معدل النمو المجالي والسكاني من خلال محاولة الدولة في تثبيت السكان في الأرياف من جهة وسياسة التنظيم والتخطيط العائلي إضافة إلى ارتفاع أسعار العقار وندرته في المدينة.

4- وظائف المدينة:

تعتبر مدينة باتنة كمركز للولاية الأمر الذي أهلها لأن تكون مركز لأهم التجهيزات الكبرى والمؤسسات الضخمة خصوصا الإدارية والصناعية والتجارية والمصرفية والتعليمية.

4-1-الوظيفة الإدارية:

تعتبر مدينة باتنة مقرا رئيسيا للولاية، معظم الهياكل الإدارية تتركز بها فتحتل مساحة تقدر بـ336890م^2،

وهي تخدم سكان المدينة إضافة إلى سكان إقليم الولاية، حيث تلعب التجهيزات الإدارية دور كبير في الهيكلة الحضرية وتنظيم العلاقات داخل وخارج المدينة إلى جانب تطوير الحياة العامة داخلها انطلاقا من الخدمات المتعددة والمقدمة والتي تتوزع بنسب متفاوتة عبر قطاعات المدينة، ليتركز معظمها بمركز المدينة "القطاع الأول" مقر الولاية، البلدية، المجلس القضائي....الخ.

4-2 الوظيفة التعليمية:

الوظيفة التعليمية من الوظائف والاستخدامات الهامة بالمدينة نظرا إلى المكانة التي تحظى بها عند السكان والنسبة الكبيرة التي تتعامل معها من فئات المجتمع، وهذه الأخيرة بسبب احتياجها إلى مجال واسع ثم التوسع والنمو في هذا المجال واتجاه هذه الوظيفة إلى أطراف المدينة حيث تم إنشاء قطب جامعي ببلدية فسديس ضم مجموعة من الفروع إضافة إلى الإقامات لإيواء الطلبة إضافة إلى إنشاء العديد من المرافق التعليمية "مدارس وثانويات "بمناطق التوسع.

ثانيا- مراحل النمو الحضري في مدينة باتنة:

يعتبر النمو الحضري أهم إرث حضاري فهو يعبر عن تاريخ الشعوب وثقافتهم وماضيهم، ومن الضروري دراسة النمو الحضري من أجل معرفة التطورات التي على النسيج العمراني عبر المراحل التاريخية المختلفة ومعرفة حجم استهلاك المجال من أجل الوصول إلى توقعات النمو الحضري المستقبلي وهذا ما يوضحه الجدول رقم(11) والمفسر في الخريطة رقم (2)

الخريطة رقم (2) تبين التوسع الحضري لمدينة باتنة

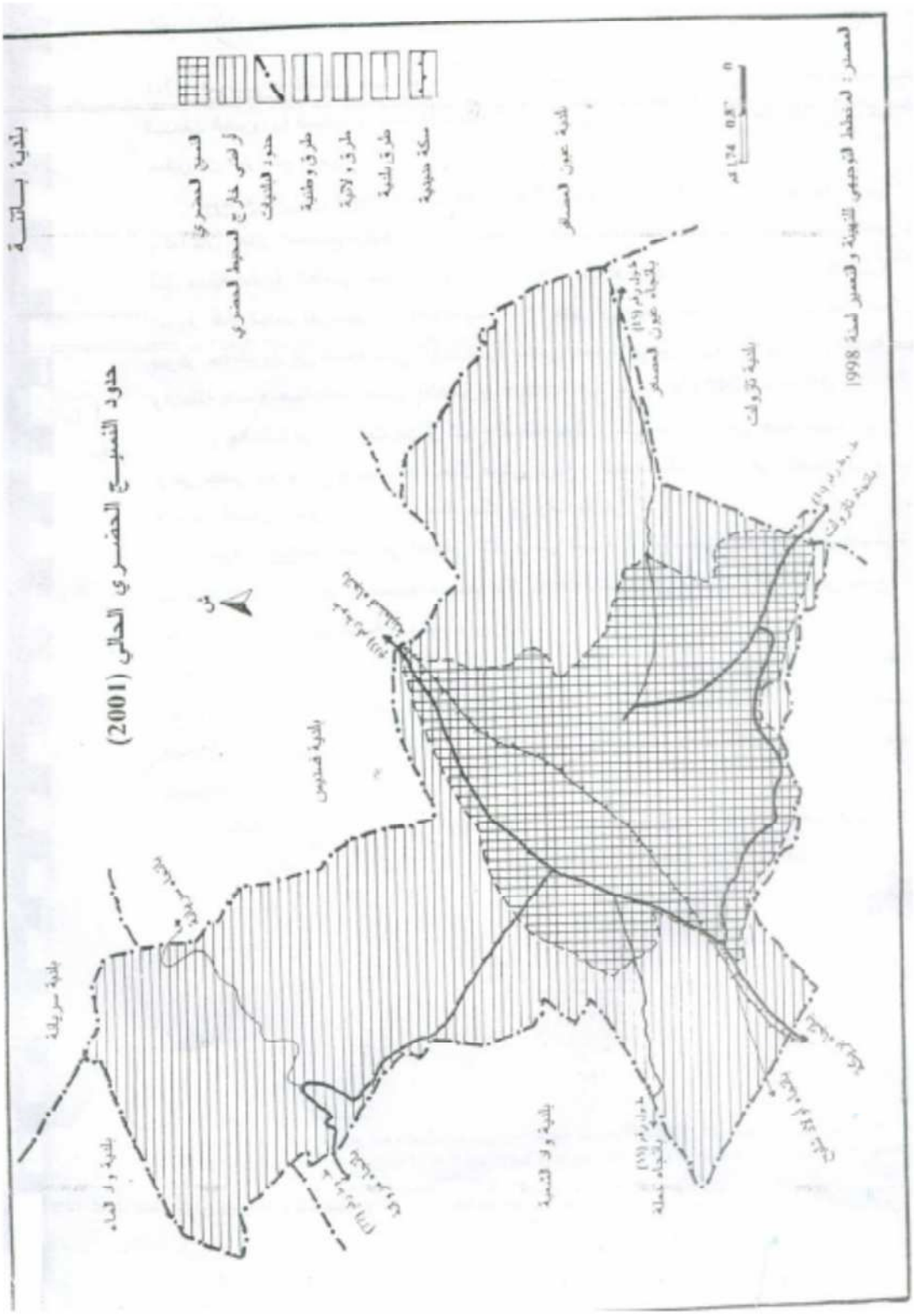

المصدر: مديرية البناء والتعمير باتنة

الجدول رقم (11):النمو الحضري واستهلاك المجال بمدينة باتنة 1844-2004

المراحل	المساحة "الهكتار"	الزيادة "هكتار"	معدل النمو %	المعدل "هكتار/سنة"
1870-1844	12	-	-	-
1923-1871	26	14	116.6	0.27
1945-1924	150	124	476.9	5.64
1962-1946	209	59	39.3	3.74
1973-1963	1227	1018	478	92.54
1984-1974	2431	1204	98.12	109.43
1995-1985	3383	952	39.16	86.54
2004-1996	3394	11	0.32	1.37

المصدر الديوان الوطني للإحصاء

تتميز مدينة باتنة بموقع جغرافي هام حيث تعتبر همزة وصل بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي فهي تقع في حوض ترسبي محاط بالجبال من جميع الجهات، وهذا ما انعكس سلبا على موضع المدينة الذي تخترقه الوديان المنحدرة من الجبال والخريطة رقم (2) تبرز الوضعية الحالية للنسيج الحضري الذي أصبح مشبع، فقد كان أول بداية ظهور العمران في باتنة مع مجيئ الحملة الفرنسية سنة 1844، ففي عام 1843 أين كلف الجنود الفرنسيين من قبل حاكم قسنطينة لذلك فقد تم إنشاء معسكر سنة 1844 في منتصف المسافة بين قسنطينة وبسكرة فقد ضم هذا المعسكر بالإضافة إلى الثكنة مساكن خاصة بالمدنيين الفرنسيين ثم تم فصلهم عن الثكنة بواسطة صور ما يعرف حاليا بحي المعسكر، وهذا بالقرب من مزرعة الأبراج الصغيرة في الجنوب الشرقي بالقرب من حي الزمالة الذي كانت توجد به مجموعة من السكان الأصليين، فقد كانت هذه النواة محاطة بواسطة صور يضم أربعة أبواب مع وجود محورين عموديين يربطان الأبواب الأربعة ببعضها، وقد أطلق عليها اسم "لامبيز الجديدة" سنة 1848 وتم تغيير هذا الاسم في نفس العام ليصبح اسمها باتنة.

وبالنظر لموقع المدينة الإستراتيجي وأهميتها على مستوى المنطقة مما جعلها قبلة للنازحين خاصة مع بداية الثورة التحريرية مما ساهم في خلق نمو عمراني سريع وعشوائي، ولتسهيل عملية تحليل مراحل النمو الحضري لا بد من تقسيم النمو الحضري إلى فترتين الفترة الاستعمارية وفترة الاستقلال وتضم كل فترة عدة مراحل وكل مرحلة اتسمت بظهور أشكال حضرية وعمرانية مميزة كما يلي:

1- **الفترة الأولى "الفترة الاستعمارية ما قبل 1962":**

وتضم المراحل التالية:

1-1 المرحلة الأولى من1870- 1944:

وهي مرحلة إنشاء النواة الاستعمارية الأولى للمدينة وخاصة بإصدار المرسوم التنفيذي الذي نشر في 1844/09/12 الذي تضمن محتواه أن تصبح المدينة مركزا حضريا بمساحة 12 هكتار[1]وفي سنة1850بدأت الحركة العمرانية من خلال إنجاز طريق السكة الحديدية والمخيم العسكري في اتجاه الشمال الغربي وقد رافق هذا التوسع إنجاز بعض المرافق كمحافظة الحالة المدنية وذلك في 17-10-1858[2]

وبذلك أصبح لها بلدية تشرف على شؤونها الخاصة منذ 18-02-1860، وشهدت المدينة في هذه المرحلة توسعا بطيئا إلى غاية 1870 أين بدأ ظهور حي البرج أنذاك والمسمى حاليا الزمالة حيث كان يقطنه القاضي وعائلات الأهالي.

2-1 المرحلة الثانية من 1871-1923:

وصلت مساحة المدينة في هذه المرحلة إلى 26 هكتار[3]، فقد توسعت المدينة في هذه المرحلة بشكل كبير وخاصة بإنشاء بعض التجهيزات التي تساعد على قيام الحياة الحضرية مثل مدرستي جون قيري وقامبيطا اللتان تسميان حاليا الأخضري وعلي بوخالفة وكذلك إنشاء الكنيسة، السوق، المسرح، والمسمى حاليا المسجد العتيق وكان اسمه في السابق مسجد المعسكر (camp) بالإضافة إلى المقبرة المسيحية، المحكمة، البلدية، وتموضعت هذه

---

[1] أحمد بوذراع : المناطق الحضرية المتخلفة بمدن العالم الثالث، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، الجزائر، دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، 1989، ص:156.3.

[2] بوراس شهرزاد، المرجع السابق، ص:25.

[3] ع صحراوي، ع ضيف، ع دراج: النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة، مذكرة تخرج مهندس دولة، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة،1996، ص:130.

التجهيزات على محورين عموديين هما شارع الجمهورية الذي يربط الباب الجنوبي الشرقي بالباب الشمالي الشرقي، وشارع الاستقلال "شارع فرنسا سابقا" والذي يربط الباب الشمالي بالباب الجنوبي وتظهر المدينة في هذه المرحلة مقسمة إلى قسمين بواسطة واد باتنة وهما النواة العسكرية " الحصن العسكري" في الشمال، الزمالة أي الحي القديم في الجنوب، وفي سنة 1923 عرفت المدينة زلزالا عنيفا دمر المنطقة الجنوبية أي حي الزمالة.

1-3 المرحلة الثالثة من 1924-1945:

في هذه المرحلة نمت المدينة لتصبح مركز تجاري وإداري مهم، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى برمجت عدة مشاريع ومنها السكة الحديدية من الشمال نحو الجنوب باتجاه تقرت، وكذلك إنشاء المطار بأقصى الشمال الغربي للنواة، أما فيما يخص النمو العمراني فقد تمثل في حي (stan)الأمير عبد القادر حاليا الذي يقع شمال النواة الاستعمارية أين بدأت تظهر فيه بعض المساكن الراقية للمعمرين على امتداد طريق[1]Mously أما السكان الأصليين فاستقروا في حي الزمالة الذي نما نحو الجنوب مشكلا بوعقال 1، كما بنى المستعمر النواة الأولى بحي شيخي والتي هي محتشدات للسكان الأرياف ونجد أنه في هذه المرحلة نمى سكان المدينة بشكل كبير، حيث إنتقل من 11000نسمة سنة 1925إلى 25000 سنة 1940 ووصلت مساحة المدينة خلال هذه المرحلة من 50هكتار بمعدل استهلاك مجالي سنوي مقدر بـ 5.46هكتار/ نسمة.

1-4 المرحلة الرابعة من 1946-1962:

وهي مرحلة اندلاع الثورة التحريرية وما رافقها من اضطرابات سياسية انعكست هذه الظروف غير المستقرة سلبا على المدينة، حيث ازدادت نحوها الهجرة السكانية وهذا ما أثر على وتيرة النمو العمراني، فقد أصبحت باتنة دائرة بالنسبة لإقليمها مما خول لها الإنعزال كجهاز مستقل عن مدينة قسنطينة وكانت مقسمة إلى محورين هما:

-**في الشمال الأحياء الأوروبية** وتتميز بانشاء المباني الجماعية H.L.M بـ180مسكن في ممرات بن بولعيد وحي 158 مسكن وحي الفوريار بـ 100 مسكن جماعي، وهذا في نهاية الخمسينات.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2006، المرجع السابق، ص:88.

-إنجاز ثكنات عسكرية في الشمال الشرقي للمدينة مكان موضع مستشفى حدة أو السوناطوريم حاليا.

- في الجنوب الأحياء التقليدية:

أدى تجميع جزء كبير من السكان خلال الحرب التحريرية إلى تشكيل أنوية للسكن الفوضوي بالقرب منها من طرف الأهالي الفارين من الاضطهاد العسكري في الجبال المحيطة بالمدينة بالمناطق الريفية، لتتوسع تدريجيا وتشكل أحياء جديدة منها كشيدة في الغرب وحي شيخي الغربي، كما ظهرت أول نواة لحي فوضوي "بارك فوراج" في شرق النواة وأخرى في شمالها حي "بوزوران"[1]

بالإضافة إلى الأحياء الجديدة السابقة، استمر توسع الأحياء التقليدية الزمالة، شيخي، بوعقال وظهور "بوعقال 2" وذلك من أجل استقبال السكان الذين انتقلوا من 25000نسمة 1949إلى 55000 نسمة سنة 1962، وهي زيادة سكانية معتبرة ويعود ذلك إلى الممارسات لا إنسانية للاستعمار المتمثلة في قيامه بتطبيق سياسة الأرض المحروقة على سكان الريف أدت بالتالي إلى هجرة سكانية كبيرة نحو مدينة باتنة، مما سهل على الإدارة الفرنسية في ذلك الوقت السيطرة التامة والمراقبة الدائمة للمدينة بعد أن هاجر أغلب سكان الأرياف إليها وأقاموا في أحياء سكنية متخلفة جدا.

وبالتالي مدينة باتنة إلى غاية 1962 نمت حول النواة العسكرية في الشمال الأحياء الأوروبية وفي الجنوب الأحياء التقليدية للجزائريين مفصولة بحصص لبساتين والمسماة الاخضرارla verdure، وهذا راجع إلى صعوبة الموضع وكذلك بعض العوامل الاجتماعية التي تتمثل في تركز سكاني على أساس دموي وجهوي، وقد وصلت مساحة المدينة في سنة 1962 إلى حوالي 209 هكتار ومعدل استهلاك المجال 3.47 هكتار /سنة.

2- **الفترة الثانية1962-2005 "ما بعد الاستقلال إلى غاية الآن:** والتي تضم المراحل التالية :

2-1 المرحلة الأولى من 1963-1973:

في بداية هذه المرحلة الدولة الجزائرية فتية، وأهم ما ميز مدنها الكبير هو النزوح الريفي وكذلك الشأن بالنسبة لمدينة باتنة، فقد استمر نمو الأحياء القديمة بشكل فوضوي

[1]المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2006، المرجع السابق، ص:89.

وعشوائي خلال هذه المرحلة انطلق برنامج الأوراس سنة 1967-1968 الذي أدى إلى ديناميكية حضرية جديدة وصلت مساحتها سنة 1973 إلى 1227 هكتار، حيث تضاعفت مساحة المدينة بحوالي خمسة مرات مقارنة مع المرحلة السابقة وبمعدل 92.54 هكتار/سنة، لذا يمكن القول أن خلال هذه الفترة اكتمل إطار المدينة [1] وهيكلها الحضري العام وأصبحت شبكة نسيجها الحضري بارزة وتمثلت في الأحياء السكنية التالية[2]:

- مركز المدينة "النواة الأصلية"
- حي بوعقال بأجزائه الثلاثة
- حي شيخي
- حي كشيدة، حي المجزرة، حي النصر، حي بارك فوراج.

2-2- المرحلة الثانية من 1974إلى 1984:

عرفت مدينة باتنة خلال هذه المرحلة انطلاقا لا مثيل له، حيث انفجرت في كل الاتجاهات فبالإضافة إلى مشروع الأوراس ظهر مشروع آخر وهو أول مخطط عرفته المدينة سنة 1974-1978 ومن الأهداف الرئيسية لهذا المشروع هو تحديد مناطق توسع المدينة حيث برمجت المنطقتين السكنيتين الحضريتين 1 و2 ، الأولى والثانية فتقع في الغرب بمساحة 120هكتار وهذا من أجل تنظيم توسعات المدينة والحد من البناءات الفوضوية في كل من بوعقال، كشيدة، بارك فوراج، بوزوران.

بالإضافة إلى ذلك يوجد سبب آخر وهو ظهور قانون الاحتياطات العقارية سنة1974[3]الأمر الذي دفع أصحاب القطع الأرضية ذات المساحة الكبيرة إلى التحايل على القانون بتجزئة أراضيهم وبيعها بطريقة غير شرعية، كل هذه الأوضاع أدت إلى انفجار المدينة حيث عرفت تعميرا كبيرا لتصل مساحتها سنة 1984 إلى 2431 هكتار أي أن مساحة المدينة تضاعفت مرة واحدة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة بمعدل استهلاك للمجال يقدر بـ109.45 هكتار/سنة، ولقد تجسدت توجيهات مخطط التعمير لسنة 1978

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2006، المرجع السابق، ص ص: 89-90.

[2] محمود قرزيز: التحول الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة باتنة، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع،2007-2008، ص:259.

[3] الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 1974/02/20 والمتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.

بواسطة انطلاق برامجه العريضة للسكن الفردي والجماعي، تعاونيات، تحصيصات ، مناطق حضرية جديدة بالإضافة إلى التجهيزات وذلك كما يلي:

- **السكن:**

السكن الفردي:

التحصيصات: كموني 313 قطعة بوعريف240 قطعة، البستان385 قطعة، الزهور 352.

التعاونيات: صيباط 40قطعة، سيمبة المجاهدين42 قطعة، بن باديس15 قطعة، النخبة O.N.I.F 12قطعة، و C.N.E.P1 و2 "116 قطعة"، رجاء 10قطع، المستقبل 28 قطعة ، يسمين22قطعة، الأزهار 21 قطعة، النهضة 22 قطعة، سيبوبا 27 قطعة، الصاب 20قطعة، الشيليا 19 قطعة،C.P.A 10قطع، الفتح 18 قطعة.

- **السكن الجماعي:** يوجد هذا النمط أساسا على مستوى المنطقتين الحضريتين الجديدتين "1" و"2"، وكذلك بعض المناطق الشاغرة داخل النسيج الحضري ومركز المدينة وهي:

- في حي 742 "293 مسكن"، حيGrayére120مسكن، حي الفوريار 64 مسكنCNEP و30مسكن للولاية، حي الموظفين 92 مسكن، حي 410 مسكن Camp، حي 64 مسكن "50مسكن".

- في المنطقة الحضرية 1: حي 1200مسكن "1000 مسكن"، حي صوناتيبا"220مسكن".

- في المنطقة الحضرية 2: حي 800 مسكن، حي 500 مسكن، حي كشيدة340 مسكن، حي 150مسكن لعمال الصناعة.

- **التجهيزات:**

أهم التجهيزات المنجزة خلال هذه الفترة هي: الحي الجامعي220 سرير، المتقنة، ثانوية البنات، المركز الثقافي الإسلامي، ثانوية البنات، متحف المجاهدين، قاعة متعددة الرياضات، مركز تجاري، محطة الحافلات، مقرSAA، متقن، فندق شيليا، المركز الهاتفي، التعليم، مسجد أول نوفمبر، الحي الإداري، الحي الجامعي بالقرب منه مركب طبي، مركز التكوين المهني، مركزين للأمن الوطني، دار الشباب وثمانية متوسطات..

إلى جانب هذا البرنامج السكني المؤطر والمهيكل يوجد أيضا تعمير فوضوي في جميع أحياء الضواحي مثل :بوعقال، دوار الديس، بارك فوراج، أولاد بشينة، كشيدة، طريق تازولت، وبوزوران مما أدى إلى تكاثر البناءات الفوضوية الفردية ذات النوعية الرديئة على حساب الأراضي الفلاحية المبرمجة للتوسع المستقبلي للمدينة، كذلك فإن الأحياء الفوضوية تخلو من التجهيزات والشبكات لأنها غير شرعية وغير مبرمجة، هذا التعمير الفوضوي الذي تطور كثيرا في الجنوب أدى إلى انفجار ونمو أفقي للمدينة في جميع الجوانب مميزا بروز مجموعة من الفوارق بالمقارنة مع مركز المدينة[1].

ويجدر بنا أن نتطرق إلى التحصيصات كحل وسياسة لجأت لها السلطات والمختصين لمعالجة مشكلة البناء الفوضوي.

- **التحصيصات كرد فعل للبناء الفوضوي وتلبية للاحتياجات العائلية(1974-1978)**

امتدت هذه التحصيصات في الجهة الجنوبية للمدينة أين يتركز أكبر نسبة وأهم حي لانتشار البناء الفوضوي "حي بوعقال" وتتمثل هذه التحصيصات في تحصيص كموني تحصيص البنات، بوعريف والزهور، وبمعدل 16 هكتار للتحصيص، وهي مساحة كبيرة مقارنة مع مدينة قسنطينة الذي سجل فيها معدل 3 هكتار للتحصيص[2]

ومع بداية ظهور التحصيصات العمومية عام 1974 وعدد من التعاونيات يقدر بـ 20 تعاونية ذات حصص تتراوح بين 20 و25 قطعة " تعتبر كارثة بالنسبة للتعمير في مدينة باتنة، بسبب توضعها النقطي على مستوى أحيائها مما مما يرفع من تكاليف تهيئتها مقارنة مع مدينة قسنطينة حيث يصل عدد القطع في بعض التعاونيات إلى أكثر من 500 قطعة كتعاونية المجاهدين 1 نوفمبر 1954 بعدد حصص يقدر بـ 628 حصة[3].

2-3 المرحلة الثالثة1985-1995:

استمر نمو وتوسع النسيج العمراني والحضري للمدينة في جميع اتجاهاتها وذلك عن طريق المخطط العمراني الأول وكذلك بواسطة البناء اللا شرعي والذي احتل مساحات هامة من المدينة، ويشكل أحياء فوضوية كبرى عرفت بها المدينة مثل"بوعقال، بارك فوراج،

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،2006، المرجع السابق، ص ص:91،92.

[2] بوقبس نذيرة : التحصيصات السكنية في الجزائر، معالجة للواقع ورؤية للمسقبل، دراسة لبعض النماذج في مدينة قسنطينة، مذكرة ماجيستير، تخصص تهيئة عمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة،2003-2004، ص:49.

[3] نفس المرجع، ص:49.

بوزوران، وكشيدة لتصل مساحتها إلى 3383هكتار[1] بمعدل استهلاك المجال قدره 86.54هكتار / السنة وهي نسبة مرتفعة جدا تترجم الاستهلاك الكبير للمجال خلال الفترة حيث استولى التعمير الفوضوي على مساحات كبيرة في كل من تامشيط وبوعقال مما ساهم في فشل المخطط العمراني 1974-1978 في تحقيق الأهداف المسطرة، إضافة إلى ظهور حيين فوضويين هما طريق تازولت وأولاد بشينة مما خلق عدة مشاكل:

- مشكل اندماج هذه الأنسجة وربطها مع المركز.
- نمو أحياء الضواحي بدون تجهيزات وبدون هياكل قاعدية.
- خلق رتابة وتشوه في المنظر العمراني.
- انفجار التجمع جعل من الصعب السير الوظيفي حول المركز المشبع مسبقا.

ومن أجل الحد من انتشار البناءات الفوضوية وإحداث التنمية انطلقت عدة عمليات في هذه المرحلة:

- إعادة هيكلة أحياء الضواحي: كشيدة، بوعقال، حي الشهداء، طريق تازولت، بارك فوراج، بوزوران.
- تحديد مركز المدينة "وسط المدينة".
- توقيع التجهيزات في جميع أحياء المدينة.

ولقد تزامن تجسيد هذه العمليات مع انطلاق المخطط العمراني الرئيسي الثاني لمدينة باتنة في 1985 الذي يهدف إلى تنظيم النسيج الحضري وإعادة التوازن لمخطط تحصيص الأراضي بإنشاء 08 قطاعات، وإتمام وتعديل مشاريع المخطط الأول مع تحديثها دون الأخذ بعين الاعتبار برنامج المناطق الحضرية 1و2، فقد انطلقت من خلاله عملية إنجاز 3821 مسكن موزعة كما يلي[2]:

- الترقية العقارية بواسطة 2398 مسكن للمتعاملين الخواص والعموميين « OPGI-EPLF ».
- التعاونيات بواسطة 114 مسكن.
- التحصيصات بواسطة 1300 مسكن.

---

[1] ع صحراوي، ع ضيف، ع دراج، المرجع السابق،140.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،2006 ،المرجع السابق، ص92.

كما أن هذه المرحلة عرفت مخططا آخر يتمثل في المخطط التوجيهي الرئيسي للتهيئة والتعمير سنة 1994 الذي لم يصادق عليه إلا سنة 1998.

2-4 المرحلة الرابعة1996-2005:

لقد توسعت مدينة باتنة في المراحل السابقة بما يكفي لتصل في هذه المرحلة إلى التشبع الكلي وتعمير الجيوب الفارغة،حيث وصلت مساحة المدينة سنة 2000إلى 3394 هكتار بمعدل استهلاك المجال يقدر بـ2.2 هكتار كل سنة، فوجد النسيج العمراني نفسه محاصرا من جميع الاتجاهات، في الشمال الشرقي بواسطة المنطقة العسكرية، وفي الجنوب الغربي بواسطة المنطقة الصناعية، وفي الشمال والجنوب بواسطة التضاريس الجبلية لبوزوران وتامشيط، فهي منطقة يصعب التعمير عليها لأنها تشكل المجال والفضاء الأخضر والمناطق الغابية التي يجب المحافظة عليها ضمن حماية البيئة لذلك لا يمكن للبناء أن يصلها فإلى أين يتجه البناء والتعمير لمدينة باتنة وأي شكل سيتخذه، مع العلم أن البحث عن الجيوب الفارغة داخل النسيج الحضري يكاد يكون مستحيلا ما عدا بعض العمليات النقطية التي يقوم بها بعض المتعاملين في مجال الترقية العقارية أو بعض العمليات التجديد الحضري التي يقوم بها الأشخاص أو الدولة بشكل ضئيل مثل مساكن Camp[1]أو بعض الأحياء الفوضوية أو التقليدية،أما التوسع الحالي فقد أصبح يتجه نحو ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:

- طريق تازولت بواسطة مساكن فردية بشكل فوضوي، ومع استمرار هذا التوسع سيتم التلاحم بين مدينة باتنة وبلدية تازولت في أقرب الآجال.
- طريق بسكرة بواسطة البناءات ذات نوعية جيدة.
- طريق مروانة وحملة تعمير فردي ذو نوعية نوعا ما رديئة.

و حاليا فإن مساحة المدينة تقدر بـ3394 هكتار.

2-5- المرحلة الخامسة وتمثل الوقت الحالي:

تمثلت في بناء مساكن عدل الواقعة في الجهة الشمالية الغربية لمدينة باتنة، وهذا طبقا للمخطط السكني الذي برمجته الدولة من خلال الحصص التي وزعت على الولايات، وفي إطار سكنات عدل للترقية والتعمير.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،2006، المرجع السابق، ص:92.

3- اتجاهات التوسع العمراني بمدينة باتنة:

عرف توسع مدينة باتنة ونموها العمراني اتجاهات متعددة أهمها[1]:

- اتجاه الجنوب الشرقي عبر طريق تازولت 10كلم وهو اتجاه نحو التلاحم العمراني بين المركزين مستقبلا.
- اتجاه شمال غرب عبر طريق حملة 7كلم.
- اتجاه الشمال عبر الطريق الولائي باتنة – واد الماء ويشمل مناطق أولاد بشينة وكشيدة وهو تعمير متواصل.
- اتجاه شمال شرق عبر طريق فسديس 10كلم هذا التوسع الذي تم عبر الاتجاهات الأربعة كن عبارة عن **توسع مجالي خطي Extension linéaire على المحاور الرئيسية المهيكلة للمدينة.**

4-أهم تحديات التوسع العمراني لمدينة باتنة:

تواجه مدينة باتنة العديد من المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبلها الحضري، كما أن هذه المشكلات لا تنعكس على سكان المدينة فحسب، بل على دورها كمركز إداري وقطب جهوي ذو وزن تاريخي وريادي في إقليم الأوراس وعلى المستوى الوطني كذلك.

مدينة باتنة بحركتها العمرانية السريعة تشهد تحولات عميقة على مستوى نسيجها العمراني المكون من المناطق السكنية الحضرية الجديدة(ZHUN) التي تعرف بالمجموعات السكنية الكبرى مثل حي 1200 مسكن بحي تامشيط وأحياء البناء الفردي في تشكل تحصيصات، بالإضافة إلى التعمير العشوائي " بوعقال كشيدة بارك فوراج...الخ" كلها مجالات غير منسجمة عبر المجال الحضري للمدينة مما يخل بتوازن الحياة الحضرية في هذا التجمع ويهدد مستقبله.

فبالنظر إلى الحجم الذي بلغه التوسع المجالي لمدينة باتنة، والذي وصل إلى وضع يستحيل معه المزيد من النمو ظهرت المشكلات المتعددة والآثار وأهمها مشكلات التوسع المجالي، التي ترتبط أساسا بعوائق عديدة والمتمثلة في العوائق الطبيعية من حيث وجود المدينة في حوض شبه مغلق من جهة، إلى جانب العوائق البشرية المنطقة الصناعية

[1] قواس مصطفى ، المرجع السابق، ص:8.

والمنطقة العسكرية والمناطق الهامشية غير الموجهة عمرانيا من جهة أخرى، مما أثر على نمو المدينة وتدهور وظائفها العامة.

ويمكن حصر مشكلات التوسع فيما يلي[1]:

- مشكلات النمو الذي يتم عبر محاور الطرق الرئيسية المتنوعة من المدينة والذي بدا بوتيرة غير منتظمة مما أدى إلى خلل في عمران المدينة ونموها.
- وجود جيوب شاغرة داخل النسيج الحضري للمدينة أقيمت فيها بناءات فوضوية أثرت على النتاج المجالي والوظيفي للمدينة ومظهرها.
- تأخر تسوية الوضعية القانونية للعقارات بمحيط المدينة ، وبالتالي تدني نوعية ومستوى جزء كبير من المباني الخاصة، والتي تنشأ في مختلف المواقع بالمدينة.
- الامتداد الأفقي للعمران مخطط "من خلال التحصيصات التعاونيات والترقية العقارية العمومية والخاصة" ، وغير مخطط عن طرق البناء الفوضوي مما يعني الاستهلاك السريع للمجال.
- الاستهلاك الكلي للعقارات باستثناء المنطقة العسكرية والمنطقة المعرضة للغمر والفياضانات في بارك فوراج والتي تشكل عقارا في يد السلطات يمكن استغلاله.
- تشبع النسيج العمراني لمدينة باتنة بعد سنة 1978 بفعل بروز السكن الفردي غير المهيكل في كل الاتجاهات " نحو الجنوب باتجاه تازولت وكل أحياء الأطراف للمدينة" والذي كان وليد التسهيلات القانونية والعقارية لاستخدام المجال.

ثالثا- العوامل المؤثرة في النمو الحضري بمدينة باتنة:

تتحكم في عملية النمو الحضري بمدينة باتنة مجموعة من العوامل والتي تعمل على زيادة معدلاته وتدخل في إفراز مشكلات تتعرض لها عملية التحضر بها والمتمثلة في :

1- النمو الحضري نتيجة الزيادة الطبيعية:

تعتبر عمليتي المواليد والوفيات أساسيتان في نمو أعداد وتعتبر مدينة باتنة بارتفاع نسبة المواليد وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة وتشكل فئة الشباب النسبة الكبيرة المشكلة لفئات المجتمع الجزائري عامة والباتني خاصة، وفي ظل غياب دراسات حول

[1] قواس مصطفى ، المرجع السابق، ص ص:7 ،8.

الخصوبة فقد بلغت على المستوى الوطني في دراسة إحصائية بين سنتي1969-1971[1] فقد تبين ارتفاع نسبة الخصوبة وعدد المواليد، فالمرأة المتزوجة من سن 15-50سنة كان لديها إحدى عشرة طفلا كمتوسط ثم انخفض إلى تسعة أطفال سنة 1988.

2- **النمو الحضري نتيجة الهجرة الريفية:**

تعتبر الهجرة من الريف إلى المدينة من أكثر العوامل المؤثرة والتي تزيد في معدلات النمو الحضري وسيره بوتيرة سريعة، فقد ازدادت الهجرة الداخلية "الريفية الحضرية" نحو مدينة باتنة بسبب العوامل والخصائص التي جعلت منها مركز جذب بسبب ما تتوفر عليه المدينة من مرافق وخدمات وخاصة بتركيز التنمية الاقتصادية فيها، وإهمال التجمعات السكانية الصغيرة الأمر الذي أدى إلى تقلص النطاق الريفي واتساع القطاع الحضري.

وهناك العديد من المبررات التي جعلت الهجرة الريفية إلى المدينة حقيقة واقعة من الناحية التاريخية على الأقل وذلك أن سياسة الاستعمار الفرنسي والتي حطمت بدورها توازن الأرياف والمدن على السواء مما دفع أغلبهم إلى الهروب من مناطقهم ويلاحظ أن ظاهرة الهجرة لازالت متزايدة على الأقل من المناطق المجاورة وبينت الإحصائيات أن حوالي 10آلاف و131 مهاجر قدموا إلى المدينة خلال ثلاث سنوات 1966-1969[2]

3-**العوامل الاقتصادية:**

وتعتبر العوامل الاقتصادية وتباينها بين المناطق من أهم دوافع الطرد والجذب السكاني فالأول تتمثل مظاهره في قلة فرص العمل وارتفاع البطالة بسبب عدم استيعاب قوة العمل، أما الثانية فتتمثل في وجود فرص العمل في جميع المجالات.

4- **انعكاس التوطين الصناعي على مدينة باتنة:**

للصناعة دورا كبيرا في تنمية وتطور المجال العمراني والحضري وتوسعه، فبتوطين الصناعة تظهر مرافق وخدمات ومنشآت قاعدية جديدة بالإضافة إلى المباني.

وهذا ما حدث في مدينة باتنة التي كانت في فترة سابقة تعاني من تخلف كبير، نقص كبير في المرافق والخدمات، انتشار وتوسع ظاهرة البناء فوضوي...الخ لكن بعد توطين

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، رقم 19، 1997، ص:14.

[2] بن السعدي إسماعيل: معوقات التنمية والتعمير، دراسة في ثقافة سكان مناطق الفوضوي لمدينة باتنة، 1990-1991، ص:104.

الصناعة بالمدينة أصبحت هذه الأخيرة تتمتع بحيوية ونشاط هام في جميع الميادين، وخلق مناصب جديدة إلا أن هذا لا ينف أن للصناعة آثار سلبية على المدينة، ومنها نقص المياه الصالحة للشرب، المنافسة على الأراضي المخصصة للبناء والأراضي الفلاحية، وباعتبار مدينة باتنة مندمجة في النسيج الحضري لها ومن جانب آخر تحفيز التوسع الحضري بظهور أشكال عمرانية خاصة منها البناء الفوضوي والذي شكلت أحياؤه حزام بؤس محيط بالمدينة ليشوه مظهرها المرفولوجي، وكان ذلك ناتجا عن توافد المهاجرين من أجل العمل ويرغبون في الإقامة بالقرب من مراكز عملهم، مما يؤدي بهم إلى البحث عن الأساليب السهلة للحصول على قطعة أرض أو مسكن.

كما أن المنطقة الصناعية أصبحت تشكل عائقا أمام توسع المدينة نحو الشمال الغربي والجهة الغربية لها خاصة بظهور حي أولاد بشينة شمالها والذي يحاصرها، وهي الوضعية التي تعيشها المنطقة الصناعية التي لم تأخذ بعين الاعتبار عند نشأتها احتمالات التوسع فهي الآن تنحصر من الجنوب بالنسيج الحضري للمدينة ومن الغرب حي كشيدة ومن الشرق وجود خط الضغط العالي ومن الشمال الشرقي وجود جبل المنشار.

رابعا – طبيعة الملكية العقارية في مدينة باتنة:

تنقسم الملكية العقارية في مدينة باتنة إلى أربعة أنواع هي[1]:

1- أراضي البلدية:

بدأت البلدية ككل بلديات الوطن التطبيق التدريجي لقانون الإحتياطات العقارية من أجل تكوين محافظتها العقارية، فتم اكتساب الأراضي بطريقة تدريجية وبمراعاة الإحتياجات العائلية للملاك، فقد بلغت مساحة أراضي البلدية نسبة 66.8**%**من مجموع مساحة المدينة البالغ 3393.97 هكتار وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة الملكيات الأخرى.

2- أراضي الملك الخاص:

هذا النوع من الملكية يحتل 657.08 هكتار من مساحة المدينة ويأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة وبنسبة 19.3**%** وهي عبارة عن تلك الإحتياجات العائلية لملاك الأراضي، بالإضافة إلى الأراضي التي شكلت الملكيات الخاصة في الفترات السابقة، في الوقت الذي كانت فيه البلدية تقوم بإدماج الأراضي لم يتوقف القطاع الخاص من بيع

[1] وثائق المصلحة التقنية بلدية باتنة، ص ص:22، 23.

الأراضي التي كانت تستغل غالبا في البناء الفردي، وبسبب عجز البلدية في الوفاء بتوفير السكن نظرا لضعفها ماديا، وجد الخواص فرصة لبيع الأراضي مع تحقيق أقصى حد من الربح مما أدى ظهور الأحياء الفوضوية المتمثلة في حي بوعقال، كشيدة، بارك فوراج، بوزوران....الخ.

3- أراضي الدولة:

تمثل تلك الأراضي التي لا يمكن أن يملكها شخص أو جماعة، تحتل هذه الأراضي مساحة 339.88 هكتار وبنسبة تقدر بـ10.01% .

4- أراضي الجيش:

تقع في الشمال الشرقي من المدينة وهي أراضي ذات استخدامات عسكرية كالثكنات ومنها المجالات الفارغة والمخصصة للاستخدام المستقبلي يحتل مساحة 130 هكتار من الملكية أي بنسبة 3.83%.

5 - البعد الاجتماعي للإشكالية العقارية:

عرفت مدينة باتنة بعد الاستقلال نزوحا ريفيا كبيرا جدا وهذا راجع لأسباب عديدة منها "العروشية، انخفاض أسعار العقار"

وانطلاقا من اعتبار المدينة بناها الاستعمار مكسب للجميع لذلك سعت كل الفئات الاجتماعية بأن تجد مكانا لها فيها لذلك تمر المدينة ككل المدن الجزائرية بمرحلة تكوين فكر حضري وشخصية حضرية، وهذا ما أدى إلى فوضى عقارية كبيرة وبالتالي استنزاف عقاري هائل في المدينة تحت ضغط المجموعات الاجتماعية والتي رسمت معالم العقارات فيها مما كرس فوضى عقارية في المدينة، إضافة إلى ذلك سياسة الدولة العقارية من خلال سياسة الاحتياطات العقارية، حيث تم دمج مساحات معتبرة أملاك خواص ضمن المحيط العمراني مما دفع الملاك إلى بيع أراضيهم خلسة، وهو ما شكل الأحياء الفوضوية مما أثقل كاهل المدينة وهذا رد فعل طبيعي على سياسة العقار المتبعة من قبل النظام الأحادي الاحتكاري، ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق كان لزاما على الدولة اللجوء إلى سياسة منفتحة في مجال العقار والتعمير فأصدرت القوانين 25/90 -27/90 التي أعطت لمجموعة من الفاعلين

كالجماعات المحلية هامشا من الحرية، إضافة إلى منح القوى الاجتماعية إبداء الرأي والمشاركة في مخططات التعمير وبالتالي في أسلوب حياتهم[1]

يعاني قطاع العقار في مدينة باتنة فوضى وصراعات بين الوظائف والمجموعات الاجتماعية بشكل خفي "متوسطي الدخل والأغنياء من جهة والتجمعات أو الصراعات الأصولية من جهة أخرى"، وذلك بسبب المنافسة الشديدة على العقار وعلى مستويين قطاع عام وقطاع خاص، تنافس وظيفي مع سيطرة وظيفة السكن واستحواذ مفرط للخواص والوظيفة السكنية ومضاربة عقارية ضمن سوق سوداء للملاك من أجل الفوز بالعقارات تحت الطلب ونقص حاد في العرض.

كل هذه التناقضات الخفية والصراعات تتم داخل مجال المدينة العقاري فهو مجال لكل التناقضات وتضارب المصالح الشخصية والعامة الأمر أدى إلى الاعتداء على الأملاك والمساحات الخضراء والحرة.

وانطلاقا من المنافسة الشديدة على العقارات الشاغرة أو المبنية من طرف الخواص ورجال الأعمال وهذا ما انعكس على السوق العقارية وظهور سماسرة العقار وبروز مضاربة عنيفة فيه جعلت من سعره في ارتفاع خيالي حتى أصبحت الأسعار في بعض المناطق لا تعبر عن القيمة الفعلية للعقار وهذا ما أثر سلبا على عملية الاستثمار[2]

تعيش مدينة باتنة ندرة في العقار ويعتبر السبب الرئيسي المعرقل للاستثمارات وخاصة الخارجية منها، وأدت هذه الندرة إلى خلق عدم التوازن بين العرض والطلب على العقار، وهذا ما أدى إلى مضاربة عقارية عنيفة خاصة بالنسبة للقطاع الأول مركز المدينة والتهاب الأسعار به وتأخر الاستفادة من الاستثمار، إضافة إلى مشكل الملكيات العقارية وغير المعروفة في أغلب الأوقات" عرفية، ملك عرش، حالات النزاع" تحول دون توطين الاستثمارات المبرمجة.

ويعرف سوق العقار في مدينة باتنة إلتهاب في أسعاره وهو الذي يعتبر من بين العوامل التي أدت إلى انتشار البناء الفوضوي والاستيلاء على قطع أرضية بغير وجه حق من قبل المواطنين وهو ما يلاحظ بمخارج مدينة باتنة خاصة، فعند التحدث عن الإشكالية

---

[1] وثائق المصلحة التقنية باتنة، ص ص:23، 24.

[2] نفس المرجع، ص:25.

القانونية للعقار في المدينة لابد من التطرق لغلاء الأوعية العقارية وغياب المرونة القانونية والتعامل الواسع بالعقود العرفية، إضافة إلى كثرة المنازعات العقارية بالمحاكم فضلا عن التلاعبات الكثيرة التي تشوب عمليات بيع العقار والمضاربة في مجال العقار السكني الأمر الذي ساهم بشكل واسع في انتشار المباني الفوضوية عبر مختلف أحياء المدينة.

فسيطرة الملكية الخاصة للأرض والتي تعود ملكيتها لكبار الملاك والمعروفين في مدينة باتنة "كموني، معرف، حشاشنة، ملاخسو" حيث قاوم ببيع أراضيهم بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة وبأسعار تختلف عبر الزمان والمكان للأفراد الذين يرغبون في بناء مساكن فردية في المدينة خاصة في الفترة التي ظهر فيها قانون الاحتياطات العقارية1974، وبالتالي تعود ملكية الأراضي التي بنيت فيها المساكن الفوضوية لهؤلاء المالكين لتتسارع هذه العملية وبشكل كبير لتنمو مناطق فوضوية مع بداية الثمانينات لتشوه النسيج الحضري للمدينة، وخاصة لما تعرفه هذه التجمعات الفوضوية من تلويث للبيئة، انتشار الأوساخ والحشرات، انتشار الأمراض وتلوث المياه.

خامسا- مشكلات النمو الحضري ومسبباتها بمدينة باتنة:

1- مشكلات النمو الحضري بمدينة باتنة:

تعد مدينة باتنة مركز التجمع وأهم مراكزه الحضرية لما لها من مؤهلات أكسبها إياها موقعها الإداري والجغرافي الاستراتيجي ومعطياتها الاقتصادية زيادة على قيمتها الجهوية كمركز استقطاب أول في الإقليم ككل...الخ، ولمحاولة كبح لجام نموها الحضري وحل مشاكلها الحاملة لآثار هذه الصفة " أزمة السكن، ظهور أحياء مهمشة خالية من المرافق والتجهيزات، انتشار الأحياء ذات الطابع الفردي والفوضوي" ولمعالجة هذه الظواهر المجالية توالت العديد من الدراسات العمرانية التي استفادت منها المدينة "بلدية باتنة" والتي هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998 والذي تمت المصادقة عليه ومراجعته، ثم تلاه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير رفع التحفظات 2009 .

يحتل البناء الفوضوي في مدينة باتنة وخاصة البناءات التي تمت تسوية وضعيتها نسبة كبيرة من الحظيرة السكنية كما أشرنا سابقا وهذا راجع إلى الطبيعة الخاصة بها باعتبارها منطقة مستوية، بعكس أغلب المدن الجزائرية التي ينتشر بها البناء الفوضوي وتأخذ الأحياء الفوضوية في نموها المواضع التالية: النواة الأصلية، موضع تعمير غير شرعي،

حواجز طبيعية، حواجز اصطناعية، طرق السكك الحديدية، ضفاف الأودية، مناطق الانزلاق المنحدرات...الخ

أما في مدينة باتنة فالأحياء الفوضوية احتلت أراضي صالحة للتعمير والتي كانت تستغل للفلاحة والزراعة مما سجل اضمحلال للأراضي الزراعية، فتواجده في ضواحي المدينة يشكل امتداد مباشر للنواة الأصلية أو على طول محاور الطرق مثلها مثل مدينة سطيف قالمة ميلة...الخ وحتى طريقة البناء بالرغم من أنها تمت دون تخطيط عمراني مسبق من قبل مخططات المدينة إلا أن البناء يتم بجانب بعضه البعض وليست بنايات متفرقة مما يسمح للمصالح المختصة بشق الطرق حتى وإن كانت ضيقة وذلك يطرح مشكلات عديدة وعلى كل المستويات والأبعاد سواء للسكان أو المسؤولين والمجال...الخ سوف نتأتي بذكرها في عنصر لاحق.

2- أسباب مشكلات النمو الحضري بمدينة باتنة

2-1 نمط البناء الفوضوي

ساهم في ظهور مثل هذا النمط الحضري الفوضوي في مدينة باتنة عدة عوامل تتصدرها العوامل الديموغرافية والمتجسدة في الزيادة المضطردة في عدد سكان الحضر في المدينة نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، وظاهرة النزوح الريفي التي عرفتها المدينة بسبب تمركز المشاريع التنموية والاستثمارات في المدينة من جهة لتحسين الدخل والمستوى المعيشي بسبب قلة الدخل الناتج عن العمل في الأرض والاستفادة من مرافق المدينة من جهة أخرى ومن أمثلة ذلك:

-حي باركا فوراج: يحتل القطاع الخامس يعتبر هذا الحي أحدث المناطق الفوضوية بالمدينة لذلك فهو أكثرهم تنظيما، يقع في الجهة الشرقية للمدينة، بدأت تتشكل النواة الأولى له في السبعينات محصور بين طريقتين طريق المسجد من الجهة الغربية له، وطريق بوخلوف محمد، ممرات محمد بوضياف من الجهة الغربية ويأخذ الشكل المثلثي" تمت به العديد من عمليات الإزالة وهدم المباني الفوضوية.

وهو عبارة عن أحد الأحياء الفوضوية الكبرى للمدينة حيث يحتل مساحة قدرها 117.41 هكتار يتميز نمط البناء به بالفوضوي الصلب، يصل متوسط ارتفاع المساكن في الغالب إلى "R+1" وهذا ما يعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفئة التي تسكنه

باعتبارهم سكان قادمين من الأرياف بالدرجة الأولى، إضافة إلى سكان المدينة الذين إستفادوا من قطع أرضية بأسعار منخفضة، يمتاز هذا الأخير بشوارع ضيقة في معظمها غير معبدة خاصة الجزء المسمى منه بحي الإخوة لمباركية وزموري التي تمثل التوسعات الحديثة للحي، كما يعاني من نقص كبير في ميدان التجهيزات، أما فيما يخص الشبكات فهي متوفرة كلها.

-حي بوزوران: يشغل القطاع السادس يشكل النواة الأولى للحي بعد الاستقلال بشمال المدينة، تبلغ مساحة الجزء الفوضوي 12.10 هكتار[1] لم يتطور هذا الحي كثيرا نظرا لصعوبة الوضع من جهة حيث يقع على منطقة تضارسية نوعا ما محاط بالجبال من جهة، ومن جهة أخرى محاصرة الحي ببرامج طوعية لتحصيصات بوزوران والمجموعات السكنية.
يتميز نمط البناء بمباني فردية استعملت فيها المواد الصلبة ذات النوعية رديئة خاصة بالنسبة للجزء الذي أزيل لتحل محله بنايات لديوان الترقية والتسيير العقاري، فقد كان هذا الحي يشكل أسوء المناطق الفوضوية في مدينة باتنة والمتميز بتدهور مبانيه وتخلف سكانه، حيث شكل ما يعرف بالأكواخ القصديرية وعشش الصفيح الخالية تماما من جميع الخدمات والمرافق رغم إحاطته بمناطق سكنية متطورة وقربه من مركز المدينة حيث بلغ سكانه 2703 نسمة موزعين على 298 كوخ قصديري في عام 1985[2] والملاحظ حاليا أن مبانيه بدأت تطرأ عليها تغيرات في الفترة الأخيرة نظرا لانطلاق عملية تسوية الحي.

2-2 الأسباب الاقتصادية:

ثاني العوامل التي أدت إلى نشأتها العوامل الاقتصادية وتكمن في تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وارتفاع أسعار الأراضي الحضرية المضاربة في العقار والتعامل الواسع بالعقود العرفية ...الخ مع ارتفاع كبير لأسعار مواد البناء وأجور العاملين في البناء.

3-2 أسباب تنظيمية:

والمتمثلة في غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر على معالجة مشكلات الإسكان، إضافة إلى عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات الواقعة خارج حدود المدينة، وعدم اتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي.

---

[1] بوراس شهرزاد، المرجع السابق، ص:139.

[2] نفس المرجع، ص: 140.

مع قصور دعم الدولة لقطاع الإسكان والذي يبرز في قلة الأراضي الحكومية الموجهة للإسكان وسيطرة الملكيات الخاص داخل المدينة، إضافة إلى غياب دور البلديات "المصالح التقنية" وشرطة العمران في مراقبة حركة التوسع العمراني أو عدم قدرتها على السيطرة على مناطق التجاوزات.

2-4- الأسباب الأمنية:

تعتبر من بين أبرز العوامل التي أدت إلى نشوء هذه المناطق الحضرية المتخلفة ذات البناء الفوضوي حيث ساهمت الظروف الأمنية المضطربة والتي مر بها المجتمع الجزائري العشرية السوداء في إجبار الكثير من الفلاحين في الفرار من مساكنهم وترك أراضيهم والعيش في مناطق تفتقر لأدنى الشروط الضرورية للعيش الكريم والإقامة بها بحثا عن الأمن.

2-5 - أسباب اجتماعية:

التحول في النظام الاجتماعي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية زاد من حدة الظاهرة في ظل كبر حجم الأسر وخاصة ذات الأصول الريفية، وانطلاق من اعتبار المجتمع الجزائري ريفي وفلاحي بالدرجة الأولى قبل مجيء الاستعمار فالسمة الغالبة هي كبر حجم الأسر وبالتحولات والتغيرات التي طرأت على البناء الاقتصادي آثارها الكبيرة على البناء الاجتماعي وبالتالي التأثير على النظام التعليمي الوظائف والنسق الاقتصادي عموما مما كان له تأثيره البالغ في الأسرة وبروز تحولات في بنائها وشكلها ووظائفها وهذا ما ساهم في التوسع الحضري وخاصة في شكله الفوضوي لأنه أيسر حل لأصحاب الدخول الضعيفة من خلال تحقيق الرغبة في الاستقلالية.

3-آثار النمو الحضري غير المنظم "البناءات الفوضوية":

للنمو الحضري غير المنظم والموجه" البناءات الفوضوية" آثار كثيرة أهمها ما يلي:

3-1 تشويه صورة المدينة:

السكن الصورة الاجتماعية والاقتصادية في حياة المدينة التي يمكنها أن تمنح مظهرا حضريا لائقا، وعلى هذا الأساس لا بد من سن قوانين تتحكم في ذلك.

ومما هو معمول به في الجزائر حاليا المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتعلق بتحديد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

وبالنظر إلى البناء الفوضوي فنجد القائمين على تشييده لا يحترمون المقاييس سواء فيما يتعلق بنوعية البناء والمواد اللازمة له أو قواعد البناء فيما يخص الأبعاد بالنسبة للطرق والحدود الفاصلة وهذا ما يعطي صورة غير منظمة للنسيج العمراني المدينة.

3-2 خلق صعوبة في تسيير الأحياء الفوضوية:

تفتقر الأحياء الفوضوية إلى مختلف الضروريات المتمثلة في المرافق الحيوية "المياه، الإنارة، الغاز" التجهيزات" الصحة التعليم" لذا تبرز مشاكل عديدة مما يستلزم تحدي للمسؤولين على المستوى المحلي والقيام بتهيئة وإعادة هيكلة هذه الأحياء التي في الغالب تطرح صعوبات أخرى خاصة التي تتواجد على مواضع خطيرة وغير قابلة للتعمير، وأمام ضعف الإمكانيات المادية والبشرية تجد السلطات نفسها أمام إشكالية كبرى في ضمان التحكم الجيد لمثل هذه الظاهرة.

3-3 الآثار الاقتصادية:

نتج عن انتشار ظاهرة المناطق المتخلفة ضياع أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية والتي تم تحويلها إلى أراضي للبناء، مما أثر على الناتج القومي للدولة، زيادة إلى الأعباء المالية الضخمة التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة قرارات الهدم والإزالة، فعملية هدم السكنات الفوضوية ورفع النفايات تكلف الخزينة مبالغ ضخمة."

3-4 التأثير على الجانب الصحي والنفسي للسكان:

نتيجة التزاحم الشديد وعدم ترك مساحات وفراغات أدى إلى فقدان الخصوصية وزيادة درجة التلوث السمعي والبصري والبيئي، ساعد هذا على زيادة الأمراض البدنية والاجتماعية والنفسية بين السكان.

وتبقى ظاهرة الأحياء الفوضوية بالرغم من السلبيات الكثير تمثل حل لمشكلة السكن لذوي الدخول المحدودة والمنعدمة.

الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية.

أولا – مجالات الدراسة:

1-المجال المكاني:

حي أولاد بشينة: يقع حي أولاد بشينة شمال منطقة النشاطات وشرق الطريق الوطني رقم 77، يتشكل النسيج العمراني لهذا الحي من وحدات صغرى ilot مكتملة وغير مكتملة "وجود قطع وفراغات شاغرة "ممتدة كلها في الاتجاه شرق/ غرب تتخللها محاور طرق من الدرجة الثالثة لها نفس الاتجاه" أي أنها تتقاطع وبشكل عمودي مع الطريق الوطني رقم 77".

وحسب الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية بباتنة فإن هذا الحي يفتقر إلى هيكلة منسجمة تسمح بأداء وظيفي مقبول، كما يفتقر إلى التهيئة يتربع على مساحة قدرها 23.3هكتار أي 8.32%من مجموع المجال[1].

تاريخ المجال:

قبل سنوات الثمانينات كان مجال الدراسة عبارة عن مساحات فلاحية موجهة لزراعة الحبوب وبمردود ضعيف، ومع بداية الثمانينات 1982/ 1984 وبحكم حاجة المدينة إلى التوسع والنمو حيث ظهرت المباني السكنية على امتداد الطريق الوطني رقم "77" وبدأت المساحات الفلاحية في التقلص والتراجع تبعا لحاجة مالكي الأراضي إلى البيع، غير أن عملية البناء والتعمير كانت تتم بطريقة فوضوية وغير منظمة وفي غياب دراسات عمرانية مسبقة، وقد تحول المجال من كونه مجال طبيعي له استعمالاته ومنتوجه وقيمته الخاصة إلى مجال عمراني وحضري له خصائصه ومميزاته[2].

الخصائص والمميزات السكانية والسكنية:

عدد السكان 4217 نسمة، الكثافة السكانية180 ن/هـ، عدد القطع والمباني السكنية 922، وتختلف حالتها حسب مواد البناء المستعملة حيث سجلت نسبة 40% من المباني في حالة جيدة و40% متوسطة و20% في حالة رديئة، إضافة إلى كون بعض المساكن لم تحترم مسافة الحماية والإقامة بجوار الوادي وبلغت الكثافة السكنية40 م/هـ[3]

---

[1] مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية – باتنة، مخطط شغل الأرض طريق حملة أولاد بشينة مدينة باتنة، المرحلة أولى تحليل الوضع الحالي ص:18.

[2] نفس المرجع، ص:10.

[3] نفس المرجع ،ص ص:18، 19.

وحسب المعلومات الإحصاء العام لسكان والسكن لسنة 2008 فإن عدد سكان حي أولاد بشينة بلغ 9938 نسمة، وبلغت عدد المباني السكنية 2333 منها 1551 مشغولة و816 شاغرة[1].

وحسب الدراسة والمعاينة الميدانية التي قام بها مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية وبلغ معدل إشغال المسكن 5.6 فرد في المسكن[2]، وهو معدل حسن لا يعبر عن درجة التزاحم داخل المساكن غير أن وضعية تلك المساكن هي التي تعكس أهمية السكن.

والعلاقة التي بين السكان والمساكن التي يشغلونها هي علاقة الحاجة الماسة إلى السكن، وأن هذه المساكن تأتي كتعبير عن الوضعية المادية لهؤلاء السكان بعيدا عن رغبتهم في إقامة مساكن تستجيب لطبيعتهم وخصائصهم الاجتماعية والثقافية، حيث لا يختلف سكان المنطقة "حي أولاد بشينة" في تركيبهم عن المجتمع الجزائري بصفة عامة إلا أنهم من وجهة نظر اقتصادية اجتماعية يعتبرون جزء من الطبقة الضعيفةأنظر الصورة رقم (01) والتي تعكس الوضع الاقتصادي لساكني الحي.

المرافق:

وفيما يخص المرافق والتجهيزات فيقتصر الحي فقط على وجود مسجد بمساحة 76.8م^2، ومدرسة ابتدائية " يوسف النوري بمساحة 2261م^2 و12 قسما وبمجموع تلاميذ يقدر بـ1105 أي معدل شغل القسم يساوي 46 وهو معدل مرتفع[3].

وحالياوحسب المعلومات المقدمة من قبل المختصين في البلدية واستطلاعنا لميدان الدراسة استحدثت العديد من المرافق هي[4]:

إقامة العديد من المرافق التعليمة مدرسة ابتدائية مدرسةنزاري العربي، متوسطة أولاد بشينة، ثانوية أولاد بشينة، ملحقة إدارية للحالة المدنية وقاعة علاج وحاليا تتم الأشغال في بناء مسجد آخر.

---

[1] بلدية باتنة،مكتب الإحصاء،الاحصاء العام للسكن والسكان 2008.

[2] مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية – باتنة، مخطط شغل الأرض طريق حملة أولاد بشينة مدينة باتنة، ص:26.

[3] نفس المرجع،ص:18.

[4] بلدية باتنة، مكتب الاحصاء.

الصورة رقم 01: تبين وضعية المساكن الموجودة بالحي (جيدة، متوسطة ورديئة)

يشترك هذا الحي مع الأحياء الأخرى الموجودة في أطراف وضواحي مدينة باتنة كحي بوخريس وحي طريق حملة في كونها فوضوية ولم تخضع لقواعد التعمير والبناء لم تستفد بمواصفات المجال الحضري وعليه سجلت الدراسة النقائص التالية والمميزة عموما لهذه الأحياء والمناطق المتخلفة:[1]

- عدم احترام خط التصفيف.
- عدم ترك ممرات وطرق كافية.
- عدم ترك مساحات حرة أو خضراء أو مساحات اللعب.
- عدم ترك مساحات خاصة بالمرافق والتجهيزات.
- ارتفاع الكثافة السكانية إلى 55مسكن/هكتار.
- ارتفاع معدل الاستيلاء الخام إلى 0.75.
- غياب هيكلة منسجمة تسمح بمد مختلف الشبكات.

2-المجال البشري:

نقصد بالمجال البشري مجتمع البحث الذي يخص بتطبيق الاستمارة، وبما أن دراستنا هي دراسة وصفية للنمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة بالمجال الحضري كان ذلك منصبا على أحد الأحياء "حي أولاد بشينة" والمصنفة حسب مخططات المدينة بأنها فوضوية لأنها أنشأت بطريقة فوضوية ولم تخضع لأي تخطيط أو دراسة عمرانية مسبقة ولكن هذه الأحياء فرضت نفسها كواقع على الدولة والمؤسسات الخاصة بهذا الجانب.

ويتمثل هذا المجال البشري في عينة البحث والتي قدرت بـ24% من مجموع مجتمع الكلي للبحث والمقدر بـ417 مسكن أي 100 مسكن، حيث أختيرت مقاطعتين تمثل الذروة في النمو والتوسع للمنطقة لكبر حجم الحي والمجال السكني 11 مقاطعة بـ2333 مبنى لذلك وقع اختيارنا على المقاطعتين 304-300 والتي تضم 417 مسكن بنسبة 24% وكان المجتمع المعني بالبحث 100 أسرة والمختارة بطريقة العينة العشوائية المنتظمة.

[1] مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية – باتنة، مخطط شغل الأرض طريق حملة أولاد بشينة مدينة باتنة، ص:17.

3- المجال الزمني:

تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر أوت أين تم إجراءزيارة استطلاعية أخرى لمجال البحث الخاص وعن قرب للتعرف على كل خصائصه، وامتدت الدراسة الميدانية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2015 حيث تمت عملية ملأ الاستمارات بالمقابلة والزيارة الاستطلاعية للمجال تمت من قبل مع اختيارنا لموضوع الدراسة من خلال التردد المستمر للمصلحة التقنية ببلدية باتنة لاختيار المجال الملائم لموضوع البحث حيث تم تزويدنا بوثائق وسجلات عن المنطقة والمدينة ككل وواقع المناطق الحضرية المتخلفة بالمدينة كمجال عام للبحث، وبالتعرف على المجال أولاد بشينة وحيثيات المنطقة وخصائصها العمرانية والوضع العام المميز للحي حيث تم إجراء العديد من المقابلات مع المختصين في المجال التقني والعمراني والمكلفين بالحي في السنوات الماضية للإحاطة بالموضوع ككل والتعرف على عوامل نشأته وكيفية نشأته وأصل سكان المنطقة وطريقة البناء وطريقة التسوية لعقود ملكية المساكن...الخ وتم تزويدنا أيضا بخرائط ووثائق عن الحي المدروس وتنظيمه الإداري "مقاطعات ومجموعاته سكنية"....الخ وذلك خلال سنة 2015.

وبعد ذلك تم تطبيق استمارة المقابلة مع أرباب الأسر والمسؤولين عن الأسر والتي استغرقت بدورها وقت لأنها تمت بالمقابلة لضعف المستوى التعليمي للمبحوثين والتي تمت من 16سبتمر إلى غاية 25أكتوبر 2015.

ثانيا – المنهج:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة للإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها[1]،وفي الحقيقة أن مناهج وطرق البحث تختلف باختلاف مواضيع الدراسة وأن الدقة المطلوبة في البحث العلمي تفرض على الباحث أن يختار المنهج الملائم لموضوع بحثه، ولهذا فهو يختلف من باحث لآخر حسب طبيعة الموضوع والأهداف المراد تحقيقها.

[1] محمد شفيق: البحث العلمي " الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الكتاب الجامعي الحديث، مصر،1998،ص:86.

ونظرا لانطلاق الموضوع من واقع اجتماعي معين كان المنهج الوصفي هو أنسب منهج لموضع الدراسة، حيث تسعى هذه الأخيرة لإبراز العلاقة بين النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة في المجال الحضري، وذلك بتقديم صورة وصفية لكل جانب من جوانب مجتمع البحث من حيث السكان السكن طريقة الحياة وكيفية التأقلم وظروف الحي...الخ

فإتباع المنهج الوصفي بغرض توفير أكبر قدر من المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، فتكمن أهمية المنهج الوصفي في هذه الدراسة في المساعدة على تحقيق أهداف الموضوع وذلك بالحصول على بيانات وصفية حول واقع النمو الحضري وكيفية نشوء هذه الأحياء " حي أولاد بشينة" والتي تمت بطريقة فوضوية على أطراف وضواحي المدينة مع التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى هذا النوع من النمو،إضافة إلى الإطلاع على الجانب المادي والفيزيقي للحي والواقع والإطار الطبيعي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يعيش فيه هؤلاء السكان، مع التركيز على الجانب الاجتماعي والثقافي لهؤلاء والخلفية التي أتى بها هؤلاء السكان وتأثيرها على المجال المستعمل من طرفهم والخاص بالبحث والطريقة التي يتعايش بها السكان في ظل الظروف الموجودين فيها.

ثالثا – أدوات جمع البيانات:

في إطار كل تقنية من التقنيات ينبغي بناء أداة خاصة لكل دراسة نريد القيام بها، لذا تتمتع هذه التقنية ببنية ومميزات تجعلها قادرة على الحصول على المعطيات الكافية والضرورية[1]

1-الملاحظة:

تعد الملاحظة من أهم الأدوات تطبيقا في العلوم الاجتماعية إذ تنطوي على مميزات تجعلها أداة فعالة في جمع البيانات ومعلومات كثيرة لايمكن الحصول عليها بأداة أخرى، فالملاحظة هي توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة

[1] موريس أنجرس: ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، دار القصبة للنشر، حيدرة ، الجزائر ،2004، ص: 233.

أو الظواهر[1]، حيث لاتخلو أي دراسة سوسيولوجية من استخدام أداة الملاحظة مهما كان موضوعها وأهدافها ومستوى تحليلها، فالملاحظة مطلب فرضه تصورنا النظري من أجل الفهم العميق لحيثيات الإشكالية، حيث تتميز عن غيرها بأنها تفيد في جمع البيانات على الصعيدين الاجتماعي والعمراني لمجتمع ومجال البحث المدروس.

وقد استخدمت الملاحظة المباشرة منذ بداية الدراسة ومن خلال الزيارات الميدانية والاستطلاعية للحي حيث ساعدتنا على تحديد أهداف الدراسة، وبالاعتماد على تصنيفه من قبل المصالح والهيئات المختصة من ضمن الأحياء المتخلفة والفوضوية، وكان التركيزفي ملاحظتنا المباشرة على ملاحظة وضع الحي بصفة عامة والمباني ووضعيتها وحالتها ونمط بنائها وشكلها والمواد المستعملة في البناء، تخطيط الحي، ملاحظة أهم المرافق والخدمات المتوفرة في الحي من شبكات الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، الغاز،حالة الطرق المتدهورة من خلال انعدام التهيئة...الخ أنظر الصورة رقم (02) والتي تبين حالة الطرق والممرات بحي أولاد بشينة، النظافة في الحي ومظاهر التلوث أنظر الصورة رقم (03) والتي بدورها تبرز مظاهر التلوث بالحي وسوء في تسيير النفايات المنزلية، المرافق المتوفرة في الحي تعليميةالنقل...الخ، وقد استمرت حتى أثناء ملء استمارات بالمقابلة مع سكان الحي، وقد تمت دعوتنا للدخول للعديد من المساكن وبالتالي رسم صورة عن الوضعية الداخلية لها، كذلك ملاحظة العلاقات بين السكان وسلوكاتهم وطرائق تعاملاتهم وردود أفعالهم اللهجة المستعملة طريقة حياتهم، فقد مكنتنا هذه الأخيرة من معرفة الوضع الحقيقي والحصول على معلومات حول واقع السكان في الأحياء الفوضوية، وكيف استطاعت هذه المناطق أن تفرض نفسها ووضعها كواقع على السياسات والسلطات والفاعلين وأصحاب القرار في مجال المدينة.

[1] عمار بوحوش،محمد الذنيبات: مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دون ذكر دار النشر، الجزائر،ط1، 2002،ص: 81.

الصورة رقم 02: تبين حالة الطرق المتدهورة في الحي أولاد بشينة

الصورة رقم 03: تبين مظاهر التلوث بحي أولاد بشينة

2- المقابلة:

تحتل مركزا هاما في البحث السوسيولوجي وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا وانتشارا في الدراسات الاجتماعية وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته[1]، فقد لجأنا في دراستنا إلى نوعين من المقابلة :

2-1 المقابلة الخاصة:ونقصد بها إجراء حوار لفظي مباشر مع المبحوثين وبحضور بعض أفراد الأسرة أو أحد الجيران.

2-2 المقابلة الحرة: حيث قمنا بمقابلة العديد من المسؤولين في بلدية باتنة وخاصة المختصين بالمصالح التقنية والجوانب العمرانية والاجتماعية، وتم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة"مهندس ومختص في المجال" ومعاونيه حيث تمت إفادتنا بمعلومات ودراسة حول الأحياء الفوضوية والخاصة بمكتب الدراسات الاقتصادية، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للإحاطة بكل المعلومات الخاصة بالتطور العمراني والسكاني للمدينة مجال البحث العام.

وتمت مقابلة إطار في مديرية التخطيط والميزانية وقام بتزويدنا ملف خاص بمعلومات عن مدينة باتنة وخصائصها العامة.

كما قمنا بمقابلة بعض المسؤولين في البلدية ومكتب الإحصاء حيث زودنا بمعلومات عن الحي المدروس وفي مختلف الجوانب كونهم من الموظفين المسؤولين عن الحي من الناحية الإدارية وفي فترة التسعينات.

3- استمارةبالمقابلة:

وهي عبارة عن دليل يشمل مجموعة من الأسئلة التي توجه المبحوثين بهدف الحصول على بيانات معينة وتعتبر مرشد للباحث في جمع المعطيات ووضع إطار محدد له، وتتم المقابلة المقننة بالاتصال المباشر" المقابلة الاستمارة" بين الباحث والمبحوث مما يتيح للباحث فرصة التعمق في فهم الظاهرة التي يدرسها، ولقد تم تصميم الاستمارة من خلال الطرح النظري والتركيز على المؤشرات الاجتماعية والثقافية والعمرانية وكذا الواقع الفيزيقي لمجال الدراسة.

---

[1] فضيل دليو، علي غربي وآخرون: أسس المنهجية والعلوم الاجتماعية،منشورات جامعة قسنطينة، دار البعث،قسنطينة، ط1، دون ذكر سنة النشر،ص:190.

صممت الاستمارة بطريقة تتناسب مع مجتمع البحث، وقد تم طرح الأسئلة عن طريق المقابلة المقننة وهي عبارة عن أسئلة دقيقة ومحددة تطرح بصورة مباشرة على المبحوثين وتسجل الإجابات لحظيا على الاستمارة مع مراعاة المستوى التعليمي والثقافي للمبحوثين، وحاولنا قدر الإمكان فتح المجال وبحرية للحوار مع المبحوثين وتفادي الفهم الخاطئ للأسئلة، كما قمنا بتجريب الاستمارة للتأكد من صلاحيتها في جمع البيانات المطلوبة، وذلك بتجربتها مع بعض الأسر في الحي، ومن خلال التجربة تم حذف بعض الأسئلة وقد ملأت أغلب الاستمارات أمام المساكن وفي داخل مساكن أخرى، وبالتالي تم التعرف على الوضعية الداخلية للمباني ومساكن الحي والوضع الداخلي الذي يعيش فيه السكان مع ملاحظة سلوكاتهم وعلاقاتهم.

وتأسيسا على ما تم ذكره وتحقيقا للصدق الظاهري للاستمارة قمنا بعرضها على عدد من المحكمين كما تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين وهم أساتذة مختصين في علم الاجتماع وإطار في مجال التهيئة الحضرية كمتخصص في الميدان للاستفادة من خبرته في هذا المجال وهم "بن السعدي إسماعيل أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة، بولفلفل ابراهيم أستاذ محاضر –أ– جامعة محمد بن الصديق بن يحي جيجل، أحمد بوذراع" أستاذ التعليم العالي باتنة ، بركات عز الدين مختص في التهيئة الحضرية يعمل بمديرية السياحة كرئيس مكتب الاستثمارات والتهيئة السياحية كمتخصص في الميدان للإستفادة من خبرته وفي هذا الإطار التمسنا إفادتهم من خلال ما تم تقديمه من ملاحظات حول بنود كل محور من محاور الاستمارة، حيث تمت مناقشة هذه الملاحظات وتعديل ما وجب تعديله وحذف ما وجب حذفه وعليه تمت صياغتها في صورتها النهائية وتم تطبيقها على عينة الدراسة في ظروف حسنة.

وقد خلصت الاستمارة إلى 57 سؤالا موزعة على عدة محاور قسمت حسب مؤشرات الدراسة وهي كما يلي:

–**المحور الأول** خاص بالبيانات الأولية ويضم 8 أسئلة تبرز لنا الخصائص العامة للمبحوثين وهي السن والجنس ومكان الميلاد والمستوى التعليمي والحالة المدنية الحالة المهنية وعدد أفراد الأسرة ومدة السكن بالحي.

-**المحور الثاني** خاص ببيانات عن الهجرة والانتقال ويضم 3 أسئلة تمحورت حول مكان الإقامة، الإقامة السابقة قبل الإقامة في الحي، أسباب الانتقال إلى هذا الأخير، مدة الإقامة في المدينة.

- **المحور الثالث** وخاص ببيانات حول المسكن واستعمالاته ويضم 11 سؤال وانصبت الأسئلة حول ملكية السكن مساحته، حالته المادية المرافق الموجودة به واستعمالاته، كما تضمن هذا المحور بيانات حول النظام الذي تأخذ به الأسرة في هذا الحي وذلك بطرح سؤال حول الأسر المقيمة في المسكن، كما طرحت أسئلة حول تصميم السكن وبنائه والمشاكل التي يعاني منها.

- **المحور الرابع** وتضمن بيانات عن الحي والبيئة وضم 4 أسئلة تمحورت حول مظهر الحي، نظام تسيير النفايات المنزلية بالحي المشاكل التي يعاني منها.

- **المحور الخامس** تمحور حول بيانات اجتماعية وثقافية وضم 15 سؤال وكانت الأسئلة حول دراسة الأطفال وعمل المرأة وطبيعة العلاقة بين الجيران ونوعية الصلة بهم، ومدى الاهتمام بالنشاطات الثقافية لدى سكان الحي.

- **المحور السادس** ويضم 9 أسئلة حول الراحة في الحي والإصلاحات والتحسينات التي يحتاجها هذا الأخير المشاركة السياسية والاجتماعية للأفراد وآراؤهم واتجاهاتهم حول عمل المرأة.

- **المحور السابع** و خصص للبيانات الصحية خدمات العلاج التي يستفيد منها السكان في الحي، والأمراض التي يعاني منها سكان الحي وأسبابها والسبل الواجب إتباعها للنهوض بالمنطقة ويضم 7 أسئلة.

4- الوثائق والسجلات:

وتعتبر مصدرا أساسيا لجمع البيانات والمعلومات، وهي بمثابة سند ومكمل للأدوات المستخدمة في البحث لغرض جمع البيانات، وقد كانت مصدرا لجملة من البيانات والمعلومات عن النمو الحضري وتطور المدينة من الناحية العمرانية والمرافق الموجودة بها، حيث قمنا بالإطلاع والاعتماد على جملة من الوثائق الخاصة بالمصالح التقنية ببلدية باتنة، منها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ودراسة لمكتب الدراسات الاقتصادية والخاصة بالأحياء الفوضوية والمتخلفة في المدينة، وملف حول وضعية العقار بمدينة باتنة.

إضافة إلى مجموعة من الوثائق الخاصة بمديرية التخطيط والميزانية لولاية باتنة تضم معلومات عامة عن المدينة وفي كل المجالات الموقع الإداري التطور العمراني المرافق...الخ، إضافة إلى الوثائق التي زودنا بها من طرف مديرية البناء والتعمير في مجال توسع المدينة،وكذلك الاستفادة من ملفات خاصة بمكتب الإحصاء بمدينة باتنة وذلك بالاعتماد على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 والذي أمدنا بمعلومات حول الحي المدروس من حيث الحدود الإدارية وعدد السكان والأسر وعدد المباني والخدمات والمرافق المتوفرة بالحي، إلى جانب الخرائط التي ساعدتنا على توضيح إطار مجال المعاينة،.

رابعا – العينة:

الهدف العام من الدراسة الحالية هو التعرف على أهم المشكلات التي تواجه النمو الحضري على الصعيد التنظيمي والاجتماعي، مع تسليط الضوء على واقع المناطق الحضرية المتخلفة "الأحياء الفوضوية" والوضع المميز للظاهرة في الجوانب الاجتماعية والعمرانية والثقافية، والتعرف على أهم الإجراءات التنظيمية والقانونية التي تتبعها السلطات لمحاربة الظاهرة.

ترتبط العينة بمجال البحث العمراني والاجتماعي والذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف التي يصبو إليها البحث فحي "أولاد بشينة" يقدم أفضل تفسير للإشكالية المطروحة.

وانطلاقا من اعتبار الجانب العمراني واحد من البيئات الاجتماعية ومن أجل تحديد مجتمع البحث تطلب ذلك عدة زيارات ميدانية واستطلاعية لمجال البحث للتعرف على خصائصه، إضافة إلى الزيارات العديدة للمؤسسات الخاصة بالبناء والتعمير في الولاية،المصالح التقنية ببلدية باتنة، مكتب الإحصاء ببلدية باتنة كذلك للاستعانة بالوثائق والسجلات الخاصة بالإحصاء العام للسكان والسكن 2008 لجمع بيانات ومعلومات عن المجال المدروس والذي قسم المنطقة إلى 11 مقاطعة وكل مقاطعة مقسمة إلى مجموعات سكنية وكل مجموعة سكنية إلى وحدات سكنية، وهذه الوحدات السكنية تشكل من الناحية المرفولوجية مظهرا خاصا إذ تتكون من مباني منفصلة وأخرى متصلة يأخذ بعضها شكل شوارع طويلة جدا، ما يميز الأحياء الفوضوية في مدينة باتنة في أغلبيتها أن عملية البناء

للمساكن تتم بجانب بعض ثم تأتي المصالح التقنية لتقوم بعمليات التهيئة وشق الطرق[1] باستثناء بعض المباني المنفصلة والتي تمت إزالتها من قبل وخلال سنة 2015 حيث قررت المصالح المعنية بذلك إزالة أكثرمن20 بناية فوضوية بهذا الحي[2].

مجال البحث الخاص أجريت فيه العديد من الدراسات منها الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية كما تمت به عملية التعداد والإحصاء للسكان والسكن 2008.

ومن أجل تحديد مجتمع البحث اعتمدنا على المعلومات الواردة في الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 والذي قسم المنطقة إلى 11 مقاطعة(أنظر الخريطة رقم03) والتي في مجملها تضم 9938 نسمة وعدد المباني 2333 منها 1551 مشغولة و816 شاغرة، وبالنظر إلى طول المدة من إجراء عملية التعداد فكان احتمال شغل المباني وارد وأكيد، لذلك اعتمدنا أصل المبنى مع استبعاد المباني السكنية ذات الاستعمال المهني – غير السكنية– وبالنظر إلى تشابه نمط المباني فهي مباني فردية استعملت أساسا لوظيفة محدودة وهي وظيفة السكن وأغلبها أقيمت بطريقة غير قانونية أي لم تخضع لتخطيط حضري مسبق وأقيمت بطريقة فوضوية ثم تحصل أصحابها على عقود التسوية فيما بعد وتتميز بعض الشوارع في هذا الحي بطولها مساكن كثيرة بعد ذلك يأتي ممر أو فصل بينها وهذا ما يعكس نمط البناء والذي تم بطريقة فوضوية ودون أي تخطيط(أنظر الخريطة رقم 04).

---

[1] مقابلة مع مسؤول بالمصلحة التقنية ببلدية باتنة 13جويلية 2015.

[2]طارق رقيق: مقال بعنوان أصحاب البناء الفوضوي المهدم يعتصمون أمام مقر ولاية باتنة،يومية الفجر،03جويلية 2015.،أنظر الموقع

Hptt // www.al-fajder.com/ar/index.php?news-229734%3fprint.

خريطة رقم (03) تبين موقع والمقاطعات والمجموعات السكنية والمرافق بحي أولاد بشينة

خريطة رقم (04) تبين طول بعض الشوارع في حي أولاد بشينة

وبالتالي مجتمع البحث فيه مواصفات التشابه والتجانس في الجانب العمراني والسكاني من خلال نمط المباني متشابه وتمت إقامة المباني بالمجهودات الشخصية لأصحابها، لذلك فهي مباني فردية واستعمالها كان لغرض السكنفهناك تجانس من الناحية المادية، إضافة إلى عامل آخر هو أن الأفراد الساكنين في الحي آتو من نفس المناطق "أغلبيتهم من مدينة مروانة وحيدوسة لذلك أطلق على هذا الحي حي أولاد بشينة"وبذلك فهم يحملون نفس الخصائص الاجتماعية والثقافية ويرتبط هؤلاء في هذا الحي بالعلاقات القرابية والقبلية والعروشيةمما يعني أن هناك تجانس عام في مجتمع البحث من الناحية اللامادية، وهذا ما أعطى معطيات متقاربة من خلال عامل التجانس.

ومن أجل تحديد مجتمع البحث اعتمدنا على نتائج إحصاء 2008 الذي قسم المنطقة إلى 11 مقاطعة ولكبر مجال ومجتمع البحث وقع اختيارنا على نسبة 24%كنسبة تغطي الأهداف التي يسعى إليها البحث والحصول على إجابات موضوعية من حقل البحث الميداني للإجابة على التساؤولات المطروحة وبطريقة موضوعية انطلاقا من تحليل الوضع القائم، فتم إختيار مقاطعتين 304- 300(أنظر الخريطة 05، 06)المقاطعة الأولى تضم 159 مبنى189 مسكن،أما الثانية فتضم 228 مبنى و228 مسكن وبالتالي فمجموع المباني 387 والمساكن 417 مسكن مستعملة بشكل كلي وتمثل المقاطعتين مجال مجتمع البحث الذي نحن بصدد دراسته، إضافة إلى أنها تمثل ذروة نشاط ونمو وتوسع المنطقة مما يجعل الحيز الذي تشغله يمثل وضعية المنطقة عمرانيا واجتماعيا والبيانات التي نجمعها من المقاطعتين يمكن أن تنطبق على باقي المقاطعات "تجانس في المجال العمراني والاجتماعي " واهتمامنا في هذه الدراسة متعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية.

تم تحديد مجتمع البحث من عوامل التجانس المادية واللامادية وباختيار نسبة 24% حيث استخدمنا أسلوب العينة العشوائية المنتظمة لغرض ضمان تمثيل العينة للمجتمع الذي أخذت منهوذلك كما يلي:

حجم العينة= عدد المساكن*100/24=417*100/24=100مسكن

ولتعيين مفردات مجتمع البحث كان من الضروري معرفة الفاصل بين مفردات العينة وطريقة وضع توزيعها بالمنطقة وبالتالي تم تحديد المدى كما يلي:

المدى=حجم المجتمع الأصلي/حجم العينة=100/417=4.

ولتحديد أول مفردة نقوم بطرح أكبر قيمة من أصغر قيمة في المجموعة السكنية الأولى التي اعتمدناها وهي رقم 1

المدى =4-1=3

ومن أجل تعيين وحدات العينة مواقع الوحدات السكنية وتوزيعها حسب المجموعات السكنية فيتشكل الإطار العام للعينة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(12) يبين إطار المعاينة

رقم المقاطعة	عدد المجموعات السكنية	أرقام المجموعات السكنية	المساكن المعاينة	عدد المساكن المعاينة
304 عدد المباني 159/ عدد المساكن189	16 مجموعة سكنية تم استبعاد واحدة لأنها شاغرة	1853	54-43-3	3
		1854	68-2-31-68	4
		1855	68-2-31-68s	4
		1856	74-6-61-4	4
		1857	39	1
		2673	2-65	2
		1865	49	1
		1861	58-50-8-7-15	5
		1860	74-66-23-23	4
		2676	34-13	2
		1863	18-10-2-45-53-61	6
		1862	73s-67$_s$-67-75	4
		2678	15	1
		1864	/	/
		2679	/	/
		2677	30	1
300 عدد المباني	15 مجموعة	2660	34-26-6-49-57-65	6
		2661	8-69-77-85	4

228	سكنية	2662	48-89-97	3
عدد		2665	22_S-16_S-14-32_S-28	5
المساكن228		2667	40-12-51_S-55-61-59	6
		2666	11-35-43	3
		2668	73-81	2
		2670	96-88-85-93-101	7
			112-104	
		1839	100-92-84-14-27	5
		1852	128-120-112-104	4
		1851	103_S	1
		1858	80-5-13	3
		2674	88-21	2
		2665	18-10-67	3
		1859	-84-29-37-45	4
المجموع	417	31		100

وبهذه الطريقة تم تعيين أرقام المساكن ويمثل كل رقم صاحب المسكن والمقيمين فيه أو من ينوب عنه ويتحمل المسؤولية ويعطي إجابة واضحة وذات مصداقية، وهذه الأرقام تمثل الوحدات السكنية التي ستتم مقابلة أرباب الأسر مفردات المجتمع المبحوث"100أسرة".

خريطة رقم (05) تبين مجال البحث الخاص بالمقاطعة رقم 300

خريطة رقم (06) تبين مجال البحث الخاص بالمقاطعة رقم 304

خامسا: أساليب التحليل

في معظم الدراسات يعتمد الباحثين على نوعين من أساليب التحليل للمعطيات هما الأسلوب الكمي والكيفي، وعند التحليل يلتزم الباحث بالدمج قدر المستطاع بين النوعين، فالتحليل الكمي يقتصر على الأرقام والتكرارات والنسب المئوية حتى تكون مصداقيتها في التعبير عن الواقع تتجلى بصورة واضحة، ولكن هذا النوع يبقى قاصرا إذ لم يتمازج مع التحليل النوعي على اعتبار أن الدراسات الاجتماعية دراسات نوعية، التي تحاول التعبير عن الأرقام بكلمات ومفاهيم ذات مضامين ودلالات أعمق وواضح، وعند تحليلنا للبيانات قمنا بإتباع أسلوبي التحليل الكمي والكيفي.

الأسلوب الكمي: ويتم من خلاله التعبير عن المعطيات المتحصل عليها في أرقام ورسوم بيانية ناطقة من خلال الاستمارة أي تكميم الأجوبة، ويعتمد هذا الأسلوب على التكرارات والنسب المئوية وتمثيلهم في جداول بسيطة ومركبة وشبه مركبة، حيث يسمح هذا النوع من التحليل للباحث أن يخلص إلى إحصائيات تعبر عن موقف اجتماعي ما.

الأسلوب الكيفي:ويتم فيه استنطاق وتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع ومجال الدراسة اعتمادا على الإطار النظري وربط النتائج المتوصل إليها بما تم التطرق له مسبقا وتفسير المعطيات الكمية واكتشاف العلاقة بينها لمعرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

الفصل السابع:

عرض وتحليل نتائج الدراسة.

أولا – تفريغ وتفسير وتحليل البيانات.

1 – تفريغ وتفسيروتحليل البيانات العامة للمجتمع المبحوث:

والذي يتمثل في أسئلة المحور الأول ويتم التعرف فيه على البيانات العامة للمبحوثين أو ما يعرف بالمتغيرات السسيومهنية والمتمثلة في السن، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، عدد أفراد الأسرة مدة الإقامة بالحي وذلك لأن هذه الخصائص تعطينا بيانات ومعطيات حول الحالة السوسيومهنية والديمغرافية للمبحوثين.

جدول رقم(13) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكور	58	58
إناث	42	42
المجموع	100	100

شكل رقم (6) دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

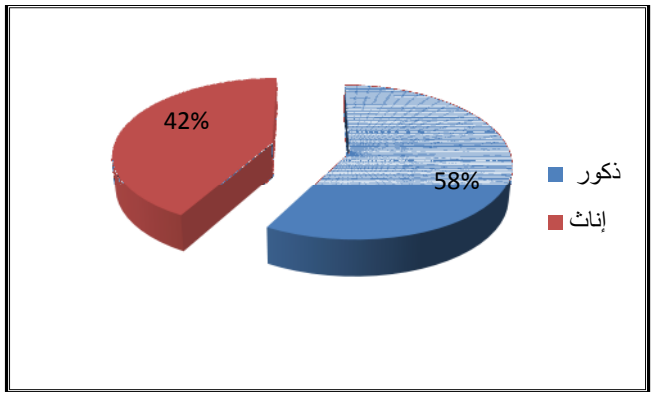

تمثل نسبة الإناث 42%بينما تمثل نسبة الذكور في مجتمع البحث 58% وبذلك فنسبة الذكور هي الأكبر في عينة البحث وهذا انطلاقا من كون نسبة من مجتمع البحث في حالة تقاعد، ونسبة أخرى تعمل أعمالا حرة وحرفية وأعمال بسيطة تواجدت في أوقات راحتها عند ملئنا للاستمارة والقيام بالعمل الميداني للبحث، إضافة إلى النسبة الأخرى من مجتمع الذكور والتي لجأت إلى تخصيص جزء من سكنها للاستعمال المهني" محل تجاري بسيط، محل للنجارة...الخ، وجزء آخر من هذه المفردات يمثل البطالين والطلاب كانوا متواجدين في مساكنهم في فترة البحث الميداني لذلك كانت نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث.

أما نسبة الإناث فتمثل هي الأخرى نسبة معتبرة من عينة بحثنا وهذا لأنها تمثل الفئة الماكثة والأكثر دراية بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار، باعتبار هذه المفردات إناثا هذا ما ساعدنا على دخول المنازل والتفاعل مع المبحوثات والحصول على معلومات هامة تخص موضوع البحث، إضافة إلى معرفة المجال السكني وخصائصه والوضع الداخلي الذي يعيش فيه سكان الأحياء الفوضوية، وبذلك فكلا النوعين سواء الذكور أو الإناث كل أدلى بمعلومات ذات مصداقية حول واقعهم في الحي كمجال خارجي والسكن والعلاقات الداخلية بين أفراده والمشاكل التي يعانيها كمجال داخلي.

جدول رقم(14) يبين توزيع مفردات العينة حسب السن ومكان الميلاد

مكان الميلاد / السن	داخل المدينة		بالمناطق الريفية المحيطة بالمدينة		من مناطق و ولايات أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
26-35 سنة	05	45.45	11	12.94	00	00	16	16
36-45 سنة	04	36.36	19	22.35	03	75	26	26
46-55 سنة	02	18.18	26	30.58	00	00	28	28
56سنة فما فوق	00	00	29	34.11	01	25	30	30
المجموع	11	100	85	100	04	100	100	100

شكل رقم (7) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب السن ومكان الميلاد

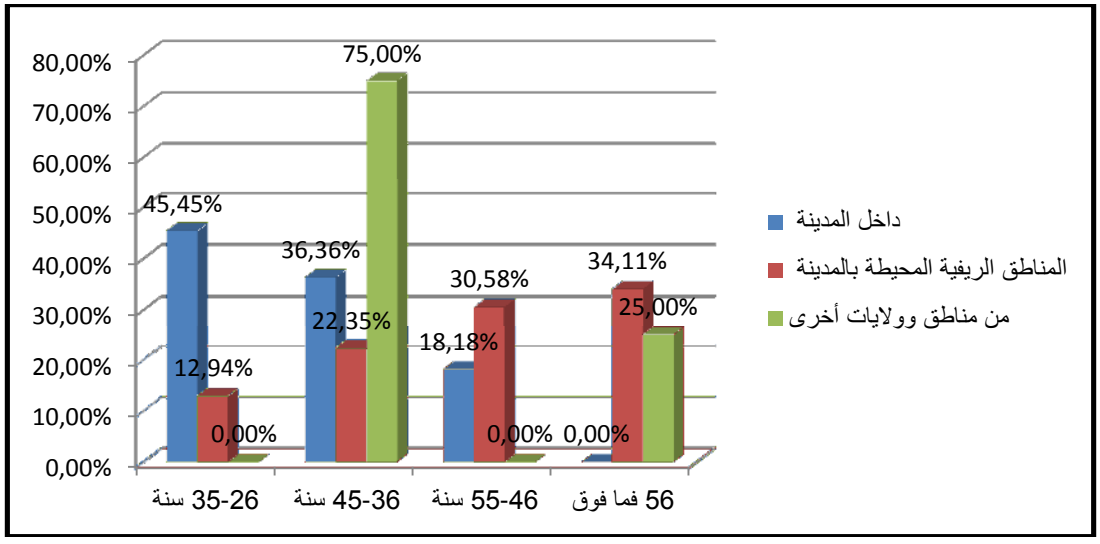

من خلال المعطيات الواردة في الجدول والشكل والخاصة بالسن ومكان الميلاد وبالتعبير الأصح تم سؤال المبحوثين عن الأصل الجغرافي الذين ولدوا فيه وترعرعوا ونشأوا فيه، حيث تمثل أكبر الفئات العمرية والتي تتراوح من 56 سنة فما فوق بنسبة30 % وكبر سن مجتمع الدراسة هي تعكس تولي الأفراد للمسؤولية إضافة إلى إطلاعها الواسع وخبرتها في الحياة ومعايشة ظروف الحي منذ النشأة الأولى وبالرجوع إلى الموطن الأصلي القادمين منه فأغلب المفردات من مناطق ريفية تابعة للولاية ككل وواحدة من ولاية جيجل لكنها كانت تقطن بالريف هي الأخرى.

تليها مباشرة الفئة العمرية من 46-55سنة وهي الأخرى تمثل الأفراد في سن الكهولة ويمثل سن النضج وتولي المسؤولية من حيث إعالة الأسر وذلك بنسبة 28% وهم الآخرين قادمين بدورهم من للمناطق الريفية المحيطة بالمدينة وذلك بنسبة 26% وتقل هذه الفئة العمرية بالنسبة للأفراد الذين أقاموا في المدينة منذ ولادتهم، في حين كانت الفئة العمرية من 36-45 سنة هي الأخرى تمثل فئة الكهولة وسن النضج وتحمل المسؤولية والعمل والعطاء إعالة أسر من حيث الإنفاق إضافة إلى المسؤوليات الأخرى وذلك بنسبة 26%تتوزع هذه النسبة على 19% قادمين من المناطق الريفية و3%من الولايات والمدن الأخرى، وكانت نسبة الأفراد الذين كانت إقامتهم في المدينة منذ ولودا وذلك بنسبة 4% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالنسب الأخرى.

وسجلت أقل النسب الفئة العمرية من 26-35سنة وهي تمثل سن الشباب والقوة والعطاء وهي الأخرى تمثل سن تحمل المسؤولية وذلك بنسبة 16% تتوزع هذه النسبة بين القادمين من المناطق الريفية بنسبة 11% حيث تنحدر أصولها من المناطق الريفية للولاية ككل، في حين سجلت نسبة 5% من المفردات ممن ولدوا وعاشوا في المدينة وبذلك كان كبر سن ومتوسط العمر يعبر عن تحمل المسؤولية والنضج وقد اعتمدنا على المفردات المسؤولة عن أسرها أو من ينوب عنهم ولكن في سن المسؤولية والعمل للإدلاء بالبيانات التي تحقق أهداف البحث إضافة إلى أن كبر السن يعبر عن الأصول الجغرافية للمجتمع المبحوث، فباعتبار مكان الميلاد له دلالة في العديد من الخصائص إذ أن أغلبية أفراد العينة ذو خلفية ريفية والمنحدرة من أصول ريفية، وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري في حد ذاته إذ أغلب السكان قبل الاستقلال كانوا يعيشون في الأرياف والمجتمع الجزائري كان مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى قبل مجيء الاستعمار، ومع صعوبة الحياة في الأرياف

وعوامل الطرد المميزة لها وخاصة في فترات سابقة كانت ظاهرة النزوح الريفي والرغبة في تحسين المستوى المعيشي من خلال الحصول على عمل في المدينة والاستقرار فيها باعتبارها محل جذب واستقطاب لكل راغب في تحسين المستوى المعيشي والتعليمي لأسرته، ضف إلى ذلك العامل الأمني والمتمثل في العشرية السوداء كان بمثابة عامل ساهم في طرد السكان من قراهم وأريافهم بحثا عن الأمن وهذا ما صرحت به إحدى المهندسات في المصلحة التقنية ببلدية باتنة أن الأصل الجغرافي لهؤلاء السكان القاطنين بحي "أولاد بشينة" من المناطق الريفية" حيدوسة مروانة..." وخاصة أثناء العشرية السوداء اشتدت ظاهرة النزوح الريفي لهذا الحي[1] وبسؤالنا لمفردات المجتمع المبحوث عن مكان الميلاد والمنطقة التي قدموا منها كانت إجابتهم منحصرة في مناطق ريفية وبنسبة 89%والتي في أغلبها من مروانة، حيدوسة، أولاد عوف، سريانة،أريس، واد الماء، سوق النعمان، راس العيون،تكسلانت، الشمرة، المعذر،جرمة، عين ياقوت، عين جاسر، ثنية العابد، مقرة، زانة البيضاء، تيمقاد...الخ والباقي من هذه النسبة 4%قدموا من مناطق وولايات أخرى بدافع العمل ومعقولية أثمان العقار لإقامة مساكن غردایة، قالمة، جيجل، قسنطينة إضافة إلى دوافع أخرى للاستقرار في الحي مجال الخاص للبحث.

وبذلك يعكس الموطن الأصلي تجانس واضح والمتمثل في الأصول الريفية للأغلبية من مفردات العينة وتؤكد الريفية كطريقة وأسلوب للحياة لها عاملا أساسيا في سيطرة خاصية التجانس على طريقة حياتهم، أما النسبة الأخرى والمتمثلة في المولودين بمدينة باتنة والتي بلغت 11% تمثل فئة الشباب الذين انتقلوا أولياؤهم للعيش في الحي أو أحياء أخرى بالمدينة أو السكان الأصليين للمدينة وانتقلوا إلى الحي.

[1] مقابلة مع مهندسة في المصلحة التقنية ببلدية باتنة في شهر فيفري 2015 على الساعة 10 والنصف صباحا.

جدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والجنس

الجنس / المستوى التعليمي	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	20	34.48	16	38.09	36	36
ابتدائي	17	29.31	09	21.42	26	26
متوسط	13	22.41	11	26.19	24	24
ثانوي	05	8.62	04	9.52	09	09
جامعي	03	5.17	02	4.76	05	05
المجموع	58	100	42	100	100	100

شكل رقم (8) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوىالتعليمي والجنس

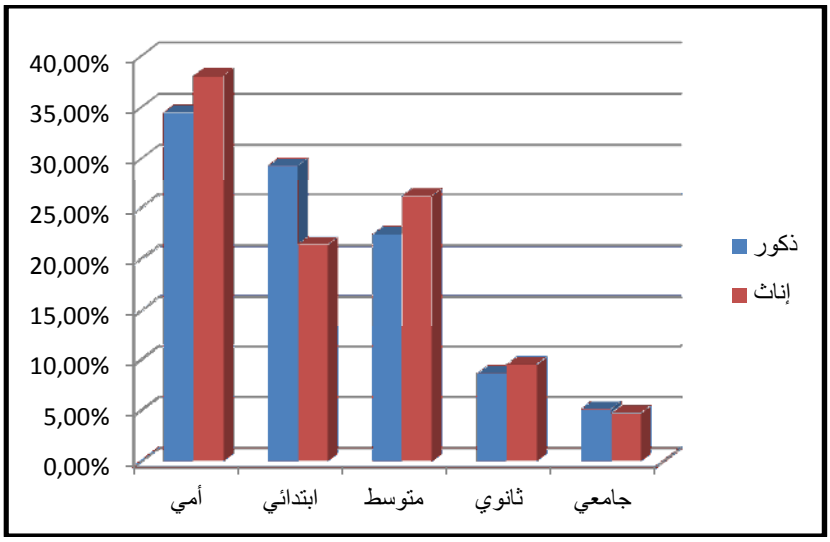

يعكس النمط العمراني لأي منطقة المستوى الثقافي للسكان إضافة إلى تداخل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية فمن خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه والتي تعكس ارتفاع نسبة الأمية في الحي وذلك بنسبة 36% وتتوزع هذه النسبة على فئة الذكور بنسبة 20% والإناث بنسبة 16% ويرجع ذلك إلى أن أغلبية مفردات المجتمع المبحوث ذات أصول ريفية والريف الجزائري عموما كان محروما من التنمية كان يفتقر للمرافق التعليمية

خاصة مع كبر سن المبحوثين والفترة التي ولدوا فيها كانت في مرحلة صعبة على البلد خروج المستعمر وسير عجلة التنمية بخطى بطيئة وهذا لا ينف وجود التعليم الخاص بالكتاتيب والمنتشر في المساجد، وتمثل نسبة من المتقاعدين من كبار السن والذين كانوا بدورهم يعملون في مصانع ذات نشاطات مختلفة لا تحتاج إلى أي نوع من التعليم سوى تعلم طريقة عمل الآلات، إضافة إلى أفراد في سن الشباب ولم يتلقوا أينوع من التعليم وهذا يرجع إلى المناطق الريفية القادمين منها والمفتقرة للمرافق التعليمية إضافة إلى الخصائص الاجتماعية والثقافية والتي لا تعير للتعليم أهمية،أما نسبة الإناث التي ليس لديها مستوى تعليمي فهي الأخرى ذات أصول ريفية ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد السائدة آنذاك والتي تحرم الإناث من التعليم وتزويجهن في سن مبكرة وتمثل ربات البيوت، لذلك كانت نسبة الأمية هي الأكبر في عينة مجتمع البحث، وهي تعتبر من أهم القضايا التي أكدت عليها بعض الدراسات هي ارتفاع معدلات الأميةفي المجتمعات الحضرية المتخلفة[1].

تليها نسبة الذين تلقوا التعليم الابتدائي بنسبة 26% تتوزع بين17 %ذكور و9% إناث وهي نسب تعكس أفراد تلقوا تعليم بسيط وتركوا مقاعد الدراسة مبكرا وهي تمثل الأفراد القادمين من المناطق الريفية وسبب انقطاعهم هو الصعوبات الكبيرة التي يواجهونها للحصول على هذه الخدمة، أما نسبة التعليم المتوسط فقد بلغت 24% تتوزع على 13% ذكور و11%إناث وتمثل هي الأخرى فئة الأفراد الذين لم يكملوا تعليمهم إما بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو بسبب طردهم من المتوسطات للإخفاق وعدم النجاح أو نتاجا لظاهرة التسرب المدرسي والمنتشرة أكثر عند الذكور،أولافتقار الأرياف للمرافق التعليمية وعدم قدرة أرباب الأسر على توفير التكاليف والأعباء المادية وتمثل الفئات العمرية من شباب وكهول.

أما النسب الأخرى من ثانوي بنسبة 9% تتوزع على 5%ذكور و4% إناث وتمثل بعض ربات البيوت إضافة إلى العاملين كموظفين في القطاع العام، تليها نسبة المستوى الجامعي بنسبة 5% تتوزع على 3% منها ذكور و2%منها إناث وهي تمثل الفئة الواعية والتي يؤهلها مستواها العلمي والثقافي لأن تكون قادرة على التغيير في مجتمع البحث.

[1]عبد الرؤوف الضبع ، المرجع السابق،ص: 116.

جدول رقم (16) توزيع مفردات العينة حسب الحالة المدنية:

الحالة المدينة	التكرارات	النسب المئوية
أعزب	18	18
متزوج	78	78
مطلق	01	1
أرمل	03	3
المجموع	100	100

شكلرقم (9) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الحالة المدنية:

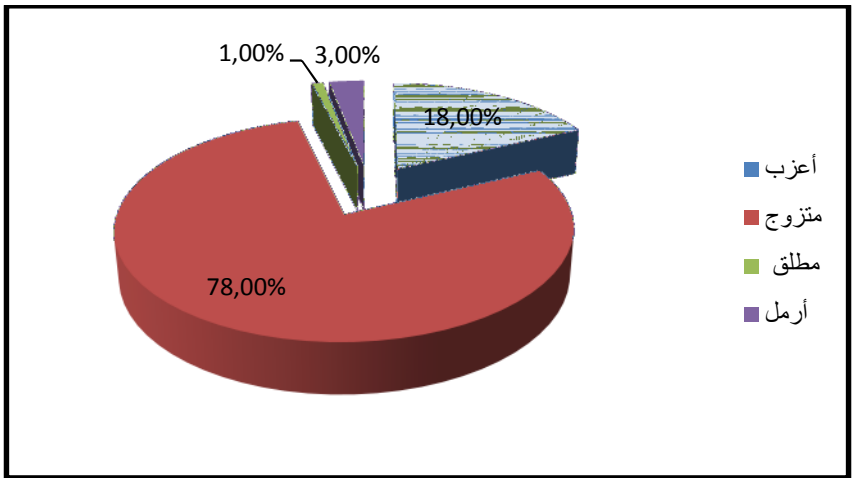

تمثل الحالة المدنية لمجتمع البحث واحدة من خصائص النظام الأسري ووضعه الثقافي والاجتماعي ونوعية العلاقات السائدة فيه، فتبين معطيات الجدول أن أغلب مفردات عينة البحث من المتزوجين بنسبة 78%، في حين بلغت نسبة العزاب 18% وهذا راجع إلى الفئات العمرية التي تنتمي إليها مفردات العينة كونها من فئة الشباب وفي طريق تكوين أسر أو تعذر عليها ذلك بسبب ضيق السكن من جهة ومحدودية الإمكانيات المادية من جهة أخرى، وذلك لمعاناة هذه الشريحة من البطالة بسبب التحول الاقتصادي وقلة فرص العمل إلا الأعمال الهامشية والرثة، أما النسب الأخرى فكانت بنسب ضعيفة 3% مثلت نسبة الأرامل وكلهن نساء مسؤولات عن أسرهن وإحداهن مسؤولة كذلك من جانب الإعالة المادية والإنفاق، تليها نسبة المطلقين بـ 1% فقلة هذه النسبة في مجتمع البحث تؤكد على التماسك الأسري في المجتمع المبحوث،وبذلك فقد شكلت نسبة المتزوجين النسبة الأكبر والتي تدل

على تحمل الأفراد لأعباء الأسرة ومسؤولياتها وتجسد جانب من الاستقرار، باعتبار الحي ذو أصول ريفية في أغلب سكانه ينتشر فيه نظام أسري هو نظام العائلة الممتدة والتي تسودها قيم وخصائص تضرب بجذورها في المجتمع التقليدي القبلي.

جدول رقم(17) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية:

الحالة المهنية		التكرارات			النسبالمئوية
عامل	موظف	04	13	44	44
	عامل بسيط بالقطاع العام	09			
	أعمال حرفية: بناء	08			
	أعمال حرفية: نجار	03			
	أعمال حرفية: حلاق	00			
	أعمال حرفية: ميكانيكي	00			
	أعمال حرفية: ترصيص صحي	01			
	أعمال حرفية: سائق	10			
	أعمال حرفية: خياطة	01			
	أعمال حرفية: صناعة المأكولات التقليدية	01			
	فلاح	01			
	أعمال حرة: تاجر "محل المواد الغذائية"	02			
	أعمال حرة: عامل في نادي بالجامعة	01			
	أعمال حرة: بائع في السوق	02			
	أعمال حرة: بائع متجول	01			
عاطل عن العمل		38			38
متقاعد		18			18
المجموع		100			100

شكل رقم(10) دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية:

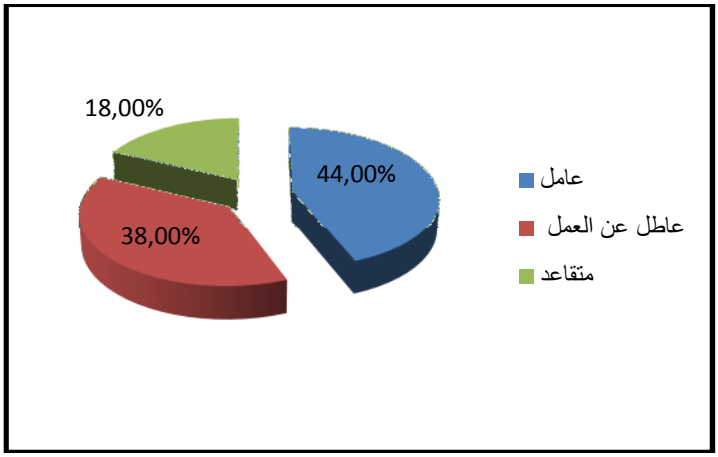

يعد الفرد العامل في الأسرة المعيل الذي يحمل على عاتقه مسؤولية تلبية الاحتياجات المادية لأفرادها، وبذلك يختلف الدخل حسب نوعية العمل الذي يحصل عليه الفرد انطلاقا من مستواه التعليمي، وكتحصيل حاصل ينعكس ذلك على المستوى المعيشي والاقتصادي وحتى الثقافي الذي تعيش فيه الأسرة.

فرب الأسرة هو المسؤول على هذا الجانب وتوفيره فمن خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول والشكل أعلاه كانت نسبة العاملين44% منها 13% موظفين في إدارات مختلفة كالبريد الشرطة العدالة، البلدية وهم من الأفراد الذين لديهم المستوى الثانوي إضافة إلى عمال بسطاء كحراس وعمال وعاملات في المصانع لكن تابعين لإدارات عمومية، وأغلب الأعمال التي امتهنتها عينة المجتمع المبحوث هي أعمال حرفية وحرة" بناء، نجار، سائق، بائع في السوق، بائع متجول،إضافة إلى أخرى كالترصيص الصحي تجار في محلات المواد الغذائية فلاح في موطنه الأصلي ينتقل لذلك، عامل في نادي بالجامعة، الخياطة وصناعة المأكولات بالنسبة للعنصر النسوي، وبذلك تعكس هذه المهن البسيطة انخفاض المستويات التعليمية للمبحوثين من جهة وقلة فرص التوظيف من جهة أخرى فهناك من الإطارات الجامعية وفي مرحلة الكهولة من هو جامعي ويعمل كسائق ومهندسة تمارس مهنة الخياطة وتعليمها وهذا يدل على قلة فرص العمل في القطاع العام، واتجاه الأفراد إلى إعالة أسرهم بالاعتماد على نشاطات يستطيعون ممارستها وتأتي بدخل لإعالة أفراد الأسرة خاصة مع ارتفاع الأسعار

والتحولات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على سياسة الدولة في التشغيل والدعم وهذا ما أثر سلبا على المستويات المعيشية للأسر.

لقد أكدت الدراسات السابقة المدرجة في بحثنا أن المناطق الحضرية المتخلفة سكانها يمارسون أعمالا هامشية ورثة وهذا ما يعكس في الحقيقة أشكال البطالة السافرة والمقنعة والتي تنتشر بين قوى الإنتاج في المدينة وأغلب المهن هي حرفية فالحياة الحرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجوانب الاجتماعية والسيكولوجية والايكولوجية للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد وانطلاقا من عينة المجتمع المبحوث الخاص بدراستنا فأغلب المفردات تشغل مهن وأنشطة هامشية ورثة تقع على هوامش الاقتصاد الحديث، إضافة إلى بعض الحرف فيستوعب القطاع الحضري غير الرسمي والذي أخذ في الارتفاع ما بين 20إلى 63% من جملة قوة العمل في الجزائر خاصة مع ندرة فرص العمل النظامية ومحدودية وتوسع القطاع الرسمي وتجاوز عملية التحضر خطى التصنيع، وتضخم في قطاع الخدمات وانعدام التخطيط لعمليات النمو الحضري، فقد أصبح هذا القطاع ملاذا للباحثين عن لقمة العيش من الفقراء والمهاجرين الريفيين[1].

تليها فئة العاطلين عن العمل وتمثل ربات البيوت والمهتمات بشؤون أسرهن وبعض الشباب العاطل عن العمل وبنسبة 38%، أما نسبة المتقاعدين فبلغت 18% ويبقى الآباء مهما كبر سن أولادهم يساهمون في مصاريف البيت ويعيلون أسرهم لقيم ديننا الحنيف الذي يحث على التكافل والتضامن.

جدول رقم (18) يبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسب المئوية
2-4	8	8
5-7	31	31
8-10	35	35
11 فأكثر	26	26
المجموع	100	100

[1] إسماعيل قيرة :أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ،المرجع السابق، ص ص:24، 25 .

شكلرقم (11) دائرة نسبية تبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين

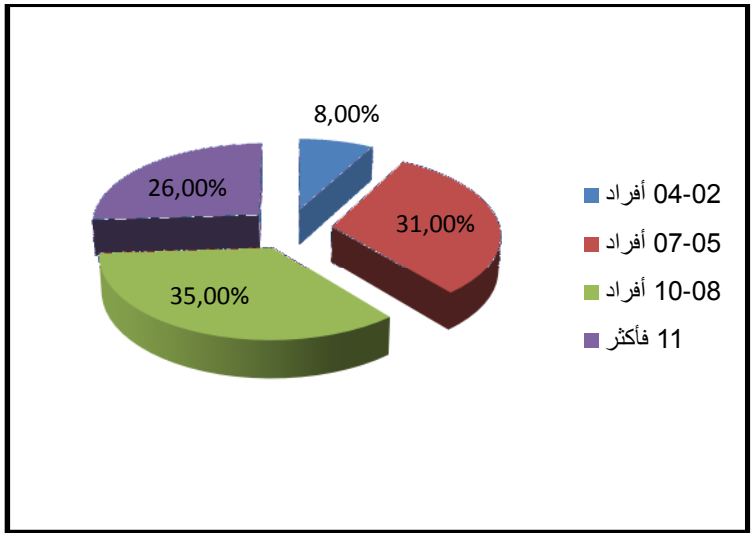

انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول والشكليتضح أن أغلب الأسر تتسم بكبر حجمها وهذا ما يتصل بالأسر الريفية الجزائرية نظرا لتمسكهم بالعادات والتقاليد، إضافة إلى ضعف المستوى التعليمي وعدم الوعي بأهمية وضرورة التخطيط العائلي في الإنجاب وتنظيمه وهذا يعود سلبا على طريقة التربية صحة الأم وتراكم الأعباء المادية على الأب.

لحجم الأسرة دور كبير في التأثير على العلاقات داخل الأسرة بين أفرادها وخارجها والمتمثلة في علاقات الجوار، وكذلك لحجم الأسرة دور كبير في استعمال المسكن فكلما زاد حجم الأسرة أصبحت مساحة السكن لا تحتوي هذا الحجم، وبالتالي تزيد الضغوطات من كل النواحي سواء في استعمال فضاءات السكن أو في العلاقات الداخلية بين أفراده، فمن خلال الدراسة الميدانية وجدنا ارتفاع معدل إشغال السكن بالحي المدروس ويتضح ذلك من خلال النسبة 26% والتي تعبر أن عدد أفراد الأسرة من 11 فرد فأكثر وهي نسبة معتبرة فقد بلغ عدد أفراد إحدى الأسر المبحوثة 26 فرد في مساحة متواضعة، علما أن الأسر التي يزيد حجمها من 13إلى 14 فرد فأكثر والنظام الأسري السائد فيها هو نظام العائلة الممتدة ولم تشهد أي تحول في نظامها الأسري، تليها النسب الأخرى وهي نسب متقاربة 35% و31% فالأولى يتراوح عدد أفرادها من 8-10 أفراد أما الثانية والتي يتراوح عدد أفرادها من 5-7 أفراد وتمثل الأسر الحديثة النووية والتي شهدت نوع من التحول في نظامها الأسري والذي

فرضته عدة عوامل إضافة إلى الأسر التي قامت بفتح بيوت وأسر جديدة لأولادها الإناث والذكور مما أدى إلى انخفاض وقلة عدد أفراد الأسرة.

وكانت أقل النسب 8% وهي تمثل الأسر التي يتراوح عدد أرادها من 2-4 أفراد وهي تمثل أسرتين ليس لديها أطفال تعاني من أمراض العقم والباقي هي أسر حديثة تم تأسيسها حديثا.

جدول رقم (19) يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن بالحي

مدة السكن بالحي	التكرارات	النسب المئوية
1-7سنوات	15	15
8-14سنة	17	17
15-22 سنة	49	49
23 سنة فما فوق	19	19
المجموع	100	100

شكلرقم (12) دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن بالحي

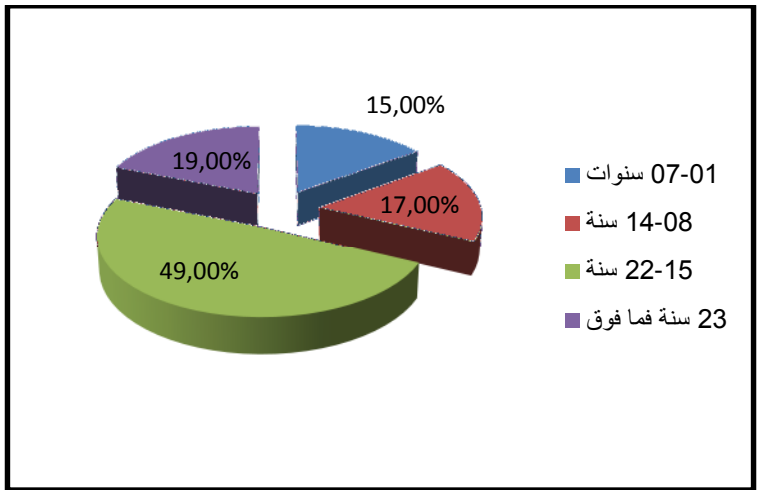

يعتبر الحي المجال الخاص للدراسة حاليا وخاصة من الجهة السفلى مساحته منتهية تماما تم استعمال كل العقار به، وخاصة أن النمط السائد فيه هو النمط الفردي ذو البنايات الصلبة، فقد تم تعمير هذا المجال واستغلال تقريبا كل فضاءاته، حيث بقيت بعض المساحات الشاغرة في آخر الحي أين أقيمت المرافق التعليمية وبذلك هناك أفراد ساكنين جدد للحي وتمثلها النسبة التي أجابت على أن مدة سكنها بالحي من سنة إلى سبعة سنوات وتمثل الأفراد المستأجرين من جهة والأسر الحديثة من جهة أخرى والتي بدورها تمكنت من

شراء قطع أرضية وبناءها والاستقرار بعيدا عن الأهل، تليها النسبة الأخرى والتي أجابت بأن مدة سكنها بالحي من 8-14 سنة بنسبة 17%، وتعتبر النسبة الأكبر هي النسبة التي لديها من 15إلى 22 سنة وتمثل الأفراد الذين فروا من قراهم في العشرية السوداء بحثا عن الأمن من جهة وآخرين اشتروا قطعا أرضية بأثمان زهيدة وإقامة سكنات تدريجيا والتخلص من أعباء العائلة أو أعباء الانتقال للعمل في المدينة، أما النسبة الباقية والتي تمثل 23 سنة فما فوق والتي قدرت نسبتها بـ19% وتمثل السكان الذين انتقلوا إلى الحي في بداية تعميره وانتقاله من الاستعمال الزراعي والفلاحي إلى الاستعمال السكني نظرا لتقسيمه إلى تحصيصات وبيعها وموقعه أهله لذلك زيادة على الأثمان المعقولة التي بيعت بها فهناك من لديه 40 وأكثر وهو مستقر بالحي.

2- تفريغ وتفسير وتحليل بيانات عن الهجرة والانتقال:

ويتم التعرف فيه على مكان الإقامة قبل الانتقال إلى الحي، نمط السكن السابقأسباب وعوامل الانتقال التي تؤدي إلي السرعة في معدلات النمو الحضري.

جدول رقم(20) يبين سكن المبحوثين قبل الإقامة في الحي:

السكن قبل الإقامة في الحي	التكرارات	النسب المئوية	المجموع
ريف	88	88	88
حضر	12	12	12
المجموع	100	100	100

شكل رقم(13) يبين سكن المبحوثين قبل الإقامة في الحي:

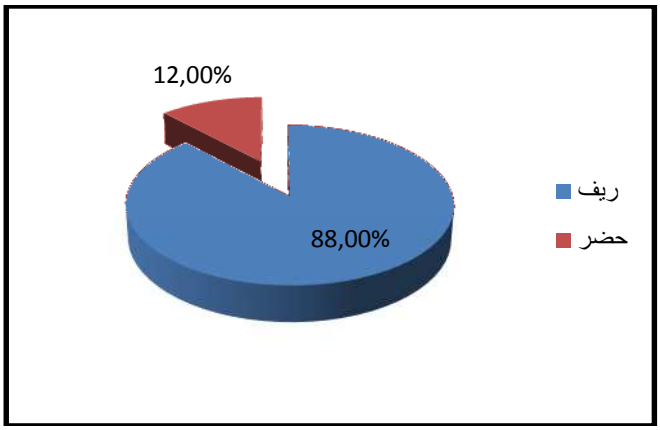

من خلال المعطيات الواردة في الجدول والتي تبين أن الإقامة السابقة للمفردات المبحوثة جاءت في نسبتها الغالبة كانت تقطن في الأرياف وبنسبة 88% ثم نسبة معتبرة

منها انتقلت للسكن في الأحياء التي نشأت بطريقة فوضوية في المدينة كشيدةبوعقال باركفوراج...الخ والسكن عن طريق الكراء وبعد شراء عقار في حي أولاد بشينة تم البناء تدريجيا ودون إكمال السكن تم الانتقال للتخلص من أعباء الكراء وهناك من قام بشراء مسكن مباشرة في الحي وبذلك فأغلب المفرادات كانت تقطن بالأرياف وتم انتقالها إلى الحي مدفوعين بعدة عوامل اقتصادية اجتماعية أمنية، وانطلاقا من هذا فإن القضايا التي أفرزتها نتائج معظم الدراسات أن الهجرة الريفية تمثل الرافد الأكبر في نمو المجتمعات الحضرية وتلك سمة وخاصية عامة من سمات التحضر في العالم الثالث[1]، أما النسبة الأخرى والتي تمثل نسبة الأفراد الذين كانوا يقيمون بالحضر وبنسبة 12% ومنها مفردة من خارج المدينة كانت تقيم بمدينة أخرى وفي الحضر.

جدول رقم(21) يبين نوعية السكن في الإقامة السابقة للمبحوثين

نوع السكن	التكرارات	النسب المئوية
كوخ	08	08
سكن عادي	92	92
المجموع	100	100

شكلرقم(14) دائرة نسبية تبين نوعية السكن في الإقامة السابقة للمبحوثين

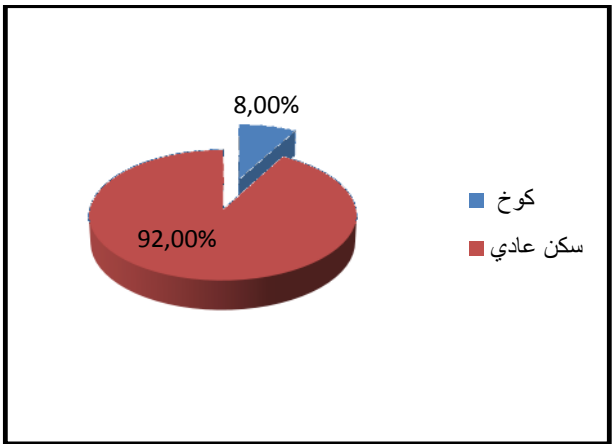

من خلال المعطيات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية مفردات العينة كان سكنها قبل الإقامة في هذا الحي هي سكنات عادية للعائلة بعضها سكنات هي قديمة من الحجر في المناطق الريفية القادمين منها وبإيجاد حلول منها الادخار والاستغناء حتى عن

[1] عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري قضايا وإشكاليات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية، ط1 ، 2003، ص:116.

الضروريات...الخ تم شراء قطعة أرض متواضعة الثمن في هذا الحي والاستقرار فيه، هناك نسبة معتبرة كانت مستأجرة لمساكن في أحياء متعددة بالمدينة " حي شيخي، الزمالة، بوعقال...الخ ولمدة طويلة فاقت العشر سنوات خاصة أن إقامة سكن فردي مع غلاء أسعار مواد البناء وأجرة عماله يتطلب التنازل عن أشياء عديدة فيما يخص حتى المتطلبات الضرورية للأسرة للتخلص من أعباء الكراء، وقد عبرت مفردات المجتمع المبحوث عن معاناة طويلة تم التخلص منها بإقامة السكن في الحي ولذلك كانت تسكن سكنات عادية حالتها المادية والفيزيقية متوسطة.

كذلك كان للتحول في النظام الأسري دور في نشأة هذا الحي فالفرد المقبل على الزواج يشتري هو وبمساعدة أوليائه قطعة أرض بالحي وبنائها والسكن فيها مع الزواج مباشرة هناك من كان يقيم في سكن وظيفي في مكان مزاولة عمله، ونسبة أخرى كانت تقطن بالعمارات لذلك كانت النسبة التي عبرت أن سكنها من النوع العادي بـ92%، في حين بلغت النسبة التي كان سكنها رديء وسيئ جدا عبارة عن جدران أو كوخ أو سكن قصديري بـ8% وهي تمثل النسبة التي ظروفها المادية والاجتماعية كانت صعبة جدا.

تعتبر المناطق الحضرية المتخلفة سواء كانت قصديرية أو بنايات صلبة فوضوية أحد الحلول الذاتية التي يلجأ إليها الأفراد لمواجهة احتياجاتهم في توفير المساكن لهم مدفوعين في ذلك بأزمة سكن حادة بجانب الهجرة الداخلية والتي تلعب دورا أساسيا في نشأة وامتداد هذه المناطق إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في ذلك.

جدول رقم (22) يبين أسباب انتقال المبحوثين إلى الحي

أسباب الانتقال إلى الحي	التكرارات	النسب المئوية
الحصول على عمل	14	14
الاستفادة من خدمات ومرافق المدينة	01	01
الاكتظاظ في منزلك القديم	42	42
لوجود أهل وأقارب بالحي	07	07
لأسباب أمنية " العشرية السوداء"	16	16
أخرى تذكر	20	20
المجموع	100	100

شكلرقم (15) دائرة نسبية تبين أسباب انتقال المبحوثين إلى الحي

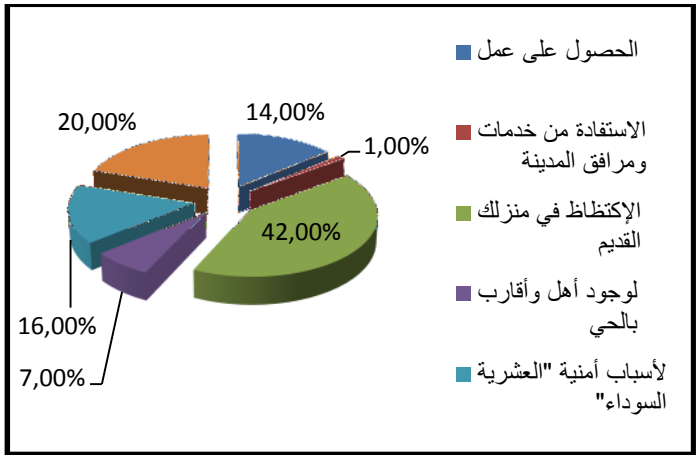

توضح معطيات الجدول والشكل والتي تبرز أسباب الانتقال إلى حي "أولاد بشينة" فكانت النسبة الأكبر هي التي عبرت عن الإجابة " الاكتظاظ في منزلك القديم" بنسبة 42% وهذا ما يدل على أن مفردات عينة البحث عانت بشدة من أزمة السكن من خلال ضيق وتكدس منازل أهاليهم، وما ينجر عن ذلك من مشكلات، وما ساعدهم في ذلك هو أن أسعار العقار بالمنطقة مجال البحث معقولة، تليها النسبة 16% والتي غادرت قراها وأريافها من جراء تدهور الوضع الأمني بالبلاد خلال العشرية السوداء، وكان عاملا فعالا في نشوء مثل هذه الأحياء الفوضوية وكان الدافع الرئيسي هو الحصول على الأمن ولو في مساكن بسيطة، ثم كان لعامل الحصول على عمل نسبة معتبرة كانت عاملا في الانتقال إلى الحي وبنسبة 14% وخاصة أن أغلب المبحوثين من مناطق ريفية وهذا ما يطرح مشاكل في التنقل، وكانت أعباء النقل وبعد مكان العمل بمثابة دافع لشراء قطع أرض بالحي وبناؤها والاستقرار فيها والاستفادة من خدمات ومرافق المدينة كونه قريب من المدينة والنقل به متوفر وخاصة في الوقت الحالي.

أكدت الدراسات التي تناولت الهجرة في دول العالم الثالث على أنها هجرة داخلية اتجاه المدن، ويرجع ذلك إلى الاندفاع الشديد نحو التجمعات الحضرية من أجل البحث عن حياة أفضل يجدها المهاجرون في المدن[1].

إن الاستقرار الحضري للأسرة المهاجرة يتم في الغالب وفق خاصية التضامن والتعاون والمساعدة على الاندماج، حيث تتم الهجرة في كنف العائلة الكبيرة أو الأسرة الممتدة، وتتم

(1) أحمد بوذراع: لتطوير الحضري و المناطق المتخلفة في المدن، المرجع السابق،ص:152.

الإقامة بصفة جماعية أي احتلال عدة أسر لمسكن واحد ووفقا لنفس الخاصية يتم استقرار الأسر المهاجرة بصفة متجاورة مكانيا حسب مناطق النزوح،وهذا ما أكدته البنية الاجتماعية للمسكن والجوار في أغلب المناطق الحضرية المتخلفة وفي الحي الفوضوي أولاد بشينة مجال الدراسة الخاص والذي يعني تحول البنية الاجتماعية الريفية للعائلة بكل خصوصياتها إلى المناطق الحضرية.

أما النسبة التي عبرت بأخرى تذكر والتي قدرت بـ20% فكانت أسباب الانتقال إلى الحي عديدة يتصدرها تواضع أثمان الأرض بهذه المنطقة مما ييسر عليهم شراء قطع أرض وبناء سكنات والاستقرار فيها للتخلص من أعباء الكراء من جهة والتخلص من أعباء العائلة من جهة أخرى، كذلك عامل الزواج والاستقرار في مساكن مستقلة من ضمن أسباب الانتقال إلى الحي، وهناك من المبحوثين من أشار أن سكنه السابق لا يتسع لكل أفراد العائلة فقد تم شراء سكن أوسع ليسع حجم وعدد أفرادها، وهناك من الأسر من كانت ظروفهم المادية صعبة جدا فتحصلوا على قطع الأرض كهبة من أولياء الزوج وهناك من تحصل عليها من أولياء الزوجة وتم بناؤها والاستقرار فيها للتخلص من أعباء الكراء من جهة ومن أعباء العائلة الممتدة من جهة أخرى.

وتشكل آخر نسبة1% والتي عبرت عن الاستفادة من خدمات ومرافق المدينة وأن سبب الانتقال هو الدراسة لأنه من مدينة أخرى، ثم تم حصوله على عمل وبالتالي شراء قطعة أرض والاستقرار بالحي، وفي الحقيقة هذه العبارة متداخلة مع العبارات الأخرى فالحي باعتباره امتداد للمدينة وقريب منهاوبجانبه المنطقة الصناعية للمدينة هو ما أهله ليجذب هؤلاء السكان إليه، وبذلك تعددت أسباب المبحوثين في الانتقال إلى حي "أولاد بشينة" فكل نسبة من المبحوثين كانت له دوافعه في الانتقال للحي.

وانطلاقا من النظريات التي فسرت نمو المدينة في الجانب النظري ومن جوانب وأبعاد متعددة وبالنظر لإجابات المبحوثين نجد أن للعوامل السوسيو اقتصادية دورها الفاعل في نمو المدينة ونجد تفسيرات وإشارات ذلك في كل النظريات المتناولة وخاصة التي ركزت على العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3- تفريغ وتفسير وتحليل البيانات الخاصة بالخصائص العمرانية " خصائص المسكن واستعمالاته":

يتعلق هذا المحور بالخصائص العمرانية أي كل ما يتعلق بالمسكن الخاص بالمبحوث ويتكون من عدة أسئلة تتمحور حول ملكية السكن، مساحته، عدد الطوابق به، حالته المادية، استعمالاته من غرف النوم والاستقبال، حمام، مطبخ، مرحاض، وأهم التجهيزات التي يتوفر عليها المسكن من ثلاجة، تلفاز، آلة الطبخ جهاز كمبيوتر، شبكة الإنترنت، غسالة، إضافة إلى الخدمات الأساسية التي يتوفر عليها المسكن من مياه، صرف صحي،كهرباء،غاز، وبيانات أخرى حول عملية بناء المسكن وتصميمه والمشاكل التي يعاني منها هذا الأخير.

جدول رقم (23) يبين توزيع المبحوثين حسب ملكيةالسكن

ملكية السكن	التكرارات	النسب المئوية
مستأجر	06	06
ملك	94	94
المجموع	100	100

شكل رقم (16) دائرة نسبية تبين توزيع المبحوثين حسب ملكية السكن

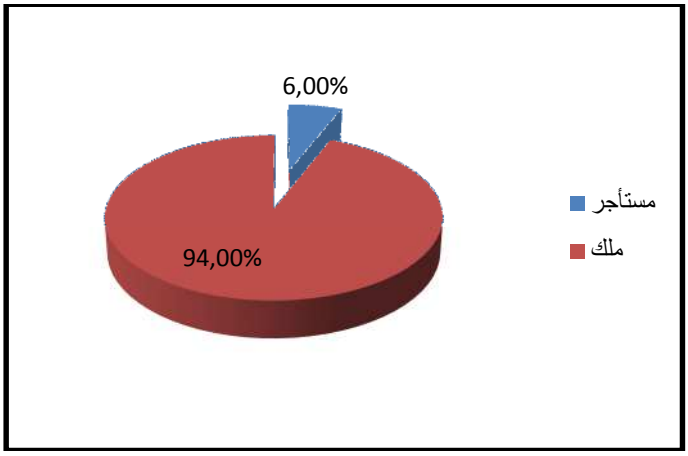

من المعطيات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن نسبة المالكين للمسكن تحتل النسبة الأكبر والمقدرة بـ 94%، وهذا يرجع إلى خصوصية كل الجزائريين والرغبة في الاستقلال في سكن فردي بالرغم من استهلاكه المفرط للمجال والابتعاد عن سكن العمارات أو العمران الرئيسي والعمودي، وخاصة أن أسعار العقار في هذا الحي تخول الملكية للجميع، أما نسبة المستأجرين فهي قليلة وسجلت 6% وهي ضعيفة مقارنة بالأولى وهذا كون الملاك يستعملون السكن كمصدر زائد للدخل، والنسبة التي لا تملك سكن وتقوم بالكراء تكون قد

استفادت من الإيجار بأثمان معقولة مقارنة بمناطق سكنية أخرى وخاصة في المدينة أين تلتهب أسعار الكراء.

جدول رقم (24) يبين توزيع مفردات العينة حسب مساحة السكن

مساحة السكن	التكرارات	النسب المئوية
50م^2-99م^2	33	33
100م^2-149م^2	52	52
150م^2-199م^2	11	11
200م^{2}فما فوق	4	4
المجموع	100	100

شكل رقم (17) أعمدة تكراريةتبين توزيع مفردات العينة حسب مساحة السكن

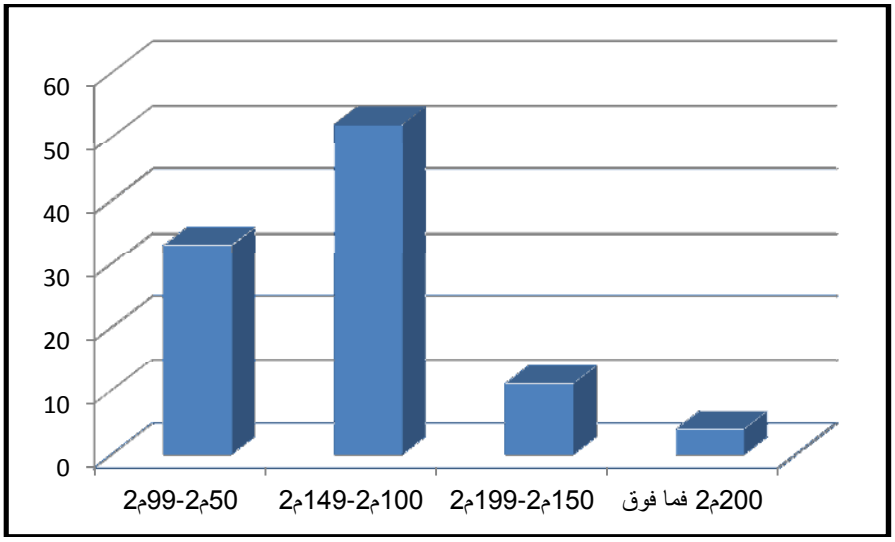

تتناسب مساحة المسكن ويرافقه استعمالاته مع حجم الأسرة وانطلاقا من النسب الواردة في الجدول وشكل الأعمدة التكرارية والتي تبرز مساحة مساكن مفردات العينة المبحوثة، حيث كانت أعلى النسب هي التي عبر عن الفئة من 100م^2-149م^2 بـ52% وهي مساحة نوعا ما متواضعة وذلك لكبر حجم الأسر المبحوثة مما يشكل صعوبة وتعدد في استعمالات مرافقه، تليها النسبة 33% وهي تمثل المفردات التي أجابت أن مساحة سكنها تتراوح بين 50م^2-99م^2 وهي الأخرى مساحة قليلة وضيقة مقارنة بحجم أسرها، أم النسبة 11% والتي أجابت عن الفئة من 150م^2-199م^2 هي الأخرى مساحة متواضعة مقارنة بحجم الأسر المبحوثة ولكن أحسن من الحالات السابقة،وآخر النسب 4%التي أجابت بأن مساحة مساكنها من 200م^2 فأكثر وهي مساحات معتبرة وصلت لمفردة واحدة إلى 400م^2 وهي

تعكس تواضع أسعار العقار في هذا الحي الشيء الذي مكن هؤلاء من شراء مساحات بهذا الحجم، ولكن المساكن المنشئة ذات أجزاء ناقصة وحالتها متوسطة وإذا ما قورنت بحجم الأسر والنظام الأسري السائد فهي مناسبة ولكنها تمثل نسبة ضئيلة من عينة البحث، وهذا ما يعكس أن مفردات المجتمع المبحوث تعيش في أزمة سكن حقيقية نظرا للتكدس والازدحام في مساحات صغيرة حيث تتأثر العلاقات الأسرية بالخصائص الفيزيقية التي يتصف بها المسكن فضيق المساحة وزيادة معدل التزاحم يؤدي إلى الشعور بالقلق والتوتر بين أفرادها.

جدول رقم (25) يبين توزيع مفردات العينة حسب عدد طوابق المسكن

عدد طوابق المسكن	التكرارات	النسب المئوية
أرضي	43	43
طابق	52	52
طابقين	04	04
أكثر	01	01
المجموع	100	100

شكل رقم(18) يوضح عدد الطوابق لمساكن عينة البحث

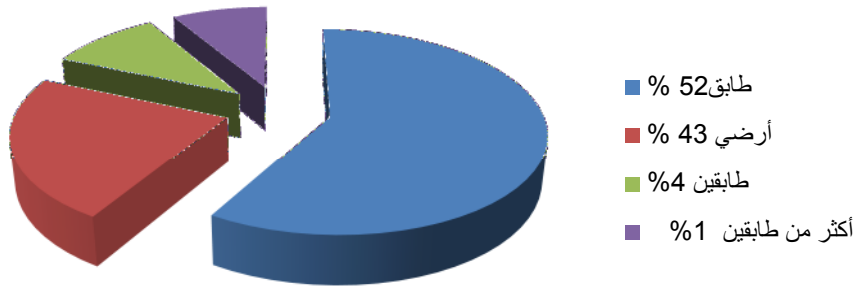

ينتشر بالحي "أولاد بشينة" نمط السكن الفردي ذو البنايات الصلبة ويشهد مظهر الحي نوع من عدم التناسق وغياب المظهر الجمالي لكون البنايات غير مكتملة وأخرى ذات أجزاء ناقصة وأخرى رديئة وسيئة وأخرى مقبولة وأغلبها بدون طلاء ...الخ

فمن خلال المعطيات المتوفرة بالجدول نجد السكنات ذات الطابق الأول بنسبة 56% وهي أعلى النسب وذلك لصغر مساحة السكن والطابق الأرضي لا يسع جميع أفراد العائلة

من ذكور وإناث وكبار وصغار، وكل له خصوصيته إضافة إلى زواج الأبناء وبالتالي لابد من إقامة طابق للاستقرار والإقامة فيه، تليها نسبة المساكن ذات الطابق الأرضي بـ43% وهذا لقلة الإمكانيات المادية للمجتمع المبحوث وضعف الدخل وتدنيه لمجتمع المبحوث لإقامة طابق آخر.

في حين سجلت نسبة 4% لنمط السكن ذو الطابقين وهي عبارة عن مباني تضم سكنات للأبناء المتزوجين والعزاب والإخوة المتزوجين، وكانت النسبة الأقل هي 1% والتي تمثل ثلاث طوابق وهي تضم كذلك الأبناء المتزوجين والذين لديهم دخل حسن أو مصادر دخل متعددة لعمالة الأبناء.

جدول رقم (26) يبين توزيع أفراد العينة حسب حالة السكن

حالة السكن	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	07	07
مقبولة	68	68
سيئة	35	35
المجموع	100	100

شكل رقم (19) دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب حالة السكن

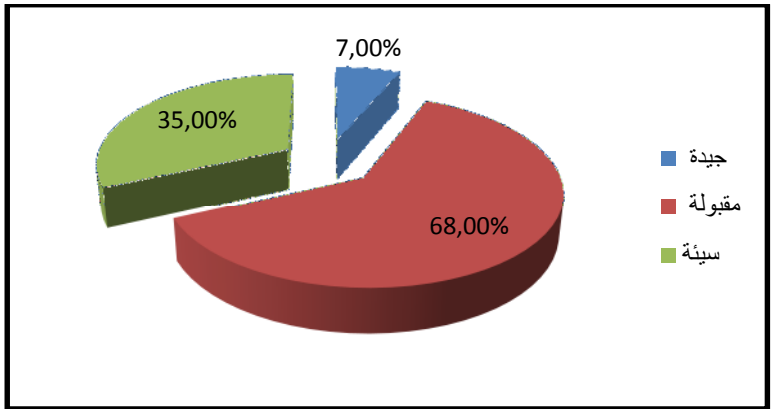

تعبر حالة المبنى المادية والفيزيقية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه أفراد الأسرة، وكلما كان هذا الوسط الداخلي جيد كلما عاش أفراد الأسرة في ظروف حسنة ولم يؤثر ذلك على تنشئتهم والعكس صحيح، فمن خلال الجدول يتضح أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بأن حالة مساكنهم مقبولة هي التي احتلت النسبة الأكبر والمقدرة

بـ68%، تليها النسبة التي أجابت بأنها في حالة سيئة والتي قدرت بـ35% وبعضها رديء جدا فقد لاحظنا بعض المساكن من الداخل عبارة عن جدران من الطوب وسقف فقط لا وجود لمظاهر السكن الآدمي اللائق مع ضيق شديد وبعضهامستودع"50م^2 " حول إلى غرفة ومطبخ غير مهيئ، وحتى السكنات ذات الحالات المقبولة غير مكتملة فإذا كان الطابق الأرضي مهيئ للسكن فالطابق الأول غير مكتمل، ضف إلى ذلك الأجزاء الناقصة في كل أجزاء المساكن سلالم دون سياج ودون بلاط، بيوت دون بلاط وأخرى دون طلاء...الخ، إلا أن مفردات المجتمع المبحوث أجابت بأنها مقبولة المهم أنها تخلصت من أعباء الكراء، وهذا ما يدل على تدني مستوى الدخل لمفردات العينة وصعوبة إقامة وتهيئة سكن مع تعليم الأولاد ومصاريفهم الكثيرة، إذ يعيش فيه أفراد الأسرة لسنوات طويلة وتدريجيا تتم تهيئته كليا وتحسينه بكبر الأبناء ودخولهم في عالم الشغل والمساعدة في مصاريف البيت.

لذلك فإن سمات ثقافة الفقر في البناء الحضري تكمن جذورها في النسق المعرفي عند الفلاح المهاجر به إلى المدينة وأغلبهم من أصول ريفية والتي تتضمن مقولة أساسية نعني بها القدرية ويعبرعنها بالسلبية والتشاؤمية والرضا وركود القيم وعدم القابلية للتغيير والرضا بما هو موجود وهي السمة المميزة عموما لسكان الأحياء المتخلفة عموما لذلك يقعون في أثون الفقر والعوز ويتعايشون معه[1].

أما النسبة الأخيرة والتي بـ7% والتي تمثل المساكن الجيدة لمفردات المجتمع المبحوث وتمثل ذوي الدخل المتوسط والحسن ووجود أفراد مساعدين في الدخل للأسرة وبالتالي تحسين وضعية السكن وتهيئته مع عدم إكمال أجزاء منه.

[1] حسين رشوان: الفقر والمجتمع، المرجع السابق، ص ص: 93، 94.

جدول رقم(27) يبين توزيع مفردات العينة حسب توفر مساكنهم على الخدمات الأساسية:

الخدمات الأساسية		التكرارات	النسب المئوية	المجموع
مياه صالحة للشرب	نعم	100	100	100
	لا	00	00	
صرف صحي	نعم	100	100	100
	لا	00	00	
كهرباء	نعم	100	100	100
	لا	00	00	
غاز	نعم	100	100	100
	لا	00	00	

شكلرقم(20) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر مساكنهم على الخدمات الأساسية:

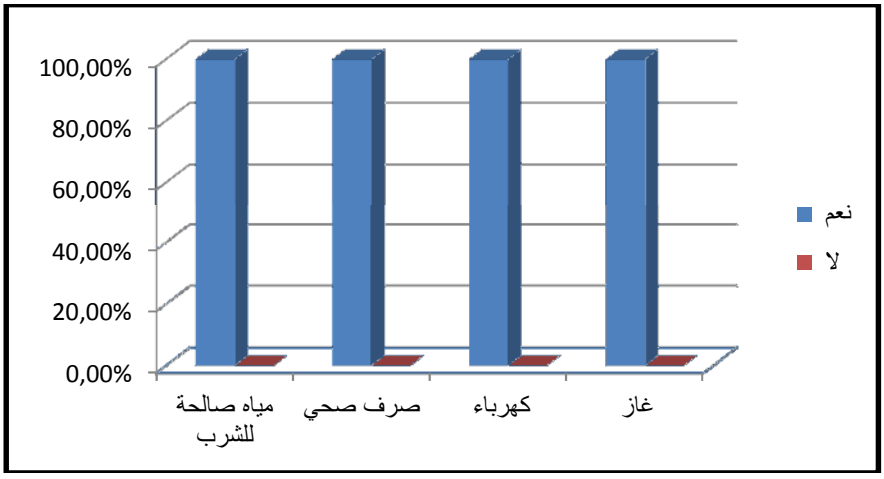

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ توفر ووجود شبكات المياه،الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي، ورغم ذلك فالسكان يعانون من مشاكل في مجال المياه فحي أولاد بشينة ولسنوات طويلة شهد معاناة في نقص وانعدام المياه لذلك سمي "بدوار العطش" وباستمرار الشكاويمن السكان ولجنة تسيير الحي تمت إعادة تهيئة كل قنوات شبكة التوزيع للمياه، وأثناء محادثتنا مع سكان المنطقة فالجميع تكلم عن انقطاع في توزيع المياه لمدة 15 يوم هناك من

قال ثلاثة أيام أربعة...الخ هناك تذبذب في توزيعها وفي الأيام التي قمنا فيها بملء الاستمارات لاحظنا السكان يتزودون بالمياه من صهاريج قاموا بشرائها وأدلى السكان بأنهم يذهبون لملء المياه الصالحة للشرب من بئر بالحي المجاور كونه صالح للشرب، كون المياه التي توزعها الجزائرية للمياه غير صالحة للشرب مع عملية إعادة التهيئة وتمت ملاحظة ذلك ونحن بصدد عمل الدراسة الميدانية، وهذا ما تعانيه عموما الأحياء المتخلفة عموما، والشيء الملاحظ أيضا والذي صرح به كذلك من قبل المبحوثين عدم صيانة هذه القنوات بطريقة جيدة فهي تشهد انكسارات إما من قوة الضغط أو لعدم إتقان عملية الصيانة فهي تشهد تسربات في شوارع الحي.

وفيما يخص الشبكات الأخرى فهي متوفرة فقط شبكة الكهرباء مفردتين من المجتمع المبحوث تتزود بالكهرباء من عند الجيران لم يتم ربط البيت بالشبكة.

كما صرح أحد المبحوثينبانسداد شبكات الصرف الصحي، ولم يتم اتخاذ أي قرار من قبل المسؤولين وتم حل المشكل من قبل السكان بدفع أعباء العمال وشاحنة البلدية وتم فتح الانسداد وهذا ما يدل على أن الحي يعاني من عدم النظافة والتلوث والإهمال من قبل أصحاب القرار، خاصة وأن المناطق التي تنشأ بطريقة فوضوية تكون عمليات التهيئة ومد الشبكات والمرافق الأساسية صعبة جدا ويجد فيها المسؤولين والمختصين صعوبات كبيرة، وحسب ما صرح به رئيس لجنة تسيير الحي بوجود خط كهربائي عالي الضغط بالحي يؤدي إلى حالات مميتة، ووجوده خطر كبير على السكان إلا أن المصالح المعنية بذلك لم تحرك ساكنا بهذا الشأن بالرغم من الشكاوي العديدة من قبل اللجنة الخاصة بالحي[1].

جدول رقم(28) يبين توزيع مفردات العينة حسب توفر الغرف بالمسكن.

توفر الغرف		التكرارات	النسب المئوية	المجموع
غرفة استقبال	نعم	92	92	100
	لا	08	08	
غرف للنوم	نعم	100	100	100
	لا	00	00	

[1] مقابلة مع رئيس لجنة حي أولاد بشية يوم 2015/11/11 على الساعة الثالثة مساءا.

شكل رقم (21) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر الغرف بالمسكن.

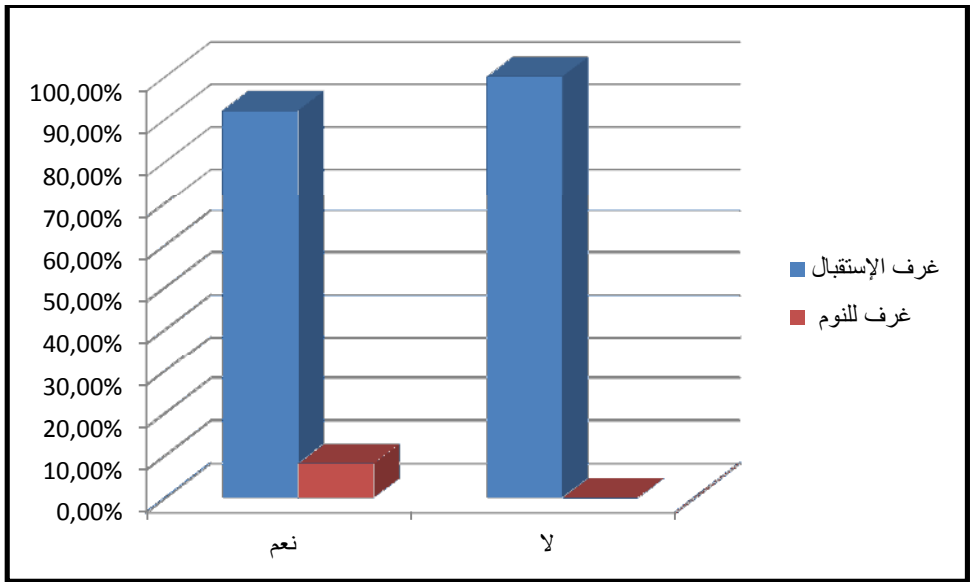

من خلال إجابات المبحوثين فإن أغلبية المساكن بحي أولاد بشينة تتوفر على غرف للاستقبال وذلك بنسبة 92 %، أما المساكن التي لا تتوفر على غرفة استقبال بلغت نسبتها 8% وهي تمثل المساكن التي مساحتها ضيقة جدا ولا تتسع لذلك "50م^2 "، فهي تكفي فقط كغرفة للنوم ومطبخ ومرحاض فقط للاستعمالات الضرورية لا أكثر، فقد صرحت أحد مفردات المجتمع المبحوث أنه لعدم وجود غرف أخرى في سكنها لا تستطيع استقبال أحد حتى والديها يأتون لزيارتها لساعة فقط ، أما النسبة التي عبرت بوجود غرف للنوم فقد بلغت 100% وهذا لا ينف مشكلة التكدس والتزاحم وخاصة من خلال عدد أفراد الأسرة المرتفع والذي يبرز من الجدول رقم(18)من 8-10 أفراد بنسبة 35% ومن 11 فرد فأكثر 24% وهذه معدلات مرتفعة ناتجة عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذي يساعد على انتشار الأمراض والمشاكل الاجتماعية وانعدام الخصوصية وصعوبة في استعمال السكن.

فمن خلال النسب التي توضح وجود غرف للنوم وغرفة للاستقبال فهي تبرز وظيفة أساسية انطلاقا من حجم الأسر فالعائلة الجزائرية تخصص حيز من سكنها لاستقبال الضيوف كما تقوم في نفس الوقت بوظيفة النوم في الليل والاستقبال في النهار، وبالنسبة للأسر النووية حديثة التأسيس فهي لا تواجه مشكل في هذا الشأن لقلة عدد أفرادها فلا يكون هناك استعمال متعدد للغرف وكل غرفة خاصة باستعمال معين.

جدول رقم (29) يبين توزيع مفردات العينة حسب توفر المرافق بالمسكن

المرافق		التكرارات	النسب المئوية	المجموع
حمام	نعم	69	69	100
	لا	31	31	
مطبخ	نعم	100	100	100
	لا	00	00	
مرحاض	نعم	100	100	100
	لا	00	00	

شكل رقم (22) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب توفر المرافق بالمسكن

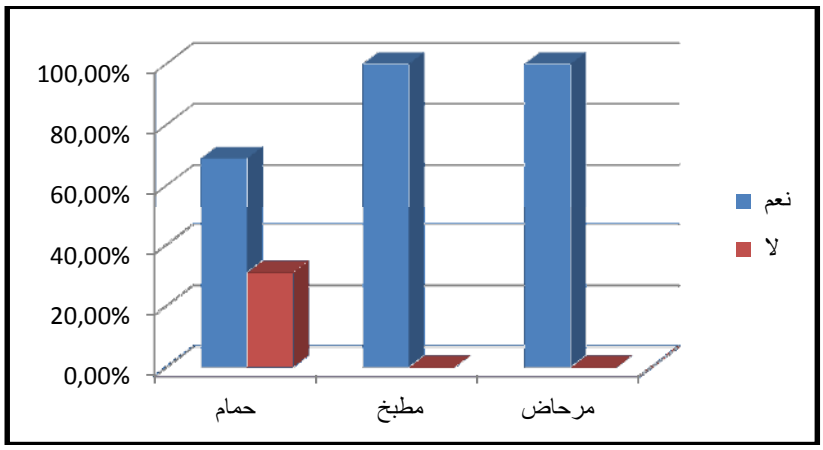

تعتبر المرافق الثلاثة من حمام ومطبخ ومرحاض من ضمن المرافق الأساسية في البيت وقد عبرت جميع مفردات البحث بوجود المرحاض والمطبخ بنسبة 100%، ولكن هناك العديد من المفردات التي أشارت إلى المطبخ غير مهيئ وفي حالة سيئة وهو عبارة عن جدران فقط تستعمل هذه المساحة من السكن لإعداد الطعام فقط،وهذه هي الوظيفة الأساسية لكن الاختلاف يكمن في تجهيزه وتهيئته.

أما النسبة التي عبرت عن عدم وجود حمام بمساكنها هي التي قدرت بـ31% ويتضح ذلك من نوعية سكنها والذي لم تتم تهيئته عبارة عن سقف وجدران من الطوب تحمي من قساوة الطبيعة وبالتالي استعمال طريقة ما للاغتسال، وهناك مساكن في حالة متوسطة لكن

ظروفها المادية لم تسمح لها بتهيئة حمام، في حين كانت النسبة التي تمتلك حمامات بمساكنها قدرت بـ69% وهذا ما يدل على أنه توجد فئة من مجتمع البحث تعاني من فقر حاد.

جدول رقم(30) يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر مساكنهم على مختلف التجهيزات

التجهيزات		التكرارات	النسب المئوية	المجموع
ثلاجة	نعم	100	100	100
	لا	00	00	
تلفاز	نعم	100	100	100
	لا	00	00	
آلة طبخ	نعم	83	83	100
	لا	17	17	
جهاز كمبيوتر	نعم	13	13	100
	لا	87	87	
أنترنيت	نعم	10	10	100
	لا	90	90	

شكلرقم(23) يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر مساكنهم على مختلف التجهيزات

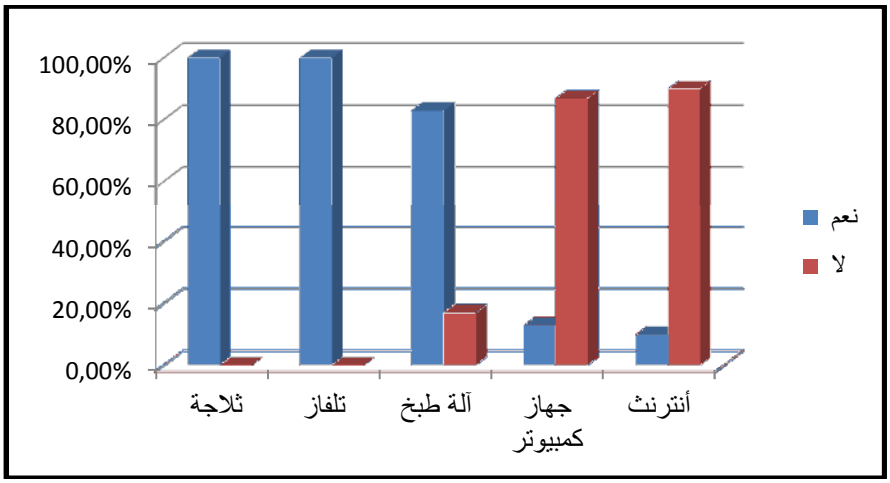

يتضح من الجدول والشكل أن مفردات العينة تمتلك لمختلف التجهيزات وخاصة الضرورية منها، وحتى الأدوات الحديثة من أجهزة كمبيوتر تمتلكها للتغير الحاصل في المجتمع عامة، والتحول عامة إلى مجتمع المعلومات والاعتماد على الجانب الالكتروني في

الحصول على المعلومة وهذا ما يحتاجه التعليم حاليا، لذلك نجد مفردات المجتمع المبحوث تمتلك للأجهزة الضرورية والتي لا يقوم البيت بدونها وهي الثلاجة والتلفاز بنسبة 100%، أما آلة الطبخ فنسبة امتلاكها ب83% و17% من مفردات العينة لا تمتلك هذا الجهاز لقلة إمكانياتها وضعف مستواها المادي وتدني المستوى المعيشي، وتعتبر من أهم الخصائص التي تتميز بها الأفراد في مجتمعات الأحياء الفوضوية والمتخلفة فقر يطغى على كل جوانب الحياة والتعايش معه دون وجود حل لتغيير، في حين بلغت النسبة التي تمتلك جهاز كمبيوتر بـ 13% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بضرورة هذا الجهاز في التعليم وخاصة التعليم الجامعي فكل المراحل التعليمية حاليا تسعى إلى تدريب المتمدرسين على استعمال التكنولوجيا الحديثة"الحواسيبالآلية"في مجال الحصول على المعلومات، أما النسبة التي لا تمتلك جهاز كمبيوتر فقدرت بـ87% وهي نسبة مرتفعة.

وفيما يخص شبكة الإنترنيت فالمفردات التي أجابت بأن بيوتها مزودة بخدمة الإنترنت بـ10% وهي نسبة ضئيلة جدا، لأن التزود بهذه الخدمة يحتاج إلى خط هاتفي ومودام وجهاز كمبيوتر واشتراك، وهناك من يتزود بخدمات الإنترنيت من G3 الجيل الثالث وهي تسمح فقط بتشغيل محركات مواقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك ولا تمتلك تغطية كافية لتستفيد من البحث العلمي، لأن الفائدة من استخدام التكنولوجيا هي طريقة الاستخدام الايجابية.

وكانت النسبة الأكبر التي لا تستعمل خدمات شبكة الإنترنيت قد بلغت 90% وهي نسبة مرتفعة جدا وخاصة بمقارنة استعمالات الإنترنيت في مناطق أخرى من المدينة وهذا ما يعكس تدني المستوى الاجتماعي والثقافي للمبحوثين ولأفراد أسرهم.

جدول رقم (31) يبين عملية التخطيط والتصميم والبناء لمساكن أفراد العينة

عملية البناء / الاستعانة لإعداد تصميم للمسكن	عملية البناء بنفسك		استعنت ببناء		أخرى تذكر				المجموع	
					مسكن تم كراؤه		مسكن تم شراؤه			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	1	1	16	16	–	–			17	17
لا	24	24	47	47	–	–			71	71
لا أدري	–		–	–	6	6			12	12
المجموع	25	25	63	63	12				100	100

شكلرقم (24) أعمدة تكرارية تبين عملية التخطيط والتصميم والبناء لمساكن أفراد العينة

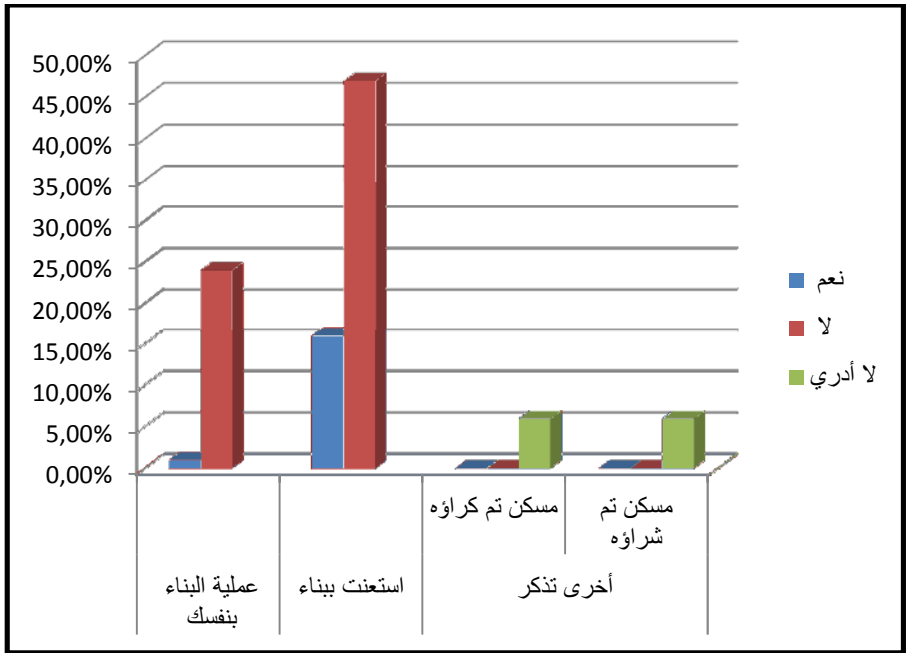

ملاحظة:وجه السؤال في الاستمارة بصيغة أخرى في حالة وجود المفردات المبحوثة من الفئة النسوية كما يلي:

عند البناء هل قام زوجك بعملية البناء ( ) أحد أفراد الأسرة من إخوته أو أبنائه( ) تمت الاستعانة ببناء. وفي حالة الإجابة بالزوج أو إخوته أو أبنائه أدمج في البند قمت بعملية البناء بنفسك.

وفي حالة الإجابة بالزوج أو إخوته أو أبنائه أدمج في البند قمت بعملية البناء بنفسك.

يبين الجدول والشكل أن أغلب مفردات العينة قد استعانت ببناء لإقامة مساكنها وذلك بنسبة63%،إلا أن هناكنسبة معتبرة قامت بعملية البناء بمجهودات أفراد الأسرة سواء الزوج أو الأبناء أو الإخوة ...الخ فهناك نوع من التضامن والتكافل في المجتمع المبحوث، حيث أفاد العديد من الأفراد أنهم قاموا بالبناء بأنفسهم أو الزوج أو الابن أو أخ الزوج أو الأب في حالة المبحوثة من العينة من جنس الإناث وبالتعاون مع الأقارب "نظام التويزة" كون الحي في علاقاته الاجتماعية قائم على نظام النسق القرابي في الجيرة وذلك بنسبة 25% فسكان الحي في أغلبهم ينتمون إلى الطبقة الفقيرة ومستوياتهم التعليمية بسيطة أو منعدمة لذلك فقد امتهنت مهنة البناء، إضافة إلى قلة مداخيلها المادية مما أدى بهم إلى الاعتماد على أنفسهم في عملية البناء، أما النسبة التي أجابت عن عبارة أخرى تذكر فقدرت بـ12% فهي النسبة التي استأجرت مساكنها وقامت بعملية الشراء لذلك فهي ليس لها علم كيف تمت عملية البناء.

يقابل عملية البناء إعداد التصميم للمسكن حيث توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من المجتمع المبحوث لم تقم بإعداد مخطط أو تصميم لمساكنها قبل بنائها، وذلك باللجوء إلى أصحاب الخبرة في البناء وخاصة العاملين في هذا المجال فهناك من عينة مجتمع البحث من يعمل في هذا المجال وكذلك أزواج المبحوثات يعملون في مجال البناء و يتم تقسيم المنزل حسب المرافق الضرورية التي يحتاجها وعملية تخطيط أو بالأحرى تقسيم تتم حسب ما يمكنه فضاء المنزل ومساحته وتقسيمه وتخصيصه إلى المرافق الضرورية التي يحتاجها كل سكن وذلك بنسبة 71% وهذا ما يدل على الاستعمال العشوائي لمساحة السكن من جهة وعدم استغلالها بشكل جيد أو سوء تقسيمها وتخصيصها، وحسب ما ذكرناه سابقا أن المنطقة ككل أقيمت بطريقة فوضوية وخاصة في نشأتها الأولى وحتى العشرية السوداء وبعد استقرار الأمور، لذلك فهي غير منظمة وأغلب أصحاب المساكن لم يلجأوا إلى المصالح التقنية للحصول على رخصة بناء وحتى طريقة البناء تمت بطريقة غير

منتظمة دون اللجوء إلى الاهتمام بهذا الأمر واعتباره ثانويا من جهة، وذلك للتخلف الاجتماعي والثقافي ولانخفاض المستويات المادية من جهة أخرى.

أما النسبة التي أجابت بأنها قد لجأت إلى إعداد تصميم ومخطط لمساكنها قبل بنائه بنسبة 17% وتمثل الفئة المثقفة من جهة وكذلك التي لديها اهتمام بهذا الجانب أو التي تيسر لها ذلك فهناك من المفردات المبحوثة زوجها يعمل كمهندس معماري قام هو بإعداد مخطط لمسكنه وهناك من وجد مساعدة من قبل الجار لأنه تقني مختص في هذا الجانب ...الخ ومن خلال هذا يتضح أن الحي ككل كان قائما بطريقة غير منظمة وفوضوية سواء في مظهره المرفولوجي أو في الفضاء الداخلي للأفراد الساكنين.

في حين عبرت النسبة التي لا تدري بوجود تصميم للمسكن من عدمه بنسبة 12%نصف هذه النسبة تقوم بكراء السكن لا علم لها بذلك، والنصف الآخر من هذه النسبة قامت بشراء السكن ولا تدري إن عمل له تصميم أولا خاصة وأنهن نساء ليس لديهن اهتمام بذلك.

جدول رقم(32) يبين توزيع مفردات العينة حسب المشاكل التي تعاني منها مساكنها

المشاكل المسكن		ك	%	التكرارات	النسب المئوية	المجموع
الضيق والازدحام	نعم	43	43	100	100	100
	لا	57	57			
أجزاء ناقصة وغير مكتملة	نعم	75	75	100	100	100
	لا	25	25			
نقص التهوية وعدم دخول أشعة الشمس	نعم	14	14	100	100	100
	لا	86	86			
لا يعاني مشاكل	نعم	03	03	100	100	100
	لا	97	97			

شكل رقم(25) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب المشاكل التي تعاني منها مساكنها

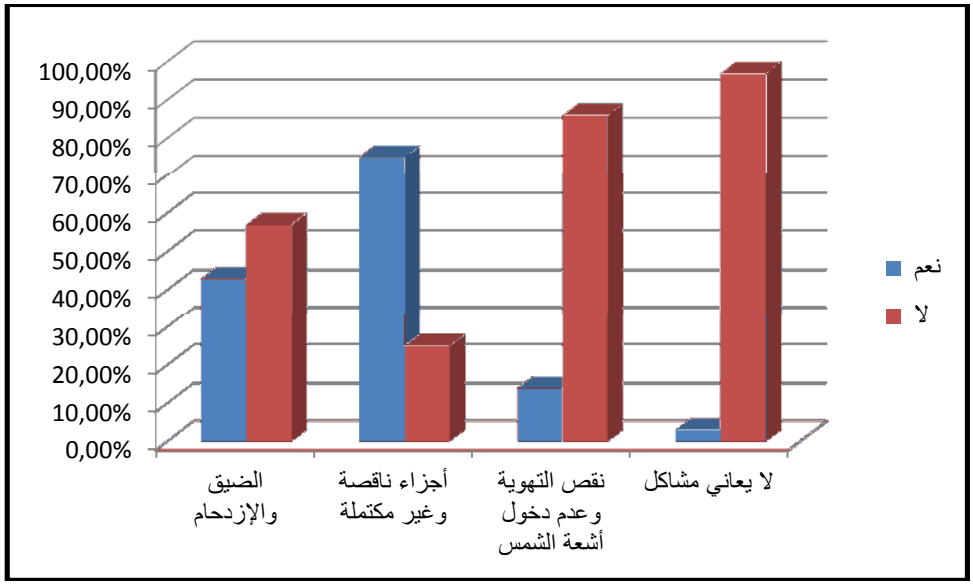

المسكن مأخوذ من السكينة والطمأنينة وهو المكان الذي يلجأ إليه الإنسان ليجدد نشاطه لمجابهة أعباء الحياة، وكلما توفر هذا الأخير على المرافق الضرورية وتمت تهيئته بصفة جيدة وتوفرت فيه التهوية وسمحت وضعيته بدخول أشعة الشمس وكان متسعا ليحوي كل أفراد الأسرة كلما كان صحيا وكان الوسط الملائم لتنشئة الأطفال وعيش الأسرة في وسط ملائم يسمح بإعداد أفراد قادرين على تحمل المسؤولية وصالحين، إضافة إلى شروط وظروف أخرى وأساسية هي الأخرى تساهم في تنشئة سليمة للأفراد.

فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها المساكن في منطقة أولاد بشينة وبنسبة 43% الضيق والازدحام، وما ينجر عنه من مشاكل في الجانب الصحي وغيابالراحة وانعدام الخصوصية والاستعمال المتعدد للغرف ومرافق السكن فهناك أزمة في هذا الجانب وخاصة المساكن ذات 50م^2 فهي عبارة عن جدران مفصولة حتى غرفة للأطفال غير متوفرة وأخرى بغرفتين فقط ومساكن بـ5 أسر في مساحة متواضعة، وآخر بمساحة صغيرة بـ26 فرد وهذه المساكن التي تعاني من الضيق والازدحام تعاني من مشاكل أخرى الرطوبة نقص التهوية وعدم دخول أشعة الشمس، إضافة إلى حالتها السيئة والرديئة وبنسبة 14% فهي عبارة عن صناديق من الطوب يعيش فيها هؤلاء السكان، في حين بلغت نسبة المساكن التي لم تكتمل بعد عملية تهيئتها وإكمال أجزائها الناقصة بـ67% خاصة مع ارتفاع أسعار مواد البناء وأجرة العاملين به، فتدني المستويات الاقتصادية دفع السكان إلى الإقامة بهذه المساكن دون

تهيئتها مساكن دون بلاط وبدون طلاء ..الخ في حين كانت النسبة التي أجابت أن مساكنها مكتملة ولا تعاني مشاكل بنسبة 03% وذلك لتحسن مستوياتها الاقتصادية بسبب دخول أبنائها لعالم الشغل وتحسن في ظروفها المادية.

4- تفريغ وتفسير وتحليل البيانات العمرانية للحي وأخرى عن البيئة:

وخصص هذا المحور للتعرف ووصف مظهر الحي ووضعية المحيط في مجال الدراسة الخاص من خلال نظام تسيير النفايات المنزلية والمشاكل التي يعاني منها حي أولاد بشينة عموما سواء من الناحية العمرانية أو الاجتماعية.

جدول رقم(33) يبين توزيع مفردات العينة حسب وصفهم لمظهر الحي

مظهر الحي	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
يعاني الإهمال	84	84	16	16	100
غير متناسق وفوضوي	28	28	72	72	100

شكلرقم(26) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب وصفهم لمظهر الحي

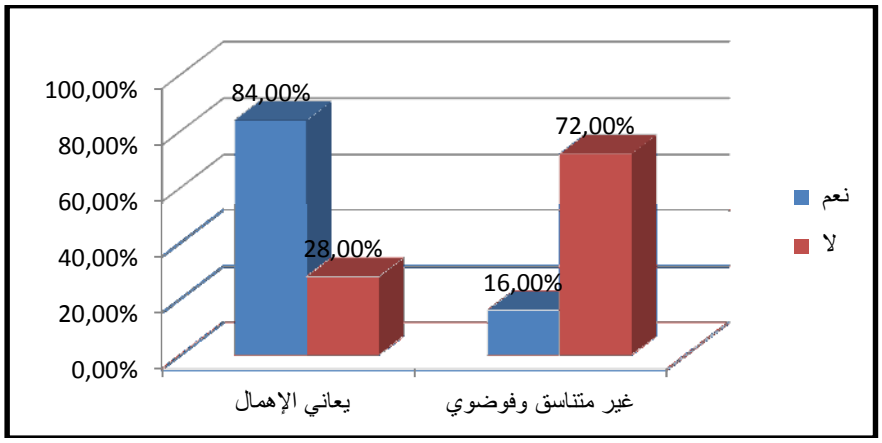

تعاني الأحياء المتخلفة عموما من مشاكل كبيرة تمس كل جوانب الحياة لساكنيها ومن ضمن هذه المشاكل مشكلة الإهمال وعدم اهتمام المسؤولين بهذه الأحياء وذلك الموجودة في الميدان والعقبات المادية، خاصة مع التسارع في وتيرة النمو الحضري غير المخطط بالرغم والذي ساهم بشكل كبير في نفاذ العقار من المدينة استغل بشكل غير عقلاني، لذلك فتعاني هذه الأحياء من بينها حي أولاد بشينة المجال الخاص بالدراسة من الإهمال بنسبة 84%،

خاصة حالة الطرق التي يشتكي منها السكان بدرجة كبيرة، في حين عبرت النسبة التي تليها " غير متناسق وفوضوي" ب28% لأنه في الأساس تمت إقامته بطريقة فوضوية لذلك يعاني من عدم التناسق في مظهره العام.

يعد التصميم الحضري أحد المفردات المهمة في تخطيط المدن المعاصرة وهو يتعامل أساسا مع الأحاسيس البشرية، ويشمل كلا من النظم والشكل الذي تظهر فيه البنية الحضري المعنية فهو يمثل عملية تنظيمية لمجموعة من الأبنية والفضاءات الحضرية المترابطة مع بعضها البعض بتشكيل معين لتكون بمجموعها مفهوما مرئيا متماسكا خاضعا للمبادئ الأساسية تتعلق بالوحدة النظام، والتناسب بين تلك المفردات الحضرية،وينطلق التصميم الحضري من فكرة، أي الفكرة التصميمية والتي بدورها هي تلك التصورات الذهنية والفكرية لدى المصمم الحضري وتمثل مقترحات قابلة للتحقيق وتنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة والتجارب السابقة مع الاطلاع على المشاكل الحضرية المماثلة والأخذ بعين الاعتبار الموروث الفكري والعمراني والثقافي للبيئة الحضرية المعنية وإعطاء بعد حضري يتصف بامتلاكه للهوية المكانية والانتماء إضافة إلى الموروث التاريخي كمؤثر في كيفية إنتاج الأشكال الحضرية كما يعد الجسر الرابط بين التصميم المعماري والتخطيط الحضري، فهو بمثابة التنظيم البيئي للمناطق الحضرية للمناطق الحضرية كما يعده البعض أداة للتعامل مع تحديد الهوية المكانية من خلال تكوينه لشخصية الفضاء الحضري، فالتصميم الحضري يعمل على إيجاد حلول مناسبة لمشاكل قائمة على المستوى الحضري وتسليط الضوء على المشاكل الجمالية في المحتوى البيئي وبارتباط مباشر بمشاكل وطبيعة الحياة الحضرية ووظائف المدينة[1].

فالبيئة الحضرية نتاج تفاعل مجموعة من الجوانب وقد حدد j barnelt من خلال دراسته في التصميم الحضري الجوانب ذات الصلة بالعملية التصميمية في البيئة الحضرية بالجانب العمراني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفساني ومن أهم عناصرها المناطق الحيوية الفعالة والفضاءات الحضرية والكتل الحضرية أنماط الحركة[2]لذلك وانطلاقا من الواقع الحضري للحي مجال الدراسة الخاص والذي أقيم دون دراسة مسبقة لم تؤخذ فيه أي عوامل تحدد هوية المكان وأصالته فغلب عليه الطابع الفوضوي غير المتناسق زيادة على

[1] هشام بمودالموسي، حيدر صلاح يعقوب:التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص ص:102، 103.
[2]نفس المرجع ، ص104.

الإهمال وسوء التسيير مع بعض الإصلاحات المقدمة في إدخال المرافق والخدمات الأساسية إلا أن وضع الحي لا زال متدهورا .

جدول رقم(34) يبين توزيع مفردات العينة حسب وجود نظام لجمع القمامة بالحي

نظام جمع القمامة	التكرارات	النسب المئوية
نعم	100	100
لا	00	00
المجموع	100	100

شكلرقم(27) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب وجود نظام لجمع القمامة بالحي

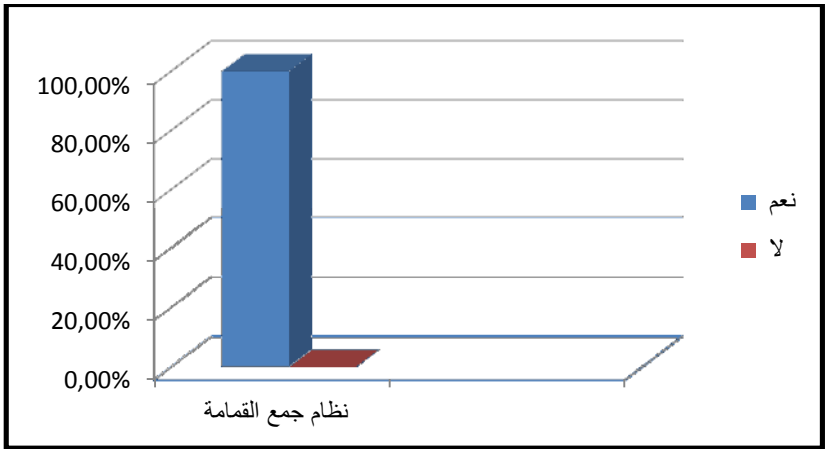

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه والتي تؤكد وجود نظام لجمع القمامة بالحي وذلك بنسبة 100% لكن هذا النظام القائم من طرف المعنيين متذبذب وغير منتظم، إضافة إلى عدم مرور الشاحنة المخصصة لجمع القمامة والنفايات المنزلية عبر كل شوارع الحي لضيقها، وقد خصص السكان أماكن لجمع القمامة في أماكن خاصة من الحي، دون وجود للحاويات وهذا ما يسبب ظاهرة التلوث" من انتشار الروائح الكريهة والحشرات خاصة في فصل الصيف وتشويه مظهر الحي وهذا ما ينعكس على صحة الأفراد الساكنين وخاصة الأطفال الذين ليس لديهم فضاء آخر دون هذه الشوارع للعب فيها.

جدول رقم (35) يبين توزيع مفردات العينة حسب قيام عمال النظافة بواجبهم تجاه الحي

قيام العمال بواجبهم	التكرارات	النسب المئوية
نعم	48	48
لا	00	00
إلى حد ما	52	52
المجموع	100	100

شكل رقم (28) دائرة نسبيةتبين توزيع مفردات العينة حسب قيام عمال النظافة بواجبهم تجاه الحي

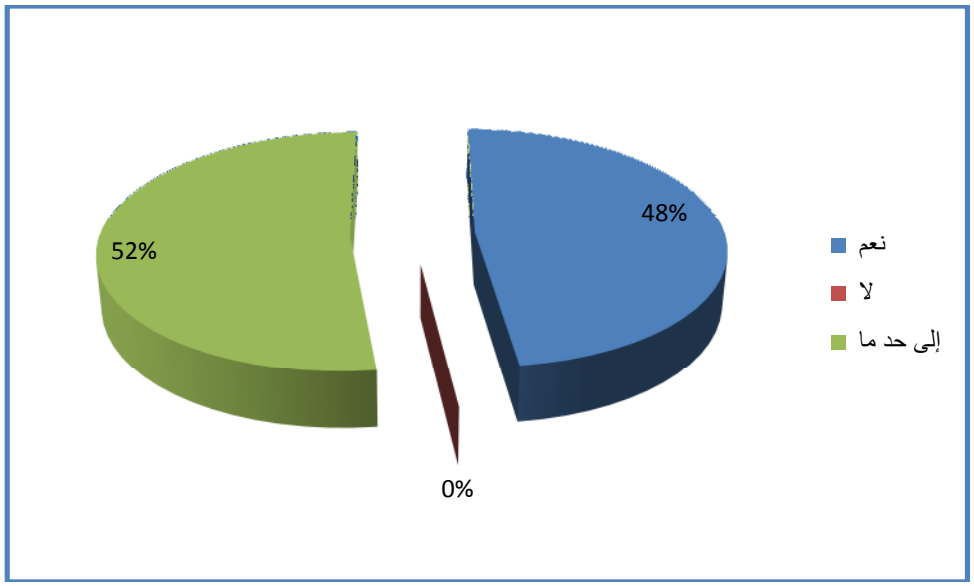

تعتبر نظافة الحي من مظاهر العيش بحضرية في الوسط الحضري وتعكس ثقافة الأفراد الساكنين والعكس الصحيح، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المفردات التي أجابت بأن عمال النظافة يقومون بواجبهم تجاه الحي من زاوية النظافة إلى حد ما، وذلك لأن الشاحنة الحاملة للقمامة لا تمر على كل الشوارع وذلك لأسباب تم ذكرها لذلك فنظام تسيير النفايات المنزلية متذبذب بالحي وشوارع تمر عليها الشاحنة وأخرى لا، ويتم تجميع القمامة في أماكن معينة ويتم حملها من قبل العمال، لذلك فالحي عموما يعاني من ظاهرة التلوث وانتشار الأوساخ وفي شوارع دون أخرى لذلك كانت النسبة التي عبرت بأن عمال

النظافة يقومون بواجبهم بـ42%، والأسباب التي كانت عاملا في ذلك تخطيط الحي فهناك شوارع ضيقة لا تسمح بمرور الشاحنة إضافة إلى الإهمال وسوء التسيير حي بمساحة سكنية كبيرة وكثافة سكانية وسكنية في تزايد شاحنة واحدة لا تكف لهذه الوظيفة.

جدول رقم (36) يبين المشاكل التي يعاني منها الحي

مشاكل الحي		نعم		لا		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
التلوث وانعدام المرافق		56	56	54	45	100	100
نقص المرافق		32	32	68	68	100	100
مشكلات في التخطيط والتهيئة		83	83	17	17	100	100
مشكلات وأخلاقية	اجتماعية السرقة	46	46	54	54	100	100
	تجارة المخدرات	–	–	–	–	–	–
	الانحراف	43	43	57	57	100	100
	الجريمة	–	–	–	–	–	–

شكلرقم (29) أعمدة تكرارية يبين المشاكل التي يعاني منها الحي

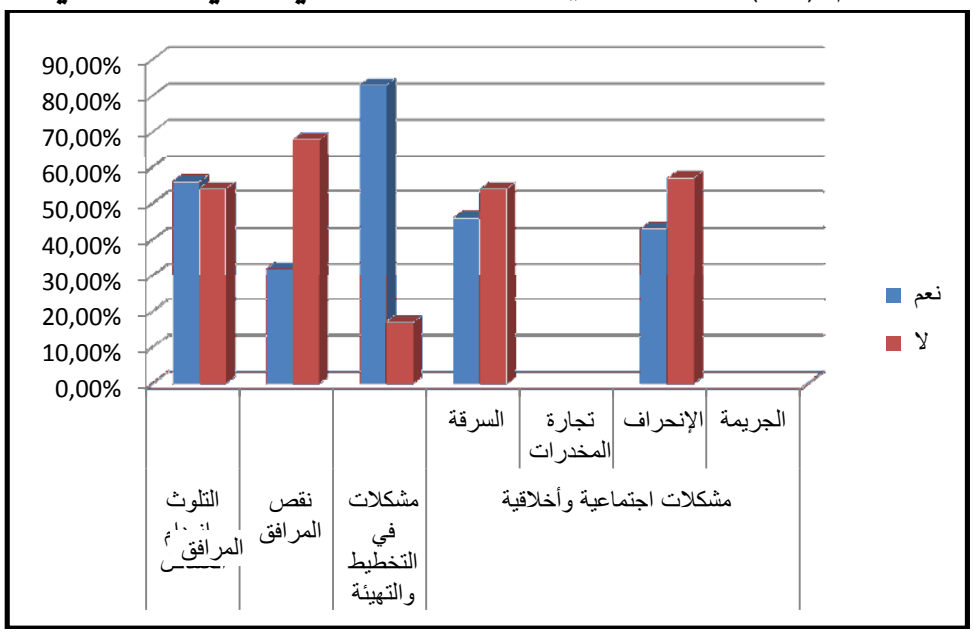

بينت المعطيات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن حي أولاد بشينة يعاني من مشاكل عديدة وأغلب مفردات المجتمع المبحوث طرحت مشكلة تعبيد الطرقات ومشكلة وترصيفها،

حيث يعاني الأفراد وخاصة في فصل الشتاء ودراسة الأطفال، حيث تلجأ الأمهات إلى تلبيس الأطفال أكياس بلاستيكية لكي لا تحمل أحذيتهم الطين إلى المدارس وإلى البيوت لذلك كانت النسبة التي أجابت على عبارة "مشكلات في التخطيط والتهيئة " 83% والحي مجال الدراسة نشأ بطريقة فوضوية ولم يخضع لأي دراسة علمية فقد خصص للاستعمال السكني من قبل مستعمليه ولم تعط الأولوية للاستعمالات الأخرى وأهملت كليا، مع الاستعمال المفرط للمجال فالإنسان لا يحتاج فقط لسكن يأويه بل يحتاج إلى جملة من المرافق لا بد أن تتوفر في الحي لكي يشعر بأنه يحيا في وسط حضري ولائق هو وعائلته، فبغياب المرافق الأخرى من مساحات خضراء وأماكن الراحة للكبار واللعب للأطفال والمرافق الثقافية والرياضية والخدماتية ...الخ وفيما يخص كبار السن من ساكني الحي يتجمعون في مكان من الحي ويقومون باللعب بالحصى" الخرقبة " في التعبير الشعبي لدينا وهو ما لاحظناه لمرات عديدة في دراستنا الميدانية، ولذلك فهي نفس المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية المتخلفة في مختلف ولايات الوطن لأنها تحتاج إلى ميزانية ضخمة للتحسين والتطوير الحضري.

والمشكلة الأخرى التي يعاني منها الحي من الناحية الهندسية والتخطيطية ضيق بعض الشوارع والتي لا تسمح بدورها للشاحنة المخصصة لتجميع القمامة بالعبور عبر الشوارع، حتى الشوارع غير منسقة ليست كليا، وإنما التي في النواة ذات النشأة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الإهمال ومظاهر التخلف والفقر، مما أثر سلبا على مرفولوجية الحي لذلك فكانت نسبة الذين أجابوا على "عبارة "التلوث وانعدام النظافة" كمشكلة يعاني منها الحي بـ56%، وحتى الطريقة التي بنيت بها المساكن وانخفاضها حيث لم تخضع فيها إلى مقاييس تمنع تسربات ودخول الأمطار الطوفانية، فالأمطار التي كانت في صيف 2015 من تسربت إلى أغلب المساكن وخاصة ذات النشأة الأولى وبيوت أصحاب الدخول الضعيفة.

كما عبرت مفردات المجتمع المبحوث عن البطالة المتفاقمة في صفوف الشباب كمشكل من المشاكل التي تعاني منها الفئة الشبانية في مجتمع البحث والحي عامة، إضافة إلى الظروف المعيشية المتدنية التي تعيشها أسرهم"من خلال مهن الأولياء ودخولهم" مما أدى بهؤلاء الشباب إلى الانحراف وظهور مظاهر لم يألفها الحي من قبل كون هذا الأخير في نشأته كان يحوي سكان لهم نفس الأصول الجغرافية ثم أخذ يتسع ويكبر ويضم أفراد من مناطق ريفية وحضرية مختلفة، فظاهرة السرقة منتشرة بصفة كبيرة في الحي العديد من

المنازل تعرضت للسرقة، إضافة إلى التجمعات وتعاطي الخمور والمخدرات والمشاجرات بالسيوف والأسلحة البيضاء وهو الأمر الذي أدى إلى الشعور بعدم الأمن، فالتسرب المدرسي والبطالة والظروف المادية المتدنية والفراغ يؤدي حتما إلى الانحراف والمعاناة من المشاكل الاجتماعية والأخلاقية وذلك ما كانت نسبته بـ89 %.

وتؤكد الدراسات أن السبب الرئيسي في نشأت المناطق الحضرية المتخلفة هي أزمة الإسكان التي تدفع بالأفراد إلى التجمع في أحياء غير مخططة وتفتقر للمرافق والخدمات وتكون بمثابة مصدر للأمراض والأوبئة وبؤرا للأمراض الاجتماعية مع انتشار السلوك الإنحرافي وتعتبر ملاذا للمنحرفين[1]كما تؤكد الدراسات أن الانحراف ظاهرة اجتماعية يساهم في خلقها الكثير من العوامل تتمثل في الفقر والأمية والاحتقان السكني كما تعمل على التوتر النفسي خصوصا لدى الشباب الذي يتميز بالدينامية والطموح الإيجابي[2]

لقد حاول عدد من علماء الاجتماع في دراسة السلوك الإجرامي على تأكيد العلاقة بين سكان الأحياء المتخلفة والانحراف على أن السلوك المنحرف هو نتيجة لمجموعة من القوى الثقافية التي ينطوي عليها المجتمع السكان وحسب الدراسات النظرية العديدة في هذه الأحياء المتخلفة أن نسبة الانحراف والتي تبدأ من والإدمان على الخمور والمخدرات السرقة والاعتداء و والسطو على المنازل إلى اكتساب وممارسة أعنف السلوكيات المنحرفة والخروج عن القانون بالجريمة التي تكثر في مثل هذه المناطق.

في حين كانت النسبة التي عبرت عن نقص المرافق بالحي 32% وهي التي تعكس وضعية الحياة الحضرية بالحي وهي تعبر عن نقص المرافق الخدماتية الأساسية خدمات بسيطة متوفرة بالحي مستوصف صغير "قاعة علاج" فوضى أثناء لقاحات الأطفال ازدحام شديد مع انعدام المرافق الثقافية والرياضية[3] أما المرافق التعليمية والتي أقيمت حديثا بحي "أولاد بشينة" نتيجة لشكاوي السكان من جهة ونضال لجنة تسيير الحي وبذلك كان الإنفراج لأن راحة السكان بتوفر مرافق لتعليم أولادهم وبالرغم من إقامتها في آخر الحي من الجهة العلوية لعدم توفر مساحات شاغرة لإقامتها في وسط الحي مما سبب قلق السكان على أبنائهم .

---

[1]محمود عرابي، المرجع السابق، ص:21.
[2] علي بوعناقة و مجموعة من الأساتذة، المرجع سابق، ص: 362.
[3]مقابلة مع رئيس لجنة الحي يوم 2015/10/07 على الساعة الثالثة مساءا.

وهكذا استطاع سكان المنطقة الحضرية المتخلفة "أولاد بشينة" أن يفرضوا المنطقة ومطالبهم على الواقع والسياسات وأصحاب ومراكز اتخاذ القرار لتحسين وضعيتهم.

5- تفريغ وتفسير وتحليل البيانات الاجتماعية والثقافية

في هذا المحور حاولنا التعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث من خلال طرح أسئلة تتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية للمبحوثين، والتي من خلالها يتم التعرف عن الواقع والوضع الاجتماعي والثقافي للمبحوثين وطبيعة علاقات الجوار والتفاعل بين السكان في الأحياء المتخلفة.

جدول رقم(37) يبين توزيع مفردات العينة حسب وجود أكثر من أسرة في السكن

وجود أكثر من أسرة في المنزل		التكرارات		النسب المئوية
		ك	%	
نعم	الأسرة الثانية من الإخوة المتزوجين	24	37.50	64
	الأسرة الثانية من الأولاد المتزوجين	32	50	
	الأقارب	08	12.50	
لا		36		36
المجموع		100		100

شكل رقم(30) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب وجود أكثر من أسرة في السكن

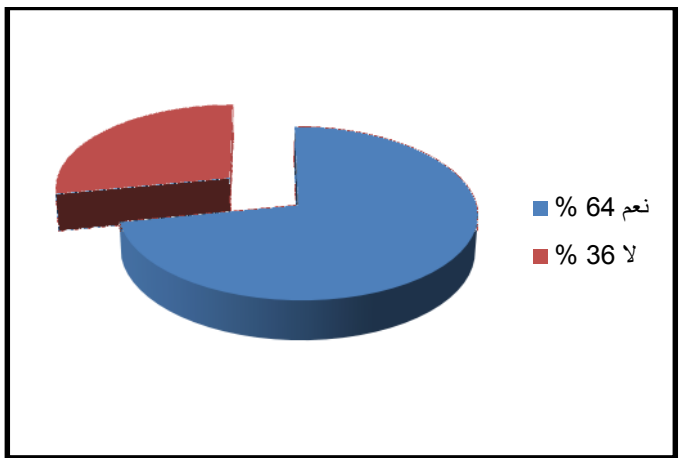

يعتبر التحول من نظام العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية السمة التي تميز المجتمع حاليا والذي كان نتيجة لعوامل كثيرة منها التحول الاقتصادي والحراك الجغرافي ...الخ إلا أن النظام المنتشر في حي "أولاد بشينة" هو نظام العائلة الممتدة وذلك بنسبة 64%فالعديد من الأسر لديها أبناء متزوجين من ابن إلى ثلاث أو أربع أبناء مع الأولياء يشتركون في سكن واحد، وهناك أسر بإخوة وأبناء متزوجين لذلك فالنظام الموجود هو نظام العائلة الممتدة حيث يشترك الأفراد الساكنين في مرافق السكن من مطبخ وحمام وحوش"فناء" ويشغل الأفراد المتزوجين لغرفة وذلك حسب إمكانياتها الاقتصادية ووضعية سكنها، إضافة إلى الأهل والإخوة والأخوات غير المتزوجين ومطلقات بأبنائهن سواء من أخوات أو البنات وحالة واحدة أجابت فيها أحد المفردات المبحوثة بأنهم أقاموا السكن مع أحد الأقارب من الجهة الريفية التي قدموا منها ويشتركون في استعماله.

في حين كانت النسبة التي أجابت بأن المسكن يحوي أسرة واحدة بنسبة34 %وتمثل فئة الأسر الحديثة والنووية والتي مسها التحول في نمطها الأسري، إضافة إلى التي لم تسمحإمكانياتها المادية المحدودة وضيق سكنها وبطالة أبنائها من تزويج أبنائها بالرغم من كبر سنهم والعديد من الأسر تنتظر الاستفادة من السكن الاجتماعي لتخفيف الضغط وللتحسين من أوضاعهم.

جدول رقم(38) يبين توزيع مفردات العينة حسب دراستهم

الدراسة الأولاد	التكرارات	النسب المئوية
نعم	80	80
لا	20	20
المجموع	100	100

شكلرقم(31) يبين توزيع مفردات العينة حسب دراسة أبنائهم

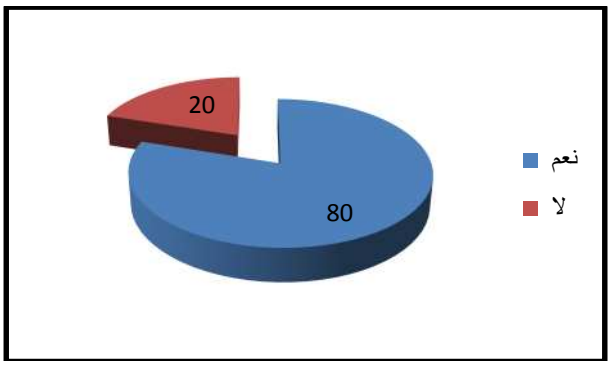

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب المفردات المبحوثة لديها أولاد يزاولون الدراسة وفي كافة المستويات والأطوار وذلك بنسبة 80%، في حين كانت النسبة التي ليس لها أولاد يدرسون بلغت 20% ومثلت هذه النسبة الأسر التي انتهى أبناؤها من مزاولة الدراسة الجامعية، أو الانقطاع والتسرب من المدارس في مراحل مبكرة إضافة إلى الأسرتين التي ليس لديها أولاد، أما عن عدد الأولاد في سن الدراسة فيختلف من أسرة إلى أخرى هناك من لديه سبعة أطفال سواء من الأبناء أو الأحفاد في سن الدراسة وهناك من لديه خمسة، أربعة، ثلاثة اثنان، واحد ...الخ.

وما يترتب على ذلك من واجبات سواء كانت مادية أو معنوية وخاصة الأسر الفقيرة التي تعيش انخفاض وتدني في مستوياتها المعيشية، وهذا ما انعكس سلبا على تحصيل الأبناء، إذ صرحت أحد المفردات المبحوثة بانعدام الإمكانيات المادية التي تمكن الأبناء من الحصول على الدروس الخصوصية لذلك أبناءها أخفقوا في وفشلوا في التحصيل الدراسي في العام الفارط خاصة مع تدني وانعدام المستويات التعليمية للأولياء وهذا ما ساهم في عدم نجاحهم، فبروز القطاع الخاص في التعليم في الوطن عامة وزيادة الاعتماد عليه يزيد من أعباء الأسر وخاصة ذات الدخول الضعيفة وهذا ما يتوفر لدى أسر دون أخرى للمعاناة من الفقر الحاد والذي يميز عادة سكان الأحياء المتخلفة والفوضوية عامة.

جدول رقم (39) يبين توزيع مفردات العينة حسب دراسة الأبناء بالحي أو خارجه

دراسة الأبناء بالحي أو خارجه	التكرارات	النسب المئوية
نعم	65	81.25
لا	15	18.75
المجموع	80	100

شكل رقم(32) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب دراسة الأبناء بالحي أو خارجه

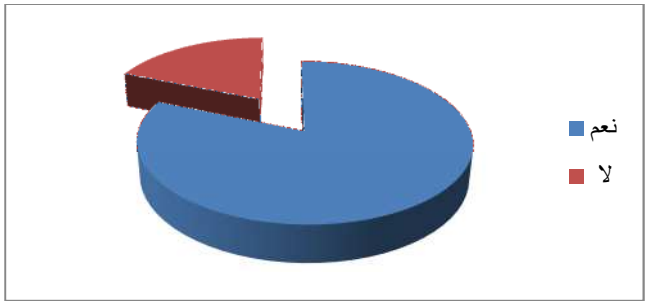

تبين المعطيات الواردة في الجدول والشكل أن أغلب أبناء وأحفاد المفردات المبحوثة يدرسون داخل الحي وذلك بنسبة 81.25%وخارج الحي بنسبة 18.75%، إضافة إلى أن هناك من لديه من يدرس داخل الحي وخارجه فالدراسة في الحي مجال الدراسة انطلاقا من توفر المرافق التعليمية الابتدائي، المتوسط، الثانوي، أما النسبة التي يدرس أبناؤها خارج الحي فهي تمثل الفئة التي تدرس في مراكز التكوين المهني والجامعة.

جدول رقم(40) يبين توزيع مفردات العينة حسب وجود أولاد يدرسون في مراكز التكوين المهني

الدراسة في التكوين المهني	التكرارات	النسب المئوية
نعم	08	10
لا	72	90
المجموع	80	100

شكل رقم(33) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب وجود أولاد يدرسون في مراكز التكوين المهني

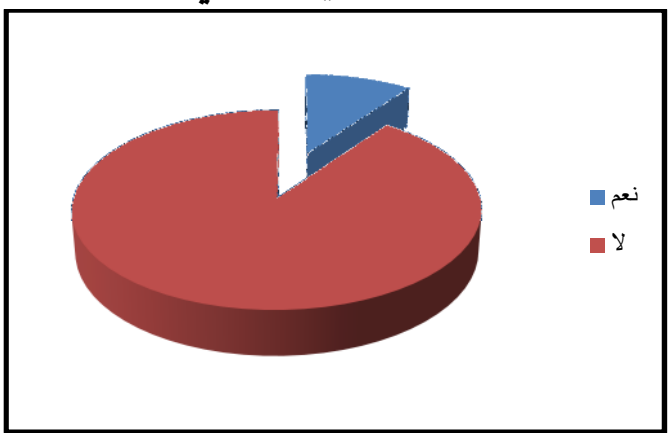

تبين المعطيات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الأفراد الذين أولاد يدرسون في مراكز التكوين المهني قد بلغت10%، وتمثل الفئة التي وجهت إلى الحياة العملية لإخفاقها في الدراسة في الطور الثالث من التعليم المتوسط أو للتسرب المدرسي من جهة أخرى في الطورين الأول والثاني أو لرغبتها في تعلم حرفة للحصول على مهنة أو عمل يساعده على العيش الكريم أو عدم قدرة الأسرة على تعليم أبنائها لمحدودية المصادر المادية...الخ.

في حين بلغت النسبة التي ليس لديها أولاد في مراكز التكوين المهني 90% وهي النسبة الأكبر فأغلب الأبناء يدرسون في الأطوار التعليمية الأساسية والمتوسطة والثانوية والجامعة كتكملة للمراحل التعليمية والدراسية الأخرى.

إن الاتجاه إلى مراكز التكوين المهني بالنسبة للذكور من أجل تعلم حرف تؤهلهم للحصول على مهنة " مثل الترصيص الصحي، النجارة، التلحيم، ...الخ أما الإناث" الخياطة والطبخ" وكلها مهن صعبة تحتاج إلى صبر وإتقان، إضافة إلى وجود فروع علمية في مراكز التكوين المهني للذين أخفقوا في الحصول على شهادة البكالوريا كتقني وتقني سامي في الإعلام الآلي، تسيير الموارد البشرية، التسويق...الخ.

جدول رقم (41) يبين توزيع مفردات العينة حسب عمالة النساء في الأسرة

عمالة النساء		التكرارات		النسب المئوية
نعم	في مجال الصحة	3	23	23
	في مجال التعليم	3		
	الإدارة	8		
	عاملة بمصنع	3		
	حرف"خياطة، صناعة المأكولات التقليدية والحلويات	6		
لا		77	77	77
المجموع		100	100	100

شكلرقم (34) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب عمالة النساء في الأسرة

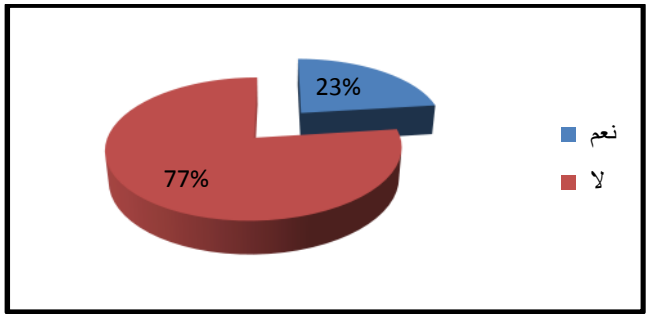

تعتبر عمالة المرأة واقع فرضه التغير والحراك الاجتماعي والجغرافي والانتقال إلى المجتمعات المعقدة والاعتماد على التصنيع وزيادة فرص التعليم وتعميمه على الجنسين،

خاصة في السنوات الأخيرة زادت نسبة التعليم في صفوف الإناث مما سمح بدخول هذه الفئة في المجتمع الجزائري لمجالات عديدة الصحة التعليم الإدارة وحتى في مجالات كانت حكرا على الرجال أصبحت المرأة قادرة على اقتحامها وحققت نجاحات في ذلك وخاصة في المجال السياسي والمجال الأمني.

ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من مفردات العينة المبحوثة لديها نساء في الأسرة تعملن وفي مجالات عدة منها الصحة كتقنيات في الصحة وممرضة إضافة إلى التعليم الإدارة العمل بالمصانع كون الحي قريب من المنطقة الصناعية وامتهان حرف الخياطة وصناعة المأكولات التقليدية وذلك بنسبة 23% ، تعتبر عمالة امرأة وضع فرضته عدة عوامل إضافة إلى العوامل الذاتية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية دافع الحاجة للوفاء بالضروريات خاصة مع تدني المستويات المعيشية للأسر المبحوثة في أغلبها وفي ارتفاع حجمها فوجود فرد يساهم في الإعالة والإنفاق يعتبر شيء إيجابي وتحول في نفس الوقت خاصة أن أغلب المفردات ذات خلفية ريفية فقد أصبحت النظرة إيجابية للتعليم وعمالة المرأة وبنسبية .

في حين بلغت النسبة التي عبرت بعدم وجود نساء في الأسرة تعملن وبنسبة 77% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالأولى وذلك لأسباب تعود للخلفيةالريفية ومكان المرأة هو البيت وتربية الأولاد أي حصرها في هذه الوظيفة فقط، إضافة إلى عامل البطالة حيث توجد نسبة من الماكثات بالبيوت وهن من فئة المتعلمات واللائي لم يجدن فرصة عمل بسبب البطالة المتفاقمة في الوطن.

جدول رقم (42)يبين توزيع مفردات العينة حسب طبيعة العلاقة مع الجيران

العلاقة مع الجيران	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	25	25
حسنة	55	55
متوسطة	10	10
سيئة	07	07
لا وجود لعلاقة	03	03
المجموع	100	100

شكلرقم (35) يبين توزيع مفردات العينة حسب طبيعة العلاقة مع الجيران

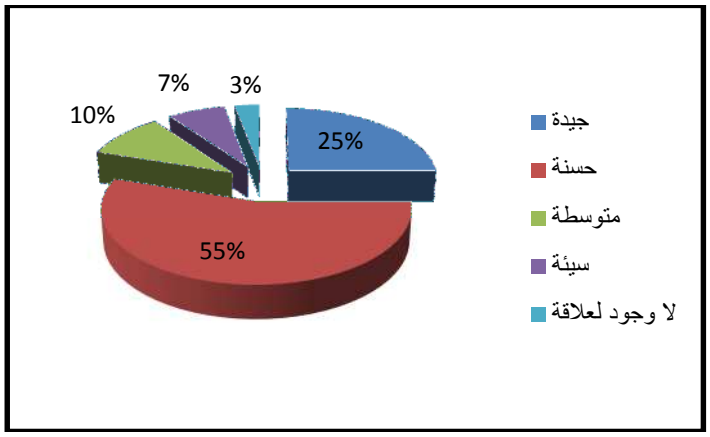

تعتبر الجيرة أصغر وحدة اجتماعية في المجتمع المحلي الحضري يسودها نمط العلاقات الأولية التي تسمح بالتآلف يصاحبها تجانس يسمح بوجود جماعات أولية تتميز بإحساس قوي بالشعور الجمعي، وتقوم هذه العلاقات بدور واضح في الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وبالتفاعل اليومي المباشر والذي ينتج عنه قيام علاقات طيبة نابعة من صلة الأرحام وحسن الجوار، والتي تعكس بدورها قوة الروابط الدينية والاجتماعية والقرابية مما يعطي لساكنيها الإحساس بالقوة والتآخي الذي يربط الأفراد بعضهم ببعض وهذا ما تعكسه النسب 25%، 55%، 10%، والتي تمثل أن العلاقات جيدة حسنة ومتوسطة، وهي السمة الغالبة والمميزة عادة للمجتمعات القاطنة في المناطق الحضرية المتخلفة لأن ساكنيها نازحين من الأرياف، وبعد نزوحهم فإنهم يحملون معهم القيم الريفية من التلقائية والعفوية وسيطرة القيم والعادات والتقاليد على سلوكياتهم، وحتى ساكني المدن من فقرائها المقيمين في المناطق

الحضرية المتخلفة يلجأون إلى إقامة العلاقات الأولية للتعايش في مثل هذه المناطق وظروفها.

في حين بلغت النسبة التي أجابت بأن العلاقة مع الجيران سيئة فقد بلغت 7% وتمثل الأفراد المستائين من الأنشطة الممارسة من قبل جيرانهم "نجارة ، تلحيم، تربية الأغنام ..الخ وبعض السلوكيات المرفوضة أخلاقيا كالإدمان على الكحول، في حين أجابت أصغر نسبة بـ "لا وجود لعلاقة مع الجيران" بـ3% وتعكس صفات الانعزال والإنفراد.

جدول رقم(43) يبين نوع الصلة الرابطة بالجيران"

الصلة بالجيران	التكرارات	النسب المئوية
أهل وأقارب	49	49
أصدقاء	07	07
أخرى تذكر	44	44
المجموع	100	100

شكل رقم(36) دائرة نسبية تبين نوع الصلة الرابطة بالجيران"

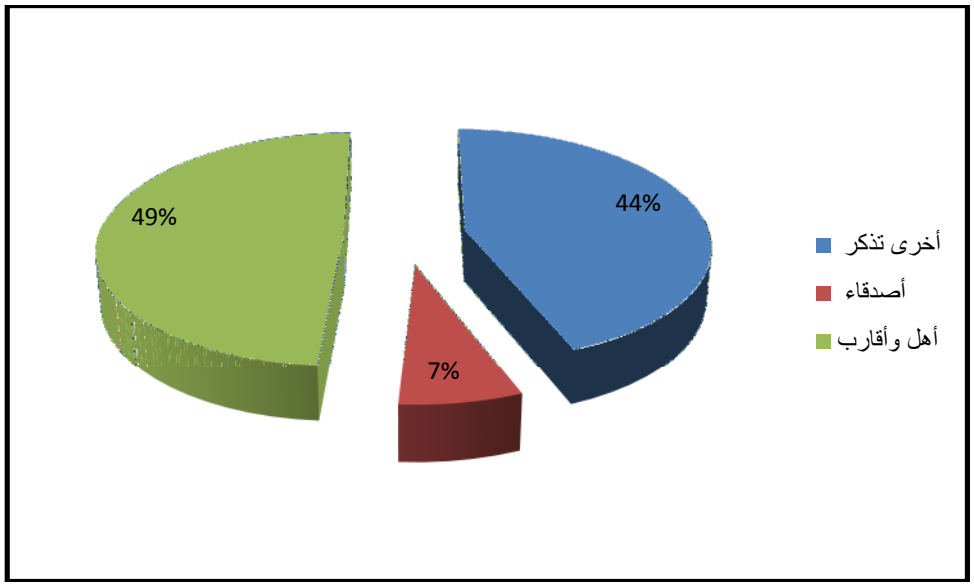

من خلال الجدول أعلاه وشكل الدوائر النسبية نلاحظ أن النسبة التي عبرت أن الصلة التي تربطها بجيرانها هي صلة الأهل والقرابة وذلك بنسبة 49% إما الأخ أو الأخت أو الصهر وإما الجد أو الخال أو العم أو الخالة أي أهل الزوج وأقاربه أو أهل الزوجة وأقاربها إضافة إلى الأصول مما يعكس انتشار النسق القرابي في الحي، حيث تشير الكثير من الدراسات أن المناطق الحضرية المتخلفة وبصفة عامة تقدم لساكنيها وظائف اجتماعية

ايجابية منها أنها تشجعهم على التماسك الاجتماعي، وتعرف ساكنيها بطريقة العيش اليومية ومن ثم التكيف معها باعتبارها أول محطة للنازحين قبل الدخول إلى مجتمع المدينة، وأنها تساعدهم على تعلم أساليب وطرائق العيش فيها وكذلك إيجاد فرص عمل لهم[1]كما تتحدد الوحدةالقرابية في شكل وحدة فيزيقية داخل المكان وتعمل الروابط القرابية في الأحياء المتخلفة كنسق اتصال بين المدينة والريف فتجذب المهاجرين وخاصة الأقارب[2] في الحي مجال الدراسة الخاص البدايات الأولى لنشأة نوياتها الأولى، ومن يقدم لهؤلاء هذه الخدمة هم الأقارب والأهل وحتى الجيران من نفس الأصل الجغرافي وحتى الأفراد القادمين من ولايات أخرى لديهم أقارب في الحي فوحدة الجيرة تحقق اتصال العائلات اجتماعيا وفيزيقا.

تليها الفئة التي أجابت بأخرى تذكروفي أغلبها تمثل المفردات التي لا يربطها بجيرانها سوى علاقات الجوار منها الأفراد الذين استأجروا السكن في الحي وبأثمان متواضعة، إضافة إلى النسبة التي قامت بشراء السكن هي الأخرى تجمعها علاقات الجوار فقط، وتبقى النسبة الأخرى من المفردات المبحوثة تتمثل الرابطة والصلة بالجيران أن لديهم نفس الانتماء العرقي " من نفس العرش" وكذلك من نفس الأصل الجغرافي أي علاقات جوار في الموطن الأصلي وذلك بنسبة 44%، تليها النسبة الأصغر وهي نسبة الأصدقاء وذلك بنسبة 7% وهي الصلة الرابطة بين الأفراد في الحي، فهذا الأخير كان محل جذب واستقطاب من خلال الأثمان المتواضعة لأسعار العقار ونتيجة لعوامل أمنية واقتصادية واجتماعية وكذلك التحول في النظام الاجتماعي الأسري.

جدول رقم(44) يبين توزيع مفردات العينة حسب تبادل الزيارات مع الجيران

تبادل الزيارات مع الجيران	التكرارات	النسب المئوية
نعم	70	70
لا	20	20
أحيانا	10	10
المجموع	100	100

[1] حارث علي العبيدي: العشوائيات دراسة سوسيوأنثروبولوجية في الإقصاء الاجتماعي /المكاني، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2012، ص:90.

[2] حسين رشوان: الفقر والمجتمع ، المرجع السابق، ص: 93.

شكلرقم(37) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب تبادل الزيارات مع الجيران

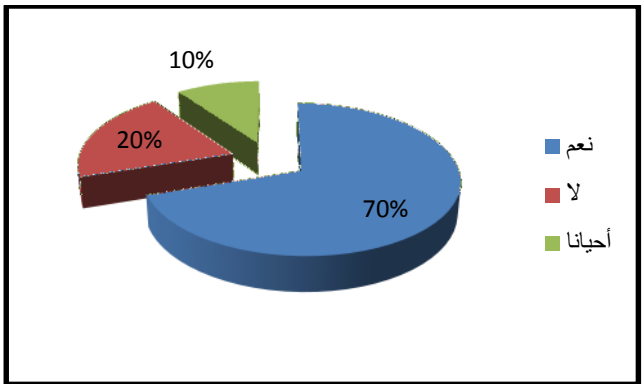

من خلال المعطيات الواردة في الجدول والشكل وانطلاقا من الصلة التي تربط بين الجيران ودرجات وروابط القرابة ووحدة الانتماء العرقي ووحدة الأصل الجغرافي والقيم الدينية التي أنشئ عليها هؤلاء فنسبة تبادل الزيارات مع الجيران وخاصة الأهل والأقارب والأفراد القادمين من نفس المناطق وذلك بصفة دائمة وقد بلغت 70% وحتى الأفراد القادمين من مناطق أخرى فيلجؤون إلى إقامة هذه العلاقات الأولية كتعويض عن العلاقات التي ألفوها في مناطقهم الريفية، تليها النسبة التي عبرت بأنها تتبادل الزيارات مع الجيران من حين لآخر وذلك بنسبة 10%، في حين النسبة التي أجابت على عبارة "لا" فقد بلغت 20% وهي قليلة مقارنة بالنسبة الأخرى.

جدول رقم (45) يبين توزيع المفردات حول المناسبات التي تتبادل فيها الزيارات

المناسبات	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
الأعياد	28	28	72	72	100
الأفراح	68	68	32	32	100
الأحزان	70	70	30	30	100
زيارة المريض	40	40	60	60	100
أخرى تذكر	49	49	51	51	100

شكلرقم (38) أعمدة تكرارية تبين توزيع المفردات حول المناسبات التي تتبادل فيها الزيارات

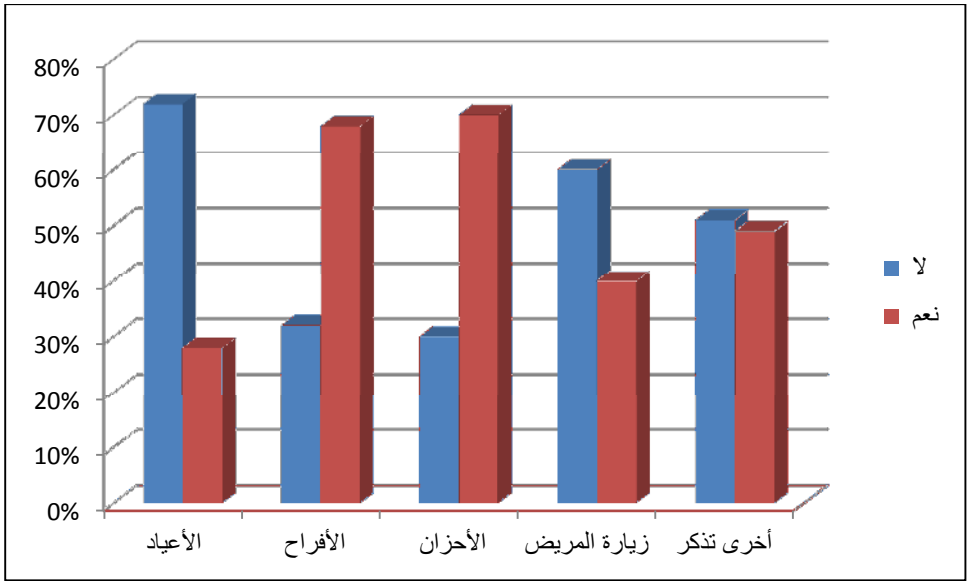

يعرف التجاور السكني بأنه إقامة السكان بعضهم قرب بعض، وهؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون ويتزاورون ويتعاونون فيما بينهم وفي شتى المجالات فهم يشتركون معا في الأفراح والأحزان وفي السراء والضراء، فالمحافظة على العلاقة الطيبة مع الجيران وزيارتهم ومعاونتهم واجب مقدس عند الشعوب الإسلامية[1].

يتميز المجتمع المبحوث بسيادة العلاقات الأولية والتفاعل الاجتماعي المباشر والقيم السائدة من خلال أسلوب التنشئة الاجتماعية، مما أدى إلى بروز مفاهيم تضامنية من خلال صلة الجوار الجيدة والحسنة والمتوسطة والتكافل بين الأفراد في مجال البحث المدروس في المناسبات الأفراح، الأحزان، بنسب متقاربة 70%و68% وزيارة المريض بنسبة 40% والأعياد بنسبة 48% أما نسبة أخرى تذكر فكانت 49% فهناك من أجاب من المفردات المبحوثة أنه يتبادل الزيارات في الحي وخاصة مع الأهل وفي كل المناسبات المذكورة والمتجسدة في الزيارات المتبادلة يوميا بين الأهل والأقارب والجيران وخاصة المجتمع النسوي وكبار السن من الذكور والشباب البطالويجتمعون بالحي، إضافة إلى مناسبات استقبال أطفال جدد في العائلات...الخ.

كما تتبادل مفردات المجتمع المبحوثة وخاصة العنصر النسوي المأكولات وخاصة عند إعداد مأكولات تقليدية وخاصة بين الأقارب والأهل وحتى الجيران، مما يوضح أن هناك خصائص وسمات احتفظت بها الأسرة الجزائرية عامة والأسرة القاطنة بالحي خاصة

[1] عبد القادر لقصير، المرجع السابق، ص: 180.

والتي تعود بجذورها إلى المجتمع القبلي والنظام الأبوي وسمات أخرى تقمصتها من خلال التحول والتغير في المجتمع وما سببه من تغيرات في النمط الأسري والعلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة وأنماط التفاعل وتقلص واضمحلال العلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة.

جدول رقم (46) يبين توزيع مفردات العينة حول المناقشة مع سكان الحي

المناقشة مع السكان		نعم		لا		المجموع
		ك	%	ك	%	
نعم 80	أمور سياسية	–	–	–	–	–
	أمور اقتصادية	03	3.75	77	96.25	100
	أمور اجتماعية	67	83.75	13	16.25	100
	مشاكل خاصة بالحي	67	83.75	13	16.25	100
لا		20				20

شكل رقم(39) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب المناقشة مع سكان الحي

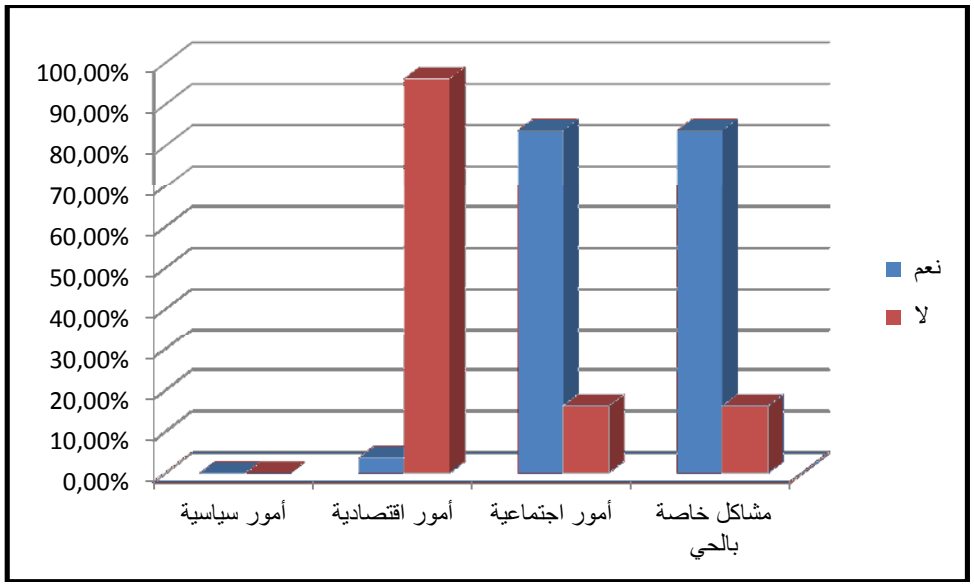

في كل حي من الأحياء الناتجة عن النمو الحضري غير المخطط وغير المنظم وغير الموجه وكنتيجة للنزوح الريفي ومنها حي "أولاد بشينة" مجال البحث الخاص، حيث تكون هذه الأحياء الفوضوية في مظهرها المرفولوجي وفي طريقة إقامة المباني والمساكن وتوزيعها وعادة ما تكون في نشأتها تعاني من نقص كبير في المرافق والخدمات وسوء التنظيم

والإهمال من قبل السلطات لذلك يبذل السكان مجهودات كبيرة عن طريق لجنة الحي الممثلة لهم في تغيير ظروف الحي وتحسينها نوعا ما، لذلك كانت نسبة المناقشة بين المفردات المبحوثة وخاصة العنصر الذكوري وحتى النسوي بين الأهل والجيران على حد سواء حول المشاكل الخاصة بالحي والتي تتصدرها حاليا مشكلة تعبيد الطرقات ومشكلة المياه وذلك بنسبة 67%، تليها النسبة التي أجابت على المناقشة حول أمور اجتماعية حول غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ومشاكل الأبناء والدراسة ومشاكلهم العائلية وذلك بنسبة 67% ، تليها نسبة المناقشة مع الجيران حول الأمور الاقتصادية ذلك بنسبة 3%، في حين تنعدم الإجابة على عبارة الأمور السياسية للتحفظ من جهة وانعدام الثقة وتراجع الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المختلفة في المجتمع ومنها المؤسسات السياسية وذلك لفقدان المعايير الخاصة بالعمل.

في حين كانت النسبة التي أجابت أنها لا تتناقش مع السكان الحي وذلك بنسبة 20% وتمثل الفئة من الأسر والتي تمنعها ظروف العمل" سائق مسافات طويلة" ولا تسمح إلا في حالات نادرة المناقشة حول ظروف الحي لأنها تمس الجميع، إضافة إلى بعض النسوة التي لا يسمح لهن من قبل أزواجهن التردد على الجيران،أو ظروف وأعباء البيت خاصة مع ارتفاع عدد أفرادها مما لا يسمح بوجود وقت لذلكإضافة إلى الفئة التي تنتمي في نشأتها إلى المدن وتفضل الإنفراد.

جدول رقم (47) يبين توزيع مفردات العينة حسب الجلوس مع سكان الحي

الجلوس مع سكان الحي		التكرارات		النسب المئوية
نعم		80		80
لا	تفادي المشاكل	20	20	20
	تعاطي المخدرات	–		
	الإدمان على الكحول	–		
المجموع		100		100

شكلرقم (40) يبين توزيع مفردات العينة حسب الجلوس مع سكان الحي

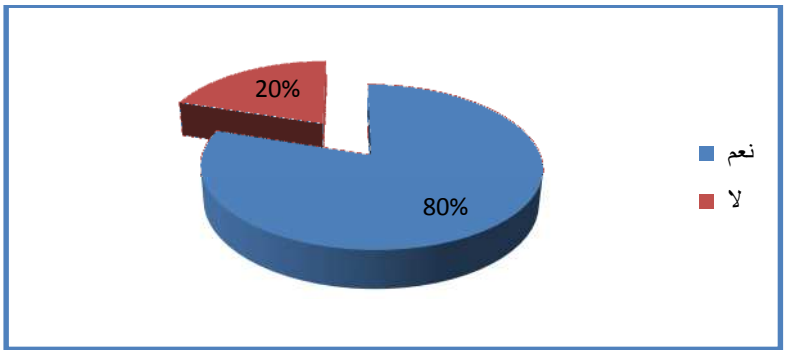

سكان الحي مجال الدراسة الخاص وحسب أصولهم الجغرافية فأغلبهم ينتمي إلى المناطق الريفية، كذلك متوسطات الأعمار مرتفعة لنسبة من المجتمع المبحوث فهي تنتمي إلى الفئة التي عايشت عهد الثورة التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي حيث كان المجتمع الجزائري أغلبه ريفي، والسكان عندما ينتقلون ويهاجرون إلى منطقة يحملون معهم خصائصهم وسماتهم الثقافية، حيث تتميز المجتمعات الريفية بالعلاقات الأولية وبالتكافل والتواصل والتضامن الآلي بخلاف الأفراد الذين ينتمون إلى المدن وعاشوا فيها فلهم خصائص تختلف تماما عن سكان الأرياف، ومن ضمن هذه الخصائص الريفية علاقات الجوار الحسنة والمتجسدة في حب الجلوس مع سكان الحي والقضاء على أوقات الفراغ وعدم الاستغناء عن الجلسات الحميمةوذلك بنسبة 80%، كما ذكرنا سابقا أن أغلب المفردات المبحوثة لديها أقارب وأهل وجيران وأصدقاء من موطنهم الأصلي لذلك فهؤلاء السكان لازالوا يحافظون على العلاقات الأولية وأواصر الرحم والتواصل بينهم وهناك نوع من العروشية في الحي وبشكل ظاهر حتى السكان في انتماءاتهم وعلاقاتهم ظهر ذلك فهي حسب نوعية الصلة والأصل الجغرافي والانتماء العروشي وحسب ما صرح به العديد من المبحوثين،في حين بلغت النسبة التي لا تحب الجلوس مع سكان الحي وبنسبة 20% وذلك لتفادي المشاكل والثرثرة والتدخل في شؤون الآخرين، فتمثل هذه النسبة السكان الجدد والذين التحقوا بالحي حديثا، أو طبيعة السكان هكذا نشأوا في المدن ويحبون الانعزال وعدم الاختلاط مع الآخرين لتخلفهم واعتبار أن هؤلاء ليس لديهم نفس السمات الثقافية والاجتماعية للتعايش والجوار، أو لظروف العمل التي لا تسمح بذلك فما يتوفر من الوقت في العطل يقضيه المبحوث في قضاء لوازم وحاجات الأسرة لذلك لا وجود لوقت لمجالسة سكان الحي وذلك حسب طبيعة مهن بعض المفردات المبحوثة .

جدول رقم (48) يبين تضايق مفردات العينة عند مرور الغرباء

التضايق من مرور الغرباء	التكرارات	النسب المئوية
نعم	79	79
لا	21	21
المجموع	100	100

شكل رقم (41) دائرة نسبية تبين تضايق مفردات العينة عند مرور الغرباء

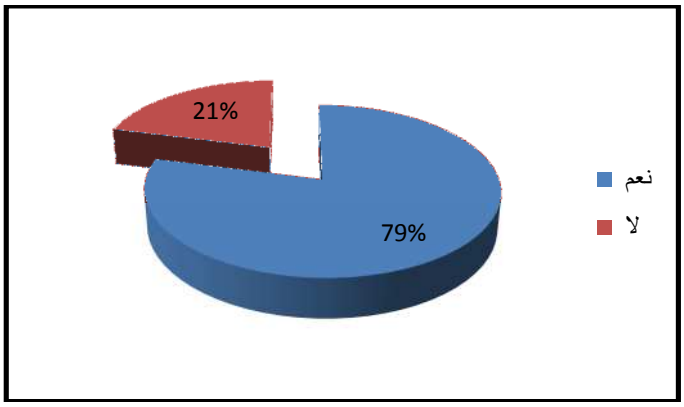

انطلاقا من طبيعة الحي شعبيويتميز بحراك اجتماعيوكثافة سكانية عالية، إلا أن هذا الأخير يتميز بنوع من التخلف محلات تجارية بسيطة جدا تتوفر فقط على بعض السلع الأساسية وغير مهيأة وخاصة في وسط الحي ونواة نشأته الأولى وبخلاف المحلات الجديدة الواقعة على خط نقل المواصلات وبعض المحلات التي تتميز باختلاف كلي عن المحلات الواقعة داخل الحي سواء من حيث التهيئة، نوعية السلع، نوعية الخدمة المقدمة...الخ.

يتصف هذا الحي بغياب مظاهر الحياة الحضرية وبما أن العلاقات الأولية هي السائدة والحي قائم على أساس قبلي وعشائري والنسق القرابي هو السائد فيه ونسبة كبيرة، فأغلبية السكان يتضايقون من مرور الغرباء فعند دخولنا للحي وفي زيارتنا الاستطلاعية للمنطقة، سؤلنا لمرات عديدة عما نريد وأي خدمة نحتاجها وأي قطاع من الدولة ننتمي إليه، فهناك شعور بالحذر من الغرباء وخاصة بعد التردد لمرات عديدة وسبب ذلك أن أغلب السكان في الحي يعرفون بعضهم البعض ، إذ وجدنا تجمعات لشباب وأخرى للشيوخ ولمرات عديدة أثناء البحث الميداني وملء الاستمارات ويتضح ذلك من خلال النسبة 79% والتي تمثل النسبة التي تتضايق من مرور الغرباء تمثل فئة الشباب وفئة الأفراد الذين نشأوا وفي المدن وطريقة

الحياة الفردية وسيادة العلاقات الاجتماعية والرسمية والتي لا تعير لهذا الأمر أهمية وذلك بنسبة 21%

جدول رقم (49) يبين تلقي المفردات المبحوثة للمساعدات من قبل جيرانهم

تلقي المساعدة	التكرارات	النسب المئوية
نعم	70	70
لا	10	10
أحيانا	20	20
المجموع	100	100

شكل رقم (42) دائرة نسبية يبين تلقي المفردات المبحوثة للمساعدات من قبل جيرانهم

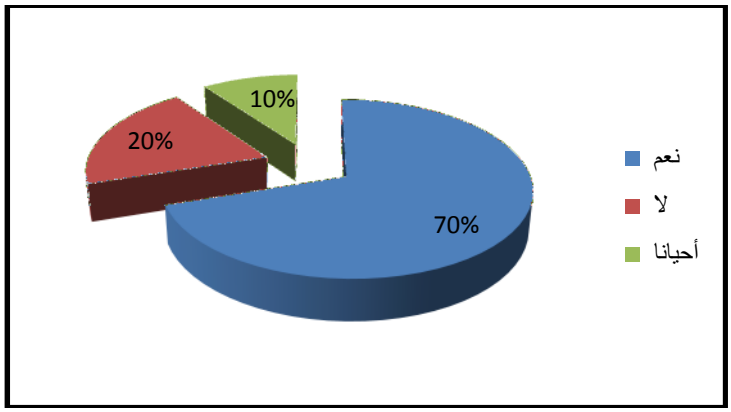

يبين الجدول والشكل أعلاه والخاص بتلقي مفردات العينة المبحوثة للمساعدات من قبل جيرانهم وذلك بنسبة 70% وهذا بصفة دائمة، في حين بلغت النسبة التي تتلقى المساعدات أحيانا من قبل الجيران في حال الحاجة بنسبة 20%، وهذا ما يعكس التفاعل الاجتماعي المباشر ونمط العلاقات الاجتماعية الأولية حيث تبرز مفاهيم تضامنية من خلال صلة الجوار الجيدة والحسنة، فكل مفردة من المفردات المبحوثة في الحي لديها أقارب وأهل وجيران من الأصل الجغرافي النازحين منه،لذلك فهناك تكافل بين الأفراد في المناسبات والأحداث الطارئة، فالفرد عند تعرضه لمشكلة أو أي ظرف يجد يد العون والمساعدة تمتد إليه من الجيران والمقربين ومن غير الأقارب على حد سواء، ويلعب دورا كبيرا في هذا التضامن كبار السن والشيوخ خاصة من معلمي القرآن والذين لهم مكانة اجتماعية ويحظون باحترام الجميع.

في حين بلغت النسبة التي لا تتلق مساعدات من الجيران بنسبة 10% وتمثل الأفراد الذين يتميزون بخصوصيات معينة في حياتهم طغيان الانفرادية أو لأسباب أدت إلى مشاكل بين الجيران بسبب الأنشطة الممارسة بالحي والتي يصدر عنها تلوث بيئي وصوتي وآثار سلبية على صحة الأفراد.

جدول رقم (50)يبين توزيع مفردات العينة حسب الاهتمام بالنشاطات الثقافية

الاهتمام بالنشاطات الثقافية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	11	17.18
لا	53	82.81
المجموع	64	100

شكلرقم (43) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الاهتمام بالنشاطات الثقافية

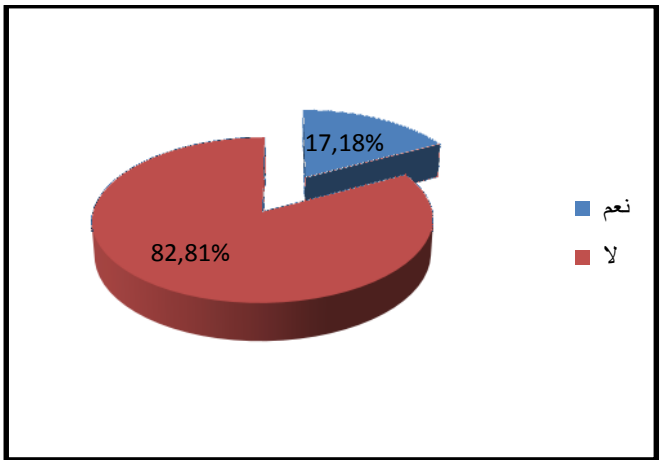

ملاحظة: تم استبعاد فئة الأميين من النسبة الكلية ولم يتم استبعاد نسبة الابتدائي بالرغم من أنه مستوى ضعيف ولا يرق إلى الاهتمام بالنشاطات الثقافية وإذا كان هناك اهتمام فهو هواية أو موهبة وإبداع من الصغر.

حسب المعطيات الواردة في الجدول أعلاه والذي يمثل الاهتمام بالنشاطات الثقافية والتي تمثلها نسبة صغيرة من المجتمع المبحوث بـ17.18%والتي تمثلها فئة من الشباب الجامعي وبعض الأفراد الموهوبين، وكانت النسبة ضئيلة لأسباب عديدة يتصدرها انخفاض وتدني المستويات التعليمية من جهة، وانعدام المرافق الثقافية من جهة أخرى في المنطقة لذلك كانت نسبة الأفراد الذين ليس لديهم اهتمام بالنشاطات الثقافية بنسبة 82.81% وقد استبعدنا نسبة الأفراد الأميين من السؤال وعدم طرحه عليهم.

جدول رقم (51) يبين توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في النشاطات الثقافية

المشاركة في النشاطات الثقافية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	04	36.36
لا	07	63.63
المجموع	11	100

شكل رقم (44) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في النشاطات الثقافية

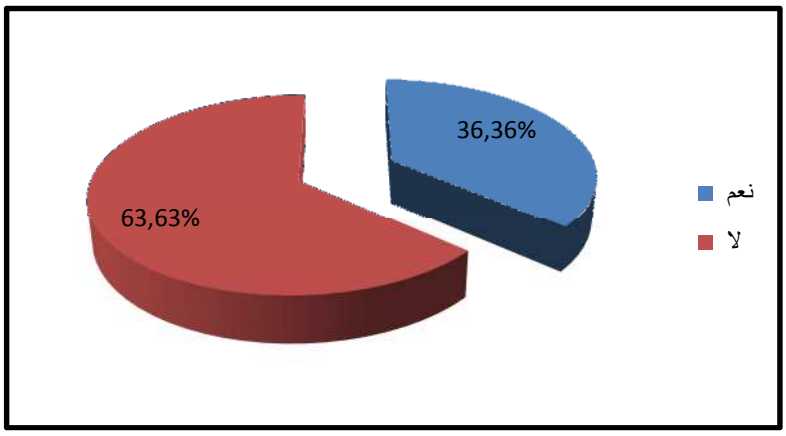

من خلال نسبة الاهتمام بالنشاطات الثقافية والتي كانت قليلة جدا ولذلك فالمشاركة في النشاطات الثقافية كانت أقل من الاهتمام بها، وذلك بنسبة 36.36% والمتمثلة في بعض النشاطات الممارسة على مستوى مسرح المدرسة والمتوسطة، ويعود ذلك لانعدام المرافق الثقافية والترفيهية بالحي والاهتمام بشؤون العائلة، وعدم وجود وقت للتفرغ لهذه الأنشطة إضافة إلى ظروف ونوع عمل بعض المفردات والتي تحول دون ذلك وسجلنا بعض الاهتمام بالنشاطات الرياضية وممارستها وكانت النسبة التي أجابت بأنها لم تشارك في النشاطات الثقافية بنسبة 63.63%.

وهذه هي السمة المميزة للمناطق المتخلفة عموما انعدام المرافق الثقافية وانخفاض المستويات التعليمية وتدنيها وانعدامها لبعض المفردات وبالتالي فالاهتمام بالنشاطات الثقافية آخر اهتماماتهم وأمور لا يفكرون فيها مطلقا من الواقع والظروف التي يعيشون ويتعايشون فيها والفقر المدقع لبعض المفردات والتي تصل إلى حد العيش تحت خط الصفر.

6- تفريغ وتفسير وتحليل بيانات عن الاتجاهات والمشاركة:

حاولنا التعرف في هذا المحور على آراء وطريقة تفكير مفردات المجتمع المبحوث ميولاته اتجاهاته وفي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية السياسية وعمالة المرأة.

جدول رقم (52) يبين راحة المفردات المبحوثة في الحي

راحة المبحوثين في الحي	التكرارات	النسب المئوية
نعم	33	33
لا	39	39
نوعا ما	28	28
المجموع	100	100

شكلرقم (45) دائرة نسبية تبين راحة المفردات المبحوثة في الحي

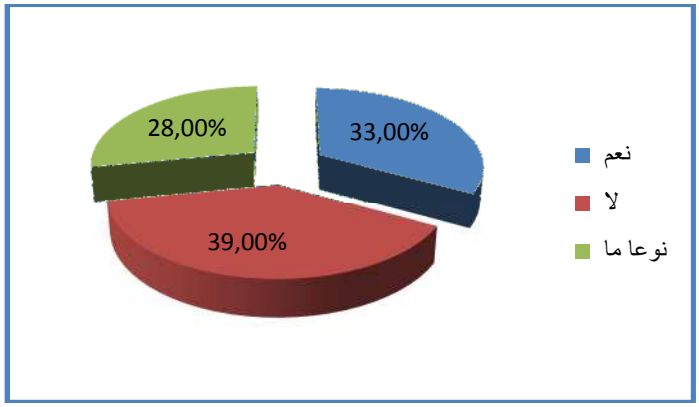

عبرت العديد من المفردات وخاصة الفئة المتعلمة والفئة التي لها خبرة في الحياة والتي عاشت ظروف الحي وتعايشت معه لمدة طويلة وفي ظروف صعبة في نوع من الإقصاء الاجتماعي المكاني فسكان الحي عانوا لسنوات طويلة من نقص فادح في الخدمات والمرافق، لذلك عبر هؤلاء الأفراد عن شعورهم بالتهميش والاستبعاد من الحياة الحضرية نتيجة إهمال الحي من قبل المسؤولين والمختصين، حيث كان السكان يعانون من نقص فادح في المرافق الأساسية كمشكلة نقص وانعدام المياه ولسنوات طويلة لذلك سمي الحي "بدوار العطش" لأن كل مواصفاته تعبر عن الحرمان والتخلف والخلو من المرافق، وحسب تصريحات رئيس لجنة الحي كالمرافق التعليمية، وبالرغم من أن مكان إقامتها بعيد نوعا ما حسب آراء سكان المنطقة إلا أنه يعتبرإنجاز فقد خلص ذلك التلاميذ من التنقل وهذا كان نتيجة لعدم التخطيط وقيام الحي بطريقة فوضوية لم تترك مساحات لهذه المرافق واستغلت

المساحات الشاغرة والمتواجدة بآخر الحي إضافة إلى تجديد شبكة توزيع المياه مع بقاء التذبذب في التوزيع لذلك، عبرت نسبة من المفردات المبحوثة بأنها تجد راحتها في الحي وذلك بنسبة 30% فقد استطاعت إقامة وامتلاك سكن يغنيها عن أعباء الكراء ومن الاكتظاظ في مكان الإقامة وكان الحي بمثابة الخلاص بالنسبة للأفراد الفارين من انعدام الأمن في قراهم إضافة إلى الاستفادة من خدمات ومرافق المدينة.

في ظل المشاكل الخاصة بالحي من الناحية التصميمية والمرفولوجية والتهيئة وفي مثل هذه المناطق ونتيجة لسوء الأوضاع وتدني المستوى المعيشي ومعاناة نسبة من المفردات المبحوثة من الفقر والأمية وانتشار ظاهرة البطالة وخاصة عند الشباب والحجم الكبير للأسر مما جعل الحي أرضا خصبا للكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والنفسية والأخلاقية خاصة كالسرقة وإدمان الخمور والمخدرات والمشاجرة بالسيوف ..الخ لذلك عبرت نسبة من المفردات المبحوثة أنها لا تجد راحتها في الحي وذلك بنسبة39%، في حين عبرت أخرى بأنها تجد نوعا من الراحة وذلك بنسبة 28% لاستقرارها في مساكن ملك لها من جهة ولعلاقتها الطيبة مع السكان إضافة إلى ظروف الحي غير الملائمة من جهة أخرى.

جدول رقم(53) يبين قبول الإقامة في سكن جماعي لمفردات العينة المبحوثة

"قبول الإقامة في سكن جماعي			نعم		لا		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
نعم	85	ضيق السكن	40	47.05	45	52.94	85	100
		السكن غير ملائم ويفتقد للمرافق الضرورية	09	10.46	71	89.41	85	100
		ظروف الحي غير ملائمة	30	35.29	55	64.70	85	100
		أسباب أخرى تذكر	06	7.05	79	92.94	85	100
لا	15	مسكنك ملائم	10	66.66	05	33.33	15	100
		الحي يوفر كل ما يحتاجه من مرافق وخدمات	00	00	00	00	00	00
		قربه من المدينة	00	00	00	00	00	00
		علاقتك بالسكان	5	33.33	10	66.66	15	100

شكلرقم(46) أعمدة تكراريةتبين قبول الإقامة في سكن جماعي لمفردات العينة المبحوثة

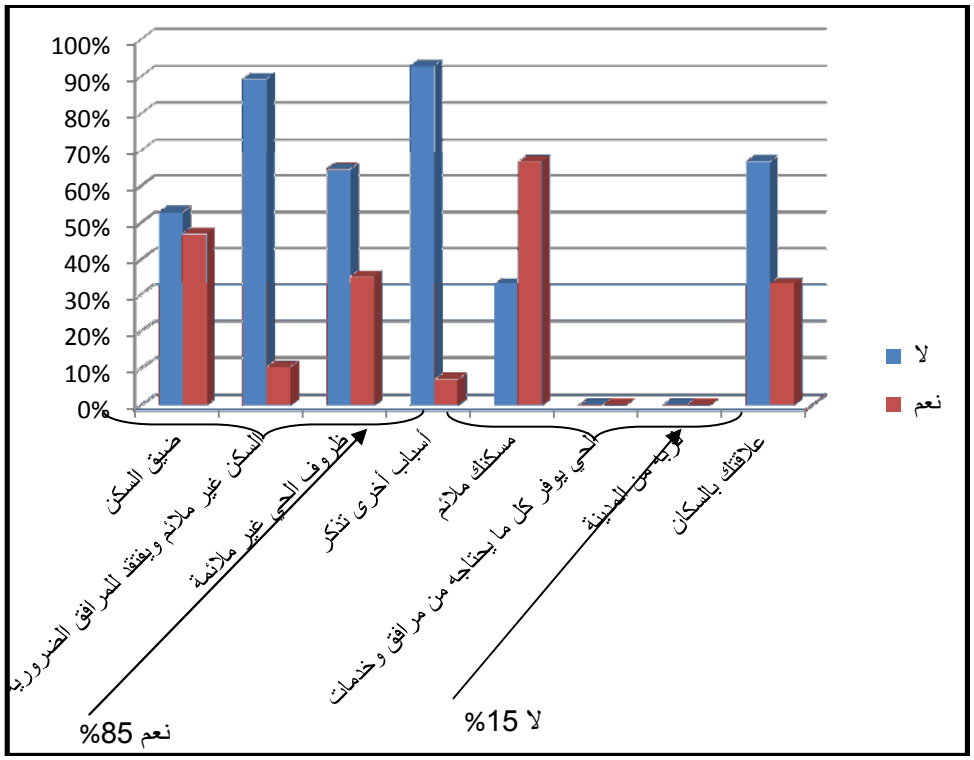

تبين المعلومات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن أغلب المفردات المبحوثة تفضل التخفيف من الضغط الموجود وذلك إن تم حصولها على سكن جماعي "اجتماعي سكن في العمارات" وأغلب المفردات قامت بإيداع ملفات للاستفادة من سكن اجتماعي لأحد الأبناء أو أحد الإخوة لتخفيف الضغط والعيش في استقلالية والتخفيف من حدة الاكتظاظ وذلك بنسبة 85% وهذه النسبة كانت نتيجة لعدة عوامل تتوزع على نسب للإجابة على عبارة نعميتصدرها عامل ضيق السكن بنسبة 47.05%العديد من الأسر تقيم في سكن متواضع المساحة " خمسة أسر، أربع أسر، ثلاث أسر وستة وعشرون فرد في سكن واحد ذو مساحة صغيرة" هذه أزمة حقيقية بالنسبة لبعض الأسر.

تليها مباشرة النسبة المستاءة من ظروف الحي غير الملائمة سواء من ناحية التنظيم أو حضرية المجال بحيث يعاني هذا الأخير من مشاكل في التهيئة نقص المياه الصالحة للشرب بالرغم من تجديد شبكة التوزيع، حالة الطرق،انتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة وغيرها، حيث أصبح الحي مصدر خوف وقلق كمجال يتم فيه تنشئة الأطفال وذلك بنسبة 35.29%، والنسبة التي أجابت على أن السكن غير ملائم ويفتقر للمرافق الضرورية بنسبة

10.46%، أما النسبة التي أجابت أن حصولها على سكن اجتماعي هو أمل تتمنى تحقيقه للتخلص من الكراء وهي التي أجابت على عبارة أخرى تذكر وذلك بنسبة 7.05%.

أما النسبة التي عبرت عن عدم انتقالها من الحي حتى لو تم حصولها على سكن اجتماعي وذلك بنسبة 15% والسبب في ذلك هوملائمة سكنها ويقينها بعدم حصولها على سكن اجتماعي وعدم وجود مأوى آخر وذلك بنسبة 66.66% وتمثل الفئة التي أجابت على عبارة نعم، في حين عبرت مفردات أخرى عن عدم انتقالها لعلاقاتها الجيدة بالسكان خاصة مع وجود النسق القرابي في الحي والرغبة العلاقات الأولية المألوفة وذلك بنسبة 33.33%وتمثل كذلك النسبة التي أجابت على عبارة نعم من السؤال، في حين تنعدم النسب على الإجابات القرب من المدينة والحي يوفر كل ما يحتاجه السكان من مرافق وخدمات.

جدول رقم (54) يبين توزيع المفردات حسب الإصلاحات والتحسينات التي يحتاجها الحي

الإصلاحات والتحسينات	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
بناء مساكن جديدة	05	05	95	95	100
توفير مرافق اجتماعية وثقافية	32	32	68	68	100
إقامة حدائق ومساحات خضراء	35	35	75	75	100
تحسين نظام تسيير النفايات المنزلية	56	56	44	44	100
تعبيد الطرقات	100	100	00	00	100

شكل رقم (47) أعمدة تكرارية تبين توزيع المفردات حسب الإصلاحات والتحسينات التي يحتاجها الحي

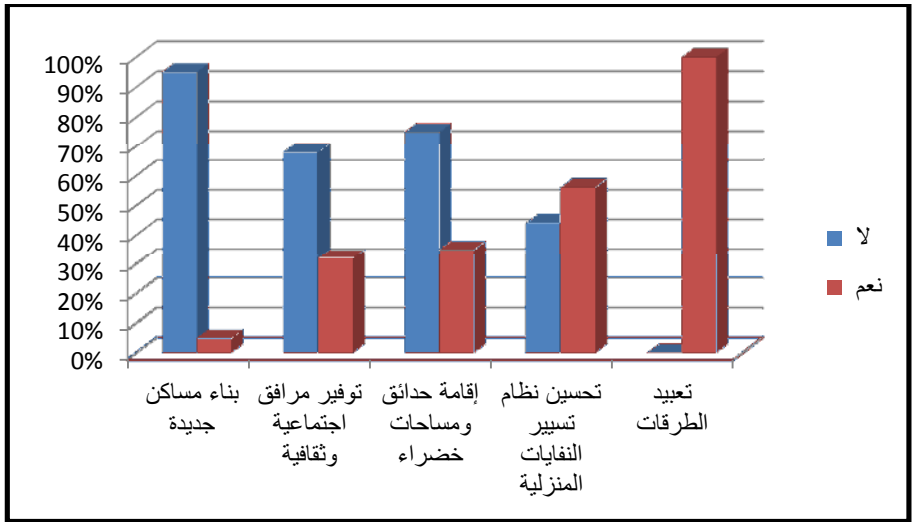

يعتبر الحي مجال البحث الخاص ونتيجة نشأته دون تخطيط أو تصميم أو دراسة مسبقة يعاني من نقص في المرافق والخدمات، وحسب المفردات المبحوثة فإن الحي يحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات والتحسينات تتصدرها عملية تعبيد الطرقات وذلك بنسبة 100%، تليها مباشرة تحسين نظام تسيير النفايات المنزلية وذلك بنسبة 56% وإيجاد حل لمرور الشاحنة المخصصة لجمع النفايات عبر كل الشوارع أو إقامة حاويات وعدم ترك النفايات المنزلية منتشرة للحيوانات الضالة "القطط والكلاب" والحشرات المضرة خاصة في فصل الصيف، تليها مباشرة إقامة حدائق ومساحات خضراء وذلك بنسبة 35%،حيث يعاني الأفراد الساكنين من انعدام هذه المرافق لا وجود لأماكن لعب الأطفال وكذلك لا وجود لمساحات خضراء و أماكن الراحة للكبار.

في حين كانت النسبة التي عبرت عن توفير مرافق اجتماعية وثقافية وذلك بنسبة 32% والتحسين من مستوى الخدمات والمرافق الموجودة وخاصة خدمات المستوصف والعمل على توسيعه لأنه لا يحتوي ولا يسع كل الأفراد الراغبين في الحصول على خدمات صحية لهم، كما أجابت نسبة ضئيلة عن عبارة بناء المساكن جديدة وذلك بنسبة 5% ومساحة الحي لا تسمح بذلك لأنه تم تعميره.

جدول رقم(55) يبين توزيع مفردات العينة حسب رغبتها في إكمال الأجزاء الناقصة في المسكن:

الرغبة في إكمال الأجزاء الناقصة	التكرارات	النسب المئوية
نعم	90	90
لا	10	10
المجموع	100	100

شكل رقم(48) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب رغبتها في إكمال الأجزاء الناقصة في المسكن

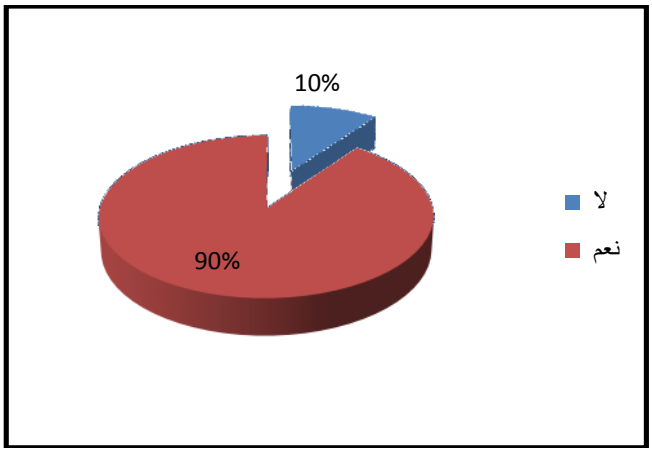

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه والشكل أن أغلب المفردات المبحوثة أجابت بأنها تقوم بإكمال الأجزاء الناقصة للمسكن وتهيئته بنسبة 90%، وذلك عندما تتوفر الإمكانيات المادية وخاصة بالنسبة لبعض المفردات والتي ظروفها المعشية وحالة سكنها مزرية وبعض المفردات حالة سكنها متوسطة وأخرى حسنة وأخرى جيدة ولكن بها أجزاء ناقصة وغير مكتملة، والسبب في عدم قدرتها على إكمالها لمساكنها الارتفاع المحسوس في أسعار مواد البناء وعملية تهيئة السكن هي جد مكلفة بالنسبة لأسعار مواد البناء المستعملة ولأجرة عمال البناء وإمكانيات الأسر جد متواضعة حيث تقوم بجلب الضروريات للعائلة وتعليم الأطفال أما إكمال الأجزاء الناقصة فبتحسن الظروف المادية ودخول الأبناء لعالم الشغل والمساعدة في تحسين الظروف، فالمهم هو التخلص من أعباء الكراء بالنسبة لبعض المفردات وأخرى تخلصها من ضيق المسكن والمشاكل العائلية والتي كانت تعاني منها

فالاستقلالية عنصر مهم للساكن الجزائري " السكن الفردي وليس السكن الجماعي بالعمارات" وذلك بالرغم من وجود للنظام العائلة الممتدة بالنسبة للمجتمع المبحوث.

في حين أجابت بعض المفردات بـ "لا" وهي تمثل نسبة 10% وتمثل نسبة الأفراد الذين أكملوا مساكنهم ولا وجود لأجزاء ناقصة إلا بعض عمليات تجديد الطلاء إضافة إلى النسبة المستأجرة لمساكن لا تقوم بإكمال أجزاء لمساكن ليست ملك لهم.

جدول رقم(56) يبين توزيع مفردات العينة حسب قبولهم لمشروع تجديد الحي وتهيئته

قبول مشروع تجديد الحي	التكرارات	النسب المئوية
نعم	100	100
لا	00	00
المجموع	100	100

يبين الجدول أعلاه أن كل المفردات وبالإجماع تقبل مشروع تجديد الحي وتهيئته بل هم يطالبون بذلك من خلال شكاوي ولقاءات تمت عن طريق لجنة تسيير الحي[1] وذلك بنسبة 100%، فكل المفردات لديها رغبة شديدة في تحسين وضع الحي وخاصة حالة الطرق، صيانة شبكة المياه بعد إعادتها وتوفير بعض المرافق...الخ يعني إدماج الحي في الحياة الحضرية بعدما أقصي اجتماعيا ومكانيا ولفترة طويلة من الزمن للتخفيف من معاناة ساكنيه.

جدولرقم(57) يبين توزيع مفردات العينة حسب الانخراط في التنظيمات السياسية

الانخراط في التنظيمات السياسية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	05	05
لا	95	95
المجموع	100	100

[1]مقابلة مع رئيس لجنة تسيير الحي يوم 2015/10/07 على الساعة 15 مساءا.

شكلرقم (49) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب الانخراط في التنظيمات السياسية

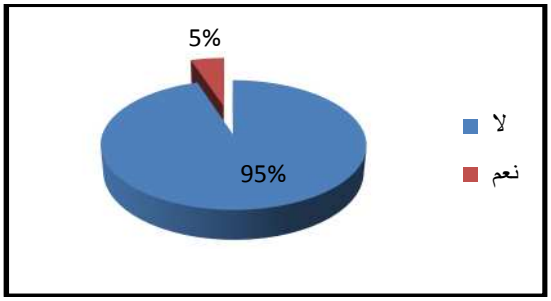

من خلال الأرقام الواردة في الجدول والنسب من الشكل والتي تؤكد أن أغلب المفردات المبحوثة غير المنخرطة في التنظيمات الحزبية سواء كانت أحزاب وجمعيات وذلك بنسبة 95% سواء الذكور أو الإناث، وكانت نسبة المنخرطين تمثل 5% من المجتمع المبحوث هناك من هو منخرط في إحدى جمعيات حماية البيئة وأحزاب ومنظمات أبناء الشهداء والمجاهدين ...الخ وهذا ما يعكس المشاركة السلبية للأفراد في الحياة السياسية فمجتمع النساء وخاصة النسبة التي ليس لديها مستوى تعليمي فهي ليس لديها أي وعي بهذا الانخراط أو أدنى اهتمام، وينصب اهتمامها فقط بالانخراط في منظمات أبناء المجاهدين والشهداء ، أما النسب الأخرى من الذكور من المتعلمين ونسبة الكبار من المتقاعدين والنسبة من النساء المتعلمات هناك عزوف عن الانتماء السياسي وهذا لفقدان الثقة في هذه المؤسسات وفي القائمين عليها.

فقد أشار السيد حنفي عوض في هذا الصددوفي دراسته لأحياء العشش ببور سعيد والذي يهدف من خلاله إلى إدراك وعي الأفراد بالمشاركة السياسية من أجل إيجاد حلول لمشكلاتهم، والواقع أن الدراسة استندت على محك التعليم في إبراز هذا الوعي وجاءت النتائج التي توصل إليها أنه ينظر إلى التصويت في إطار واجب العلاقات القرابية والإقليمية، وهناك من ينظر له في ضوء المصلحة العامة، وأخرى في حدود مصالحهاالشخصية وفئة أخرى تنظر إلى المشاركة السياسية بنوع من اللامبالاة وعدم الثقة في أن يكون لهم أي دور في هذه المشاركة[1] وهذا ما توصلت إليه دراستنا في هذا الشأن في الفئة الرابعة والفئة الأولى حيث أن المشاركة السياسية ينظر إليها في ضوء المصلحة العامة من خلال إنشاء مرافق وخدمات بالحي ، إضافة إلى الفئة الأكبر والتي عبرت باللامبالاة وعدم الثقة في المؤسسات وأن مشاركتهم ليس معنى، وحتى لجنة الحي العديد من

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص:245.

المفردات أشاروا إلى أن وجودها كعدمه، في حين كان رئيس لجنة الحي نافيا ذلك وأنهم قاموا بمجهودات في هذا الشأن وقدمت لهم خدمات من طرف المسؤولين والمؤسسات السياسية والحزبي

جدول رقم(58) يبين توزيع مفردات العينة حسب المساعدة المقدمة من طرف الأحزاب السياسية

المساعدة المقدمة من طرف الأحزاب السياسية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	01	01
لا	99	99
المجموع	100	100

شكل رقم(50) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب المساعدة المقدمة من طرف الأحزاب السياسية

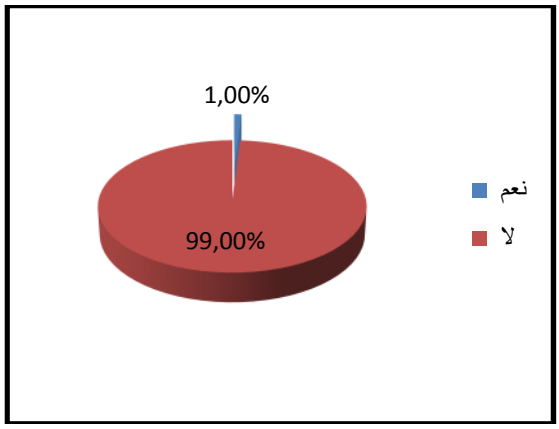

من خلال المشاركة السلبية في الانتماء للتنظيمات السياسة سواء كانت حزبية أو جمعوية لأغلب المفردات المبحوثة والتي كانت ضئيلة جدا، فمن خلال مقابلتنا مع رئيس لجنة الحي والذي أشار إلى أن الأحزاب السياسية قامت بتقديم مساعدات ومن ثم تمت إقامة المرافق التعليمية بالمنطقة "المتوسطة والثانوية" في حي أولاد بشينة مجال البحث الخاص[1]، حيث كانت المفردات الأخرى وبنسبة كبيرة وصلت إلى 99 % ليس لها علم بهذا الشأن أو قامت بنفيه أو غير مبالية وفئة من هذه النسبة ليس لديها الوعي الكافي لاستيعاب هذا الأمر، خاصة وأن حي أولاد بشينة كان يعاني من نقص فادح في المرافق و

[1] مقابلة مع رئيس لجنة الحي يوم 2015/11/11 على الساعة الثالثة مساءا

الخدمات وخاصة الأساسية منها لذلك هناك فقدان الثقة في المؤسسات والمسؤولين انطلاقا من الواقع الصعب الذي تعايش معه هؤلاء وخاصة السكان الأوائل الذين قطنوا في هذا الحي منذ نشأته وكذلك سنوات العشرية السوداء وبعدها معاناة حقيقية.

جدول رقم(59) يبين المشاركة في الأعمال التطوعية بالمنطقة

المشاركة في الأعمال التطوعية			نعم		لا		النسب المئوية
			ك	%	ك	%	
نعم	25	حملات تنظيف الحي	08	32	17	68	25
		المشاركة في اللجان	02	08	23	92	
		أخرى تذكر	15	60	10	40	
لا			75				75
المجموع			100				100

شكلرقم(51) أعمدة تكرارية تبين المشاركة في الأعمال التطوعية بالمنطقة

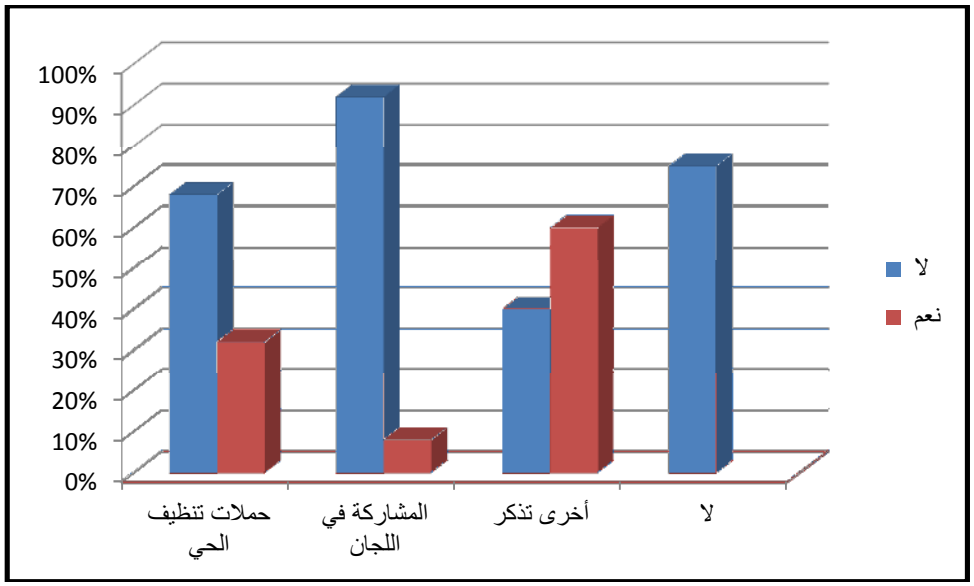

يبين الجدول أن المفردات المبحوثة لديها نوع من الوعي والحس البيئي وذلك من خلال المشاركة في حملات تنظيف الحي وبنسبة 32%وهناك نسبة معتبرة من المجتمع المبحوث تشارك في الأعمال التطوعية بالمنطقة وبنسبة 25% والتي أجابت على عبارة نعم والتي تتوزع على المشاركة في حملات تنظيف الحي ولجان تسييره، أما النسبة التي أجابت على

عبارة أخرى تذكر والخاصة بالمشاركة في الأعمال التطوعية الخاصة بالمسجد وكذلك حملات التشجير وذلك بنسبة 60%، في حين كانت نسبة المشاركة في اللجان الخاصة بتسيير الحي ضئيلة بنسبة 8%من المجتمع المبحوث وهناك من المفردات المبحوثة من لا يعلم بوجود هذه اللجنة، وهناك من يقول أن لا جدوى من وجودها لا تستطيع التغيير وفيها نوع من التحيز والجهوية، وهذا ما يعكس عدم وعي الأفراد بضرورة هذه اللجان في تيسر الأحياء وتغيير أوضاعها وذلك بإشراك ممثلين عن المواطنين في المنطقة لطرح المشاكل وإيجاد حلول يريد ويرغب فيها السكان.

أما النسبة الباقية من الذكور والتي أجابت بأنها لا تشارك في الأعمال التطوعية بالمنطقة وذلك لظروف عملها ولظروف صحية بالنسبة لبعض المفردات التي تعيش الشيخوخة إضافة إلى العنصر النسوي والذي في تفكيره وفي مجتمعنا عموما غير معنية بالمشاركة في الأعمال التطوعية وخاصة في المناطق التي لديها خلفية ريفية وبالتالي كانت النسبة مرتفعة 75%.

جدول رقم(60) يبين توزيع المفردات حسب الموافقة على خروج المرأة للعمل

الموافقة على خروج المرأة للعمل	التكرارات	النسب المئوية
موافق	85	85
غير موافق	15	15
المجموع	100	100

شكلرقم(52) دائرة نسبية تبين توزيع المفردات حسب الموافقة على خروج المرأة للعمل

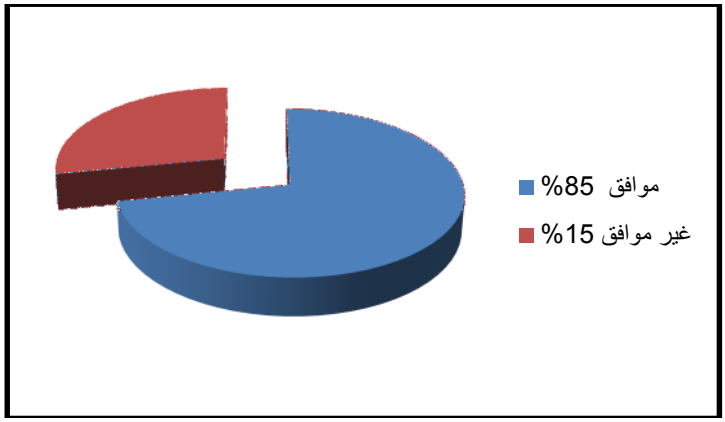

أصبح خروج المرأة للعمل واقع وضرورة فرضتها التغيرات الحاصلة في المجتمع إضافة إلى العامل الاقتصادي ودخول المرأة في الإعالة والمساعدة في تدبير شؤون الأسرة من

الناحية المادية، فأغلب المفردات المبحوثة موافقة على خروج المرأة للعمل وخاصة بالنسبة للنساء المتعلمات، وهناك من هو موافق على عمالة المرأة ولكن حسب طبيعة مجال العمل وذلك بنسبة 85% .

في حين كانت النسبة التي أجابت بأنها غير موافقة على خروج المرأة للعمل بنسبة 15% وذلك للاهتمام بشؤون الأسرة وتربية الأولاد.

تميل الحياة الحضرية إلى تأكيد أهمية المبادرة والتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة، فنظرة ساكن المدينة نحو المجتمع الذي يعيش فيه تتأثر إلى حد كبير بخبرته وفئة عمره ومستوى ثقافته وتعليمه وحالته الاقتصادية والاجتماعية[1] هنا يمكن فهم المحاولات بحث العامل عن مصدر رزق يدعم به حياته وحياة من يعولهم في محاولة يتعدى بها حاجز الفقر وتحسين المستوى المعيشي بدخول أفراد مساعدين في الإعالة كالمرأة.

7- تفريغوتفسير وتحليل البيانات الصحية:

تعتبر الأحياء المتخلفة عموما مناطق تكثر فيها مختلف المظاهر الباثولوجية لأنها نشأت بطريقة غير منظمة ودون تخطيط مسبق، فكل ما يعانيه المجال سواء داخل المساكن أو خارجها بالحي" التلوث، نقص المرافق...الخ" يؤدي إلى الإصابة بأمراض لذلك فمن خلال هذا المحور نتعرف على الخدمات الصحية التي يتلقاها سكان حي أولاد بشينة في منطقتهم السكنية، وأهم الأمراض التي يعاني منها الأفراد الساكنين.

جدول رقم(61) يبين توزيع مفردات العينة حسب مكان المعالجة

المعالجة في المنطقة	التكرارات	النسب المئوية
نعم	71	71
لا	29	29
المجموع	100	100

[1] السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص:265.

شكلرقم(53) دائرة نسبية تبين توزيع مفردات العينة حسب مكان المعالجة

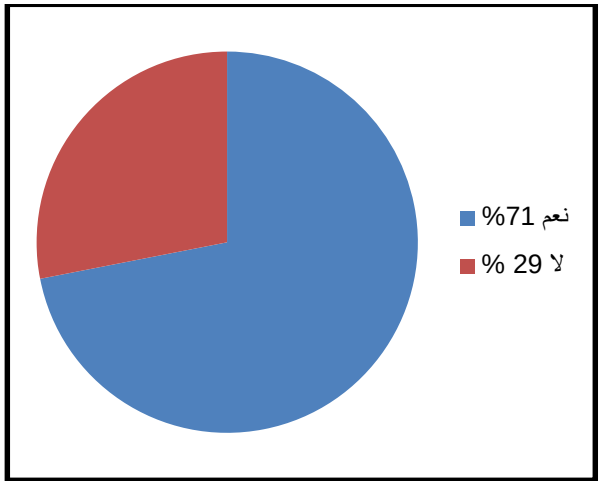

أفادت المفردات المبحوثة بأنها تتعالج على مستوى المنطقة لوجود مؤسسة الصحة الجوارية بحي أولاد بشينةوذلك بنسبة 71% إضافة إلى الاعتماد في العلاج على المستشفى الجامعي بالمدينة والأطباء المختصين...الخ

وأجابت نسبة من المفردات عن عدم معالجتها بالمنطقة وذلك بنسبة 29% فمؤسسة الصحة الجوارية خدماتها بسيطة وفي مساحتها ضيقة جدا لا تتسع لعدد كبير من الأفراد حيث تشهد هذه الأخيرة فوضى كبيرة في فترات تلقيحات الأطفال الرضع إضافة إلى رداءة وضعف مستوى الخدمات الصحية المقدمة.

جدول رقم (62) يبين لجوء المفردات المبحوثة وأفراد أسرها للتداوي والعلاج

طريقة المعالجة	التكرارات	النسب المئوية
الطبيب	35	35
طبيب الأعشاب	65	65
المجموع	100	100

شكل رقم (54) دائرة نسبية تبين لجوء المفردات المبحوثة وأفراد أسرها للتداوي والعلاج

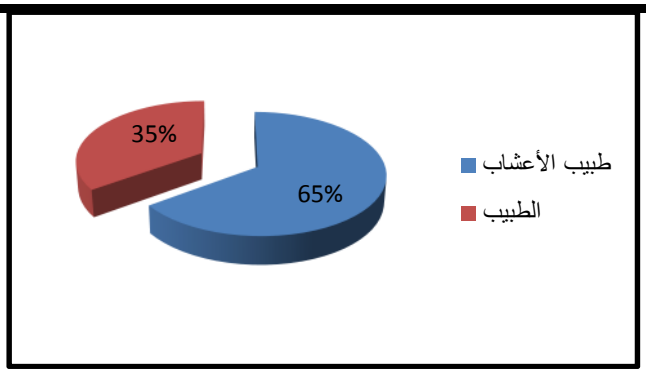

تتحدد تصرفات الناس حيال المرض على أساس المستوى الثقافي والاقتصادي ويساعد على ذلك نوعية ومدى توفر خدمات صحية بالمنطقة، كما أن نوع المرض ودرجة خطورته يؤثر على الجهات التي يلجأإليها الشخص للتداوي.

فيعتبر التوجه إلى الطبيب في حال المرض أمر طبيعي ولكن الأفراد مع الاعتماد واللجوء إلى مصادر التداوي بالطب البديل والطب النبوي هو طب الأعشاب، فهناك من يلجأ إلى الاثنين معا وهناك من يتداوى بالأعشاب إذا لم يشف يتجه إلى الطبيب والعكس، حيث أجابت المفردات المبحوثة أنها تلجأ في المعالجة إلى الطبيب وذلك بنسبة 35%، تليها مباشرة النسبة التي أجابت أنها تستعمل الأعشاب للتداوي من خلال خبرة الأمهات في هذا الشأن وذلك بنسبة 65% خاصة وأن الأصل الجغرافي للمفردات المبحوثة من مناطق الريفية ويحملون خلفيات ريفية وبالتالي لديهم خبرة في التداوي بالأعشاب ومنافعها ومضارها مع الاعتماد على الطبيب في التداوي خاصة مع تدني مستويات الدخل لدى الأغلبية من المفردات المبحوثة فهي تلجأ للتداوي بالأعشاب وفي حالة عدم الشفاء اللجوء إلى الطبيب.

جدول رقم(63) يبين توزيع مفردات العينة حسب المعاناة من الأمراض

المعاناة من الأمراض	التكرارات	النسب المئوية
نعم	81	81
لا	19	19
المجموع	100	100

شكل رقم(55) يبين توزيع مفردات حسب المعاناة من الأمراض

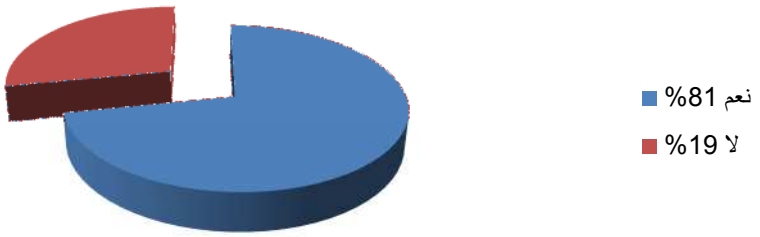

تعكس الأرقام الواردة في الجدول والشكل أعلاه من خلال الوضع المادي المتدني والمستوى المعيشي المتدني ولظروف وعوامل متداخلة لجأت أغلب المفردات المبحوثة إلى مساكنها وهي غير مهيأة مما جعلها أرضية خصبة لكثير من الأمراض معاناة بداخل المساكن وخارجها بالحي نقص المرافق التلوث...الخ مما أدى إلى إصابة مفردات العينة وبعض أفراد أسرها بأمراض مختلفة وذلك بنسبة 81%تتصدرها أمراض الحساسية والربو ..الخ، وكانت نسبة الأفراد الذين لا يعانون من الإصابة بالأمراض وخاصة المزمنة منهاب19 % والأمراض التي يصابون بها هي أمراض عادية .

جدول رقم (64) الأمراض التي تعالج منها مفردات العينة وأفراد أسرها

الأمراض المعالج منها	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
الأمراض الصدرية	23	23	67	67	100
أمراض الحساسية	76	76	24	24	100
أمراض العيون	07	07	83	83	100
الأمراض الجلدية	06	06	94	94	100
الإسهال	56	56	44	44	100
التهاب الكبد الوبائي	–	–	–	–	–
التيفويد	16	16	84	84	100
أخرى تذكر	48	48	52	52	100

شكلرقم (56) أعمدة تكرارية تبين الأمراض التي تعالج منها مفردات العينة وأفراد أسرها

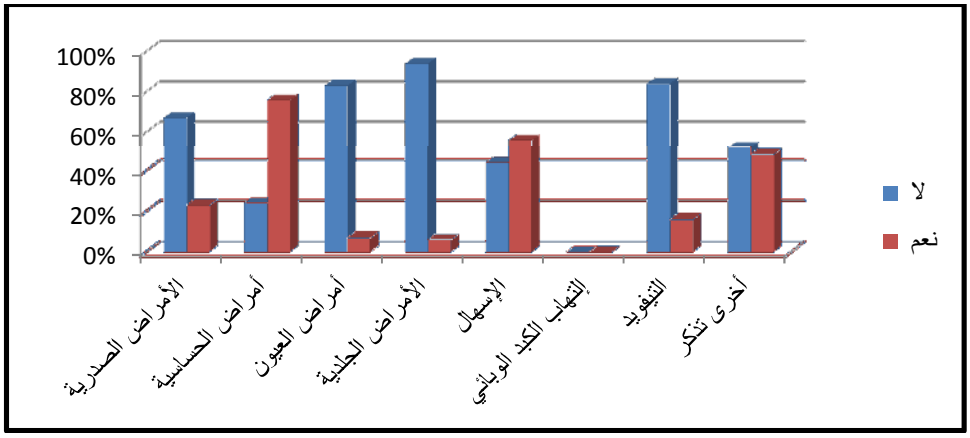

تؤكد الدراسات الخاصة بالمناطق الحضرية المتخلفةأنها بؤرا لانتشار الأمراض المختلفة نظرا للتخلف السائد ونقص الخدمات والمرافق إضافة إلى تدني الدخل والفقر الذي يسيطر على سكان هذه المناطق مما يجعلها أماكن لانتشار كافة الأمراض وخاصة المعدية منها.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول والشكل فإن أغلب الأمراض موجودة بالمجتمع المبحوث وأفراد أسرهم وبما أن الحي الفوضوي أقيم بالبنايات الصلبة وليس قصديري أو هش فالمعاناة تكون أقل خاصة مع إدخال الخدمات الأساسية وبعض المرافق، وبالرغم من ذلك فآثار المعاناة كانت واضحة من خلال الأمراض المنتشرة إذ يتصدرها أمراض الحساسية بنسبة 76% تليها الأمراض الصدرية والربو بنسبة 23% وكان السبب الرئيسي في الإصابة بهذه الأمراض هو دخولالمساكن دون تهيئتها كليا إضافة إلى أسباب أخرى، أما الأمراض الأخرى والتي كانت نتاجا لعدم وفرة المياه النقية الصالحة للشرب كالإسهال الذي يصيب شريحة الأطفال وحتى الكبار خاصة في فصل الصيف بنسبة 56% إضافة إلى مرض التيفويد كمرض معدي بنسبة 16% والأمراض الجلدية وأمراض العيون بنسب متقاربة على التوالي 6% و7% إضافة إلى أمراض عديدة عبرت إلى عنها المفردات المبحوثة في عبارة أخرى تذكر وبنسبة معتبرة 48%وكانت تتصدرها أمراض الضغط الدموي وأمراض القلب والسكري وتقريبا بنسبة كبيرة في المجتمع المبحوث وأفراد أسرهم هشاشة العظام، حالات الشلل لكبار السن، آلام الظهر بعض حالات الصرع، وأمراض غير معروفة في الدم ونادرةأصيب بها طفلين في الأسر المبحوثة ورغم العلاج بدون جدوى ويؤثر سلبا على

النمو، إضافة إلى فقر الدم والقرحة المعدية وأمراض نفسية وأخرى عقلية وحالات للسرطان وحالة من مرض السل وهو مرض خطير ومعدي ويتطلب العزل هو الأخر.

وبذلك فإن المجتمع المبحوث وأفراد أسرهم يعانون من أمراض مختلفة وتعود لأسباب عديدة وقد أثرت عليهم الظروف التي نشأوا فيها في هذا الحي والصعوبات التي واجهاتهم في حياتهم مما أدى إلى الإصابة بأمراض عديدة.

جدول رقم(65) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأسباب المؤدية إلى ظهور الأمراض

الأسباب	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	
ضيق المسكن وازدحامه	68	68	22	22	100
انعدام التهوية في المسكن	19	19	71	71	100
تلوث المياه واختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي	26	26	74	74	100
التلوث من تكدس القمامة	29	29	61	61	100
قلة مصادر التداوي	81	81	19	19	100

شكل رقم(57) يبين توزيع مفردات العينة حسب الأسباب المؤدية إلى ظهور الأمراض

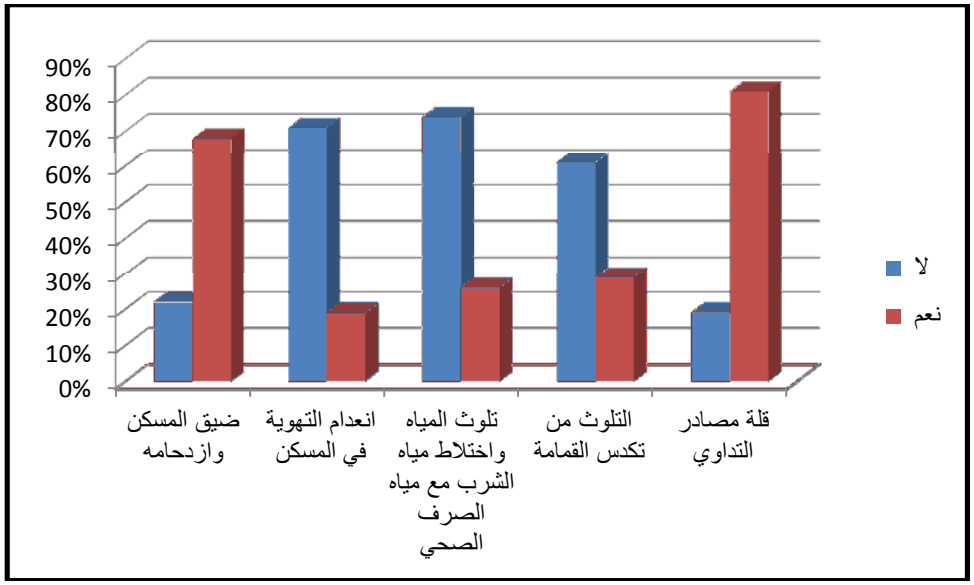

من خلال الأمراض التي تعاني منها المفردات المبحوثة والتي كان يتصدرها مرض الحساسية وأمراض الصدر "الربو" وذلك لأن المفردات المبحوثة وأفراد أسرها انتقلت إلى مساكنها وهي غير مهيأة وبها رطوبة شديدة مما أدى إلى إصابتها بأمراض الحساسية وأمراض الربو، كما كان للأنشطة الممارسة في الحي دور رئيسي في الإصابة بهذه الأمراض ومن بين هذه الأنشطة ممارسة تربية الماشية والماعز في الحي، النجارة، الحدداة..الخ، مع قرب الحي من المنطقة الصناعية مما يؤثر على الحي من ناحية تلوث الهواء من مداخن المصانع والأبخرة والغازات التي تنبعث منها، مع وجود مدجنة قرب الحي تنبعث منها روائح كريهة خاصة في فصل الصيف إضافة إلى التقاعس والتذبذب في التخلص من النفايات المنزلية بسبب تعرج الشوارع وضيق بعضها مضاعفة مظاهر التلوث التي تؤثر على الصحة العامة.

وكان الانتقال من سكن لأخر عن طريق عملية استئجار المساكن هو السبب الذي أرجعته المفردات المبحوثة في الإصابة بأمراض الحساسية والربو لأن المساكن التي كانت تستأجرها كلها غير مهيأة ورديئة وذلك نظرا للظروف المادية المتدنية إضافة إلى ضيقها وعدم اتساعها وبالتالي الازدحام بداخلها.

وكذلك عامل ضيق السكن وازدحامه وذلك بنسبة 68% لكبر حجم الأسر المبحوثة وخاصة ذات المساحات الصغيرة التي كانت عبارة عن مستودعات وانعدام التهوية في المساكن ذات المساحات الصغيرة50م^{2}وأكثر بقليل وذلك بنسبة 19%، وقلة مصادر التداوي بنسبة 81% كون أغلبية المفردات المبحوثة قامت بإقامة مساكنها بمجهوداتها الذاتية مما أثر سلبا على طريقة التغذية والرعاية الصحية ...الخ.

تضاف إليها عوامل أخرى ساهمت في ظهور أمراض متعددة كالأمراض الجلدية وأمراض العيون منها ماهو وراثي ومنها ماهو من ظروف الحي ومن جراء التلوث وتكدس القمامة بالحي والروائح الكريهة المنبعثة منها بنسبة 29%إضافة إلى وجود مدجنة بمحاذاة الحي التي تنبعث منها روائح كريهة خاصة في فصل الصيف وتؤدي إلى تلوث الهواء وعدم القدرة على الخروج إلى الحي في ظل الارتفاع الشديد لدرجة الحرارة .

ومن خلال المعاناة الشديدة من نقص المياه الصالحة لشرب ولمدة طويلة حيث تمت إعادة تهيئة شبكة التوزيع في كل الشوارع والتي تمت إعادتها نتيجة لقدمها من جهة وعدم صلاحيتها أو اختلاطها بمياه الصرف الصحي والتي عبر عنها بنسبة 26%الشيء الذي

أدى إلى الإصابة بالإسهال والتيفويد وخاصة في فصل الصيف في ظل التذبذب التي يشهده توزيع للمياه في الحي فالسكان لازالوا يشترون خزانات للمياه للاستعانة بها في الغسيل و التنظيف والمياه الصالحة للشرب يتم جلبها من الحي المجاور مما يؤثر سلبا على صحة الأفراد الساكنين.

أما الأمراض التي حصرت في عبارة أخرى تذكر فهي الأخرى عديدة وكانت بنسبة معتبرة حيث أغلب المفردات يعانون هم أو أحد أفراد أسرهم من الأمراض التي يتصدرها الضغط الدموي أمراض القلب والسكري خاصة فئة كبار السن مع تقدم السن والتعرض للقلق يصاب هؤلاء بهذه الأمراض، إضافة إلى عوامل كانت متصلة بسكنهم والظروف القاسية التي تعايشوا معها، إضافة إلى هشاشة العظام والروماتيزم آلام الظهر من جراء الأعمال الهامشية والرثة والبسيطة والممارسة من طرف بعض الأفراد من المجتمع المبحوث، حيث صرحت بعض المفردات أن ظروف العمل القاسية وارتفاع درجات الحرارة أثناء عمليات الطهي وصناعة الحلوى والمأكولات التقليدية...الخ.

من المؤكد أن الأفراد سواء كانوا في مناطق حضرية متقدمة أو مناطق حضرية متخلفة يعانون من الأمراض ولكن ليست هي نفس الأمراض المعالج منها إضافة إلى أنها ليست بحدة الأمراض الموجودة في المناطق المتخلفة والتي تكون نتاجا للفقر وقلة مصادر التداوي والإهمال وانعدام الثقافة الصحية وقلة الوعي مما يؤدي إلى تفاقم الأمراض والظروف المعيشية المتدنية وحالة السكن الداخلية والاكتظاظ وظروف الحي الفيزيقية والمادية ونقص المرافق والخدمات لسنوات عديدة أثر سلبا على صحة الأفراد الساكنين، حيث تذهب جل الدراسات إلى أن الأمراض التنفسية من أمراض الحساسية والأمراض الصدرية الربو هي المعالج منها وتحتل المرتبة الأولى في المناطق المتخلفة.

جدول رقم(66) يبين توزيع مفردات العينة حسب تفضيلهم للبقاء في الحي إن تمت تنميته وتطويره

تفضيل البقاء			نعم		لا		المجموع	
			ك	%	ك	%	ك	%
نعم	61	تحسن في ظروف الحي تدريجيا	30	49.18	31	50.81	61	100
		لديك سكن مستقل	61	100	00	00	61	100
		لعلاقتك الطيبة بالأهل	58	95.08	03	4.91	61	100
		علاقتك الحسنة بالجيران	61	100	00	00	61	100
لا	39	ظروف الحي الفيزيقية غير ملائمة	39	100	00	00	39	100
		للمشاكل الاجتماعية المنتشرة بالحي	39	100	00	00	39	100
		قلة المرافق والخدمات بالحي	39	100	00	00	39	100
		علاقتك بجيرانك سيئة	03	7.69	36	92.30	39	100
المجموع							100	100

شكل رقم(58) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب تفضيلهم للبقاء في الحي إن تمت تنميته وتطويره

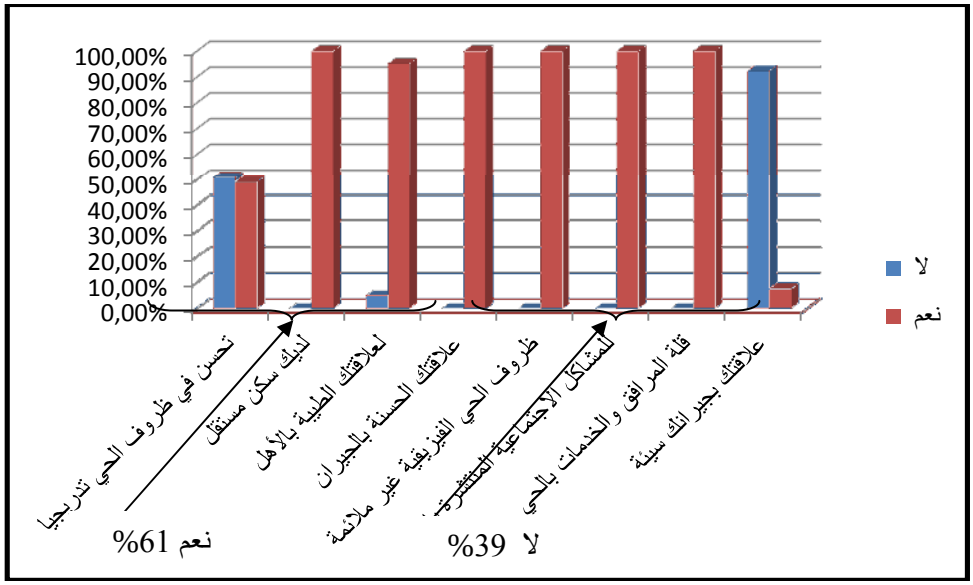

من خلال المعطيات الواردة في الجدول وشكل الأعمدة التكرارية والتي تبرز تفضيل سكان الحي للبقاء في الحي إن تمت تنميته وتطويره أو الرحيل منه فقد كانت النسبة التي تفضل البقاء في الحي بنسبة 61% في ظل صعوبة الكبيرة في الحصول على سكن اجتماعي أو إقامة سكن خاص، حيث تعاني العديد من الأسر المبحوثة من الضيق والاكتظاظ وحسب تصريحاتها أنها وصلت لحد الاختناق من الوضع فهي بصدد انتظارها الاستفادة من سكنات اجتماعية لتخفيف الضغط وبقاؤهم في الحي متصل بالسكن المستقل والإقامة بجوار الأهل وخاصة لبعض المفردات لفئة الأرامل لأنها تستعين بأخ الزوج لأنه بجوار سكنها فالنسق القرابي المنتشر في الحي والذي أساسه كانت علاقات الجوار والتي بدورها كانت من الأقارب ومن نفس الأصل الجغرافي كذلك والتحسن التدريجي في ظروف الحي بإقامة المرافق التعليمية.

تقدم بعض التجارب التي عرفتها بعض البلدان النامية في هذا الميدان أمثلة حية عن الواقع وهذه العلاقات، فالمدينة الجديدة برازيليا بالبرازيل لم تكد تنتهي أشغال انجازها حتى غمرتها مساكن الصفيح مكونة بجوارها مدينة أخرى من البيوت القصديرية التي يسكنها عشرات الآلاف من العمال الذين ساهموا في إنجاز المدينة نفسها، كما أن إعادة إسكان سكان البيوت القصديرية بمدينة سيول بكوريا الجنوبية لم يلبثوا أن غادروا مساكنهم الجديدة التي لم ينسجموا معها والتحقوا بمساكن الصفيح مرة أخرى، كما تقدم التجربة التي عرفتها

وتعرفها الجزائر مثالا ملموسا في هذا الميدان فترحيل سكان البيوت القصديرية إلى مناطقهم الأصلية وإعادة إسكان بعضهم، لم تؤدي إلى القضاء على المساكن والأحياء القصديرية، بل إن عملية إعادة الإسكان هي عملية مستمرة كما أن تكاثر المساكن القصديرية والفوضوية هي أيضا ظاهرة مستمرة وهذا ما يؤكد أن معالجة هذه الظاهرة لا تتم على المستوى المحلي وإنما على المستوى الجهوي والوطني[1]

في حين كانت النسبة التيأجابت بأنها تفضل الرحيل من الحي بـ39% وذلك كان نتاجا للعديد من الأسباب تتصدرها ظروف الحي الفيزيقية غير الملائمة على حد تعبير المفردات قلة مياه الشرب وانعدامها في أحيان أخرى، حالة الطرق متدهورة افتقاره للمرافق والخدمات والشيء الذي زاد من حدة الوضع هو المشاكل والأمراض الاجتماعية التي أدت إلى غياب الأمن حدوث العديد من السرقات المشاجرات بالسيوف والتي بدأت بدورها تستفحل في الحي، وهناك من أشار إلى أن الاستفادة من سكن اجتماعي يخلصهم من أعباء الكراء الرحيل من الحي والجدير بالذكر ونحن بصدد ملء الاستمارات لاحظنا الكثير من المساكن مكتوب عليها عبارة للبيع و ذلك من جراء ظروف الحي وما يعانيه فنسبة من المجتمع المبحوث راغبة في تغيير محل إقامتها سواء بيع تبادل ...الخ المهم الخلاص من ظروف الحي المزرية والمشاكل الاجتماعية التي استفحلت فيه، فالحي يحتاج إلى تأهليه إضافة إلى معانته الحي من التلوث، وهناك من يفضل التغيير أما سوء علاقة الجوار فضئيلة جدا قدرت بـ7.69.

جدول رقم (67) يبين توزيع مفردات العينة حسب السبل الواجب إتباعها من أجل النهوض بالمنطقة وتحسينها

السبل	التكرارات	النسب المئوية
مسؤولية تقع على عاتق المسؤولين المحليين	44	44
مسؤولية سكان الحي	–	–
المشاركة بين المسؤولين وسكان الحي	66	66
المجموع	100	100

[1] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضايا التنمية، المرجع السابق، ص: 112، 113.

شكل رقم (59) أعمدة تكرارية تبين توزيع مفردات العينة حسب السبل الواجب إتباعها من أجل النهوض بالمنطقة وتحسينها

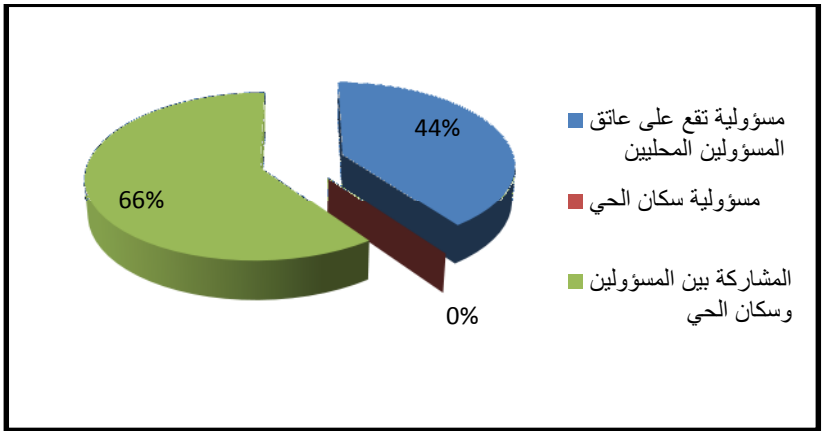

في دراسة قام بها الأستاذ أحمد بوذراع على المناطق الحضرية المتخلفة في مدينة باتنة والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أن هذه المناطق في حاجة ماسة وضرورية إلى ترقية أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والتي أصبحت عائقا أمام اتساع الشبكة الحضرية للمدينة[1] .

فمن خلال المعلومات الواردة في الجدول والشكل أعلاه والتي تؤكد ما ذهب إليه الأستاذ أحمد بوذراع بأن حي أولاد بشينة والذي تم تصنفه من قبل الهيئات المختصة بأنه ينتمي إلى المناطق المتخلفة والفوضوية وبالرغم من إدخال الخدمات الأساسية إلا أنه لازال يعاني فلا بد من تحسين وضعيته والمسؤولية مشتركة بين المسؤوليين المحليين وسكان الحي وذلك بنسبة 66% لابد من تضافر الجهود للإصلاح ومتابعة التأهيل لأن المناطق التي أقيمت بوتيرة سريعة ودون دراسة علمية ومنظمة مسبقا تكون عملية العلاج والإصلاح صعبة وتتطلب مبالغ مالية ضخمة فالحي بحاجة ماسة إلى تهيئة حضرية وتعبيد الطرقات وترصيفها مع تحسين لمستوى الخدمات المقدمة وخاصة في مجال توزيع المياه لأنه مادة أساسية وإقامة مساحات خضراء وحدائق لراحة الكبار وأماكن للعب الأطفال فالحي مفتقر تماما لهذه المرافق الضرورية ،وإقامة بعض المرافق الرياضية والثقافية، تحسين نظام تسيير النفايات المنزلية كل هذا يحتاج إلى أموال طائلة وإلى تحسيس المواطنين الساكنين بالحي بضرورة المحافظة على نظافة الحي وسلامة البيئة كوسط ينتمي إلى المدينة للعيش بمستوى حياة حضرية وترك كل السلوكات المتخلفة والريفية كتربية الماشية ...الخ.

[1] أ.مد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة في المدينة، المرجع السابق، ص:75.

أما النسبة التي رأت بأن السبل الواجب إتباعها للنهوض بالمنطقة مجال البحث هي مسؤولية تقع على عاتق السلطات المحلية لأن بيدهم صنع القرار وتنفيذه والسكان ليس لديهم أي دخل أو مسؤولية في هذا الجانب وبنسبة 44%، صحيح أن الأعباء المادية تقع على عاتق الدولة ولكن هذا لا ينف أن المسؤولية تقع على عاتق السكان خاصة وأنهم مستعملي هذا المجال يؤثرون فيه ويتأثرون بخصائصه وسماته، ورفض الوضع الحالي والمطالبة بتغييره إضافة إلى أن المحافظة على نظافة الحي والبيئة مسؤولية مشتركة بين الجهتين السلطات والسكان خاصة وأن الحي لديه لجنة مكونة من ساكنيه لتسييره هناك من اعترف بأنها تقوم بمجهودات وترفع شكاوي وتقدم مطالب السكان للمسؤولين وهناك من صرح بعدم جدوى هذه اللجنة وأن وجودها كعدمه من خلال الوضع المزري خاصة مع سقوط الأمطار وتراكم الأوحال وبرك الماء والطين من جراء عدم تعبيد الطرقات وتوقف مشروع تهيئتها.

وخلاصة القول لابد من تضافر الجهود فسكان الحي باعتبارهم ينتمون إلى المناطق المتخلفة حضريا استطاعوا أن يفرضوا أنفسهم وحيهم وواقعهم على السلطات وتم إدخال بعض المرافق وخاصة الأساسية منها إلا أن الحي لا زال يحتاج إلى العديد من الخدمات والمرافق والتهيئة الحضرية وذلك بإشراك السكان مع السلطات في الإصلاح والتحسين وأخذ آرائهم باعتبارهم مستعملي هذا المجال.

ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج في ضوء التساؤلات والفرضيات المنطلق منها والأهداف التي تصبو دراستنا إلى تحقيقها وفيما يلي حسب محاور الاستمارة والفرضيات.

- **الخصائص العامة لمجتمع البحث:**
- بلغت نسبة الذكور في مجتمع البحث 58% ذكور و42% إناث وذلك من خلال الجدول رقم (13).
- ترتفع متوسط أعمار في مجتمع البحث وذلك ما تؤكده النسبة 30% بالنسبة للفئة من 56 سنة فما فوق تليها النسبة 28% بالنسبة للفئة 46-55سنة، وكانت النسبة الأكبر من أفراد العينة يتمثل الأصل الجغرافي لهم في المناطق الريفية المحيطة بالمدينة وذلك بنسبة 89% من الجدول(14).
- أغلب مفردات العينة ذوي مستويات تعليمية منعدمة ومتدنية وضعيفة والتي تمثلها نسبة 36% أميين و26%ابتدائي و24% متوسط من الجدول رقم(15) وهذا راجع إلى سياسة التجهيل التي اتبعتها السياسة الاستعمارية وسيطرة العادات والتقاليد بالنسبة للإناث من خلال حرمانهن من التعليم وتقل النسب الأخرى التي ترتفع فيها المستويات التعليمية من جهة وانعدام المرافق التعليمية في المناطق التي قدم منها هؤلاء.
- يتميز المجتمع المبحوث بالاستقرار في جانبه الاجتماعي فأغلب أفراده من المتزوجين وذلك بنسبة 78% من الجدول رقم (16).
- 44%من مجتمع البحث من فئة العاملين تتوزع هذه النسبة على بعض الوظائف والأعمال البسيطة بالقطاع العام وأخرى تمتهن حرف وأعمال هامشية وحرة وبنسبة 38% من العاطلين عن العمل و18% من فئة المتقاعدين وذلك حسب الجدول رقم (17)
- يرتفع عدد أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة وذلك حسب ما تؤكده النسبة 35% والتي تمثل عدد أفراد الأسرة من 8-10 أفراد ومن 11 فرد فأكثر بـ26%من الجدول رقم(18).
- مدة السكن بالحي تختلف حسب أسباب ودوافع الأفراد الساكنين للجوء لهذا الحي والسكن فيه وسجلت أكبر النسب من 15-22سنة وبنسبة 49% والتي كانت مدفوعة بدوافع اقتصادية وأمنية واجتماعية إضافة إلى النسبة 19% والتي تمثل المدة من 23 سنة فما فوق من الجدول رقم(19).

- تجانس السكان من خلال سيادة الخلفية الريفية حيث أن أغلب السكان انتقلوا إلى الحي بالهجرة من الريف إلى المدينة مدفوعين بعدة عوامل اقتصادية أمنية اجتماعية...الخ.

الفرضية الجزئية الأولى:

انطلقت الدراسة من الفرضية الجزئية الأولى والتي مفادها ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية بالإضافة إلى عامل تحسين الدخل.

أغلب المفردات المبحوثة ذو أصول ريفية وسكنها قبل الإقامة في الحي كان في الريف وذلك بنسبة 88 % من الجدول رقم(20)، وقد أكدت النتائج فيه التي وردت في الجدول رقم (21) أن السكن الذي كانت تقييم فيها أفراد العينة هو سكن العائلة وذلك بنسبة 92% ثم تم انتقالهم إلى الحي وكانت أسبابهم وعوامل انتقالهم إلى الحي عديدة اقتصادية اجتماعية أمنية... الخ حيث كان الدافع الرئيسي هو أزمة السكن التي دفعت بالأفراد إلى إقامة مساكن فردية والإقامة بالحي وهذا ما تعكسه النسبة 42%مع التخلص من عوامل الطرد التي كانت سائدة في قراهم وأريافهم إضافة إلى العامل الأمني بنسبة 16% والذي كان هو دافعا أساسيا هو الآخر في فرار الكثير من الريفيين من قراهم بحثا عن الأمن والاستقرار وكان الحي أحسن ملجأ ومقر لمفردات العينة ولكثير من السكان في الحي حسب المصلحة التقنية ببلدية باتنة، كذلك كانت من ضمن الأسباب في الانتقال والهجرة من الريف إلى المدينة والإقامة بحي أولاد بشينة هو تواضع أسعار العقار، وكانت دوافع المبحوثين في الانتقال للحي هو الحصول على عمل في المدينة والقرب من مراكز العمل وذلك بنسبة 14% من الجدول رقم (22).

فانطلاقا من الدراسة الميدانية توصلنا إلى أن الهجرة الريفية هي السبب الرئيسي في نشوء حي أولاد بشينة كغيره من الأحياء الأخرى في المدينة كحي بوعقال باركفوراج تازولت...الخ وبطريقة فوضوية، حيث كانت الأصول الجغرافية للسكان من مناطق ريفية وقروية ونائية ولا تتوفر على أدنى المرافق وقت رحيلهم منها فكان الحي ومن خلال أسعار العقار والذي كان فلاحيا وقطع الأرض به بيعت بأثمان زهيدة من ملاكها وهذا ما ساعد السكان عامة وأفراد العينة خاصة على إقامة مساكن والاستقرار فيها وكل مدفوع بدوافع اجتماعية واقتصادية خاصة من خلال الرغبة في تحسين المستوى المعيشي ودخل الأسرة والتخلص من الريف وقلة مردود الأرض وقساوة المعيشة فيه من خلال الحصول على عمل والاستفادة من خدمات ومرافق المدينة لقرب الحي من المدينة من جهة وتوفر وسائل النقل

من جهة أخرى، وقد وجدنا نسبة معتبرة من المتقاعدين من عمال في المصانع والشركات الموجودة بالمنطقة الصناعية المجاورة للحي إضافة إلى حصول الباقي من أفراد العينة على بعض المهن والتي تتناسب مع مستواهم التعليمي " ثانوي" وبعض المهن البسيطة في القطاع العام كعمال بسطاء والجزء المتبقي من الفئة العاملة يمتهن أعمال حرفية وحرة وبسيطة وبالتالي الحافز الرئيسي هو تحسين الدخل والوضع الاقتصادي والاجتماعي للعائلة والأسرة، وكان العامل الأمني له أثره كذلك كدافع قوي للفرار من اللا أمن السائد في الأرياف والقرى خلال العشرية السوداء حيث كانت ملجأ للجماعات الإرهابية المسلحة والفارين من العدالة والخارجين عن القانون والمغرر به لقربها من المناطق الجبلية التي تحتويهم.

كما أكدت شواهد الدراسة الميدانية أن الزيادة السكانية في ارتفاع مستمر وهذا ما تؤكده نسبة عدد أفراد الأسرة والتي تتسم بالارتفاع وكبر حجمها حيث كان عدد أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة مرتفع جدا وخاصة بالنسبة لمجموعة من العائلات وذلك حسب ما تؤكده النسبة 35% والتي تمثل عدد أفراد الأسرة من 8-10أفراد وتليها النسبة 26% من 11فأكثر من الجدول رقم (18)، وها ما يؤكد غياب الوعي بالتخطيط العائلي من جهة وسيادة الخلفية الريفية في الإنجاب وبذلك فهناك ارتفاع في معدل إشغال المسكن من جهة وضغط على خدماته ومرافقه واستعمال متعدد للغرف وغياب الراحة للأفراد الساكنين.

وبالتالي فإن ظاهرة الهجرة الريفية والنزوح الريفي والتي اشتدت في المناطق منذ نشوئها في الثمانينات إلى العشرية السوداء وانطلاقا من الربط بين متغير سن المفردات المبحوثة والمنطقة الجغرافية القادمين منها أي رب الأسرة سواء كان الأب الجد...الخ فأغلبها من مناطق ريفية وبنسبة 89 % من مجتمع البحث من خلال نتائج الجدول رقم (14).

وبالتالي تحققت الفرضية الأولى في أن النمو الحضري كان نتاجا لعوامل عديدة سكانية واقتصادية والمتمثلة في الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الريفية كعامل جوهري إضافة إلى تحسين الدخل كعوامل متفاعلة مع بعضها لتفرز الظاهرة زيادة على العامل الأمني كعامل مساعد على زيادة سرعة تيار الهجرة والنزوح الريفي.

نتائج الفرضية الثانية:

انطلقت الفرضية الثانية من ما يلي المناطق المتخلفة فيها البناء إلى المقاييس والأطر القانونية للمخططات العمرانية.

تؤكد الشواهد الإحصائية المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية والدراسة الاستطلاعية والوثائق والسجلات والمقابلات مع الهيئات المختصة والدراسات في الجانب العمراني وحسب أحد المهندسين المختصين في مجال البناء والتعمير في مدينة باتنة كمجال عام حوالي 65% فيه فوضوي انطلاقا من التعامل بالعقود العرفية[1]والتي تطرقنا فيه إليها في الفصلالنظري رقم 4.

وحسب المقابلات مع المختصين في المصلحة التقنية والدراسة التي قام بها مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية بباتنةفالحي مصنف ضمن المناطق والأحياء الفوضوية والمتخلفة فالحي يفتقر إلى هيكلة منسجمة تسمح بأداء وظيفي ويفتقر للتهيئة،لأنه أقيم بطريقة فوضوية وغير منظمة وفي غياب دراسات عمرانية مسبقة تحول المجال الطبيعي له استعمالاته وقيمتة الخاصة كمنطقة زراعية تمارس فيها زراعة الحبوب ثم تحولت إلى مجال عمراني وحضري له خصائص ومميزات مرتبطة بإفرازات الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأفراد المستعلمين لهذا الفضاء والمجال السكني والإسكاني"السكن والمرافق" كنتاج لسرعة تيار الهجرة والنزوح الريفي وخاصة أثناء العشرية السوداء.

لذلك فحي أولاد بشينة يعتبر من الأحياء الموجودة في أطراف وضواحي مدينة باتنة في كونه فوضوي ولم تخضع عملية إقامته لقواعد التعمير والبناء ولم تستفد من مواصفات المجال الحضري وعليه سجلت الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات الاقتصادية التقنية النقائص التالية والمميزة عموما للعديد من الأحياء والمناطق المتخلفة في المجال الحضري لمدينة باتنة كمختصين في الجانب العمراني :[2]

- عدم احترام خط التصفيف.
- عدم ترك ممرات وطرق كافية.
- عدم ترك مساحات حرة أو خضراء أو مساحات اللعب.
- عدم ترك مساحات خاصة بالمرافق والتجهيزات.

[1]مقابلة مع رئيس المصلحة التقنية ببلدية باتنة يوم 16 جوان 2015 على الساعة 10 □با□ا.
[2]مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية - باتنة، مخطط شغل الأرض طريق□ملة أولاد بشينة مدينة باتنة، ص:17.

- ارتفاع الكثافة السكانية إلى 55مسكن/هكتار.
- ارتفاع معدل الاستيلاء الخام إلى 0.75.
- غياب هيكلة منسجمة تسمح بمد مختلف الشبكات.

هذه كمعطيات تم استقاؤها من الهيئات المختصة ببلدية باتنة عن المجال الخاص للبحث والدراسات التي أقيمت عليه وتم ملاحظتها والتوصل إليها كنتائج من خلال دراستنا الميدانية.

فالمنطقة عموما أنشأت بطريقة فوضوية كما ذكرنا آنفا وتمت تسوية وضعيتها في نهاية التسعينات من قبل المصالح التقنية بالبلدية، وقد أكد رئيس لجنة تسيير الحي وانطلاقا من سكنه هو أن البناء تم بطريقة فوضوية دون الحصول على رخصة بناء أو تخطيط مسبق للمنطقة وبذلك نخلص إلى أن البناء تم خارج الإطار القانوني للمخططات العمرانية للمدينة ولم يستفد من خصائص المجال الحضريوهذا ما أكدته الهيئات المختصة.

إضافة إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية فنمط البناء السائد هو الفردي التقليدي والنسبة الغالبة هي من طابق واحد بنسبة 52% تليها نسبة البناء الأرضي بنسبة 43% من الجدول رقم (25) وهذا راجع إلى انتشار النظام العائلي الممتد من جهة وتواضع ومحدودية الإمكانيات المادية من جهة أخرى، أما حالة والوضعية الفيزيقية للمباني فهي في أغلبها تقليدية وفي شوارع معينة بنايات كثيرة ملتصقة تأخذ شكل شوارع طويلة وأجزاؤها غير مكتملة أثرت سلبا على المظهر الجمالي للحيوكانت نسبةالمساكن والتي حالتها مقبولة بنسبة 68% والتي في حالة سيئة 35% من الجدول رقم(26) وكذلك أغلب هذه المباني دون طلاء أو إكمال للأجزاء الداخلية والخارجية والجزء الخارجي هو الذي يؤثر سلبا على مظهر ومرفولوجية الحي خاصة والمدينة عامة حيث أكدت النسبة 75% من الجدول رقم (32) بأن أغلبية المساكن غير مكتملة في فضائها الداخلي والخارجي لتدني المستوى الاقتصادي للمبحوثين.

كما تبين النسبة 63% من الجدول رقم (31) أن أفراد العينة قاموا بعملية البناء بمجهوداتهم الذاتية وبالتعاون مع الأهل والجيران في عملية البناء والاستعانة بالبناء في بعض مراحل إقامة السكن ودون إعداد تصميم أو تخطيط للمسكن والاعتماد على الخبرة البسيطة التي يمتلكها هؤلاء أي أحد أفراد الأسرة أو خبرة البناء في تصميم وتقسيم المسكن وذلك بنسبة 71% وبالتالي التقسيم العشوائي لأجزاء المسكن.

وفيما يخص المرافق الأساسية فقد تم إدخالها جميعها إلى الحي وتم توصيل المساكن بهاإلا أن بعض البنايات تتزود بالكهرباء من توصيل السكن بسلك كهربائي من الجيران إضافة إلى الغاز والصرف صحي وقد تم مؤخرا إعادة تهيئة شبكة توزيع المياه لحالتها الكارثية وبالرغم من التجديد فإن الوضع لم يتحسن بعد المعاناة لازالت سارية ومع سوء التسيير للحي والثقافة السائدة من خلال الأنشطة الممارسة في الحي ووقوع الحي في منطقة فلاحية مما يتسبب في انسداد البالوعات من حين لأخر،كما أجمعت مفردات العينة بأن الحي يعاني الإهمال بنسبة 84% وغير متناسق وفوضوي بنسبة 16%حسب الجدول رقم(33) فضعف مستوى المبحوثين أرجع الوضع المتدهور للحي يرجع فقط للإهمال والتهميش والاستبعاد من طرف السلطات المعنية من الحياة الحضرية وعدم إرجاع أو وصف الحي بعدم التناسق والفوضوي لضعف مستواهم التعليمي وتقدير الأوضاع حسب ما هو كائن ولا يعتبروا أنفسهم مسؤولين عن هذا الوضع الذي كانوا متسببين فيه في ظل غياب الرقابة حيث أقيم الحي دون دراسة علمية أو تخطيط وتنظيم مسبق وانشاؤه تم خارج الإطار القانوني للمخططات العمرانية للمدينة لذلك فهو يعاني الإهمال وطريقة تنظيمه وإدماجه في الحياة الحضرية تحتاج إلى مجهودات جبارة حيث لجأت الهيئات المختصة وأصحاب القرار إلى حلول بديلة عن الإزالة وترقيع وضع الحي بالتدريج وربطه بمختلف الشبكات والمرافق الأساسية حيث استطاع سكان هذا الأخير أن يفرضوا أنفسهم ووضعهم على السلطات خاصة وأن النمط السائد في البناء هو النمط التقليدي الفردي والملتصق والذي سهل عملية شق وتوصيل المساكن بمختلف المرافق والخدمات الأساسية مع وجود صعوبات لضيق الشوارع وتعرجها ليس في المنطقة ككل وهذا ما أفرز عدة مشاكل بالرغم من الحلول الترقيعية إلا أن المظهر الفيزيقي للحي ومرفولوجيته متدهورة جدا تداخل في الشوارع وضيقها بنايات كثيرة ملتصقة عدم ترك مساحات شاغرة لإقامة مرافق وخدمات بالحي...الخ هناك فوضى كبيرة كانت نتاجا لعدم التخطيط المسبق .

وبسبب ضيق الشوارع وتعرجها أدى ذلك إلى تأثيره سلبا على عملية نقل النفايات المنزلية وعلى النظافة بالحي فبعض الشوارع مساحات الممرات فيها لا تسمح للشاحنة بالمرور وبالتالي التأثير سلبي على الوسط البيئي الحضري وهذه هي النتائج الوخيمة لعدم التخطيط نتساءل إذا حدث حريق كيف تسمح هذه الممرات لشاحنات الإطفاء بالمرور، إضافة إلى ما تؤكده النسبة 83% من الجدول رقم(36) –مشكلات الحي– والخاصة

بمشكلات في التخطيط والتهيئة من خلال حالة الطرق المتدهورةوإقامة المرافق التعليمية في موضع ضايق السكانوانعدام المساحات الخضراء وأماكن الراحة للكبار واللعب للصغار، إضافة إلى مشكلة التلوث وانعدام النظافة ب56%.

وبذلك تحققت الفرضية الثانية والتي ترمي إلى أن المناطق المتخلفة لا يخضع فيها البناء إلى المقاييس والأطر القانونية للمخططات العمرانية في المؤشرات التي انطلقت منها الدراسة والتي أكدتها الدراسات العمرانية والمختصة لمخططات شغل الأرض للوضع الحالي للمنطقة أولاد بشينةمن خلال التباين في أنماط وأشكال المباني من جيد إلى حسن متوسط ورديء جدا وتحكمه ظاهرة البناء الفردي التقليدي غير المرخص والذي تم بطريقة فوضوية وعملية بناء المساكن تمت بطريقة متواضعة وبأشخاص لا يملكون خبرة ودون إجراء دراسة تصميمية أو تخطيط للمسكن واستعمالاته مع انتشار مظاهر التخلف والخلفية الريفية السائدة كتربية الماشية في الحي والتي تؤثر سلبا على مرفولوجية المدينة وجمالها من جهة وإزعاج السكان من جهة أخرى ومعاملة سيئة للمحيط السكني المستعمل بانتشار روائح كريهة تنبعث من مساكن القائمين بهذا، وانطلاقا من تأسيس المنطقة دون تخطيط أو دراسة علمية منظمة ومسبقة وخارج الإطار القانوني للمخططات العمرانية في ظل غياب وانعدام الرقابة العمرانية للنمو الحضري للمدينة من قبل المختصين والقائمين على ذلك خاصة في العشرية السوداء مما أدى إلى تعمير المنطقة دون دراسة عمرانية مسبقة وكتحصيل حاصل تأثيرات سلبية فيما يخص ترك مساحات للمرات والطرق والشوارع وتعرجها والتي أثرت سلبا على نظام تسيير النفايات المنزلية،أما فيما يخص المرافق الأساسية فالمنطقة تم توصيلها بمختلف المرافق الأساسية من غاز وكهرباء وصرف صحي وإعادة تهيئة شبكة توزيع المياه في كل شوارع الحي للمعاناة الشديدة والطويلة لهؤلاء الساكنين والمستعلمينلهذا المجال حي أولاد بشينة ونقص المرافق والخدمات والمساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال والخدمات الموجودة بسيطة ولا تغطي حاجات السكان وضعيفةخاصة الصحية وانعدام للمرافق الثقافية والرياضية.

نتائج الفرضية الثالثة

يعاني سكان المناطق المتخلفة من مشاكل عديدة تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية الثقافية الاقتصادية والبيئية والصحية.

نتعرف على المشاكل التي يعانيها أفراد العينة من خلال التطرق لمختلف النتائج المتعلقة باستعمالات المسكن وتجهيزاتهبداية نتطرق إلى خصائص المسكن واستعمالاته فأغلب الأفراد الساكنين من مجتمع البحث مالكين لمساكنهم وذلك بنسبة 94% وهذه خاصية تغلب ويتميز بها الفرد الجزائري عموما فامتلاك السكن يعني حرية التصرف وذلك من الجدول رقم(23)، وأما بالنسبة للمساحة فهي متواضعة وضيقة في أحيان أخرى لا تتسع لاحتواء كل أفراد الأسرة والتي تتميز بالارتفاع وغياب تنظيم النسل في مجتمع الدراسة وهذا ما عبرت عنه النسبة 52% للفئة التي تمثل المساحة من 100م^2–149م^2 تليها النسبة 33% التي تمثل الفئة من 50م^2–90م^2 وهي مساحة ضيقة جدا وتعكس التكدس والازدحام والأزمة التي يعيش فيها أغلب الأفراد الساكنين والتأثيرات السلبية للسكن على العلاقات الأسرية وهذا من خلال نتائج الجدول رقم(24)، فنمط البناء السائد هو البناء الفردي التقليدي والنسبة الغالبة هي سكن من طابق واحد بنسبة 52% تليها نسبة البناء الفردي الأرضي بنسبة 43% حسب الجدول رقم(25)، وهذا راجع إلى انتشار النظام العائلي الممتد من جهة وتواضع ومحدودية الإمكانيات المادية من جهة أخرى، أما حالة السكن فحالة البنايات تختلف من مقبولة بنسبة68% وسيئة بنسبة 35% من الجدول رقم(26) فهي عبارة عن صناديق من الطوب والإسمنت المسلح فقط يشغلها ويستعملها هؤلاء لا وجود لمختلف مظاهر السكن الآدمي من تهيئة وكل مظاهر الفقر ومؤشراته موجودة فبعضها رديء جدا ولا يصلح للاستعمال الآدمي فأغلب المفردات تعيش في مساكنها دون إكمال أجزاء ومرافق أساسية بمساكنها مع انعدام الخصوصية بسبب الضيق الشديد.

وفيما يخص المرافق الأساسية فقد تم إدخالها جميعها إلى الحي وتوصيل المساكن بها فقد تم إعادة شبكة توزيع المياه عبر كل شوارع الحي لحالتها الكارثية وبالرغم من التجديد فإن الوضع لم يتحسن بعد المعاناة لا زالت سارية فالقنوات تشهد تسربات تحتاج إلى صيانة وتذبذب في توزيع المياه وتزويد السكان بهذه الخدمة مما جعل الأفراد يلجأون لشراء خزانات مياه واستعمالها في التنظيف والغسيل، مع سوء التسيير للحي والثقافة الريفية السائدة من خلال الأنشطة الممارسة " تربية الماشية " في الحي ، مع تخصيص المسكن لغرف

الاستقبال والنوم وهذا لا ينف الاستعمال المتعدد للغرف والتزاحم والتكدس انطلاقا من المساحات التي تشغلها المساكن من جهة وعدد أفراد الأسرة من جهة أخرى، أما المرافق الأساسية من مرحاض ومطبخ فهي موجودة إلا أن حالة المطبخ ليست مهيأة وفي أغلب المساكن وهناك من يخصص مساحة من السكن للطهي فقط دون مرافق وتجهيزات أساسية يحتاجها هذا الأخير،في حين تقل نسبة مرفق الحمام وذلك بنسبة 31% فمساكن أفراد العينة ليس بها حمامات وتستعمل طرق تقليدية في الاستحمام وهي التي تعاني من فقر حاد، كما تتوفر بها مختلف التجهيزات خاصة التلفاز والثلاجة بنسبة 100% من الجدول رقم(30)، أما عن نوعية هذه التجهيزات فهي بسيطة وتتلاءم مع تواضع ومحدودية دخل المجتمع المبحوث ، في حين هناك من مفردات العينة من ليس لديه آلة الطبخ وذلك بنسبة 17%، كما لا تمتلك جهاز كمبيوتر وذلك بنسبة 87% ونحن في عصر المعلومات والانفجار المعلوماتي والتكنولوجي مما يعكس القيم الثقافية الراكدة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني للمفردات المبحوثة، وأما عن توصيل المساكن بشبكة الإنترنيت فتكاد تكون منعدمة وتستخدم الطرق الحديثة والتي لا تتمتع بطاقة كبيرة من الجيل الثالث وهذا ما تبينه النسبة 90% من الجدول رقم (30) والتي لا تستعمل الإنترنيت وغير متوفرة في مساكنها.

وقد قامت أفراد العينة ببناء مساكنها بمساعدة أفراد العائلة والجيران والأهل ودون تصميمات تذكر ولذلك كتحصيل حاصل تعاني هذه الأخيرة من مجموعة من المشاكل يتصدرها الضيق والازدحام بنسبة 43% مع وجود أجزاء ناقصة وذلك بنسبة 75% ومع الضيق والازدحام من حيث عدم استيعاب مساحة السكن لحجم الأسر الكبيرة وبنسبة 43% من الجدول رقم (32)

ينتشر في الحي نظام العائلة الممتدة في مجتمع البحث وبنسبة 64% حيث لا يزال مجتمع البحث يحتفظ بسمات المجتمع التقليدي والقبلي في نظامه الأسري ونسقه القرابي وعلاقات الجيرة والعلاقات الأولية السائدة فيه، حيث هناك نسبة معتبرة من مجتمع البحث تتكون من أسرتين إلى خمسة وستة أسر من الأبناء والإخوة المتزوجين أو الاثنين معا والعيش والمشاركة في مختلف مرافق السكن وتجهيزاته.

ولمفردات المجتمع المبحوث أبناء في سن الدراسة وبنسبة80%وهناك من يدرس بداخل الحي وفي المرافق التعليمية المتوفرة على مستواه وخارجه بمراكز التكوين المهني الجامعة.

وكانت نسبة عدم عمالة المرأة في المجتمع المبحوث بنسبة كبيرة بلغت 77% وقد سجلنا دخول المرأة في مجال العمل وفي مختلف المهن والحرف وذلك بنسبة 23% من الجدول رقم (41) كعضو مساعد في إعالة العائلة أما عن طبيعة العلاقة مع الجيران فهي نسبتها الغالبة جيدة وحسنة ومتوسطة بـ90% من الجدول رقم(42) لأنها أساسا قائمة على أساس القرابة ووحدة الأصل الجغرافي والانتماء العروشي والقبلي وانطلاقا من اعتبار الهجرة الريفية هي العامل الأساسي لنشوء الحي وتعميره حيث كل مهاجر ريفي يفتح المجال لأقربائه من خلال السكن وتوفير فرص العمل ..الخ، وهذا ما تؤكده النسب 49% و7% وكانت النسبة أخرى تذكر 44% من الجدول رقم(43) وتمثل أن الصلة كانت على أساس وحدة الأصل الجغرافي والانتماء العروشي " من نفس العرش" وهناك من هذه النسبة من تربطه بجيرانه علاقة الجوار فقط باعتبار الحي كان محل استقطاب لأصحاب الدخول الضعيفة والمحدودة من المهاجرين للمهاجرين الريفيين من خلال أسعار العقار به أو بالأحرى الأرض الفلاحية التي تحولت إلى منطقة سكنية إضافة إلى العوامل الأخرى التي ساهمت في تعميره من اجتماعية اقتصادية أمنية ...الخ.

وبالنظر لسيادة العلاقات الأولية في مجتمع البحث فأغلب مفردات البحث تتبادل الزيارات مع جيرانها بنسبة 80% من الجدول رقم(44) وفي مختلف المناسبات من أفراح وأحزان أعياد زيارة المريض إضافة إلى الزيارات اليومية بين الأهل والأقارب والتي لا تحتاج إلى مناسبة وتبادل المأكولات لذلك الأسرة في حي أولاد بشينة تحافظ على خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية، وكتحصيل حاصل فأغلب أفراد العينة يتناقشون مع بعضهم البعض وخاصة في الأمور الاجتماعية بنسبة 67% والمشاكل الخاصة بالحي بنسبة 67% هي الأخرى، إضافة إلى أنهم يحبون الجلوس مع بعضهم البعض وبنسبة 80% من الجدول رقم(47) ، كما يسبب لهم مرور الغرباء إزعاج وشعور بالحذر منهم وذلك بنسبة 79%من الجدول رقم (48) وهي خاصية يتسم بها سكان الأرياف فسكان المدن عادة لا يهتمون بهذا الأمر، إضافة إلى أنهم يتلقون مساعدات من قبل بعضهم البعض وذلك بنسبة 90% من الجدول رقم (49).

وقد سجلنا في مجتمع البحث غياب الاهتمام بالنشاطات الثقافية وهذا ما تؤكده النسبة 82.81% من الجدول (50) وهذا راجع إلى تدني المستوى التعليمي وانعدامه إضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي وهو الذي يدفع الأفراد للاهتمام بجوانب أخرى كتحصيل لقمة

العيش، أما عن المشاركة في هذه النشاطات فتكاد تكون منعدمة من خلال الأفراد المهتمين وهي نشاطات بسيطة تمت على مستوى المدارس والمتوسطات ويرجع ذلك لانعدام المرافق الثقافية والترفيهية بالحي مجال الدراسة الخاص.

بيانات عن الاتجاهات والمشاركة:

فيما يخص بالنتائج المتوصل إليها من الجداول عن طريق استقراء الأرقام المتحصل عليها من البيانات التي تم استقاؤها وجمعها من ميدان ومجال الدراسة الخاص حي أولاد بشينة فيما يتعلق بآراء وطريقة تفكير مجتمع المجالات عمالة المرأة ، المشاركة السياسية.

-كانت النسبة التي أجابت أنها تشعر بالراحة في الإقامة في الحي وذلك بنسبة 33%و 28% والتي مثلت بدورها 61% تقابلها النسبة التي تقابلها النسبة التي النسبة التي لا تشعر بالراحة بنسبة 39% من الجدول رقم(52).

ويرجع ذلك إلى الألفة وسيادة العلاقات الأولية والنسق القرابي بالحي الذي لا يستطيع هؤلاء الاستغناء عنه خاصة بإقامة سكن خاص وملك لهم وذلك بنسبة 61% والاستفادة من مرافق المدينة، في حين النسبة التي لا تشعر بالراحة من ظروف الحي القاسية غياب تعبيد الطرق معاناة في مجال المياه تذبذب في نظام تسيير النفايات المنزلية غياب المرافق الثقافية والترفيهية نشوء الحي بطريقة فوضوية أثر على مرفولوجته سلبا إضافة إلى الأمراض الاجتماعية والأخلاقية التي استفحلت في الحي وأخذت في التمادي.

- كما توصلنا إلى أن أغلب المفردات المبحوثة تقبل الإقامة في سكن جماعي وذلك بنسبة 88 % من الجدول (53) وهي النسبة التي تعاني من الاكتظاظ في المسكن وأغلب المبحوثين ينتظرون الاستفادة من سكن اجتماعي لتخفيف الضغط أي رحيل أحد الأبناء أو الإخوة فقط دون الآخرين من أفراد الأسرة وهذا ما يدل على عدم استغناء هؤلاء عن الحي ومساكنهم التي خلصتهم من عوامل الطرد في الأرياف والمعاناة الشديدة لانعدام المرافق والخدمات والاستفادة من المدينة وخدماتهامن عمل تعليم وصحة ..الخ والتخلص من اللا أمن السائد في الأرياف إبان العشرية السوداء وعدم الاستغناء عن العلاقات الحميمة التي نشأوا عليها وتمت إقامتها في الحي والتي تقوم على أساس النسقالقرابي، وحدة الانتماء ونفس الأصل الجغرافي وعلاقات الجوار الحسنة إضافة إلى ظروف الحي غير الملائمة، كما تضاف إليها النسبة التي لديها أمل في التخلص من أعباء الكراء وظروفها المعيشية القاسية والتنقل من حين لآخر إلى مساكن غير صالحة للاستعمال الآدمي.

وتمثلالنسبة التي لا ترغب في الانتقال من الحي فتمثل نفس أسباب المفردات التي ترغب في التخلص من الازدحام برحيل أحد الأسر لتخفيف الضغط والألفة في الحي وصعوبة أو استحالة الحصول على سكن اجتماعي حسب رأيهم.

وكانت آرائهم حول التحسينات والإصلاحات التي يحتاجها حيهم هو تعبيد الطرقات بالإجماع كانت حالة المشكلة الكبيرة للسكان يعاني منها الأطفال والكبار تليها تحسين نظام تسيير النفايات المنزلية نسبة 56%، وإقامة حدائق ومساحات خضراء بنسبة 35% وتوفير مرافق اجتماعية وثقافية بنسبة 32% في حين تقل نسبة بناء مساكن جديدة لنفاذ العقار في الحي وذلك حسب الجدول رقم(54).

كما يرغب أغلب المبحوثين في إكمال الأجزاء الناقصة بمساكنها وذلك بنسبة 90% من الجدول رقم(55) ومتى تيسر لها ذلك في ظل تدهور الأوضاع المادية والاقتصادية وتدني المستوى المعيشي، كما توصلنا إلى أن أغلب المفردات العينة تقبل مشروع تجديد الحي وتطويره وتحسين حالته وبنسبة 100%،أما عن المشاركة في الحياة السياسية فهي تكاد تكون منعدمة وهذا ما عبرت عنه النسبة 95% من الجدول رقم (57) ويعود ذلك لضعف وانعدام المستوى التعليمي من جهة وفقدان المعايير الحقيقية التي تحكم العمل بهذه المؤسسات.

وقد أقر رئيس لجنة الحي بأن الأحزاب السياسية قدمت مساعدات لهذا الحي وذلك من خلال إقامة المرافق التعليمية، في حين نفت أغلب المفردات ذلك مع انتشار عنصر اللامبالاة وذلك بنسبة 99% من الجدول رقم (58) ، وسيادة الرضوخ للأوضاع السائدة دون تغيير من خلال قيم القدرية والقيم الراكدة والجامدة ومعايشة الفقر والعيش في ظروف مشابهة لحياة الأرياف وأسوأ على الأقل الأرياف بها المساحات شاسعة سواء للسكن أو تربية الحيوانات، وحتى الاعتراف بلجنة الحي هناك من يرى بعدم جدواها نهائيا و لا يعترف بها بالرغم من تمثيلها لسكان الحي ونضالها لإقامة المرافق والخدمات الأساسية.

أما عن المشاركة في الأعمال التطوعية فأغلب المفردات غير مشاركة في هذا العمل وذلك بنسبة 75% إلا بعض المفردات فيما يخص بعض النشاطات على مستوى الحي والمسجد والمشاركة في عضوية لجنة الحي وذلك بنسبة 25% من الجدول رقم(59).

وفيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها في الموافقة على خروج المرأة للعمل وذلك بنسبة 85% من الجدول رقم(60) فالعنصر النسوي في المجتمعات الحضرية المتخلفة في أغلب

الدراسات حتى النساء تمارسن مهن هامشية للإيفاء باحتياجات العائلة كبيع الطعام ..الخ مما يدل على حاجة مجتمع البحث لمعيل آخر في المنزل إضافة إلى أن أغلب سكان الحي من أصحاب الدخول الضعيفة والمحدودة وذلك انطلاقا من مستوياتها التعليمية المتدنية والمهن الهامشية التي تمارسها وحالة ووضعية مساكنها السيئة وغير المهيأة وكبر حجم أسرها الذي يحول دون تلبية الاحتياجات مما يؤدي إلى العيش في مستوى ضعيف جدا يصل إلى حد تحت خط الصفر بالنسبة لبعض الأفراد كما صنفت دراسة مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية سكان حي أولاد بشينة بكون هذه الفئة من السكان تنتمي إلى الطبقة الضعيفة من سكان البلاد.

البيانات الصحية:

أغلب المفردات المبحوثة تترد على مؤسسة الوحدة الجوارية الموجودة بالحي وذلك لتلقي خدمات بسيطة كحقن إبرة أو تلقيح الأطفال الرضع...الخ وذلك بنسبة 71% من الجدول رقم(61)إضافة إلى الاعتماد على الأطباء المختصين والمستشفى الجامعي والعيادات التابعة للقطاع العام والمتخصصة في الأمراض الصدرية والأنف والحنجرة ومؤسسات جوارية أحسن في مستوى خدماتها من مستوصف الحي...الخ ، وفيما يخص الاعتماد على الطبيب ،أما فيما يخص الاعتماد على الطبيب فبنسبة 35% مع الاعتماد كذلك على التداوي بالأعشاب وبنسبة 65%من الجدول رقم(62) والذي يؤكد وجود الخلفية الريفية من خلال معرفة منافع ومضار أعشاب معينة وطرق التداوي بها هذه الثقافة تكتسب في الأرياف حيث تتعلم الأمهات خاصة وبعض الرجال طرق معينة للتداوي في حالات مرضية معينة.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها فأغلب المفردات المبحوثة وأفراد أسرها تعاني من الأمراض حيث بلغت 81% من الجدول رقم(63) تتصدرها أمراض الحساسية بنسبة 76% الإسهال بـ56%الأمراض الصدرية بنسبة 23% التيفويد 16 الأمراض الجلدية بـ6% وأمراض العيون 7 % إضافة إلى أمراض الضغط الدموي والقلب السكري هشاشة العظام آلام الظهر للمهن الهامشية التي يزاولها هؤلاء حالات الشلل، وأمراض غير معروفة ونادرة والعديد من حالات السرطان وحالة لمرض السل والأمراض العقلية والنفسية ...الخ وقد أثرت طريقة عملية استعمال مجال السكن دون تهيئته الفقر ظروف الحي ونشأته الأنشطة الممارسة في الحي القرب من المنطقة الصناعية ...الخ والتي أدت إلى ظهور مثل هذه

الأمراض هو قلة مصادر التداوي وانتشار الفقر بنسبة 81% تليها بسبب ضيق المسكن وازدحامه بـ68% وانعدام التهوية في آخرين بنسبة 19% وفيما يخص التلوث للمياه أو النفايات الصلبة بنسبة 55%من الجدول رقم(65).

وفيما يخص تفضيل البقاء في الحي إن تمت تنميه وتطويره بـ 61%ولأسباب عديدة تتصدرها العلاقة الطيبة بالأهل والجيران والسكن ملك ومستقل،أما النسبة التي تفضل البقاء في الحي لظروفه الفيزيقية، والمشاكل الاجتماعية المنتشرة بالحي وقلة المرافق والخدمات بالحي.

أما عن السبل الواجب اتباعها من أجل النهوض بالمنطقة وتحسينها من خلال تضافر الجهود بين السكان والمسؤولين للإصلاح والتحسين وذلك بنسبة 66%، أما النسبة التي ترى أنها مسؤولية تقع فقط على عاتق الدولة فقط بنسبة 44% من الجدول رقم(67)، وبذلك تتضافر الجهود بين سكان الحي والسلطات لتحدث تغييرات في الحي وإلى الأحسن.

فتضافر الجهود بين السكان كمستعملين للمجال والسلطات كمراكز لاتخاذ القرار هو الذي سيؤدي للنهوض بمثل هذه المناطق ويؤدي إلى علاجها.

وهكذا استطاع سكان المنطقة الحضرية المتخلفة حي أولاد بشينة أن يفرضوا أنفسهم على السلطات وإدخال بعض المرافق الأساسية فيها وبالرغم من الوضع السائد والمشاكل التي يعاني منها المجال الخاص للبحث فبتظافر الجهود مع الجانبين سيتحسن الوضع.

من خلال استعراض نتائج الدراسة فيما يتعلق بالبيانات التي تم جمعها من المبحوثين في المجال الخاص للدراسة الميدانية حي أولاد بشينة والخاصة باستعمالات المسكن وتجهيزاته حيث توصلنا إلى أن أفراد عينة الدراسة يعانون من مشاكل في الحيز والفضاء الداخلي للسكن الذي يستعملونه والذي وصل إلى حالة الرداءة في نسبة منها وتغلب عليها حالة القبول من قبل الأفراد مع التكدس والازدحام في مساحات صغيرة وبأحجام أسر كبيرة يغلب عليها النظام الأبوي ونظام العائلة الممتدة مما يؤدي إلى استعمال متعدد للغرف وانعدام الخصوصية بين الأفراد الساكنين وما ينجر عن ذلك من مشاكل اجتماعية، وأغلب المساكن بها أجزاء ناقصة وغير مكتملة وبعض المساكن بها فقط موقد للطهي وثلاجة من نوع رديء وقديمة،إضافة إلى انعدام الحمامات ببعض المساكن وهذا ما يعكس نوعية الحياة الحضرية التي يحياها ويعيشها هؤلاء في ظل التعايش مع الفقر وضعف وتدني المستوى الاقتصادي واجتماعي والثقافي والرضوخ والاستسلام والقدرية حيث هناك ممن المفردات

المبحوثة والتي أرجعت الفقر على أنه حالة سائدة لكل أفراد العائلة الكبيرة ككل يعني توارث للفقر وهو عنصر مميز لأشخاص وعائلات معينة دون المحاولة للخروج منه لا سبيل لذلك في خضم غلاء المعيشة ودراسة الأبناء ورداءة السكن – أوضاع وحالات يرثى لها نتأسف لوضعها–

مع استعمال أفراد العينة للتجهيزات من ثلاجة وتلفاز وغياب آلات الطبخ في بعض المساكن وقلة امتلاكها لأجهزة الحواسب الآلية، مع عدم ربطها لمساكنها بخدمة الإنترنيت في وقت أصبحت ضرورية من ناحية التحول في الحصول على المعلومة واستخداماتها، وباعتبار هذه المفردات هي التي قامت بعملية البناء أو أحد أفراد الأسرة مع التعاون مع الأهل والجيران والاستعانة بالبناء في بعض مراحل إقامته دون الاعتماد على مهندس لإعداد تصميم للمسكن مما يعكس أن عملية البناء والتصميم تمت بأشخاص لا يملكون خبرة في المجال وخاصة القاعدة العلمية مما أدى إلى عدم تنسيقه ورداءته من قلة الإمكانيات المادية ومحدوديتها والتي حالت دون إكمال أغلب مفردات العينة لمساكنها واستعمالها بأجزاء ناقصة وأخرى منعدمة كالحمامات بالرغم من أنها أساسية، لكن الحاجة دفعت لذلك تستعمل نسبة من المفردات لهذه المساكن وهي في حالة سيئة ورديئة مع تسجيل كبر حجم الأسر بحيث لا يتناسب مع مساحة السكن وخاصة بالنسبة لبعض العائلات .

وتعاني مفردات البحث على **مستوى الحي مجموعة من المشاكل:**

–غياب عملية ترصيف وتعبيد الطرقات فالحي يفتقر للتهيئة مما أدى إلى معاناة الأفراد الساكنين والمستعملين للمجال وخاصة في فصل الشتاء وانتشار برك المياه والأوحال وهي المشكلة الأساسية التي أجمعت عليها مفردات البحث.

–غياب التنسيق وانعدام المرافق الرياضية والثقافية والمساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال والراحة للكبار، مما يجعل الأطفال يستعملون الشوارع كمتنفس لهم للعب، أما الكبار يتجمعون بمساحات من الحي خاصة وبحكم العلاقات الأولية ووحدة الأصل الجغرافي، مع قلة وضعف مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان وعدم استيعاب قاعة العلاج الموجودة بالحي لحاجات السكان.

– تذبذب في توزيع المياه وانعدامها في أحيان أخرى بالرغم من تجديد شبكة التوزيع.

– ضيق بعض الشوارع وتعرج بعضها الآخر مما أثر سلبا على نظام تسيير النفايات المنزلية الذي هو الآخر يشهد تذبذبا في أدائه.

– يعاني الأفراد الساكنين في الحي من سوء التسيير نظام تسيير النفايات المنزلية والتي أثرت سلبا على المحيط بانتشار ظاهرة التلوث.

– سيادة مظاهر التخلف في الحي خاصة بالنسبة لبعض الشوارع والتي تعكس بدورها الفقر إضافة إلى أن هناك نوع من التمايز في الحي مساكن راقية وأخرى رديئة جدا مما يعكس الفوارق الاجتماعية بين الأفراد الساكنين.

– **المشكلات الاجتماعية والثقافية:**

من خلال النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية تسود الخلفية الريفية بالحي انطلاقا من الأصل الجغرافي لمفردات البحث حيث ينتشر بهذا الأخير نظام العائلة الممتدة وبنسبة معتبرة من المجتمع المبحوث مع احتفاظه بخصائص المجتمع التقليدي في العلاقات الأولية ونسق القرابة علاقات الجيرة الحسنة من خلال تبادل الزيارات في المناسبات المختلفة...الخ

يعاني الأفراد الساكنين من انعدام التخطيط العائلي وبالتالي كبر حجم الأسرة الذي لا يتناسب مع مساحة المساكن خاصة بالنسبة لنسبة من مجتمع البحث مما يؤدي إلى حدوث مشاكل عائلية واستعمال متعدد لأجزاء ومرافق وغرف السكن، وانعدام الخصوصية في أحيان أخرى لذلك فأغلب المفردات من هذه النسبة تنتظر الاستفادة من السكن الاجتماعي لتخفيف الضغط مع ضعف المستوى الاقتصادي الذي يؤدي إلى عدم التكافؤ بين حجم الأسر ومداخيلها مما يؤدي إلى التركيز على الحاجات الأساسية فقط خاصة مع المهن والأعمال التي تمارسها المفردات المبحوثة والتي في أغلبها غير مستقرة.

– انعدام وتدني المستوى التعليمي لنسبة معتبرة من المجتمع المبحوث مما يعكس تدني المستوى الثقافي.

– انتشار الفقر ومظاهره سواء في المظهر المرفولوجي للحي والسكنات الموجودة والمجال السكني الداخلي المستعمل من قبل الأفراد.

– غياب الاهتمام بالنشاطات الثقافيةوتركيز الاهتمام على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

– انتشار الأمراض الاجتماعية والمشكلات الأخلاقية كالإدمان على الخمور وتعاطي المخدرات ووجود تجمعات من الشباب المنحرف في الحي يصل به الحد إلى المشاجرة

بالأسلحة البيضاء بسبب البطالة التي انتشرت في الحي أغلب الشباب بمستويات دراسية متدنية وبدون عمل فالفراغ يؤدي إلى الانحراف مما أدى إلى تهديد الأمن في المنطقة.

- المشاركة السلبية في الحياة السياسية والثقافية "مقاطعة لا مبالاة عدم الاهتمام"
- من خلال الخلفية الريفية الموجودة بالحي ومعاملة سيئة للبيئة هناك أفراد يمارسون أنشطة – تربية الماشية– لا تتفق مع خصوصيات الحي كمنطقة عمرانية حضرية تابعة للنسيج العمراني للمدينة والتأثير السلبي للخلفية الريفية على المجال مع سيادة القيم الراكدة والمتحجرة والرضوخ لما هو موجود وهو ما ذهب إليه لويس أوسكار في ثقافة الفقر لسكان المناطق الحضرية المتخلفة.
- مشاركة سلبية في أمور تسيير الحي والأعمال التطوعية التي تجري فيه مما أثر سلبا على المجال الخاص للبحث حي أولاد بشينة.
- **المشكلات الصحية:**

انطلاقا من الظروف السائدة في عدم التخطيط سوء التسيير الإهمال استعمال السكن دون تهيئة كلها عوامل أدت إلى سوء الحالة الصحية للأفراد المستعملين للمجال حي أولاد بشينة إضافة إلى قلة مصادر الدخل، وانتشار الفقر، التلوث، القرب من المنطقة الصناعية ، انعدام وقلة الوعي الصحي نظرا لانعدام وتدني المستوى التعليمي...الخ، كلها عوامل أدت إلى الإصابة بأمراض تنفسية صدرية جلدية وأمراض العيون وبعض الأمراض الوبائية الأمراض المزمنة وكذلك الأمراض المعدية..الخ

- **المشكلات البيئية:**

انتشار التلوث بالنفايات الصلبة من خلال سوء تسيير النفايات المنزلية بسبب تعرج وضيق شوارع الحي وانعدام الحاويات مما يؤثر سلبا على مظهر الحي بالمساحات المخصصة لتجميع النفايات والروائح الكريهة والحشرات المتكاثرة خاصة في فصل الصيف.
الأنشطة الممارسة في الحي حرفية وتقليدية ريفية تسبب انزعاج الجيران والسكان وتؤدي إلى انتشار روائح كريهة في الحي مما أدى إلى ترييف الحي –تجول الغنم والماعز بالحي–

وكتحصيل حاصل غياب الراحة لبعض المفردات من ظروف الحي سواء من الناحية العمرانية والإسكانية " المرافق والخدمات المتوفرة بالحي" والأمراض الاجتماعية الموجودة بالحي والتي دون إحساسهم بالراحة في حين هناك مفردات راضية ومرتاحة من العلاقات الأولية السائد والنسق القرابي القائم في الحي.

- نسبة من مفردات البحث ترى بضرورة التعاون مع السلطات " المصالح المحلية" للتحسين من الوضع حسب الحلول المقترحة.
- **النتيجة العامة:**

انطلاقا من تحقق الفرضيات الفرعية السابقة نكون قد توصلنا إلى التحقق من صدق الفرضية العامة والرئيسية والتي محتواها" أن سكان المناطق الحضرية المتخلفة يتميزون بخصائص اجتماعية وثقافية وعمرانية تعيق النمو الحضري الموجه والمخطط حاليا ومستقبلا في مجال التنمية العمرانية وإعاقة المشاريع المستقبلية ..الخ، وهي فرضية محققة وصادقة ويمكن تعميمها على باقي المناطق المتخلفة والناشئة بطريقة فوضوية غير منظمة وغير مخططة ولم تخضع لأي دراسة علمية مسبقة.

ثالثا- مناقشة النتائج في ضوء الأهداف:

من خلال الأهداف التي هدفت الدراسة إلى تحقيقها ومن خلال النتائج المتوصل إليها وحسب ما ذهبت إليه فرضيات الدراسة

1-الكشف عن الظاهرة موضوع الدراسة

قامت منطقة حي أولاد بشينة نتاجا لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ..الخ في ظل غياب عمليات الرقابة فيما يخص النمو الحضري للمدينة.

2-التعرف على أهم المشكلات التي تواجه النمو الحضري سواء على الصعيد التنظيمي أو الاجتماعي

وجود نمو حضري غير مخطط وغير متحكم فيه أفرز العديد من المناطق والأحياء الفوضوية بالمدينة منها حي أولاد بشينة والذي كانت عملية تعميره فوضوية لم تخضع لأي دراسة علمية أو تنظيمية.

- كذلك من خلال الاستغلال غير المخطط والمفرط للمجال نفاذ الوعاء العقاري بالحي.
- عدم ترك طرق وممرات كافية
- عدم ترك مساحات حرة لإقامة المرافق أو خضراء أو مساحات للعب الأطفال وأماكن راحة الكبار غياب التهيئة الحضرية للحي
- وغياب هيكلة منسجمة تسمح بمد الشبكات، ارتفاع الكثافة السكانية.
- سيادة عدم التنسيق والفوضى والإهمال مما يساهم في تدهور المجال البيئي.
- وجود شوارع ضيقة ومتعرجة وأخرى منظمة.
- معاملة سيئة للمجال من خلال سيادة الخلفية الريفية

3-معرفة الوضع المميز للظاهرة في الجانب العمراني والاجتماعي والثقافي

يعاني سكان المناطق الحضرية المتخلفة حي أولاد بشينة من مجموعة من المشاكل التي تمس كل جوانب الحياة انطلاقا من عدم تخطيط الحي الثقافة التقليدية للسكان والخلفية الريفية السائدة وضعف المستوى الاجتماعي والاقتصادي مما أدى إلى العيش في ظروف شبه حضرية وليست حضرية في وضع يفتقر للحضرية كأسلوب للحياة بالنسبة لنسبة معتبرة من مجتمع البحث مع سيادة مظاهر التخلف والفقر والتريف للحي وتدهور في وضع الحي ومحيطه.

مع غياب ثقافة المشاركة في أمور تسيير شؤون الحي من خلال المشاركة السلبية في الحياة السياسية والأعمال التطوعية إضافة إلى رؤيتهم بعدم جدوى لجنة الحي أو الانخراط فيها.

4-التعرف على الإجراءات التنظيمية والقانونية التي بها السلطات لمحاربة الظاهرة

- لجوء السلطات لتسوية وضعية السكان من خلال ملكية السكن في الحي والمساكن المقامة فيه أنشأت بطريقة فوضوية لذلك صنف ضمن المناطق الحضرية المتخلفة-فوضوية- مع وجود رقابة صارمة في مجال المدينة واللجوء إلى حلول الإزالة لأن التسوية غير واردة حاليا من خلال الفاعلين في المجال والمختصين في البناء والتعمير وشرطة العمران.
- وجود صعوبات في إقامة المرافق ومد الشبكات لغياب الهيكلة المنسجمة لأن المنطقة لم تخضع للدراسة العلمية المنظمة.

وبناءا على الهدف الذي يرمي إلى الوصول إلى الاقتراحات من خلال ما طرح للمبحوثين وكذلك من خلال ملاحظتنا للميدان ندرج التوصيات والاقتراحات في العنصر التالي

رابعا- التوصيات والاقتراحات:

1-التوصيات:

- اعتماد سياسة تنظيمية واضحة تخلق بإشراك مختلف الفاعلين العموميين والخواص سواء الإدارة أو المواطنين في التعامل مع المجال الخاص للبحث لتحسين والارتقاء بالحياة الحضرية بالحياة الحضرية للأفراد الساكنين بالحي سواء من ناحية الخدمات والمرافق.
- إعداد سياسة تسيير ومراقبة صارمة تجاه النمو الحضري للمجال العام للمدينة.
- توسيع مجالات البحث والقيام ببحوث ودراسات خاصة بكل التجمعات العمرانية الخاصة بالمناطق الحضرية المتخلفة "الفوضوية" من خلال كل التخصصات من ديموغرافيين مختصين بعلم الاجتماع الحضري والبيئة والجانب العمراني لمعالجة كل المشاكل التي تعاني منها المناطق المتخلفة الحضرية من الناحية العمرانية والاجتماعية والبيئية.
- العمل على مساعدة سكان المناطق الحضرية المتخلفة – الفوضوية- من خلال الإستفادة من برامج السكن الاجتماعي للتخفيف من حدة الضغط والازدحام الذي تعانيه الكثير من الأسر في الحي.

- الاهتمام بالسكان وتوعيتهم بضرورة حماية البيئة والمحافظة على المحيط والقضاء على كل مظاهر التريف في الحي والتخلص من الثقافة التقليدية .
- وضع وتخصيص أماكن للحاويات الخاصة بالنفايات المنزلية وتحسين نظام تسيير النفايات المنزلية والقضاء على التلوث وتوعية مستعملي مجال حي أولاد بشينة بضرورة حماية ممتلكات الحي العمرانية والارتقاء بمظهره ومستوى نظافته يعكس وعي وثقافة ساكنيه ومستعمليه.
- مساعدة السكان وخاصة ذوي الدخل المحدود في ترميم مساكنهم وتهيئتها من خلال وضع سياسة لترميم وتأهيل مساكن هؤلاء لتكون صالحة للاستعمال الآدمي وحماية الكرامة الإنسانية لتجنب كل التأثيرات السلبية من صحية اجتماعية أخلاقية...الخلأن السكن يوفر السكينة والطمأنينة لساكنيه وكلما كان صحيا ومزودا بالمرافق الأساسية كلما سمح بإعداد أفراد صالحين للمجتمع إضافة إلى عوامل أخرى.
- العمل على إزالة الخط الكهربائي ذو الضغط العالي تجنبا لأي كارثة تحل بالسكان.

2-**الاقتراحات:**

- تعبيد الطرقات.
- محاولة الاهتمام بالشباب ومحاصرة الانحراف من خلال توفير فرص عمل.
- الاهتمام بالجانب الأمني من خلال توفير خلية للأمن بداخل الحي للقضاء على السرقة وكل مظاهر الانحراف الموجودة بالحي.
- محاولة الارتقاء بالحي من الناحية العمرانية.
- الاهتمام بالمظهر المرفولوجيللحي.
- تحسين مستوى الخدمات وخاصة الصحية منها والتوسيع في قاعة العلاج بالحي لاستيعاب كل حاجات السكان من ناحية الخدمات الصحية .
- تحسين مستوى الخدمات والمرافق الأساسية بالحي خاصة المياه والصرف الصحي والإنارة العمومية.
- توفير مساحات خضراء وأماكن الراحة للكبار وفضاءات للعب الأطفال
- تعزيز لجنة الحي بأفراد ذو خبرة وسيرة حسنة ومن كل الأصول الجغرافية لتجنب النزاعات وتسيير شؤون الحي.
- إرساء وتعزيز قاعدة التنمية بالأرياف إحداث الهجرة المعاكسة ووضع حد للهجرة الريفية باتباع سياسات عديدة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الإحاطة بجوانب الموضوع ودراسته نظريا وميدانيا توصلنا إلى أن المناطق الحضرية المتخلفة تتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تعيق النمو الحضري المخطط والموجه للمدينة، وذلك انطلاقا من عوامل فاعلة تعمل على نشأة مثل هذه المناطق تتصدرها العوامل الديمغرافية بما فيها الزيادة السكانية والهجرة الريفية المتبوعة بعوامل الطرد المميزة لأرياف العالم الثالث بصفة عامة ومنها الريف الجزائري وخاصة في الفترة الماضية، وبذلك يكون لهؤلاء المهاجرين الريفيين خلفية تتحكم في استعمال هذا المجال ابتداء من نشوئه بطريقة فوضوية إلى استعماله .

فالهجرة الريفية إلى المدن والتي أدت بدورها إلى ارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة وبروز أحياء فوضوية من البنايات الصلبة على أطراف وضواحي مدينة باتنة مجال البحث العام، كما توصلت الدراسة إلى كبر حجم الأسر وسيادة الخلفية الريفية في عملية الإنجاب وانعدام التخطيط الأسري للكثير من الأسر مع تدني في الدخل وانتشار البطالة في صفوف الشباب والتعايش مع الفقر، وسيادة القيم الراكدة من خلال رفض التغيير والتعامل مع الوسط الحضري بخلفية ريفية من خلال تربية الماشية في حي أولاد بشينة مجال الدراسة الخاص بالإضافة إلى عوامل أخرى منها اقتصادية والمتمثلة في القرب من مكان العمل والاستفادة من مرافق المدينة، واجتماعية في ظل سيادة النسق القرابي في الجيرة والعلاقات الأسرية واحتفاظ مجتمع الدراسة وبنسبة كبيرة بخصائص المجتمع التقليدي في العلاقات الأولية ونسق القرابة وعلاقات الجيرة والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة، كما كان للعامل الأمني دوره الفاعل في تعمير المنطقة أولاد بشينة حيث تسببت العشرية السوداء في فرار الريفيين من قراهم هروبا إلى المدن والاستقرار بأطرافها وضواحيها بحثا عن الأمن، في ظل غياب التخطيط الحضري والمراقبة لعمليات نمو المدينة.

كما يتميز حي أولاد بشينة بالعديد من الخصائص العمرانية والتي أدت بدورها إلى تصنيفه ضمن الأحياء المتخلفة والفوضوية لأنه أقيم دون دراسة علمية أو تخطيط مسبق فهو يتميز بعدم التناسق في مظهره المرفولوجي، وكل مظاهر التخلف والفوضوية موجودة مع إقامة خدمات ومرافق جديدة في الحي، انعدام التهيئة للطرق مع وجود ممرات ضيقة شوارع طويلة من المساكن وهذا ما يعكس غياب التخطيط ونمط البناء في الحي غير خاضع للمقاييس والأطر القانونية للمخططات العمرانية وتم بطريقة فوضوية واختلاف وضعيتها من الجيد إلى المقبول إلى الرديء.

يعاني المجتمع المبحوث في المجال الخاص للبحث حي أولاد بشينة من مجموعة من المشاكل تمس الجانب الاجتماعي والثقافي والعمراني والبيئي والصحي يتصدرها كبر حجم الأسرة الذي يحول دون استعمال مريح للمجال الداخلي للسكن، انعدام الخصوصية، انتشار الفقر...الخ، انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي في مجتمع الدراسة وانتشار الأمراض الاجتماعية والمشكلات الأخلاقية بسبب البطالة والفقر، ترييف الحي من خلال تمسك الأفراد الساكنين بخصائصهم الثقافية، مشاركة سلبية في الحياة السياسية، معاناة المجتمع المبحوث من الأمراض وخاصة أمراض الحساسية والعديد من الأمراض الكثيرة والمتعددة والتي تكون نتاجا للوضع الذي يعيش فيه هؤلاء بداخل المساكن وبخارجها الحي، ومعاملة سيئة للبيئة من خلال تذبذب في نظام تسيير النفايات المنزلية وترييف الحي بالنشاطات التقليدية والحرفية الممارسة فيه، تذبذب في توزيع المياه، نقص في المرافق والخدمات وانعدام المساحات الحرة والمساحات الخضراء أماكن لعب الأطفال وغياب تام للتهيئة الطرق والممرات مع ضيقها في العديد من الشوارع وبذلك وانطلاقا من الدراسة النظرية والنتائج المتوصل إليها توصلنا إلى أن سكان المناطق الحضرية المتخلفة يتميزون بخصائص اجتماعية وثقافية وعمرانية تعيق النمو الحضري الموجه والمخطط حاليا ومستقبلا في مجال التنمية العمرانية وإعاقة المشاريع المستقبلية، وكل هذا في ظل غياب وتقاعس القائمين

والفاعلين في حماية ونمو المجال الحضري للمدينة وما ينجر عن ذلك من تأثيرات سلبية لهذه المناطق الحضرية المتخلفة، سواء كانت تحتاج إلى الإزالة "أحياء قصديرية" أو فوضوية وما يترتب عليها من صعوبات في إرساء الخدمات والمرافق وبالتالي طرح صعوبات على مستعملي المجال من خلال المعاناة من انعدام ونقص المرافق والخدمات والعيش في وسط حضريو غير حضري في نفس الوقت وصعوبات مادية وفنية وتنظيمية على الفاعلين وأصحاب القرار على حد سواء ومشكلات كبيرة في إطار التنمية والتخطيط وعلى كل الأبعاد والمستويات، لذلك لا بد من التوعية للسكان من جهة والقيام بسن وتطبيق الإجراءات التنظيمية الصارمة من جهة أخرى لأن التأثيرات تكون مستقبلية وبعيدة المدى وتتحكم وتؤثر سلبا على مستعملي المجال من جهة والسلطات من جهة أخرى وكتحصيل حاصل يؤثر المستوى والخلفية والثقافية والاجتماعية للسكان ويعكس لامبالاتهم وعدم وعيهم في نشوء واستعمال المجال الحضري.

ملخص الدراسة

ملخص:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عرفت حركة كبيرة في عمليات النمو الحضري وبشكليه المنظم وغير المنظم لذلك انصب اهتمامنا على هذا الموضوع ومن خلال التركيز على الجانب الاجتماعي والثقافي والعمراني لسكان المناطق الحضرية المتخلفة "الفوضوية " وتسليط الضوء على عوامل نشأة مثل هذه المناطق وتأثيراتها خصائص ومميزات ساكنيها ومستعملي هذا المجال لذلك كان موضوع البحث موسوم بـ "النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة في المجال الحضري دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي أولاد بشينة.

ومن خلال دراستنا هذه نحاول تسليط الضوء على واقع النمو الحضري والمشكلات التي تواجهه والتي من أبرزها المناطق الحضرية المتخلفة والتي تبرز في مجال المدينة "باتنة" بالأحياء الفوضوية التي يطغى فيها البناء الصلب بطريقة غير قانونية وغير مرخصة ويمكن تحديد أهداف البحث في ما يلي:

- الكشف عن أسباب الظاهرة موضوع الدراسة.
- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه النمو الحضري سواء على الصعيد التنظيمي أو الاجتماعي.
- معرفة الوضع المميز للظاهرة في الجانب العمراني والاجتماعي والثقافي.
- التعرف على الإجراءات التنظيمية والقانونية التي تقوم بها السلطات لمحاربة الظاهرة.
- الوصول إلى نتائج وبعض الاقتراحات في ضوء الدراسة الميدانية.

ومن خلال استطلاعنا للمجالات المعنية والمؤسسات المعنية وقراءاتنا للتقارير ومقابلات مع المسؤولين في المجال واستطلاعنا للعديد من المرات للمجال إضافة إلى الجانب النظري فيما يخص موضوع البحث ولذلك نطرح **إشكال الدراسة كما يلي:**

ما هي الخصائص التي تتميز بها المناطق المتخلفة بما يجعلها ذات تأثير سلبي في النمو الحضري.

ومن خلال طرح إشكالية الدراسة تمكنا من طرح مجموعة من الفرضيات:

الفرضية العامة:

تتميز المناطق المتخلفة بخصائص عمرانية واجتماعية وثقافية تعيق النمو الحضري المخطط والموجه.

الفرضيات الجزئية:

- ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية بالإضافة إلى عامل تحسين الدخل.
- المناطق المتخلفة لا يخضع فيها البناء إلى المقاييس والأطر القانونية للمخططات العمرانية.
- يعاني سكان المناطق المتخلفة من مشاكل عديدة وتمس كل جوانب الحياة "اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، صحية، بيئية".

والبحث في هذه الفروض كان بالدراسة النظرية في البحث في أبعاد كل من النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة في المجال الحضري في فصول نظرية ومباحث وتم التوجه إلى الدراسة الميدانية وهذا كله باستخدام المنهج الوصفي.

ولتأكيد هذه الفروض تم التوجه إلى حي أولاد بشينة باعتباره أحد المناطق المتخلفة في المدينة والتي نشأت دون دراسة علمية ودون تخطيط وبطريقة فوضوية باستخدام وتحديد العديد من الأدوات البحثية التالية الملاحظة والمقابلة بنوعيها المقابلة الخاصة والحرة واستمارة بالمقابلة وتم الاعتماد كذلك على الوثائق والسجلات من مديريات مختلفة تعمل في المجال التقني وقطاع البناء والتعمير والتخطيط ..الخ وذلك عبر عينة مشكلة من 100أسرة في المقاطعتين 300-304من حي "أولاد بشينة" مجال البحث الخاص.

وبعد تفريغ وتفسير وتحليل البيانات أسفرت الدراسة الحالية على رصد مجموعة نتائج نذكر منها على النحو التالي:

- سيادة الخلفية الريفية والقيم التقليدية حيث أن أغلب السكان انتقلوا إلى الحي بالهجرة من الريف.
- تعمير الحي كان بفعل دوافع اقتصادية لتحسين الوضع المعيشي من خلال إيجاد فرص عمل توفرها المدينة، كما كان للجانب الاجتماعي والأمني دورهما في تعمير الحي حيث يتم انتقال المهاجرين الريفيين انطلاقا من النسق القرابي وعلاقات الجيرة، كما كان لتدهور الوضع الأمني بالعشرية السوداء والاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد من ضمن الدوافع الأساسية لتعمير المنطقة " أولاد بشينة" وكان الحي مركز جذب للمهاجرين الريفيين من خلال تواضع أثمان العقار بالحي.

- عدم التناسق في مظهر الحي تميزه بالفوضوية وغياب المظهر الجمالي تماما.
- البناء في الحي تم بطريقة فوضوية فهو غير خاضع للمقاييس العلمية و لمخططات العمرانية للمدينة والطرق متعرجة وضيقة وخاصة في النويات الأولى للنشأة الحي، بنايات ملتصقة ومتجاورة تأخذ شكل شوارع طويلة مع تباين في نوعية البنايات الموجودة بالحي من جيدة متوسطة رديئة.
- غياب عملية تهيئة الطرقات.
- سيادة النسق القرابي وانتشار النظام العائلي الممتد في الحي مع تسجيل كبر حجم الأسر والاكتظاظ في المساكن خاصة بالنسبة لنسبة من المجتمع المبحوث والتي وصلت لحد التأزم.
- تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من خلال سيادة مظاهر الفقر والبطالة والوظائف الهامشية الممارسة، انخفاض المستوى التعليمي وانعدامه لبعض المفردات.
- يعاني سكان المنطقة من مجموعة من المشاكل وعلى كافة الأصعدة والجوانب منها تدني مستوى الخدمات والمرافق الاجتماعية والصحية وضعف مستواها في الحي حيث يعاني السكان من العديد من المشكلات الصحية وانتشار العديد من الأمراض من أبرزها أمراض الحساسية والأمراض المزمنة.
- انعدام المساحات الخضراء والمساحات المخصصة للعب الأطفال وأماكن الراحة للكبار.
- انتشار المشكلات الاجتماعية والأخلاقية وخاصة السرقة بالحي وانتشار واستفحال مظاهر الانحراف بسبب البطالة المتفاقمة في صفوف الشباب.
- انتشار التلوث ومعاملة سيئة للبيئة من خلال السلوكيات الريفية والتقليدية في الحي والمتجسدة في الأنشطة الريفية الممارسة في الحي.
- لقد استطاع سكان المنطقة الحضرية المتخلفة أولاد بشينة أن يفرضوا أنفسهم وواقعهم الاجتماعي والحضري الريفي على السلطات بإقامة الخدمات والمرافق الأساسية دون تسجيل تحسن في نوعية الخدماتالمقدمة.
- انطلاقا من الخصائص العمرانية المميزة للحي عموما والخصائص الاجتماعية والثقافية ذات الخلفية الريفية والقيم التقليدية الراكدة والتي بدورها تعيق النمو الحضري والمشاريع العمرانية المستقبلية للمدينة واستهلاك مفرط للعقار.

Résumé

L'Algérie est l'un des pays qui a connu un grand développement urbains, sous ses deux formes ordonnée et anarchique, ce qui a attiré notre attention sur ce sujet en insistant sur l'aspect social, culturel et urbain des habitants de ses régions "illicites", ainsi que les causes qui ont poussées à sa création , son impact et les principales caractéristiques des habitants issus des lieux. Objet de recherche " développement urbain et le problème des agglomérations illicites cas de la ville de Batna Cité OuledBchina".

A travers cette recherche nous voulons mettre en lumière la réalité du développement urbain et les problèmes qui se dégagent de ces régions sous développées appelé "les cités illicites", de Batna. Ces maison sont construites d'une façon illégale, sans autorisation et permis de construction. Les objectifs de cette recherche sont don c comme suit:

- Définir les causes de ce phénomène, objet de notre recherche
- Connaître les problèmes qui font face au développement soit sur le plan réglementaire ou social
- Etudier le phénomène sous ses différents angles, urbain social et culturel
- Les décisions réglementaires prises par les autorités locales pour y faire face
- Les résultats et propositions dégagées de cette recherche

Additionnellement à l'aspect théorique de la recherche, les investigations faites sur les domaines et établissements concernés, ainsi que les diverses lectures des rapports et entretiens avec les responsables, nous permettent de formuler la présente **problématique:**

Quelles sont les caractéristiques qui distinguent ces régions démunies qui rendent son impact négatif au développement des agglomérations

Nous pouvons avancer les **hypothèses** suivantes:

Hypothèse génerale:

Les régionsdémuniesont des spécificités urbaines, sociales et culturelles qui empêchent tout développement urbain et la planification programmée.

Les hypothèses partielles:

- Progression des taux du développement résultant de la croissance de la population, et l'amélioration de revenus
- Les constructions des régions démunies n'obéissent pas aux normes réglementaires et aux programmes planifiés
- Divers problèmes confrontent les habitants des régions démunies notamment sur le plan social, culturel économique, sanitaire.

Pour vérifier ces hypothèses l'aspect théorique nous éclairci sur les tendances du développement urbain et des problèmes de ces régions démunies, l'aspect pratique permet l'étude sur le terrain.

OueledBchina est une cité typique des régions démunies, créée illicitement, sans études technique ni planification ni structuration. Les moyens de recherche utilisés , l'observation, l'interview privée , libre et fiche ainsi que des documents et des enregistrements collectées des différentes directions concernées par les travaux, constructions et planification ..etc. l'échantillon pris est 100 familles dans les 2 secteurs de 300-304 de la cité "OuledBchina" domaine de la recherche.

Après dépouillement, analyse et explication l'étude a dévoilé un ensemble de résultats dont certains d'elles sont comme suit :

- L'immigration rurale de la majorité des habitants porte avec elle des valeurs, des coutumes spécifiques à chaque tribu
- L'urbanisation de ces cités est due au besoin économique afin d'améliorer le niveau de vie et la chance de trouver des emplois en ville
- Le coté sécuritaire er social ainsi que les relations familiale, voisinage aident à la stabilité sans se soucier des lois et des respects de l'environnement architectural surtout pendant la décennie noire. Le coût faible de l'immobilier était le meilleur atout
- Les constructions illicites déforment l'image de la cité et de la ville moderne
- Absence des infrastructures basées sur des études, et des programmes planifiés ruelles étroites, maisons collées l'une à l'autre, de la plus belles à la précaire
- Familles nombreuses, alliances familiales très confuses font que l'encombrement règne sur toute la cité
- Le niveau social et économique très bas , le chômage, la pauvreté , la vie précaire et marginale, le niveau scolaire très limité sont la misère quotidienne des habitants de ces cités illicites

- Les habitants souffrent de plusieurs problèmes, et sur tous les plans, le manque des infrastructures sanitaires surtout permet la diffusion de graves maladies chroniques et allergiques
- Absence des espaces verts et les aires de jeux pour les enfants
- Les fléaux sociaux , vols, délinquance à cause du chômage de la tranche des jeunes
- La pollution et le non respect de l'environnement sont des comportements des habitants de la zone rurale transmises à la vie cita daine
- Les habitants de zone urbaine démunie OuledBchina ont pu s'impose face aux autorités locales en installant des infrastructures de base vitales mais pas de qualité

- A partir des caractéristiques urbaines spécifiques au quartier en général et à celles sociales et culturelles portant l'aspect rural et son impact sur la vie et les valeurs traditionnelles qui entrave le développement urbain , et les futurs projets de construction urbains de la ville et la consommation irréfléchi de l'immobilier.

قائمة المراجع:

أولا- القواميس والمعاجم

1-أحمد خليل: معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1994.

2-جميل صليبيا:المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ج1 ، 1973.

3-محمد عاطف غيث، قاموس علو الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دون ذكر سنة النشر.

ثانيا- الكتب

1-إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

2-أحمد العموشي، حمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.

3-أحمد النكلاوي: الإنسان والتحديث، قضايا فكرية ودراسات واقعية، مكتبة نهضة الشرق،1980

4-أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة، دون ذكر سنة النشر.

5-أحمد زايد وآخرون: فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري المركز القومي للأبحاث والاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996.

6-أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ،المجلد الأول،2002.

7-أحمد عزة عبد الكريم: المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطاعة والنشر،بيروت، دون ذكر سنة النشر.

8-أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 1998.

9-إدريس عزام، موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة: المجتمع الريفي والحضري والبدوي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة،2010.

10- إسماعيل قيرة : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، قسنطينة، دون ذكر سنة.
11- إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية ، علي غربي: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.
12- إسماعيل يوسف إسماعيل: الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004.
13- بشير تجاني: التحضروالتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000 .
14- تشارلز إبرمز:المدينة ومشاكل الإسكان، منشورات دار الأفاق الجديدة،بيروت،1964.
15- تشارلز كوريا، ترجمة محمد بن حسين إبراهيم: الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999.
16- تماضر حسون ، حسين الرفاعي: المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1408 هـ.
17- جابر عوض سيد حسن: الإنسان والبيئة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2001.
18- جبارة عطية جبارة، السيد حنفي عوض علي: المشكلات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ط1، 2003.
19- جير الدبريز، ترجمة محمد محمود الجوهري: المدينة النامية، دار النهضة ، مصر، دون ذكر سنة النشر.
20- الجيلاني بن عمران، ترجمة منصور عبد الغني: أزمة السكان أفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س ن.
21- حارث علي العبيدي: العشوائيات دراسة سوسيوأنثروبولوجية في الإقصاء الاجتماعي /المكاني، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2012 .
22- حسين أحمد رشوان: مشكلات المدينة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997.
23- حسين رشوان: الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

24- حسين رشوان: الفقر والمجتمع، مؤسسة شباب الجمعة ،الإسكندرية، 2006.
25- حسين رشوان: علم الاجتماع الحضري "مشكلات المدينة"، المكتب العالي للكمبيوتر، الإسكندرية،1997.
26- حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
27- خيري خليل الجميلي: السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1998.
28- راتب سلامة السعود: الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2012.
29- سعيد أحمد هيكل: علم الاجتماع الحضري، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2011.
30- سليمان الرياشي ومجموعة من الأساتذة: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي2، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت،1999.
31- سليمان الرياشي، علي بوعناقة، إسماعيل قيرة ومجموعة من الأساتذة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، بيروت، ط1999،2.
32- السيد الحسني: الإسكان والتنمية الحضرية، دار المعارف، ط2، الاسكندرية، 1982.
33- السيد الحسيني: المدينة، دار المعارف، القاهرة ،2000.
34- السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981.
35- السيد حنفي عوض: سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي، الإسكندرية، 1997.
36- السيد عبد العاطي السيد :علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية ج2،1987.

37- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج 2، 1987.

38- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ج1، 1996.

39- السيد على شتا: الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، 1999.

40- السيد محمد بدوي وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

41- شادي نسيم جبير: المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الرياض، ط1 ،2007.

42- صالح خليل الصقور: الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،2006.

43- صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية، الدار لدولية لنشر والتوزيع، الجماهيرية العظمى، ط1 ،1994 .

44- صبري فارس الهبتي: جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2002.

45- طارق السيد، أنور حافظ: المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.

46- عاطف غيث: تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1970.

47- عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

48- عايدة بشارة : دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر،1973، ص:95.

49- عبد الإله أبو العياش: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

50- عبد الإله أبو عياش: أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات،الكويت، ط1980،1.

51- عبد الباسط محمد حسن :علم الاجتماع الصناعي، مكتبة غريب، القاهرة، بدون ذكر سنة النشر.

52- عبد الباقي زيدان: علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، دون ذكر دار النشر، القاهرة، دون ذكر سنة النشر.

53- عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، دون ذكر سنة النشر.

54- عبد الحميد دليمي: السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،2004.

55- عبد الحميد دليمي: النمو الحضري وأزمة الإسكان، مخبر الإنسان والمدينة ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ،2008.

56- عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، دون ذكر سنة النشر.

57- عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة،2007.

58- عبد الحميد زوز: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919-1939) ، د ذ د ن، الجزائر ، د س ن.

59- عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 ،2004.

60- عبد الرزاق مقري : مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.

61- عبد الرؤوف الضبع : علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004.

62- عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري قضايا وإشكاليات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية، ط1 ، 2003 .

63- عبد الطيف بن أشنهوا: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي،المطبعة التجارية، الجزائر، دس ن.

64- عبد اللطيف بن أشنهوا : تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979.

65- عبد العزيز بوذون: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

66- عبد العزيز رأسمال: الحراك الاجتماعي في الجزائر، دبلوم دراسات معمقة، الجزائر ، دون ذكر سنة النشر..

67- عبد العظيم أحمد عبد العظيم: الإسلام والبيئة، مؤسسة الشهاب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

68- عبد الفتاح وهيبة: جغرافية العمران، دار النهضة ، بيروت، لبنان،1973.

69- عبد القادر لقصير : الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دون ذكر دار النشر، دون ذكر سنة النشر .

70- عبد القادر لقصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999.

71- عبد المجيد عبد الرحيم:علم الاجتماع الحضري، المكتبة الأنجلوا مصرية، القاهرة، 1976 .

72- عبد المنعم أنور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

73- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1981.

74- العدوي محمد: العشوائيات والأمن البشري، دار مصر المحروسة ،القاهرة ، 2007.

75- عزيزة عبد الله النعيم : الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية، دراسة لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.

76- علي سالم حميدان الشواورة: المدن تضخمها، سلبياتها، تخطيطها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط1،2014.

77- علي سالم: جغرافية المدن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012.

78- علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

79- علي وهب: خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.

80- عمار بوحوش، محمد الذنيبات: مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دون ذكر دار النشر، ط1، الجزائر، 2002.

81- غريب السيد محمد أحمد :علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2003.

82- غريب محمد سيد أحمد:علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2006 .

83- فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مكتب الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1997.

84- فتحي أبو عيانة: جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر.

85- فضيل دليو، علي غربي وآخرون: أسس المنهجية والعلوم الاجتماعية،منشورات جامعة قسنطينة، دار البحث ، قسنطينة،، ط1، دون ذكر سنة النشر.

86- فواز مصطفى مبادئ تنظيم المدن، معهد لإنماء العربي، بيروت،1980.

87- لوجي صالح الزوي :علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، ط 1، 2002، بنغازي.

88- مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989.

89- محمد الجوهري ، شكري عليا : علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1994.

90- محمد الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ، 1997.

91- محمد الجوهري: مجتمع المدينة في البلاد النامية، دار النهضة، القاهرة، 1972.

92- محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة، 1997.

93- محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري:جغرافية الحضر دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، ط1972،1.

94- محمد الكردي: التحضر دراسة اجتماعية، الأنماط والمشكلات، دار المتنبي للنشر والتوزيع، قطر،1984.

95- محمد الكردي: التحضر دراسة اجتماعية، القضايا والمناهج، دار قطرى بن الفجاءة، قطر، ط1 ،1984.

96- محمد الكردي: النمو الحضري، دار المعارف، القاهرة، ط 2 ، دون ذكر سنة النشر.

97- محمد الهادي لعروق: عملية التحضر في الشرق الجزائري،رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية ،1988.

98- محمد بومخلوف: التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001.

99- محمد بومخلوف :التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2000.

100-محمد حسن الغامري: ثقافة الفقر، دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر.

101-محمد حسن فج النور: مجالات التخطيط الإقليمي، بدون ذكر دار النشر، 1973.

102-محمد خضر عبد المختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة نفسية اجتماعية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دون ذكر سنة النشر.

103-محمد سعيد الخولي: العنف في الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ،2006.

104-محمد شفيق: البحث العلمي " الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الكتاب الجامعي الحديث، مصر،1998.

105-محمد عاطف غيث :المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة ، القاهرة، دون ذكر سنة النشر.

106-محمد عاطف غيث: علم اجتماع النظم، دار المعارف، الإسكندرية، ج2، 1967.

107-محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

108-محمد نبيل: علم الاجتماع المعاصر و وصايا التنمية، الدار الجامعية الجديدة، الأردن،2009.

109-محمود عرابي: العشوائيات في المجتمع العربي، ماهيتها تداعياتها، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1 ،2007.

110-مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1998.

111-مصطفى الخشاب :علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1976

112-مصطفى حجازي: التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط8، 2001.

113-مصطفى عمر التير: اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس، ط1، 2005.

114-معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2005.

115-موريس أنجرس: ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، دار القصبة للنشر، حيدرة ، الجزائر ،2004.

116-نبيل رمزي ،عدلي أبو طاحون: التنمية كيف؟ لماذا ؟، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، دون سنة النشر.

117-نجيب العبد الله، عبد الحميد صلاح محمد: ثقافة العشوائيات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2009.

118-هالة منصور: محاضرات في علم الاجتماع الحضري، كلية الآداب ببنها، دون ذكر دار النشر ،القاهرة ،2000.

119-هشام بمودالموسي، حيدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري،دراسة نظرية تطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2006.

120-هناء محمد الجوهري:علم الاجتماع الحضري، دار الميسرة للنشر والتوزيع ولطباعة، القاهرة، دون ذكر سنة النشر.

121-الوحشي أحمد بيري: المشكلات الاجتماعية، المركز الوطني للتخطيط والتعليم، طرابلس،2002.

ثالثا: المراجع بالأجنبية:

1- David,Collins ,Organizational change ,sociological perspectives, london and New York , 2004 .

2- Martin Blumer&Donal P .Warwich , social Research in developing countries surveys and censuses in the third world London, 2003.

3- Paul claval:lalogique des villedurbanolgie « LITEC ».la brairies techniques, 1971.

رابعا: الرسائل:

1-أحمد بوذراع : المناطق الحضرية المتخلفة بمدن العالم الثالث، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، الجزائر، دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة،عام 1989.

2-إسماعيل بن السعدي: معوقات التنمية العمرانية، دراسة في ثقافة المناطق المتخلفة بمدينة باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسنطينة.

3-إسماعيل بن السعدي: معوقات التنمية والتعمير، دراسة في ثقافة سكان مناطق الفوضوي لمدينة باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، 1990-1991.

4-بوراس شهرزاد: الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية بباتنة، معهد علوم الأرض، رسالة ماجيستير، قسنطينة،2002.

5-بوقبس نذيرة : التحصيصات السكنية في الجزائر،معالجة للواقع ورؤية للمسقبل، دراسة لبعض النماذج في مدينة قسنطينة، مذكرة ماجيستير، تخصص تهيئة عمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة،2003-2004، ص:49.

6-ديب بلقاسم: المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة حالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران، أفريل 1995.

7-سويسي فوزية: نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تهيئة حضرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

8-ع صحراوي،عضيف،ع دراج: النمو الحضري وإشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة، مذكرة تخرج مهندس دولة، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة،1996.

9-عبد الحميد دليمي: أزمة السكن في مدينة قسنطينة ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري،1990-1991.

10- عجالي خديجة : التصنيع والنمو الحضري في الجزائر،دراسة ميدانية بثلاثة أحياء حضرية بوحمزة لمحافز بوزعرورة بمدينة عنابة، رسالة ماجيستير ، علم الاجتماع الريفي والحضري،1988-1989.

11- فريدة بن لمجات سلطان: مشكلة الإسكان في ولاية قسنطينة ودور قطاع البناء في معالجتها ما بين 1966-1995، رسالة ماجيستير ، د ذ س ن.

12- قواس مصطفى : الإشكاليات المطروحة بالتحصيصات السكنية بمدينة باتنة، مذكرة ماجيستير، تخصص التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 -2005 .

13- محمود قرزيز: التحول الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة باتنة، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع،2007-2008.

خامسا: الوثائق والسجلات:

1-بلدية باتنة، مكتب الإحصاء،الاحصاء العام للسكن والسكان 2008.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ع61، الصادر في 21 أكتوبر 2010.

3-الديوان الوطني للإحصاء.

4-الديوان الوطني للإحصاء، رقم 19، 1997.

5-الديوان الوطني للإحصائيات 2008 .

6-المجلس الشعبي الولائي لمدينة قسنطينة.

7-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2006.

8-مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية 2005.

9-مديرية البناء والتنعمير باتنة.

10- مديرية التخطيط والميزانية، مونوغرافية ولاية باتنة 2009 .

11- مديرية التخطيط والميزانية، مونوغرافية ولاية باتنة 2014 .

12- مصالح الحماية المدنية.

13- المعهد العربي لإنماء المدن لعام 1997.

14- مكتب الدراسات الاقتصادية والتقنية – باتنة، مخطط شغل الأرض طريق حملة أولاد بشينة مدينة باتنة، المرحلة الأولى تحليل الوضع الحالي.

15- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات باتنة فسديس..الخ، ، التوجهات الكبرى للتهيئة، رفع التحفظات، المرحلة الثانية، 2009.

16- وثائق المصلحة التقنية بلدية باتنة .

17- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية : المخطط الخماسي الثاني1985-1989.

سادسا: الجرائد والمجلات:

1-حسان بوزيدي: حوارات مع رئيس دائرة باتنة محمد صحراوي حول المشاريع التنموية، مجلة آنفو جورنال بتاريخ 17 أكتوبر 2013 .

2-براهيم توهامي:الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو اقتصادي حضري، مجلة الباحث الاجتماعي ، جامعة منتوري قسنطينة،ع4، جانفي 2004.

3-رشد خان: العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ترجمة راشد البرواي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مطبوعات اليونيسكو، مركز القاهرة، ديسمبر 1979.

4-سميحة نصر عبد الغني: العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلة الجنائية القومية، المجلد السادس والأربعون، ع2، 2003.

5-س.مونيا: مقال بعنوان أزيد من ألف وحدة سكنية متوقفة، جريدة الخبر اليومية، ع 7342 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2014.

6-سميرة بلعمري: مقال بعنوان وزير السكن عبد المجيد تبون للشروق سأتعاون مع الجن والشياطين لإتمام برامج السكن، 16800 إقامة مزورة ضمن ملفات السكن الاجتماعي، جريدة الشروق ليومية الصادرة يوم الخميس 14 مارس 2013،ع 3944.

7-مصطفى بيطامي :مقال بعنوان "يحترفون المتاجرة بالبيوت القصديريةوالإحتيال على السلطات العمومية للحصول على مساكن بلا حساب .."جريدة النهار اليومية الصادرة يوم الأربعاء 19 جوان 2013،ع1738.

8-عامرزعباش: مقال بعنوان قاطنو القصدير بحي بودربالة يحملون بالترحيل،جريدة الخبر اليومية ، ع7428،الصادر بتاريخ 10ماي 2014.

9-أحمد زقاري: سكيكدة متأخرة في السكن والتنمية والتهيئة الحضرية والأولى في البطالة والقصدير، جريدة الشروق اليومية ، ع4352 الصادر يوم الأحد 20أفريل 2014 .

10- فاطمة طهراوي: التحولات المرفولوجية والوظيفية للسكن وآثارها على المحيط العمراني في الجزائر حالة مدينة وهران، مجلة إنسانيات،ع 5، وهران الجزائر، 1998.

10- شوقي قاسيمي: السكن الهش في الجزائر بين الواقع وتصور محاربته بمدينة الجزائر، رسالة دكتوراه، الجزائر ،2001 .

11-

سابعا: المقابلات

1-مقابلة مع رئيس المصلحة التقنية ببلدية باتنة .

2-مقابلة مع رئيس لجنة الحي أولاد بشينة باتنة.

3-مقابلة مع مسؤول بالمصلحة التقنية ببلدية باتنة .

4-مقابلة مع مهندسة وموظفين في المصلحة التقنية ببلدية باتنة .

5-مقابلة مع مهندس في مديرية البناء والتعمير.

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

1- en//: http.wikipedia.org/wiki/slum.

2- Hptt // www.al-fajder.com/ar/index.php?news-229734%3fprint.

3- http:// www.huffingtonpost.com./jefferu.feldman/tent-slums-spring-up-in-a-b175562.html.

4- http://www,guardian.co.uk/word/brazil.

5- http://www.galenfrysiner.com/caluctta-india.htm.

6- http://www.idol.unio.edu/micklasc/brazil/slums%20and20%Riches.htm.

7- http://www.liveinslums.org/english/progetti-cairo.php.

8- www.dazairess.com/alfadjer/217301

9- www.djazairess.com

10- www.djazairess.com./search/

11- www.djazairess.com/alfadjr/159264.

12- www.djazairess.com/anfojournl/159264-

13- www.djazairess.om/searchالبناء الفوضوي/

14- www.elmihwar.com/ar/index.php/16711/ /المحليأخبار الشرق /html

15- www.maspolitiques.com/mas/index.

16- www.ulum../h1d53htm l

17- www/.ons.dz.

الملاحق

قائمة المراجع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.
جامعة باتنة01

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع وديمغرافيا.

استمارة بحث

النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة بالمجال الحضري

دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي أولاد بشينة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في علم الاجتماع تخصص حضري.

إعداد الطالبة :
وناسي سهام

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عوفي مصطفى

ملاحظة :معلومات هذه الاستمارة تبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي السنة الجامعية:2015/2014

أولا: <u>البيانات الأولية</u>:

1- السن
2- الجنس ذكر( ) أنثى( )
3- مكان الميلاد: داخل المدينة ( ) بالمناطق الريفية المحيطة بالمدينة( )
من مناطق وولايات أخرى( )
4- المستوى التعليمي:أمي ( ) ابتدائي ( ) ثانوي ( ) متوسط ( ) جامعي ( )
5- الحالة المدنية:أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل( )
6- الحالة المهنية:عامل( ) عاطل عن العمل( ) متقاعد( )
- في حالة الإجابة بـ عامل يسأل في أي المجالات التالية يعمل؟ موظف حكومي( )
عامل بسيط بالقطاع العام( ) "أعمال حرفية" بناء، نجار، حلاق، ميكانيكي، سائق ( )
أخرى تذكر ..... ( ). "أعمال حرة" بائع في السوق ( ) بائع متجول( )
) أخرى تذكر....."( )
7- عدد أفراد الأسرة ( )
8- مدة السكن بالحي: .....

ثانيا : <u>بيانات عن الهجرة و الإنتقال</u> :

9- أين كنت تسكن قبل الإقامة في هذا الحي؟ ريف ( ) حضر( )
10- ما نوع المسكن الذي كنت تسكن فيه في إقامتك السابقة؟
كوخ ( ) سكن عادي ( )
11- ما هي أسباب انتقالك إلى هذا الحي ؟
الحصول على عمل ( ) الإستفادة من مرافق وخدمات المدينة ( )
الاكتظاظ في منزلك القديم ( ) لوجود أهل و أقارب بالحي ( )
لأسباب أمنية "العشرية السوداء" ( ) أخرى تذكر .....

ثالثا: <u>بيانات عن المسكن واستعمالاته:</u>

12- السكن الذي تقييم فيه مستأجر ( ) ملك خاص( )
13- مساحة السكن: ..... $م^2$
14- عدد طوابق المسكن: أرضي( ) طابق( ) طابقين( ) أكثر( )
15- حالة المبنى الذي تقيم فيه: جيدة( ) مقبولة( ) سيئة ( )
16- هل مسكنك مخصص لـ:
غرفة استقبال نعم( ) لا( )
غرف للنـــوم نعم ( ) لا( )

17- هل يتوفر مسكنك على المرافق التالية:

حمام نعم( ) لا( )

مطبخ نعم( ) لا( )

مرحاض نعم ( ) لا( )

18- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية؟

ثلاجـــة نعم ( ) لا( )

تلفـــاز نعم ( ) لا( )

آلة طبخ نعم ( ) لا( )

جهاز كمبيوتر نعم( ) لا( )

شبكة انترنيت نعم ( ) لا( )

19- هل يتوفر مسكنك على الخدمات الأساسية التالية ؟

مياه صالحة للشرب نعم ( ) لا( )

صرف صـحي نعم ( ) لا( )

كهربـــــاء نعم ( ) لا( )

غـــــــاز نعم ( ) لا( )

20- قبل قيامك بالبناء هل استعنت بمهندس ليقوم بإعداد مخطط "تصميم" لمسكنك؟

نعم ( ) لا( ) لا أدري( )

21- عند البناء هل قمت بـ:

عملية البناء بنفسك ( ) استعنت ببناء ( ) أخرى تذكر.....

22- ما هي المشاكل التي يعاني منها مسكنك؟

الضيق والازدحام( ) أجزاء ناقصة وغير مكتملة ( )

نقص التهوية وعدم دخول أشعة الشمس( ) لا يعاني مشاكل( )

رابعا- بيانات عن الحي والبيئة:

23- كيف تصف مظهر الحي؟

يعاني الإهمال( ) غير متناسق وفوضوي( )

24- هل يوجد نظام لجمع القمامة محدد من طرف البلدية؟ نعم( ) لا( )

25- هل يقوم عمال النظافة بواجبهم اتجاه الحي؟ نعم ( ) لا( ) إلى حد ما ( )

26- ما هي المشاكل التي يعاني منها الحي؟

التلوث وانعدام النظافة( ) نقص المرافق ( ) مشكلات في التخطيط والتهيئة( )

"مشكلات اجتماعية وأخلاقية " السرقة( ) تجارة المخدرات( ) الانحراف( ) الجريمة ( )

خامسا- بيانات اجتماعية وثقافية:

27- هل يقيم بالمسكن أكثر من أسرة؟ نعم( ) لا( )
في حالة الإجابة بنعم يسأل هل؟

الأسرة الثانية هي من الإخوة المتزوجين( ) الأبناء المتزوجين( ) الأقارب( )

28- هل لديكم أطفال في يدرسون ؟ نعم ( ) لا( )
29- وهل يدرسون داخل الحي أم في خارجه؟ نعم( ) لا( )
30- هل لديكم أولاد في مراكز التكوين المهني؟ نعم ( ) لا( )
31- هل لديك نساء في الأسرة تعملن خارج المنزل؟ نعم ( ) لا( )
في حالة العمل ما هي المجالات التي تعملن فيها؟.....
32- ما طبيعة علاقتك بجيرانك؟
جيدة ( ) حسنة ( ) متوسطة ( ) سيئة ( )
33- ما نوع الصلة التي تربطك بجيرانك؟
أهل ( ) أقارب( ) أصدقاء( ) أخرى تذكر.....
34- هل تتبادل الزيارات مع الجيران؟ نعم ( ) لا( ) أحيانا( )
35- ما هي المناسبات التي تتبادل فيها الزيارات مع جيرانك؟
الأعياد( ) الأفراح( ) الأحزان ( ) زيارة المريض( ) أخرى تذكر.....
36- هل تحب الجلوس مع سكان الحي؟ نعم( ) لا( )
إذا كانت الإجابة بـ لا ما هو السبب؟
تفادي المشاكل ( ) تعاطي المخدرات( ) الإدمان على الكحول( )
37- هل تتناقش مع سكان الحي؟ نعم( ) لا( )

في حالة الإجابة بـ نعم في أي الأمور تتناقش معهم؟ أمور سياسية ( )، أمور اجتماعية ( )، أمور اقتصادية( ) مشاكل خاصة بالحي ( ) ،أمور أخرى.....

38- هل تتلقى مساعدات من قبل جيرانك عندما تصادفك مشاكل؟ نعم ( ) لا( )
39- هل تتضايق عند مرور الغرباء؟ نعم ( ) لا( )
40- هل لديك اهتمام بالنشاطات الثقافية؟ نعم ( ) لا( )
41- هل سبق وأن شاركت في إحدى هذه النشاطات؟ نعم لا( )
إذا كانت الإجابة بـ لا يسأل لماذا؟.....

سادسا- بيانات عن الاتجاهات والمشاركة:

42- هل تجد راحتك في هذا الحي؟ نعم( ) لا( )

43- في حالة حصولك على مسكن جماعي خارج الحي الذي تسكنه هل تقبل الإقامة فيه؟

نعم( ) لا( )

- في حالة الإجابة بنعم يسأل لماذا؟ ضيق المسكن ( )
المسكن غير ملائم ويفتقد للمرافق الضرورية( ) ظروف الحي غير ملائمة ( )
أسباب أخرى.....

في حالة الإجابة بـ لا يسأل لماذا؟ مسكنك ملائم( ) الحي يوفر كل ما تحتاجه من مرافق وخدمات ( ) قربه من المدينة ( ) علاقتك بالسكان( ) أسباب أخرى
.....

44- هل ما زلت تقوم بإكمال الأجزاء الناقصة في مسكنك وتهيئته؟ نعم ( ) لا( )

45- هل تقبل مشروع تجديد الحي وتهيئته؟ نعم ( ) لا( )

46- ما هي الإصلاحات والتحسينات التي يحتاجها حيكم؟ بناء مساكن جديدة( )

توفير مرافق اجتماعية وثقافية ( ) إقامة حدائق ومساحات خضراء ( )

تحسين نظام تسيير النفايات المنزلية( ) تعبيد الطرقات ( )

47- هل أنت منخرط في أحد التنظيمات السياسية"حزب، جمعية"؟ نعم ( ) لا( )

48- هل حدث وكانت هناك وعود وتدخلات من طرف الأحزاب السياسية وتمت مساعدتكم؟ نعم ( ) لا( )

49- هل تشارك في الأعمال التطوعية بالمنطقة؟ نعم ( ) لا( )
إذا كانت الإجابة بـنعم يسأل هل ما هي؟ حملات تنظيف الحي( ) المشاركة في اللجان الخاصة بتسيير الحي( ) أخرى تذكر.....

50- ما رأيك في خروج المرأة للعمل؟ موافق( ) غير موافق( )

سابعا- بيانات صحية

51- في حالة مرضك أو مرض أحد أفراد الأسرة هل تمت معالجتك على مستوى المنطقة ؟
نعم ( ) لا( )

52- إلى أين تلجأ لتداوي في حال مرضك أو مرض أحد أفراد أسرتك؟
الطبيب( ) طبيب الأعشاب ( )

53- هل يوجد أفراد في الأسرة يعانون من الأمراض؟ نعم ( ) لا( )

54- الأمراض التي تعالج منها أنت أو أفراد أسرتك هي:

الأمراض الصدرية "الربو" نعم ( ) لا( ) أمراض الحساسية نعم ( ) لا( )

أمراض العيـــون نعم ( ) لا( ) الأمراض الجلدية؟ نعم ( ) لا( )

الإسهـــــال نعم ( ) لا( ) التيفويد نعم ( ) لا( )

التهاب الكبد الوبائي نعم ( ) لا( )

أخرى تذكر.....

55- في رأيك ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذه الأمراض؟

ضيق المسكن وازدحامه ( ) انعدام التهوية في المسكن ( )

تلوث المياه واختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي ( )

التلوث من تكدس القمامة ( ) قلة مصادر الدخل لتداوي ( )

56- هل تفضل البقاء في الحي إن تمت تنميته وتطويره؟ نعم ( ) لا( )

في حالة الإجابة بـ نعم يسأل لماذا؟

.....

في حالة الإجابة بـ لا يسأل لماذا تفضل الرحيل إلى مناطق أخرى؟

.....

57- في رأيك ما هي السبل الواجب إتباعها من أجل النهوض بمثل هذه المناطق وتحسينها؟

- **مسؤولية تقع على عاتق المسؤولين المحليين( ).**
- **مسؤولية سكان الحي( ).**
- **المشاركة بين المسؤولين و سكان الحي ( ).**

شكرا على تعاونك